منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي
النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research

Scientific Integrity

5 - 6 May 2015 / ١٦ – ١٧ رجب ١٤٣٦ هـ

4

ⓒ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٦ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

سجل المنتدى / جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – ط ٠،٤– الرياض، ١٤٣٦ هـ.

ص. ٤٠٠ ، ٢٠سم ، ٢٥سم

ردمك: ٩ – ٣٠٩– ٥٠٥ – ٦٠٣ – ٩٧٨

١ – البحث العلمي – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،

٣– الأدلة، أ، العنوان

ديوي ٠٠١،٤٢ ١٤٣٦/٦١١٩

رقم الإيداع : ٦١١٩ / ١٤٣٦

ردمك: ٩ – ٣٠٩– ٥٠٥ – ٦٠٣ – ٩٧٨

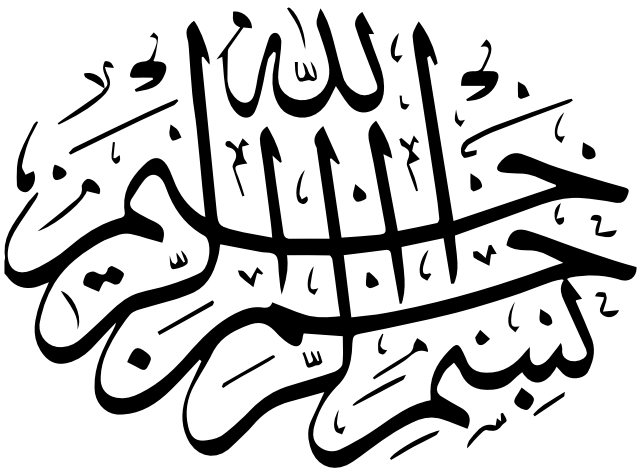
بسم الله الرحمن الرحيم

4

منتدى الشراكة المجتمعية النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research Scientific Integrity

كلمة عميد البحث العلمي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية للمنتدى
د. عبد الرحمن بن عبد العزيز المقبل

تحظى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الدول المتقدمة بمكانة محورية لدورها البارز في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها بيوت خبرة في كل المجالات ومعامل لأعداد القيادات الشابة للمستقبل، فبالإضافة إلى كونها مصدرًا للعلوم والمعرفة، فإن لها الأثر المباشر والفعال في تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والصناعية، كما أنها معنية بمواكبة الاحتياجات المتجددة من أجل المساهمة في تطوير المجتمعات والرقي بها إلى مصاف الدول المتقدمة.

ونظرًا إلى هذا الدور المهم الذي تضطلع به مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية التابعة لها، فقد كانت الحاجة ملحة للتخطيط والتطوير لهذه المؤسسات بشكل مستمر، وعمل المراجعات والدراسات الدورية لتقييم برامجها وخططها والتأكد من جودة مخرجاتها وخدماتها، وحرصًا من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على أن ترقى مؤسساتها العلمية والبحثية إلى مستوى الطموح بما يتواكب مع التقدم الحاصل عالميًا فقد درجت على إقامة منتدى علمي يعنى بموضوع الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي يهدف بشكل عام إلى رصد واقع الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، وتقويم التوجهات الجديدة للجامعات السعودية الهادفة لتعزيز الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، والتعرف على التجارب الرائدة إقليمياً ودولياً للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي.

ويمثل المنتدى الحالي النسخة الرابعة في تاريخ المنتدى، وقد خصص لمناقشة موضوع «النزاهة العلمية»، حيث تشهد الساحة العلمية في الآونة الأخيرة بروز ظاهرة الفساد في مجال البحث العلمي بسبب غياب أو ضعف النزاهة العلمية، وعدم الالتزام بالأخلاقيات المعتبرة للعمل الأكاديمي الجاد. ومما زاد المشكلة تعقيداً أن شبكة الإنترنت قد أسهمت في هدر الحقوق الأدبية للباحثين، لأن النشر على هذه الشبكة متاح للجميع، بكافة أشكاله وصوره، وليست هناك شروط أو ضوابط تحكمه. مما حفز بعض ضعاف النفوس على انتحال جهود الآخرين مما يستدعي إعادة النظر في هذه القضية المهمة في ضوء أسلوب يناسب روح العصر.

ولعل الدافع إلى ممارسة مثل هذه السلوكيات غير الأخلاقية الجهل بها أو عدم وضوح الرؤية بإجراءاتها وعقوباتها، مما نتج عنه العديد من المشكلات التشريعية والأخلاقية والاجتماعية المرتبطة بالبحث العلمي، كالخصوصية، وحقوق الملكية الفكرية، وبعض الإشكاليات مثل الغش، والانتحال، والتزوير، والاختلاس، والعبث، والتلاعب بالبحوث والدراسات العلمية.

وعلى الرغم من أهمية القضية وخطورتها فإنها لم تنل ما تستحقه من النقاش العلمي الجاد. ومن هنا برزت فكرة إقامة هذا المنتدى الذي يسعى إلى إخضاع القضية لتبادل وجهات النظر، ومناقشتها في ضوء التحديات المعاصرة، وتبني إستراتيجية أمنية شاملة تهدف إلى تعزيز النزاهة العلمية ومحاربة الفساد العلمي بكافة أشكاله وصوره.

هذا ويمثل المنتدى الحالي تجربة رائدة في تاريخه من خلال تعاون جهتين مستقلتين في إقامته، حيث يقام المنتدى

بالتعاون بين الجامعة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وذلك مما يعزز فرص نجاح المنتدى وخروجه بالمستوى الذي يطمح إليه المنظمون، هذا وتسعى الجامعة من خلال هذا المنتدى إلى المساهمة في تفعيل الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٤٣) وتاريخ ١٤٢٨/٢/١هـ، ولا سيما فيما يتعلق بإجراء البحوث والدراسات التي لها علاقة بموضوع النزاهة ومكافحة الفساد من خلال الجهات الأكاديمية ومراكز البحوث المتخصصة وفق ما نصت عليه الإستراتيجية الوطنية.

ويسر عمادة البحث العلمي الجهة المنظمة لهذه الفعالية أن ترحب بجميع المشتركين في المنتدى والذين يمثلون عددًا من الجامعات والمراكز البحثية المتميزة عالميًا، متمنية لهم طيب الإقامة في رحاب عاصمة مملكتنا الغالية الرياض، ونتطلع جميعًا إلى أن يتحقق لهذا المنتدى مارسم له من أهداف وأن تتحقق الفائدة المرجوة من هذا الاجتماع العلمي المتميز فيما يخدم الوطن والمواطن.

كما يطيب لنا في عمادة البحث العلمي أن نتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على إتاحة الفرصة للتعاون معهم في إقامة هذه الفعالية المهمة، وعلى ما وجدناه منهم من دعم منقطع النظير منذ أن كان المنتدى فكرة حتى تجسد على أرض الواقع، وأخص بالشكر معالي رئيس الهيئة الدكتور خالد بن عبد المحسن المحيسن، ومعالى رئيس الهيئة السابق الأستاذ محمد بن عبد الله الشريف، ومعالي نائب رئيس الهيئة لقطاع حماية النزاهة الدكتور عبد الله بن عبد العزيز العبدالقادر، ومدير عام إدارة التوعية والتثقيف بالهيئة الدكتور علي بن حمد الخشيبان، ومدير إدارة الندوات والمؤتمرات بالهيئة الأستاذ محمد بن منصور بن لؤي.

كما أسوق من الشكر أجزله ومن الدعاء أوفره ومن الامتنان أعظمه لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز قائد مسيرتنا وباني نهضتنا، وسمو ولي عهده الأمير مقرن بن عبدالعزيز، وسمو ولي ولي العهد وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف على ما يلقاه التعليم الجامعي من دعم واهتمام. والشكر موصول لمعالي وزير التعليم الدكتور عزام بن محمد الدخيل على دعمه ومؤازرته. ولسعادة مدير الجامعة الدكتور فوزان ابن عبد الرحمن الفوزان أوفر الشكر وأجزله على دعمه وتوجيهه ، وسؤاله الدائم عن أعمال المنتدى ، وتذليله كافة العقبات التي واجهتنا ، سائلين الله أن يجعل ذلك في موازين عمله. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

كلمة رئيس اللجنة العلمية للمنتدى
أ.د. عبد الرحمن بن عثمان الهليل

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فللبحث العلمي أثره البالغ في حياة الأمم والشعوب سياسيا وفكريا وثقافيا واقتصاديا واجتماعيا.

كما يعدّ طريقا آمنا لإنتاج المعرفة، وإثرائها بالجديد في جميع التخصصات العلمية.

ولذا نجد التنافس المحموم بين الدول وبخاصة المتقدّمة منها على دعم البحث العلمي، وتوفير الأموال الطائلة في سبيل النهوض به؛ لما له من أثر في تقدمها، وتوفير المناخ الآمن والعيش الرغيد لشعوبها، إضافة لما يحققه من تفوق في ميادين الحياة المختلفة، وامتلاك القرار الحاسم في مصائر الآخرين.

وحتى نحقق للبحث العلمي أكبر قدر من التأثير لابد أن يكون منضبطا بالأصول، والضوابط التي تضمن له النجاح.

ومن أبرز تلك الأصول والضوابط الأمانة العلمية في إنتاج المعلومات والمعارف أولا، ثم في تداولها على النطاق المحلي والعالمي ثانيا.

ولأهمية الأمانة العلمية وضرورتها في كل نشاط بحثي جاد، جاء تخصيص »النزاهة العلمية« موضوعا للمنتدى الرابع للشراكة المجتمعية في البحث العلمي التي تعقده جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية هذا العام (١٤٣٦ – ١٤٣٧هـ ٢٠١٥م) بمشاركة فاعلة من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة).

وتتمثل محاور المنتدى في الآتي:

المحور الأول: أوجه الفساد في مجال البحث العلمي، الأنواع، والأسباب، والانعكاسات.

المحور الثاني: دور الأنظمة والتشريعات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية في الحد من الفساد البحثي.

المحور الثاث: آليات وضوابط ضمان تحقق النزاهة في مجال البحث العلمي.

المحور الرابع: الأدوار المنتظرة من فعاليات المجتمع المختلفة للإسهام في تعزيز النزاهة العلمية، ومكافحة الفساد البحثي.

المحور الخامس: أهم المبادرات الرائدة محلياً، وإقليمياً، ودولياً لتعزيز النزاهة العلمية ، ومكافحة الفساد البحثي.

ولهذه المحاور تم استكتاب نخبة مختارة من المهتمين بشأن النزاهة العلمية في العالم، بالإضافة إلى استكتاب عدد من المهتمين بالموضوع نفسه في الداخل، مع الترحيب بالراغبين في المشاركة الجادّة داخل المملكة وخارجها، ممن تجاوبوا مع دعوة المشاركة في المنتدى المعلنة للجميع على موقع الجامعة.

وقد استقبلت اللجنة العلمية (٥٣) مشاركة ، عملت على فحصها؛ مع ثقتها الكاملة في كاتبيها الفضلاء؛ وذلك من أجل انتقاء الصالح منها للمنتدى، وكانت جودة المحتوى، والموضوعية، وقوة العرض، من أبرز الشروط المرعية في الاختيار والانتقاء لـ (٣٧) ورقة، لسبعة وثلاثين عالماً ومفكر موزعين على ست عشرة دولة، هي أمريكا، وكندا، واليونان، وألمانيا، وبريطانيا، والأردن، وتايوان، والهند، وماليزيا، ومصر، وتونس، والجزائر، والسودان، وسوريا، وليبيا، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية.

وقد تمّ توزيع البحوث المقبولة على ست جلسات.

وها نحن نفتتح هذا المنتدى في ظل أمل طموح بأن

يسهم في التذكير بأهمية النزاهة العلمية، والتأكيد عليها، ودعمها؛ لتكون جزءا لا يتجزأ من ثقافة المجتمع المحلي والخارجي، ونحن بذلك نحقق هدفا رئيسا من أهداف الجامعة، وعنصرا مهما من رسالتها.

كما نؤكّد بالمنتدى هدفا نبيلا لشريك الجامعة فيه، وهو (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية).

ولا يفوتني هنا أن أقدم الشكر والتقدير باسمي وباسم زملائي أعضاء اللجنة العلمية للمنتدى لكل من أجاب دعوتنا للمشاركة، وللقائمين على التخطيط والإعداد والمتابعة للمنتدى في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية، وعلى رأسهم معالي رئيس الهيئة، ومعالي نائبه، وكذا في الجامعة وفي مقدمتهم سعادة مدير الجامعة بالنيابة الدكتور فوزان بن عبدالرحمن الفوزان، وسعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي الأستاذ الدكتور فهد بن عبدالعزيز العسكر، وسعادة عميد البحث العلمي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز المقبل.

والشكر موصول لكم أنتم أيها السادة والسيدات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

أعضاء اللجنة العلمية:

أ.د. عبدالرحمن بن عثمان الهليل – رئيس اللجنة
د. بدر بن محمد البشر – نائب رئيس اللجنة
أ.د. عبداللطيف بن حمود النافع – عضو اللجنة
أ.د صلاح أحمد مخلوف – عضو اللجنة
د. خالد بن حمود الهذلول – عضو اللجنة
د. محمد محمد الحمومي – عضو اللجنة
د. زيد أحمد شمسان – عضو وأمين اللجنة

4

منتدى الشراكة المجتمعية النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research Scientific Integrity

الالتزامات المهنية الأخلاقية في الهندسة

د. رائد مصلح - د. إبراهيم بن عيسى عطوي - د. الهادي عقون
قسم الهندسة الكهربائية – جامعة تبوك

هناك مفهوم خاطئ وشائع عن أخلاقيات المهنة التي يجب التحلي بها ، حيث يعتقد أن على صاحب مهنة ما رفض الرشاوي التي تقدم له بكافة أشكالها من أجل اعتباره ملتزما بأعلى درجات السلوك الأخلاقي ، فعلى الرغم من كون هذا شيئا جوهريا وصحيحا ، إلا أنه يشكل نظرة ضيقة لما يمكن اعتباره أخلاقيا. ففي هذا العصر الحديث ومع ظهور التقنيات التي وضعت في أيدينا قدرات هائلة على التفاعل مع الناس من شتى بقاع العالم ، والتواصل والتعاون معهم ، وتوفير حلول مبتكرة لتلبية احتياجات الإنسان، والدفاع عن طريقتنا في الحياة والحفاظ عليها ، فان لدينا ميلا إلى استغلال هذه التكنولوجيا بطرق لا تعتبر بالضرورة أخلاقية في كل بقاع العالم. في كثير من الأحيان نصل إلى »المناطق الرمادية« في إنشاء أو استخدام التكنولوجيا مع النتائج التي لها عواقب غير متوقعة أو حتى كارثية تماما. في هذه الورقة ، سوف نسلط الضوء على المبادئ التي تحتاج إلى أن تكون موجودة من مجرد رفض الرشوة. وسنعرض عدد من الدراسات وسيتم مناقشتها لتوضيح وجهة النظر الواسعة المتعلقة بالأخلاق، وخاصة ما يتعلق منها بمهنة الهندسة والتكنولوجيا.

كلمات البحث: الحقوق والواجبات والمسؤولية والصدق

مقدمة

يتمثل التحدي في أن تكون صاحب أخلاق مهنية بالتمييز بين ما هو عمل مباح وما هو غير مباح. حتى مع علمنا بهذا التمييز، لا يزال هناك منطقة رمادية تحول بيننا وبين اتخاذ القرار بهذا الشأن. لسوء الحظ ، يبدو دائما كما لو أننا نتعامل مع حالات المنطقة الرمادية. مثال على ذلك هو عندما نواجه شخصاً يعرض علينا هدية أو ترفيع درجة ، على الفور تثار المسألة بداخلنا أنه تحت أي ظرف يمكن للمرء أن يقبل أو يرفض قبول هدية أو ترفيع درجة والتي يبدو أنه علينا قبولها.

ليس هناك شك في أن الأخلاق الحميدة قد تبدو في بعض الأحيان مقيدة لصاحبها، ومع ذلك، فمن خلال نظرة عميقة سوف تكشف أنه مع وجود مثل هذا التقييد فان الأسواق التنافسية تزدهر ويزدهر معها السوق الحرة. من ناحية أخرى ، فإن انعدام الأخلاق يحفز دفع الرشاوى وينشر السخرية وعدم الثقة في المؤسسات والأفراد. والسؤال الذي يفرض نفسه بشكل طبعي هو: ما الذي من شأنه التمييز بين القبول العادي للهدية والمعروف من القبول غير السليم للرشوة؟

وبطريقة ما، فإن الأخلاق الحميدة قد تقيد حرياتنا على التصرف بطريقة معينة أو حتى لابتكار الحلول التكنولوجية. إن هذه القيود التي تحدث، قد تعني في الواقع الحفاظ على الكرامة وضمان الازدهار والتنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بالاحتياجات المستقبلية. و بعد ذلك، فان السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما الذي يميز اختراعا سليما تماما عن اختراع اخر غير لائق يكون ضرره أكثر من فوائده؟

يحاول هذه البحث الاجابة عن الأسئلة المطروحة في الأقسام التالية. أولا يتم إعطاء سرد للمصطلحات للتمهيد لمناقشة وتحليل السؤالين السابقين، ثم يتم عرض بعض الحالات المشابهة لتقوية حججنا لما نعتقد أنه يمثل الحقيقة. وأخيرا يتم تقديم الاستنتاجات والمراجع.

الدور الذي تلعبه مدونة قواعد بالنسبة للمهندسين

الفضيلة: هي التفوق الأخلاقي
الأخلاق: هي القواعد التي تحكم سير شخص فيما يتعلق بما هو صواب وما هو خطأ. يتميز السلوك الأخلاقي من قبل الصدق والعدالة والإنصاف في العلاقات الشخصية.

النزاهة: هي التوافق بين القول والعمل، واتخاذ مواقف أخلاقية.
الامانة: هي أن يكون الإنسان صادقا جديرا بالثقة ونزيها.
الواجب: هو اتخاذ موقف إلزاميا و أخلاقيا.
الالتزامات: هي مسؤوليات تنبع من حقوق الآخرين.
المهنة: هي العمل الذي يتطلب خبرة، والمقدرة على الحكم والسلطة التقديرية. و يتطلب ذلك تعليما رسميا، ويحكمها عادة مدونة لقواعد السلوك ويترب عليها استلام راتب.
المهنية: هي أداء جميع المسؤوليات المترتبة على كونك عضوا في مهنة معينة.

المسؤولية: هي القيام بأداء عملك واتخاذ القرارات على أكمل وجه.
الحقوق: هي أعمال يمكن للمرء أن يقوم بأدائها بطريقة مشروعة.

الجزء الأول: - معضلة الرشوة
يتمثل التحدي في أن تكون شخصا أخلاقيا في التمييز بين ما هو مشروع وما هو غير مشروع. ويعتبر هذا التمييز في كثير من الأحيان منطقة رمادية يصعب معها تقرير الإجراءات الواجب اتخاذها. للأسف يبدو كما لو أننا نتعامل دائما مع حالات المنطقة الرمادية. ومثال على ذلك هو عندما يتم تقديم هدية لك ، فانك ستبدأ بالتفكير فيما اذا كنت ستقبلها أو ترفضها. ومع ذلك، فإننا على يقين من شيء واحد وهو إذا كانت هذه الهدية ترقى إلى درجة الرشوة، فإننا نساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في:

- إفساد الحكم و تمييع العدالة ، وعدم الكفاءة وعدم المقدرة
- التعرض للسخرية وعدم الثقة واللامبالاة في المؤسسات والأفراد.
- فقدان احترام الاخرين والتعرض لإهانات الناس.
- إعطاء الحقوق لأعلى مزايد بما في ذلك الاثرياء والأكثر نفوذا.

الجزء الثاني: - »الهدية« تقديمها وقبولها
كمهندس، يمكن للمرء أن يتوقع أن تعطى له مسؤوليات تتجاوز قدرته المهنية. وهذا أمر طبعي وعادة ما يكون بسبب الاحترام الذي اكتسبه المهندسون بطبيعة عملهم ومسؤولياتهم. حتما، قد يخضع الواحد منا لمحاولات متنوعة من الاستدراج من قبل الآخرين مثل باعة الشركة. هذا، مع العلم جيدا، أنه عندما كان المهندسون يسعون لنيل شهاداتهم الهندسية والتدريب، كان البعض الاخر، مثل الباعة يدرسون التسويق وتعلم كيفية زيادة المبيعات والتأثير على أولئك الأشخاص الذين لديهم قرارات الشراء.

في بعض الأحيان، يلجأ هؤلاء البائعون إلى تقديم الهدايا ووسائل الراحة التي، بالنسبة لهم، تظهر كجزء من علاقاتهم التجارية لجميع الأغراض العملية التي قد تكون مناسبة من وجهة نظر البائعين. ومع ذلك، في بعض الحالات والمواقف، قبول هذه الهدايا قد يشكل انتهاكات خطيرة وانحرافات عن أخلاقيات المهنة رغم عدم وجود قوانين رادعة وعدم فرض مشقة على أي شخص.

في العلاقة بين البائع والمهندس وإعطاء الهدية وتلقيها، فإن الخط الفاصل بين قبول أو رفض هذه الهدايا والرشوات يكون في كثير من الأحيان ليس من السهل الكشف عنه، وعند الكشف عن هذه التصرفات يجب العودة لمدونة السلوك والقواعد والتنظيم التي تطرح من جانب الشركات التي تكون عرضة لمثل هذه الظروف.

دراسات توضيحية
في الحالات التالية، فإننا نشير إلى المهندس المسؤول عن الشراء باسم »المهندس« والبائع المسؤول عن البيع باسم »بائع«. مع العلم جيدا أن كل منهم تم تعليمه وتدريبه على إدارة تجارته.

دراسة الحالة الأولى
يقوم المهندس من قبل شركته بشراء مجموعة من أجهزة الكمبيوتر. المهندس يعرف سوق الكمبيوتر بشكل جيد جدا ويكون على اطلاع على أحدث أنواع الكمبيوتر جودة وأداء. جاء المهندس لمعرفة نوع جديد من أجهزة الكمبيوتر التي يتفوق على أنواع شائعة من الاجهزة الاخرى في جميع الفئات. اشترى أجهزة

الكمبيوتر الجديدة وعبّر عن رضاه بهذا النوع أمام مجلس شركته بحيث تم الإعلان عن العثور على أجهزة الكمبيوتر المطلوبة لتلبية حاجات الإداريين والباحثين على حد سواء.

السيناريو ١

بعد أن تم شراء أجهزة الكمبيوتر، قام البائع بزيارة المهندس وأعطاه تقويم مع شعار وعنوان ومعلومات الاتصال من شركته. إذا تم شراؤها، فإن السعر سيكون ٢٠ ريال. يتساءل المهندس الآن ما إذا كان عليه القبول أو لا.

السيناريو ٢

بعد أن تم شراء أجهزة الكمبيوتر، قام البائع بزيارة المهندس ودعاه إلى نزهة صيد في الصحراء نظمها النادي المحلي. كان المهندس دائما يحب الصيد ويريد دائما الانضمام إلى نادي الصيد الوحيد في المدينة. يتساءل المهندس الآن ما إذا كان عليه القبول أو لا.

السيناريو ٣

بعد أن تم شراء أجهزة الكمبيوتر، قام البائع بالعرض على المهندس للانضمام لعضوية نادي الصيد. كان المهندس دائما يحب الصيد ويريد دائما الانضمام إلى نادي الصيد الوحيد في المدينة. يتساءل المهندس الآن ما إذا كان عليه القبول أو لا.

السيناريو ٤

بعد أن تم شراء أجهزة الكمبيوتر، قام البائع بدعوة المهندس لندوة بخصوص أجهزة الكمبيوتر في واحدة من دول منطقة الخليج المجاورة حيث سيكون هناك أيضا مناسبات للصيد والترفيه. كما عرض على المهندس العضوية في نادي الصيد هناك. على الشركة التي يتبع لها البائع دفع ثمن الفندق وعلى الشركة التي يتبع لها المهندس دفع ثمن السفر. يعبر المهندس عن تأكيده أنه إذا طلب من المدير الذهاب لهذه الرحلة فانه سيوافق على طلبه، ولكن العديد من زملائه الآخرين في الشركة بما في ذلك بعض أصدقائه سيشعرون بعدم الارتياح حيال ذلك. يتساءل المهندس عما إذا كان ينبغي عليه أن يطلب من مدير أعماله الموافقة على هذه الرحلة.

السيناريو ٥

بعد أن تم شراء أجهزة الكمبيوتر، قام البائع بدعوة المهندس لندوة بخصوص أجهزة الكمبيوتر في واحدة من دول منطقة الخليج المجاورة حيث سيكون هناك أيضا مناسبات للصيد والترفيه. كما عرض على المهندس العضوية في نادي الصيد هناك. على الشركة التي يتبع لها البائع دفع جمع تكاليف الرحلة و السفر. يعبر المهندس عن تأكيده أنه إذا طلب من المدير الذهاب لهذه الرحلة فانه سيوافق على طلبه، ولكن العديد من زملائه الآخرين في الشركة بما في ذلك بعض أصدقائه سيشعرون بعدم الارتياح حيال ذلك. يتساءل المهندس عما إذا كان ينبغي عليه أن يطلب من مدير أعماله الموافقة على هذه الرحلة.

السيناريو ٦

قبل ان يتم شراء أجهزة الكمبيوتر، قام البائع بزيارة المهندس وعرض عليه رحلة صيد لطيفة لإحدى دول منطقة الخليج اذا كان سيقوم بشراء أجهزة الكمبيوتر من شركته. أجهزة كمبيوتر البائع تحتوي على أعلى المواصفات الفنية وبأقل الأسعار. يتساءل المهندس حول ما يجب فعله.

السيناريو ٧

قبل أن يتم شراء أجهزة الكمبيوتر، قام البائع بزيارة المهندس وعرض عليه رحلة صيد لطيفة لإحدى دول منطقة الخليج اذا كان سيقوم بشراء أجهزة الكمبيوتر من شركته. أجهزة كمبيوتر البائع تحتوي على أدنى المواصفات الفنية وبأعلى الأسعار. يتساءل المهندس حول ما يجب فعله.

دراسة الحالة الثانية

ترك المهندس شركته ولكن ظل على صداقته مع البائع. في الواقع، قام المهندس و البائع بالعديد من المناسبات الاجتماعية التي شملت أسرهم مثل الذهاب الى الصيد مع بعضهم البعض. وجهت إلى المهندس دعوة، هذه المرة ، من قبل البائع على أن يرافقه في الطائرة الى واحدة من بلدان منطقة الخليج لرحلات السفاري والصيد. المهندس لم يقدم للبائع أي شيء لمساعدته مهنيا سوى شراء أجهزة الكمبيوتر من شركة البائع. يتساءل المهندس فيما يجب فعله.

عملية التفكير المنطقي

من أجل البدء في التفكير في الأسئلة و السيناريوهات المختلفة ، نحن بحاجة إلى التطرق إلى العديد من الاسئلة ، فعلى سبيل المثال:

- هل كان لدى المهندس مسؤولية مباشرة لشراء أجهزة الكمبيوتر؟
- هل تواصل البائع مع المهندس قبل أو بعد الشراء؟
- هل كانت أجهزة الكمبيوتر التي تم شراؤها أكثر أو أقل جاذبية بالمقارنة مع أجهزة الكمبيوتر الأخرى؟
- هل كان هناك علاقة مباشرة بين قرار المهندس وعرض البائع؟
- هل ستستفيد الشركة التي يعمل المهندس فيها من الحفاظ على علاقات جيدة مع شركة البائع؟
- هل قبل المهندس أخذ أية منافع من أي من البائعين الذين لا تربطهم علاقات عمل معه؟
- هل العلم بأمر الهدايا المقدمة من شركة البائع يؤثر في الآخرين ويدفعهم لشراء أجهزة الكمبيوتر حتى ولو كانت دون المعايير؟
- هل كانت قيمة الهدية مساوية لمبلغ كبير من المال؟

مناقشة

الحجج المؤيدة والمعارضة للإجراءات التي اتخذها المهندس يمكن أن تكون على النحو التالي:

أسباب مضادة لاتخاذ المهندس لقراراته:

- لكي يكون المهندس حقا شخصا مرتشيا، يجب عليه أن يكون قد اتخذ قراره بعد عرض الهدية أو الإكرامية عليه.
- قد تستفيد شركة المهندس فعلا من وجود علاقة شخصية بين المهندس والبائع.
- لا يوجد هناك أي شيء خطأ في الحصول على إكرامية ، فهذا ما تستحقه.
- قبول الهدايا التي حصل عليها المهندس أمر شائع في التعامل مع شركة البائع.
- إعطاء هدية لا يزيد تكلفة المنتج الا بمقدار ضئيل ، هذا إذا وجد.

أسباب مؤيدة لاتخاذ المهندس لقراراته:

- إن قبول أي هدية يمكن أن يشكل خرقا لقواعد السلوك الأخلاقي.
- إن حجم الهدية قد تجعل قبولها خطأ أخلاقيا.
- قد تؤدي عملية منح الهدايا الى حدوث مبيعات حتى لو كانت المنتجات دون المستوى المطلوب.
- قد تؤدي عملية منح الهدايا الى انخفاض مبيعات الشركات الأخرى حتى لو كانت منتجاتها ممتازة.

ما زال وضع المهندس والبائع يقع ضمن المنطقة الرمادية.

الجزء الثالث – الأخلاق والاختراع

كان اختراع البارود الى حد بعيد واحدا من التطورات التكنولوجية الأكثر أهمية. وقد تم اكتشافه في الصين في محاولة من المخترعين لإنشاء صيغة لحياه أفضل. المعضلة الأخلاقية المتعلقة باستخدام وتصنيع وبيع البارود ، في نواح كثيرة ، يوازي ذلك العديد من الاختراعات التكنولوجية الأخرى التي توجد في الوقت الحاضر.

لم يكن سرا أن البارود كان خطيرا حتى على مخترعيه. في الوقت الحاضر، تشكل الألعاب النارية خطرا بحيث تحصد عدة أرواح كل عام. يجب أن نتذكر أن انفجار في مصنع للألعاب النارية في هولندا في مايو من عام ٢٠٠٠ أسفر عن مقتل أكثر من ٢٠ شخصا و ٣٠٠ شخص فقدوا في حطام المبنى.

سؤالين يأتيان على الحسبان على الفور:

هل بالضرورة ان تفوق فوائد الاختراعات الاسباب التي وجدت من اجلها؟

متى يكون تطوير اختراع معين خطأ أخلاقيا؟

قد يعتقد البعض أن اكتشاف البارود جعل من الحرب أقل دموية وبشاعة. قد يبدو الأمر غريبا منذ أن دارت المعارك وبعد تطور تكنولوجيا البارود، اصبح البارود يحصد الكثير من الأرواح لأن شن المعارك أصبح برمي المقذوفات التي عبئت بالبارود. في الوقت الحاضر يتم شن الحروب باستخدام طائرات بدون طيار والصواريخ الموجهة بدقة. ويبدو أن الشيء الوحيد الذي فعله البارود هو تغيير الحرب من حد كبير من ناحية القتال إلى حرب عن بعد مع مقذوفات صاروخية متخمة بالبارود.

هل التكنولوجيا التي تجعل الحرب ليست »دامية

ومروعة« بالمعنى المذكور أعلاه الأخلاقية؟

مع استخدام البارود، فإن عدد القتلى يزداد بالمقارنة مع أولئك الذين أعلنوا الحرب واستفادوا منها - هل ذلك مبرر لتوفير مثل هذه التكنولوجيا؟

الكثيرون أيضا يعتقدون أن اكتشاف البارود هو الدافع وراء التقنيات الأخرى مثل استكشاف الفضاء والأقمار الصناعية، وحتى الطائرات.

هل يجب إعارة الاهتمام و النظر إلى أخلاق الاختراع والابتكار؟

المزيد من الأفكار حول هذه الأسئلة وأخرى مماثلة وكذلك وجهات النظر الرجعية عن أعراف العديد من التكنولوجيات التي نتمتع بها الآن تكشف عن مدى اتساع المنطقة الرمادية في الأخلاق!

الجزء الثالث -: أخلاقيات الإنترنت

جعل الإنترنت عمل المستخدمين بسيطاً وسهلاً جدا للذين ينوون العمل خارج حدوده الأخلاقية. وربما هو أفضل مثال على التكنولوجيا التي تمتد وترمي بأطرافها في كل مكان. هذا هو شأن العديد من التقنيات الأخرى التي تحولت على الفور من تقديم أشياء عظيمة كان يقصد بها رقي الكون إلى أشياء تفيد فئات معينة. لتصحيح هذا الاستخدام غير الأخلاقي للإنترنت ، قام معهد أخلاقيات الكمبيوتر في الولايات المتحدة ، على سبيل المثال، بتوفير الوصايا العشر لأخلاقيات الحاسوب في عام ١٩٩٢ والتي تنص في جوهرها على ما يلي:

١. عدم استخدام جهاز كمبيوتر لإلحاق الضرر بأشخاص آخرين
٢. عدم التدخل في عمل الحاسوب الخاص بالآخرين
٣. عدم تفحص ملفات الكمبيوتر الخاصة بالآخرين بدون موافقتهم على ذلك
٤. عدم استخدام جهاز الكمبيوتر في عمليات السرقة
٥. عدم استخدام جهاز كمبيوتر للشهادة بالزور
٦. عدم نسخ أو استخدام البرمجيات الاحتكارية التي لم تقم بدفع ثمنها
٧. عدم استخدام مصادر الكمبيوتر الأخرى الخاصة بالناس دون الحصول على تفويض مسبق منهم أو دفع تعويض مناسب لهم.
٨. عدم استغلال حقوق الملكية الفكرية للآخرين.
٩. التفكير في العواقب الاجتماعية للبرنامج الذي تقوم بكتابته أو النظام الذي تقوم بتصميمه.
١٠. استخدام الكمبيوتر دائما بطرق تضمن تقدير واحترام زملائك البشر.

وعلاوة على ذلك ، فقد سنت العديد من البلدان والدول القوانين التي تشمل ، على سبيل المثال عقوبات صارمة وعقوبة السجن بسبب التشهير على الإنترنت ، والقرصنة ، وصيد الأسماك ، والاحتيال ولأسباب أخرى.

ومع ذلك، فلا يزال يسود السلوك غير الأخلاقي تقريبا على الإنترنت. والجدير بالذكر، فإنه ينطوي على بعض من أكثر الحالات البشعة للإساءة النفسية مثل حالة ميغان ماير، والتعدي الأكثر جرأة على الخصوصية مثل حالة القراصنة الروسيين.

كيف يمكن لتكنولوجيا كالإنترنت أن تتحول إلى وسيلة من السلوك غير المشروع على الرغم من وجود التشريعات و القوانين؟ هل مرد ذلك تدني الأخلاق؟

حالة ميغان ماير: ميغان شنقت نفسها في سن الرابعة عشرة وذلك نتيجة للتحرش والاعتداء النفسي على »ماي سبيس« من قبل أم صديق سابق ظهر على »ماي سبيس« وكأنه يبلغ السادسة عشرة من عمره.

حالة القراصنة الروس: قامت منظمة إجرامية روسية بسطو كبير على الإنترنت، تمكنت خلاله من جمع معلومات سرية مرتبطة بمليار حساب على الإنترنت. تتضمن البيانات المسروقة أسماء أكثر من ١,٢ مليار مستخدم وكلمات السر الخاصة بهم وأكثر من ٥٠٠ مليون عنوان بريد إلكتروني.

الاستنتاجات:

يتمتع المهندسون بالثقة والاحترام في المجتمع بحكم موقعهم والخدمات التي يقدمونها بالإضافة الى حلول المشاكل وابتكار الوسائل والطرق لتخفيف الأعباء

الملقاة على الاشخاص والحصول على مكانة خاصة في المجتمع لترجمة المعارف الجديدة إلى منتجات وخدمات مفيدة. انهم يتحملون عبء ثقة المجتمع بهم وعلى ذلك يجب أن نؤمن بتوقعاتهم من خلال الالتزام. أيضا، الاعتراف بأفعالهم سواء كانت مجرد وجهة نظر أو انها يمكن أن تكون ذات فائدة عميقة على المجتمع والصحة والسلامة والتقدم التكنولوجي، ونوعية الحياة. إن التمسك بأخلاقيات المهنة وإدراك الخط الفاصل بين ما هو مسموح به وما هو غير مسموح به هو المفتاح لمهنتهم.

المراجع:

[1]. Jai Prakash Agrawal (2010). High Energy Materials: Propellants, Explosives and Pyrotechnics. Wiley-VCH. p. 69. ISBN 978-3-527-32610-5.

[2]. David Cressy, Saltpeter: The Mother of Gunpowder (Oxford University Press, 2013)

[3]. T. Bedford, P. H. A. J. M. van Gelder (2003), «Safety and reliability: proceedings of the ESREL 2003 European safety and reliability conference», p.1688

[4]. Barquin, Ramon C. (May 7, 1992). «In pursuit of Ten Commandments' for Computer Ethics». Computer Ethics Institute.

[5]. Kathy Fitzpatrick, Carolyn Bronstein (2006). Ethics in Public Relations: Responsible Advocacy. Sage Publications. p. 116.ISBN 1-4129-1798-0.

[6]. Frankel, Todd C (20 October 2012). «Megan Meier's mom is still fighting bullying». stltoday.com. Retrieved 25 December 2014.

[7]. Lauren Collins (January 21, 2008). «Annals of Crime. Friend Game. Behind the online hoax that led to a girl's suicide». The New Yorker.

[8]. International Business Times (2014), "Russian Gang Pulls Off History's Largest Known Internet Information Heist", 5 August 2014, retrieved 25 December 2014.

4

منتدى الشراكة المجتمعية النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research Scientific Integrity

أوجه الفساد في مجال البحث العلمي: الأنواع والأسباب والانعكاسات
Forms of Scientific Misconduct: types, reasons and consequences

أ.د. حسن علي دواح
جامعة جازان

لقد أصبحت مشكلة الفساد في مجال البحث العلمي والتي سجلت بشكل واسع وعالمي متمثلة بالانتحال والتلفيق والاختلاق للمعلومات العلمية وأضيف إليها كل ما عليه علامة أستفهام ومشكوك فيه من سوء السلوك العلمي ويتعارض مع النزاهة العلمية للبحوث وغيرها تسبب قلقا كبيرا في مختلف أنحاء العالم. والسؤال هو لماذا هذه المشكلة صعبة ورئيسة ويجب وضع الحلول المناسبة لها؟ والجواب هو لأن النزاهة العلمية مهمة جدا في إعطاء مخرجات ونتائج بحوث موثوق منها لتحقيق النماء المعرفي وما يتبعه من الفائدة الاقتصادية والعلمية للمجتمع الإنساني والبيئة وبناء ثقة وطيدة بين المجتمع والعلماء. الفساد في مجال البحث العلمي مسجل في المصادر منذ القرن السابع عشر. ازدادت تهديدات الفساد في مجال البحث العلمي على مدى العقود الثلاثة الماضية وقد مارسه علماء من مختلف أنحاء العالم يعملون في أرقى الجامعات والمؤسسات البحثية. ولذلك فإن أزمة الإخلال بالنزاهة العلمية قد تناولتها الإذاعات والصحف العالمية- والمجلات العلمية ذات الجودة العالية في كثير من الأحيان وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية. لقد نشر ٣٥٦ تقرير في الصحف عن الإخلال بالنزاهة العلمية في الأعوام من ٢٠٠٢–٢٠١٣ معظمها عن بحوث في المجال الطبي وعلم النفس والخلايا الجذعية. ووضعت العديد من المبادرات والخطط في معظم أنحاء العالم لمعالجة هذه الظاهرة والحد منها. كما قامت الكثير من المجلات العلمية ذات المستوى العلمي المتميز (على سبيل المثال، الطبيعةNature: ، العلومSciences:) برفض نشر البحوث العلمية التي يشك بمصداقيتها وتم سحب المصداقية العلمية من البحوث التي نشرت من قبل عن طريق الإعلان عنه ومقاطعة العلماء الذين أخلوا بالنزاهة العلمية. كما قامت الكثير من الجامعات والمؤسسات العلمية وغيرها بطرد العلماء من العمل الذين أثبت عليهم بالدليل أو باعترافهم بالتحايل العلمي. وكذلك عقدت الكثير من المؤتمرات العالمية للنزاهة العلمية لكي توفر منتدى للباحثين والإداريين للبحوث ووكالات التمويل المالي للبحوث والهيئات المماثلة ومراكز البحوث وأصحاب القرار السياسي لمناقشة وتقديم توصيات بشأن سبل تحسين مخرجات البحث العلمي وإيجاد سياسات دولية فعالة عمليا لمكافحة السلوك غير المسؤول في البحوث

إلا أن هذه الظاهرة لم تنل الاهتمام المطلوب في جامعات ومراكز البحوث في كثير من أنحاء العالم ولم تنشر إلا دراسات قليلة جدا وهنالك فراغ معرفي كبير في التعامل مع هذه الظاهرة. لذا سوف يركز هذا الفصل على أوجه الفساد في مجال البحث العلمي، الأنواع والأسباب والانعكاسات.

المقدمة (Introduction)

لقد أصبحت مشكلة الفساد في مجال البحث العلمي والتي سجلت بشكل واسع وعالمي (Otto et al.,, ٢٠١٥; Mayer, ٢٠١٥) متمثلة بالانتحال والتلفيق والاختلاق للمعلومات العلمية وأضيف إليها كل ما عليه علامة استفهام ومشكوك فيه من سوء السلوك ويتعارض مع النزاهة العلمية للبحوث وغيرها تسبب قلقا كبيرا في مختلف أنحاء العالم. والسؤال هو لماذا هذه المشكلة صعبة ورئيسية ويجب وضع الحلول المناسبة لها؟ والجواب هو لأن النزاهة العلمية مهمة جدا في إعطاء مخرجات ونتائج بحوث موثوق منها لتحقيق النماء المعرفي وما يتبعه من الفائدة الاقتصادية والعلمية للمجتمع الإنساني والبيئة وبناء ثقة وطيدة بين المجتمع والعلماء. الفساد في مجال البحث العلمي مسجل في المصادر منذ القرن السابع عشر عندما أعطى الاستشاري (DuroArmen Baglive, ١٦٦٨-١٧٠٧) بحثه إلى بروفيسور في الطب الماني لقراءته والتعليق عليه فقام الأخير بأخذ البحث واختفى ولكن قام Dr Baglivi

بنشر جزء من البحث من أجل منع البروفيسور الألماني من نشره وبلغ عنه عند معارفه (Fatovic–Ferencic, ٢٠٠٧). لقد ازدادت تهديدات الفساد في مجال البحث العلمي على مدى العقود الثلاثة الماضية (Mayer ٢٠١٥) وقد مارسه علماء من مختلف أنحاء العالم يعملون في أرقى الجامعات والمؤسسات البحثية. ولذلك فإن أزمة الإخلال بالنزاهة العلمية قد تناولتها الإذاعات والصحف العالمية, والمجلات العلمية ذات الجودة العالية (Corbyn, ٢٠١٢; Cyranoski, ٢٠١٤; Habib and Gan, ٢٠١٣; Hvistendahl, ٢٠١٣; Normile, ٢٠١٤ في كثير من الأحيان وعلى مدى السنوات العشر الماضية. لقد نشر ٣٥٦ تقرير في الصحف عن الإخلال بالنزاهة العلمية في الأعوام من ٢٠٠٢–٢٠١٣ معظمها عن بحوث في المجال الطبي وعلم النفس والخلايا الجذعية. ووضعت العديد من المبادرات والخطط في معظم أنحاء العالم لمعالجة هذه الظاهرة والحد منها. كما قامت الكثير من المجلات العلمية ذات المستوى العلمي المتميز (على سبيل المثال، الطبيعةNature، العلومSciences؛) برفض نشر البحوث العلمية التي يشك بمصداقيتها وتم سحب المصداقية العلمية من البحوث التي نشرت من قبل عن طريق الإعلان عنها(e.g., Obokata et al ٢٠١٤) ومقاطعة العلماء الذين أخلوا بالنزاهة العلمية. كما قامت الكثير من الجامعات والمؤسسات العلمية وغيرها بطرد العلماء من العمل الذين أثبت عليهم بالدليل أو باعترافهم بالتحايل العلمي. وكذلك عقدت الكثير من المؤتمرات العالمية للنزاهة العلمية لكي توفر منتدى للباحثين والإداريين للبحوث ووكالات التمويل المالي للبحوث والهيئات المماثلة ومراكز البحوث وأصحاب القرار السياسي لمناقشة وتقديم توصيات بشأن سبل تحسين مخرجات البحث العلمي وإيجاد سياسات دولية فعالة عمليا لمكافحة السلوك غير المسؤول في البحوث. (National Research Council, ١٩٩٢; ٢٠٠٢; ٢٠٠٩; European Science Foundation ٢٠١٠; World Conference on Research Integrit, ٢٠١٣)

إلا أن هذه الظاهرة لم تنل الإهتمام المطلوب في جامعات ومراكز البحوث في كثير من أنحاء العالم ولم تنشر إلا دراسات قليلة جدا وهنالك فراغ معرفي كبير في التعامل مع هذه الظاهرة. لذا سوف يركز هذا الفصل على أوجه الفساد في مجال البحث العلمي، الأنواع والأسباب والإنعكاسات.

ماهي النزاهة العلمية (what is research integrity?)

(See Recommendations for Promoting Research Integrity ٢٠١٠)

النزاهة العلمية تعتبر القيمة الأساسية لجميع أشكال البحث العلمي سواء للباحثين، أم للإداريين، أم لوكالات التمويل المالي للبحوث، والهيئات المماثلة، ومراكز البحوث، وأصحاب القرار السياسي. البحوث التي تنجز بنزاهة عالية لها علاقة بالمعايير العالية التي يتم فيها إنجاز البحوث وهي:

- الصدق: (Honesty) في اقتراح البحوث والأداء وإعداد التقارير البحثية.
- الموثوقية: (Reliability) الدقة في إجراء البحوث والتحقق من مصداقية النتائج
- الموضوعية: (Objectivity) البحث يستند في استنتاجاته على الأدلة التي توصل اليها ويجب عدم التحيز إلى فرضية أو موديل
- تجنب تضارب المصالح (Conflicts of interest) مع كل الجهات التي لها علاقة بالبحث.
- التفاعل مع الباحثين الأخرين (Interaction with other researchers) فيما يتعلق بتقاسم الموارد والشفافية والصدق في التعامل مع الجمهور أو المشاركين في البحث سواءً البشر أو الحيوانات أو البيئة.
- الإنصاف والعدل (Fairness) في الاعتراف بمساهمات وجهود الاخرين في مشروع البحث والإشارة إلى عمل أو بحوث الاخرين عند الإعتماد عليها في البحث وكذلك البحوث أو البحوث المنقحة.
- الإلتزام بكل المسؤوليات والواجبات تجاه الباحثين الجدد والطلاب وإرشادهم بالشكل المناسب.

ماهي مكونات الفساد في مجال البحث العلمي؟ (What constitutes research misconduct?)

إن تحديد وتوضيح مكونات الفساد في مجال البحث العلمي بالضبط مهم في معالجة المشكلة وتنفيذ الوسائل الفعالة لمكافحتها. الجواب على هذا السؤال له آثار موجبة بالنظر لما يسببه الفساد في مجال البحث العلمي من أضرار لمخرجات المشاريع العلمية والمجتمع

بشكل كامل. إن تعريف الفساد في مجال البحث العلمي يميل إلى التركيز في الغالب على التلفيق والاختلاق والانتحال (FFP) وأضيفت إليها مجموعة أخرى (see Recommendations for Promoting Research Integrity, 2010) من سوء السلوك العلمي وضعت تحت كل ما عليه علامة أستفهام ومشكوك فيه من سوء السلوك العلمي (Questionable research practices; QRP) وحتى شمل سوء السلوك البحثي التحرش الجنسي الذي يشمل الباحثين العاملين في مختبرات البحث العلمي Sekreta ٢٠٠٦)).

إن سوء السلوكيات (QRP) (التي أضيفت إلى مكونات الفساد في مجال البحث العلمي) تعتبرفي حد ذاتها غير مقبولة وتخضع للعقوبات المؤسسية أو الأجتماعية أو القانونية ولكنها قدلاتؤثر بشكل مباشر على سلامة النتائج العلمية المنشورة. لذا فان تعريف الفساد في مجال البحث العلمي المتداول له آثار عند تطبيقة في حالة العقوبات عند إثبات الفساد في مجال البحث العلمي ويجب أن تكون العقوبة متناسبة مح خطورة سوء السلوك البحثي في حالة إرتكابه عمداً أوعلى علم وبتهور.

بطبيعة الحال فإن سوء السلوك البحثي لايشمل الخطأ غير المتعمد والبريء أو الإختلافات في الرأي. ومع ذلك فان معرفة النية في حالة سوء السلوك البحثي وإثباته صعب جدا أحيانا وفيه الكثير من التحديات ويجب أن تستند على الأدلة المتاحة. لذلك فان هناك بعض سلوكيات في مكونات مجال الفساد في البحث العلمي التي أدرجت ومعمول بها كما هو أدناه:

أولاً: تلفيق المعلومات (Fabrication of data)

هو ابتداع النتائج العلمية والقيام بنشرها وتسجيلها وإعلانها رغم أنها مفبركة.

ثانياً: التلاعب بالمعلومات (Falsification of data)

هو التلاعب بنتائج البحث أو طرق العمل أو تغيير أو إزالة المعلومات أو الاستغناء عنها أو بالعمد (Selectively excluding data from analysis) أو تفسيرها بشكل للحصول على نتائج مطلوبة (وهذا يكون أحيانا بضغط من الممول المالي للبحث) أو ذكرالباحث للمصادرالعلمية في بحثه التي تتفق مع نتائجه ويتجاهل البحوث التي لاتتفق معها. وكذلك استعمال التحليلات الاحصائية غير المناسبة (inappropriate use of statistical methods) أو التلاعب بالصور والأشكال بالطرق التالية :

- دمج صور مختلفة لتمثيل تجربة واحدة
- تغيير السطوح للصورة والتباين في جزء من الصورة
- تغيير يخفي المعلومات حتى عند تغيير نقطة محددة وهذا يشمل استخدام أداة استنساخ لإخفاء معلومات
- إظهار جزء صغير من الصورة لإخفاء بعض المعلومات

ثالثاً: الانتحال (Plagiarism)

هو انتحال أفكار الآخرين أو طرق العمل أوالنتائج وهذا يتضمن المعلومات التي يحصلها المنتحل من خلال تحكيمه للبحوث العلمية للنشر أو المشاريع العلمية التي تحكم للدعم. وكذلك القيام بنشر بحث أو بحوث متطابقة كلمة بكلمة (word for word) في مجلتين لزيادة عدد بحوثه المنشورة.

رابعاً: كل ما عليه علامة استفهام ومشكوك فيه من سوء السلوك العلمي (Questionable research practices; QRP)

وتشمل:

أولاً: احتيال علمي له علاقة بالمعلومات (Data-related misconduct)

- الفشل في حفظ المعلومات الأولية أو التخلص منها عمدا
- الإدارة غير الجيدة أو عمليات حفظ المعلومات أو النماذج العلمية
- إخفاء معلومات عن المجتمع العلمي بقصد التضليل

ثانيا: طرق بحثية غير سليمة أو أمينة (Research practice misconduct)

- استعمال طرق عملية غير مناسبة ضارة أو مؤذية للأنسان أو البيئة

التخطيط الضعيف للبحث وأخطاء في التجارب والتحليلات والحسابات الإحصائية

- إنتهاك البروتوكولات المتعلقة بحقوق الإنسان كمثال عدم أخذ موافقة المرضى عن أخذ النماذج منهم لغرض التجربة العلمية .
- الاعتداء وعدم الإلتزام بحقوق استخدام الحيوانات المختبرية

ثالثا: سوء السلوك البحثي الذي له علاقة النشر Publication–related misconduct

- إدراج الباحث اسمه في البحث أو يدرج اسمه من قبل

الباحث الرئيس من أجل المساعدة في نشر البحث كونه باحثا معروفا يؤثروجود اسمه في نشر البحث رغم أنه لم يعمل أو يبذل أية جهود ملحوظة
("guest" or "honorary" authorship)

• حذف اسم باحث من البحث رغم أن له دوراً في إنجاز البحث (ghost– authorship)

• زيادة عدد البحوث النشورة بطريقة مصطنعة عن طريق تقسيم البحث الواحد دون ضرورة علمية إلى عدة بحوث (fragmentary publications).

• عدم مساهمته في تصحيح نتائج علمية أو أفكار كان قد نشرها سابقا رغم أنه يعلم أنها تضلل الآخرين وتضيع وقتهم بسبب الاستمرار في العمل عليها يحاولون اختبارها وبقاءها يسبب تلويث للمصادر العلمية.

رابعا: أحتيال شخصي: (Personal misconduct)

• سلوك شخصي غير مناسب كالتحرش الجنسي مثلا

• إشراف غير مناسب وتقييم غير عادل للباحثين الجدد وطلاب الدراسات العليا

• عدم الحساسية في المعايير الاجتماعية والثقافية

خامسا: الإحتيال المالي وسوء التصرفات الأخرى) Financial and other misconduct)

• انتهاك معايير وعمليات التحكيم العلمي وعدم الإفصاح عن وجود مصالح مشتركة مع الباحثين المشتركين في البحث الذي يحكمه أو المشروع البحثي المقدم للدعم.

• التأخير في نشر بحوث الباحثين المنافسين له

• سوء التصرف في الأموال المخصصة للبحث وشراء مواد ليس لها علاقة بالبحث أو تحقيق مصالح أخرى في هذه الأموال بل حتى اختلاسها

• إتهام الآخرين ورفع دعوى بالاحتيال العلمي ضدهم بدون أية أدلة واضحة.

• من المتضررون من الفساد في مجال البحث العلمي؟

Who is affected from the scientific) misconduct?)

• إن المتضررين من نتائج البحوث المزورة هم المرضى (حيث تتعرض حياتهم للخطر نتيجة معالجتهم بطرق علاجية مبنية على معلومات مفربكة أو مزورة والمتهمين بجرائم في حالة التحقيقات الجنائية مثلا) أصحاب القرار عندما توضع نتائج البحوث أمامهم لايعرفون إذا كانت نزيهة أو لا، وكلاء التمويل المالي والشركات الداعمة للبحوث حيث فقدان المال العام والخاص، والمكتبة العلمية عندما تتلوث بمعلومات مفتعلة يكون من الصعب التخلص منها، وسمعة العلماء والبحث العلمي وثقة الجمهور في كل أنواع البحوث, والمجتمع سوف يتضرر إذا صدق أو امن بهذه النتائج التي من الممكن أن تبقى لفترة طويلة وتضلل الآخرين.

• تدهور العلاقة بين العلماء ومشرفي الدراسات العليا وطلابهم وبين مدراء برامج التمويل المالي

• تلحق أضراراً كبيرة بالعلوم من خلال التأثير على ثقة الناس بالعلوم وقدرة الحكومات على تعزيز وتشجيع البحوث بكفاءة ومسؤولية, وتؤثر أيضاً في إنخفاض مصداقية النشر العلمي التي لها آثار مهمة بالنسبة للمجتمع مثل الثقة بالقضايا الاستشارية أو الاستشاريين في مجال الصحة والصناعة والبيئة والطاقة والأمن الوطني.

• الضرر المباشر بالعلم نفسه من خلال توفير مصداقية علمية مزيفة إذا تبعها علماء اخرون تسبب ضياع الوقت والجهد والمال العام عند محاولة إعادة إنتاج النتائج المزورة أو لتغطية جوانب أخرى من البحث.

لماذا يحصل الفساد في مجال البحث العلمي؟

Why does research misconduct occurs?

إن تحديد العوامل التي تسهم أو تشجع على الاحتيال العلمي مفيد لوضع الحلول والتدابير الوقائية لمكافحته وان الاعتراف بوجود هذه العوامل والتاثيرات الخارجية على هذا السلوك بأي شكل من الأشكال وجوب غض الطرف عن مرتكبيه ومن أهم العوامل هي:

• ضغط المنافسة للحصول على دعم مالي للبحوث.

• الرغبة الشديدة للكثير من الأكاديميين غير الملتزمين بالنزاهة العلمية في الحصول على الترقية العلمية في أقصر وقت ممكن وما يتبعها من مكاسب شخصية واجتماعية ووظيفية.

• محاولة الحصول على نتائج إيجابية مهم بطرق ملتوية لنشرها في مجلات جيدة من أجل الحصول على موقع أكاديمي في مؤسسات الجامعة ومراكز البحوث والمساعدة في الحصول على دعم مالي للبحوث في المستقبل.

• الضغط من الداعم المالي لتحقيق النتيجة المرجوة أو المتوقعة في حالة دعم البحوث من قبل الشركات (كشركات الأدوية مثلا) أو الخضوع لها بتقديم نتائج بحوث تساعدها في تسويق منتجاتها رغم أنها قد لاتتفق مع المعايير العلمية النزيهه، كما حصل في

حالة المسكنات الأفيونية (opioid analgesics) التي تعتبر ولقرون أحسن المسكنات للآلام الحادة والمزمنة للسرطان ولكن شركات الأدوية في الولايات المتحدة الأمريكية وعن طريق بحوث مفبركة أعلنت أنه يمكن استخدام هذه المسكنات في حالات الألم غير السرطاني مثل آلام الظهر والرقبة والمفاصل لذلك ازدادت مبيعاتها ولكن هذا تسبب في أضرار صحية للمرضى والموت (Dowell et al., ٢٠١٣).

• عند تقييم الباحثين من قبل الجهات المستخدمة هناك تركيز على عدد البحوث المنشورة دون إيلاء اهتمام كاف لجودة البحوث أوالقيمة العلمية للمجلة المنشورة فيها.

• عدم نزاهة بعض محكمي البحوث أو قلة خبرتهم العلمية.

• عدم وجود دائرة أو مؤسسة يمكن أن يتصل بها المبلغون عن الفساد في مجال البحث العلمي وتخوف البعض من عواقب الإبلاغ عن الفساد في مجال البحث العلمي ممن يفوقهم درجة وظيفية.

• العولمة وثورة الاتصالات سهلت الاحتيال العلمي ودولته الأمر الذي جعل هذا الفساد داءً عالميا عميق الجذور مستعصيا على المكافحة والعلاج بصورة فردية وهو مايحتم ضرورة العمل الجماعي والتعاون الدولي لمكافحته.

• عدم تمرس وجهل بعض الباحثين بمنهجية البحث العلمي وأصوله وقواعده ومتطلبات النزاهة العلمية .

• الرغبة في الحصول على الشهرة ونقص عام في الاستقامة الأخلاقية والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي النزيه.

• فشل المؤسسات المحلية والجامعات في تعزيز النزاهة العلمية وتوفير بيئة مناسبة لإنتشارها.

• ضعف دور وسائل الإعلام المختلفة وخاصة العربية منها في إبراز الفساد في مجال البحث العلمي والكشف عنه ومحاربته.

• وكالات التمويل المالي لبحوث تمنح دعم مالياً إلى الجامعات وغيرها رغم عدم امتلاك هذه الأخيرة لبرنامج دعم النزاهة العلمية.

ماهو مدى حصول أو انتشار الفساد في مجال البحث العلمي؟

?What is the extent of this problem

من أجل الحد من ظاهرة الاحتيال العلمي نحتاج إلى معرفة مدى انتشارها وماهي عدد الحالات المسجلة. ولكن الحصول على معلومات دقيقة بهذا الشأن صعبة ومعقدة للأسباب التالية :

(Schachman, ١٩٩٣; Fanelli, ٢٠٠٩; Macrina, ٢٠١٤; Mayer, ٢٠١٥; Otto et al., ٢٠١٥)

• عدم تسجيل أو الإبلاغ عن حالات الفساد في مجال البحث العلمي.

• خبرة بعض الباحثين الذين يمارسون الاحتيال العلمي في تمرير البحوث المفبركة يعتبر عاملاً أساسيا في جعل عدد الحالات المبلغ عنها أقل بكثير مما يحدث في الواقع.

• عدم وجود معايير واضحة ودقيقة لقياس النزاهة العلمية أو وجود مؤشر وطني لمدركات الفساد في الكثير من البلدان على غرار المؤشر الدولي لمدركات الفساد الذي أطلقته الكثير من المؤسسات البحثية والجامعات والعديد من الوزارات مثل الصحة والبيئة في البلدان المتقدمة.

• رفض بعض الشركات الممولة للبحوث نشر البحث وإعتباره ملكية خاصة خصوصاً أذا كانت نتائج البحث لاتدعم منتجاتها.

• إن تعريف الاحتيال العلمي وما يقع تحته يختلف من بلد إلى آخر وحتى من مؤسسة إلى أخرى في نفس البلدوهذا يؤثر في معرفة الأعداد الحقيقية للبحوث المفبركة. لذلك فان عدد حالات الاحتيال العلمي المسجلة رسميا صغير جدا. مثلا الحالات المسجلة في الدانمارك بين ٢٠٠٦–٢٠٠٨ هي حالتان بينما الحالات المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٩٩٤–٢٠٠٣ هي ١٣٣ حالة. وفي مسح أجري في أمريكا على ٣٢٤٧ باحث وجد أن ٣٣٪ منهم اقترفوا على الأقل واحداً من العشرة مخالفات جدية تقع ضمن الاحتيال العلمي. أعترف ١,٤٪ منهم بارتكابه الانتحال. ومع هذا يمكن القول إن عدد الباحثين الذين يمارسون الاحتيال العلمي ضئيل جدا ومحدود مقارنة بعدد الباحثين الذين ينجزون بحوثهم بنزاهة وإخلاص.

حالات فردية من الفساد في مجال البحث العلمي لباحثين يعملون في مؤسسات بحثية من مختلف أنحاء العالم:

Individual cases of scientific misconduct of researchers working in scientific institutions in different parts of the world:

اليابان

Haruko Obokata

باحثة يابانية ولدت عام ١٩٨٣ تعمل في مركز Riken Centre for Developmental Biology ادعت أنه يمكن الحصول على خلايا جذعية شبيهة بالجنينية من أية خلية عادية في الجسم بطرق رخيصة وسهلة وذلك بوضع الخلية في حمام ضعيف من حامض الستريك وبذلك تفقد الخلية تكوينها وتتحول إلى خلية جنينية. تمكنت هذه الباحثة من نشر نتائج بحثها في مقالتين في مجلة الطبيعة Nature ذات القيمة العلمية وذلك في كانون ثاني عام ٢٠١٤. ولكن العلماء الآخرين لم يتمكنوا من إعادة التجربة ووجدوا على العكس أن وضع الخلية في الحمام الضعيف من حامض الستريك إنما يتلف الخلية ويحولها إلى خلية سرطانية. وبعد التحقيق وجد أن هذه الباحثة قد استعملت في الأساس خلايا جنينية ,أنها لفقت واختلقت نتائجها حيث إن الصور التي عرضتها في بحثها فقررت مجلة الطبيعة Nature أن تسحب البحثين وتعلن أنهما غير صالحين للاستشارة أو الذكر في البحوث المستقبلية. هذه الحادثة أثرت في مشرف دراستها البروفيسور Yoshiki Sasai وهو عالم معروف فقام بالإنتحار في آب عام ٢٠١٤ والباحثة أستقالت من وظيفتها. أن الأعلام الذي جعل من هذه الباحثة قمة علمية قام هو نفسه بتحطيمها. فلو كان هذا الاكتشاف صحيح لكان له أهمية طبية كبيرة جدا فى معالجة كثير من حالات المرض والإعاقة .

Teruji Cho

نشر معلومات أولية مزورة ومفبركة وقامت جامعة Tsukuba بإقالته من العمل وطرده.

Yoshitaka Fujii

قام بتزوير وتلفيق معلومات لـ ١٧٢ بحثاً علمياً وتم سحبها بذلك ضرب رقما قياسيا في عدد البحوث المفبركة التي سحبت منه من بين علماء الفساد في مجال البحث العلمي.

Akio Sugino

فصل من جامعة Osaka لقيامه بتزوير معلومات بحثية في موضوع البايولوجية الجزيئية

Kazunari Taira

التحقيق الذي قامت به جامعة Tokyo أثبت أنه قام بتزوير معلومات عن الحامض النووي وألغي عقده.

الصين:

H. Zhong, T. Liu and their co-workers

باحث من جامعة Jinggangshan وجد أن المادة العضوية التي ادعى تحضيرها أخذت من مصادر أخرى مع تحوير في تركيب المركب بشكل غير قانوني وأن المادة العضوية لا يمكن تحضيرها وغير قابلة للتصديق.

الولايات المتحدة الأمريكية:

Albert Steinschneider

نشر بحثه في عام ١٩٧٢ فى مجلة Pediatrics وادعى أن عنده أدلة علمية ومختبرية تبين أن توقف التنفس أثناء نوم الرضيع (Infant sleep apnea, ISA) هو كمقدمة لظاهرة موت الرضيع المفاجئ (Sudden infant death syndrome, SIDS). وظل يعمل على مشاريع بحثية كلفت عشرات الملايين من الدولارات ولمدة أكثر من ٢٢ سنة. واستند في فرضيته على ما حصل لامرأة أصيب أطفالها الخمسة بظاهرة توقف التنفس أثناء النوم ثم موتهم بما اعتقد آنذاك أنه موت الرضيع المفاجئ. ولكن الحقيقة ظهرت عندما اعترفت المرأة بأنها هي التي تسببت في موت أطفالها بخنقهم ولاعلاقة لموتهم بحالة موت الرضيع المفاجئ ,ثم أدينت وحكم عليها. عندها بدأ التحقيق في نتائج بحوثه فوجد أن هناك تلفيقا واختلاقا في النتائج وعدم حفظ النتائج الأولية للبحوث وغيرها من المخالفات.

Dr Jan Hendrik Schön

كان يعمل في Lucent Technologies at Bell Laboratories in the USA على الموصلات شبه العضوية وينشر بحث كل ثمانية أيام ويعمل معه عشرون باحثاً بين العام ١٩٩٨–٢٠٠١ الا إن اكتشاف وجود معلومات ملفقة ولاتوجد عنده معلومات أولية أو نماذج ولم يستطع الآخرون من إعادة تجاربه. تم سحب ١٧ بحثا منه وطرد من عمله. ووجد أيضا أنه في بحث أثبت عليه اسم ٢٠ باحثا ولكن في الحقيقة أن الذي أنجزه هو باحث واحد والبقيه كتبت أسماؤهم على البحث كهدية (Jones, ٢٠٠٣).

John Darsee

مختص في البحوث الطبية القلبية قام بتزوير معلومات في ١٦ بحثا وعدد كبير من المختصرات العلمية

Dipak Das

وجد أنه مذنب في ١٤٥ حالة من التلفيق والفبركة

للمعلومات وهو من جامعة Connecticut Health Centre.

Terry Elton

وجد مذنباً في مجال الفساد في البحث العلمي من قبل جامعة Ohio State

Roxana Gonzalez

طالبة الدكتوراه في علم النفس الاجتماعي قامت بالاحتيال العلمي في ٥ بحوث علمية تم سحبها من المجلات بعد نشرها:
Personality and Social Psychology; Biological Pscychiatry and the Journal of Experimental Psychology.

H.M. Krishna

من جامعة Alabama at Birmingham تم سحب ٩ بحوث كاذبة ومفبركة عن تركيب البروتين.

Prof. Gunasekara

يعمل بروفيسور في جامعة Ohio تم طرده منها لوجود عدة أطروحات للماجستير مزورة أشرف عليها.

Elisabeth Nixon

طالبة الدكتوراه في علم الإنسان فصلت من دراستها في جامعة Ohio State بسبب الإنتحال.

Eric Poehlman

باحث في الشيخوخة في جامعة Vermont تم طرده وسجنه في عام ٢٠٠٥ لاحتياله العلمي ونشره معلومات مفبركه في ١٧ إقتراحا بحثيا خلال ثمان سنوات وهو أول عالم يسجن في الولايات المتحده لهذا السبب.

Anil Potti

يعمل في جامعة Duke على السرطان تم سحب ١٠من بحوثه بسبب الفبركة والتلفيق عن جينوم السرطان أو التغيير الذي يحصل في أحرف الجينوم.

Karen M. Ruggiero

قامت بتزوير وتلفيق معلومات في ٥ تجارب عملية في جامعة Harvardعلى بحوث عن التمييز بين الجنسين.

Eric J. Smart

عالم في التغذية أثبت التحقيق احتياله العلمي في ١٠ بحوث وعدة مقترحات بحثية.

Weishui Weiser

عالم في المناعة قام بتزوير معلومات علمية أثناء عمله على منحة مالية

Luk Van Parijs

عالم بايولجي تم سحب بحوثه وإدانته جنائياً في تزويره طلب منح مالية.

بريطانيا:

باحثان في جامعة Cranfield بحثهم حول تلوث الهواء في الطائرات المقصورة فقاموا بنشر بيانات ملفقه وكانت المنهجية العلمية لبحوثهم غير ملائمة.

Richard Eastell

استقال بعد إتهامه في مخالفات مالية وهو باحث في العلوم الطبية.

Malcom Pearce

تزوير في وصف نجاحه في بحوث تتعلق بالحمل خارج الرحم (Ectopic pregnancy)

Andrew Wakefield

نشر ورقة مزوره بربط علاقة لقاح (MMR: Meals: Mumps and Rubella) بمرض التوحد.

الدنمارك:

Milena Penkowa

استقالت من عملها كبروفيسور بعد قيامها بالاحتيال العلمي والتزويروإختلاس أموال البحث.

ألمانيا:

Joachin Boldt

طرد من علمه وجرد من لقبه العلمي كبروفيسور في إطار التحقيق الجنائي بتهمة تزوير ٩٠ بحثا علميا.

Silvia Bulfone-Paus

متخصصة بالمناعة تم سحب ١٣ بحثاً علمياً منها بعد التحقيق عن الفساد في مجال البحث العلمي.

Jan Hendrik Schön

مختص في الفيزياء قام باستخدام نفس الصورة أو الشكل في بحوثه في سياقات مختلفة.

فلسطين:

Alexander Spivak

قام باستنساخ فصلين ونشرها بالانتحال قام مشرفه على بحث بعد الدكتوراة وإثنين من الباحثين في جامعة تل أبيب.

هولندا:

Mart Bax

ثبت عليه أنه قام بالاحتيال العلمي بأشكال مختلفه.

Diederik Stapel

زور معلومات في سلوك الإنسان لـ ٥٥ بحثا و ١٠ أطروحات دكتوراه لطلابه. كتبت جريدة نيويورك عنه بأن ارتكب غشاً أكاديميا جرئياً قال فيه للعالم مايريد أن يسمع عن طبيعة الإنسان.

النرويج:

باحث في مستشفى نرويجي Stavanger universitetssjukehusقام بإضافة بعض المواد لسائل من الحبل الشوكي تم سحبه من المرضى من أجل الحصول على نتائج مفبركة.

Jon Sudbo

قام بتزوير معلومات حول المواد المضادة للا لتهابات غير الستيرويدية وقال أنها تقلل من الإصابة بسرطان الفم. وقد ذكرت ذلك أيضا إذاعة (BBC) حيث إنه حصل على دعم مالي يقدر ب ١٠,٥ مليون دولار وقد نشر نتائج بحثه في مجلة طبية قيمة. بعد التحقيق وجد أنه لفق ٩٠٠ مادة تلاعب وبتحليل المواد أيضا.

رومانيا

Dănut Marcu

عالم في الحاسب الآلي منع من النشر في عدة مجلات لأنه قام بإرسال بحوث للنشرمطابقة كلمة بكلمة لبحوث منشورة من قبل باحثين آخرين.

Ioan Mang

عالم في الكمبيوتر من جامعة Oradea قام بانتحال ثمانية بحوث علمية.

جنوب أفريقيا:

Werner Bezwoda

باحث في جامعة University of the Witwatersrandأعلن في دراسته أن استعمال الجرعة العالية من العلاج الكيمياوي مع زرع نخاع العظام تساعد في علاج سرطان الثدي. وبعد التحقيق معه ونتيجة موت ثلاثة مرضى جراء هذا العلاج وجد أنه لفق في نتائجه وفي تسجيلها وأدين على ذلك.

إسبانيا:

Juan Carlos Mejuto and Gonzalo Astray

عالم في الكيمياء الفيزيائية تم سحب بحثين له من مجلة .(Journal of Chemical and Engineering Data) من قبل رئيس التحرير بسبب الانتحال.

سويسرا:

Bruno Frey

قام بتزوير معلومات في بحوثه عن الاقتصاد.

مصر:

الدكتور منصور أحمد محمدهفني:

أرسل الدكتور هفني مقالة للنشر في مجلةAfrican Journal of Agricultural Education وكان يعمل في جامعة سوهاج وأرسل البحث للدكتور عبدالجبار الرجب (مركز البحوث والدراسات البيئية – بجامعة جازان) لتحكيمه والذى وجد أن الدكتور هفني قد نشر هذا المقال باسمه فى عام ٢٠١٢ وبالعنوان أدناه:

Hefny, M.A.M. (2012) Diffusion and adoption of e-extention technology (computers and the internet) among extention agents in extention work in Sohag Governorate, Egypt. Journal of Advanced Social Research, 2: 82-92.

وبعد التدقيق مرة أخرى وجد أن المقالة التي نشرها الدكتور هفني في عام ٢٠١٢هي في الأصل مقتبسة حرفيا من مقالتين علميتين منشورتين في مجلتين في عام ٢٠٠٣ كما هو أدناه:

Hall, L. Dunkelberger J, Ferreira W, Prevatt W, Martin NR. (2003) Diffusion-Adoption of personal computers and the Internet in farm business decisions: southeastern beef and peanut farmers. Journal of Extension; 41 (3). http://www.joe.org/joe/2003august/a1.php

Stephenson, G. (2003) The somewhat flawed theoretical foundation of the extension service. Journal of Extension; 41 (3). http://www.joe.org/joe/2003june/a6.php

Hazim Ali attia

بروفيسور مصري في جامعة القصيم في ٢٠٠٧ سحب بحثه من مجلة .(Mathematical Methods in the Applied Sciences) لأنه نسخة طبق الأصل من بحث نشره نفسه في (International Journal of Thermal Sciences)

الجزائر:

أرسلت لي مجلة جامعة جازان العلمية بحثا لتحكيمه وبعد الاطلاع عليه وجدته مناسبا مع تصليحات بسيطة

ولكن بعد استعمال Matching software وجدت أن البحث منشور في مجلة جامعة الزيتونة في الأردن كلمة بكلمة وبدون تغيير عدا في العنوان كما يلي:
البحث المرسل للتحكيم عنوانه هو:
فعالية المقارنة المرجعية في تطوير جودة التعليم العالي
والبحث المنشور في جامعة الزيتونة في الأردن عنوانه هو:
امكانية استعمال Bench marking في تجويد التعليم العالي. د. زرزار العياشي و أ. غياد كريمة. جامعة الزيتونة الأردنية, ٢٠١٣: ٢٣٥–٢٤٥.

العراق:
نشر الدكتور فؤاد محمود والدكتور ضياء عباس بحثهم في عام ٢٠٠٢ في مجلة كلية طب الأسنان في جامعة بغداد تحت العنوان أدناه:
Mahmood, F.H. and Abbas, D.K. (2002) The relationship between severity of gingival inflammation and the concentration of the gingival fluid protein. Journal of the College of Dentistry, 14: 1-6.
ولكن في عام ٢٠١١ قامت الدكتورة خلود الصافي والدكتور علاء الموسوي والدكتور برزان الاتروشي بنشرنفس البحث وبنفس العنوان والمحتويات كلمة بكلمة عدا تغيير اسم الباحثين كما يلي:
Al-Safi K., Almosawi, A.O. and Al-Atrooshi (2011)The relationship between severity of gingival inflammation and the concentration of the gingival fluid protein. Almostansariya Dentistry Journal, 8(3): 335-342.

المناقشة و الاستنتاج
(Discussion and conclusion)

حالات الفساد في مجال البحث العلمي مؤسفة وإن كان يمارسها عدد ضئيل من الباحثين إلا أنها تبقى كما أشرت أعلاه حقيقة تحصل في المشاريع العلمية. العلماء مثل بقية المهنيين يخضعون للضغوط والإغراءات وهم ليسوا أقل عرضة من غيرهم للتصرف بشكل سيء. انتشار الاحتيال العلمي من الصعب قياسه أو معرفة عدد الباحثين الذين يقومون بالإحتيال العلمي (Fanelli, ٢٠٠٩). الا أن هناك العديد من الدراسات التي تبين مدى إنتشار ظاهرة الاحتيال العلمي ولكن من الصعب أخذ القرار فيها بسبب عدم وضوح الرؤيا في طبيعة هذه المخالفات وخاصة عندما يكون الباحث ذو خبره في الانتحال والتلفيق والتزوير(Macrina, 2014).
الاحتيال العلمي يمكن أن يتخذ أشكالا عديدة كما ذكرت أعلاه وتقع مسؤولية التصدي لهذه الظاهرة والمحافظة على المعايير العالية للنزاهة العلمية على أصحاب المصلحة من جامعات وباحثين وإداريين للبحوث ومؤوسسات وهيئات حكومية ووكالات الدعم المالي ودور النشر ومحكمي البحوث والجمهور والإعلام.
ينبغي أن تكون هناك استراتيجية مخططة بشكل جيد لتعزيز النزاهة العلمية وتحديد الطرق والأماكن الأكثر ملائمة للتعامل مع كل فئة تمارس الاحتيال العلمي. وأفضل إستراتيجية للحد من هذه الظاهرة هي الوقاية منها قبل حصولها ولذلك طرق عديدة لا تقع ضمن أهداف هذا الفصل.
الهدف من العلم هو زيادة فهمنا ومعرفة إلى أبعد مما هو معروف بالفعل من العلوم المختلفة والبحث وبالتالي مطلوب للمساعدة في تحديد طبيعة ومبادئ ما يجب دراسته من هذه العلوم. ويتم الحصول على المعرفة وفهمها وتحسينها من خلال عمليات التجريب والملاحظة، والمحاججة والأدلة والدراسة والتفكير وهذه هي المبادئ الأساسية للبحوث. وكما أشار (Steneck, 2013) إلى أن قيمة البحوث العلمية تعتمد على نزاهتها ونزاهة القائمين بها.
ومع ذلك، لا يتم إجراء البحوث العلمية في فراغ. إن للعلوم تأثيراً على جميع جوانب المجتمع على سبيل المثال السياسية والاقتصادية والثقافية، وبالتالي، العلوم والمجتمعات مترابطة بطبيعتها.
في واقع الأمر من حيث المبدأ، كل شخص في المجتمع هو من أصحاب المصلحة عندما يتعلق الأمر بدور العلم في المجتمع. يلاحظ خلال القرن العشرين، إن هناك إعترافاً وإقراراً بأهمية العلم في المجتمع، كما يتبين من إزدياد دعم التعليم والبحث العلمي من قبل الدول بشكل كبير لأن صناعة المعرفة كانت دائما سمة مهمة من سمات المجتمعات المتقدمة. وتعتبر المعرفة العلمية ذات قيمة في حد ذاتها، من حيث إنها تساعد في تفسير كل ماحولنا من ظواهر مختلفة وهي كذلك المحرك الرئيسي في تنمية المجتمعات.

لقد أشار) Wolpe, ٢٠١٣) إلى أن الدراسات الاجتماعية أثبتت أن البيئة الجيدة تجبر الكثير من الناس على بذل جهدهم للعمل بنزاهة وشفافية وإخلاص والعكس يحصل في البيئة غير المناسبة. لذلك فإنه ينبغي لمراكز البحوث والجامعات والمؤسسات الأكاديمية والجمعيات المهنية أن تشجع على نحو استباقي أو وقائي على بيئة جيدة للمساهمة في تعزيز النزاهة العلمية ويجب توعية الطلاب والكوادر الأكاديمية بأهمية النزاهة العلمية عن طريق ورش العمل والتدريب المستمر والتأكيد على أهمية الأخلاق المهنية والنزاهة. ولذلك فقد عقدت الكثير من المؤتمرات العالمية للنزاهة العلمية من أجل تحسين سبل مخرجات البحث العلمي وإيجاد سياسات دولية فعالة عمليا لمكافحة السلوك غير المسؤول في البحوث.

إن نتائج الكثير من البحوث ساعدت على تحسين حياة الناس، على سبيل المثال، من خلال المساهمة في النمو الاقتصادي والمساعدة على تخفيف الفقر وفي تحسين العلاج والتخفيف من وطأة الأمراض. وعلاوة على ذلك فإن العلاقة بين العلم والمجتمع مهمة جدا فهناك عقد اجتماعي مهم موجود بين العلماء والمجتمع ذلك ساعد ذلك على توفير المعرفة من خلال في الدعم المالي للبحوث. وفي المحصلة يمكن القول إن نتائج البحوث المتميزة تعود بالفائدة على المجتمع وعلى الجيل الحاضر والمستقبل وكما يقال »اصرف على العلم والبحث العلمي يصرف عليك«. نحن نعرف ماذا نحتاج لمكافحة الفساد في مجال البحث العلمي ولكن التحدي هو كيف سنقوم بذلك فليس هناك حل سهل؟. هنا تقع المسؤولية علينا جميعاً للعمل الدؤوب للتأكد من نزاهة البحث العلمي ورفض الفساد في مجال البحث العلمي الذي تمارسه فئة قليلة غير مسؤولة من الباحثين. (Otto et al., ٢٠١٥).

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لجامعة الأمام لدعوتي لحضور ملتقى النزاهة العلمية المنعقد في ١٦-١٨ رجب ١٤٣٦ هـ الموافق ل ٥-٧ مايو ٢٠١٥ م: ولجامعة جازان الموافقة على اشتراكي في هذا الملتقى وأخص بالشكر سعادة الأستاذ الدكتور عبدالله باصهي مشرف مركز البحوث والدراسات البيئية على تشجيعه ودعمه وعلى الملاحظات القيمة التي قدمها حول الموضوع سعادة الدكتور عبد الجبار الرجب على تزويدي بمصادر حول الموضوع وقراءة الفصل وتنقيحه وسعادة الأستاذ الدكتور الحبيب خميرة على قراءته للفصل وتقديم اقتراحات قيمة وأخيرا وليس آخرا سعادة الدكتور الطيب التونكتي للمساعدة في تنقيح الفصل وتنظيمه على الحاسب الآلي.

References:

Corbyn, Z. (2012) Misconduct is the main cause of life-science retractions. Nature, 490: 21.

Cyranoski, D. (2014) Research integrity: Cell-induced stress. Nature, 511: 140-143.

Dowell, D., Kunins, H.V., Farley, T.A. (2013) Opioid analgesics- risky drugs, not risky patients. The Journal of the American Medical Association, 3009: 2219-2220.

European Science Foundation (2010) Fostering Research Integrity in Europe: executive Report: European Science Foundation, Strasbourg, 16p.

Fanelli, D. (2009) How many scientists fabricate and falsify research? A systematic review and mata-analysis of survey data. PloS One, http://dx.doi.org/10.137/journal.pone.0005738. Available from: http://www.plosone.org/article/info%3Adoi%2F10.1371%2Fjournal.pone.ooo5738#pone-0005738-g006.

Fatovic-Ferencic, S. (2007) Scientific misconduct and theft. Case report from 17th century. Croation Medical Journal, 49: 87-90.

Habib, A.S., Gan, T.G., (2013) Scientific fraud: impact of Fujii's data on or current knowledge and practice for the management of postoperative nausea and vomiting. Anesthesis and Analgesia, 116: 520-522.

Hvistendahl, M. (2013) Drug development. Corruption and research fraud send big chill through big pharm in China. Science, 341:445-446.

Jones, A. (2003) Can authorship policies help prevent scientific misconduct?. What role for scientific societies. Science and Engineering Ethics, 9(2): 243-256.

Macrina, F.L. (2014) Scientific Integrity, Text and

tutions. Duke Journal of Gender law and policy, 13: 115-137.

Steneck, N.H. (2013) Responsible Advocacy in Science: Standards, Benefits, and Risks. Written for the workshop on Advocacy in Science American association for the Advancement of Science. Available from: http://www.aaas.org/report/report-responsible-Advocacy-science-standards-benefits-and-risks.

Wolpe, P.R. (2013) Scientific work in changing environment. Office Research Integrity.News,22(1). Available from: htt://ori.hhs.gov/images/ddblock/dec_vo122-no1.pdf

World Conference on Research Integrity (2013) Montreal Statement on Research Integrity in Cross Boundary Research Collaborations. Available from: http://www.wcri2013.org/docpdf/MomtrealStatement.pdf.

Cases in Responsible Conduct of Research. Third Edition. ASM Press, Washington DC, 425pp

Mayer, T. (2015) Research integrity: the bedrock of geosciences. In: Geoethics Challenges and Case Studies in Earth Science (ed. M. Wyss and S. Peppoloni), pp: 71-81. Elsevier, Waltham, Massachusetts.

National Research Council (1992) Responsible Science. Ensuring the Integrity of the Research Process, Volume 1, The National academic Press, Washington, DC.

National Research Council (2002) Integrity in Scientific Research: Creating an Environment that promotes Responsible Conduct. The National academic Press, Washington, DC.

National Research Council (2009) Ensuring the Integrity, Accessibility, and Stewardship of Research Data in the Digital Age. The National academic Press, Washington, D

Normile, D. (2014) biomedicine. Faulty drug trials tarnish Japan's clinical research. Science, 345: 17.

Obokata, H., Wakayama, T., Sasai, Y., Kojima, K., Vacanti, M.P., Niwa, H., Yamato, M and Vacanti, C.A. (2014) Stimulus-triggered fate conversion of somatic cells into pluripotency. Nature, 505: 641-647.

Otto, C.M., Bradley, S.M. and Newby, D.E. (2015) Research integrity: we are all accountable. Heart Online First published on January 30, 2015 as 10.1136/ heartjnl 2015 307458

Recommendations for Promoting Research Integrity (2010). Published by Irish Council for Bioethics.

Schachman, H.K. (1993) What is misconduct in science?. Science, 261: 148-149.

Sekreta, E. (2006) Sexual harassment, misconduct, and the atmosphere of the laboratory: the legal and professional challenges faced by women physical science researchers at educational insti-

4

منتدى الشراكة المجتمعية النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research Scientific Integrity

«الانتحال والتزوير في نقل الخبر بين القدماء والمحدثين: دِرَاسَةٌ وصْفِيّةٌ مُقَارِنةٌ لمعاييرِ النَّزَاهَةِ العِلْمِيَّة »

د. سليمان علي محمد عبد الحق
جامعة الملك فيصل

تعد قضية الوضع والانتحال في نقل الخبر من أبرز القضايا الشائكة في مجال البحث العلمي قديماً وحديثاً، كما أنها تمثل محوراً رئيساً من محاور النزاهة العلمية والأمانة التي يجب أن يتحلى بها الباحث أو ناقل الخبر، ونظراً لدورها الخطير في تشويه مضمون المادة العلمية المنقولة، وما يترتب عليه من انعكاسات سلبية في تداول هذه المادة المنحولة بين أصناف المتلقين، فإن المنهج التاريخي قد أولاها اهتماماً بالغاً قديماً وحديثاً، وأمسى »نقد المضمون وتحليله« من أهم محاور »التحقيق« أو التوثيق العلمي.

وجهود العلماء المسلمين في مواجهة هذه الظاهرة لا تنكر؛ فقد تحروا الدقة والأمانة العلمية في نقل الخبر العلمي، ووضعوا شروطاً صارمة لضمان النزاهة العلمية التي يجب أن تتوافر في شخصية الباحث، فضلاً على تحريهم صحة المضمون، وخلوه من آثار الانتحال أو الكذب أو التدليس. وتبعاً لهذا فقد وضعوا شروطاً للراوي، وشروطاً لصحة السند، وشروطاً لصحة المتن أو المضمون العلمي للخبر المنقول، وكان مصطلحا العدالة والضبط عندهم يوازيان ما عرف عند علماء الغرب حديثاً بالأمانة والدقة؛ فالعدالة تعادل الأمانة، والضبط يعادل الدقة.

وقد سبق علماؤنا المسلمون علماءَ الغرب في وضع قواعد علمية دقيقة لنقل الخبر، كما أن منهجهم في تحرّي النزاهة العلمية كان ملهماً لكثير من علماء التاريخ الأوربيين، حتى يومنا هذا.

ومن هذا المنطلق نبعت فكرة هذا البحث الذي يحاول أن يدرس (قضية الانتحال والتزوير) في نقل الخبر دراسة وصفية، تقارن بين طبيعة هذه القضية عند القدماء والمحدثين، وكذا بين منهج القدماء ومنهج المحدثين في التصدي لها، وما هي المعايير العلمية التي وضعوها للحكم على صحة الخبر، ومدى توافر النزاهة العلمية في الباحث أو ناقل الخبر، وما الذي يقدح في تلك النزاهة أو يجرحها.

وتتمثل أهمية هذا الموضوع في أنه يقوم بدراسة هذه الظاهرة من منظور تاريخي، معتمداً على المنهجين الوصفي والمقارن، بغية الوقوف على طبيعة تلك الظاهرة، وأسبابها، ومظاهرها، وانعكاساتها السلبية على الباحث والبحث أو على الراوي والخبر.

وتتمثل منهجية البحث أو إطاره النظري أو خطته فيما يأتي :

- **تمهيد :** يتناول المعنى اللغوي والاصطلاحي للانتحال ثم التزوير، وعلاقتها بالكذب والتدليس.
- **المبحث الأول :** يتناول أهم المؤلفات التي تناولت قضية الانتحال والتزوير في نقل الخبر قديماً وحديثاً.
- **المبحث الثاني :** يعرض لأنواع الخبر العلمي، وشروطه عند العلماء المسلمين، مع المقارنة بين منهجهم والمنهج الأوروبي في نقد الخبر.
- **المبحث الثالث :** يبحث في النزاهة العلمية في عصرنا، وأهم الانعكاسات السلبية لظاهرة الانتحال والتزوير على البحث العلمي.
- **الخاتمة :** وتشمل أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة والتوصيات.

– ثبت المصادر والمراجع.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل ,,

سليمان علي عبد الحق – أستاذ النقد الأدبي والبلاغة المشارك – كلية الآداب - جامعة الملك فيصل.

تمهيد:

• قضية الانتحال والتزوير قديماً ، وحديثاً :

لم تنل قضية علمية من الاهتمام ما نالته قضية الانتحال والوضع في نقل العلم قديماً وعند المحدثين، حيث إنها، فضلاً على صلتها الوثيقة بمعايير النزاهة العلمية، ارتبطت بأوليات نقل العلم، وتحمله وأدائه منذ العصر الجاهلي والإسلامي والأموي والعباسي حتى يومنا هذا، كما أنها ارتبطت بالرواية الشفهية باعتبارها الوسيلة الأولى لحفظ العلم ونقله وتداوله، وكذا واكبت مراحل التدوين أو

الكتابة المختلفة منذ بدأ الإنسان القديم يسجل بعض تفاصيل حياته المادية أو المعنوية على الصخور والأحجار ، واللخاف ، والعظام ؛ كالرسائل الشخصية ، وصكوك البيع والشراء والمعاهدات ، وبعض الأحداث السياسية أو الاجتماعية ، إلى أن ازدهرت حركة التدوين في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري ، فبدأ العلماء في التشدد في قبول الخبر ، وتحروا الدقة في نقله / وحرصوا على ألا يكون هذا الخبر منحولاً أو موضوعاً، ولاسيما الخبر الديني، والخبر التاريخي، والخبر الأدبي، لأن الخبر يمثل وثيقة علمية ، ووعاءً ثقافياً للأمة.

وفي البداية ينبغي أن نتوقف أمام معنى الانتحال والتزوير لغةً واصطلاحاً ، قديماً وحديثاً ، ولنقف على طبيعة الدلالة ، وتطورها :

أولاً: الانتحال :

يقول صاحب لسان العرب: (انتحل فلان شعر فلان أو قول فلان إذا ادعاه أنه قائله . وتنحله : ادعاه وهو لغيره ... ونحله القول ينحله نحلا : نسبه إليه . ونحلته القول أنحله نحلا ، بالفتح : إذا أضفت إليه قولا قال غيره وادعيته قاله عليه . وفلان ينتحل مذهب كذا وقبيلة كذا : إذا انتسب إليه . ويقال : نحل الشاعر قصيدة ، إذا نسبت إليه وهي من قيل غيره ... وقال أبو العباس أحمد بن يحيى في قولهم انتحل فلان كذا وكذا : معناه قد ألزمه نفسه ، وجعله كالملك له ، وهي الهبة والعطية يعطاها الإنسان . وفي حديث قتادة بن النعمان: كان بشير بن أبيرق يقول الشعر ويهجو به أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – وينحله بعض العرب ؛ أي ينسبه إليهم من النحلة وهي النسبة بالباطل) . قال الأعشى :

فكيف أنا وانتحالي القوافي
وقيَّدَني الشِّعْرُ في بيته
بعد المشيب ، كفى ذاك عاراً !
كما قيَّدَ الأَسراتُ الحِمارا

وقال الفرزدق :

إذا ما قُلتُ قافيـــةً شـــروداً * تنحَّلَها ابنُ حمراءِ العِجَانِ

إذن فالانتحال لغةً الادعاء ،في الاصطلاح أن شاعراً ينشيء أبياتاً من الشعر ، ثم ينسبها إلى غيره ، أو ينسب أبيات غيره إلى نفسه ، أو ينسب أبيات شاعر لشاعر آخر ، والعبرة هنا بعدم توافر الأمانة العلمية ، فالانتحال يعد نوعاً من التدليس والكذب المتعمد.

وقد شاع استخدام مصطلح الانتحال ليدل على قضية الشك في الشعر الجاهلي ، ويُؤثر بعضهم استخدام مصطلح النحل ، ويحدده بأنه »وضع قصيدة ما أو بيت من أبيات وإسناد ذلك لغير قائله« ويذهب آخر إلى أن »معنى انتحله وتنحله ادعاه لنفسه ولغيره....ويقال نحل الشاعر قصيدته إذا نسبت إليه وهي لغيره« . وقد ميز أحد الباحثين المحدثين بين ثلاثة مصطلحات وهي: النحل ، والانتحال ، والوضع ؛ فالوضع لديه »هو أن ينظم الرجل الشعر ثم ينسبه إلى غيره ، لأسباب ودواع . والانتحال هو ادعاء شعر الغير . أما النحل فهو أن ينسبَ الرجل شعر شاعر إلى شاعر آخر« .

ومن هنا يمكننا إيجاز معنى الانتحال بأنه نسبة الشعر لغير قائله ، سواء أكان ذلك بنسبة شعر رجل إلى آخر ، أم أن يدعي الرجل شعر غيره لنفسه ،أم أن ينظم شعراً وينسبه لشخص شاعر أو غير شاعر ، سواء أكان له وجود تاريخي أم ليس له وجود تاريخي« .

ومن الانتحال أيضاً أن يعتنق المرء ملة أو ديناً غير دينه ، فهو نوع من تغيير المذهب الصحيح أيضاً.

ثانياً : التزويـــر :

شرح المعجميون معنى مادة (زور)، فقال ابن منظور: » الزُّور : الكذب والباطل والتهمة ، وقيل : شهادة الباطل رجل زور، وقوم زور ،وكلام مزور ومتزور : مموه بكذب ... والتزوير : تزيين الكذب ، ومنه شاهد الزور يزور كلاما ، وشهادة الزور من الكبائر » .

وقد ورد ذكرها في القرآن الكريم ، قال تعالى عن التائبين الصادقين : «والذين لا يشهدون الزور وإذا مروا باللغو مروا كراما» . وقال تعالى : «فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور» .

فالزُّور يعني الكذب والتحريف وتغيير حقيقة الشيء الصحيح ليصبح على هيئة أخرى لا يكاد يعرف بها ، وهو نوع من التضليل . قال صاحب القاموس المحيط : » الزُّور بالضم : الكذب ، والشرك بالله تعالى ، وبالتحريك : الميل ، وعوج الزور ، أو إشراف أحد جانبيه على الآخر« .

ويعرف التزوير في القانون في العصر الحديث بأنه عبارة عن » تغيير الحقيقة في محرر رسمي بقصد الغش بإحدى الطرق التي عينها القانون ، تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً » .

كما أنه محاولة لطمس الحقيقة أياً كانت وسيلته ؛ سواءً بالقول أو الكتابة ، بغية تغيير الحقيقة والغش في محرر بإحدى الطرق التي نص عليها القانون ، والتي من شأنها

أن تسبب ضرراً مقترناً بنية استعمال المحرر المزور فيما أعد له.

فالتزوير إذن نوع من الغش، ويتنافى مع الصدق والأمانة العلمية، كما أنه يعد جريمة أخلاقية يعاقب عليها القانون في العصر الحديث بالحبس من سنة إلى خمس سنوات، وتثبت هذه الجريمة بتوافر ثلاثة أركان، هي:

١. فعل التزوير، وهو تغيير الحقيقة في محرر بإحدى الطرق التي نص عليها القانون.

٢. إحداث الضرر بالفعل أو على وجه الاحتمال.

٣. توافر القصد الجنائي.

فالتزوير» نوع من الكذب المكتوب الذي يقصد من ورائه الجاني أن يغير الحقيقة أو يحل أمراً غير صحيح محل أمر آخر صحيح يتعلق به حق الغير. وتغيير الحقيقة هو جوهر التزوير« .

وقد ساوى قانون العقوبات بين من ارتكب فعل التزوير، وبين من استعمل المحرر المزور مع علمه أنه مزور، وذلك بسبب الضرر الذي يقع بسبب التزوير على الغير.

ولم يختلف رأي علماء القانون المعاصرين كثيراً عن رأي علماء نقد الخبر التاريخي الإسلامي؛ حيث عدوا الكذب والتزوير من أبرز العوامل التي تقدح في عدالة الراوي، وبالتالي يترتب عليها جرحه وردّ روايته.، وكان الكذب عندهم من أكبر الكبائر، ومرد هذا قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : » فمن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » .

وقد تشدد علماء الخبر المسلمون قديماً في قبول رواية الكاذب أو المزور، فرفضوا قبول الرواية حتى إن قبلت التوبة، في حين أن الكاذب في الخبر التاريخي أو الأدبي إذا تاب، قبلت روايته، ويجوز الأخذ بها. فقد سئل الإمام أحمد بن حنبل عن محدِّث كذب في حديث واحد، ثم تاب ورجع، فقال » توبته فيما بينه وبين الله، ولا يكتب حديثه أبداً » .

ويقوا ابن المبارك » من عقوبة الكذّاب أن يرد عليه صدقه » . وهذا يدل على مدى تحرِّي الصدق في نقل الخبر عندهم، لدرجة أنه لو عُلمَ أن راوياً همَّ بالكذب أو حاول أن يزور الخبر، افتضح أمره، ورفضت روايته مطلقاً، وقد حدد العلماء للكذب صوراً، وعدّوها من التزوير الذي يقدح في صحة الخبر، ويدفع إلى الشك فيه، وعدم قبوله، ومن هذه الصور

– أن يروي أو ينقل الراوي خبراً عن شخص دون أن يراه أو يلتقي به أو يعاصره بلفظ يوهم أنه رآه أو لقيه أو عاصره، مثل: حدثني أو أخبرني.

– أن يروي الراوي خبراً لم يسمعه.

– أن يروي الراوي خبراً عن شخص أدركه، ولم يسمع منه، ووجد دليل على هذا.

وأطلق علماء الخبر على الصورة الأولى اسم الإرسال، وسمُّوا الثانية التدليس، فالخبر المرسل يعرف بأنه » رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه، أو روايته عمن لم يعاصره ولم يلقه« .

واختلفوا في قبول الخبر المرسل، خاصة إذا كان حديثاً نبوياً، » فقال بعضهم إنه مقبول، ويجب العمل به إذا كان المرسِل ثقة عدلاً، وهذا قول مالك وأبي حنيفة وأهل المدينة، وأهل العراق، بينما رفضه الشافعي وأكثر الأئمة من حفاظ الحديث، ورأوا أنه لا يجب العمل به« .

أما الخبر المدلّس فربما يكون الأقرب إلى معنى التزوير؛ لأن أصله في اللغة من الدّلس، وهو اختلاط النور بالظلمة، ويعد أخطر أنواع الكذب؛ لأن فيه قصدية الإيهام والكذب ، فالراوي يوهمنا بأنه صادق في نقل الخبر على خلاف الحقيقة، وقد عرَّف ابن الصلاح التدليس في مقدمته في علوم الحديث بأنه » رواية الراوي عمن لم يلقه، موهماً أنه لقيه، أو تغيير اسم المروي عنه أو لقبه أو كنيته« .

وقد شدد العلماء المحدثون على ضرورة أن يتمتع الباحث بالنزاهة العلمية، وأمانة النقل أو الاقتباس من غيره، كما أدوا على ضرورة عدم اللجوء إلى التغيير أو التبديل في النصوص المقتبسة إلا في حالة الضرائر، وخاصة في الكتب التراثية المعنية بالتحقيق، لأن هذا التغيير، حتى لو كان بالتعديل أو الإصلاح، يقدح في أمانة الباحث ونزاهته، » فلا يصح أن يزاد في النص أو ينقص منه شيء إلا بشرط واحد، وهو أن يكون ذلك أمراً ضرورياً لا مفر منه، ولابد من وضع الزيادة بين قوسين معقوفين، والتنبيه على مكان استجلابها في الهامش » .

ويقول شيخ المحققين عبد السلام هارون: » النسخة العالية، أي الأصلية، يجب أن تؤدى على ما هي دون زيادة أو نقص، أو تغيير أو تبديل ... وأما النسخ الثانوية فكذلك، لا يزاد فيها ولا يحذف منها إلا ما هو ضروري متعين ... وأما الزيادة الخارجية التي يقصد بها التوضيح أو إشباع الكلام، فلا يصح أن تكون في منهج أداء النص » .

المبحث الأول:

أبرز المؤلفات التي عالجت ظاهرة الانتحال والتزوير في

نقل الخبر قديماً وحديثاً :
الحقيقة أن تاريخ الحضارة العربية والإسلامية قد زخر بالعديد من الكتب التي عالجت موضوع الانتحال والتزوير في نقل الخبر، سواء الخبر التاريخي أو الديني أو الأدبي، وكذا اهتمت مؤلفات عديدة في العصر الحديث بدراسة هذه الظاهرة .

فمن العلماء القدامى الذين عالجوا ظاهرة الانتحال والتزوير، الأصمعي، والمفضّل الضّبي، ومحمد بن سلام الجمحي، ومن العلماء المحدثين طه حسين، وناصر الدين الأسد، ومن المستشرقين صموئيل مرجليوث، ونولدكه، وبلاشير، وجولدزيهر، وآدم متز، وفؤاد سزكين، وغيرهم. ويُعدّ محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣٢ هـ) أوّل من أثار، في إسهاب، مشكلة الانتحال في الشعر الجاهلي في كتابه : »طبقات فحول الشعراء«، وقد ردّها إلى عاملين ؛ » أولهما : عامل القبائل التي كانت تتزيّد في شعرها لتتزيد في مناقبها، وعامل الرواة الوضّاعين« .

يقول ابن سلام: »لما راجعت العرب رواية الشعر وذكر أيامها ومآثرها استقلّ بعض العشائر شعر شعرائهم وما ذهب من ذكر وقائعهم، وكان قوم قلّت وقائعهم وأشعارهم وأرادوا أنْ يلحقوا بمن له الوقائع والأشعار، فقالوا على ألسن شعرائهم، ثم كانت الرواة بعدُ فزادوا في الأشعار« .

وقد أظهر ابن سلام قدرة بارعة في التعرف على الشعر الموثوق والشعر الموضوع أو المزيف من خلال مناقشة الشعر الذي وضعه ابن إسحاق في السيرة النبوية . فقد ذكر ابن إسحاق شعرا منسوباً إلى عاد وثمود ، والى رجال ونساء لم يعرف عنهم الشعر قط . فردَّ عليه ابن سلام بالأدلة والحجج الدامغة، حيث أشار إلى كثير من آيات القران الكريم التي تدل على هلاك عاد وثمود، بل إبادتهم بصورة كلية . كقوله تعالى : » فهل ترى لهم من باقية » ، وقوله تعالى: » وأنه اهلك عاداً الأولى . وثمودَ فما أبقى« .

ثم ناقش قضية » نشوء العربية من الناحية التاريخية »، إذ رأى أن إسماعيل – عليه السلام – هو أول من تكلم العربية، وهو متأخر عن عاد وثمود، فضلاً على أن لغة عاد و ثمود ليست العربية، فهم من أهل اليمن ؛ إذ كان أبو عمرو بن العلاء يقول : » ما لسان حمير بلساننا، ولا عربيتهم بعربيتنا« . فإذا كانت اللغة مختلفة، فكيف يمكن أن نقبل بشعر لم يرد باللغة العربية؟!

كما اعتمد ابن سلام على تاريخ اكتمال القصيدة العربية ونضجها، فهو يرجعه إلى مائة وخمسين عاماً قبل الإسلام، وأن القصيدة طُوِّلَتْ على يد امرئ القيس والمهلهل .

ومن خلال ردود ابن سلام هذه، يتضح لنا الدور الحضاري المهم للناقد المختص في رد التهم التي ألصقت بالشعر العربي القديم .

ابن سلام الجمحي ((الناقد المختص)) عمر حاتم

وقد لفتت هذه القضية ،أعني قضيّة انتحال الشعر الجاهلي وتزويره ، أنظار الباحثين المحدثين من العرب والمستشرقين، ويأتي على رأسهم المستشرق الألماني نولدكه سنة ١٨٦٤م ، وتلاه آلورد البروسي حين نشر دواوين الشعراء الستة الجاهليين : امرئ القيس، والنابغة، وزهير، وطرفة، وعلقمة، وعنترة ، وقد شكَّ في صحّة الشعر الجاهلي بعامة، وانتهى إلى أنّ عدداً قليلاً من قصائد هؤلاء الشعراء يمكن التسليم بصحتها، مع ملاحظة أنّ شكّاً لا يزال يلازم هذه القصائد الصحيحة في ترتيب أبياتها وألفاظ كلّ منها.

إلا أنّ مرجليوث يعدّ أشهر من أثاروا هذه القضية في كتاباته ؛ إذْ كتب فيها مقالاً مفصلاً نشره في مجلة الجمعية الملكية الآسيوية بعدد يولية، سنة ١٩٢٥م، جعل عنوانه : (أصول الشعر العربي):
(The Origins of Arabic Poetry) .

ومن أبرز ما أثار حافظة النقاد العرب وغضبهم، قول مرجليوث في مقاله المذكور:« لو أنّ هذا الشعر صحيح، لمثّل لنا لهجات القبائل المتعدّدة في الجاهلية، كما مثل لنا الاختلافات بين لغة القبائل الشمالية العدنانية واللغة الحميرية في الجنوب« .

كما زعم أنه لو سلمنا جدلاً بوجود الشعر في العصر الجاهلي، فإنه من الأرجح أنه قد انتقل إلى عرب ما بعد الإسلام شفاهةً، والروايات الشفوية لا تتمتع بالمصداقية.

ولقد ردّ عليه الدكتور شوقي ضيف مدحضاً زعمه، قائلاً : إنّ لغة القرآن الفصحى كانت سائدةً في الجاهلية، وأنّ الشعراء منذ فاتحة هذا العصر كانوا ينظمون بها وأنها كانت لهجة قريش، وسادت لأسباب دينية واقتصادية وسياسية ؛ فكان الشعراء ينظمون بها متخلين عن لهجاتهم المحلية، على نحو ما يصنع شعراء العرب في عصرنا على اختلاف لهجات بلدانهم وأقاليمهم » .

هذا ؛ ومن بين مزاعم مرجليوث في هذا الموضوع: أنّ

النقوش المكتشفة للممالك الجاهلية المتحضرة ، وخاصة اليمنية لا تدل على وجود أيّ نشاط شعري فيها ، فكيف أتيح لبدو غير متحضرين أنْ ينظموا هذا الشعر ، بينما لم ينظمه من تحضروا من أهل هذه الممالك ؟

وفنَّد هذا الزعم المستشرق الألماني بروينلش (١٨٩٢ – ١٩٤٥ م) بقوله : لأنّ نظم الشعر لا يرتبط بالحضارة ولا بالثقافة والظروف الاجتماعية ،وهناك فطريون أو بدائيون لهم شعر كثير مثل الإسكيمو« .

وأسس مرجليوث شكه من ناحية أخرى على أساس المماثلة بين لغتي القرآن الكريم والشعر الجاهلي، متخذاً من هذا التماثل دليلاً على أنَّ ما وصلنا من الشعر الجاهلي إنما هو وليد مرحلة لاحقة لظهور الإسلام، وأضاف إلى هذا أنَّه لمح ملاحظات أخرى تتجلى في طبيعة القصص الديني، والألفاظ الإسلامية التي تشيع في الشعر الجاهلي ، فضلاً على خلو الشعر الجاهلي من الآثار الدينية الوثنية .

ومن مزاعمه كذلك قولة بأنَّ الشعر الجاهلي كان معبراً عن حياة وثنية وعابثة في العديد من نصوصه، فضلا على تسرب الكثير من الآثار الأسطورية التي هي امتداد لتصورات موغلة في تاريخ الجزيرة العربية .

أما عن شكِّه في الرواية الشفوية ، فيدحضه أن الشعر الجاهلي الصحيح منه بخاصة، قد وصلنا بها وقد أحاط بهذه الطريقة رواة ثقاة ، وعلماء محققون ، كما أنَّ هناك نصوصاً شعرية وفيرة من الشعر الجاهلي تعبر عن المرحلة الجاهلية، وتدل على أصحابها، وتعبر عن الواقع الاجتماعي في إطار سياقه التاريخي في هذا العصر.

كما استدلَّ على شكه أيضاً بوجود تماثل لغتي القرآن الكريم والشعر الجاهلي ، وهذا أمرٌ يدحضه أنَّ اللغة العربية الموحدة قد أخذت بالاستقرار والتوحد في وقت غير قصير من ظهور الإسلام، وان الشعراء أخذوا ينظمون قصائدهم بها، كما أنَّ الشعر الجاهلي لا يخلو من مفردات وتراكيب تعبر عن خصائص لهجية معينة، وهذا يعني أنَّ هناك توحداً ليس على مستوى اللغة وحدها، ولكن هناك »مزاجاً حضارياً عاماً قد أخذ منذ أواخر العصر الجاهلي ينتظم هذه البيئة الجاهلية، يقودها إلى التطلع إلى حياة جديدة، وهو مزاج أو قل نقلة حضارية قد قادت إليها ظروف عديدة : سياسية واقتصادية واجتماعية كانت في الحقيقة إرهاصاً بهذا التغير الضخم الذي أحدثه ظهور الإسلام وتمهيداً له«.

وإذا تركنا المستشرقين إلى العرب المحدثين والمعاصرين ، وجدنا أديب العربية مصطفى صادق الرافعي قد عرض هذه القضية عرضاً مفصّلاً في كتابه : »تاريخ آداب العرب« الذي نشره في سنة ١٩١١م ، لكنه لم يتجاوز في عرضه سرد ما لاحظه القدماء .

وخلف مصطفى صادق الرافعي طه حسين ، فدرس القضيّة دراسة مستفيضة في كتابه : »الشعر الجاهلي« ، سنة ١٩٢٦ م ، الذي أحدث به ضجة علمية عنيفة أثارت حافظة كثير من المحافظين والباحثين ، فتصدوا للردّ عليه ؛ لأنهم رأوا فيه طعناً في الدين والعقيدة، وتتجلى بعض ملامح هذا الطعن في تعرضه لشخصيتي إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، وتأكيده أنهما لا يعدوان أن يكونا مجرد شخصيتين أسطوريتين، على الرغم من أنَّ القرآن الكريم قد أشار إليهما وتحدث عنهما . يقول طه حسين : » للتوراة أنْ تحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل، وللقرآن أنْ يحدثنا عنهما أيضاً، ولكن ورود هذين الاسمين في التوراة والقرآن، لا يكفي لإثبات وجودهما التاريخي، فضلاً عن إثبات هذه القصة التي تحدثنا بهجرة إسماعيل بن إبراهيم إلى مكة ونشأة العرب المستعربة فيها، ونحن نرى في هذه القصة نوعاً من الحيلة في إثبات الصلة بين اليهود والعرب من جهة، وبين الإسلام واليهودية والقرآن والتوراة من جهة أخرى«.

وما لبث أنْ عدَّل مصنفه في العام التالي ونشره بعنوان : »في الأدب الجاهلي« سنة ١٩٢٧م ، وفيه بسط القول في القضية بسطاً أكثر سعة وتفصيلاً .

و قد لخص نتيجة بحثه في الشعر الجاهلي بقوله: »إنّ الكثرة المطلقة ممّا نسميه أدباً جاهليّاً ليست من الجاهلية في شيء ، وإنما هي منتحلة بعد ظهور الإسلام ، فهي إسلامية تمثل حياة المسلمين وميولهم وأهواءهم أكثر مما تمثّل حياة الجاهليين . وأكاد أشك في أنّ ما بقي من الأدب الجاهلي الصحيح قليل جدّاً ، لا يمثل شيئاً ولا يدل على شيء ، ولا ينبغي الاعتماد عليه في استخراج الصورة الأدبية الصحيحة لهذا العصر الجاهلي« .

ومضى طه حسين يبسط الأسباب التي تدفع الباحث إلى الشك في الأدب الجاهلي واتهامه ، وردّها إلى أنّه لا يصور حياة الجاهليين الدينيّة والعقلية والسياسيّة والاقتصادية ، كما أنه لا يصوّر لغتهم وما كان فيها من اختلاف اللهجات ، وتباينها بلهجاتها من اللغة الحميرية.

يقول الدكتور شوقي ضيف معقباً: »والحق أنّ الشعر الجاهلي فيه موضوع كثير ، غير أنّ ذلك لم يكن غائباً

عن القدماء ، فقد عرضوه على نقد شديد ، تناولوا به رواته من جهة، وصيغه وألفاظه من جهة ثانية. أو بعبارة أخرى عرضوه على نقد داخلي وخارجي دقيق . ومعنى ذلك أنهم أحاطوه بسياج محكم من التحري والتثبت ، فكان ينبغي أن لا يبالغ المحدثون من أمثال مرجليوث وطه حسين في الشك فيه مبالغة تنتهي إلى رفضه ، إنّما نشك حقّاً فيما يشك فيه القدماء ونرفضه ، أما ما وثقوه ورواه أثباتهم من مثل أبي عمرو بن العلاء ، والمفضل الضبّي ، والأصمعي ، وأبي زيد ، فحريٌّ أنْ نقبله ما داموا قد أجمعوا على صحته. ومع ذلك ينبغي أنْ نخضعه للامتحان ، وأنْ نرفض بعض ما رووه ؛ على أسس علميّة منهجية لا لمجرّد الظن ، كأنْ يُرْوَى لشاعر شعرٌ لا يتصل بظروفه التاريخية ، أو تجري فيه أسماء مواضع بعيدة عن موطن قبيلته، أو يضاف إليه شعر إسلامي النزعة ، ونحو ذلك مما يجعلنا نلمس الوضع لمساً » .

والحقيقة أننا لو قارنّا بين ما أثاره طه حسين وبعض المستشرقين أمثال مرجليوث ونولدكه ؛ لوجدنا أنّ هناك تقارباً بل اتفاقاً ملحوظاً بين تلك الآراء ؛ فكلام طه حسين هو كلام هؤلاء المستشرقين ، وهذا يدل على أنه قد تشبع بوجهات نظرهم ، بفضل دراسته على أيديهم وتتلمذه على كتبهم وأبحاثهم ، فضلاً على ترجمته لكلامهم ، ونقله إلينا بلسانه العربيّ المبين . ومما يؤكد تأثره المباشر بآراء مرجليوث أنه ألف كتابه«في الشعر الجاهلي« عقب نشر مقال مرجليوث عن أصول الشعر العربي بعدة أشهر ، سنة ١٩٢٦م .

ومما لا ريب فيه إنَّ طه حسين كان يطلع بنهم على آراء المستشرقين إلى حد يعرب فيه عن ثنائه وإعجابه الشديد بهم ، وفي معرض حديثه عن أحدهم يقول : » إني شديد الإعجاب بالأستاذ « هوار» وبطائفة المستشرقين ، وبما ينتهون إليه في كثير من الأحيان من النتائج العلمية القيمة في تاريخ الأدب العربي «.

وهذا يعني أنه تأثر خطاهم واستفاد من مناهجهم بعامة ومن مرجليوث بخاصة ، برغم من قصر الفترة بين نشر بحث مرجليوث وصدور كتاب « في الشعر الجاهلي » ؛ لأنَّ هناك تطابقاً وتشابهاً بين تصوريهما، بل نستطيع القول إنَّ طه حسين فصَّل القول في النقطتين الجوهريتين اللتين تعرض لهما مرجليوث وهما :

- إن الأدب الجاهلي لا يصور حياة العرب الجاهلية الدينية والسياسية والاقتصادية ، ولذلك فإننا عند دراسة حياة العرب الجاهلية لا ينبغي أن نرجع إلى الشعر ؛ لأنه لا يعبر عن هذه الحياة، ولذلك فهو ينكر أنْ يمثل هذا الأدب الحياة الجاهلية.
- إن الأدب الجاهلي لا يعبر عن لغة العرب الجاهلية واختلاف لهجاتها، ويستدل على ذلك بقراءة المعلقات مثلا ، التي هي في حقيقتها لشعراء من قبائل متعددة ، ويرى أنها صورة للغة واحدة وليست ذات خصائص لهجية مختلفة، إذ« إنَّ كل شيء في هذه المطولات يدل على أنَّ اختلاف القبائل لم يؤثر في شعر الشعراء تأثيراً ما ، فنحن بين اثنين : إما أنْ نؤمن بأنه لم يكن هناك اختلاف بين القبائل العربية من عدنان وقحطان ، لا في اللغة ولا في اللهجة ولا في المذهب الكلامي، وإما أنْ نعترف بأنَّ هذا الشعر لم يصدر عن هذه القبائل، وإنما حمل عليها بعد الإسلام حملا، ونحن إلى الثانية أميل منا إلى الأولى«.

وخطورة الأمر: أنّ هؤلاء المستشرقين وأمثالهم حين أثاروا هذه القضيّة »كانوا يرمون إلى مرمى خبيث، حيث عرفوا مكانة الشعر الجاهلي ، وأدركوا أنّ علماء المسلمين منذ الصدر الأول للإسلام قد شعروا بحاجتهم إلى الشعر العربيّ ؛ للاستعانة به في فتح مغاليق الألفاظ والأساليب الغريبة الموجودة في القرآن الكريم ، والأحاديث النبوية الشريفة ؛ فأكبوا عليه يروونه ويحفظونه ويدرسون أساليبه ومعانيه ، وما يدور فيه من ذكر لأيام العرب ووقائعهم . ولولا هذا الباعث الديني، لاندثر الشعر الجاهلي، ولم يصل إلينا منه شيء » .

وقد قرّر هذه الحقيقة أبو حاتم الرازي ؛ فقال: »ولولا ما بالناس من حاجة إلى معرفة لغة العرب ، والاستعانة بالشعر على العلم بغريب القرآن ، وأحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم – ، والصحابة والتابعين ، والأئمة الماضين ؛ لبطل الشعر ، وانقرض ذكر الشعراء ، ولعضَّ الدهر على آثارهم ، ونسي الناس أيامهم« .

المبحث الثاني :

أنواع الخبر العلمي ، وشروطه :

تعددت معاني كلمة »خبر« في الثقافة العربية والإسلامية، وقد كان لها في البداية معانٍ حسية أو مادية ، ثم تطور المعنى بتطور المعرفة ورقيها ، فاكتسب دلالات حدسية ونفسية ، ثم اكتسب معنى عقلياً ، وفي النهاية أصبح لها معنى اصطلاحي ، وذلك بفعل التطور الدلالي الذي يصيب الكلام الإنساني في كل لغة ، يقول إرنست كاسيرار : » فالكلام الإنساني يتطور من مرحلة حسية نسبياً إلى

مرحلة أكثر تجريداً » . وتبعاً لهذا فإن كلمة »خبر« كان لها معنى مادي حسي هو الريّ والامتلاء ، وهذا المعنى مأخوذٌ من المزادة أو القربة التي كان يوضع فيها الماء ، ثم أصبحت تطلق على كل شيء فيه غزارة وامتلاء ، فيقال : سحابة خبر ، إذا كانت غزيرة الماء ، ويقال : ناقة خبر : إذا كانت غزيرة اللبن ، كما أطلقت على باطن الأرض الذي يختزن الماء .

يقول صاحب القاموس المحيط : » الخبْرُ : المزادة العظيمة ، والناقة الغزيرة اللبن ، والزرع ، ومنقع الماء في الجبل« .

ثم تطورت الكلمة دلالياً بتطور المعرفة الإنسانية ورقيها ، فاكتسبت معنى حدْسياً ونفسياً ، حيث باتت تطلق على باطن الإنسان ومخبوئه وطويته ، » فالخبرُ مخبرةُ الإنسان ، وخبرةُ الإنسان باطنُه ، تشبيهاً له بباطن الأرض أو قاعها ، ولذا قالوا : خبرتُ الرجلَ ، أُخْبِرُه إذا عرفتُ باطنه » .

ونتيجة للتغير الدلالي نأت كلمة »خبر« عن الدلالات الحسية والنفسية ، واكتسبت معنى عقلياً أو حدسياً مجرداً ، وأصبحت تعني العلم بجوهر الشيء أو حقيقته ، وبالتالي أصبح معنى الخبر : العلم بحقيقة الشيء المادي والمعنوي . يقول صاحب »المفردات في غريب القرآن« : » الخبرُ العلمُ بالأشياء المعلومة من جهة الخبر ، وخبرتُ خبراً أو خبرةً وأخبرت : أعلمت بما حصل من الخبر ، وقيل الخبرة : المعرفة ببواطن الأمور ، وقوله تعالى : » والله خبير بما تعملون«:أي عالمٌ بأخباركم ، وقيل : خبير بمعنى مُخْبِر » .

وقد وردت اللفظة في القرآن الكريم بمشتقات أخرى ، كما في قوله تعالى: » وكيف تصبر على ما لم تحط به خبراً » ، أي علماً ، وكقوله تعالى : » كذلك وقد أحطنا بما لديه خُبْرا« أي علماً ، وكقوله تعالى: » لا تعتذروا لن نؤمن لكم قد نبَّأنا الله من أخباركم« ، أي أحوالكم وأموركم الماضية ، وكقوله تعالى : » يومئذ تُحدِّث أخبارها« ، أي تخبر عما حدث لها في الماضي ، وكقوله تعالى : » ولنبلونَّكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلوَ أخباركم« ، أي أحوالكم وأموركم الظاهرة والخفية.

فالخبر ، إذن ، معرفةٌ بما حدث ، سواء قرب عهده أو بَعُد ، وهو أساس المعرفة العلمية المطلقة.

ثم دخلت لفظة »خبر« البيئة الإسلامية بهذا المعنى ، وصارت تدل على حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - برغم أن بعض العلماء فرقوا بين الخبر والحديث ، فقالوا : الخبر يعني الإخبار وهو ما لم يُسمع من المُحدِّث مباشرة ، في حين أن الحديث هو ما سُمِعَ من لفظ المحدِّث مباشرة ، فهو أعلى درجة من الخبر . ولكن أغلب العلماء يميل إلى إطلاق الخبر على مطلق الرواية الدينية.

ويمكن تقسيم الخبر حسب مضمونه العلمي ثلاثة أقسام هي:

أولاً : الخبر الديني : وهو الذي يتناول أمور العقيدة أو الأخلاق ، ويكون مصدره النبي - صلى الله عليه وسلم - أو أحد صحابته.

ثانياً : الخبر التاريخي : وهو الذي يتناول أحداثاً ماضية وقعت في القرون السابقة على الإسلام ، كالحديث عن الأمم الغابرة مثل عاد وثمود و طسم و جديس .

ثالثاً : الخبر الأدبي : ويتضمن الروايات التي تحتوي على مواد أدبية أو شواهد شعرية أو قصصاً نثرية أو تراجم أدبية ، أو أخبار تتعلق بقصد التأدُّب أو الإمتاع والتسلية.

ومن اللافت للنظر أن هناك كثيراً من الرواة قد جمعوا بين رواية الخبر الديني ، والخبر الأدبي ، والخبر التاريخي ، وبخاصة الرواة المسلمين الأسلاف ؛ حيث كانت النزاهة العلمية معياراً رئيساً في نقل الخبر عندهم ، ولذا فقد نحوا منحى واحداً في نقل الخبر وروايته ؛ من حيث تصديرهم رواية الخبر بالإسناد الذي يسرد حلقات الرجال الذين رووا الخبر بشكل متتالٍ تاريخياً أو زمنياً ؛ بدءاً بآخرهم ، ووصولاً إلى المصدر الرئيس للخبر أو قائله.

والحقيقة أن العرب القدماء كانوا ينقلون الخبر شفاهةً في الجاهلية ، وكان نطاق الكتابة مقتصراً على أمور معينة تتعلق بأحوال المعيشة ؛ مثل كتابة العقود أو الوثائق والعهود أو بعض الأمور الحسابية ، أو الأحداث التاريخية المهمة ، فكانوا يلجأون إلى النقش على الأحجار أو التسجيل على اللخاف والأكتاف أو الجلود وغيرها من الأدوات التي تصلح للكتابة آنئذ . غير أن مرحلة تدوين الخبر بشكل علمي لم تبدأ إلا في نهاية القرن الأول الهجري – ويستثنى من هذا جمع القرآن الكريم ، وكتابة الحديث الشريف – ثم تطورت في القرن الثاني إلى أن جاء القرن الثالث الهجري فكان العصر الذهبي للتدوين العلمي ، الذي ظهرت فيه أمهات الكتب التاريخية والدينية والأدبية ، التي كانت أشبه بدوائر المعارف في العصر الحديث.

أما عن مصادر رواية الخبر ونقله عند العلماء المسلمين ، فقد انقسمت قسمين ، هما :

أولاً : المصادر الشفهية:

اعتمدت بشكل رئيس على حفظ الخبر في الذاكرة ،

ونقله وتداوله من راوٍ إلى آخر نقلاً شفوياً، مما يدل على قوة الحافظة، وكانت هذه المصادر معروفة في مرحلة مبكرة من حياة العرب والمسلمين الأوائل، يقول جورج سارتون: » من الصعب علينا إلى حد ما أن نفهم الرواية الشفوية تمام الفهم؛ لأنها مقدرة على استذكار قصائد طويلة، وهي ملكة كان الإنسان يفقدها في العصر الحديث فقداناً تاماً، غير أن هذه الملكة توافرت لبعض الأفراد في العصور القديمة لدرجة لا تصدق لو لم تكن لدينا أدلة كثيرة عليها «.

ولكنَّ كثيراً من العلماء المحدثين شككوا في دقة الأخبار التي تنقل عبر مصادر شفوية، برغم أن الذاكرة جهاز تسجيل بالغ اللطافة - على حد قول أحدهم.

وترتب على هذا شكهم في كثير من الأخبار الأدبية والدينية والتاريخية التي انتقلت إلينا عبر هذا المصدر، كما رأينا في منحى مرجليوث وطه حسين وغيرهما في صحة الشعر الجاهلي، باعتبار أن بعض الرواة كانوا كذابين أو منتحلين أخبار أو مزيفين.

لكن الأمر ينبغي أن يفهم على حقيقته؛ حيث إن هناك شروطاً علمية دقيقة للغاية اشترطها العلماء المسلمون القدامى في رواية الأخبار الشفوية، سنعرض لها في حينها، تكشف عن منهجهم العلمي الفريد الذي يتميز بالنزاهة العلمية والموضوعية المتناهية، وخاصة فيما يتصل بعدالة الراوي أو أمانته في نقل الخبر العلمي، وسيتبين لنا أن أصول النقل الشفهي ومكوناته عند المسلمين أدق بكثير من أصول العلم الحديث، وأكثر نزاهة، وأوفر ثقة في نقل الخبر، حيث إنه استطاع أن يتلقف الخبر من مصدره المباشر، ويسجله تسجيلاً آنياً، ويحفظه عن ظهر قلب، ثم يحمله كالأمانة أو الوديعة عنده، ثم يشرع في نقله إلى جيل آخر يضطلع بتحمل هذه الأمانة، وسوف نلحظ هذا بوضوح في نقل الخبر الديني بخاصة.

ثانياً : المصادر المكتوبة :

-هي أحدث ظهوراً من سابقتها، حيث إنها تزامنت مع ظهور عصر التدوين والكتابة في مرحلة متأخرة من تاريخ العرب، وتقريباً في نهاية القرن الأول الهجري على نطاق محدود، ثم بدأ يزداد مع انتشار الكتابة، وظهور أدوات ووسائل جديدة للتدوين كالورق والوراقة، والمكتبات، إلى أن وصل الأمر إلى ذروته في مطلع القرن الثالث الهجري، الذي يعد، بحق، العصر الذهبي للتدوين.

ومما لا شك فيه أن العرب قبل الإسلام قد عرفوا أشكالاً بدائية من الكتابة، لكنها لم ترقَ إلى مرحلة التدوين بالمعنى الاصطلاحي، والدليل على وجود الكتابة في العصر الجاهلي ذكرها في الشعر الجاهلي، ثم وجود كثير منم النقوش القديمة التي تبين وجود بعض الكَتَبَة الذين كانوا يدونون العقود والعهود والأشعار، وبعض الأحداث المهمة التي تتعلق بالمعارك أو الغزوات أو الأمور الحياتية.

وقد تغيرت الحال بعد الإسلام، حيث سارت الرواية الشفوية جنباً إلى جنب مع التدوين الجزئي لبعض الأخبار، ثم تدرج الأمر مع اتساع الممالك الإسلامية وانتقال العرب تدريجياً من بيئة البادية إلى بيئات حضرية جديدة، وظهور دواع جديدة استدعت ضرورة تدوين الأخبار خوفاً من أن يعتريها النسيان، أو يصيبها الانتحال أو التزوير، وبخاصة فيما يتعلق بالخبر الديني.

ونتيجة لانتشار الانتحال في الحديث الشريف، وشيوع التزوير في روايته تجلّى الخليفة الخامس عمر بن عبد العزيز في نهاية القرن الأول الهجري (٩٩-١-٥١)، وأمر بجمع الحديث الشريف وتدوينه، وأوكل هذه المهمة لفريق من علماء الحديث آنذاك، وجعل على رأسهم الإمام ابن شهاب الزهري.

وهذا الأمر لا ينفي وجود بعض المدونات القديمة لبعض الأحاديث النبوية سبقت هذه الفترة، ومنها بعض الصحف المكتوبة مثل الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص، وصحيفة سعد بن عبادة، وصحيفة جابر بن عبد الله.

ومهما يكن من أمر، فإنَّ العلماء المسلمين لم يقتصروا على المصادر الشفوية وسيلة وحيدة في نقل الخبر، ولكنهم اعتمدوا أيضاً على المصادر المكتوبة شريطة أن تراجع على السماع أو الإجماع، ومن هنا فإنَّ الرواية الشفوية كانت تأتي عندهم في المرتبة الأولى من حيث الدقة أو الضبط.

أما عن الشروط العلمية التي وضعها العلماء المسلمون لنقل الخبر، فيمكن تقسيمها إلى نوعين؛ أولهما: شروط تتعلق براوي الخبر، والآخر: شروط تتعلق بالمروي.

أولاً : شروط الراوي:

اشترط علماء المسلمين في الراوي الذي يتحمل الخبر الديني ويؤديه أربعة شروط رئيسة، هي:

أ- الإسلام :

فلابد أن يكون الراوي مسلماً، لأنه ليس من المنطقي أن

يكون راوي الخبر الديني مسيحياً أو يهودياً ، لأن الإسلام أول أسس التكليف ، وتساهل بعض العلماء في التحمل ، إذ يجوز أن يتحمل الخبر غير المسلم ، لكنهم تشددوا في الأداء ، فلا يمكن أن يؤدي الخبر الديني إلا مسلم.

ب- العقل :

ويعني الرشد أو البلوغ ، فلا يصح أن يتحمل الخبر ويؤديه صبي دون الحُلُم ، وحدد بعضهم عشر سنين للرشد ، وحدد آخرون سبعة عشر عاماً ، وحدد فريق ثالث عشرين ، ورابه ثلاثين بحسب كل بيئة.

ومجمل الأمر أن راوي الخبر صغيراً كان أو كبيراً ينبغي أن يكون عاقلاً مميزاً ، مدركاً لخطر التحمل والأداء وعظمته.

ج- العدالة :

وهي من أهم شروط نقل الخبر عند العلماء المسلمين ، كما أنها من أبرز عُمُد النزاهة العلمية التي يجب أن تتوافر في أي باحث ، ولها معنى شامل يتعلق بالدين والخُلق والإنسانية بشكل عام ؛ حيث تعني العدالة أن يكون الراوي محافظاً على أوامر الدين ونواهيه ، ملتزماً بالأعراف والعادات والتقاليد.

وتعد «الأمانة» - عند علماء الغرب - جزءاً من العدالة عند العلماء المسلمين ؛ لكنها تتعلق فقط بأخلاق الراوي لا بدينه أو بإنسانيته ؛ حيث يجوز أن يكون الباحث فاسقاً أو شارباً للخمر أو زانياً ، والمهم عندهم فقط أن يكون أميناً أي صادقاً في النقل أو الاقتباس من الغير.

لكن مصطلح العدالة أعم ، وكان المسلمون يتشددون فيه للغاية من أجل أن يصلوا إلى أعلى درجة من درجات النزاهة العلمية والموضوعية التي يجب أن يتمتع بها الباحث ، لدرجة أنهم كانوا لا يقبلون رواية الراوي الذي يؤلم دابته ويوبخها حثّاً لها على السير بسرعة! وذلك لأنه افتقد شرطاً مهما من شروط المروءة ؛ ألا وهو الرفق بالحيوان.

وقد حددوا عوامل رئيسة تقدح في عدالة الراوي أو الباحث ؛ ويترتب عليها ردّ روايته ، وهي :

١- السَّفَه :

ومن مظاهره اللهو أو العبث ، وعدم الالتزام بآداب الحديث ، وتناول الطعام في الطرقات والأسواق ، والفحش في القول ، ويعد من خوارم المروءة ، ومن موجبات رد رواية الراوي ، لأنه يسقط العدالة.

٢- الكذب :

وهو من أبرز العوامل التي تقدح في نزاهة الراوي ، وتجرحه ، لأن الكذب من أكبر الكبائر في الإسلام ، لقول الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، : » مَنْ كذب عليَّ متعمداً فليتبوَّأ مقعده من النار« ، وقد قيل إنَّ من كذب في رواية الخبر الديني ترد روايته مطلقاً ، ولا تقبل حتى بعد توبته ، في حين أن الكاذب في الخبر التاريخي أو الأدبي تقبل روايته إذا تاب ، ونوى ألا يعود لمثل هذا الكذب.

وقد عدد العلماء صور الكذب وأشكاله في :

– الرواية دون رؤية للمتحدِّث أو لقاء أو معاصرة (ويسمى الإرسال).

– الرواية دون سماع (ويسمى التدليس).

– وجود قرينة أو دليل يظهر كذب الخبر.

فالخبر المرسل هو رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه ، أو عمن لم يعاصره ولم يلقه . في حين أن التدليس يعني الكذب البيِّن المتعمد ، ويقابل مصطلح التزوير في العصر الحالي ، وهو من الأسباب التي تقدح في عدالة الراوي ، وتضعه تحت طائلة القانون والمحاسبة الجنائية. ويعني التدليس رواية الراوي عمن لم يلقه موهماً أنه لقيه ، أو تغيير اسم المروي عنه أو لقبه أو كنيته.

وقد استعان العلماء المسلمون بطرق عدة لكشف كذب الراوي وتزييفه ، ومنها :

– عرض الخبر على التاريخ للتحقق من لقاء الراوي بالمحدث ومعاصرته وروايته عنه .

– عرض الخبر على المنطق والعقل : فلا تقبل رواية الأخبار المستحيلة أو التي تخرق العادة.

– المقارنة بين الأخبار المتشابهة لمعرفة الصحيح من الزائف منها.

٣- المجون والخلاعة :

ويرجع سبب رد رواية الراوي هنا إلى أن الراوي الخليع لا يعبأ بالأخلاق أو التقاليد ، ولا يكترث للقيم الدينية ولا الأعراف والعادات الاجتماعية. وقد فسر العلماء المجون هنا بأنه مطلق العبث.

٤- الأهواء والبدع :

وتعني تعصب الراوي لأهوائه وميوله المذهبية ، كأن يكون شيعياً أو خارجياً أو معتزلياً ؛ لأن هذه الانتماءات المذهبية ستؤثر على روايته قطعاً ، كما ترفض رواية الراوي الذي يؤمن بالبدع التي لم ترد في كتاب الله ، ولا في سنة رسول الله ، صلى الله عليه وسلم. فالراوي يجب أن يكون أميناً ، وحسبه صدق النقل ولو تعارض هذا المنقول مع ذاته أو ميوله أو معتقداته ، وهذا من أهم سمات الموضوعية

والنزاهة العلمية التي يجب توافرها في الباحث ، فالباحث الحقّ لا يتأثر » بعاطفة خلقية أو دينية ، أو بوجهة نظر فلسفية سبق له اعتناقها » .

د- الضبط :

وهو من أبرز شروط راوي ، ويعني الحفظ ، ويقابل الدقَّة في المنهج العلمي الأوروبي ، وقد عرفه السيوطي بأنه » مراجعة ما حفظه الراوي ، وفهمه فهماً دقيقاً ، سواءً أكان مصدره في ذلك الصدر أم الكتاب » ، وبالتالي فإنَّ من مظاهر الحفظ الذكاء والفطنة والدراية بالمروي.

وهناك عوامل عدة تمس حفظ الراوي ، وبناء عليها ترفض روايته ، ومنها :

١- الغفلة :

وتعني السذاجة وتصديق كل الأخبار دون إعمال العقل في صحتها التحري في نقلها أو نقد مضمونها، وهي نوع من عدم الفطنة أو الفهم ، وتأتي عن حسن نية ، وتتعلق بالقوى العقلية أو النفسية للراوي ، ومدى توافر ملكة الفحص والتمحيص عنده أم لا .

وهنا لابد من التفريق بين الغافل والكاذب ؛ فالكاذب يتعمد تزييف الخبر ، بينما يأتي التزييف عند الغافل نتيجة لحسن نيته ، واستعداده الفطري لتصديق كل ما يرد إليه من أخبار دون تمحيصها.

٢- الشذوذ:

ويعني مخالفة الراوي رواية الثقات العدول ، فالشذوذ هنا قد يرجع إلى سوء حفظ الراوي أو ضعف ذاكرته أو قلة تركيزه ، بل قد يرجع إلى شغفه برواية الأخبار الغريبة والمنكرة أو النادرة التي لم يروها غيره.

٣- كثرة الغلط :

ونعني بها كثرة الغلط الناشيء عن الوهم وقلة الضبط والدقة ، وهو يختلف عن الكذب في عدم توافر ركن القصدية في تزييف الخبر ، وبالتالي فإن الغلط أخف وطأة من الكذب ، وهو أمر يتعلق بكمِّ الأخطاء الواردة في الخبر عن غير قصد.

٤- الاختلاط والتغير :

وهو من العوامل التي تمس ضبط الراوي وحفظه ودقته ، ونعني به عدم القدرة على التمييز نتيجة لعوامل مرضية أو نتيجة لعوامل الشيخوخة ، وقد تنشأ عن الجنون أو ذهاب العقل.

المبحث الثالث :

النزاهة العلمية في عصرنا ، وأهم الانعكاسات السلبية لظاهرة الانتحال والتزوير على البحث العلمي :

أولاً : النزاهة العلمية في عصرنا :

تعاني النزاهة العلمية مشكلة حقيقية في عصرنا الحالي ؛ وذلك بسبب انتشار عوامل كثيرة تؤدي إلى غياب هذه الصفة الرئيسة في الباحثين ، حيث أصبح الانتحال والتزوير على أشدِّه بين الطلاب ؛ ومن أبرز أشكاله سرقة البحوث العلمية والسطو على مجهودات الغير دون مجرد الإشارة إلى المرجع الذي استقى منه الباحث - أو قُل السارق – هذه المادة التي لا ناقة له فيها ولا جمل ، وتعد هذه الظاهرة ، التي باتت منتشرة بين قطاع كبير من الباحثين حالياً ، من أخطر الأمور التي تقدح في النزاهة العلمية ، وتفقد الباحث أهم الصفات اللازم توافرها في طالب العلم.

وربما يرجع هذا السلوك إلى استغلال هؤلاء الباحثين غفلة بعض الأساتذة عن القيام بواجب الرقابة ، والتمحيص ، والقراءة المتأنية ، والمراجعة الجادة لما يكتبه طلابهم ، ويعد هذا السلوك نوعاً من السرقة الفكرية ، ويقع في هذه الظاهرة نوع من الطلاب الذين اختاروا الطريقة السهلة لإنجاز بحث علمي سيحصل بموجبه على شهادة جامعية عليا (دبلوم أو ماجستير أو دكتوراه) ، وللأسف ولا يبدو الكثير منهم مهتما لاحتمال أن تكون تلك الشهادة »شهادة مزورة ومنتحلة «.

هذا الأمر ، للأسف ، أصبح سُنَّةً متَّبعةً عند أغلب طلبة الجامعات العربية ، بل أصبح يحظى بالقبول حتى من طرف الأساتذة المشرفين على البحوث، وضاعت وظيفة البحث العلمي التي من أجلها أنشئت الجامعات .

وبرغم عدم وجود دراسة واضحة تبين الحجم الحقيقي لانتشار هذه الظاهرة ، فإن أساتذة جامعيين تحدثوا عن أن أكثر من نصف الطلبة يمارسون هذا الفعل الذي يعاقب عليه القانون بوصفه سرقة فكرية، دون أن يرف جفن لمرتكبيها في معقل البحث العلمي، ودون أن يتحرك أحد لوقف هذا النزيف.

بل الأدهى والأخطر من هذا انتشار مراكز إعداد البحوث الجامعية التي تقدم خدماتها في »خدمة إعداد البحوث« ، حيث يشرف هذا المركز أو ذاك على إنجاز الرسالة العلمية ، من ألفها إلى يائها، مقابل أجر مادي ، ويكفي الطالب أن يقدم للمركز اسم البحث المطلوب، ثم يتكفل هذا الأخير بإعداده بكافة فصوله ومقدمته وخاتمته ومراجعه، ليسلمه للطالب واسمه يتصدر الصفحة

الأولى، دون بذل أي جهد منه سوى تفضُّله بحضور مناقشة ذلك البحث أو تلك الأطروحة. وهذه السنَّة متبعة في أغلب البحوث الجامعية.

ومن المؤسف أن مُعدَّ هذه البحوث أو من يتربحون من كتابتها قد يقدم البحث الواحد لأكثر من طالب، ودون إحداث أية تغييرات، مطمئناً إلى أن »الأساتذة لا يقرؤون البحوث، ولا يمكن أن يتذكروا كل ما يمر بأيديهم من مواضيع، ويكفي تغيير العنوان، وبعض عناوين الفصول حتى يظهر الموضوع وكأنه بحث جديد، في صورة فجَّة من صور التلفيق والانتحال والتزوير، مع غياب الرقابة والمتابعة.

وفي غياب لجنة مختصة بتتبع البحث العلمي داخل الجامعات العربية، يبقى الفضاء مفتوحا أمام الطلبة الذين يمارسون سرقة البحوث العلمية، للنجاة من أي ملاحقة قانونية أو أي عقوبات رادعة قد تحول دون استمرار هذه الظاهرة.

وقد استشعرت بعض الدول العربية خطر هذه الظاهرة، فلجأت إلى إنشاء هيئات وطنية لمكافحة الفساد بكل أنواعه، ولكنَّ هذا لا يكفي لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة، إذ لابد من تضافر جهود الأفراد والجماعات والمؤسسات لمجابهة خطرها، والحدِّ منها، بل استئصالها من جذورها. ومن أبرز هذه الهيئات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بالمملكة العربية السعودية، والتي أنشئت سنة ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م، وتعنى بمكافحة جميع أشكال الفساد الإداري والمالي والتعليمي.

ومع تطور التقنيات الحديثة أصبح الأساتذة يطالبون طلبتهم بضرورة تسليم نسخة إلكترونية للبحث، بجوار النسخة الورقية، وربما يرجع السبب وراء ذلك إلى سهولة تتبع المادة المرقونة عبر شبكة الإنترنت، حيث يقوم الأستاذ بنسخ فقرة من البحث ووضعها في محرك البحث الشهير »جوجل«، من أجل التأكد من كونها مادة أصلي، أو مزورة.

غير أن هذه التقنية التي يلجأ إليها قلة من الأساتذة، لم تعد تنطلي على »المزورين«، حيث إنَّ الفقرة التي تنقل لمحرك البحث في الغالب هي الفقرة الأولى، وهكذا يقوم الطلبة بتغيير هذه الفقرة أو إعادة صياغتها بشكل لا يسمح بتتبعها عبر الإنترنت، وحتى عندما يضبط الأستاذ بحثا منقولا، فإنه يكتفي في الغالب بتوبيخ الطالب شفوياً، أو تخفيض المعدل بعض الشيء، دون القيام بأية إجراءات أخرى، بعكس الدول الغربية التي تعتبر هذه الظاهرة نوعاً من الجرائم الجنائية التي تستوجب معاقبة فورية لمرتكبيها.

وتعزو أسباب انتشار سرقة البحوث الجامعية إلى »الإفلاس العلمي والفكري« الذي يعاني منه هؤلاء الباحثون، وتعد سلوكاً يظهر دونية مرتكبيه ومحترفي السرقات العلمية ممن يدّعون المعرفة، وتعبّر عن مستواهم الفكري الهزيل، وهي تنطوي أيضا على خطورة كبرى تطرح المسؤولية القانونية والأخلاقية، باعتبارها ترتكب من قبل »باحثين« و»أكاديميين« يفترض فيهم النبل والنزاهة العلمية وتقديم القدوة والنموذج للباحثين والطلبة في مجال الأمانة العلمية وأصول البحث العلمي.

ولو تتبعنا جذور هذه المشكلة بشكل متعمق، لوجدنا أن السرقة العلمية تعد مظهراً من مظاهر الأزمة التي تعاني منها المنظومة التعليمية في المدارس والجامعات العربية، بل تعد نتيجة لمنهج قاصر ومستمر في عملية التكوين والتأهيل التي يخضع لها المتعلم في سنوات التكوين الابتدائي والإعدادي والثانوي، وتظهر نتائجه في المرحلة الجامعية ثم مرحلة الدراسات العليا بخاصة؛ حيث يتربى المتعلم والطالب على التلقين والحشو، وتُغَيب ملكاته الفكرية والتأملية والإبداعية.

كما تعزو هذه الظاهرة للتطور الحاصل على مستوى التقنيات الحديثة، حيث سهلت على الطالب والمتعلم إمكانية الوصول إلى المعلومة بأسهل الطرق، والاقتباس دون قيد أخلاقي رادع لمثل هذا السلوك الكسول المتنافي مع قيم الإبداع والاجتهاد، كما أن الاعتماد الكامل على شبكة الإنترنت في إعداد البحوث العلمية يؤدي إلى إنتاج باحث غير قادر على التعامل مع المصادر والمراجع العلمية من الكتب في المكتبات وخزانات المدارس والكليات.

وأمام انتشار الظاهرة يقف القانون عاجزا عن حماية الإنتاج الفكري، والجامعي منه على الخصوص، بعدما سهلت التكنولوجيا الحديثة عمليات القرصنة والسرقة. ويعد جمود القوانين، وعدم مسايرتها لتطور وسائل هذه القرصنة المعتمدة على تطور التكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى وضعية القَضاء وما يحيط يتسم به من عدم الصرامة في فرض احترام القوانين، أو اقتصار العقوبات على بعض الغرامات المالية، كل ذلك يفرغ هذه الضوابط والقوانين من كل فعالية، الأمر الذي لا يشجع العديد من

ضحايا القرصنة على اللجوء إلى القضاء.

وفي المقابل ، فإن الهيئات الجامعية أو الأكاديمية المختصة ينبغي عليها التصدي لهذه الظاهرة بحزم وصرامة إذا تم ضبطها، سواء عبر توقيف مرتكبيها عن العمل أو الدراسة، أو المنع من النشر أو المشاركة في المؤتمرات ، أو منع مناقشة الرسائل والأطروحات المعنية بهذه الممارسات.

ثانياً : وأهم الانعكاسات السلبية لظاهرة الانتحال والتزوير على البحث العلمي :

١- لا تقتصر انعكاسات سرقة البحوث الجامعية وتداعياتها فقط على الباحثين الأصليين، بل تنعكس على سمعة الجامعة أو المؤسسة الأكاديمية كلها ، في ظل ضعف الإنتاج العلمي للكليات والمعاهد ، وغياب هذه المؤسسات عن التصنيف العلمي السنوي ضمن ٥٠٠ مؤسسة جامعية على مستوى العالم.

٢- وينعكس هذا الأمر بشكل جلي على مراكز البحوث ، حيث يصعب عليها إيجاد خريجين أكفاء، قادرين على إعطاء الإضافة العلمية المطلوبة لمجال تخصصهم،ولمراكز البحوث التي ينخرطون فيها.

٣- كذلك من الآثار السلبية المترتبة على غياب أو قصور حماية الحقوق المرتبطة بالملكية الفكرية، تلك النتائج الوخيمة التي تقع على الضحية، من حيث حرمانه من حقوقه المشروعة، وإحباطه وقتل مواهبه في مجالات البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني.

٤- كما تنعكس سلبيات هذه الظاهرة على الدولة والمجتمع برمتهما، من حيث عرقلة مسيرة التنمية والتطور، ناهيك عن الانعكاسات السلبية على مستوى التنسيق والتعاون الدوليين في المجالات المختلفة والقطاعات الثقافية والصناعية والتقنية.

٥- وفضلاً على الأضرار المادية والمعنوية التي تلحقها هذه الظاهرة بالمؤسسات الجامعية، فإنها، أيضاً، تعرقل تطور تأليف الكتب العلمية والمجلات كما تعيق نشرها وتوزيعها.

٦- إن الألم الذي يسببّه محترفو السرقات العلمية لضحاياهم من المفكرين والباحثين، يتجاوز بقسوته الوصف، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بنقل حرفي لرسائل جامعية جزئيا أو كليا، يتم الحصول بموجبها على شهادات عليا »مزيفة ، تؤهلهم لولوج عالم التدريس بالجامعة أو بمؤسسات تعليمية أخرى، أو على رأس مهمات إدارية مهمة في الدولة.

والسؤال الذي يظلّ مطروحا في مثل هذه الحالات: كيف يمكن لمتورط في هذه الممارسات أن يتحمل مسؤولية تربية النشئ وتعليمة وتلقينه مبادئ البحث العلمي ،قيمه؟ وكيف نستأمنه على مؤسسات حيوية بالمجتمع والدولة؟

وأمام تحول السرقات العلمية إلى ظاهرة واسعة الانتشار، يصعب معها تتبع »لصوص المعرفة«، أو متابعتهم قضائيا، يجب علينا جميعاً ؛ أفراداً ومؤسسات ، أن فضح سلوك مقترفي السرقات العلمية من أجل ردع هذه الممارسات، والتشهير بها نطاق واسع في أوساط الباحثين والجامعات، وعبر مختلف المنابر الإعلامية المكتوبة والمرئية والمسموعة، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية، بالشكل الذي سيحرج ، حتما ، مرتكبي هذه الأفعال ويمنعهم من تكرارها، ويردع كل من يفكر في اقتراف هذا السلوك المشين مستقبلا.

ومما لا شك فيه أن اللجوء إلى تقنية الفضح يجد مبرراته في كون عدد كبير ممن يتعرضون لهذه السرقات يمتنعون عن اللجوء إلى القضاء، لقناعتهم بعدم فعاليته ونجاعته في ردع هذه الأعمال، أو لاعتبارهم أن المسألة أضحت عادية ومعهودة ولا تستدعي اهتماما كبيرا. كما أن الحكم القضائي إذا ما صدر في هذا الصدد، علاوة عن كونه غالبا ما يقتصر في مضمونه على تعويض الضحية دون اتخاذ إجراءات تأديبية تمنع الجناة من مزاولة مهام البحث والتعليم بشكل نهائي أو لفترات محددة، أو من المشاركة في الندوات واللقاءات أو في المؤسسات العلمية تظل في الغالب محدود الأثر ، بحيث يقتصر العلم بمضمونه في كثير من الأحيان على الجاني والضحية والقاضي.

والفضح من هذا المنطلق لا يعني الامتناع عن اللجوء إلى القضاء، فاللجوء إلى هذا الأخير ضروري في جميع الأحوال، مع الترويج لهذا السلوك في حالة التأكد من وقوعه ، بل ينبغي أيضا الترويج للقرارات القضائية التي تصدر في حق الجناة بهذا الصدد، حتى تفي بوظيفتها وهدفها المطلوبين.

ولا يزال قطاع البحث العلمي في الجامعات العربية ، ومراكز الأبحاث والدراسات، في حاجة إلى تضافر جهود مختلف الفاعلين المعنيين بالقطاع، من أجل تحقيق النهوض المطلوب، وعلى رأسهم وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، ولابد من التأكيد هنا

على الدور الذي من المفترض أن تلعبه وسائل الإعلام في الدفع بالبحث العلمي في العالم العربي، مع ضرورة وجود إصدارات متخصصة في تقديم الأبحاث والدراسات الجامعية ؛ من أجل تشجيع الباحثين المبتدئين على الإبداع والاجتهاد. وتبدو كثير من الجامعات العربية في حاجة إلى ترسيخ قيم احترام الملكية الفكرية والإنتاج الأدبي والعلمي، من خلال وضع حد للتساهل معها، وإطلاق حملات تحذر من مغبة اقتراف هذا الفعل المشين. وتقترح الدراسة ضرورة استحداث هيئة مستقلة تتابع الإنتاج العلمي بكل جامعة ، والسعي لإبرازه ومحاربة الظواهر السلبية المتعلقة به، وعلى رأسها سرقة البحوث الجامعية وانتحالها وتزويرها، مما يتنافى مع معايير النزاهة العلمية والموضوعية المعروفة في أغلب الجامعات الغربية.

والخلاصة أن الانتحال والتزوير من ابرز الظواهر السلبية التي تمس جانب النزاهة العلمية، وتخلّ بها، وتقدح في عدالة الباحث وأمانته العلمية.

وقد انتهت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها:

أولاً : إن ظاهرة الانتحال والتزوير في مجال نقل الخبر ليست ظاهرة حديثة العهد في مجتمعاتنا المعاصرة، ولكنها قديمة ومرتبطة ببداية نقل الأخبار شفاهةً أو كتابةً على السواء.

ثانياً : لاحظ أسلافنا من العلماء انتشار هذه الظاهرة بين طائفة من الرواة والمؤرخين، فتصدوا لها بكل حزم ، ووضعوا معايير وأسساً علمية دقيقة لمنعها، والقضاء عليها من جذورها.

ثالثاً : تميز المنهج العلمي عند العلماء المسلمين بالإعلاء من شأن النزاهة العلمية في تحمل الأخبار وأدائها، ووضع شروطٍ علمية للراوي أو الباحث، وشروطٍ أخرى للمروي أو الخبر.

رابعاً : كانت العدالة من أبرز معايير النزاهة العلمية عند العلماء المسلمين، وهي شرط أساس في الباحث أو راوي الخبر، ولها جانب خلقي وديني معاً، وهي تعادل مصطلح »الدقة« عند العلماء الغربيين ، لكن مفهوم العدالة أعم وأوسع من الأمانة التي تقتصر على الجانب الخلقي فحسب.

خامساً : هناك انعكاسات سلبية وخطيرة لانتشار الانتحال والتزوير في مجال البحث العلمي، حيث إنها تعد جريمة أخلاقية وجنائية، كما أنها تؤدي إلى ضياع حقوق الملكية الفكرية للباحث والمؤسسة العلمية على السواء.

سادساً : لابد من استحداث هيئات رقابية بالجامعات العربية تكون مهمتها متابعة البحوث العلمية، والتصدي لجميع أنواع السرقات العلمية، والنظر في الشكاوى التي تتعلق بظاهرة الانتحال والتزوير في البحوث العلمية.

وفي النهاية ، أسأل الله ، جلّ وعلا ، أن تكون هذه الدراسة قد استوفت موضوعها الرئيس، وأن تلفت نظر الباحثين إلى خطورة هذه الظاهرة التي تقدح في النزاهة العلمية والموضوعية.

إنه، تعالى، نعم المولى، والهادي إلى سواء السبيل ....

ثبت المصادر والمراجع :

١- إبراهيم عبد الرحمن : الشعر الجاهلي، قضاياه الفنية والموضوعية ، ط٢: دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٠ م .

٢- ابن الصلاح : مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، ط : الهند، ١٣٥٧هـ .

٣- ابن منظور : لسان العرب، ط: دار صادر، بيروت، ٢٠٠٣ م .

٤- أبو حاتم الرازي : كتاب الزينة ، تحقيق حسين الهمداني ، ط: القاهرة ، ١٩٥٧ م .

٥- أحمد عوض بلال : النظرية العامة للجزاء الجنائي، ط٢: دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦م .

٦- إرنست كاسيرار : المدخل إلى فلسفة الحضارة الإنسانية، ترجمة إحسان عباس، ط١: دار الجيل، بيروت ، لبنان ، ١٩٦٠ م .

٧- أشرف توفيق شمس الدين : مبادىء القانون الجنائي الدولي، ط١: دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٥٠م .

٨- بروينلش : بسطان بن قيس، أمير وبطل بدوي في العصر الجاهلي ، ط: ليبزج، ألمانيا، ١٩٣٢م.

٩- جواد علي : المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ط١: دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٧م.

١٠- جورج سارتون : تاريخ العلم، ترجمة مجموعة من علماء مصر، ط: القاهرة، ١٩٠٢ م .

١١- الخطيب البغدادي : الكفاية في علم الرواية، ط: حيدر أباد، ١٣٥٧ه .

١٢- ديفيد صموئيل مرجليوث : أصول الشعر العربي، ترجمة إبراهيم عوض، ط١: دار الفردوس، القاهرة، ١٤٢٦

ه / ٢٠٠٦ م .
١٣– الراغب الأصفهاني : المفردات غي غريب القرآن ، ط: مكتبة مصطفى البابي الحلبي ،القاهرة، ١٩٨٨م.
– رمضان عبد التواب :
١٤– فصول في فقه العربية ، ط٦: مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٢٠ه / ١٩٩٨م.
١٥– مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين ، ط٢: مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٦ه / ١٩٨٥ م .
١٦– الزبيدي : تاج العروس ، ط: دار صادر ، بيروت ، ١٩٨٠ م .
١٧– السيوطي : تدريب الراوي ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، ط: القاهرة ، ١٣٧٩ه / ١٩٥٩م.
١٨– طه حسين : في الأدب الجاهلي ، ط٥: دار المعارف بمصر ، ١٩٦٠ م .
١٩– عبد الرحمن بن أبي حاتم : الجرح والتعديل ، ط١: الهند ، ١٩٣٧ م .
٢٠– عبد السلام هارون : تحقيق النصوص ونشرها ، ط٢: مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٦ه / ١٩٨٥م شوقي ضيف : العصر الجاهلي ، ط٨: دار المعارف بمصر ، ١٩٨٣م .
٢١– عبد العزيز نبوي : دراسات في الأدب الجاهلي ، ط٢: الصدر لخدمات الطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٩٢ م
٢٢– عبد الفتاح مصطفى الصيفي: الأحكام العامة للنظام الجزائي ، ط: مطبوعات جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤١٥ ه / ١٩٩٥ م .
٣٢– الغزالي : المستصفى في علم الأصول ، ط١: مصطفى محمد ، القاهرة ، ١٣٥١ه / ١٩٣٧م .
٢٤– الفيروز آبادي : القاموس المحيط ، ط: دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٨م .
٢٥– الفيومي : المصباح المنير ، ط: دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٩ م .
٢٦– كريم الوائلي : الشعر الجاهلي ، قضاياه وظواهره الفنية ، ط١: دار العالمية ، بيروت ، ١٩٩٨ م .
٢٧– لانجلو أوسينوبوس : النقد التاريخي ، ترجمة عبد الرحمن بدوي ، ط: دار النهضة العربية بمصر، ١٩٥٩م .
٢٨– محمد ابن سلام الجمحي : طبقات فحول الشعراء ، تحقيق محمود محمد شاكر ، ط: دار المعارف بمصر ، ١٩٧٧ م .
٢٩– محمد عثمان علي : في أدب ما قبل الإسلام ، ط١: دار الأوزاعي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦م .
٣٠– محمد محمد حسين : ديوان الأعشى الكبير ، ط١: دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٥ م .
٣١– محمد محيي الدين عوض: القانون الجنائي ، مبادئه الأساسية ، ونظرياته العامة - دراسة مقارنة ، ط١: دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨١ م .
٣٢– محمود قاسم : المنطق ومناهج البحث ، ط٢: مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٣ م .
٣٣– مسلم بن الحجاج : الجامع الصحيح ، ط: القاهرة ، ١٩٨٠ م .
٣٤– ناصر الدين الأسد : مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية ، ط٥:دار المعارف بمصر، ١٩٧٨م.

4

منتدى الشراكة المجتمعية النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research Scientific Integrity

وجوه الفساد في مجال البحث العلمي الطبي: مرتكزاتها، وانعكاساتها، وخطورتها

أ.د. عبدالعزيز بن يوسف الزوكي
جامعة أم القرى

عضو لجنة البحوث - كلية الطب - جامعة أم القرى
حائز على جائزة العالم المتميز في مجال الطب في المملكة العربية السعودية (جائزة المراعي) لعام ٢٠٠٣م

وجوه الفساد في مجال البحث العلمي الطبي:
المرتكزات والخطورة

هناك أوجه كثيرة للفساد في مجال البحث العلمي الطبي يشمل الآتي:

أولاً: السرقة العلمية «Plagiarism»

ظاهرة موجودة منذ القدم نستطيع القول إنها موجودة منذ أن استطاع الإنسان استخدام الكتابة في توثيق الأفكار والبحوث العلمية (١) ولكنها ازدادت بشكل واضح وقوي عندما أصبحت مواقع المعرفة الإلكترونية متاحة بشكل سهل وكبير للناس عموما فأصبحت تشكل خطورة كبيرة في تأصيل ونزاهة البحث العلمي بالإضافة إلى تأثيراتها السلبية لدور النشر والمؤسسات الأكاديمية.

كلمة «Plagiarism» مشتقة من الكلمة اللاتينية «Plagiaius» ومعناها «Kidnapper» أي الخطف (٢) والتعريف الإجمالي للسرقة العلمية هو استخدام كلمات، جمل، تركيبات لغوية أو أفكار أو أعمال بحثية أو نتائج بحث تخص شخصاً آخر دون الإشارة لهذا الشخص أو المصدر الأصلي أو محاولة تنسيبها للشخص الكاتب أو الباحث (١, ٢, ٣).

والسرقة العلمية تشمل الأعمال الكتابية «Textual plagiarism» وأيضا الأعمال الأخرى مثل الرسم، التصوير، الموسيقى.

السرقة العلمية الكتابية «Textual plagiarism» ممكن توصيفها في هذه النقاط (١):

١- تنسيب عمل علمي لشخص آخر كعمل لك.
٢- نسخ كلمات أو أفكار لشخص آخر بدون ذكر المصدر.
٣- تنسيب كلمات أو جمل لشخص آخر وذكر اسمه ولكن بدون وضعها في الصيغة العلمية للتنسيب.
٤- إعطاء معلومات خاطئة عن المصدر.
٥- تغيير الكلمات ولكن استخدام تركيبات الجمل بدون ذكر المصدر.
٦- نسخ كلمات كثيرة وأفكار كثيرة من مصدر وبحث لتكوّن معظم محتويات مقالة الكاتب حتى ولو يذكر اسم المصدر.

طرق السرقة العلمية:

١- نسخ ولصق «Copy-Paste» أي نسخ كلمة كلمة من المحتوى المكتوب.
٢- الاستنساخ الكامل «Cloning» .
٣- سرقة الأفكار «Idea plagiarism».
استخدام نفس الفكرة أو الرأي لشخص باحث دون ذكر مصدرها والفكرة أو الرأي ليست معرفة شائعة.
٤- التغيير الفني في المحتوى
«Artistic Plagiarism»
تقديم عمل شخص آخر وتنسيبه لك عن طريق تغييره من المحتوى الكتابي إلى محتوى فني آخر مثل الجداول أو رسوم بيانية (١).
٥- سرقة الشفرات العلمية «Code Plagiarism»
استخدام «Algorithm» أو صور توضيحية بدون أخذ الإذن من المصدر.
٦- استخدام الباحث نتائج بحثه لنشرها في أكثر من مجلة علمية
(Self-Plagiarism (Recycling Fraud

أنماط السرقة العلمية:

١- عن طريق الصدفة «Accidental»
وذلك لجهل الشخص بالمعرفة الخاصة بالسرقة العلمية أو جهله بطرق الاستشهاد بالمصدر «Citation»(١).

٢- عن طريق غير مقصود «Unintentional» نتيجة لكثرة المعرفة ونموها بشكل سريع أو لتوارد الأفكار الإلهامية «Inspired».
٣- السرقة المقصودة «Intentional».

مناقشة السرقة العلمية:

حيث إن من أساسيات مشروع البحث العلمي أو نشره هو عمل مسح لما سبق نشره «Literature Review» فمستلزمات البحوث ذات المصداقية «Credible Research» أن تكون مبنية على ما توصل إليه العلم في هذا المجال «Conceptual Context» أي متصل بالمعرفة الحالية (٦)، ولذلك فإننا كباحثين نستطيع أن نتجنب إلى درجة كبيرة السرقة العلمية «Plagiarism» إذا نسبنا الجمل والتركيبات اللغوية إلى مصدرها الأصلي ووضعها ك «Quotations» وإذا أخذنا المعاني أن نضع ما يشير إلى المصدر المرجعي.

أما فيما يخص الأفكار فقد لا تكون سرقة الأفكار مقصودة فقد تكون نفس الفكرة قد وصلت إلى عالم أو باحث آخر دون معرفته أن عالما آخر وصل إلى نفس الفكرة، فأفكار العلماء قد تتطابق او تتشابه فيوجد ما يعرف بالإلهام «Inspiration» وخاصة أننا مؤمنون بأن الله سبحانه وتعالى هو واهب العلم ويعطي حسب إرادته للأشخاص الذين هيأهم لاستقبال هذه المعرفة وهناك آيات في القرآن الكريم تشير لذلك من ضمنها:

قوله تعالى: (يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاء) آية الكرسي- سورة البقرة (٧)

وقوله تعالى: (وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلاَئِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلاء إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ (٣١) قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ (٣٢)) سورة البقرة (٧)

وقوله تعالى: (فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا) سورة الكهف (٧)

وقوله تعالى: (فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا) سورة الأنبياء (٧)

فوصول نفس الأفكار للعلماء وارد لأنهم يأخذونه من مصدر واحد، ومن الأمثلة لو أنك أرسلت ورقة علمية لتقييمها إلى عالم في أمريكا وعالم في أوروبا وعالم في أستراليا أو في منطقتنا تجد اتفاقا بدرجة كبيرة في التقييم.

كيفية تجنب السرقة العلمية والحد منها ومنعها:

١- دور الباحثين:

أود ان أشير أننا كباحثين قد نتجنب إلى درجة كبيرة السرقة العلمية «Plagiarism» إذا تعلمنا الطرق العلمية للتنسيب Quotation أو الاستشهاد Citation، أي تنسيب الجمل والتركيبات اللغوية إلى مصدرها الاصلي وإعطاء المرجعية والمعاني والأفكار إلى المصدر الأصلي.

٢- دور مؤسسات المجتمع في الحد من السرقة العلمية :

السرقة العلمية قد ازدادت بشكل غير مسبوق واللوم بدرجة كبيرة يعود إلى مؤسسات المجتمع التي تعطي للشخص الذي عنده ماجستير أو دكتوراه المعيار الكبير في أولويات التعيين والترقيات، فمعظم الذين يلهثون وراء الشهادات العليا (ماجستير أو دكتوراه) ليس مرادهم العلم والإسهام فيه بل بقدر كبير ماهي إلا وسيلة للحصول على الوظيفة أو ترقية وظيفية، فلذلك تجد كثيرا من الشهادات العليا في العلوم الإنسانية هي سرد لأفكار وكلام الباحثين السابقين وهي عبارة عن استنساخ وتكرار لأفكار الباحثين العلماء السابقين ولا يوجد أي إضافة حقيقية. وكذلك تجد كثيرا من البحوث في مجال العلوم التجريبية والتطبيقية ليست بحوثا مؤثرة «Not Contributory Research» حيث تفتقد إلى الأصالة «Originality» وفائدة التطبيق «Not Consumable Research» ، فلذلك على مؤسسات المجتمع أن تضع المعايير الحقيقية للتقييم وللتوظيف والترقيات بحيث يشمل التقييم أن الشخص قد طور من معرفته في مجال عمله مثل حضوره لدورات مكثفة في المجال أو اكتساب مهارات «Skills» في مجال عمله، انضباطه في العمل والحضور، إخلاصه في أداء وظيفته فيما يخص جمهور الناس المستفيدين من وظيفته، وفي نفس الوقت اختيار الأشخاص بدقة الذين يريدون أن يكونوا باحثين أن يكون لهم المقومات لذلك وأهمها القدرات الذهنية.

ومما ساهم أيضا في ازدياد السرقة العلمية هو أن المؤسسات التعليمية لم تدرس للطالب ميثاق النزاهة العلمية وتعريفه بالسرقة العلمية وأنواعها وخطورتها، فجامعاتنا يجب أن تضع في مناهجها هذه المادة النزاهة العلمية أو مبادئ للشرف العلمي وفي محاولات لاحقة يجب الشروع في إدخالها في مراحل التعليم الثانوي بحيث يفهم الطالب معنى السرقة العلمية. الجامعات

الأمريكية والأوروبية وضعت مقررات تخص السرقة العلمية «Plagiarism» للطلاب الدارسين خاصة طلاب الماجستير والدكتوراه ووضعت معايير وخطط للتعامل مع السرقة العلمية «Plagiarism» (٨).

والذي ساهم في ذلك أيضا هو وسائل الإنترنت المتاحة للجميع والتواصل الاجتماعي مثل Facebook و Twitter فوفرت أنواعاً من المعرفة المزيفة والمسروقة في كثير من الأحيان ومعظمهم يلهثون كم ألف أو مليون يتابعون صفحته في Facebook وفي الواقع أن هؤلاء الأشخاص لا يملكون المعرفة دائما وليس غايته المعرفة والعلم، فلذلك على مؤسسات المجتمع عمل توعية في ما يخص هذا الموضوع وتفهيم الناس أن هذا النوع من المعرفة معرفة غير مرجعية ولا يوجد لها الدليل المعرفي ولا الأصول المعرفية.

ثانياً: تغيير نتائج البحث العلمي لتتناسب مع نتائج البحوث التي سبق نشرها لتأييدها أو تأكيدها، هذا الأمر من الفساد يؤدي إلى مفاهيم ومعرفة غير حقيقية ويترتب عليه عواقب وخيمة تضر بالمعرفة وتطبيقات العلوم فيجب على الباحث تقديم النتائج كما هي دون تحوير أو تغيير أو تبديل. فلقد قمنا بنشر بحوث تعارضت نتائجها مع ما سبق نشره ولكن في مراحل لاحقة أيدها باحثون آخرون مما غير في المفاهيم والمعرفة السابقة (٩, ١٠).

ثالثاً: إضافة أسماء باحثين إلى البحث المنشور وهم ليس لهم أي مشاركة حقيقية في عملية البحث، فهذه الإضافات تشمل أنواعا كثيرة غاياتها غير نزيهة ومن هذه الأنواع:

١- وجود اتفاق مسبق بإضافة أعضاء القسم أو الفرع التخصصي «Subspecialty» دون مشاركة حقيقية لإعطاء أعضاء القسم سمعة علمية لأغراض الوظائف والترقيات الأكاديمية. وهذا النوع موجود في أقسام كثيرة ودول كثيرة والتبرير أن هذا العضو ساعد في القيام بمهام العضو الباحث فيما يخص التدريس أو عمل المستشفى ليتفرغ العضو الباحث.

٢- إضافة اسمه بصفته رئيس القسم أو رئيس الوحدة التخصصية وهو ليس له أي دور لا في فكرة البحث ولا مساهمة في الكتابة لمشروع البحث، وفي بعض الأحيان لا يعلم الرئيس إلا بعد نشر البحث.

٣- إضافة اسمه لأنه عضو في القسم وتنقصه الترقية.

٤- إضافة اسمه لأن التحاليل تمت في معمله دون مشاركة حقيقية في التحليلات أو تفسير نتائجها.

رابعاً: أن يقوم الباحث بإهمال مشاركات فعلية لزملائه ولا يضيف أسماءهم في الأبحاث المنشورة مع أنهم قاموا بإسهامات حقيقية في البحث، ومن أمثلة ذلك الباحث الفردي «Single Author» ، فالمشروعات البحثية في مجال العلوم التجريبية والتطبيقية لا يمكن إنجازها إلا عن طريق فريق بحثي متكامل.

خامساً: أخذ عينات بيولوجية (دم / بول / أنسجة) و الاستيلاء عليها لاستخدامها في مجال البحث بدون علم المعمل أو المستشفى.

سادساً: إدخال المرضى في مشاريع بحثية تتطلب موافقتهم وتعاون المريض بدقة ومعرفته أنه ينخرط في بحث علمي وخاصة في تجارب الأدوية المرخصة لعلاج مثل هذه الحالات المرضية مما يترتب عليه نتائج بحثية غير صحيحة لأن المريض غير ملتزم بأخذ الدواء بانتظام وبالجرعة المطلوبة.

الخاتمة وتوصيات لمؤسسات المجتمع للحد من الفساد في مجال البحث العلمي الطبي:

١- التأكيد على ما سبق ذكره عن دور مؤسسات المجتمع في منع السرقة العلمية «Plagiarism» واتخاذ الخطوات المناسبة من بينها إعادة المعايير في التوظيف والترقية بحيث لا تعتمد على شهادات الدراسات العليا مثل ماجستير أو دكتوراه والنظر في المعايير لمن يدرسون دراسات عليا بحيث تركز بالأساس على القدرات الذهنية والرغبة الحقيقية للبحث والعلم، وأن تضع الجامعات في مناهجها تدريس السرقة العلمية «Plagiarism» والنزاهة العلمية ووضع ميثاق شرف للطلبة كما هو معمول به في الجامعات الأمريكية. (١١, ١٢)

٢- بخصوص «Single Author» أو الباحث الفردي فقد ساهمت الجامعات في السابق في ذلك لأنها وصفت من ضمن لوائحها للترقيات وجود بحث فردي وهناك جامعات في السعودية قد ألغت هذا الشرط من ضمنها جامعة أم القرى، فنقترح أن تلغي الجامعات هذا الشرط فعند إلغاءه سيؤدي ذلك إلى تنمية مفهوم الفريق البحثي.

٣- يجب أن تساهم مؤسسات المجتمع وخاصة وزارة العدل على تفعيل حقوق الملكية الفكرية «Copyright» ومحاسبة الذين يسرقون حقوق الناشر، فذلك يؤدي إلى تعزيز النزاهة ونشر ثقافة محاربة الفساد في المجتمع بكل أشكالها.

هناك مبدأ عام أن البحوث العلمية ليس لها قيمة إلا إذا وصلت إلى الجموع التي تستفيد منها، أي أن البحوث يجب أن تكون بحوث «Consumable Research» و «Communicable» فلذلك مؤسسات المجتمع يجب أن تعمل ما في وسعها لتوفير مصادر المعرفة لمنسوبيها، وفي نفس الوقت يجب أن تساهم مؤسسات المجتمع على ألا تحرم جمهور الباحثين والطلبة من مصادر المعرفة حيث إن كثيرا منهم لا يستطيع شراء الكتب أو الاشتراك في المجلات العلمية، فيجب توفير المكتبات الرقمية «Digital Library» في كل الجامعات والمؤسسات العلمية في المجتمع ليسهل على منسوبي هذه المؤسسات الوصول إلى المعرفة. وقد خطت المكتبات الجامعية في المملكة خطوات كبيرة في هذا المجال ومثال على ذلك مكتبة الملك عبدالله في جامعة أم القرى فهي مشتركة في المكتبة الرقمية السعودية «SDL» التي تحتوي على مصادر تضاهي مصاف الدول المتقدمة، ولكن الجامعات عليها دور تعريف طلبتها وأعضاء هيئة التدريس بوجود المكتبة الرقمية وكيفية استخدامها، وكذلك على المؤسسات الأخرى في المجتمع توفير المكتبات الرقمية لمنسوبيها مثال ذلك وزارة الصحة فيجب توفير «Digital Library» للأطباء العاملين في مستشفياتها وذلك ليتحصل المريض على الأساليب العلاجية والتشخيصية التي يوصي بها في العالم «Guidelines» ومعرفتهم على آخر المستجدات في مجال تخصصهم وهذا يعيد بالنفع على المرضى ويجنبهم ارتكاب السرقة العلمية والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية.

المراجع:

1- Maurer H, Kappe F., Zaka B. Plagiarism. A Survy. Journal of universal computer science 2006, Vol 12 No:8 P 1050 – 1084.
2- Wikipedia: Plagiarism. In Wikipedia The Free Encyclopedia. Retrieved. 16 Feb 2015.
3- Stanford University. What is Plagiarism. 2012.
4- Orabi H. Seminar in (How to Detect and Avoid Plagiarism) Dec 2014. Umm Al-Qura University.
5- Dellavelle, Robert P, Banks, Marcus A, Ellis Jeffry. Frequently asked Questions Regarding Self Plagiarism, How to Avoid Recycling Fraud. Journal of The American Academy of Dermatology 2007 57 (3) 522.
6- Martensson A, Martensson P. Extending Rigor and Relevence: Towards Credible Contributory and Communicable Research.
European Conference Information System 2007 Proceedings Paper 124
7- Al - Quran Al – Kareem. Sura: Al Baqara, Al Anbeiaam Al Kahaf.
8- Park C. Rebels without a clause towards an institutional frame work for dealing with Plagiarism by Students.
J of Further and Higher Education 2004.
9- Elzouki Ay, Amin F, Jaiswal OP. Primary Neuphrotic Syndrome in Arab Countries
Arch Dis Child 1984 59(3): 2535 – 5.
10- Elzouki AY, Calrroll J, Moosa A. Improved Neurological outcome in Children With Chronic Renal Disease From Infancy
Pediatr Nephroh 1994 8:205 – 10
11 University of Cambridge, Procedures for Dealing with Cases of Suspected Plagiarism. 12 Student Honor Code Emory, Oxford College 27 2 2012.

4

منتدى الشراكة المجتمعية النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research Scientific Integrity

الفساد الأكاديمي: أسبابه وآثاره وطرق مكافحته، ودروس مستفادة من دول مختارة

أ.د. خليل محمد خليل عطية
جامعة الطائف

الفساد ظاهرة عالمية توجد في كافة المجتمعات وتأخذ صورا شتى، وتشهد اتجاها متزايدا مع زيادة الطلب على التعليم وتعدد أنواعه والتي نتجت عن التطور في وسائل الاتصال. وتحاول الحكومات في الدول المختلفة (متقدمة ونامية) تطويق ممارسات الفساد لما لها من آثار سلبية ليس فقط على المنتج التعليمي (نوع الخريج) والبحوث العلمية ، وإنما على الاقتصاد ككل إضافة إلى المنظومة القيمية السائدة في المجتمع.

وتتصدى الدراسة لهذه الظاهرة في أسبابها وآثارها وطرق علاجها وتجارب بعض الدول من خلال أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الفساد الأكاديمي وأسبابه

المبحث الثاني: أهمية التعليم وآثار الفساد الأكاديمي

المبحث الثالث: علاج الفساد من خلال الحوكمة والاعتماد الأكاديمي

المبحث الرابع : تجارب بعض الدول (جورجيا، اليونان، والمملكة المغربية) في مكافحة الفساد والدروس المستفادة منها

وينتهي البحث بالخلاصة والتوصيات التي تتضمن مرشدات عامة يتعين أخذها في الاعتبار عند رسم وتبني استراتيجية لمكافحة الفساد

المبحث الأول: مفهوم الفساد الأكاديمي وأسبابه

١. مفهوم الفساد :

يصعب تعريف الفساد في التعليم العالي، فالمسألة نسبية فما يعد سلوكا فاسدا عند البعض قد لا يعد كذلك من وجهة نظر الآخرين ، فعلى سبيل المثال فإن ما يعتبره طالب أستاذا فاسدا قد يعده البعض الآخر سلوكا عاديا. وما يعتبر مجاملة أو محاباة للأقارب في ثقافة ما ربما يعتبر نوعا من الدعم الأسري أو نوعا من الروابط والعلاقات العائلية أو الأسرية. ورغم هذا فإن حالات معينة في دولة معينة تعتبر أيضا مثالا للفساد في بلد أخرى.١ وبينما يعني الفساد بشكل عام استخدام الموارد العامة لتحقيق كسب شخصي، فإن الفساد الأكاديمي يعني بالإضافة إلى ذلك أنه تصرفات أو أعمال أنانية أو غير مسئولة التي تحول بالمخالفة للقانون والعدالة دون وصول الحقوق وتحقق العدالة للأطراف المختلفة في التعليم.

الفساد الأكاديمي هو أيضا كل الأعمال غير الأمينة التي ترتكب في البيئة الأكاديمية من خلال إدارات المؤسسات التعليمية، والمحاضرين وأعضاء هيئة التدريس ، والطلاب وغيرهم من أصحاب المصلحة أو المشاركين في القطاع التعليمي والتي يكون لها أثر عكسي على الأهداف الأكاديمية للمؤسسات التعليمية. والفساد التعليمي كغيره من أنواع الفساد الأخرى يتضمن تصرفات وأفعال خاطئة في البيئة الأكاديمية التي لها تأثير على مستوى التعليم. والفرق الوحيد بين الفساد الأكاديمي وغيره من أنواع الفساد الأخرى هو أن الأول يحدث في المواقع والبيئة الأكاديمية.

يختلف الفساد عن غيره مثل سوء الإدارة أو عدم الأداء بشكل جيد أو تركز السلطة أو بطء الإجراءات أو بطء عملية اتخاذ القرارات أو معارضة تبادل المعلومات، كل هذا ليست من أمارات الفساد. بالنسبة للبعض فإن بحث المؤسسات التعليمية عن مصادر غير تقليدية للدخل قد يعتبرونه فسادا. فالجامعات مؤسسات كبيرة ومعقدة تعمل في بيئة تنافسية، وهي مثل المنظمات الأخرى تحتاج اتخاذ قرارات معقدة وخاصة التي يمكن ألا تتسم بالكفاءة، وهذه القرارات يمكن أن تؤثر في حياة الآلاف من الطلاب والكليات والمانحين وقدرة المنظمات على تحقيق النجاح. و الاستقلال يعني أن الثقة في اتخاذ القرارات من جانب السلطات يجب أن تحمى، كما أن ممارسات الإدارة (الكفأة وغير الكفأة) يجب ألا يختلط مع الفساد.

بالرغم من حقيقة أنه في كل دولة توجد أمثلة على الفساد، فإن هذا لا يعني أن الفساد الأكاديمي متشابه أو موزع بالتساوي بين الدول، في بعض الدول قد يكون الفساد وبائيا يؤثر في النظام ككل، بينما في حالات أخرى فإنه يحدث في بعض الأوقات، وفي بعض الحالات يكون ذو طبيعة نقدية ، وفي بعض الحالات يرتبط بانتهاكات شخصية مثل الانتحال أو سلوك شخصي في بعض الكليات مثل التحرش أو الاستغلال الجنسي. وليس هناك رقم قياسي للفساد الأكاديمي يمكن من خلاله ترتيب الدول كما هو الحال مع منظمة الشفافية العالمية التي لديها رقم ترتب من خلاله الدول من حيث مستوى الفساد السائد فيها.٤

ويشتمل الفساد على صور شتى منها على سبيل المثال لا الحصر: الانتحال plagiarism، التلفيق fabricationa ، الخداع deception الغش والاحتيال، الرشاوى، السلوك الشخصي لأعضاء هيئة التدريس والطلاب، استخدام سلطة المؤسسات التعليمية أو أسماء شخصية لبعض منسوبيها لتحقيق كسب شخصي أثناء تقديم الخدمات التعليمية. وكل هذه الصور من الفساد الأكاديمي يصعب رصدها وتتبعها وإثبات وجودها في مؤسسة تعليمية معينة، ورغم ذلك فالظاهرة تكاد تكون محل اتفاق أنها متزايدة.٥ وتختلف صور الفساد الشائعة من دولة إلى أخرى :

الفساد ظاهرة عالمية متزايدة الانتشار:

يشهد الفساد الأكاديمي بكل صوره اتجاها تصاعديا، ويؤكد ذلك أمثلة كثيرة منها قضية حصول سيف الإسلام القذافي على الدكتوراه »المزيفة« كما أدين أكثر من مائة وأربعين من المشرفين في مجال القانون على دكتوراه مزيفة في بريطانيا . ومع تزايد الاتجاه إلى التعليم الجامعي تزيد فرص الفساد. وفي الوقت الحاضر فإن الفساد الأكاديمي أصبح أكثر وضوحا من الفترات السابقة مع تزايد تأثيرات المعرفة الأكاديمية في المجتمعات ، وتزايد دور وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي في الوعي بالفساد.

الطبيعة السرية للفساد الأكاديمي تجعل من الصعوبة بمكان وفي الغالب اقتفاء أثره وتحديد حجمه ، رغم أنه من السهل قياس وإدراك الفساد من خلال منظمة الشفافية العالمية. ويعتقد البعض أن الشبكة الدولية للمعلومات Internet سهلت التحايل من خلال »القص واللصق« cut and paste والذي قد يصل إلى أعمال كاملة (رسائل دكتوراه كاملة) فضلا عن أجزاء من أعمال علمية. وبالقطع فقد ساعدت التكنولوجيا على هذا ، كما أنها من ناحية أخرى تلعب دورا مهما في الكشف عن الفساد ، وإن كان هذا الدور محدود نسبيا لأنها تكتشف فقط تكرار الكلمات في ترتيبها ٨. فإعادة الصياغة بشكل ذكي ربما يصعب اكتشافه.

أظهرت الدراسات العملية أن الفساد الأكاديمي منتشر في كافة صوره وأشكاله وأن نسبة عالية من طلاب الجامعات خلال مراحل دراساتهم يتعرضون بشكل مباشر لتجارب فساد أكاديمي.فعلى سبيل المثال ، في نيجيريا فإن ٥٤٪ من السكان يعتقدون أن نظام التعليم فاسد جدا highly corrupt . في أوكرانيا أفاد نحو ٣٣,٢ ٪ من الطلاب بأنهم تعرضوا لخبرة أو تجارب شخصية مع الفساد ، وأن ٢٩,١ ٪ سمعوا من آخرين عن الفساد كانت لهم معه تجارب شخصية. وفي دراسة مقارنة عن الفساد في التعليم الجامعي في شرق ووسط أوربا ظهر أن ٦٠٪ من الطلاب في بلغاريا، ٦٢٪ في كرواتيا، ٦٦٪ في سيبيريا ، ٨٠٪ في ملدوفيا لديهم معلومات عن تغيير الدرجات مقابل رشاوى. كما أشارت الدراسة إلى أن صورا أخرى من الفساد الأكاديمي كانت شائعة.كما أكد البحث نفسه أن نحو أكثر من ثلث من يتقدمون يمكن قبولهم واختيارهم من خلال تغيير نتيجة الاختبار من جانب الإدارة وأعضاء الكلية والمسئولين، بل وأسوأ من هذا أن نسبة يعتد بها من الطلاب (٤٪ في سيبيريا، ٥٪ في كرواتيا، ٧٪ في بلغاريا، ٢٨٪ في ملدوفيا) أفادوا أنهم دفعوا مقابلا لاجتيازهم الاختبارات.٩وقد سجل بحث آخر (من أكثر البحوث شمولا عن الفساد الأكاديمي في العالم) شواهد وأمثلة للفساد الأكاديمي في كل من أستراليا، الصين، إيطاليا، كازاخستان، نيجيريا، روسيا، جنوب أفريقيا، طاجاكستان، تايلاند، تركيا، زيمبابوي.

أسباب الفساد الأكاديمي:يمكن أن يعود الفساد الأكاديمي إلى الأسباب التالية:

زيادة الطلب على التعليم الجامعي بمعدل متزايد في العالم أجمع الغني منه والفقير والمتقدم والنامي بالإضافة إلى تزايد الجهود المبذولة للحصول على الاعتماد الأكاديمي. كذلك التنافس الحاد بين المؤسسات الأكاديمية لجذب أكبر عدد من الطلاب، وهنا تجد المؤسسات المالكة للتسهيلات طلبا قائما. ويؤدي قبول

طلاب أكثر من الإمكانيات المتاحة للتعليم إلى انخفاض جودة المنتج التعليمي والذي يعد المادة الأولى للفساد بسبب تطلع البعض من هؤلاء لإكمال دراسته رغم عدم جدارته لمواصلة الدراسة. فقد زادت أعداد طلاب التعليم العالي في العالم من ٣٢ مليون (١٩٧٠) إلى ١٥٩ مليون (٢٠٠٨)، والأعداد مرشحة للتزايد في السنوات المقبلة ، حيث تتزايد نسب الالتحاق بالتعليم في كل دول العالم ففي بعض الدول في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ECD فإن نسبة الالتحاق بالتعليم تزيد على ٦٠٪ ممن هم في سن التعليم ، كما تشهد الدول متوسطة الدخل ارتفاعا في نسبة الالتحاق إلى أن وصلت إلى ٣٠٪ أما في الدول منخفضة الدخل فالنسبة تصل إلى ١٥٪. ١٢ فالتعليم العالي لم يعد قاصرا على طبقة الصفوة. والتغير في البيئة التي تعمل فيها مؤسسات التعليم العالي تسبب أنواعا ومخاطر خاصة للفساد. فالموارد العامة لم تعد كافية لإيجاد مكان للكل في ظل هذا التغير، كما أن التنافس من أجل الحصول على موارد غير تقليدية من جانب المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى الرغبة في الحصول على مكانه تزيد من الضغط على المؤسسات التعليمية وعلى أعضاء هيئة التدريس. المعاهد التعليمية التي ليس لديها إشراف فعال أو ليس لديها رقابة تكون عرضة أكثر للفساد. وفي بعض الحالات فإن هذا يؤثر سلبا في كل نظام التعليم العالي كما يؤثر سلبا في سمعة البحث العلمي وعلى الخريجين بغض النظر هل الاتهام بالفساد حقيقي أم غير حقيقي. فموظفون على درجة عالية (درجة وزيرة) متهمون بالانتحال في ألمانيا يعد أمرا معروفا، بينما اتهم أساتذة في جامعة اليونان باختلاس مبلغ ٨ مليون يورو .

التغير المستمر والسريع في جودة التعليم حيث إنها تتضمن الآن الحصول على المصادر العلمية إلكترونيا بالإضافة إلى المعامل الحديثة، ومع هذا التطور فإن الموارد المالية المخصصة للتعليم من الدولة لم تعد تواكب هذا التطور. كل المعاهد العلمية تتنافس فيما بينها من أجل: ١) تنويع هذه الموارد، ٢) تخصيص هذه الموارد بشكل أكثر كفاءة ٣) توليد موارد إضافية من الموارد التقليدية و٤) تخفيض الخدمات والبرامج التي تقدم بشكل غير كفء. وحتى في دول أوربا الغربية والتي مازالت الدول فيها تحاول تقديم التعليم العالي بشكل مجاني فإن هذه البيئة التنافسية تعد ملازمة لعصرنا.

يعتبر التعليم الجامعي طريقا مهما للحصول على وظيفة جيدة، وكلما زادت الدرجة العلمية زادت فرص الحصول على وظيفة أفضل. ويعد التعليم الجامعي نوعا من الاستثمار الشخصي مع طول المدد اللازمة للحصول على الدكتوراه ومع تزايد أهمية التعليم الجامعي في عالم المعرفة. فمعظم الوظائف ذات الأجور الأعلى تتطلب تعليما جامعيا بل وما بعد الجامعي، كما أن البحث العلمي يعيد تشكيل الحياة لملايين البشر فضلا عما يضفيه التعليم العالي من وجاهه اجتماعية، كما أن للبحث العلمي دورا آخر وهو استخدامه في تبرير السياسات العامة من جانب الحكومات. في صربيا على سبيل المثال فإن الدرجة الجامعية هي الطريق الوحيد لمستقبل وظيفي واعد. ومن ثم فإن الحصول على مكان في جامعة حكومية يحتل الأهمية الأولى لعديد من الأسر ولعديد من أولادهم. وبالنسبة لمعظمهم فإن المنحة الحكومية تعد الأفضل لجعل الطموح حقيقة ولكن الأماكن في الجامعة التي تتيحها الفرص من المنح لا تكفي لمقابلة الطلب المتزايد على التعليم الجامعي . المنافسة للحصول على هذه المنح حادة ، كما أن المراقبة عليها من الكليات غالبا ما تكون غير عادلة. وطبقا لاستقصاء أجرته شبكة الطلاب لمقاومة الفساد في جنوب شرق أوربا بين ٢٠٠٧ ، ٢٠١١ وجد أن حوالي ٣٠٪ من الطلاب الناجحين في اختبارات القبول قاموا بالغش (وكان مسموحا به).

وجود جهات وهيئات تتصرف بشكل غير أخلاقي مهمتها توفير اعتماد غير حقيقي بالإضافة الى بيع شهادات مزيفة وبذا تلبي طلبا قائما، كما أنه يوجد في كل مجتمع من لا يرغبون في الدراسة الحقيقية والمواظبة عليها في الجامعة وتفضيل الحصول السهل على الشهادة من خلال الفساد.

معلوم أن هيكل المجتمع يمثله أو يعكسه مؤسسات الدولة، ومن السذاجة أن نعتقد في نزاهة الجامعات إذا كان المجتمع يوصف بأنه فاسد. فالجامعات والمؤسسات التعليمية انعكاس أو تمثيل للمجتمع ومن ثم فلا يتصور وجود جامعات خالية من الفساد في مجتمع تنتشر فيه مظاهر الفساد. كذلك فإن انتشار الفساد الأكاديمي يزود الفساد العام بتربة خصبة لينمو ويزدهر.

تصدت دراسة لبحث انتشار وأسباب وآثار الفساد الأكاديمي في جامعة نيجيرية من خلال استخدام استقصاء طبق على عينة من ٤٠٠ فرد أن الفساد

الأكاديمي منتشر خاصة بين المحاضرين من الرجال، وأن الفساد يمتد ليشمل الوالدين والطلاب والمحاضرين والإدارة. أظهرت الدراسة أيضا أن السبب الرئيس للفساد هو غياب أو تدهور العادات الدراسية للطلاب study habits (بنسبة ٦٨,٨٪) وانخفاض مستوى متطلبات الالتحاق بالدراسة (بنسبة ٦٦٪).

زيادة الإقبال على التعليم الرسمي والمنافسة بين المؤسسات التعليمية لجذب الطلاب، وترجع زيادة المنافسة واشتدادها بسبب توسع وتزايد فرص التقدم ، فأحد نتائج التطور الاقتصادي الحديث ونظم المجتمعات أن أصبح نظام المجتمع شديد التعقيد كما تزايدت درجة البيروقراطية على المستوى القومي وهذا يتطلب تواجد قوة بشرية متعلمة تعليما جيدا وقوة بشرية ماهرة بالإضافة إلى تقييم الأفراد من خلال عملية التعليم والتدريب.

لقد أصبحت الامتحانات الوسيلة الرئيسة والأساسية لتقييم الإنجاز، واختيار الأفراد المؤهلين الذين يمتلكون المعرفة المتقدمة والمناسبة، وكذلك توزيع الفرص المحدودة للدراسة والعمل، وذلك على أساس أن الامتحانات تخدم كأداة للاختيار الموضوعي والأحكام الحيادية. ومع هذا فإن سوء السلوك misconduct في الأمور الأكاديمية أصبح أمرا غاية في الأهمية أو الجدارة بالاهتمام، فمع ازدياد الضغط المصاحب لهذا الإنجاز، أو الاختيار وزيادة الطلب على الكفاءات تزداد أهمية الامتحانات. وما كان يعد سلسلة من المخالفات الشخصية اتسع ليصبح نوعا من صناعة الاحتيال. فالاحتيال المنظم يعد شرطا مهما لكثير من المخالفات في الممارسة، فهو يضم (ضمن أوجه عديدة): الدرجات والشهادات، الرشاوى على نطاق واسع، والانتحال وتسهيله، وغيرها من الأشكال المختلفة لسوء السلوك.

التقدم في وسائل الاتصال أضاف إلى المشكلة أبعادا جديدة ، فالممتحنون أصبح لديهم أدوات جديدة تساعدهم على الاحتيال والحصول على الامتحانات والإجابات من خلال برامج معينة مثل www.cheathouse.com ، كما يمكن من خلال التطور الذي تم في إعادة الإنتاج والتوزيع الحصول على الاختبارات، وتزوير الشهادات والوثائق المهمة وصور من السجل الدراسي وغيرها من خلال الشراء بأسعار منخفضة. وردود فعل واستجابة إدارة الامتحانات والسلطات المدنية لمثل هذه التطورات تعد غير منتظمة ومتشتتة، ولكن في الوقت الحالي بدأت تتشكل محاولات ابتكار مقاييس جديدة للأمن وبرامج متابعة الاحتيال مثل www.turnitin.com.

غياب التدريب طويل الأجل بين الطلاب وفقا للمعايير الأكاديمية الحديثة بالإضافة إلى غياب الروح الأكاديمية وعدم الفصل بين النواحي الأكاديمية والسياسية فيما يخص الإدارة الأكاديمية، وكذلك التسييس والقولبة الإيديولوجية للأكاديميين ideologization of academics بالإضافة إلى العيوب وأوجه الخلل والقصور في النظام الأكاديمي.

الموقف الاحتكاري القوي لمن يقدمون الخدمات التعليمية وما يتصل بها من مزايا في مواجهة الطلاب وأولياء أمورهم الذين يكونون مدفوعين برغبة طبعية في الحصول على فرصة لتعليم أبنائهم أو الحصول على مزايا ،مما يجعلهم يدخلون في ممارسات فساد من أجل تحقيق هذا الهدف، حتى إن حجز مقعد لطالب في مدرسة مرموقة في فيتنام على سبيل المثال وصل إلى مستوى من التكلفة أكبر من ضعف متوسط نصيب الفرد من الدخل.

التقدم في وسائل الاتصال أدى إلى إتاحة ما يسمى تزوير الشهادات degree mills على نطاق واسع، فتوجد آلاف المراكز لعمل هذا التزوير وهي متوطنة في كل مناطق العالم، كما يوجد مواقع على الشبكة الدولية للمعلومات للتواصل مع هذه المراكز والتي تعد بمنح الشهادات في وقت قصير وبتكلفة منخفضة، كما أن هذه المراكز تمنح اعتماد لجهات ليس لها خبرة أكاديمية ، وهذه الجهات لها مواقعها على الانترنت وتعطي عنوانها كصندوق بريد، وجنبا إلى جنب مع هذا توجد وكالات أو هيئات مزيفة لمنح الاعتماد السريع.

التزايد السريع في برامج التعليم المتعدي الحدود Cross-Border Education والتعليم عن بعد E-Learning وهي تثير عددا من المشاكل، وقد أشار التقرير العالمي ٢٠١٣ عن الفساد إلى الخطر في هذا المجال يشمل ثلاثة مجالات: اعتماد الدرجات، استخدام وكالات للقبول لتشجيع الطلاب الدوليين وإنشاء برامج في الخارج.

تتبع معاهد مشكوك في سمعتها.٢٤ والمستقبل يشير إلى زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بهذا التعليم في الدول التي تقدم هذه الأنواع من التعليم .

من أجل جذب الطلاب فإن المعاهد التعليمية تقوم بالمبالغة في نسب النجاح لطلابها في سوق العمل ،

كما أن المعاهد التي تسعى للربح تقدم برامج دراسية منخفضة الجودة في الإجازات الدراسية.

في دراسة عن أسباب الفساد في وسط آسيا وفي جمهوريات أربع استقلت حديثا عن الاتحاد السوفيتي بعد انهياره ، أرجعت الدراسة الفساد إلى العوامل التالية: ارتفاع أو تزايد الفقر: فزيادة الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها هذه الدول أدت بالناس إلى البحث عن طرق بديلة لاكتساب دخل ومن هذه الطرق الارتشاء.

محدودية التمويل الحكومي أو الموارد العامة بسبب صعوبات عملية التحول مع تناقص دور الدولة في قطاع التعليم . وهذه الموارد المحدودة جعلت أعضاء هيئة التدريس يرون في اللجوء إلى الرشوة مصدرا مكملا للدخل.

انخفاض الرواتب: انخفاض الرواتب للمدرسين أوجد ضغوطا أدت إلى الفساد. فمع وجود أجور تصل إلى ٥٠ دولار في كازاخستان، ١٢ دولار في طاجاكستان لجأ بعض المدرسين إلى الرشوة من أجل أن يتمكنوا من العيش. ورغم ذلك فإن الموضوع أكبر من انخفاض الأجور فالرشوة والفساد لم يقل مع ارتفاع الأجور مما يدل على أن المسألة تحتاج إلى تغيير في طريقة التفكير والسلوك.

نقص التنظيم وضعف القابلية للمحاسبة: غياب تشريع متماسك ينظم القطاع التعليمي يزيد من فرص ممارسة الفساد. كما أنه يقلل من قدرة السلطات المختصة على المراقبة التي تسهل توجه هذه السلطات إلى هذه الممارسات الفاسدة ، كذلك فإن نقص هذه التشريعات ونقص الشفافية يترك مجالا واسعا للفساد.

ترخيص واعتماد الجامعات الخاصة: فبعد الاستقلال تم إنشاء عدد كبير من الجامعات الخاصة في وسط آسيا ماعدا تركمانستان ، وكان أكبر عدد من هذه الجامعات في كازاخستان (العدد كان أكبر من ضعف الجامعات الحكومية) ، وبدلا من أن تشكل هذه الجامعات تحديا وإصلاحا للنظام التعليمي القائم فإنها اتجهت إلى خدمة أغراض تجارية وحققت النزل اليسير في مجال تحسين النظام التعليمي. كذلك فإن الفساد في منح التراخيص والاعتماد أثر على جودة هذه المؤسسات.

عوامل إضافية تساعد على الاحتيال في التعليم العالي بالمقارنة بغيره من المنظمات:

الشروط اللازمة لحدوث الاحتيال الأكاديمي هي نفسها اللازمة لحدوثه في غيرها من المنظمات وهي : الضغط الواضح perceived pressure ، الفرصة، والتبرير opportunity and rationalization ، وبينما توجد هذه الشروط في كل المنظمات فإن ما يميز الكليات والجامعات من هيكل تنظيمي يشكل ضغطا تمويليا إضافيا في مؤسسات التعليم العالي ومن ثم يزيد من خطر الاحتيال.٢٨ كما توجد عوامل أخرى تجعل التعليم العالي أكثر تعرضا لخطر الفساد بالمقارنة بغيره من المنظمات، وذلك على النحو التالي:

الهياكل التنظيمية:الهيكل التنظيمي داخل الكليات أو الجامعات يمكن أن يؤدي بنفسه إلى ارتكاب انتحال، فقد قامت الكثير من الكليات والجامعات في العالم ككل بجعل عملية اتخاذ القرار لامركزية من أجل تمكين الإدارة من تحقيق كفاءة أفضل ، ولكن هذه الوحدات (الكليات ، المعاهد ، الأقسام) تعمل في الغالب بشكل مستقل دون رقابة كافية. بالإضافة إلى هذا فإن الوحدات التابعة التي أنشئت في الكليات التي تدعم العمل في المؤسسات كان الإنشاء لغرض مشروع أو لغرض ضريبي ، فكل وحدة لها حساباتها، وفي العادة أيضا بأقل قدر من الرقابة. ووجود هذه البنود المختلفة من الصناديق أو النقود يجعل من الصعب تحديد الأنشطة التي تتضمن احتيالا.

خفض الموازنة Budget Cuts: فمع تزايد حدة أو وقع الأزمة الاقتصادية العالمية في السنوات القليلة الماضية، انخفضت الموارد العامة المخصصة للتعليم مسببة تزايد الاعتماد على المانحين من القطاع الخاص لبعض الكليات في تمويل جزء أكبر من الموازنة. ومن هنا تسعى المؤسسات التعليمية إلى تجنب عمل كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على جهودهم في زيادة هذه الموارد (الخاصة) وبالتالي فإن هناك العديد من الأحداث التي تخص الاحتيال المالي لم تسجل، ففي الوسط الأكاديمي فإن حالات الاحتيال التي تصل إلى الرأي العام هي فقط الجزء الظاهر من جبل الثلج . وإخفاء هذا الأمر لا يمنع الفساد في المستقبل بل يزيده استشراءً لأنه عندما يلاحظ الناس عدم وجود متابعة بالنسبة لعمل غير مشروع أو غير أخلاقي فقد يعتقدون أن هذا العمل محل موافقة من قيادات المنظمة. كما قد يستخدم البعض هذا مبررا لارتكاب أعمال احتيال في المستقبل.

خفض الموازنة المخصصة للتعليم أثر سلبا على نظام الرقابة الداخلية. فكلما صغر حجم المنشأة كلما كان

من الصعب عليها فصل الوظائف غير المتفقة مع بعضها (الصيانة، حفظ الملفات والأرشفة ...) ، ففي محاولات لخفض التكلفة فإن مؤسسات التعليم العالي تخفض أو تلغي بعض الوظائف بالإضافة إلى دمج البعض الآخر، في هذا الوضع زيدت مسئوليات بعض الأفراد بشكل كبير مع وجود قليل من الرقابة. كذلك فإن تحفيز العاملين على التقاعد المبكر وتخفيض وتجميد النفقات من خلال تقليل أعداد العاملين يمكن أن يساهم في عدم تكامل وفعالية أنشطة الرقابة الداخلية، كذلك أدى تقليص الموازنة إلى شعور الإداريين وأعضاء هيئة التدريس بانخفاض أجورهم نسبيا بالمقارنة مع الأجور خارج الوسط الأكاديمي مما يجعلهم يحاولون إكمال النقص هذا بتعويض عينيwages in kind أو في بعض الحالات من خلال سرقة الأموال أو الأصول الجامعية المبحث الثاني:

أهمية التعليم والآثار المترتبة على الفساد الأكاديمي:

قبل التعرض للآثار المترتبة على وجود الفساد الأكاديمي في النظم التعليمية يحسن التعرض لأهمية التعليم في إطار نظرية الاستثمار البشري كمحرك للنمو، حتى نتبين بعد ذلك كيف أن الفساد يقضي على هذا الدور أو على الأقل يخل به إخلالا جسيما عند عرضنا لآثار الفساد، وذلك على النحو التالي:

١.أهمية التعليم:

يعد الإنفاق على التعليم من أكبر مكونات الإنفاق العام في كثير من دول العالم حيث يزيد عن خمس الإنفاق الحكومي الإجمالي، والتعليم حق أساس من حقوق الإنسان من أجل تحقيق التنمية الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، كما أنه مفتاح لمستقبل أفضل كما أنه يزود الأفراد بالأدوات اللازمة لتحقيق استدامة حياتهم وتحقيق الكرامة والمشاركة في المجتمع.٣٤ وفي هذا القسم سوف نتعرض إلى أهمية التعليم كاستثمار بشري، ثم ننتقل إلى الآثار المترتبة على شيوع الفساد في هذا القطاع الحيوي.

بصدد تحديد العوامل المسئولة عن النمو الاقتصادي في الدول وجدت في الفكر الاقتصادي مدرستان: الأولى: هي مدرسة الاستثمار في رأس المال المادي، أو نظرية النمو من الخارج Exogenous Growth Theory ومن أنصارها «سولو» Solow وورومر Romer ولوكاس Lucas وغيرهم من المنتمين إلى المدرسة الكلاسيكية الحديثة. أما الثانية فتعزو النمو إلى عوامل داخلية Endogenous Growth Theory أو مدرسة الاستثمار في رأس المال البشري، ومن أهم أنصارها شولتز Schultz ودونسون Dension وبيكر Becker . انتهى التيار الأول إلى أن العامل الإنتاجي الوحيد الذي يسبب النمو الاقتصادي (زيادة نصيب الفرد من الناتج) هو رأس المال (المادي)، وأن التقدم أو التغير التكنولوجي هو الذي يدعم استمرار النمو القائم على استخدام رأس المال. وقد وجه لهذا الاتجاه في التفكير عدد من الانتقادات قائمة على عجز هذه النظرية (رأس المال المادي) عن تفسير الواقع الحادث في الدول الرأسمالية وقت ظهور هذه النظرية، ومن أبرزها عدم حساسية نصيب الفرد من الناتج للمؤشرات الرئيسية كالتغير التكنولوجي وتراكم رأس المال، كما لم تستطع هذه النظرية تفسير تباين معدلات النمو بين الدول ، بالإضافة إلى عدم قدرتها تفسير النمو الحاصل في دول شرق آسيا الفقيرة نسبيا في الموارد المادية، مما استدعى ضرورة وجود عوامل أخرى يمكنها تفسير النمو الاقتصادي، وهذا مهد لظهور نظرية الاستثمار في رأس المال البشري.

يرى أنصار نظرية الاستثمار البشري أن هذه النظرية قادرة على تفسير النمو الاقتصادي لأنها تبين آلية تحديد تراكم رأس المال المادي والبشري إضافة إلى بيان مصادر فرص استثمار جديدة في مجال التعليم والصحة والمعرفة ، وهذا الاستثمار البشري هو الذي يمكن من استدامة النمو الاقتصادي . ويؤكد أنصار هذه النظرية إلى أن استمرار النمو في الأجل الطويل يرجع إلى زيادة التراكم في رأس المال البشري والمتمثل في المخزون التعليمي والصحي والبحث والتطوير (R&D (Research & Development الذي يساهم بشكل مباشر في زيادة عرض وتحسين نوعية القوة العاملة ورأس المال المادي إضافة إلى الآثار الخارجية الأخرى, وهذه الآثار تتغلب على القصور الرئيس في نظرية رأس المال المادي والمتمثل في تناقص الإنتاجية الحدية للعناصر الإنتاجية عبر الزمن، حيث تعمل هذه الآثار المترتبة على الاستثمار في التعليم والصحة والمعرفة على تزايد إنتاجية العناصر المادية كما يرافق ذلك عوائد متزايدة تؤدي إلى المحافظة على معدل نمو اقتصادي مرتفع مع تحسن نوعية حياة الأفراد.

تبنت هذه النظرية مفهوما موسعا لرأس المال ليضم بالإضافة إلى رأس المال المادي (الآلات والمعدات ... وغيرها) رأس المال البشري كالتعليم والصحة والتدريب

والهجرة (بهدف تحسين مستوى المعيشة للفرد والمجتمع) وكذلك البحث العلمي والتغذية. وهنا تتفوق هذه النظرية على نظرية الاستثمار المادي فيما يتصل بتفسير عوامل النمو وتحسن الحياة في المجتمعات في نقطتين مهمتين هما: ١) أن العائد في الاستثمار البشري مستمر التزايد بسبب ما يحدثه الاستثمار في التعليم والمعرفة والصحة من آثارمباشرة وغير مباشرة تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل ورأس المال وتحسن نوعية الحياة وذلك على عكس العائد على الاستثمار في رأس المال المادي الذي ينطبق عليه قانون تناقص العوائد (نتيجة تزايد الاستثمارات المادية). ٢) أن الاستثمار في رأس المال البشري تتوفر له مرونة عالية في الحركة بين المهن والأقاليم والأنشطة الاقتصادية المختلفة مما يمكن أن يحدث شكلا من أشكال التوازن في التنمية بين الأقاليم المختلفة في الدولة. ولكن هذا لا ينفي أهمية العلاقة التكاملية بين النوعين من رأس المال في إحداث وتسريع واستمرار النمو الاقتصادي وتحسن مستوى المعيشة ونوعية الحياة.

وقد أكدت الدراسات العملية على دور التعليم في زيادة القدرة على الابتكار في الاقتصاد من خلال التكنولوجيا والأفكار الجديدة، كما أن التعليم يسهل تحول التكنولوجيا المطلوبة لتنفيذ التكنولوجيا الجديدة. وأكدت دراسات أخرى مقارنة في عدد من الدول على دور التعليم في توليد الأفكار ونشر التكنولوجيا. وأكدت دراسات أخرى مقارنة (باستخدام عدد سنوات الدراسة كمؤشر للتعليم كعامل مفسر للنمو بالإضافة إلى نتائج الاختبارات الدولية في الرياضيات والعلوم Trends in International Mathematics and Science (TIMSS)) على أن التعليم عامل مؤثر قوي في تفسير النمو في نصيب الفرد من الدخل من خلال تأثيره المباشر وغير المباشر على زيادة الإنتاجية. وهكذا تتضح أهمية التعليم في تطور الأشخاص والمجتمعات، من هنا تأتي أهمية مكافحة ما قد ينتابه من فساد.

٢.آثار الفساد الأكاديمي:

نظرا لأن الفساد محظور فإنه يصعب قياس تكلفته على التعليم بشكل مالي محدد، كما أنه يصعب من ناحية أخرى التفرقة بين الفساد وعدم الكفاءة أو سوء الإدارة في المدارس والجامعات، ورغم ذلك فإن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد باهظة. وبشكل عام يمكن التفرقة بين الآثار الاقتصادية والاجتماعية (مع إدراك صعوبة الفصل بين النوعين من الآثار) على النحو التالي:

أولا: الآثار الاقتصادية:

١. رفع تكلفة التعليم: فتكلفة التعليم لا تتمثل فقط فيما تقدمه الدولة من أموال للإنفاق على التعليم ولكنه يشمل أيضا ما تتحمله الأسر في صورة إرسال أبنائهم إلى مدارس خاصة أو الإنفاق على الدروس الخصوصية أو أي صورة أخرى للتعليم خارج إطار التعليم الرسمي. ويلاحظ تزايد هذه الصور الخاصة للتعليم في كل الدول غنيها وفقيرها، وإن كانت تلعب دورا أكبر في آسيا حيث تنتشر الدروس الخصوصية المكملة والتي تحمل الأسر تكاليف ضخمة. على سبيل المثال في هونج كونج فإن سوق التعليم »المكمل« في المستوى الثانوي الذي يحاكي النظام المدرسي يكلف ٢٥٥ مليون دولار سنويا، كما أن الدروس الخصوصية في كل المستويات تكلف الأسر في سنغافورة نحو ٦٨٠ مليون دولار (٢٠٠٨)، وفي كوريا الجنوبية فإن الإحصاء لافت للانتباه حيث إن الدروس الخصوصية عام ٢٠٠٦ تعادل نحو ٨٠٪ من جملة الإنفاق العام على التعليم الأولي والثانوي. وعندما يصبح الإنفاق الخاص (في صورة دروس خصوصية) ضروريا للنجاح فإنه يوجد خطر متزايد لوجود عدم عدالة وتزايد ممارسات الفساد. فالمدرسين يمكنهم مثلا أن يسربوا الامتحانات للطلاب الذين يعطونهم دروس خصوصية كما هو الحال في أجزاء من فيتنام. وقد أكدت الدراسات التي قام عليها صندوق النقد الدولي على أن الفساد مرتبط بارتفاع التكاليف وانخفاض جودة التعليم، كما أن دراسة أخرى تمت على ٥٠ دولة أنه كلما ارتفع معدل الفساد زاد تدهور المخرجات التعليمية.

– إهدار موارد المجتمع النادرة : فخطر الفساد في التعليم يعبر عن نفسه من خلال الإنفاق الكبير على التعليم سواء كان إنفاقا عاما أو خاصا في معظم الدول حيث يحتل الإنفاق على التعليم المرتبة الثانية في جملة الإنفاق الحكومي، كما يتيح التعليم فرص عمل لأكبر عدد من العمالة الحكومية. في بعض الحالات مثل في أثيوبيا وأندونيسيا فإن الإنفاق العام على التعليم يزيد عن ربع الإنفاق العام. في الدول منخفضة الدخل فإن الإنفاق العام على التعليم يعد كبيرا بالمقارنة ببنود الإنفاق الحكومي الأخرى. حيث يبلغ الإنفاق على التعليم

(كنسبة من الناتج القومي الإجمالي) مرتين قدر المنفق على الصحة وأربع مرات قدر الإنفاق العسكري، وحتى مع وجود دخل إجمالي وطني منخفض فإن موازنة التعليم تمثل نسبة عالية من إجمالي الإنفاق . كذلك فإن الإنفاق على التعليم يمس أكبر عدد من السكان على اختلاف طبقاتهم ومن ثم فهو أكثر عرضة للتسرب. والفساد يكون أكثر احتمالا عندما يتم توزيع المبالغ المخصصة للتعليم على مستويات تنظيمية متعددة ومن ثم تزيد احتمالات التسرب مع مرور هذه المبالغ من يد إلى أخرى عبر سلسلة من الفاعلين مع وجود قليل من المحاسبة وضعف الرقابة، وهذا يحدث في العديد من الدول النامية حيث يتم تحويل المبالغ المخصصة إلى أماكن متعددة وفي صورة مبالغ صغيرة مما يسمح بانتشارها على نطاق واسع مع ضعف نظام المراقبة.٤٠ وحينما يشيع الفساد في التعليم ومع هذه المبالغ الضخمة فإن هذا يعد هدرا للموارد خاصة مع انخفاض العائد (في صورة خريج غير كفء وعملية تعليمية متدهورة).

– كذلك فمن الآثار السلبية للفساد في التعليم إضعاف تأثير المعونات : فنتيجة تعرض المبالغ التي قدمتها الدول كمساعدات لإتاحة التعليم الأولى لممارسات الفساد فلم يتحقق الهدف من هذه المعونة، ففي عام ٢٠٠٩ على سبيل المثال فإن المساعدات للتعليم الأساسي في العالم ككل زادت عن ٥,٥ بليون دولار، ورغم أن إتاحة التعليم الأساسي من الأهداف الثمانية للألفية الثالثة فإن تطور الأمور على أرض الواقع يشير إلى أن هذا الهدف مازال بعيد المنال.٤١ بل ويتعدى الأمر ربما إلى نقص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة بسبب ارتفاع التكلفة الناتجة عن نقص وجود كوادر مؤهلة جيدا مما يلحق أضرارا واضحة بالاقتصاد الوطني.

– الاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص وتعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة: انطلاقا من أن النجاح التعليمي يعد الأساس للمستقبل فإن التنافس والصراع هو النتيجة الطبيعية في سبيل الحصول على هذا النجاح، وبالتالي فإن هؤلاء الذين يملكون القوة والموارد سوف يكافحون من أجل الحصول على مزايا وفوائد التعليم لهم ولذويهم، كذلك فإن طبقة الصفوة تحاول إعادة إنتاج قوة علاقاتها الحالية من خلال التعليم حتى لو من خلال ممارسات فساد. ويصبح الفساد وبائيا حينما يسلك الأفراد ممارسات فساد لأنهم من الصعب عليهم أن يتحلوا بقيم الأمانة مع ذيوع وانتشار الفساد ، وحينما يحول النظام التعليمي الفساد إلى قيمة اجتماعية بين الشباب فإن هذا يؤدي إلى تجدد الفساد باستمرار. وهكذا فإن الفساد يعكس فشل المجتمع في إدارة تنافس أو صراع المصالح للفئات المختلفة في المجتمع بشكل نظيف وجدير بالتقدير. كذلك فإن من لديه القوة الاقتصادية يحصل على مزايا (وظائف بأجور مرتفعة) عن غير جدارة مما يعمق الفروق الدخلية في المجتمع. فالفساد يلحق الضرر بكل أفراد المجتمع ولكن بشكل خاص الذين ليس لديهم قدرات أو مزايا أو المعرضين للضرر. فغير القادر على لعب دور في المنظومة الفاسدة التي تحدد شروط النجاح، أو غير القادر على تحمل التكاليف المالية للفساد والمجموعات الفقيرة والمهمشة يجدون أنفسهم (من خلال الفساد) خارج دائرة الحصول على فرصة التعليم، ومن ثم ينتهي تماما أو يتقلص دور التعليم في إحداث مساواة أو عدالة أو تقليل الفوارق بين الناس، الأمر الذي يؤدي في الأجل الطويل إلى عدم استفادة الجميع.٤٢ كذلك الفساد في التعليم يلحق الضرر بشكل خاص بالفقراء وغير القادرين خاصة المرأة والأقليات، الذين يكونون غير قادرين على تحمل التكلفة السرية hidden cost للقبول، أو غير القادرين على الدفع وفق الشروط التي تحدد للنجاح. كما أن الفقراء ليسوا محصنين بدرجة كافية لمواجهة تحدي ممارسات الفساد. وحينما تحبط الفصول الدراسية طموح الطلاب أو تجبرهم على ترك التعليم يفقد الأفراد المعرضون لهذا فرصة إطلاق طاقاتهم الكاملة، ومن ثم تستمر عدم العدالة الاجتماعية.

– الإضرار بالاستثمار في البشر في المستقبل والذي يقوم به المجتمع: فالاستثمار البشري يفشل حينما يسمح بالنجاح لمن لا يستحق وتولي القيادة لغير المختصين والمتعلمين تعليما جيدا بينما في الوقت نفسه لا يتمكن الموهوبون وأصحاب القدرات من إطلاق طاقاتهم من خلال التعليم ليس بسبب عدم قدرتهم على استيعاب المقررات الدراسية، ولكن لأنهم لا يستطيعون الحصول على حقهم الأساسي في التعليم أو لا يستطيعون الدخول في ممارسات الفساد.٤٣ وتؤدي زيادة أعداد غير المتخصصين وغير المؤهلين واحتلالهم المناصب العليا (التمكين لغير المختصين) بالإضرار بإمكانيات التنمية في المستقبل.

– ولا تقتصر آثار الفساد السيئة على الأجل القصير بل

تمتد إلى الأجل الطويل، فالمتخصصون بدرجة غير كافية كأصحاب المهن من الأطباء والمهندسين والمحللين الماليين والاقتصاديين والمدرسين لهم تأثير سلبي على المجتمع منذ بدء عملهم . فالتخطيط طويل الأجل يتطلب وجود قدرات وكفاءات تستطيع رؤية التحديات التي يواجهها المجتمع والتصرف في مواجهتها طبقا لأساليب علمية صحيحة، ولكن مع وجود الكوادر غير المؤهلة تأهيلا جيدا يصبح مستقبل الأوطان والتخطيط له في خطر.

– آثار سلبية على سوق العمل: ولا يؤثر الفساد في التعليم سلبا فقط على نوعية وجودة التعليم بل أيضا على مصداقية النتائج المتوصل إليها في البحوث العلمية. كما أن انتشار الفساد في التعليم يقلل من قبول سوق العمل للخريجين من المؤسسات التي اشتهر عنها الفساد، فقد توصلت دراسة عن الفساد في التعليم وأثره على سوق العمل في نيجيريا إلى أن الفساد الأكاديمي يؤدي إلى تأخر دخول الخريجين إلى سوق العمل (٩١,٥٪) وانخفاض جودة الدرجات الجامعية (٨٧٪). وهذا يؤدي في النهاية إلى انخفاض القدرات التنظيمية وبالتالي انخفاض معدل التنمية. ويزداد عمق هذا الأثر في ظل التنافس الدولي بين طالبي العمل وتدويل سوق العمل الأمر الذي لا يجعل لغير المؤهلين جيدا مكانا فيه.

ثانيا: الآثار الاجتماعية:

– من وجهة التنمية الاجتماعية فإن الفساد في التعليم ربما يكون أشد أثرا منه على القطاعات الأخرى لأن ضحاياه من صغار السن. فالفساد في التعليم ضار بشكل خاص لهذه الفئة حيث إنه يغذي قبول المجتمع للفساد ويجعله أمرا عاديا في سن مبكر، وحيث إن الأطفال أو صغار السن ليس لديهم القدرة على فهم القوانين في سن مبكرة فإنهم حين يمارسون الفساد بشكل يؤدي إلى النجاح ينقلونه إلى باقي المجتمع. وحين يصبح هذا الأمر قيمة مجتمعية فإن دائرته تبدأ مع كل جيل جديد (إعادة إنتاج الفساد).

– تعريض حياة الناس للخطر: وهذا يكون بسبب وجود مهنيين (أطباء ومهندسين وغيرهم) يملكون الشهادات والتعليم الزائف، بالإضافة إلى وجود باحثين في المؤسسات العلمية يقدمون ناتج بحوث علمية مشوه وغير حقيقي، ومن هنا فإن مكافحة الفساد تصبح ليست فقط مسألة حرص على النظافة والنزاهة وإنما مسألة حياة مجتمع ينبغي المحافظة عليها.٤٧

– تشويه المنظومة القيمية للمجتمع: فالطلاب لا يتعلمون فقط من المحتوى التعليمي المقدم في الجامعات وإنما أيضا مما يسمى المحتوى الضمني للمقررات hidden curriculum والذي يتضمن قواعد غير معلنه أو ضمنية تحدد من الذي يتقدم ومن الذي لا يتقدم، ومن ينجح ومن لا ينجح ، وحينما لا تتسم هذه القواعد بالأمانة والنزاهة فإن الطلاب يجعلون منظومة وقيم الفساد أمرا معتادا ينتشر في المجتمع، فما يحدث في المؤسسات التعليمية ينتقل بوعي أو بغير وعي إلى كافة قطاعات المجتمع، خاصة في ظل عدم تملك صغار السن القدرة على التمييز أو فك التناقض بين ما يعتنقون أو يعتقدون وبين ما يحدث، وهذا يخالف الرسالة الأصيلة للمؤسسات التعليمية في تشجيع ونشر ثقافة الأمانة وتعليم الثقافة المضادة للفساد.٤٨

كما أشارت دراسة عن آثار الفساد السلبية في وسط آسيا في الدول التي استقلت بعد انهيار الإتحاد السوفيتي إلى عدد من الآثار منها:

هدر الموارد وفي ظل وجود مصاعب مالية فإن الفساد يزيد من أثر هدر الموارد النادرة

تشويه عمليات الاختيار بالنسبة للطلاب وكذلك أعضاء هيئة التدريس. وهذه يترتب عليها فوائد قصيرة الأجل للإدارة (التي تمارس الفساد) ولكنها لها آثار خطيرة في الأجل الطويل على المجتمع ككل.

نقص التقدير العام للدرجات والشهادات العلمية: فنتيجة ممارسات الفساد فإنه يبدو من الصعب الثقة في الجودة العامة وسلامة أي شهادة تصدر من جامعات وسط آسيا (أو أي مؤسسة تعليمية يمارس فيها الفساد) .

عدم التأهيل الكافي للهيئة التدريسية under-qualified Staff ، فأعضاء هيئة التدريس الذين تم تدريبهم في ظل نظام الفساد غالبا ما يرفضون العناصر المدربة تدريبا أفضل، كما يستخدمون اتصالهم وعلاقاتهم بالإدارة في البقاء في مناصبهم.

عدم التأهيل الكافي للمتخصصين أو المهنيين professionals : فنتيجة للفساد الأكاديمي فإن المجتمع ككل يعاني من آثار سلبية متمثلة في عدم وجود المهنيين بدرجة كافية في جميع القطاعات. وهذا له آثار خطيرة على مستقبل التنمية في الدولة. وتلعب ممارسات الفساد في الترخيص والاعتماد للجامعات

الخاصة في هذه الدول (والتي انتشرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي) دورا مهما في تردي مستوى الخريج وانخفاض الجودة التعليمية.

المبحث الثالث:سياسات مكافحة الفساد

لا تخلو دولة من الفساد الأكاديمي، والمراد هنا ليس القضاء المطلق على هذا الفساد وإن كان أمنية (أي إيجاد بيئة خالية من الفساد) لا يمكن التخلي عنها لكل دولة ، وإنما الهدف هو الوصول إلى استراتيجيات وسياسات فاعلة لتقليله والحد من آثاره من أجل تحقيق النمو المنشود والمستدام .

ورغم تداخل الأنواع المختلفة من الفساد الأكاديمي فإن أسبابها وحلولها تختلف، فالفساد المؤسسي أو الاحتيال المالي، والحصول بشكل غير مشروع على سلع وخدمات، والتجنب الضريبي هي مشكلات يمكن تلافيها أو التعامل معها من خلال السيادة والتمكين للقانون الذي يتعلق بالمؤسسات الأخرى خارج التعليم العالي. أما الفساد الشخصي، وسوء التصرف من الكليات والغش في الامتحانات ، وتزييف نتائج البحوث وغيرها فتمثل تعديا من جانب الكليات والطلاب على القانون الذي يحكم تعاملات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في النوع الأول من الفساد فإن الحل هو تفعيل القانون والمراقبة، وفي النوع الثاني من الفساد فإن العلاج يكون أمر داخليا في الجامعات وليس بالضرورة أمرا مضمنا في القانون.

وفي هذا القسم من الدراسة سوف نتعرض لموضوعين : الأول طرق مكافحة الفساد من خلال تحقيق الجودة في عملية توكيد الجودة والاعتماد، ثم تطبيق الحوكمة في إدارة التعليم العالي.

أولا: سياسة توكيد الجودة طريق لمكافحة الفساد:

تزايد الطلب على التعليم وتنوع المؤسسات التي تقوم بتقديمه والتنافس بينها ودخول أنواع جديدة من التعليم هي ثمرة التطور في وسائل الاتصال ، كل هذا أدى إلى الدراسة المتعمقة حول مستويات أو معايير هذا التعليم. الطريق الوحيد لتقييم المؤسسات القائمة والجديدة في التعليم العالي يكون من خلال عمليات تقييم وتوكيد الجودة ، وخاصة التوكيد الخارجي للجودة external quality assurance (QA) (كل العمليات المتصلة بمراقبة ومراجعة العملية التعليمية من الخارج)، حيث إن إتمام هذه العملية يجعل تنوع التعليم العالي أمرا مفيدا للطلاب والمجتمع، كما لا يشجع على الانتحال وممارسات الفساد التي تؤثر سلبا على التعليم.

فوائد توكيد الجودة:

توكيد الجودة يمكنه أن يكافح الفساد ويمنعه من خلال بيان أن هناك متطلبات ومعايير يجب الوفاء بها أو استيفاؤها عند تقييم الواقع المتصل بتقديم الخدمات التعليمية. وبشكل عام فإن عمليات توكيد الجودة تتضمن :

ضمان المحاسبة عن استخدام الأموال العامة

التأكد من أن الناتج التعليمي يقابل الواقع أو الممارسة العملية

توفير قنوات للتزويد بالمعلومات عن المعاهد العلمية للطلاب والعاملين

تقييم المعاهد العلمية الجديدة (غالبا خاصة تهدف إلى الربح) من حيث الجودة (جودة هيئة التدريس، البنية الأساسية، ومحتوى المقررات)

تحديد الوضع الحالي للمعاهد العلمية

دعم تفويض السلطة من الدولة إلى المؤسسات التعليمية في الدول التي يحتل فيها تزايد استقلالية المؤسسات أولوية.

المساعدة على قابلية الطلاب للانتقال أو التحويل بين المؤسسات التعليمية من خلال توفير المعلومات عن الدرجات العلمية والمعادلات التي تتعلق بمن يقومون بتقديم الخدمات التعليمية.

عمل مقارنات دولية فيما يخص معايير الجودة المتوفرة في المعاهد العلمية والتي يمكن أن تساعد الطلاب في اختيار المعاهد التي يودون الالتحاق بها.

الاعتماد هو الأنسب لمكافحة الفساد:

من بين الآليات المختلفة لتوكيد الجودة فإن الاعتماد يعد الأنسب لمواجهة الفساد، فالاعتماد يعرف ويوجد حد أدنى معين من المعايير، كما أنه يواجه التدويل المتزايد للتعليم العالي، كما يحقق الشفافية فيما يخص من يقدم الخدمة والبرامج التعليمية. طبقا لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (ECD) فإن الاعتماد يحدد الموقف الراهن، والمشروعية والمناسبة. وهذه المشروعية تأتي بناءً على تقييم جهة معتمدة تمنح الاعتماد بناءً على توفر معايير وشروط معينة. وبشكل عام فإن عملية الاعتماد تخدم في:

ضمان حد أدنى من المستوى الأكاديمي (التدريس، البيئة التعليمية، تأهيل أعضاء هيئة التدريس، المقررات

الدراسية).
ضمان توحد البرامج الدراسية المؤهلة لوظيفة معينة في سوق العمل.
تزويد الحكومات والهيئات المانحة بمعلومات لضمان أن المنح والقروض التي تقدمها وزعت على الطلاب الملتحقين ببرامج عالية الجودة.
تمكين الهيئات الحكومية من الاعتراف بالدرجات، على سبيل المثال السماح للرأي العام بالمطالبة بتوفير الاعتماد المالي لمعهد أو برنامج.
٤.مخاطر الاحتيال والفساد في عملية الاعتماد: عملية الاعتماد مهمة لجذب الطلاب إلى مؤسسات التعليم العالي لأنها تشير إلى أن المتطلبات المطلوب توافرها في المؤسسات التعليمية قد تم استيفاؤها. ورغم ذلك فإن أهمية الاعتماد والصلاحيات التي تتمتع بها الجهات التي تقوم بالاعتماد توفر دافعا للفساد. فالكثير من الهيئات التي تتولى الاعتماد يمكن أن تواجه خطر تعارض المصالح، لأنها تتلقى أموالا مباشرة من المؤسسات التي تقيمها ومن ثم فلديها دافع لتوفير تقرير إيجابي، وفي الجانب الآخر وفي الحالة المبالغ فيها فإن عمليات الاعتماد كلها يمكن أن تكون مزيفة. وقد ساهمت إمكانية الحصول على تعليم مشكوك فيه أو مزيف والمتاحة على الانترنت في إيجاد ما يسمى degree mills وهي صناعة تحقق الملايين من الدولارات والتي من خلالها يمكن شراء المؤهلات بدلا من اكتسابها أو تعلمها ، وهذه الصناعة تستحث عملاؤها (تحت ضغط ضرورة تطوير مهاراتهم في سوق عمل يقوم على المعرفة)على الاستجابة لهذا السوق (سوق الشهادات المزيفة والمشكوك فيها) على الانترنت. ومع الشهادات المزيفة يأتي الاعتماد المزيف الذي يعطي مشروعية مزيفة للمشروعات والبرامج التعليمية. وعلى الرغم من صعوبة اقتفاء أثر أو تتبع هذه العمليات فإن التقديرات الحديثة تشير إلى وجود أكثر من ٢٥٠٠ مركز تمنح شهادات واعتماد تعمل في العالم.٥٦ من المتفق عليه أن أخطر أنواع الفساد في عملية توكيد الجودة والاعتماد تحدث داخل هيئات الجودة، فعلى سبيل المثال يمكن للقيادات التعليمية أن تحاول رشوة هذه الهيئات وفي هذه الحالة تتلاشى الثقة ليس فقط من جانب الطلاب في المعاهد التي حصلت على جودة لا تستحقها، ولكن أيضا من جانب المجتمع ككل والذي يعتمد على هذه المعاهد في تخريج طلاب على درجة متميزة من التعليم . ويمكن أن تقل مخاطر الرشى مع زيادة عدد وحدات الاعتماد أو زيادة المسئولين ومتخذي القرار فيها بما فيهم خبراء الاعتماد الخارجيين، بالإضافة إلى ضمان تنوع الخبراء من مختلف الاهتمامات والتخصصات والأدوار في تشكيل هذه الهيئات. وهذا يجعل من الصعب اتخاذ قرار على أساس ضعيف أو غير مقنع. كما يجب أن يحاط الرأي العام بإنجاز تقييم الاعتماد ، كذلك فعلى الخبراء المقيمين تقديم معايير تحقق الموضوعية والعدالة.
غياب الشفافية في عمليات الاعتماد يمكن أن يفتح الباب للفساد، فالمعايير التي تقود عملية الاعتماد يمكن أن تصاغ بطرق تجعل من الصعب التقييم وفقا لها وذلك من خلال استخدام معايير فضفاضة وغيرها، والقاعدة القياسية التي يجب اتباعها هي أن المعايير غير الواضحة يجب موازنتها أو إكمالها بطلب متزايد في صورة توضيحات وتبريرات التقييم ممن يقومون بالتقييم.
ومع تزايد العالمية في التعليم العالي فإن مؤسسات هذا التعليم يمكن أن تقيم لها فروعا لا تتطلب عملية الجودة أو لا تتطلب معايير صارمة . والحل هنا هو تطبيق معايير وعمليات موحدة في التقييم بغض النظر عن المكان الذي توجد فيه المؤسسة التعليمية وخاصة في الدول التي تعتبر تصدير خدمات التعليم صناعة كبيرة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا.
يدار التعليم العالي وينظم بطرق توفر فرصا لمجموعات المصالح المختلفة وغيرهم يمكنهم من خلالها التأثير على طريقة تنفيذ توكيد الجودة، مثل هذه المجموعات تحركها مصالح سياسية واقتصادية وقومية وثقافية. على سبيل المثال مثل هذه المجموعات يمكن أن تؤثر في قرار من يمنح له الاعتماد من بين المتقدمين ومن يحجب عنه. كما يمكن لهذه الجماعات التأثير في تشكيل هيئة الاعتماد أو يكون لها تأثير في قرار الاعتماد. في أشد الحالات تطرفا فإنه يمكن لبعض هذه المجموعات تشكيل نظم الاعتماد الخاصة بها. وتكون النتيجة في النهاية غالبا أن هيئات الاعتماد سواء كانت عامة أو خاصة تزيد في العدد وتعمل وتتنافس في نفس السوق، فعلى سبيل المثال فإنه رغم أن معظم خطط وبرامج الاعتماد في أوربا تتبع الدولة إلا أنه توجد خطط وبرامج للجودة تتبع القطاع الخاص وتعمل أيضا في هذا السوق.

.كيفية تحقيق درجة عالية من الجودة في الاعتماد:

نقطة البداية الجيدة في تقييم عمليات الاعتماد هي الإجابة على السؤال التالي: هل هيئات الاعتماد تخدم السلعة العامة (التعليم)، وهنا يجب إعطاء الاهتمام إلى ثلاثة أمور: ١) التمييز بين الاعتماد الحقيقي والاعتماد المزيف ٢) تقييم مدى استقلال هيئات الاعتماد ٣) فهم المعايير والعمليات والإجراءات المطبقة في عملية الاعتماد:

١.الصلاحية Authenticity: اقترح مجلس الولايات المتحدة لاعتماد التعليم العالي US Council for Higher Education Accreditation (CHEA) اختبار سريع يمكن تطبيقه للتفرقة بين الهيئة المزيفة والهيئة الحقيقية، فإذا كانت الإجابة على الأسئلة التالية بنعم كان معنى ذلك أن الهيئة مزيفة:

– هل العمليات التي يمكن من خلالها منح الاعتماد يمكن شراؤها؟ هل العمليات تنشر قائمة بالمعاهد أو البرامج التي تدعي أنها اعتمدتها دون أن تعرف هذه المعاهد أو البرامج أنها وردت في القائمة أو أنها اعتمدت؟ هل العملية (الهيئة) تدعي أنها معترف بها من جهات دولية لا علاقة لها بالاعتماد مثل اليونسكو أو جهات معترف بها في مجال الاعتماد مثل UDSE or CHEA ؟ هل هناك أي معايير للجودة منشورة من قبل هذه الهيئة؟ هل المدة الزمنية المطلوبة للاعتماد قصيرة جدا؟ هل تقرير الاعتماد يقوم على تسليم وثائق دون زيارة موقع أو إجراء مقابلات مع الأشخاص المهمين في الجهة التي تطلب الاعتماد؟ هل تقدم الجهة اعتمادا دائما بدون متطلبات لمراجعات دورية تالية سواء من خلال مراجعين خارجيين أو عن طريق المؤسسة نفسها؟ هل الهيئة تستخدم أسماء تنظيمية مشابهة لجهات اعتماد معترف بها ومعروفة؟ هل تدعي الهيئة أو الجهة أشياء فيما تنشره ليس عليها أي دليل؟

٢.الاستقلالية Independence: من أجل تحديد مدى استقلالية هيئة اعتماد توجد معايير صارمة يمكن تطبيقها، فمطبوعات الهيئة الأوربية لمعايير وإرشادات توكيد الجودة The European Standards and Guidelines for Quality Assurance قررت: أن الهيئة لكي تكون مستقلة يجب أن تكون مستقلة في مسئوليتها عن أعمالها , وأن ما تصل إليه من نتائج نهائية وتوصيات في تقاريرها لا يمكن أن يتأثر بأي جهة أخرى مثل المؤسسات التعليمية، أو الوزراء أو أصحاب المصالح. وعلى الهيئة إثبات استقلالها من خلال التزامها هي نفسها بالمعايير المحددة لها وتقديم وثائق عن تقييمها المنتظم.

٣. وضوح المعايير Clear Criteria: ٦١فهيئة الاعتماد المناسبة يجب دوما أن تظهر المعايير التي تستخدمها في عملية الاعتماد. وهذه المعايير يجب أن تكون معرفة جيدا كما تكون متاحة للعامة ويفضل أن تكون على الشبكة الدولية للمعلومات،كما يجب أن تبين الهيئة كيف طبقت هذه المعايير. و بشكل عام كلما كانت المعلومات متاحة بشكل عام ازدادت ثقة المجتمع في عملية الاعتماد .

٦. التطورات الحالية في توكيد الجودة لمقاومة الفساد والانتحال: في العقد الأخير هناك بعض الأمور ساهمت في ضمان درجة عالية من توكيد الجودة ومنها:

إنشاء عدة اتحادات إقليمية ودولية لتوكيد الجودة (الشبكة الدولية لهيئات توكيد الجودة) ، وهذه المنظمات تعد وسيلة مهمة للمحافظة على معايير مرتفعة لتوكيد الجودة ، وهذه الاتحادات للجودة هي التي تقيم وتحدد أن أعضاؤها من هيئات توكيد الجودة قد استوفت وطبقت معايير الجودة ، وقد أصبح الانتماء إلى هذه الاتحادات ضروريا في عمل هيئات توكيد الجودة.

كذلك فإن جهود CHEA, UNESCO وكذلك جهود OECD وضعت مسائل الانتحال والفساد على الأجندة السياسية. وهذا الاهتمام الحكومي جنبا إلى جنب مع هيئات توكيد الجودة لدعم التخصصية (المهنية) professionalization تعد أيضا خطوات متقدمة في اتجاه مكافحة الفساد والانتحال.

هناك تحديات تواجه عولمة التعليم العالي، ومنها التأكيد على مسئولية الأفراد في المساعدة على توثيق وإثبات الانتحال والفساد في عملية توكيد الجودة. فعلي سبيل المثال فإن مراقبة الفساد في التعليم العالي التي يديرها المركز الدولي للتعليم العالي في «كلية بوستون » Boston College في Massachusetts يوفر قناة للأفراد لعمل تقارير عن حالات الانتحال والفساد.

تطور آخر في هذا المجال وهو إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالاعتماد accredibase.com database لتشجيع الأفراد على مكافحة مراكز منح الشهادات والاعتماد المزيف، وهذه القاعدة تتيح قوائم عن الجهات المزيفة التي تقوم بهذا على مستوى العالم كله، كذلك فإن ما قامت به المملكة المتحدة من أجل المساعدة في الإبلاغ سرا

(خدمة متاحة طوال الوقت) عن المزيفين ممن يقدمون التعليم العالي وكذلك من يقدمون الجودة أو الاعتماد المزيف. كل هذه التطورات تبين الاحتمالات المتزايدة لدور وسائل الاتصال في نشر المعلومات عن الفساد في عمليات توكيد الجودة .

ثانيا: الحوكمة ومقاومة الفساد:

١. مقدمة: تشير الحوكمة إلى كل الهياكل والعمليات والأنشطة التي تكون داخلة في تخطيط وتوجيه المؤسسات والأفراد العاملين في قطاع التعليم العالي. وللحوكمة أهمية خاصة في محاولات الحكومات مكافحة الفساد الأكاديمي، حيث إن ضعف الرقابة وعدم وجود هياكل للحوكمة الفاعلة والانحرافات الفردية في اتخاذ القرارات يمكن أن تسهل الفساد، كما يمكن أن تؤدي إلى تآكل الثقة العامة. وعلى العكس فإن الحوكمة الجيدة يمكن أن تخدم أوتساعد كأداة قوية في منع والتقليل منه بل ومعاقبت السلوك الفاسد ومن ثم دعم قدرة التعليم العالي في القيام برسالته وزيادة مساهماته في خدمة المجتمع.

٢.نماذج الحوكمة : توجد ثلاثة أنواع من نماذج الحوكمة الذي يرتبط كل نموذج منه بنوع من الرقابة الحكومية وهي:

١) ويوجد في الدول التي تعد الجامعات أحد الوكالات أو المؤسسات الحكومية أو أنها جامعات حكومية كما هو الحال في أذربيجان، مصر، اندونيسيا وماليزيا. وهنا تدار وظائف الحوكمة من قبل الحكومة الوطنية.

٢) وهو على النقيض من النموذج الأول، حيث لا توجد وزارة أو هيئة حكومية تكون مشرفة على الحوكمة كما هو الحال في بيرو ودول عديدة في أمريكا الوسطى حيث تقوم المؤسسات بحوكمة نفسها.

٣) ويقع في المنطقة الوسط بين النموذجين نموذج ثالث حيث تتشارك الحكومة والمؤسسات التعليمية نفسها في عملية الحوكمة بالإضافة إلى جهات خارجية مثل مجالس وهيئات حكومية والهيئة المستقلة لتوكيد الجودة. في السنوات الأخيرة وفي ظل الاتجاه إلى اللامركزية في الإدارة حيث تتمتع الجامعات الحكومية بقدر متزايد من السلطات والمسئوليات شاع هذا النموذج الثالث للحوكمة الذي تتشارك فيه الجامعات مع جهات حكومية وجهات مستقلة، خاصة مع نمو وتعقد أنظمة التعليم العالي وازدياد قابلية مسئوليات الحوكمة للقياس.

٣.عناصر الحوكمة الجيدة:٦٣

كل من النموذجين الأول (القائم على المركزية) والثاني (الذي يترك الأمر فيه للمؤسسات نفسها) يمكن أن يؤديا إلى فساد أو سلوك غير أخلاقي، فالنظم التعليمية التي تقوم على تدخل الدولة على سبيل المثال يمكن أن يترتب عليها تعيين القيادات الجامعية لأسباب سياسية وليس بناءً على معيار توفر المهارات والقدرات الإدارية والتأهيل العلمي. وهؤلاء الأفراد الذين يتم اختيارهم بناء على هذه المواصفات ربما لا يضعون العمليات الفاعلة في المؤسسة في قمة أولوياتهم، في بعض الدول الأفريقية على سبيل المثال فإن رئيس الدولة هو الذي يصدر قرار تعيين رئيس الجامعة كما أن الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي بعد تفككه يقوم في بعضها رؤساء الدول بتعيين مديري الجامعات ، وفي البعض الآخر من حق رئيس الوزراء الاعتراض على اختيار رؤساء جامعات، وكل هذا يقلل من شرعية المديرين في نظر أعضاء هيئة التدريس.

من ناحية أخرى فإن الاستقلال الكامل للمؤسسات في الجامعات العامة أو الخاصة يعني قابلية أقل للمحاسبة واحتمالات أكبر للسلوك غير الأخلاقي ، فعلى سبيل المثال فإنه في دول عديدة في أمريكا اللاتينية فإن الكثير ممن يقدمون الخدمات التعليمية يعملون في إطار يغيب فيه التفرقة الواضحة بين المؤسسات التي تهدف إلى الربح وتلك التي لا تهدف إلى الربح مما يعطي فرص أكبر للفساد بل تستخدم الجامعات كطريقة لغسيل الأموال. ففي كولومبيا على سبيل المثال هناك شك كبير في أن بعض الجامعات الخاصة تعد واجهة لغسيل الأموال الناتجة عن الاتجار في المخدرات رغم أن الحكومة غير قادرة على توجيه اتهام رسمي بذلك.

عندما تعطى المؤسسات التعليمية استقلالا من قبل الدولة فإنها تكون قابلة للمحاسبة في استخدامها للموارد العامة ومدى اتفاق عملها مع الأهداف العامة للدولة، بل وفي إنجازها بشكل عام. بالنسبة للقيادات والإدارات الجامعية فإن مبدأ المحاسبة يمثل التزاما أخلاقيا وإداريا للتقرير عن أنشطتها وشرح وتوضيح إنجازاتها وبيان مدى مسئوليتها عما لم يتم إنجازه. وعلى الأقل فإن المؤسسات التعليمية يجب أن تستوفي بعدين من أبعاد المحاسبة: ١) الأمانة في تقديم الخدمة التعليمية مقيسة من خلال تقارير مراجعين خارجيين للجودة ٢) الأمانة والنزاهة في استخدام الموارد العامة مقيسة من خلال

المراجعة الخارجية. من خلال تكوين نظام للمراجعة والتوازن بين المستويات المختلفة للمراقبة والمراجعة، فإن نماذج الحوكمة القائمة على المشاركة توفر أفضل الأطر لتخفيض ومنع الفساد. وبشكل عام فإن الحوكمة الجيدة تتطلب توافر الشروط التالية:٦٤

التحديد الواضح للواجبات (الأدوار) والمسئوليات: فيجب على الحكومة أن تقوم بإعداد إطار منتظم للنظام التعليمي متضمنا ما يمنع ويعاقب على السلوك غير الأخلاقي ومتضمنا مسئوليات الوحدات المختلفة في التخطيط الحكومي. كما يتضمن هذا الأمر وجود وحدات مستقلة لتوكيد الجودة تراقب وتفحص الوظائف الأكاديمية وتلعب دورا في منع السلوك غير الأخلاقي في البحث العلمي. كذلك فإن مجالس الحوكمة governing bodies ، بالتعاون مع المجالس الأخرى مثل مجالس الكليات ومجالس الجامعات ومجالس مراجعة مستقلة ، تكون مسئولة عن الإدارة المالية النزيهة. وهنا تكون القيادات الجامعية (مدير الجامعة وعمداء الكليات والقيادات الإدارية) والذين يقومون على الإدارة اليومية للعمليات والأنشطة الجامعية هم خط المواجهة الأول للسلوك غير الأخلاقي بأشكاله المختلفة وضمان سير العملية التعليمية بشكل يحقق نتائج مقبولة. وبينما من المهم أن يكون لكل وحدة في عملية الحوكمة دورا محددا ومسئولية واضحة فإن الاتصال المنتظم بين هذه الوحدات يعد أمرا مهما أيضا. فاستيفاء متطلبات إعداد التقارير والاجتماعات الدورية لكل الوحدات تضمن أن تكون كل الوحدات على دراية بالأنشطة الأخرى كما تضمن أن كل وحدة تكون قابلة للمحاسبة على ما قامت به من إنجاز.

الاختيار الموضوعي والتدريب الفعال للقيادات المؤسسية ومجالس الحوكمة: هناك ثلاث طرق لاختيار القيادات الجامعية في العالم:

١) الاختيار والتعيين عن طريق الحكومة.

٢) الاختيار الديمقراطي داخل الجامعة.

٣) الاختيار من خلال البحث المتخصص وعملية التقييم.

كما رأينا فإن التعيين عن طريق الحكومة يكون موضوعا للاعتبارات السياسية ومن ثم فيكون عرضة للفساد بشكل كبير ، كما قد يتضمن تأثيرا مفرطا للسلطة في المجتمعات غير الديمقراطية. أما الاختيار الديمقراطي فيبدو أنه عنصر مهم من عناصر استقلال الجامعات، ولكنه أيضا يمكن أن يكون محل اختطاف الجماعات السياسية من بين أصحاب المصالح مثل الأكاديميين والطلاب. الاتجاه الحالي لاختيار القيادات الجامعية أن يتم في إطار تنافسي بين الأكاديميين وهو طريق واعد للمحافظة على عملية النزاهة كما أنه يحمي الجامعات من ممارسات الانتحال.

فيما يخص اختيار قيادات مجالس الحوكمة هناك عدة نماذج مشابهة لاختيار القيادات الجامعية ومنها: ١) التعيين عن طريق الحكومة ٢) الأعضاء في مجلس الحوكمة يتم انتخابهم من بين مجلس الجامعة ٣) المجلس يختار ويعين أعضاؤه أو ٤) طريقة تجمع بين الطرق الثلاث السابقة. وفي الحالة النموذجية فإن مجالس الحوكمة تتكون من رسميين حكوميين، وممثلين للكلية والطلاب من المعهد العلمي و/أو ممثلين للمحليات أو المجتمع المحلي. من زاوية تخفيض الفساد فإن التعيين عن طريق الحكومة والانتخاب داخل الجامعات يترتب عليها مشاكل مشابهة لما ورد في اختيار القيادات الجامعية. وأما الاستقلال النسبي للمجالس (أي اختيار المجلس لأعضائه) مع خليط من أصحاب المصلحة داخليا وخارجيا مع وجود أعداد من أصحاب الخبرة كل هذا يمكن أن يخفف من خطر التأثير المفرط من أي طرف من أطراف المجتمع. كما أنه أفضل وضع لاتخاذ القرارات التي تحقق مصالح المؤسسة.

المجالس الحاكمة تضم في الغالب رجال أعمال متخصصين وأعضاء آخرين في المجتمع والذين يضيفون من خبرتهم الفريدة إلى أدوارهم ولكنهم ربما يفتقدون الخبرة في المجال الأكاديمي، ولكن هذا الأمر يمكن تداركه من خلال برامج تدريب يمكن أن تساعد الأعضاء الجدد في مجالس الحوكمة وتبصيرهم بدورهم وكذلك توعيتهم بالقواعد المتصلة بالعمل والمعايير الأخلاقية وكيف يتم تطبيق هذه القواعد والمعايير على أرض الواقع. كذلك يجب أن توجد فرص برامج تدريب متخصصة للقيادات والتنفيذيين الجامعيين والتي تركز على موضوعات معينة مثل الإدارة بالمسئولية، والجوانب الأخلاقية في اتخاذ قرار ، وكل هذا يمكن أو يزيد من القدرات المؤسسية للقيادات للإدارة بفعالية.

الشفافية في كل العمليات: حيث تحافظ الشفافية في كل الأمور الجامعية على النزاهة وحسن سير العمليات الإدارية. أنها الأساس الذي تبنى عليه عمليات الاختيار

وتحديد القيادات الجامعية. كما أنها المفتاح لعمليات الاعتماد، والامتحانات والحصول على الموارد داخل الجامعات. ويعد ضمان الشفافية في التعليم العالي تحديا مستمرا والذي يمكن أن يدعم من خلال مجالس الحوكمة الداخلية والخارجية ودعم المجتمع المدني. إن تجربة التحالف القائم على المجتمع المدني من أجل جامعات نظيفة في رومانيا على سبيل المثال تبين كيف أن الدفع في اتجاه مزيد من الشفافية (والذي نتج عن ترتيب الجامعات من حيث النزاهة) أدت إلى جهد ضخم لتخفيض المحسوبية nepotism في عمليات تعيين القيادات الجامعية والأكاديمية.

المشاركة في المسئولية عن القيم والأخلاق: كل الوحدات في عملية الحوكمة تشارك في تطوير المعايير الأخلاقية وضمان أن هذه المعايير تطبق أولا في عملها ثم في مؤسساتها وفي النظم والمؤسسات التعليمية التي تنتمي إليها. كذلك فإن من الأولويات ذات الأهمية لكل فرد داخل في منظومة الحوكمة التعليمية أن يقوم بنشر ثقافة التميز التي تتضمن المشاركة في توقعات أو مستقبل السلوك الأخلاقي وإعطاء الفرص للأفراد في الإبلاغ والتقرير عن السلوك أو الحالات المشكوك فيها والتي يمكن أن تسبب مشكلات دون الخوف من عاقبة هذا العمل والمتابعة الفورية لكل انتهاك للمعايير الأخلاقية.

وأخيرا فإنه طبقا لتقرير حديث عن الحوكمة في التعليم العالي فإن اتحاد الجامعات الأوربية European University Association حدد أربعة عناصر لاستقلال الجامعات وهي : الاستقلال التنظيمي، استقلال أعضاء هيئة التدريس، الاستقلال المالي، يعد الاستقلال الأكاديمي. والاستقلال التنظيمي والذي يتضمن وجود ودور مجلس مستقل ربما أهم القنوات لضمان رقابة مؤسسية فنية ومهنية (متخصصة) كطريقة لتقليل الفساد في مؤسسات التعليم العالي.

وكما هو الحال في مجالات عديدة من التعليم العالي فإن تغيير وتنفيذ هياكل جديدة وفعالة للحوكمة يمكن أن تشكل تحديا للعملية. كذلك فإن القيود الخاصة بالموازنة على سبيل المثال يمكن أن تشكل تحديا في مجال البحث المهني عن القيادات الجامعية وتوفير تدريب لها مع القيادات التنفيذية. كذلك فإن القيم الثقافية المتصلة بإعداد تقارير وكذلك السلوك نحو احترام وتقدير الكبار يمكن ألا تشجع على إعداد تقارير عن المخالفات والسلوك غير الأخلاقي والانحرافات التي يقوم بها هؤلاء الكبار. ورغم هذا فإنه ورغم أن التغييرات يجب أن تتم بالتدريج وربما لا تكون من السهل قبولها فإن إتباع وممارسة المبادئ التي تم التعرض لها فيما سبق يمكن أن تزرع ثقافة المحاسبة والالتزام بالجودة بين الوحدات في عملية الحوكمة وهذا أمر لا يمكن التنازل عنه. فاتباع هذه المبادئ سوف يساعد في تحقيق تخفيض الفساد من خلال هياكل الحوكمة في الجامعات العامة والخاصة وفي التعليم العالي في العالم.

المبحث الرابع: تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد

في هذا المبحث نتناول تجارب: جورجيا، والمغرب، واليونان. ووراء اختيار هذه الدول أن سياسة كل منها تمثل بعدا تم الاعتماد عليه للتقليل من الفساد ، ففي المغرب تم الاعتماد على زيادة دور التعليم، بينما تم الاعتماد في اليونان على تصنيف الجامعات والشفافية، أما في جورجيا فمن خلال إدخال تجربة الامتحان الموحد.

أولا: تجربة جورجيا.

١.مقدمة: يؤثر الفساد الأكاديمي على ثلاثة أبعاد: درجة إتاحة التعليم الجامعي، العدالة، جودة ونوعية التعليم ، والفساد يعوق تحقق هذه الأبعاد الثلاثة. وفي جورجيا فإن الإصلاح تضمن القيام بإجراءات (فيما يتعلق بالأبعاد الثلاثة) شملت فيما يخص بعد الإتاحة تضمن عقد امتحان (موحد) على مستوى الدولة، أما العدالة فمن خلال إتاحة منح حكومية لغير القادرين ماليا من الطلاب كما تضمنت إتاحة هذه المنح لكل الطوائف والأقليات العرقية. أما بعد الجودة فيتم من خلال نظام الجودة والاعتماد للمؤسسات التعليمية، كما تتحقق الكفاءة من خلال إعادة هيكلة هيئة التدريس والهيئات الإدارية في المؤسسات التعليمية.

بعض معالم محاربة الفساد في جورجيا:

تعد احد أسباب التأكيد على محاربة الفساد تطلع جورجيا إلى الانضمام إلى دول الناتو NAT (حلف شمال الأطلنطي) هذا التطلع شكل ضغطا للقيام ببعض الإجراءات الجذرية لمراقبة عملية مكافحة الفساد. وقبل القيام بالإصلاح وصلت تكلفة أو أسعار الرشاوى (للحصول على مكان في الجامعة) في التعليم العالي في التسعينيات من القرن العشرين ١٥–٢٠ ألف $ على حسب

أهمية القسم (التخصص). وشارك في هذه الرشاوى أعضاء لجنة إجراء امتحانات القبول مع رئيس الجلسة لضمان حصول دافع الرشاوى على أعلى الدرجات، كما أن حصول الرئيس على هذه الرشوة يضمن اختيار الأعضاء في قابل السنوات في هذه اللجنة. وفي الحقيقة فإن لجنة الامتحان تعد شبيهة بشركة في »كارتل» cartelized firm ، حيث لا تتحقق فوائد (الفساد) للشركة (اللجنة) بمفردها دون الاتفاق (التواطؤ) مع الآخرين. ومن هنا فإن كشف أو رصد الفساد في عمل هذه اللجان يصبح صعبا ومعقدا وغامضا.

يتكلف ولي الأمر مبلغا يصل إلى ١٥ ألف $ لإدخال ابنه (أو ابنته) إلى كلية مرموقة وهذا يعد مبلغ هائلا في بلد يصل متوسط دخل الفرد الشهري نحو ١٤ ألف $ ، يتكلف الامتحان في آخر العام ٢٠-١٥٠$ لكل مقرر اعتمادا على مدى صعوبة المقرر ومستوى استعداد الطالب ووضعه الاجتماعي، فالطلاب الأقل استعداد للاختبار عليهم أن يدفعوا أكثر.٦٨ وتزداد احتمالات الرشاوى مع معرفة الأعضاء والإداريين بطرق وقنوات الفساد ، وهؤلاء الأشخاص يملكون المهارات لتقليل مخاطر الضبط أو اكتشاف الواقعة (الرشوة) إلى أدنى حد هذا فضلا عن صعوبة ضبط التلبس في مثل هذه الواقعات، كما أن هذه الواقعات تتضمن أيضا وجود شكل من أشكال عدم الأمانة الذي لا يتفق مع السلوك الإنساني السوي، لذلك فإن الشخص المعتاد على السلوك غير النظامي يكون مستريحا للنظام الفاسد ومن الطبعي أن يقاوم الإصلاح ويتهم هذا الإصلاح بعدم الأمانة.

وقبل القيام بالإصلاح وعلى سبيل المثال عام ٢٠٠٤ كان بإمكان للطلاب شراء ليس فقط القبول في الجامعة، وإنما أيضا الحصول على درجات القبول وحتى الحصول على البكالوريوس ، كما أن مجالس القبول كانت تتكون من أعضاء هيئة التدريس الذين يضعون ويقيمون الاختبار الشفهي والتحريري، ولم يكن هناك جهة مستقلة يسمح لها بمتابعة العملية. قبل تاريخ الإصلاح كان هناك طريقان للحصول على مكان في الجامعة: الأول: وجود فصول خاصة (دروس خصوصية) للطلاب في المرحلة النهائية يقوم بها أعضاء هيئة التدريس والذين يكونون أعضاء في مجلس اختيار الطلاب. الطريق الثاني هو أن يدفع أولياء أمور الطلاب المتقدمين رشى إلى مجلس أو لجنة القبول قبل اختبار الدخول إلى الجامعة. وفي كلتيهما الحالتين يعطى الطلاب موضوعات الأسئلة التحريرية وأسئلة حول الاختبار الشفهي. وفي فترة الاتحاد السوفيتي قامت الدولة بإنشاء المؤسسات التعليمية ولم يكن هناك نظام الاعتماد الأكاديمي ولكن كان هناك رقابة منتظمة من الدولة على جودة التدريس والبحث والإدارة، ومن ثم فيعاقب بشكل فردي كل من يشارك في الاحتيال أومسلكا غير قانوني دون أن تغلق المؤسسات التي يتم فيها هذا السلوك بسبب رقابة الدولة عليها. وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي وفي التسعينيات وتحت تأثير قوى السوق بدأت الدولة في إصدار تراخيص بالتدريس للجامعات الخاصة المنشأة حديثا. وقد خضعت عملية الحصول على هذه التراخيص لعمليات رشى زاد انتشارها مما وضع الثقة في هذه المؤسسات وجودة تعليمها محل شك.

نتيجة للوضع القائم في ظل الاتحاد السوفيتي فإن معظم الجامعات كانت تتسم بوجود أعضاء أكثر من الحاجة overstaffed في أقسامها، فكانت السمة العامة هي تعيين المعارف والأقارب والأصدقاء من خلال المجاملات والرشاوى. ومن هنا فقد وجدت وظائف مصطنعة artificial بواجبات مصطنعة أيضا مما أسفر عن وجود وظائف بلا فائدة ومن الصعب ضبطها وتنظيمها. وهذه الممارسات في تعيين الوظائف أوجدت أوضاع وظيفية تتصل بأعضاء الهيئة والإداريين تحتاج إلى نظر.٧٢

٣. معالم سياسات الإصلاح:

١.٣.إدخال الاختبار الموحد:

بعد ٢٠٠٥ اتسمت الفترة بقيام إصلاح من أجل حسن استخدام الموارد النادرة، فبعد أن أشارت منظمة الشفافية الدولية إلى أن تصنيف جورجيا ضمن ٦٠ دولة تعاني من الفساد الحاد، ومن أجل خفض مستوى الفساد وزيادة درجة الإتاحة والعدالة والجودة فيما يخص التعليم العالي، فقد تم انتهاج سياسات تعليمية جديدة. وتدور هذه السياسة حول زيادة درجة الشفافية والموضوعية في اختبارات القبول في الجامعات والاعتماد الشفاف للمعاهد العلمية وكذلك الموضوعية في تعيين الأعضاء والإداريين ، وكل هذا أصبح يشكل أعلى قمة أولويات متخذ القرار، كما كثفت الجهود لمكافحة الفساد في إطار ومناخ وإطار اقتصادي واجتماعي وسياسي بسبب التطلع للانضمام إلى »الناتو«. ومن هنا تم تنفيذ خطوات الإصلاح في ظل متابعة عامة على المستوى الوطني

والمستوى الدولي وهذا ضمن تحقق نتائج إيجابية ودرجة من الشفافية والموضوعية خاصة في اختبارات الدخول إلى الكليات والمعاهد العالية.

أولى خطوات الإصلاح كانت عمل اختبار موحد على المستوى الوطني عام ٢٠٠٥ وكان الأثر المباشر لهذا الاختيار تخفيض درجة الفساد في اختبارات القبول في التعليم العالي فقد أصبح الاختبار الموحد الطريق الوحيد للدخول إلى التعليم العالي المعتمد. وكان البرلمان الجورجي في عام ٢٠٠٤ قد أقر قانونا جديدا لإصلاح التعليم العالي » هدف القانون إلى إجراء إصلاحات معينة في التعليم العالي تمثلت في: تطوير وتحسين في تنظيم وإدارة كل المستويات،وانتهاج اللامركزية لتحقيق التنوع بما يتلاءم مع المتطلبات والحاجات المحلية، وتطوير وتشجيع نظم المحاسبة، التدريب لأعضاء التدريس والإداريين للقيام بالإصلاح، تثقيف أولياء الأمور لتشجيع المشاركة المجتمعية، التقييم المستمر للطلاب والبرامج التعليمية من أجل وجود مستويات متعددة للمحاسبة، وضع نوع من القياسية أو المعيارية في الاختبارات في المستوى ١١ وكذلك في اختبارات القبول في الجامعات. لعل الفارق الرئيسي بين الإصلاح الجديد (الاختبار الوطني الموحد) وما كان يتم قبل ذلك يتمثل في أنه في ظل النظام القديم كانت كل جامعة تضع متطلبات القبول بها ، بينما في ظل الإصلاح تم توحيد هذا الأمر على مستوى الجامعات، ولهذا الغرض نشأت مراكز خاصة للامتحانات في أماكن مختلفة في العاصمة ومدن أخرى في جورجيا. كل الطلاب سجلوا أنفسهم للاختبارات وأدوا الاختبار في المراكز التي سجلوا أنفسهم فيها لأداء الاختبار.٧٣ والاختبارات هي خليط من مقاييس الإنجاز والمهارات والاختبارات القائمة على ما ورد في المقرر. وهذا تم على النقيض مما سبق في السنوات السابقة على الإصلاح حيث كانت الاختبارات قائمة في أغلبها على المعلومات فقط ، بل وعلى المعلومات التي تطلبها كل جامعة بشكل فردي ، وهذه المعلومات تم تحصيلها من المدرسين وليس المعلومات التي تم اكتسابها في المدارس الثانوية، ولذا فقد زاد بشكل ملحوظ معدل دخول الطلاب الفقراء والمنتمين إلى عرقيات في المناطق المختلفة بعد تقديم الامتحان الموحد. ولقد ترتب على الامتحان الموحد النتائج الإيجابية التالية:

– تنفيذ نظام الامتحان الجديد أوجد نظام موحد وشفاف لنظام الامتحانات للغالبية من السكان، فرصاً أكبر للقبول خاصة بالنسبة لمنخفضي الدخل والطلاب في المناطق الإقليمية، كما ترتب عليه أيضا انخفاض معدل الفساد في نظام القبول، بالإضافة إلى تزايد نسب القبول للطلاب في الأماكن ومن الفئات المختلفة في عام ٢٠٠٦.

– ارتفاع مستوى جودة الامتحانات والتعجيل بمراجعة مقررات المدارس الثانوية، رغم أن هذا لم يتم بشكل متساو في كل المدارس الثانوية، فمعظم مدرسي المدارس لم يكونوا على وعي بالمتطلبات الخاصة بالامتحانات الجديدة. وهذا جعل من الضروري تدريب المدرسين لرفع مستوى مهاراتهم لمقابلة متطلبات التحدي الجديد. ولكن للأسف فإن مقررات التدريب افتقدت إلى التجهيز والاستعداد بسبب عدم وجود الكوادر المتخصصة التي تتولى أمر تدريب المدرسين.

– كما ترتب على هذا الامتحان الموحد آثار اجتماعية واسعة النطاق. فقد أحست كل طائفة عرقية أنها جزء من المجتمع يخضع لنفس الامتحان الموحد وأنها تخضع لنفس العقد الاجتماعي للغالبية. ومن هنا فإن تخفيض معدل الفساد في الامتحان الموحد رفع من درجة الثقة العامة والذي أدى بدوره إلى زيادة درجة التماسك الاجتماعي.

– أظهر هذا الإصلاح درجات رضا مرتفعة بين السكان فيما يخص شفافية الامتحان الموحد وآثارها على تناقص الفساد في عملية القبول في الجامعات. فقد قامت منظمة الشفافية الجورجية بعمل ثلاثة استقصاءات شارك فيه طلاب وأولياء أمور وإداريون عبر الدولة ككل. وقد أظهرت الاستبيانات أن الغالبية (نحو ٨٠٪ من الطلاب، ٧٩٪ من الآباء، ٩٦٪ من الإداريين) يبدون ارتياحا إلى أن الاختبار الموحد سوف يقلل الفساد في عملية القبول في الجامعات. وحول مدى فهم الطلاب وأولياء الأمور لهذه العملية فقد أظهرت نسبة عالية فهم هاتين الفئتين للنظام وطريقة عمل هذه الامتحانات.

٣ .٢. تقديم خطة منح وقروض لتغطية كل أو بعض الرسوم للطلاب المتفوقين: وهنا وجدت صعوبات وعقبات في تنفيذ هذه الخطة بسبب أن هذه الخطة بنيت على أساس ما تقدمه الأسر لإثبات مستوى الدخل كدليل للحصول على القروض أو المنح، بالإضافة إلى ضعف النظام البنكي في إثبات الدخل الأسري بشكل كامل، حيث توجد دخول غير ظاهرة ولا يمكن تتبعها.٧٨

٣.٣.عملية الاعتماد الأكاديمي:٧٩

وقد هدفت السياسة بالأساس إلى تحسين نوعية وجودة التعليم العالي وتخفيض مستوى الفساد. ولقد تم انتهاج عملية الاعتماد جنبا إلى جنب مع أوجه إصلاح أخرى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. وقد ترافق إدخال الامتحان الموحد مع الاعتماد الوطني وعملية تقييم الجودة، فقد تم ربط أعداد الطلاب المقبولين بنتائج الاعتماد وتقييم الجودة، وصدر في ذلك قوانين تلتزم بها المؤسسات التعليمية العالية ، وكل جامعة حصلت على الاعتماد الأكاديمي التزمت أو أصبحت مقيدة بعدد الطلاب الذين تقبلهم.

أحد الأوجه الأخرى للحصول على الاعتماد هو مراقبة إنفاق المؤسسات التعليمية العالية ، فقد تم إغلاق بعض المعاهد نتيجة عجزها عن توفير متطلبات الاعتماد وبشكل أساسي عدم كفاية مواردها أو ممارساتها الفاسدة في شكل غسيل أموال money laundering أو سوء استخدام أملاك أو أموال الجامعة من خلال الأكاديميين والإداريين. وعلى سبيل المثال فإن جامعة Flagship State Technical Universit أصبحت غير مؤهلة عام ٢٠٠٧ لاستقبال أي طلاب جدد بسبب استخدام مباني الجامعة لأغراض غير مشروعة من جانب إدارة الجامعة.

وقد أرسلت هذه الحالة إشارة صادمة كبيرة ليس فقط لإدارة هذه الجامعة وإنما تعتبر إشارة إنذار للجامعات الأخرى. وكان للفشل في الحصول على الاعتماد آثار مدمرة على الطلاب السابقين الذين حصلوا على الدرجة العلمية من هذه المؤسسات الفاشلة، حيث إن ما حصلوا عليه من شهادات لم يلق قبولا في سوق العمل ومن ثم قلل فرصهم في العمل أو الحصول على وظيفة.

من ناحية أخرى فإن فشل هذه الجامعة في الحصول على الاعتماد دفع الجامعات الأخرى إلى جعل أنشطتها أكثر شفافية وقابلية للمحاسبة كما دفعها إلى تطوير مستوياتها وإعادة النظر في مقرراتها ومستوى تدريسها، بالإضافة إلى هذا فإن سوء تقدير الشهادات العلمية المتحصل عليها في هذه الجامعة أظهر للرأي العام مدى التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء الفساد في التعليم العالي.

هناك بعض الأمور في عملية الاعتماد في جورجيا تحتاج إلى أن تعالج من أجل تخفيض الفساد، ففي الوقت الحالي فإن المجلس القومي للاعتماد يتسم بالمركزية الشديدة، فطبقا لأحدث المعلومات فإن المجلس الجديد للاعتماد عين من قبل رئيس الوزراء في ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٨ ، ويتكون المجلس بشكل أساس من أعلى الرتب والمناصب القيادية الذين يعينهم ويحددهم رئيس الوزراء ، ويضم المجلس ممثل وزير التعليم العالي ورئيس هيئة الجودة في الجامعة ... وغيرهم في وزارة التنمية الاقتصادية ورئيس قسم البرامج التعليمية في وزارة الثقافة وغيرهم . وهذا النظام للاعتماد يعاني من شدة المركزية وسيطرة الموظفين الحكوميين ذوي الرتب العالية ومن ثم فتوجد فرصة كبيرة لتقاضي رشى بالإضافة إلى ممارسة الضغوط من أجل الحصول على الاعتماد. كذلك فإن برنامج الاعتماد يجب أن يتم تنفيذه بمهنية وموضوعية لتقليل سوء استخدام السلطة والفساد في وكالات أو جهات الاعتماد. وهذه العملية مازالت لم تظهر لها نتائج حتى الآن.

٤.٣.إستراتيجية تعيين وتطوير القوة البشرية: وكان هذا الأمر من أكثر الأمور إثارة للجدل العام ، فإعادة هيكلة أعضاء هيئة التدريس مثلا في جامعة Tbilisi State Universit تطلب معايير لإعادة التعيين كما أثار مسألة التخصص والقابلية للمحاسبة والشفافية. ورغم ذلك فإن معايير إعادة التعيين كانت غالبا غير واضحة كما أن عملية الشفافية كانت محل شك. ورغم كله ذلك ورغم وجود بعض أوجه القصور إلا أنها في حد ذاتها قللت من الشكاوى فيما يخص فساد الأفراد، كما زاد من درجة عدم التأكد وجعلت عملية ممارسة الفساد أكثر خطورة.

وتجسدت المشكلة فيما يتعلق بالتعيين في الوظائف فيما يلي: قدامى وكبار الأساتذة يمكن أن يرفضوا تطوير المقررات أو تحمل أعباء إضافية في المنازل، وصعوبة تكيف الأعضاء مع التكنولوجيا الجديدة، حيث يتطلب هذا أن يقوم الأعضاء بأعمال إضافية، كما يمكن أن يترتب على هذا وجود مناخ تنافر وتوتر بين الأكاديميين والإداريين. ومن هنا فإن الأكاديميين الذين يحتلون مواقع رسمية يمكن أن يفكروا في حلول معينة مثل تخفيض الميزانية لمنخفضي الأداء واتخاذ القرار فيما يخص الميزانية على أساس الأداء الذي يكافئ الأقدمية والإنجاز، بالإضافة إلى دمج الأقسام الزائدة ومن ثم فصل الزائد في الكليات من أعضاء هيئة التدريس, وهذه الحلول بالقطع محل جدل وتؤدي أيضا إلى توترات وآثار عكسية.

الجامعات تعد من المؤسسات التي تستجيب ببطء للتغيرات الخارجية كما أنها على عكس منظمات أخرى تقاوم أي تغير أو ابتكارات، وهذا ربما يفسر في معظم الحالات من خلال الهيكل البيروقراطي الموجود في الجامعات وأن السائد هو تفضيل الاستقرار واتباع القواعد والنظم بدلا من عدم التأكد المصاحب لعملية التغيير. وحتى في المنظمات الأخرى فإنها كما يرى البعض توجد لإحلال الاستقرار محل عدم التأكد وهذا الاستقرار يتحقق من خلال اتباع النظام والقواعد. وتعاني الجامعات من بيروقراطية متخصصة professional bureaucracies والتي تتسم بالتخصص الشديد للوظائف وانخفاض النمطية في أداء الأعمال، فالجامعات مجموعات وظيفية مبنية على المعرفة والمهارة. كما أن هذه البيئة الأكاديمية تتسم بالاستقرار والثبات كما أن عملية التغير تتسم بالبطء بسبب أن هيئة التدريس تعتبر في نظر البعض بشكل خاص مقاومة للتطوير .

وبالنظر إلى اللامركزية الأفقية والرأسية فإن الجامعات (خاصة في الولايات المتحدة) تعتبر منظمات لامركزية إلى حد كبير. وأن الجامعات إلى حد كبير غير مرتبطة ببعضها بحيث إن تقديم تطوير في وحدة منها (قسم) يمكن ألا يؤثر في الأقسام الأخرى وهذا يشير إلى مستوى منخفض من التعاون والتنسيق المطلوب في الأنشطة التدريسية والبحثية داخل الكليات والمعاهد الجامعية. ولهذا يمكن القول إن البيروقراطية المتخصصة (التي تقوي وتدعم بطء التغير أو الميل للاستقرار داخل الجامعات) وضعف الارتباط والتنسيق (والتي تشوه أو تربك التنسيق ذو الاعتماد المتبادل من أجل تنفيذ السياسات الجديدة) ، هذان العاملان يمكن أن يكونا سببا في الارتباك والتناقض في الجامعات عند محاولاتها التكيف مع التغيرات في البيئة الخارجية. والتناقض هنا هو أنه بينما البيروقراطية المتخصصة يمكن أن تؤدي إلى قوة السلطة الرسمية بشكل حاد مما يعوق المنظمة ، فإن ضعف الترابط يمكن أن يؤدي من أقصى الناحية الأخرى إلى نظام غير منتظم بل وفوضى. وفي جورجيا فإن غالبية الأعضاء (تدريس وإداريين) يعدون أكثر من حاجة العمل. ولقد زاد التوتر والجدل خاصة في صيف ٢٠٠٦ عند فصل كل الأكاديميين من الجامعة، فقد أصبحت الكلمات : الفساد والغموض وتحيز المعايير في إعادة التعيين ودرجة الشفافية والموضوعية من الكلمات المنتشرة.

فقد سبب فصل كل الأعضاء وإعادة التعيين re–hiring اعتراضات وجدل حول مدى عدالة وشفافية عملية إعادة التعيين. هناك عدد من الأساتذة عدلوا عن إعادة التقدم لشغل الوظائف خوفا من ضغط المنافسة كما وجدت حالات أوصى فيها رؤساء أقسام بتعيين بعض الأساتذة، كما تم تغيير مواعيد التقدم لشغل الوظائف وتغيير مواعيد المنافسة والمتطلبات مرات، وهذه العيوب زادت من عدم التأكد والغموض والتوترات بين الأكاديميين والإداريين مما سبب اتهامات متبادلة وصراع بين الطرفين. وهنا فإن هناك أمورا ينبغي علاجها وبشكل خاص معايير تشغيل وتعيين الأساتذة والتي تحتاج إلى تنقيح وإعادة نظر ودراسة بعناية.

قدمت توصيات بشأن إدارة عملية التعيين أو التشغيل تتسم بالكفاءة والموضوعية والشفافية للأساتذة، ومعايير محددة وموضوعية لتقييم المتقدمين للتدريس والبحث وأسئلة محددة ومتخصصة للمقابلات الشخصية وغيرها من التوصيات والتي يجب أن تنفذ في الجامعة الجورجية،ويؤدي نظام التعيين الجديد في ظل الإصلاح في الجامعة الجورجية إلى زيادة مخاطر الدخول في عمليات أو ممارسات فساد للأشخاص الأكاديميين أو الإداريين. فبسبب التغيير المستمر للمناصب الإدارية يصعب على الأفراد الذين يرغبون في القيام بعمليات أو ممارسات فساد الثقة في الإداريين ومن ثم القيام بعمليات فساد آمنة. وهذا يفكك عملية تدرج الفساد وقنواته وهياكله ومن ثم تصبح إعادة هيكلة المعاملات غير المشروعة مكلفة وخطرة.

وفي عام ٢٠٠٣ تم فصل مدير الجامعة الجورجية (والذي استمر في منصبه ١٣ عاما) في وقائع فساد (بسبب اتهامه من قبل طلاب بسن قوانين خرقاء ووقائع فساد) وتم نشر ذلك على نطاق واسع مما كان له أثر واسع على الجامعات الأخرى كما أدرك الناس أن مواردهم النادرة يمكن أن تنفق بشكل أفضل للحصول على تعليم أكاديمي أفضل بدلا من إنفاقها على الرشاوى. وقد كان فصل مدير هذه الجامعة نقطة تحول في الحرب على الفساد حيث أوصل رسالة مفادها أن الوقت قد تغير في ظل الإصلاحات الجارية وأنه لا يوجد أي شخص محصن ضد المحاسبة عن الأعمال والسلوك المخالف أو الفساد المصحوب بسوء استخدام السلطة. كما أن هذا الفصل

شكل عاصفة على كل من يشارك في الفساد من المعاهد أو الأشخاص أو قنوات وهياكل الفساد. كما أن عمليات الفصل وإعادة التعيين أثارت أيضا عددا من القضايا مثل: أنه نتيجة للفصل وتخفيض النفقات ودمج الأقسام فإن الطلب على النظام الجديد (الإصلاح) الذي يناسب بشكل أكبر التطورات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة أصبح واضحا. وهذه الحقيقة جعلت من الضروري توفير محتويات مقررات وطرق تدريس جديدة.

٥.٣ .استمرار سياسات مكافحة الفساد:٨٧ فيما يخص سياسات المنح حدث تطوران مهمان: الأول : تخفيض تكاليف الجهاز الإداري بموجب قرار وزير التعليم عام ٢٠٠٩ والذي ترتب عليه أن أصبح ممكنا تمويل ٥٠٠ درجة ماجستير على الأقل من إجمالي قدره ٣٤٠٠-٤٠٠٠. الثاني: أن متلقي المنح من هؤلاء سوف يتم اختيارهم على أساس نتائج الاختبارات، والتي تجرى على مرحلتين من أجل تحسين الشفافية والموضوعية وتخفيض الرشى التي يمكن أن تتم لرفع الدرجات. فأما المرحلة الأولى فتقوم بها وزارة التعليم، على أن تتولى الجامعات عالية الجودة وحسنة السمعة المرحلة الثانية. ويسمح إجراء الاختبار على مرحلتين بالمراجعة والمراقبة لعملية الاختيار ومن ثم سوف يدعم الشفافية ويزيد من مخاطر الدخول في عمليات رشى فاسدة أو عمليات محاباة أو مجاملات. لذا فإن تخفيض النفقات الإدارية سوف يمكن من زيادة درجة الإتاحة للتعليم والشفافية والمنح.

٣. ٦. في تجربة جورجيا في مكافحة الفساد حقائق ودروس مستفادة:٨٨ أن ما تم يعد الخطوة الأولى في طريق طويل لمكافحة الفساد يلزم إكماله برفع درجة الوعي العام من خلال إظهار النتائج الإيجابية للإصلاح ، لأن هذا سوف يمكن من إطلاق الجهود حول الاستخدام الأفضل للموارد النادرة بين هيئة التدريس في الجامعات والطلاب والتي يمكن أيضا أن تقلل الفساد. كما أن الإعلان عن نتائج الإصلاح يساهم في زيادة الوعي العام بفوائد العمل الجماعي ضد الفساد في التعليم العالي.

شيوع المعرفة familiarity بقنوات الفساد تزيد درجة الثقة واحتمال دخول الأفراد في ممارسات فساد. وحالة جورجيا في التسعينيات يمكن أن تقدم مثالا داعما لهذا. الإصلاحات الخاصة بالفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ كان لها تأثير الصدمة على الأفراد الفاسدين وعلى المؤسسات والهياكل الفاسدة. فقد أطاحت بالثقة وزادت من مخاطر تلقي رشوة. وبالرغم من أن الفساد يتطور ويتكيف مع التغيرات إلا أن السياسات الجديدة كشفته وزادت مخاطر تغيير وإعادة هيكلة قنوات الفساد.

رغم أن الامتحان الموحد لقي دعما كبيرا، فإن الاعتماد وإعادة هيكلة هيئة التدريس كان الأكثر إثارة للجدل، ولهذا فإن المعايير والطريقة ومراقبة هذه السياسات تحتاج إلى مزيد من التنقيح والتحسين.

٣. ٧. تحديات المستقبل: (أسئلة تحتاج إلى إجابات)

يحتاج صانعو القرار في جورجيا إلى إجابة على عدد من الأسئلة تتصل بمستقبل التحسينات والتطويرات في نظام التعليم مثل: ما مدى عدالة الاختبارات الحالية من وجهة نظر المجتمع؟ ما مدى كفاءتها من زاوية جودة الإدارة؟ كيف يمكن تطوير سياسات العدالة الاجتماعية في عملية الإعداد للاختبارات الموحدة؟ ما هي نماذج الاختبارات المفضلة؟ كيف يجب أن يؤثر الاختبار الموحد على مكافحة الفساد ؟ كيف يمكن ضمان تحقق الكفاءة والموضوعية وعدم انحراف برامج التقييم الفردية فيما يخص تنفيذ برنامج الاعتماد جنبا إلى جنب مع اعتماد المؤسسات؟ كيف ومن يقوم بمراقبة أهداف وشفافية وعدم فساد المعايير الصارمة فيما يخص عملية اختيار أعضاء التدريس والإداريين في المعاهد العالية؟

كما يجب اتخاذ بعض الإجراءات ضد من يعارضون سياسات محاربة الفساد من أجل جعل مكافحة الفساد أكثر فعالية، وهذه الإجراءات يمكن أن تتضمن: إنشاء هيئة تحقيق عامة من مجالس تضم متخصصين، قانون للكليات والطلاب لسماع المخالفات وخرق القانون والتوصية بما يترتب على ذلك من نتائج (جزاء)، كل هذا وغيره من شأنه زيادة الشفافية في الوسط الأكاديمي. إدخال الإجراءات المانعة للفساد مثل إدخال لجنة رفيعة المستوى وقانون لسلوك الإداريين وحق الجمهور في الحصول على الوثائق والتقارير المالية للمؤسسات التعليمية ومجالس ضد الفساد وإنشاء صحف حرة ونشيطة. توضيح الملكية في المؤسسات التعليمية وتطبيق الفروق في المعاملة الضريبية بين المؤسسات التعليمية الهادفة للربح وتلك التي لا تهدف إلى الربح من أجل البحث عن دعم مالي غير خاضع للضريبة ، وكل هذا يعد تغيرات هيكلية يجب أن تنفذ، إضافة إلى إدخال عقوبات لجرائم الفساد الاقتصادي والوظيفي، مثل

التشهير العام، الفصل من الوظيفة، و تعويض مناسب لضحايا ممارسات الفساد ، وسحب تراخيص مزاولة الأعمال، وكل هذا يجب أن يتم في إطار مؤسسي واسع. كذلك فإن على صانعي القرار مسألة أخرى يجب أخذها في الاعتبار وهو أثر الفساد في التعليم العالي على معادلة الشهادات، خاصة مع سعي دول عديدة في أوربا ووسط آسيا لتكوين اتحاد هدفه جعل الشهادات الجامعية معادلة في هذه الدول من أجل تسهيل تحويل الطلاب وإيجاد درجة عالية من المرونة في سوق العمل، ولاشك أن الفساد يؤثر سلبا على هذه الفكرة، كما يصعب تصور انضمام جامعة ذات سمعة أكاديمية عالية إلى تجمع يضم جامعات توجد فيها ممارسات فساد. كما ينبغي زيادة الجهد في مراقبة وتقييم السياسات الجديدة، وتقييم الجودة يجب أن يكون على رأس قائمة الأولويات لتحليل كيف يمكن أن تكون هذه السياسات قابلة للتطبيق في السياق والإطار الجورجي، وكيف يمكن تنفيذها وتطويرها لتحقيق أقصى تخفيض ممكن للفساد. بالنسبة للاعتماد فإنه في الوقت الحاضر فإن تقديم برامج الاعتماد لا يهدف فقط إلى تحسين نوع التسهيلات وضمان الاستخدام الوظيفي للبنية التحتية للجامعات، ولكن أيضا إلى توفير تعليم ونظام يقابل طلبات المتطلبات الجديدة. ومن ناحية أخرى فإن تفضيل بعض الأنظمة أو القوانين على بعضها بسبب انحراف التنفيذيين (العمداء، مديري الجامعات، أو نوابهم) يجب تقليله إلى أدنى حد لزيادة درجة موضوعية تقييم البرامج. وهنا فقد قدم المعهد الدولي لتخطيط وإدارة السياسة التعليمية international institute for education policy planning and management في تقريره المنشور ٢٠٠٨ توصية مفادها العمل على لامركزية النظام وتأسيس وكالة أو جهة مستقلة للاعتماد والتي تكون مهمتها تشجيع ومراجعة عملية الاعتماد.

فيما يخص أعضاء هيئة التدريس فيجب إعادة التنظيم بشكل يضمن تحقق قواعد وأهداف محددة وصارمة وموضوعية وشفافة في معايير الاختيار لتستخدم في التعيين. وهنا يجب دعوة خبراء على المستوى الوطني وخبراء دوليين لمراقبة موضوعية وشفافية هذه العملية.

ثانيا: دور التعليم والبحث العلمي في علاج الفساد من واقع لتجربة المغربية .

١.دور التعليم في علاج الفساد: الحاجة إلى تعليم وبحث علمي جيدين مؤكدة لتخفيض الفساد في التعليم والبحث العلمي، ورغم التحديات والمخاطر التي تواجه قطاع التعليم اليوم فإن الخدمات التي يؤديها هذا القطاع تبقى ضمن أقوى الأدوات والوسائل لكشف وتعرية هياكل وثقافة الفساد. فالاستثمار في التعليم يدعم قيمة الأمانة كما أن البحث العلمي يبين أنه كلما زادت عدد سنوات الدراسة في دولة ما في المتوسط قلت احتمالات أن توصف الدولة بالفساد، كما أن الحكومات توصف من قبل مواطنيها أنها أقل فسادا كلما زاد إنفاقها على التعليم بمرور الوقت بالمقارنة بتلك التي تخصص موارد أقل للإنفاق على التعليم. ومن هنا يلاحظ وجود ارتباط في شكل دائرة حيث إن الإنفاق المتزايد على التعليم يؤدي إلى تقليل الفساد ومن ثم يؤدي إلى زيادة الاستثمار في التعليم وبالتالي تحسن جودة التعليم.

من أجل التحديد الدقيق للآلية التي من خلالها يمكن للتعليم أن يقاوم الفساد فتلك مسألة جدلية، لكن يمكن القول إن هناك ثلاثة عوامل تلعب دورا مهما في هذا الصدد:

أولا: التعليم يجعل الفرد مالكا للأدوات التي تجعل لدية معلومات ودوافع لمحاربة الفساد ، حيث إن التعليم يوفر مجالا واسعا لحرية الصحافة والتي تعد أداة أساسية لمراقبة الفساد. فالأفراد المتعلمون تعليما جيدا يكونون أقدر على معرفة حقوقهم ومعرفة السلوك الخاطئ للحكومة.

ثانيا: التعليم يقاوم الفساد عندما يؤدي إلى تخفيض تكلفة عدم المساواة، فعدم المساواة الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الفساد، في حين التعليم يحقق المساواة في الحصول على الفرص الاقتصادية. على الرغم من أن التعليم لا يقلل من عدم المساواة، بل في بعض الأحيان يؤدي إلى العكس إلا أنه يوجد دليل على أن التوسع في التعليم العام المجاني في القرن الأخير أدى إلى تقليل التفاوت بشكل عام.

ثالثا: التعليم يساهم في تدعيم واستعادة الثقة الاجتماعية والتي بدورها تلعب دورا مهما في احتواء الفساد، فإذا اعتقد الناس أن التعليم يجعل الآخرين أكثر أمانة ومحل ثقة فإن هذا يجعلهم يتصرفون بشكل أكثر أمانة. من أجل الأسباب الثلاثة السابق ذكرها فإن التوسع في التعليم مرتفع الجودة يعد الاستثمار الأفضل في تكوين ودعم الأمانة للأمة في الأجل الطويل. ومع هذا

فإنه إذا تم تنفيذ التوسع في هذا الاستثمار بطرق فاسدة فإن الفوائد الحيوية للتعليم كأداة للمساواة وكمولد للثقة العامة يقل على كل المستويات.٩٢

٢.تجربة منظمة الشفافية المغربية في مكافحة الفساد من خلال التعليم:٩٣

– الواقع قبل الإصلاح: وفقا لتقرير منظمة الشفافية العالمية ٢٠١٣ فإن نحو ٦٠٪ من المغاربة يرون أن النظام التعليمي فاسد أو فاسد جدا highly corrupt ، فيوجد العديد من أنماط السلوك غير السوية والفساد التي تؤثر في النظام التعليمي المغربي ، ومن أجل زيادة فرص أن يزيد مردود تعليم الشباب ويترك أثرا إيجابيا فقد تم اعتماد منهج يقوم على التعليم كإستراتيجية قومية لمحاربة الفساد من بين الإستراتيجيات الأخرى. ٩٤ ويواجه النظام التعليمي في المغرب تحديات ضخمة فيما يخص الأخلاق والقيم ethics ونقص الحوكمة والفساد، وفوق هذا ورغم أن المغرب تخصص مبالغ ضخمة من الموارد العامة للإنفاق على التعليم ٩٥ فإن إدارة هذه الموارد غير شفافة، والأسوأ من هذا أن المراقبين للنظام التعليمي لاحظوا ارتفاعا واضحا في الممارسات غير الأخلاقية. ورغم الجهود التي تبذلها الدولة فقد بقي العنف وعدم احترام المدرسين بالإضافة إلى الاحتيال في المدارس أمرا مشهودا. كما أن سلوك المدرسين تجاه الغش وصل إلى مستوى خطير لدرجة أن ٦٧٪ ممن شاركوا في استقصاء وزارة التعليم ٢٠٠٨ قالوا إن الغش ليس محل خلاف بين الطلاب، ٢٥٪ أكدوا أنه تقريبا كل أحد في النظام المدرسي يقبل الغش.

معالم الإصلاح التعليمي:

بدأت خطوات الجهود لتحسين النظام التعليمي الجادة عام ١٩٩٩مع دستور التعليم الوطني والتدريب The National Education and Training Charter (CNEF) وإعلان الحكومة أن العقد الممتد من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩ هو عقد التعليم والتدريب. ومن أجل تسريع عملية إصلاح التعليم فإن الحكومة بدأت في برنامج التعليم العاجل Education Emergency Program (EEP) ٢٠٠٩–٢٠١٢ . واستجابة لهذا فإن البرنامج العاجل لإصلاح التعليم ركز على أن أهمية القيم المدنية civic values في التعليم الوطني وإعطائها الأولوية وأكد في الدستور على التساوي في الحقوق والواجبات بين الطلاب وبين المدرسين . (رغم أن هذا الدستور بقي غير منفذ).

وقد تم انتهاج التعاون كاستراتيجية في مواجهة للفساد، فمنذ وجود قانون الشفافية في المغرب والكل يدرك أن التعليم هو اللاعب الأساس في مكافحة الفساد وتشجيع ودعم الشفافية. ومن البداية فقد تم التفكير في قيام أنشطة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ووزارة التعليم شاملة توفير وإتاحة مواد (تصل للكل وخاصة من لا يستطيع أن يصل إليها إلا بهذا الطريق) تتصل بوصول المواد والتدريب (كتب، ملصقات إعلانات posters وبرامج تلفزيونية وأفلام وغيرها) وإقامة حملات لتكريم اليوم الوطني لمكافحة الفساد وإقامة مسابقات وألعاب ومشاهد مسرحية sketches بالإضافة إلى تشجيع ودعم البحث العلمي للطلاب. وفي النهاية فإن أثر هذه الأنشطة يتحدد بنوعية وجودة التعاون بين منظمة الشفافية المغربية ووزارة التعليم. ٩٧

وفي ديسمبر عام ٢٠٠٣ أقرت اتفاقية الشراكة مع وزارة التعليم، وتتكون هذه الاتفاقية من سبعة مواد. المادة الأولى تتكلم عن أهداف أو غرض الإتفاقية: الإعداد والتدريب في مجال الشفافية ومكافحة الفساد. الأنشطة والفعاليات تتحرك ليس فقط في اتجاه الطالب والإدارة والبشر العاملين في مجال التعليم (أعضاء هيئة التدريس) ، وإنما تتوجه أيضا إلى تشجيع وتنمية الممارسات الجيدة والحرب ضد الفساد في الخدمات التنفيذية.

الاتفاقية تتضمن أيضا أعمالا لدعم ثقافة محاربة الإرهاب ودعم الشفافية خاصة في كتب المدارس ووسائل التعليم. وهذا نوع من العمل يقطع الطريق على من يعملون ضد قيم الشفافية والأخلاق كما يساعد في الوقت نفسه على تشجيع الممارسات الجيدة للتنفيذيين والإدارة. كما تتضمن الإتفاقية جهودا في تسهيل تداول المعلومات. كذلك الحرص على الالتزام بالوضوح والشفافية والقواعد في عمليات الإدارة وعقود الشراء. الحصول على الموارد اللازمة للتنفيذ هي مسئولية الطرفين، ولكن النظام التعليمي يكون له دور تسهيل الأنشطة والتقييم، بينما منظمة الشفافية تكون مسئولة عن حشد وتعبئة الموارد التمويلية والتدريب والخبراء وصياغة المشروعات أو المقترحات. المادة ٤ تتنبأ بوجود لجنة مشتركة لصياغة تقرير سنوي وتحديد اجتماعين في السنة للإعداد للأنشطة وتقييمها.

في البداية واجهت منظمة الشفافية المغربية العديد من الأبواب المغلقة بما فيها أبواب في التعليم، ولكن

تعيين وزير جديد للتعليم ١٩٩٩ فتح الباب للمناقشة حول نقص المعلومات عن الموازنة وسوء إدارة الموارد البشرية ووجود أشخاص مستأجرين أو غير حقيقيين ghost personnel في المدارس ، وهنا فقد وجد تقدم مبكر من خلال توفير مجموعة عمل مرتبطة بلجنة مركزية للوزارة تختص بحقوق الإنسان، وكذلك مرتبطة بالمجلس الاستشاري الوطني والذي من مهامه مواجهة أوجه القصور هذه.

الجهد الأول لمنظمة الشفافية المغربية تضمن الوصول إلى ٤٥ مدرسة، وشمل إعداد الكتب لتدريب المدربين على مكافحة الفساد كما تضمن أدوات لتقديمها للطلاب فيما يخص السلوك الأخلاقي، وحديثا تضمن استخدام الفن والمورثات الفنية ، كما أن كتب الأمثال تم تصنيفها بغرض مخاطبة الأفكار والإبداع والالتزام والمشاركة خاصة من الشباب. وأهم نتائج التعاون وهذه الأنشطة وتدريس قيم الشفافية ومحاربة الفساد كانت فتح المدارس لتشجيع الشفافية ومحاربة الفساد وتقديم وإتاحة التعليم وتوفير مواد التدريب والمدربين ومشاركة الطلاب والمجتمع المدني في العملية تقييم التجربة التعاونية: مكن فتح المدارس من أجل تبني منهج محاربة الفساد من القيام بأنشطة وتجارب عملية مبتكرة. وبالرغم من هذا فإن مجال التدخل ومداه كان محدودا، فقد استفاد فقط من هذا آلاف قليلة من الأطفال من نحو ٦ مليون طفل. وهذا الأثر كان يمكن أن يكون أوسع لو كان ممكنا تقديم محتوى هيكلي في الكتب المدرسية أو حث وإقناع متخذي القرار في مجال التعليم على دعم هذه الأنشطة. بالإضافة إلى هذا فقد لوحظ نقص الموارد المتاحة لاستخدام منظمة الشفافية المغربية.

واحدة من المشكلات الأساسية التي حدت من نجاح التجربة هي أن نظام التعليم نفسه لديه أوجه فشل ومخاطر، وهذا يعني أن مكافحة الفساد كان يجب أن يتم في إطار أشمل من أن يكون قاصرا فقط على المدارس. ورغم أن الاتفاقية بين منظمة الشفافية المغربية ووزارة التعليم تشمل قسما يتعلق بالشفافية في إدارة التعليم فإنه لا يوجد مجهود ومبادرات تذكر تم القيام بها في هذا الشأن على هذا المستوى (أي إدارة التعليم). كذلك فإن عقود الشراء والبناء والموارد البشرية بقيت غير شفافة ومغلقة أو قاصرة على المجتمع المدني.

تجربة الشفافية المغربية مع قطاع التعليم في المغرب تبين حقيقة أن مكافحة الفساد في المدارس هي عملية طويلة الأجل فالتغير في السلوك لا يحدث فوريا، وإنما تحتاج إلى وقت حتى تؤتي أكلها. وحتى في مجال برامج المدارس فقد كانت هناك مقاومة لتقديم قيم الشفافية في المحتوى التعليمي. وقد قامت منظمة الشفافية المغربية بدراسة عن إدخال أو تكامل قيمة النزاهة والحرب على الفساد في الكتب المدرسية، وأظهرت الدراسة أنه من المدارس الأولية حتى العالية فإن تأكيد الكتب المدرسية على أنشطة ممارسة الفساد والنزاهة يقل بشكل مستمر بل إنه لا يوجد تقريبا في كتب المراحل المتقدمة من التعليم ، حيث تخلو هذه الكتب من القيم التي تحض على النزاهة ومحاربة الفساد. كما أوضحت الدراسة أيضا أنه لا توجد توجيهات رسمية لإدخال قيم محاربة الفساد في محتوى الكتب المدرسية.

الخاتمة: من أجل زيادة الفرص في حصول الشباب في التعليم على انطباع جيد فإنه من الضروري للمنظمات والأفراد التأكيد على أهمية التعليم كإستراتيجية وطنية لمحاربة الفساد. بالإضافة إلى هذا فإن قيم محاربة الفساد وتدعيم النزاهة يجب أن تتكامل مع قدر من المرونة والإبداع في السياسة التعليمية، كما يجب أن تكون متضمنة في المستوى المؤسسي وبالشكل الذي يتطابق مع اتفاقية الأمم المتحدة في محاربة الفساد. كما أن التسريع بمنهج مكافحة الفساد من خلال التعليم يتطلب تغيرات واسعة النطاق في السلوك وهذا ليس سهلا وقابلا للقياس أو يمكن ملاحظة تحققه بشكل سريع. بالإضافة إلى هذا فإن الحرب على الفساد يتطلب منهجا شاملا يتضمن إرادة سياسية وأن تتم سياسات مكافحة الفساد في إطار مؤسسي حتى تحقق القدر المنشود من النجاح.

الدرس المستفاد :

تدريس قيم النزاهة ومحاربة الفساد والتأكيد عليها في محتويات المقررات الدراسية في مراحل التعليم المختلفة خاصة المراحل المبكرة منها يمكن أن تشكل بداية صحيحة لنشر قيم وثقافة النزاهة التي يربى عليها النشء وبشكل خاص في المدى الطويل حينما يدخل هؤلاء النشء في مراحل متقدمة من التعليم ثم سوق العمل. وهذه السياسة تدخل فيما يمكن أن يطلق عليه سياسة وقائية للمجتمع من الفساد ، ولكن هذه السياسة وحدها لا تكفي ، وإنما يجب أن تتم في إطار

سياسة شاملة لمحاربة الفساد تتضمن من التشريعات والإجراءات ما يعاقب الفساد على حال وقوعه.
كذلك فإن التعاون بين أصحاب المصلحة في تعليم »نظيف« خال تقريبا من مظاهر الفساد ينبغي أن تكون استرتيجية كل أفراد المجتمع مما يستدعي تعاون الجميع وحشد كل الطاقات والإمكانات كل في مجاله، وفي إطار ثقافة مجتمعية تدعم النزاهة وتحارب الفساد، فكما أن الفساد يلحق الضرر بالجميع فتحقق النزاهة يفيد الجميع وليس فقط أصحاب المصالح.

ثالثا: علاج الفساد من خلال زيادة الشفافية ودعم الجودة في التعليم العالي اليوناني.

١.الصورة العامة للفساد الأكاديمي في اليونان: محاولة تكوين صورة كاملة عن الفساد في الجامعات اليونانية أمر معقد. المادة رقم ١٦ من الدستور اليوناني تقرر أن الدولة مسئولة مسئولية مطلقة عن التعليم العالي. كنتيجة لهذا فإن الدرجات العلمية من القطاع الخاص لا توجد لها طريقة معترف بها رسميا كمعادلة للشهادات التي تمنحها الجامعات العامة. بالرغم من هذا فإن المعاهد الخاصة في اليونان تواجه تحديا مع الاتحاد الأوربي European Commission والإصلاحات تجري ببطء، كما أن غموض القواعد تساهم في وجود مستوى منخفض من الشفافية الأمر الذي يجعل أصحاب المصالح أيضا في حالة من الغموض حول فعالية المؤسسات التعليمية في اليونان. والأدلة حول الفساد الذي يجري في المؤسسات التعليمية الخاصة في اليونان من الصعب الحصول عليها. فهناك تقارير صحفية أو من وسائل الإعلام محدودة ولا يوجد بحث جاد تحت هذا العنوان. وبدلا من ذلك غالبا ما يوجد نقاش حول دعاوى فساد غير مستمرة. وهذا يتضمن اتهامات تتصل بالاتجار في أعمال الطلاب، وشراء الدرجات، وعدم كفاية ومناسبة المقررات ومحتوياتها، واعتراف غير مستحق بالشهادات بالإضافة إلى بحث علمي مشوه. وفي التعليم الحكومي فإن الدعاوى حول الفساد أكثر، مع وجود أمثلة وحالات للفساد، وتعارض المصالح وداعمين للفساد وسوء الإدارة. الأمثلة تتضمن استخدام أعضاء هيئة تدريس غير مؤهلين، المحاباة وفساد في الإدارة والانتحال، وتأثير الأحزاب السياسية على اتحادات الطلاب، الاحتيال المالي، ونقص تقييم الأقسام العلمية بل مقاومة هذه الأقسام لإدخال عمليات التقييم.

توضح الحالات الحديثة للمحاباة والاختلاس خطورة المشكلة. ففي ٢٠١٠ في كلية الطب في أثينا Medical School of Athens تبين أنه من بين أستاذ كان نحو ١٨ هم أبناء أساتذة حاليين أو سابقين في نفس الكلية. وفي نفس العام وجد في كلية اللاهوت الاجتماعية School of Social Theolog في أثينا أن المحاباة تمت على نطاق غير مسبوق حيث تم منح الدكتوراه والتعيين في وظائف التدريس لأعضاء الأسرة. وفي حالات أخرى عام ٢٠١٢ فإن ثلاثة أساتذة وستة أعضاء هيئة تدريس في جامعة Panteion University في أثينا حكم عليهم بالسجن بسبب قضية اختلاس قيمتها ١٠,٣ مليون $. وهذا النوع من الفساد يضعف إقبال الطلاب على التعليم العالي، كما أن نقص وجود صورة واضحة تبين نقاط القوة والضعف في التعليم العالي اليوناني يؤدي إلى حالة من عدم التأكد بالنسبة لأصحاب المصالح في التعليم العالي. وأصحاب المصالح هؤلاء ليسوا فقط الطلاب ولكن أيضا أولياء الأمور والمنظمين بل وهيئة الناخبين الذين يساعدون في تشكيل أو بيان كيف يتم إصلاح التعليم العالي.

٢.التصنيف والاعتماد للمساعدة في تحسين الشفافية: الفساد في التعليم العالي وفي البيئة السياسية والاجتماعية لاشك في أنهما مرتبطان. فنتيجة التغيرات السياسية الأخيرة فإن الإصلاح المؤسسي والاجتماعي يعد ضرورة ، كما أن الإرادة السياسية سوف تضمن احترام القانون. وبالرغم من هذا فإنه لابد من اتخاذ خطوات جادة في اتجاه دعم الشفافية. وهذا يتضمن تشجيع الاعتماد في مؤسسات التعليم العالي وتشجيع مشاركتها في التصنيف المحلي والدولي والذي من شأنه استخدام المعايير الرسمية والمستقلة للتقييم. وهذا الاقتراح يمكن أن يدعم الشفافية من خلال تقديم واستخدام البيانات المجمعة وتحليلها وإبلاغ أصحاب المصالح والمهتمين بالأمر، وتوفير معرفة يمكن أن تساعد في صياغة واتخاذ القرار.
التصنيف والاعتماد يمكن أن تساعد في عمل هيئة توكيد جودة التعليم العالي في أثينا Hellenic Quality Assurance Agency for Higher Education (HQAA) التي تم إنشاؤها في عام ٢٠٠٥. الهيئة تشرف عليها وزارة التعليم العالي وقامت هذه الهيئة بتطوير إطار لتقييم الاعتماد لبرامج المؤسسات التعليمية الحكومية. يتضمن الإطار مؤشرات لتقييم جودة الدراسة، التدريس والتعليم

والبحث العلمي. ورغم الأهمية الكبيرة لهذا التقييم فإنه لم ينجم عنه نشر المعلومات المتصلة بمعدلات الإنجاز للأقسام العلمية المختلفة والكليات والجامعات في اليونان، كما لم يتضمن شيئا عن المؤسسات التعليمية الخاصة. أهمية نشر هذه المعلومات المفصلة عن المعاهد والكليات والأقسام تنبع من أنها يمكن أن تستخدم كأساس للمقارنة وحجر أساس في التحليل طويل الأجل لهذه التقييمات.

وهكذا فإنه بالإضافة إلى هيئة توكيد الجودة فإن المؤسسات التعليمية يمكن أن تتحفز للبحث عن اعتماد مناسب لها. بالنسبة للمؤسسات التعليمية الخاصة التي لم تحصل على الاعتماد فإن وجود اعتماد موثوق به أصبح ضرورة. نظام تحسين الجودة الأوربية The European (Quality Improvement System (EQUIS على سبيل المثال تقرر أنها تبحث اعتماد المؤسسات التي تكافح من أجل إيجاد علاقة قوية بمنشآت الأعمال وتتطلع إلى تأهيل مهني مناسب للطلاب وبذل الجهود لكي تصبح هذه المؤسسات التعليمية دولية. واستيفاء متطلبات ومعايير الاعتماد يمكن أن تسرع التحسن في جودة التدريس، والبحث والعمليات والسياسات، كما يمكن أن تؤدي إلى شفافية وقابلية للمحاسبة أكبر، كما يمكن أيضا أن تقوى الرقابة المنتظمة وآلية التغذية الراجعة feedback mechanisms .

رغم استمرار الجدل حول فائدة وصلاحية التصنيف فإنه طبقا لتقرير حديث صادر عن اتحاد الجامعات الأوربية European University Association فإن صانعي القرار والمجتمع ككل يرون في الترتيب العلمي للجامعات وسيلة لتحقيق الشفافية في الجامعات لأن هدف بعض طرق التصنيف الأساس تشجيع الشفافية في التعليم العالي بالنسبة للمراقبين الخارجيين.

اليونان يمكن أن تستفيد من توفير أو إيجاد نظام تصنيف قومي يتضمن معايير للتصنيف تتميز بالشفافية والقبول الدولي لكل من المؤسسات التعليمية العامة والخاصة. وأحد المعايير الأساس التي يمكن أن تستخدم للمقارنة بين مؤسسات التعليم العالي يمكن أن يكون عدد ما تم نشره في الأقسام والكليات ومدى جودة هذه المنشورات ومدى مستوى impact المجلات العلمية التي ينشر فيها الأعضاء بحوثهم وتقييم طرق التدريس والعلاقة بالصناعة ومدى مساهمتها في تطويرها. نوع المعلومات التي يتم توفيرها عن هذه المعايير يمكن أن يستخدم في الجدل الدائر حول جودة التعليم العالي وما يتطلبه من إصلاحات وطرق تنفيذ هذه الإصلاحات، وإذا كانت هذه المعلومات عن التصنيف منشورة ومتاحة فإنها تعد مصدرا متميزا لكل متخذي القرار على المستويات المختلفة خاصة الطلاب وأولياء الأمور.١٠٠ على قدر الإمكان فإن مؤسسات التعليم العالي اليونانية يجب أن تتشجع للمشاركة في التصنيفات العالمية المتكررة. هناك بعض مؤسسات التعليم الخاصة والعامة تشارك بالفعل في هذه التصنيفات، وهذه المشاركة يمكن أن تحفز هذه المؤسسات لإحداث تطويرات أخرى على المستوى الدولي، كما أن هذه المشاركات يمكن أن تشجع التطلع إلى الخارج، كما أنها تعطي أصحاب المصالح مؤشرات كمية عن مركز الجامعات اليونانية في التصنيف العالمي.

النظام التعليمي العالي في اليونان لا يمكن أن يتحمل عدم الشفافية وغياب الجودة. وبشكل محدد فإن أصحاب المصالح وخاصة الطلاب وأولياء الأمور يجب أن يحاطوا بالوضع الحالي للتعليم العام والخاص واحتمالات تطوير الخطوات التي تم اتخاذها في هذا الاتجاه.

الدرس المستفاد: يعد التصنيف الدولي للجامعات أحد الطرق المهمة لتحقيق الشفافية والجودة التعليمية في الجامعات لأنه يهدف في المقام الأول إلى تحقيق الشفافية في التعليم العالي، وهذا يحقق مصلحة كل الأطراف الفاعلين في العملية التعليمية، كما أنه يساعد على كشف ممارسات الفساد بشكل مبكر وإحاطة المجتمع بها لاتخاذ ما يمكن من إجراءات قبل تفاقم آثار الفساد. كذلك فإن هذا الأمر مهم في ظل تدويل التعليم ووجود برامج جديدة لأنه يسهل تحويل الطلاب بين الجامعات وفقا لمعايير محددة . كذلك فإن الشفافية المتحققة من خلال التصنيف والاعتماد تساعد على زيادة المشاركة المجتمعية في النهوض بالتعليم، ولكن هذا وحده لا يكفي وإنما يجب أن يتم هذا في إطار منظومة شاملة للاصلاح التعليمي في كافة مراحله مبنية على إرادة سياسية فاعلة.

خلاصة الدراسة:

الفساد الأكاديمي ظاهرة عالمية آخذه في الازدياد نتيجة التنافس بين الطلاب والجامعات في ظل تزايد الطلب على التعليم

يأخذ الفساد صورا عديدة منها الانتحال والتزوير والتزييف والاحتيال وتزوير الشهادات والاعتمادات وغيرها، ولهذا الفساد أسباب عديدة منه ما يتصل بالسلوك الشخصي بمعنى الحرص على تحقيق أهداف تتسم بالأنانية دون وجود جدارة ، ومنها ما يعود إلى أسباب اقتصادية مثل التنافس بين الجامعات لاجتذاب الطلاب مع المبالغة في تقديم التسهيلات، التدني النسبي للاجور بالمقارنة بالمنظمات غير التعليمية بالإضافة إلى ضعف الرقابة والطبيعة الخاصة للهياكل الجامعية.

أضاف التطور في وسائل الإتصال سببا مهما لانتشار أنواع جديدة من التعليم العابر للحدود والتعليم الالكتروني أو التعليم عن بعد والتي تتزايد فيها احتمالات التزوير في الشهادات والاعتماد يترتب على الفساد في التعليم آثار عديدة: منها ما هو اقتصادي مثل ارتفاع تكلفة التعليم وإهدار الموارد النادرة في استثمار منخفض المردود ، وكذلك زيادة التفاوت في توزيع الدخل والثروة وإهدار مبدأ تكافؤ الفرص مما يزيد من عدم العدالة. كما أن الفساد يهدد جودة التعليم والبحث العلمي، كذلك فللفساد الأكاديمي آثار اقتصادية طويلة الأجل منها النقص في الكفاءات العلمية التي تضطلع بأعباء التنمية. وللفساد الأكاديمي آثار أجتماعية بالغة الخطورة تتمثل في تهديد المنظومة القيمية للمجتمع وخاصة عند صغار السن الذين ينشأون على أن ممارسة الفساد يعد أمرا عاديا في سلوك الأفراد ، بالإضافة إلى تهديد صحة المجتمع من خلال تخرج مهنيين غير أكفاء وإنتاج أدوية وعقارات لا تتوفر لها الشروط الواجبة وذلك بدعم من بعض الأكاديميين الذين تربطهم علاقات مصالح (غير سوية) مع الجهات الممولة للبحوث.

تتنوع أساليب مواجهة الفساد حسب نوع الفساد والمكان المستشري فيه، فتوجد أساليب توكيد الجودة التي تكافح الفساد وتمنعه من خلال بيان أن هناك متطلبات ومعايير يجب الوفاء بها أو استيفاؤها عند تقييم الواقع المتصل بتقديم الخدمات التعليمية. كما أن هذا الأسلوب يحقق الشفافية في العملية التعليمية إضافة إلى التأكد من أن الناتج التعليمي يقابل الواقع أو الممارسة العملية ، وكذلك توفير قنوات للتزويد بالمعلومات عن المعاهد العلمية للطلاب والعاملين. كما تضمن أساليب توكيد الجودة توحد البرامج الدراسية المؤهلة لوظيفة معينة في سوق العمل ، مع زيادة القابلية للمحاسبة.

نقطة البداية الجيدة في تقييم عمليات الاعتماد هي الإجابة على السؤال التالي: هل هيئات الاعتماد تخدم التعليم، وهنا يجب إعطاء الاهتمام بثلاثة أمور: ١) التمييز بين الاعتماد الحقيقي والاعتماد المزيف ٢) تقييم مدى استقلال هيئات الاعتماد ٣) فهم المعايير والعمليات والإجراءات المطبقة في عملية الاعتماد. ويوصى بتطبيق معايير وعمليات موحدة في التقييم بغض النظر عن المكان الذي توجد فيه المؤسسة التعليمية وخاصة في الدول التي تعتبر تصدير خدمات التعليم صناعة كبيرة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإستراليا ونيوزيلندا. توجد معايير للحكم على ما إذا كانت الجهة التي تقوم بالاعتماد مزيفة أو حقيقية، وكذلك معايير للحكم على المعاهد العلمية، ما إذا كانت حقيقية أو مزيفة.

كما يمكن الاعتماد على الحوكمة للتقليل من الفساد ، حيث إن الحوكمة الجيدة يمكن أن تخدم أو تساعد كأداة قوية في منع السلوك والتقليل منه بل ومعاقبة الفاسد ومن ثم دعم قدرة التعليم العالي في القيام برسالته وزيادة مساهماته في خدمة المجتمع.

تتطلب الحوكمة الجيدة من أجل تحقيق الأمانة في تقديم الخدمة التعليمية، والأمانة والنزاهة في استخدام الموارد العامة توافر الشروط التالية: التحديد الواضح للواجبات (الأدوار) والمسئوليات، الاختيار الموضوعي والتدريب الفعال للقيادات المؤسسية (الجامعية) ومجالس الحوكمة، و تحقيق الشفافية في كل العمليات، إضافة إلى المشاركة في المسئولية عن القيم والأخلاق.

توجد أربعة عناصر يمكن الحكم بها على استقلال الجامعات وهي : الاستقلال التنظيمي، استقلال أعضاء هيئة التدريس، الاستقلال المالي، والاستقلال الأكاديمي. ويعد الاستقلال التنظيمي والذي يتضمن وجود ودور مجلس مستقل ربما أهم القنوات لضمان رقابة مؤسسية فنية ومهنية (متخصصة) كطريقة لتقليل الفساد في مؤسسات التعليم العالي.

نتيجة تطلع جورجيا إلى الانضمام إلى دول الناتو فقد انتهجت سياسة إصلاحية للتعليم قامت على عدة محاور: إدخال نظام الامتحان الموحد والذي حقق تكافؤ الفرص لكل أفراد المجتمع وقلل من الفساد المرتبط بالالتحاق بالجامعات، إضافة إلى تقديم نظام للجودة والاعتماد وكذلك استراتيجية لتعيين أعضاء هيئة التدريس بالإضافة إلى ترشيد وضبط نظام المنح الدراسية.

لاقى نظام الامتحان الموحد نجاحا ورضا من كل أصحاب المصالح بما فيها الطوائف العرقية والفئات المهمشة إضافة إلى الترحيب الدولي، كما ساهم في التقليل من الفساد إلى حد كبير، أما الأبعاد الأخرى للإصلاح مثل هيكلة هيئة التدريس ونظام الجودة فكان أقل نجاحا وقبولا من بعض الفئات في المجتمع

قامت التجربة اليونانية في مكافحة الفساد على أهمية المشاركة في التصنيف الدولي للجامعات كأحد الطرق المهمة لتحقيق الشفافية والجودة التعليمية في الجامعات، لأن التصنيف يهدف في المقام الأول إلى تحقيق الشفافية في التعليم العالي، وهذا يحقق مصلحة كل الأطراف الفاعلين في العملية التعليمية، كما أنه يساعد على كشف ممارسات الفساد بشكل مبكر وإحاطة المجتمع بها لاتخاذ ما يمكن من إجراءات قبل تفاقم آثار الفساد. كذلك فإن هذا الأمر مهم في ظل تدويل التعليم ووجود برامج جديدة لأنه يسهل تحويل الطلاب بين الجامعات وفقا لمعايير محددة . كذلك فإن الشفافية المتحققة من خلال التصنيف والاعتماد تساعد على زيادة المشاركة المجتمعية في النهوض بالتعليم.

انطلقت التجربة المغربية في مكافحة الفساد من ضرورة زيادة دور التعليم،واعتمدت في ذلك على تجربة تعاونية بين وزارة التعليم ومنظمة الشفافية في المغرب مع مشاركة المجتمع المدني. وكانت نقطة الانطلاق هي استخدام المدارس في نشر ثقافة النزاهة عبر وسائل عديدة، ثم التطلع إلى تغيير أو تطوير المقررات الدراسية بما يخدم هذا الهدف. تشير التجربة إلى أهمية وجود الإرادة السياسية الفاعلة مع وجود برنامج شامل لمكافحة الفساد في قطاع التعليم.

التوصيات:

انطلاقا من أن الفساد ظاهرة مجتمعية فإن أي استرتيجية لمكافحة الفساد يجب أن تأخذ في الاعتبار الأمور والقضايا التالية:

لأن الفساد يتصل بسلوك الأفراد كما يرتبط تحقيق مصالحهم بممارسة الفساد ، ولأن الفساد نشاط شبكي يصعب اقتفاؤه ورصده فإن الهدف الواقعي هو التقليل منه من خلال تجفيف منابعه.

بناء على النقطة الأولى فإن الفساد يتشكل بالواقع الذي يمارس فيه والزمن الذي يتم فيه، ومن هنا فإن رسم استراتيجية للتقليل منه لابد وأن تنطلق من الواقع والذي يوجد دوافع للفساد، فكما أن الفساد يتشكل بشكل المجتمع وعلاقاته فإن استراتيجية المواجهة لابد أن تنطلق من هذا الواقع ومفرداته، كذلك فإن الفساد أمر معد لارتباطه بتحقق مصالح بسهولة خاصة مع القدرة على تحمل تكاليفه من بعض الفئات في المجتمعات.

إن استراتيجية المواجهة لابد أن تقوم على منظومة قيمية راسخة مستمدة من ثوابت الأمة ومن مرتكزات النهضة، مع الاستفادة من تطورات العلم الحديث في كشف الفساد وعلاج آثاره. وهذا البعد محورى في تشكيل استراتيجية تطويق الفساد في المجتمعات الإسلامية التي لديها معين لا ينضب من الحث على مكارم الأخلاق وتبغيض الفساد في كافة صورة. وهنا توجد قضية ينبغي الالتفات إلى معالجتها وهي خلط الدين بعادات فاسدة وتسمية الأشياء بغير أسمئها مثل المساعدة في الغش والاحتيال بدعوى المساعدة والتعاون في إطار ما يمكن أن يطلق عليه الفساد لأغراض إنسانية أو ما يطلق عليه في الكتابات المتصلة بأسباب الفساد »بالفساد النبيل« Noble Corruption.

الفساد ظاهرة عالمية ومن هنا وجب التعاون الدولي في مكافحته، وهذا التعاون يضم الحكومات والافراد ومنظمات المجتمع المدني لأن الفساد يصيب الكل ، كما أن النجاح في علاجه تعود ثماره أيضا بالنفع على الكل.

نشر ثقافة النزاهة بكل الطرق أمر مهم يجب أن يتشارك فيه كل المجتمع، كل في موقعة وعلى قدر إمكاناته ، ويجب أن يتصدر هذا المشهد كل وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المبلغين عن الفساد جنبا إلى جنب مع حماية العاملين في حقل التعليم من الاتهامات الباطلة بالفساد.

إن سياسات توكيد الجودة والحوكمة وغيرها من السياسات التي تحارب الفساد لا يمكن أن تؤتي أكلها إلا في إطار من الشفافية والدعم المجتمعي، فمعظم الدول لديها تشريعات كثيرة لمحاربة الفساد ولكن البون شاسع بين النصوص وما يجري على أرض الواقع أن إصلاح التعليم أمر يجب أن يتحقق له الاستمرار والديمومة في ظل استرتيجية عامة للنهوض بالمجتمع.

المراجع:

A.B. Kasozi, Academic Corruption is Worst Corruption, available on Line

Academic Corruption and The Challenge of Unemployable Graduates in Nigeria: Implication for Entrepreneurship Development and Economic Growth

Azeddine Akesbi , Anti-Corruption Outreach Through Education, The Experience of Transparency Maroc, in: Global Corruption Report: Education, Transparency International, 2013, pp. 349-352

Bjorn Stensaker , Ensuring Quality in Quality Assurance, , in: Global Corruption Report: Education, Transparency International, 2013, pp. 124- 130

Gjalt de Graaf, Wagener, and Michel Hoenderboom, Constructing Corruption, Gesis Leibniz-Institut fuer Sozialwissenschaften , available at: www.ssoar.info

Heyneman, Anderson and Nuraliyeva (2008) Preventing Corruption by Eradicating Academic Corruption

Heyneman, Stephen, Anderson, Nuraliyeva, Kathryn, Nazym, The Comparative Education, Cost of Corruption in higher Education, 2008), Johnson, Vincent, Corruption in Education: A global Legal Challenge, 2008

Jacques Hallak and Muriel Poisson, Academic Fraud, Accreditation and Quality Assurance: Learning From the Past and Challenges for the Future, pp. 123-126 (available on Line)

Jamil Salmi and Robin Matross Helms , Governance Instruments to Combat Corruption in Higher Education, in: Global Corruption Report: Education, Transparency International, 2013,pp.108-110

Johnson, Vincent, Corruption in Education: A global Legal Challenge, 2008

Mariam Orkodashvili, Corruption in higher education: Causes, consequences, reforms – the case of Georgia, 2010, Munich Pesona lRePEc Archive (MPRA) Online at http://mpra.uni-muenchen.de/27679/

Marta M. Shaw and Krina Despota, Journal At the Front Lines of Integrity in Academic Research, in: Global International Report, Transparency International , 2013, pp. 216-221

Max A. Eckstein, Combating academic Fraud Towards a Culture of Integrity , International Institute for Educational Planning ,http://unesco.org/iiep

OECD, The High Cost of Low Educational Performance, the Long-Run Economic Impact of Improving PISA Outcomes, Programme for International Student Assessment (PISA), 2010.

OECD, Strengthening Integrity and Fighting Corruption in Education, Serbia, 2012, pp. 32-36 , available on line at: http://dx.doi.org/10.1787/9789264179646-en

Romanian Academic Society , Ranking University governance in Romania, An exportable model, in: Global Corruption Report, op. cit. pp.240-245

Stephen Heyneman , Higher education Institutions, Why they matter and why corruption puts them , pp. 101-107, in : Global Corruption Report: Education, Transparency International, 2013.

Yiota Pastra , Increasing Transparency and Enhancing Quality in Greek Higher Education, , pp. 133-136, in : Global Corruption Report: Education, Transparency International, 2013

Yongning, Yuan;Jian, Zang; Haaibo, Wang, On the Causes for and Countermeasures against Corruption, Chinese Education Society, v40 n6 p54-66 Nov-Dec 2007 (Online)

4

منتدى الشراكة المجتمعية النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research Scientific Integrity

المعايير والضوابط الأخلاقية والأمانة العلمية في البحث العلمي: تجربة مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية

أ. د. عبدالعزيز بن محمد السويلم
د. عبدالعزيز بن خالد الربيعان
مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية

للأمانة العلمية البحثية عدة جوانب، لكن هذه الورقة ستركز على جانبين هما:
١. الأمانة العلمية في التعامل مع المعلومة. ٢. الأمانة الأخلاقية في التعامل مع الكائن الحي المشارك في البحث العلمي.
ولأهمية هذين الشقين وتكاملهما، سنجعل الحديث شاملا لهما. مبينين كل واحد على حدة بذكر مفهومه والتعريف به ومن ثم تطبيق ذلك على الواقع الحي. وحيث كان من توفيق الله تعالى أن كان لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية إسهام مباشر في هذين الشقين فسنورد إسهامها وما توصلت إليه من إنجاز وما أصدرت من تنظيمات بذكر مختصر.

الأمانة العلمية:

أولاً: مفهومها:

التعريف بها:

ويراد بالأمانة العلمية أن يكون الباحث أميناً في نقل المادة العلمية، ونسبتها لأصحابها، وباستيفاء جميع أجزائها، وكذا في نقل الأفكار والآراء. ومن دون ذلك والالتزام به لا يعد المكتوب بحثاً علميا، ولا معده باحثاً.٢

ويمكن تقسيم الأمانة العلمية إلى أقسام ثلاثة: الأمانة في أخذ العلم، والأمانة في النقل، والأمانة في الطرح.٣

كما أن لكل نوع من هذه الأنواع اشتراطات وواجبات تأتي الإشارة لها عند الحديث عن أنواع الإخلال بالأمانة العلمية.

نظرة تاريخية:

يشار إلى أن أول ظهور تنظيمي لحق التأليف ووجوب الإحالة حال النقل كان في إنجلترا عام ١٠٧١م ، تلاه في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٠٧١م ، ثم في فرنسا عام ١٠١١م. غير أن المدقق يجد أن القانون البريطاني والأمريكي لم يكن قانون حق التأليف وإنما قانون حق النشر٤، والذي تزعمه عدد من الناشرين بينما القانون الفرنسي كان في حق التأليف. وعليه فلعل الأقرب أن القانون الفرنسي هو أول قانون يصدر بهذا الخصوص. ثم كان مؤتمر برن بسويسرا عام ١٧٧١م والذي شاركت فيه عدد من الدول بلغت ٣٠ دولة، حيث وقعت هذه الدول على أول اتفاقية دولية لحماية المصنفات الأدبية والفنية. ثم بدأت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بالعمل في هذا المجال كأحد الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. وقد انضمت المملكة العربية السعودية إلى عضوية هذه المنظمة عام ١١٧٢ م. وقد رعت المنظمة اتفاقية بيرن لحماية الأعمال الأدبية والفنية والتي وقعت عليها المملكة عام ١٤٢٤ هـ، وهو ذات العام الذي صدر فيه نظام حماية حقوق المؤلف.١ في حين كان أول تنظيم عربي إسلامي هو قانون حق التأليف العثماني الصادر عام ١١١٧ والذي يقع في ٤٢ مادة. هذا من ناحية الإطار التنظيمي، بينما فكرة الأمانة العلمية متزامنة مع ظهور العلوم الشرعية، وانتشار العلوم التطبيقية عند المسلمين. فظهور الإسناد عند إيراد المعلومة ما هو إلا صورة من صور التوثيق والعزو، وعدم نقل المعلوم بصيغة الجزم إلا بعد التأكد من حفظها بالنص وإلا فإنه يشير إلى كون النقل بالمعنى هو صورة أخرى. حتى صار عرفاً عند المشتغلين بالعلم نقل المعلومة ولو كانت خاطئة ومن ثم بيان وجه الخطأ. ومن طالع كتب العلماء المتقدمين يجد حديثاً طويلا عن السرقات العلمية والتحذير ممن عرف بها، حتى ألف بعضهم كتباً في أسماء كبار السراق تشهيراً بهم وتحذيراً من مصنفاتهم.٠ ومن لطيف ما تجد كلام ابن القيم رحمه الله تعالى في اعلام الموقعين حين ذكر أنواع السراق فقال: (فمنهم السراق بأيديهم ومنهم السراق بأقلامهم ومنهم السراق بأمانتهم)٧ . ومن أبرز مظاهر حفظ الأمانة العلمية في التاريخ الإسلامي ما عرف بنظام »التخليد«، وهو كنظام الإيداع المعمول به في عصرنا الحاضر. حيث يضع المؤلف

كتابه في دور مخصصة لحفظ المخطوطات لإثبات نسبة المصنف لمؤلفة وتاريخ تأليفه. وكان من أشهر المكتبات التي تخلد فيها المخطوطات دار العلم التي بناها الوزير البويهي ببغداد عام ٣٧٢ هـ حتى إن المصنفين في مختلف الأقطار كانوا يرسلون مصنفاتهم لها حتى تخلد فيها وتوثق. ومن مظاهر ذلك إجازة المؤلفات حيث يكتب المؤلف للمجاز ما يثبت جواز النقل من كتابه والتحديث منه، إلى غيرها من الصور والمظاهر.

• نظرة شرعية: عند الحديث من الناحية الشرعية يلزمنا أن نلحظ عدة أمور:

أولاً: جاء الإسلام لحفظ الحقوق وردها إلى أصحابها. وهذا أصل من أصول الشريعة، ومقصد من مقاصدها. وعلى هذا قامت عدة قواعد وأسس شرعية كقاعدة (الضرر يزال) وغيرها. وعليه فكل حق له اعتبار شرعي وعرفي فيجب رده إلى صاحبه. ثانياً: تقرر عرفاً وشرعا أن نتاج الفكر والاجتهاد ينسب لقائله، وعليه إجماع العلماء. وإنما وقع الخلاف في امتلاك هذا الاجتهاد والنتاج. فقد ذهب جماعة إلى إن ملكه يكون للأمة لا لشخصه. وحيث أن حديثنا يدور حول نسبة المعلومة والأفكار فهي محل إجماع لديهم، حتى اشتهرت بينهم مقولة: (بركة العلم عزوه إلى قائلة).١٧ رابعاً: لم يكن موضوع الأمانة العلمية تابعا في القرون الأولى للأحكام التنظيمية القضائية وإنما كان تابعاً للأحكام الأخلاقية فتجد العلماء يغفلون عن السرقات العلمية. مثلاً. في المصنفات الفقهية، ويسهبون فيها في المصنفات الأخلاقية. ولعل ذلك يرجع لصعوبة إثبات السرقة في ذلك الزمان. مع أن العلماء كانوا يجيزون التشهير بهؤلاء السراق وهو نوع من التعزير، وقد عملوا به. خامساً: لم يكن من المعروف في السابق العزو الدقيق للمعلومة عند نقلها، ولا يعد ذلك نوعاً من السرقة عند عدم العزو الدقيق. وقد يرجع ذلك لعدم توفر مصادر المعلومة وصعوبة الوصول الدائم لها. ومن المعلوم أن السرقة العلمية تتبع العرف فلا تسقط أعراف زمن وظروفه على آخر ويحاكم به. سادساً: وعلى ما سبق فالأمانة العلمية في الشريعة الإسلامية تعد من المعاملات التابعة للعرف والتي تخضع له، فيحكم بوجوب حفظ الحقوق وردها لأصحابها حسب عرف كل زمان. (والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً).

ثانيا: أنواع الإخلال بالأمانة العلمية:

يصنف »بيتر درنت« الإخلال بالأمانة العلمية بتصنيفات رئيسية ثلاثة هي:

١. الغش، ويشمل أي مساس بسلامة البيانات ودقتها.

٢. الخداع والتضليل، ويشمل تعمد انتهاك قوانين التحليل المنهجي السليم للمعلومة، والترجمة غير الدقيقة.

٣. انتهاك حقوق الملكية الفكرية، وتشمل السرقات الأدبية وانتحال.١٢

وحيث أن هذه تعد التصنيفات الرئيسية للإخلال بالأمانة العلمية، فإن عدداً كبيراً من الصور تندرج تحتها. ويمكن ذكر أبرزها في النقاط التالية:

• الاخلال بالأمانة العلمية من قبل الباحث: ١. اختلاق نتائج علمية:

وذلك بتلفيق وتزييف نتائج علمية لم تقم على أساس البحث العلمي أو نتائجه التجريبية بادعاء أنها نتيجة عنه.

٢. تحريف النتائج العلمية: وذلك باستبعاد بعض النتائج التي لا تكون متسقة مع البحث، أو الهدف الذي يريد أن يصل له الباحث. أو عرضها بصورة ناقصة.

٣. المبالغة في دلالات النتائج وأهميتها: وذلك بإبراز بعض النتائج على حساب البعض الآخر لغرض يريده الباحث.

٤. الانتحال أو السرقة العلمية: وهي من أشد أنواع الإخلال بالأمانة العلمية، وذلك أن ينسب الباحث إلى نفسه جزءاً أو كلاً من عمل غيره دون الإشارة إلى ذلك.

٥. عدم تحري الدقة في الإسناد والمراجع: حيث يقوم بالمبالغة في سرد المراجع والاسناد إليها دون الرجوع لها لأغراض عدة منها الإيحاء بسعة الاطلاع.

١. الاستغلال الفكري: وذلك بعدم الإشارة لجهود الغير الذين تمت الاستفادة منهم في صناعة الفكرة.

٠. التضليل في كتابة السيرة العلمية:

ويكون بعدم تحري الدقة والمصداقية في كتابة السيرة العلمية والمبالغة فيها بهدف تظليل القارئ أو الحصول على مصلحة معينة.

• الإخلال بالأمانة العلمية من قبل المحكم:

١. ابداء رأيه بنزاهة من دون تحيز. ٢. التحكيم بموضوعية، وسرية، وأن يكون من ضمن اختصاصه. ٣. عدم المشاركة في تحكيم بحث مشارك أو مشرف عليه أو تابع لجهة ذاتعلاقة به. ٤. ذكر النص المرجع الأصلي الذي اتهم الباحث بالسرقة منه. ٥. التفريق بين الخطأ الصادر عن قصد من الباحث والصادر من غير قصد.

وفي ذات السياق قام رزنك ديفيد في كتابه أخلاقيات العلم بحصر المبادئ الأساسية في أخلاقيات البحث باثني

عشر مبدأ هي:
١. الأمانة وعدم الغش. ٢. الحذر واليقظة. ٣. الانفتاح والمشاركة بين العلماء في النتائج والمعطيات. ٤. حرية العلماء في إجراء أبحاثهم. ٥. تقدير العلماء على جهودهم ونسب إنتاجهم لهم وعدم انتحاله.١. واجب العلماء في تعليم علمهم لغيرهم. ٠. تحمل العلماء للمسؤولية الاجتماعية من عدم الإضرار به وتحقيق منافعه. ٧. احترام العلماء للقوانين المختصة بتنظيم إطار العمل البحثي.١. تكافؤ الفرص بين العلماء في استخدام المصادر العلمية. ١٧. الاحترام المتبادل بين العلماء. . استخدام العلماء للموارد الاقتصادية والتكنولوجية بفعالية وترشيد. . احترام حقوق الإنسان وحقوق الحيوان أثناء التجارب البحثية.
ويظهر من هذا التقسيم الجميع بين القسمين الذي ستتناولها هذه الورقة.
ثالثًا: المعايير العالمية:
برنامج (Ithenticate) لكشف الانتحال العملي هو برنامج حاسوبي مرن يستخدم للكشف عن عمليات الانتحال العلمي لأفكار وأعمال وإبداعات الأفراد والجهات المنشورة وقد تم تصميم البرنامج وفق المنهجية العلمية المتقدمة والمتبعة في إعداد المنشورات العلمية الرصينة وتزويده بالعديد من المحركات والمشغلات التي تساعد البرنامج على كشف جميع صور الانتحال العلمي. كما يتميز البرنامج بمرونة كافية تتيح إمكانية تعديل إعداداته لتتوافق مع معايير ومتطلبات المستخدم للبرنامج. كما يدخل برنامج (Ithenticate) في شراكة مع عدد من دوريات النشر العالمية والتي توفر لها مجموعة ضخمة منقواعد البيانات والمعلومات. وتمتلك (Ithenticate) حق مسح ١٧ مليون صفحة على الانترنت في اليوم الواحد. ويمكن لبرنامج البحث في ٣٧ لغة عالمية.
يعمل البرنامج في ثلاث خطوات رئيسية: ١. يتم فيها تحميل الوثيقة المراد الكشف عنها علماً أن البرنامج لا يعمل على تخزين الوثائق المحملة عليه، ولا يتشارك بها، ولا يعيد بيعها. ٢. يتم مقارنة الوثيقة بمقدار ضخم من المعلومات والبيانات في قواعدالمعلومات بواسطة تقنيات كاشفة الانتحال. ٣. يقدم البرنامج عرضاً تفصيليا لنتائج المحتويات المتطابقة والنصوص والمراجع والتي تم فيها الانتحال مدعمة بالنسب المئوية.
بقي أن نشير إلى أن عدد من الجهات في العالم تعتمد على هذا البرنامج منها على سبيل المثال في الولايات المتحدة تستخدم العديد من الوكالات والمؤسسات الحكومية البرنامج. وتشمل وكالة حماية البيئة (EPA)، وزارة العدل ، وزارة الطاقة، ومكتب النزاهة البحوث (ORI) ومؤسسة العلوم الوطنية (NSF). كما يتم استخدام iThenticate من قبل كل من المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي وكذلك الوكالات الحكومية في الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مؤسسة العلوم الوطنية السويسرية والصندوق القطري للبحث العلمي.

- استعراض لضوابط الأمانة العلمية الصادرة من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية:

قامت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بإصدار ضوابط تنظيمية للأمانة العلمية، والذي صدر عام ١٤٣٣هـ . حيث يهدف إلى وضع الضوابط الخاصة بالأمانة العلمية البحثية وتطبيقها على البحوث والمشاريع التي تقوم بها داخليا أو البحوث التي تدعمها من خارجها. وقد جاءت الضوابط في سبع عشرة مادة، مقسمة على خمسة موضوعات، هي كالتالي:
أولا: الضوابط العامة: حيث تناولت المواد من الثانية وحتى الخامسة ضوابط عامة كذكر المبادئ الأساسية التي تلزم الباحث، وكذلك المبادئ المهنية، والسلوك الذي يلزم الباحث اتباعه، وما يجب عليه تجاه فريق العمل الذي معه. ثانيا: ضوابط النشر والتأليف: وقد تناولتها المادتان السادسة عشرة والسابعة، حيث نصت المادتان على ضوابط الإعداد والنشر، وكذلك ضوابط حفظ حقوق الآخرين العاملين والمشاركين في البحث. ثالثاً: ضوابط التحكيم:
وقد تناولتها المادة الثامنة، حيث ذكرت الضوابط التي تلزم المحكم للبحث العلمي. رابعاً: الممارسات المخالفة للأمانة العلمية: وقد تناولتها المواد من التاسعة وحتى الخامسة عشرة، وذلك بذكر أنواع الممارسات المخالفة للأمانة العلمية. خامساً: الإجراءات المتخذة في الممارسات المخالفة للضوابط: وتناولتها المادتين السادسة والسابعة عشرة، وذلك بذكر الاجراءات المتبعة في حالة وجود ممارسة مخالفة وذكر العقوبات حيال ذلك والتي تصل العقوبة فيه إلى إيقاف التعامل مع الباحث لمدة خمس سنوات وإشعار الجهة التابع لها الباحث لاتخاذ الاجراء المناسب.

وتجدر الإشارة إلى أن إصدار هذه الضوابط كان باللغتين العربية والانجليزية، ويمكن الحصول على النسخة الإلكترونية منها عبر الرابط: http://gdrg.kacst.edu.sa/Site/Templates/Integrity_a.pdf

وقد جاء هذا الجهد ضمن سعي مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية إلى تطبيق الأمانة العلمية في المقترحات البحثية المقدمة للدعم بهدف رفع الجودة العلمية والفنية للمقترحات البحثية المقدمة للدعم، من خلال برامج الدعم المختلفة، وذلك لتحسين مخرجات هذه البحوث لتتوافق مع متطلبات واحتياجات الجهات المستفيدة. لذلك يعود تطبيق الأمانة العلمية بزيادة المردود الاقتصادي من خلال الحصول على منتجات جديدة في بحوث أصيلة ومبتكرة، بالإضافة لحفظ وترشيد الموارد البحثية وتوظيف الكوادر البشرية في مشاريع بحثية متميزة، وتحفيز وتشجيع الباحثين والعلماء على تقديم أفكار علمية وبحثية أصيلة ومبتكرة وغير مكررة من خلال المقترحات التي تقدم لبرامج الدعم في الإدارة.

مؤشرات:

نريد أن نركز هنا على مؤشرين اثنين، أحدهما دولي والآخر محلي، حيث نشير إلى دراسة تبين ترتيب المملكة العربية السعودية من بين عدد من الدول المختلفة التي شملتها الدراسة من حيث أمانة البحث العلمي. وأخرى تقارن بين عدد من المراكز البحثية داخل المملكة من ناحية الأمانة العلمية. ومن ثم إضافة مؤشرين آخرين.

أولاً: دراسة عشوائية لعدد من دولة العالم في معدل السرقات العلمية:

بعد أخذ عينة عشوائية لعدد من الدول، والنظر في عدد الأوراق العلمية المقدمة للنشر، وعدد حالات السرقات العلمية، استخلصنا النسبة المئوية للسرقات العلمية في كل دولة. وهي وفق الجدول التالي:

الدولة	النسبة المئوية للسرقات العلمية	ترتيب معدل دخل الفرد عالميا	معدل دخل الفرد (دولار/سنوي) ١٠٠٠
بلغاريا	%٢٠,٤٣	٦٩	١٥,٩٤١
مصر	%١٨,٩١	٩٢	١١,٠٨
إيران	%١٥,٥٥	٧١	١٥,٥٨٦
الهند	%١٠,٩٩	١٢٣	٥,٤١
الصين	%١٠,٧٩	٨٤	١١,٩٠٤
البرازيل	%٨	٧٥	١٥,٠٣٤
أستراليا	%٥,٨٩	١٤	٤٣,٥٥
اليابان	%٥,٦٥	٢٥	٣٦,٢٠٩
السعودية	%٣,٦٨	٨	٥٣,٧٨
ألمانيا	%٣,٢٢	١٧	٤٣,٣٣٢
نيوزلندا	%٢,٤١	٢٨	٣٤,٢٢٧
الولايات المتحدة	%١,٨٢	١٠	٥٣,١٤٣

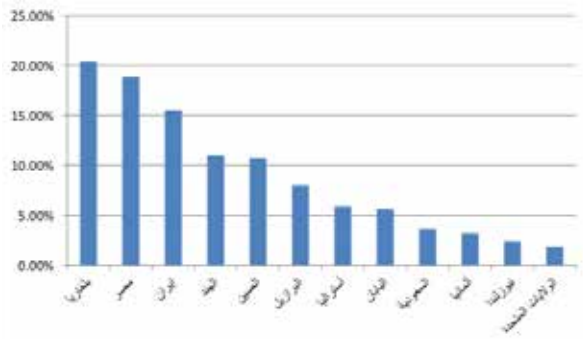

فمعدل السرقات العلمية في السعودية بلغت ٣,١٧٪ (أي بمعدل بحث واحد لكل ٢٠,١ بحث علمي) وهي نسبة جيده مقارنة بعينة الدراسة. وعند تحليل النتيجة السابقة نجد أن السعودية تفارق البلد الأقل من ناحية السرقات العلمية . وهي الولايات المتحدة الأمريكية . بـ ١,٧١ نسبة مئوية فقط، في حين أنها تفارق البلد الأكثر سرقة . وهي بلغاريا . بـ ١١,٠٥ نسبة مئوية. مما يشير إلى أن السعودية تعد في المربع الأول من ناحية قلة السرقات العلمية، وذلك إن اعتبرنا أن متوسط نسبة السرقات العلمية في دول العالم هي ١٧٪ وفق نتائج الدراسة.

وتعد هذه الدراسة فرصة ثرية لدراسة أسباب انتشار السرقات العلمية. حيث يمكننا أن نقارن بين انتشار السرقات العلمية وبين عوامل عدة قد تكون مؤثر عليها. وكمثال على ذلك لو نظرنا لعامل القدرة المالي للفرد وأثره على انتشار السرقات العلمية. فيمكننا مقارنته وفق الجدول التالي حيث سنعتمد على مستوى دخل الفرد وفق بيانات البنك الدولي الصادرة عام ٢٠١٤م:

الدولة	النسبة المئوية للسرقات العلمية	ترتيب معدل دخل الفرد عالميا	معدل دخل الفرد (دولار/سنوي) ١٠٠٠
بلغاريا	%٢٠,٤٣	٦٩	١٥,٩٤١
مصر	%١٨,٩١	٩٢	١١,٠٨
إيران	%١٥,٥٥	٧١	١٥,٥٨٦
الهند	%١٠,٩٩	١٢٣	٥,٤١
الصين	%١٠,٧٩	٨٤	١١,٩٠٤
البرازيل	%٨	٧٥	١٥,٠٣٤
أستراليا	%٥,٨٩	١٤	٤٣,٥٥
اليابان	%٥,٦٥	٢٥	٣٦,٢٠٩
السعودية	%٣,٦٨	٨	٥٣,٧٨
ألمانيا	%٣,٢٢	١٧	٤٣,٣٣٢
نيوزلندا	%٢,٤١	٢٨	٣٤,٢٢٧
الولايات المتحدة	%١,٨٢	١٠	٥٣,١٤٣

ونقارن بينهما من خلال الرسم البياني التالي:

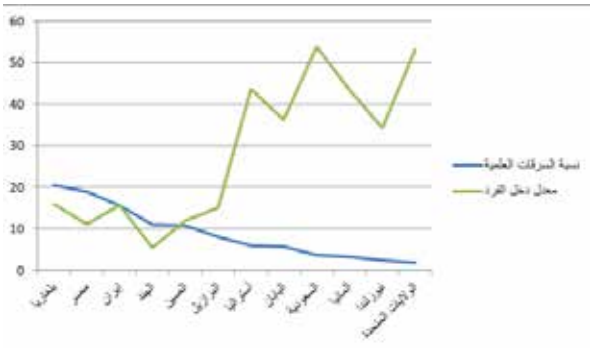

فبشكل عام نستطيع القول أنه كلما زاد معدل دخل الفرد ضعفت نسبة السرقات العلمية. وقد يعود ذلك لقدرة الدولة المادية والذي ينعكس على الابتكار الإبداع. ويمكن دراسة عدة عوامل قد تكون مؤثرة على انتشار السرقات العلمية كجودة التعليم، والانفاق على البحث العلمي، وقوة الأنظمة القانونية، وغيرها.

ثانياً: ترتيب الجامعات السعودية حسب نسبة الخلل في ضوابط الأمانة العلمية في المشاريع المقدمة لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية:

وهي في البحوث المقدمة خلال عامي (٢٠٠٨ - ٢٠١٤) وذلك وفق الجدول التالي:

الدولة	عدد المشاريع المحكمة	عدد المشاريع المخلة بالأمانة العلمية	النسبة المئوية
مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث	١٧٤	٢	١,١٤
جامعة الملك خالد	٧٦	١	١,٣١
جامعة الملك سعود	١٩٤٤	٢٧	١,٣٨
جامعة القصيم	١١٨	٣	٢,٥٤
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٤٧٠	١٤	٢,٩٧
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	١٢٥	٤	٣,٠٢
جامعة الملك عبدالعزيز	٧١٦	٢٢	٣,٧٧
جامعة أم القرى	٢٤٧	١٠	٤,٠٤
جامعة طيبة	٦٨	٣	٤,٤١
جامعة حائل	٢١	١	٤,٧٦
جامعة الطائف	٢٠	١	٥
جامعة الملك فيصل	١٥٧	٨	٥,٠٩
الهيئة الملكية للجبيل وينبع	٣٧	٢	٥,٤
جامعة جازان	٣٨	٣	٧,٨٩
جامعة سلمان بن عبدالعزيز	٤١	٤	٩,٧٥
الشؤون الصحية بالحرس الوطني	٧	١	١٤,٢٨

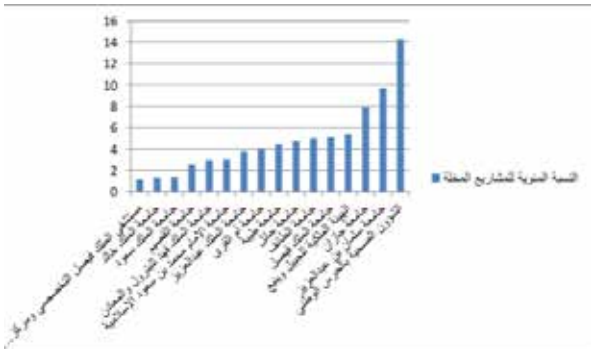

ما يمكن أن يلحظ هنا أن دقة النتائج للمقارنة بين الجامعات والمراكز البحثية من حيث نسبة الإخلال يعتمد على كثرة البحوث المحكمة في المنشأة، وذلك أنه كلما كثرت تلك البحوث كانت النتيجة أدق.

فنلحظ أن العلاقة بين كثرة البحوث في المنشأة وانخفاض نسبة المشاريع المخلة علاقة عكسية بشكل عام.

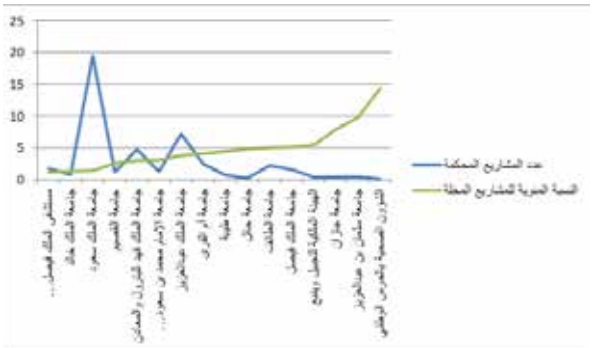

ثالثاً: أشكال المخالفات التي تم ضبطها في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية:

تعددت أشكال الانتحال الفكري والإخلال بالأمانة العلمية في المقترحات المقدمة للدعم للإدارة العامة لمنح البحوث وقد تم رصد عدد منها نورده فيما يلي:

١. النقل والنسخ الحرفي الكلي أو الجزئي لفقرات المقترح البحثي دون ذكر المراجع المنقول منها.

٢. النقل والنسخ الكلي أو الجزئي لفقرات المقترح البحثي مع ذكر المصادر المنقول منها.

٣. النقل والنسخ الحرفي أو الجزئي مع عدم ذكر المصدر المنقول منه وحذف بعض المراجع الواردة فيه.

٤. استخدام نفس الفكرة والموضوع والتصميم والأهداف لبحث آخر مع اختلاف في الأرقام وبعض المعايير المستهدفة وعدم ذكرالمرجع المشابه.

٥. نقل ونسخ جزء من بحث منشور لم يذكر مرجعه ولكن ذكرت المراجع التي داخل المحتوى المنقول.

رابعاً: احصاءات تطبيقات الأمانة العلمية في البحوث المقترحة لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية:

وفقاً لآلية تطبيق نظام الكشف عن المقترحات البحثية المقدمة للدعم في برنامج المنح الكبيرة، فقد تم تحميل ٢٢٠ مقترحاً بحثيا في المرحلة الثانية في عام ١٤٣٤هـ الموافق ٢٠١٣م، على نظام Ithenticate للكشف عن الإخلال بالأمانة العلمية، علماً أن هذه المجموعة من المقترحات كانت أول مقترحات تخضع لعملية الكشف عن الإخلال بالأمانة العلمية، وقد تم رصد ٣١ مقترحاً بحثياً مخالفاً ومخلاً بالأمانة العلمية بما نسبته ١٤٪ وفي المرحلة الأولى من العام ١٤٣٥هـ – الموافق ٢٠١٤م تم تحميل ١١٧ مقترحاً بحثيا على نظام الكشف ورصدت مخالفات إخلال بالأمانة العلمية على ٢٧ مقترحاً بحثياً بنسبة ١٧٪. وفي المرحلة الثانية من العام ١٤٣٥هـ الموافق ٢٠١٤م تم تحميل ١٤٧ مقترحاً رصد منها ١٥ مقترحاً بحثياً مخلاً ومخالفاً للأمانة العلمية بنسبة ١٧٪. مما يوحي بأن هناك تحسنا ملحوظا في جودة المقترحات المقدمة من حيث الالتزام بالأسس العلمية في اختيار مواضيع المقترحات من حيث الدقة والمصداقية وعدم التكرار في مواضيع البحوث المقدمة.

العام	عدد المشاريع المحكمة	عدد المشاريع المخلة بالأمانة العلمية	النسبة المئوية
٢٠١٣ (المرحلة الثانية)	٢٢٧	٣١	%١٤
٢٠١٤ (المرحلة الأولى)	١٦٠	٢٨	%١٨
٢٠١٤ (المرحلة الثانية)	١٤٨	١٥	%١٠

الأمانة الأخلاقية في التعامل مع الكائن الحي:

أولاً: مفهومها:

التعريف بها:

يراد بالأمانة الأخلاقية في التعامل مع الكائن الحي المشارك في البحث العلمي هي الأمانة التي تحمل الباحث على عدم استغلال المشارك استغلالاً غير أخلاقياً بغرض التوصل لأهدافه البحثية كتضليل المشارك بمعلومات خاطئة أو ناقصة، أو إلحاق ضرر به لم يخبره عنه، أو ألم كبيرا وضرر بالغ حتى لو كان متوقعاًوأبلغ به المشارك.

وعلى ذلك فإن الأمانة الأخلاقية تقتضي تقنين التعامل بين الباحث والمشارك بما يضمن للمشارك عدم الاستغلال والتعرض للتضليل من قبل الباحث.

ويجدر أن ننبه إلى أن ثمة فرقا بين أخلاقيات الطب وبين الأخلاقيات الحيوية، فالأول يعد جزءا واحداً من أجزاء الأخلاقيات الحيوية.

نظرة تاريخية:

إن طرق البحث الطبي لم تعد كما كانت محدودة منحصرة، بل تشعبت وتعقدت تبعا للتطور الهائل والسريع في العلاج وأساليبه، محدثة فجوة كبيرة بينها وبين العلوم الأخرى، مما أدى إلى صعوبة في تصور دقائق هذا الفن، فصعب ضبطه وتقنينه، مما أدى إلى استغلال بعض الباحثين لغياب هذا التقنين للوصول إلى أهداف مادية عبر استغلال بشع للإنسان. والأحداث في ذلك كثيرة منها. على سبيل المثال. ما ارتكبته أمريكا بحق الشعب الغوتيمالي ١١، وكذلك ما فعله الألمان بأسرى الحرب العالمية الثانية٢٧.

وعلى ذلك كانت المبادرة الأولى لوضع حد لتلك المآسي

بإطلاق ميثاق هلسنكي٢١ عام ١١١٤ م من قبل الاتحاد العالمي الطبي (World medical association) الذي يعد الميثاق الدولي الأول بهذا الشأن.

ثم توالت المبادرات بهذا الخصوص حتى ولد مصطلح »الأخلاقيات الحيوية« Van (ونشأ كعلم مستقل في عام ١١٠٧م من قبل العالم)Rensselaer Potter(Bioethics).

وبدأت الدول الصناعية الكبرى في صياغة القوانين الخاصة بالأبحاث الطبية. تبعتها كثير من الدول رغبة في رفع المخاطر الواقعة على أفراد شعبها، خصوصا وأن كبار الشركات البحثية اتجهت لإقامة أبحاثها وتجاربها على شعوب العالم الثالث حيث لا نظام يحمي الشعوب من استغلالهم. ولهذا كانت المملكة من أوائل الدول الإسلامية والعربية التي سعت لإصدار نظام خاص بهذا المجال. ففي عام ١٤٢٢هـ صدر قرار مجلس الوزراء بإعداد نظام »البحث على المخلوقات الحية« وبدأ العمل فيه منذ ذلك الحين وتكون فريق من الجهات ذات العلاقة. وفي عام ١٤٣١هـ صدر النظام بالمرسوم الملكي رقم (م/٥١). تلاه أن أصدرت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية اللائحة التنفيذية
للنظام، وذلك عام ١٤٣٣هـ.٢٢

- نظرة شرعية:

إن من المقاصد الشرعية الكبرى التي جاء الشرع بحفظها مقصد حفظ النفس، فأنزل الله تشريعه لحفظ هذا المقصد المهم، فحرم الاعتداء على النفس البشرية بأي نوع من الأنواع فقال: (ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين)٢٣. وشّرع أحكاماً جزائية دنيوية وأخروية لحفظ هذا المقصد فقال: (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس)٢٤. ثم بين أن الجسد أمانه لا يجوز التصرف فيها إلا بمصلحتها فقال: (ولا تقتلوا أنفسكم)٢٥. فأساس الأمانة الأخلاقية التي نتحدث عنها أمراً محسوماً في الشريعة الإسلامية لا خلاف فيها. ثم إن من المقاصد الشرعية الكبرى حفظ النسل. وهو باب محسوم أيضا في الشرع، وهو ما قد تندرج تحته بعض الأخلاقيات الحيوية. ولم يغفل الشرع أمر التوازن بين المصالح والمفاسد؛ وهو أسُ الأخلاقيات الحيوية، فقرر العلماء قاعدة فقهية كبرى أن دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح. وأن المفسدة الصغرى ترتكب لدفع المفسدة الكبرى، ويفرط في المصلحة الصغرى رجاء تحقيق المصلحة الكبرى. وهذا أمر مقرر عند العلماء متفق عليه. وعلى ذلك فأصول هذه الأخلاقيات تدخل في مظلة الأصول الشرعية المحكمة.

ثانيا: أنواع الإخلال بالأخلاقيات الحيوية في الأبحاث العلمية:

إن العناصر الأساسية لأنواع الإخلال بالأمانة الأخلاقية تكمن في التالي: ١. الإخلال في أخذ الموافقة بعد التبصير، ولها صور:

أ- عدم أخذ الموافقة بعد التبصير. ب- الإخلال بواجبات الباحث نحو المشارك في أخذ الموافقة. ت- إدراج ما ينص على إخلاء مسؤولية الباحث في حالة وقوع الضرر غير المتوقع. ث- الإخلال في توثيق الموافقة بعد التبصير. ج- أخذ الموافقة من ناقص الأهلية.

٢. الإخلال في حالة البحث العلمي على الإنسان، ولها صور: أ- الإخلال في ضابط جواز إجراء البحث العلمي على الإنسان.

ب- الإخلال في شروط إجراءات البحث العلمي على الإنسان. ت- الإخلال في تأمين صحة الإنسان ودفع الضرر عنه.

٣. الإخلال في حالة البحث العلمي على السجين، وصورتها: ألا يعامل السجين معاملة غيره، بحيث تستغل ظروفه لتحقيق مصالح البحث.

٤. الإخلال في البحث العلمي على الحالات الخاصة، ويقصد بها تلك التي تحتاج مزيد عناية وتحر لحفظ حقوقهم، كالقاصر والمعوق والحامل والجنين. وصور الإخلال هي:

أ- الإخلال في ضابط البحث العلمي على هذه الحالات.

ب- الإخلال في شروط إجراء البحث على هذه الحالات.

ت- الإخلال في تأمين صحة هذه الحالات ودفع الضرر عنهم.

٥. الإخلال في التعامل مع المادة الوراثية وبنوكها، ولها صور: أ- الإخلال في ضوابط التعامل مع المادة الوراثية وبنوكها.

ب- الإخلال في شروط التعامل معها.

١. الإخلال في حالة البحث العلمي على الحيوان والنبات، ولها صور: أ- الإخلال في ضابط البحث العلمي على الحيوان والنبات.

ب- الإخلال في شروط إجراء التجارب العلمية عليها.٢١

ثالثًا: المعايير العالمية:

حدد الإعلان العالمي لأخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم

والثقافة خمسة عشر مبدأ من مبادئ الأخلاقيات الحيوية هي:
١. الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان.
٢. المنفعة والضرر.
٣. الاستقلالية والمسؤولية الفردية
. ٤. القبول
. ٥. الأشخاص العاجزون عن إبداء القبول.
١. احترام الضعف البشري والسلامة الشخصية. ٠. حرمة الحياة الخاصة والسرية. ٧. المساواة والعدالة والإنصاف.
١. عدم التمييز وعدم الوصم. ١٧. احترام التنوع الثقافي والتعددية. ١١. التضامن والتعاون. ١٢. المسؤولية الاجتماعية والصحة. ١٣. تشاطر المنافع. ١٤. حماية الأجيال المقبلة.
١٥. حماية البيئة والمحيط الحيوي والتنوع البيولوجي.٢٠
• استعراض لنظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية، ولائحته التنفيذية:

صدر نظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية عام ١٤٣١هـ محتوياً على ٥١ مادة، موزعة على خمسة عشر فصلاً.
الأول: في ذكر التعريفات والأحكام العامة وهي مادة واحد فقط.
الثاني: في أهداف النظام، ويحتوي على المادتين الثانية والثالثة.
الثالث: فيما يخص اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية من تنظيم وإنشاء، ويحتوي على المواد من ٤-١.
الرابع: وهو في إيرادات اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية، وهي المادة ٠.
الخامس: وهو فيما يخص مكتب مراقبة أخلاقيات البحث، وهي المواد ٧-١.
السادس: وهو في اللجان المحلية لأخلاقيات البحث، وهي المادة ١٧.
السابع: وفيه ما يخص الموافقة بعد التبصير، وهي المواد ١١-١٤.
الثامن: وهو في البحث العلمي على الإنسان، وهي المواد ١٥-٢٣.
التاسع: وهو في البحث العلمي على السجين، وهي المادة ٢٤.
العاشر: في البحث العلمي على الحالات الخاصة، وهي المواد ٢٥-٣٧.
الحادي عشر: وهو في التعامل مع المادة الوراثية وبنوكها، وهي المواد ٣١- ٣٠.
الثاني عشر: وهو في استخدام الحيوانات والنباتات في التجارب، وهي المواد ٤٧-٣٧.
الثالث عشر: وهو فيما يخص لجنة النظر في المخالفات، وهي المواد ٤١-٤٣.
الرابع عشر: وهو في العقوبات، وهي المواد ٤٤-٤٠.
الخامس عشر: في أحكام ختامية، وهي المواد ٤٧-٥١.

هذا وقد صدرت اللائحة التنفيذية عام ١٤٣٣ هـ وتبعت النظام في تبويبه. ويمكن الاطلاع على النظام واللائحة من خلال موقع اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية، على الرابط التالي:
http://bioethics.kacst.edu.sa/PublicServices/Systems-Committee.aspx
• مؤشرات:
قد يكون من أبرز المؤشرات التي يجب أن نشير لها هنا لإدراك الواقع البحثي ذي العلاقة بالكائن الحي هو معرفة حجم البحث العلمي على الكائن الحي في المملكة، ومن ثم الإشارة إلى عدد اللجان المحلية المسجلة لدى اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية.

أولاً: إحصاءات تبين حجم البحث العلمي على الكائن الحي:
١. يوجد في المملكة أكثر من ٣٥٧ مستشفى حكومي غالبيتها تقوم بأبحاث طبية على الكائن الحي.٢٧
٢. عدد المراكز البحثية النشطة التي تقوم بهذا النوع من الأبحاث ١١٥ مركز.
٣. جميع الكليات الصحية وكليات العلوم في الجامعات تقوم بهذا النوع من الأبحاث.
٤. بعض الوزارات تقوم بهذا النوع من الأبحاث، كالزراعة، وهيئة الغذاء والدواء، ونحوها.
٥. عدد من المستشفيات الخاصة تقوم بأبحاث على الكائن الحي.
ثانياً: عدد اللجان المحلية المسجلة لدى اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية:
بلغ عدد اللجان المحلية المسجلة ٤٧ لجنة محلية موزعة وفق الجدول التالي:

المدينة	عدد اللجان
الرياض	١٥
مكة المكرمة	٢
جدة	١٠
الطائف	١
الدمام/ الخبر/ الظهران	٧
الأحساء	١
حفر الباطن	١
القصيم	٢
جازان	١
أبها	١
الجوف/ سكاكا	١
خميس مشيط	١
تبوك	٢
الخرج	١
الحدود الشمالية	١
المدينة المنورة	١

ثالثاً: آلية عمل اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية:
يتبع الجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية ثلاثة فروع، وذلك لتقوم بالمهام المنوطة بها على أتم وجه، وهي:
١. الأمانة العامة للجنة، وهي التي تقوم بالأعمال الإدارية للجنة وتستقبل طلبات تسجيل اللجان المحلية وغيرها.
٢. مكتب مراقبة البحوث: وهو الذي يتابع سير البحوث في المملكة ويراقبها ويقوم بضبط التجاوزات ويحيلها إلى لجنة النظر في المخالفات، إلى غير ذلك من المهام.
٣. لجنة النظر في المخالفات: وهي الجنة المعنية بإصدار الجزاءات على المخالفات المحالة من قبل مكتب المراقبة، وأخاذ القرار فيها.
٤. اللجان المحلية: وهي اللجان التابعة للمنشآت البحثية والمسجلة لدى اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية، حيث تتولى مراجعة وإقرار البحوث في المنشأة.

- التوصيات:
- دعوة الجامعات والمراكز البحثية إلى رفع مستوى الجودة في البحوث العلمية، وذلك برفع معايير الكشف عن الإخلال في البحوث المحكمة لديها.
- دراسة أسباب انتشار السرقات العلمية، وتحديد العوامل الأكثر تأثيراً ومعالجتها.
- رفع الوعي لدى الباحثين بالمعايير العالمية في الإخلال بالبحوث العلمية.
- رفع وعي المشاركين في الأبحاث على الإنسان بحقوقهم المنصوصة في النظام ومبادئ حمايتهم أثناء البحث.
- إدراك الجهات البحثية بضرورة التواصل والتسجيل مع اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية لتكوين اللجان المحلية وذلك لرفع مستوى الأمانة الأخلاقية في البحوث المقامة لديها.

4

منتدى الشراكة المجتمعية النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research Scientific Integrity

النزاهة والشفافية في التعليم

د. عبدالله بن سعد الغامدي
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)

الفساد ظاهرة اجتماعية قديمة، وحديثا انتشرت هذه الظاهرة وعبرت حدود الدول نتيجة للتغيرات والتطورات المتسارعة في البيئتين المحلية والدولية متمثلة في العولمة والشركات العملاقة ومتعددة الجنسيات، وثورة المعلومات والاتصالات، والاقتصاد الرأسمالي، والظروف السياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية الاخرى، وقد ارتبطت ظاهرة الفساد بعدة عوامل منها غياب الشفافية أو المساءلة وضعف الأجهزة الرقابية وعدم خضوع السلطات الإدارية لضوابط قانونية وسلوكية تحد من التجاوزات والممارسات المخالفة للقانون واستغلال النفوذ.

وحيث إن الفساد لم يعد في الوقت الحاضر حالات منفردة ومنعزلة في إدارات أو قطاعات أو مجموعات من المنتفعين بل أصبح ظاهرة عالمية و منظمة تتعدى حدود الدول (The World Bank, 2000)، لذلك كان من الضروري إيجاد سياسات واستراتيجيات شاملة ومنظمة لمكافحته، ولضمان نجاح هذه السياسات لابد من مشاركة أطراف متعددة من ضمنها الحكومات والمجتمع المدني والإعلام والقطاعات الحكومية المختلفة , والتعليم والاجهزة الرقابية وغيرها من المعنيين الأساسيين على المستوى المحلي والإقليمي والدولي (Aguilar, Gill, & Pivio, ٢٠٠٠). نتيجة لتلك العوامل المرتبطة بظاهرة الفساد مثل انعدام الشفافية والمراقبة والقوانين والنزاهة تعرض العالم لسلسلة من الأزمات المالية والاقتصادية خلال العقود الماضية تأثرت منها العديد من الشركات والمؤسسات العالمية والدول المتقدمة والنامية. ومثال ذلك الانهيارات المالية التي حدثت عام ١٩٩٧ م في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وأزمة شركة Ernon الأمريكية عام ٢٠٠١ م ، وكذلك أزمة شركة الاتصالات WorldCom الأمريكية عام ٢٠٠٢ م، وأخيرا الأزمة المالية عام ٢٠٠٨م، ولم يكن أثر هذه الأزمات محدودا بالشركات أو الدول التي تعرضت لتلك الازمات بل تأثر بسببها كثير من اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على السواء وهددت النظام الاقتصادي والمالي العالمي. تلك الازمات جعلت موضوع مكافحة الفساد يحظى باهتمام كبير خلال العقدين الماضيين على جميع المستويات المحلية والدولية والهيئات والمنظمات الدولية، فعلى المستوى الدولي صدرت اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) عام ٢٠٠٣م لتنسيق الجهود الدولية لمكافحة الفساد وتعزيز النظم الوطنية لمكافحته، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥، وهي تُعد الاتفاقية الأكثر شمولاً وقوة في مكافحة الفساد على نطاق عالمي، وحتى إبريل ٢٠١٤م، صادق عليها أكثر من ١٧٠ دولة، حيث تلزم الاتفاقية الدول الأطراف فيها بتنفيذ مجموعة واسعة ومفصلة من التدابير لمكافحة الفساد، وعلى المستوى العربي صدرت الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٩ م، وعلى مستوى الدول قامت عدد من الدول العربية بإصدار استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد خلال الفترة من ٢٠٠٨م–٢٠١٠م منها المملكة العربية السعودية، والجمهورية اليمنية، ودولة الكويت، وموريتانيا، والعراق.

ستتناول هذه الورقة موضوعي النزاهة والشفافية على المستوى المؤسسي والفردي لمكافحة الفساد والحد منه خاصة في مجال التعليم. وحيث إن الفساد ليس مشكلة أخلاقية وثقافية فقط بل هو ايضا يتعلق بهيكلة الدولة ومؤسساتها ومرافقها وأسلوب الإدارة وآلياتها ودور الدولة في التنسيق مع الشركاء الفاعلين من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة ورفاهية الشعوب والتغلب على عوائق التنمية والنمو الاقتصادي وأهمها الفساد.

مفهوم الفساد

الفساد ظاهرة تحدث في كل الدول بغض النظر عن مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والفساد حالة معقدة ومتعددة الوجوه و متعددة الأسباب والتأثير، وتأخذ أشكال وصور متعددة وضمن سياقات مختلفة. وتتدرج جرائم الفساد من التجاوزات الفردية المخالفة للقانون إلى الجرائم والتجاوزات المؤسسية والهيكلية في البنية

السياسية والتنظيمية و الاقتصادية. وصور الفساد إما أن تكون ذات جذور ثقافية أو بسبب تدني المستوى الاخلاقي والمعنوي للفرد. والفساد يكون ذو أبعاد اقتصادية أو اجتماعيه . والفساد الاقتصادي هو الأكثر شيوعا ويكون ذا طابع مادي سواء كان نقديا غيره، أما الفساد ذو الطابع الاجتماعي فمن صوره التفضيل أو المحاباة على أساس العرق أو القرابة ويقوم على أُسُس وخلفيات اجتماعية (Médard, ١٩٩٨).

وقد يحدث الفساد بين أفراد من القطاع الحكومي والقطاع الخاص في حالة العقود والمشتريات والمنافسات، أو بين أفراد من القطاع الحكومي والمجتمع من خلال تقديم الخدمات أو مخالفة الأنظمة واللوائح وغيرها مقابل حصول الموظف العام على رشوة أو خدمات أو أي منافع أخرى. وعلى المستوى الدولي وفي ظل العولمة والتجارة الحرة والسوق المفتوحة تتوفر الفرص لصور من الفساد العابر للحدود من الشركات الكبيرة أو المتعددة الجنسيات من أجل الحصول على عقود وفرص تجارية وصناعية مثل الرشوة والقروض والمنافع الأخرى (Bayart, Ellis, & Hibou, ١٩٩٩) . كما أن الفساد قد يحدث بين قطاعات الدولة لتحقيق مصالح معينة. وقد يحدث الفساد ضمن القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

وردت تعريفات متعددة للفساد والعامل المشترك بينها هو أهمية دور الدولة ومؤسساتها، ويفهم الفساد بصفة عامة على أنه موظف حكومي يستغل صلاحياته للحصول على فوائد شخصية. أو استغلال الموارد العامة لتحقيق منافع شخصية. والتعريف العملي الذي استخدمته منظمة الشفافية العالمية هو « Corruption is the abuse of entrusted power for private gain» إساءة استعمال السلطة (الوظيفة) المؤتمن عليها لتحقيق منافع أو مكاسب شخصية (Pope J., ٢٠٠٠) . كما عرفه البنك الدولي «Corruption is the misuse of public office for private gain إساءة استخدام السلطة لمكاسب شخصية (World Bank, ١٩٩٧) . وفي التعليم عرف الفساد بـ " "Systematic use of public office for private benefit, whose impact is significant on availability and quality of educational goods services, and, as consequences on access, quality or equity in education" (Hallak & Poisson, ٢٠٠٢) . وهذا التعريف يشمل بالإضافة إلى تعريف الفساد ربط الفساد بآثاره في التعليم من تدني الجودة و عدم عدالة التوزيع وتوفر التعليم والوصول للخدمة ونقص الموارد.

وفي الشريعة الإسلامية مفهوم الفساد أشمل ويتضمن صور متعددة. ففي الشريعة الأصل هو الصلاح والفساد حالة طارئة » ولا تفسدوا في الارض بعد إصلاحها« (الاعراف، آيه ٥٦). وورد لفظ الفساد في القران للدلالة على عدة معانٍ كالشرك والمعاصي و ما يترتب على ذلك من انقطاع الصيد في البحر والقحط في البر كما في قوله تعالى (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) (الروم ، الآية٤١) ، أو الطغيان والتجبر كما في قوله تعالى (تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً) (سورة القصص، الآية٨٣) أو عصيان أوامر الله كما في قوله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً إن يقتلوا أو يصلبوا أوتقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم) (سورة المائدة، الآية ٣٣).

والفساد كمفهوم يغطي مجموعة واسعة من الممارسات والمخالفات السياسية والاقتصادية والإدارية وغيرها، وقد صُنف الفساد وفقاً لخصائصه الى أشكال متعددة أهمها الرشوة، واختلاس المال العام، والتزوير، والابتزاز، والاختلاس والمحاباة والواسطة (Amundsen, ١٩٩٩). هناك عوامل ودوافع متعددة تؤثر على الأفراد في اتخاذ القرار للتصرف بأمانة أو ارتكاب الفساد، قائمة بعدد من المتغيرات التي تدفع الافراد باتجاه ارتكاب الفساد استعرضها البنك الدولي في ورش عمل واستعرضته ورقة عمل قدمت بصندوق النقد الدولي (Rijckeghem & Weder, ١٩٩٧). ومعظم هذه العوامل والمتغيرات تتوافق مع الفهم النظري والعملي للفساد، وأهمها:

البعد الأخلاقي:

أسباب تدفع الأشخاص لدفع الرشوة: الحصول على عقود، تفادي غرامات ورسوم باهظة، الحصول على وظائف أو ترقيات ومميزات وظيفية، أو الحصول على خدمات ومكاسب متخطين قوائم الانتظار، وغير ذلك.

أسباب تدفع الموظفين الحكوميين إلى طلب الرشوة: ضعف الراتب والمميزات الوظيفية والحوافز، زيادة في الدخل لرفع أو المحافظة على المستوى المعيشي، الطمع،

الثروة.

البعد المؤسسي:

توفر الفرصة والربحية المتوقعة من عملية الفساد سواء أكانت نقدية أم في أي صورة أخرى.

عدم امكانية اكتشاف حالة الفساد، لغياب المساءلة والشفافية، وذلك نتيجة لأن مسئولي الدولة وموظفيها ليسوا مطالبين بالإفصاح عن ممتلكاتهم أو تبرير أي من تصرفاتهم أو قراراتهم، ونتيجة كذلك لضعف تطبيق القانون أو ضعف الغرامات والعقوبات مثل الفصل أو السجن وغيرها.

البيروقراطية وتعقيدات الانظمة.

ضعف أو عدم وجود المراقبة الداخلية والخارجية .

عدم نزاهة القيادات الإدارية والسياسية.

ويستنتج من ذلك ان هناك عدة عوامل تدفع باتجاه ممارسة الفساد، تلك العوامل تجمع بين البعد الأخلاقي والقيمي للموظفين والمجتمع وكذلك هيكلة المؤسسات العامة وطريقة إدارتها.

صور الفساد في مجال التعليم:

التعليم كغيره من القطاعات الأخرى ليس بمنأى عن الفساد. ولكن الفساد في التعليم ينطوي على آثار خطيرة من حيث تأثيره على الأجيال الذين سيكونون في المستقبل قادة وإداريين ومهنيين يقودون العملية التنموية. ومن آثار الفساد في التعليم عدم تحقيق هدف التعليم للجميع وقصور في توفير الموارد اللازمة للتعليم وعدم توفر فرص التعليم خاصة للطبقات الأقل حظا والأماكن البعيدة وضعف جودة ومخرجات التعليم وعدم توجيه المتفوقين والموهوبين في المسارات التعليمية المناسبة خاصة في التعليم العالي.

وبالإضافة إلى أنواع الفساد المنتشرة في القطاع العام مثل الرشوة والاختلاس وسوء استخدام الصلاحيات والأعمال المالية في المنافسات والمشتريات والعقود إلا ان التعليم ينفرد ببعض صور من الفساد مثل المحاباة في ترسية تأليف الكتب والمناهج التعليمية على مؤلفين محددين او مطابع ومؤسسات معينة او اجبار الطلاب على شراء مؤلفات أعضاء هيئة التدريس. ومن اوجه الفساد في التعليم كذلك التزوير في الاعتمادات الأكاديمية وفيما يخص اعضاء هيئة التدريس والمعلمين من تعيين وترقية أو عدم المحاسبة عند ارتكابهم مخالفات مثل الغياب او أخذ رسوم من الطلاب كدروس خصوصية او تسريب اسئلة الامتحانات او الحصول على شهادات واعتمادات مزورة والسرقات الأدبية والحقوق الفكرية وغيرها.

البيئة غير النزيهة لا تمكن التعليم من تعزيز القيم والسلوكيات النزيهة لدى الاجيال لذلك فإن الجهود لا بد ان تكون شاملة ومتكاملة لكل مكونات المجتمع. تعليم تلاميذ وطلاب المدارس والجامعات القيم والسلوكيات التي تعزز النزاهة وتنبذ الفساد تعتبر من أهم المكونات في استراتيجية الدول لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. لذلك فإنه من الضروري ضمان النزاهة والحد من الفساد في التعليم ليتمكن من أداء رسالته. وثبت ان التعليم فعالا جدا كمدخل لمكافحة الفساد من خلال الانشطة او المناهج التعليمية. وللهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة تجارب بالتعاون مع الجامعات لإنشاء أندية النزاهة ومع الجمعية السعودية للكشافة ومع وزارة التعليم برنامج لتعزيز النزاهة في التعليم العام.

تعود جذور ممارسة الفساد الى ضعف النزاهة وعدم وجود الشفافية والمساءلة وبالتالي ضعف الحوكمة، ولمحاربة الفساد وتعزيز النزاهة في القطاع العام ومنها قطاع التعليم ستتناول هذه الورقة تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في القطاع العام من خلال محاور اساسية هي الحوكمة والنظام الوطني للنزاهة والشفافية.

الحوكمة:

للقطاع العام دور محوري ومهم في مختلف شؤون الدولة الاقتصادية والسياسية والتنموية وغيرها. لذلك فإن إدارة القطاع العام حيوية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية حياة المواطنين والاستخدام الامثل للموارد. والإدارة العامة كانت وما زالت موضع العديد من البحوث المستمرة للتطوير النظري والعملي لاستحداث آليات تمكن الحكومات من إحداث تطورات وتغيرات تساعدها في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والمتوازنة في كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.. الخ، وقد كان للتغيرات والتطورات المتسارعة في البيئتين المحلية والدولية نتيجة للعولمة، والتجارة الحرة، والأسواق المفتوحة، والانفتاح الاقتصادي، وثورة المعلومات والاتصالات، والمطالبات الدولية للحد من الفقر، والجهل، والفساد، والإقصاء الاجتماعي، والخصخصة كل هذه التطورات استدعت الحاجة الى تطوير أنظمة وآليات الإدارة في القطاع العام وزيادة فعاليته ورفع كفاءة الادارة

في القطاع العام أو في القطاع الخاص أو في المنظمات غير الربحية.

نتيجة لذلك اكتسبت الحوكمة Governance، ويشار إليها أيضا بمصطلح الحوكمة الجيدة (الرشيدة) Good Governance، خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية أهمية متزايدة على المستوى الحكومات والمنظمات الدولية كعملية تكاملية وفعالة لإدارة شئون الدولة السياسية والاقتصادية والخدمية (Rhodes،٢٠٠٧)، ولم تعد الحوكمة مقتصرة على اهتمامها الاساسي في التنمية الإقتصادية والكفاءة الإدارية بل أصبحت مرتبطة بشكل وثيق بمفاهيم أخرى منها سلطة القانون والمشاركة المجتمعية والعدالة والشفافية والمساءلة والنزاهة ومكافحة الفساد، ويستند مفهوم الحوكمة الجيدة على عناصر الشراكة بين القطاعات الثلاث الرئيسية في المجتمع :- القطاع الحكومي، و القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، حيث تقوم العلاقة على اعتبار الحاكمية الرشيدة مسؤولية تكاملية تتسم بالشفافية والمساءلة من أجل تحقيق الكفاءة الإدارية التي تعتمد على مشاركة المواطنين في صنع القرار (Kaufmann & Kraay, ٢٠٠٨).

الحكم الرشيد هو مصطلح له تعاريف متعددة في أدبيات الإدارة العامة، وفي أبسط تعريفات الحوكمة كما ورد في أدبيات الأمم المتحدة هي » عملية اتخاذ القرارات والكيفية التي تنفذ (أولا تنفذ) بها تلك القرارات " (UNESCAP، ٢٠٠٩)، وفي تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ م ورد تعريف للحوكمة على أنها "نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيرا سليما وتربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة بواسطة المؤسسات وفي النهاية بواسطة الناس«. (UNESCAP, ٢٠٠٩) . كما عرفها البنك الدولي بأنها " الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية " (UNDP, ٢٠٠٢) . وتتفق كل التعاريف للحوكمة على موضوعين أساسيين أولهما الدور الاساسي الذي تلعبه الحكومات لتطبيق الحوكمة والتنسيق بين المعنيين الأساسيين (القطاع الحكومي و القطاع الخاص والمجتمع المدني)، وثانيهما الاتفاق على عدد من الركائز الأساسية للحوكمة مثل سلطة القانون والشفافية والنزاهة والمساءلة (Weiss, ٢٠٠٠) .

ومع وجود اختلافات في هيكلة الحوكمة في القطاع العام وكذلك طريقتها في الممارسة والتطبيق، وبغض النظر عما إذا كان المسئولون في القطاعات الحكومية تم اختيارهم بالتعيين أو بالانتخاب فإن الحوكمة الرشيدة تبنى على قواعد ومرتكزات أساسية. ورد في الأدبيات تفصيلات مختلفة لقواعد ومرتكزات الحوكمة ولكنها جميعا تتوافق في محتوياتها ومفهومها، فعلى سبيل المثال اقترحت الامم المتحدة ثماني قواعد أساسية للحوكمة الجيدة: المشاركة، وسيادة القانون، والشفافية، الاستجابة لمتطلبات المجتمع، والتوافق بين الجهات المشاركة في الحوكمة، والشمول والانصاف، و الفعالية والكفاءة، والمساءلة (UNESCAP, ٢٠٠٩). أما منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC) فقد أقترح ستة عناصر هي: سيادة القانون، و الشفافية، والمساءلة، و الأخلاقيات والنزاهة، و الاستخلاف shipSteward ، والقيادة (APEC, ٢٠١١) . وفيما يلي تفصيل لهذه العناصر:

سيادة القانون: هي قاعدة جوهرية وأساسية في الحوكمة الرشيدة، بحيث يكون الجميع حكومة أو أفراد خاضعين وممتثلين للقانون ويكون القانون هو المرجعية وليس فردا أو مجموعة من الافراد، لذلك يكون الجميع تحت سيادة القانون ويطبق بعدالة على الجميع. تطبيق القانون يقلل الفرصة لسوء استعمال السلطة من أجل منافع شخصية.

الشفافية: استجابة الحكومة لحقوق المواطنين وغيرهم للاطلاع على المعلومات المتعلقة بأداء الحكومة وكيفية اتخاذ القرارات خاصة تلك التي لها علاقة بالشأن العام وتمس حياة المواطنين، وبالتالي يكون المسئولون منفتحين قدر الإمكان لتوضيح قراراتهم والأعمال التي يقومون بها. والتحفظ يكون فقط على إفشاء المعلومات التي تمس الامن القومي أو التي لها علاقة بالتحقيقات في جرائم ومخالفات. وكذلك إتاحة الفرصة للمواطنين للاطلاع على أداء الحكومة ومنجزاتها من خلال التقارير المنشورة خاصة المالية منها والمدققة من جهات متخصصة ترفع درجة الشفافية وتجعل المساءلة أمر ممكن. وتبين مدى امتثال الجهات الحكومية لسيادة القانون والأنظمة في جميع شئونها وأعمالها. ويعزز الانفتاح والشفافية على كل المستويات في الحكومة ثقة المواطنين بالحكومة وبالدور الذي تقوم به.

المساءلة: هي عملية تكون فيها مؤسسات القطاع العام والأفراد المنتمين له مسؤولين عن قراراتهم وتصرفاتهم، ولا يمانعون في تقديم أنفسهم للتدقيق الداخلي والخارجي المناسب. ويتحقق ذلك من قبل جميع الأطراف من خلال وجود فهم واضح لتلك المسؤوليات ووفق قوانين وأنظمة وضوابط محددة تعتمد على بنية قوية. والمساءلة هي الالتزام بالإجابة عن كل الاستفسارات التي تخص الأداء أو القرارات المتخذة وكيفية استخدام الصلاحيات الممنوحة. هذه المسؤولية تمتد عبر مجموعة من المتطلبات كالاستقامة والقيم والنزاهة فضلا عن التنفيذ الفعال والكفء للبرامج والمهام والوظائف. والمساءلة لها علاقة بسيادة القانون من حيث تضمنها تطبيق عقوبات على الذين يسيئون استخدام السلطة الممنوحة لهم ويتصرفون في الموارد العامة في غير المخصص لها.

القيادة: تحدد المناخ الأخلاقي العام للمنظمة وهذا أمر مهم للغاية لتحقيق الالتزام على مستوى المرفق العام أو المنظمة للوصول إلى الحوكمة الجيدة (الرشيدة)، القياديون عليهم مسؤولية كبيرة لتعزيز ودعم قواعد الحوكمة الرشيدة بحيث يكونون قدوة وأمثلة يحتذى بها داخل مؤسساتهم وخارجها.

الاستخلاف Stewardship: موظفو القطاع العام يقومون بمسؤولياتهم نيابة عن المجتمع. والموارد والممتلكات العامة التي تحت إدارتهم وإشرافهم يجب ألا تستخدم للمصالح الشخصية وانما تستخدم لمصالح المجتمع. وهم مؤتمنون على تلك الموارد والصلاحيات الممنوحة لهم. ومن المهم أن تنظم مؤسسات القطاع العام بحيث يتم الحفاظ على قدراتها لخدمة مصالح الحكومة والمصلحة العامة و تحسينها مع مرور الزمن. وهذا يشمل الاستدامة المالية والإدارة الكفأة والفعالة للموارد، وكذلك العوامل الأخرى غير الملموسة، مثل المحافظة على ثقة المجتمع في المرفق الحكومي أو الحكومة ككل.

النزاهة: وفق هذا المعيار يجب أن يتحلى المسئولون في القطاع العام بقيم عالية يلتزمون بها عند اتخاذ القرارات وتحكم تصرفاتهم وسلوكياتهم المختلفة داخل المنشأة. ويجب عليهم التصرف بكل أمانة واستقامة في بالأموال العامة وإدارة الموارد والشأن العام. والنزاهة تعتمد على فعالية أطر الرقابة وتتأثر بالتشريعات ذات العلاقة كمدونات القيم وقواعد السلوك الوظيفي. فبينما سيادة القانون توفر نظام مراقبة خارجي للسيطرة على تصرفات المسئولين فإن القواعد الإخلاقية توفر نظام مراقبة داخلي لسلوك المسئولين وتحقق ثقة المجتمع وإدراكهم للأداء الجيد والمتوافق مع الأنظمة والتشريعات والسياسات للمنظمة، لذلك فإن الثقة في الحكومة تتأثر بما يتصوره المجتمع عن المسئولين الذين لا يتسمون بالنزاهة والأمانة والاستقامة.

هذه الورقة ستركز على عنصري النزاهة والشفافية من عناصر الحوكمة الرشيدة ودورهما في مكافحة الفساد والحد منه بصفة عامة وفي التعليم على وجه الخصوص.

النزاهة:

النزاهة في الإدارة العامة ترتبط بالوسائل والآليات التي تكافح الفساد وسوء ادارة الموارد والشئون العامة وسوء استغلال السلطة مع تعزيز ثقافة أخلاقيات العمل والسلوك على مختلف المستويات الإدارية في النظام الحكومي (Aulich, ٢٠١١). فعلى جميع مستويات الدولة يتخذ عدد لا يحصى من القرارات التي تخص المجتمع من حيث الامن والتنمية والصحة والتعليم وغيرها من القرارات التي تهم المواطن ولها علاقة مباشرة بنوعية حياته ومصالحه بواسطة مسئولين وموظفين عموميين مؤتمنين ولديهم الصلاحيات اللازمة للقيام بهذه الأعمال. لذلك يطرح التساؤل عن مدى استخدام هذه الصلاحيات من قبل المسئولين والموظفين في القطاع العام لمصلحة المواطن وفي الاتجاهات المحددة حسب السياسة العامة. لذلك تأتي أهمية نظام النزاهة الوطني ليكون الضابط الذي يضمن أن المسؤولين يعملون للمصلحة العامة ويديرون الموارد العامة بكل كفاءة وفاعلية ويقلل فرص الفساد ويعزز الشفافية والمساءلة. والنظام الوطني للنزاهة عبارة عن مزيج من الاجهزة الحكومية، والانظمة والقوانين، والمدونات السلوكية، والسياسات والإجراءات التي توفر إطارا عاما للحوكمة الرشيدة وتوفر البيئة المثالية لاتخاذ القرارات الجيدة وتوفر الادوات لتحديد مكامن سوء التصرف والسلوك بما في ذلك الفساد (Proust، ٢٠١٠). ومصطلح النظام الوطني للنزاهة أشتهر عالميا بواسطة منظمة الشفافية العالمية عام ١٩٩٠م ومنذ ذلك الحين استخدم هذا المفهوم كأساس لتقييم بنية النظم الوطنية للنزاهة في العديد من البلدان (Pope J., ٢٠٠٠). ويتألف نظام النزاهة الوطنية من عدد من الركائز أهمها: ١) السلطة التشريعية، ٢) السلطة التنفيذية، ٣) السلطة

القضائية، ٤) الهيئات الرقابية، ٥) المحاكم الإدارية (ديوان المظالم)، ٦) هيئات مكافحة الفساد، ٧) وسائل الإعلام، ٨) المجتمع المدني، ٩) القطاع الخاص، ١٠) سلطات فرض القانون، ١١) الهيئات الانتخابية، ١٢) جهات التحقيق، ١٣) الاحزاب السياسية. وتجدر الاشارة إلى ان ركائز النظام الوطني للنزاهة يختلف من بلد إلى آخر حسب هيكلة البلد ونظمه السياسية والإدارية وغيرها شكل (١). ويهدف النظام إلى تحقيق تنمية مستدامة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين وسيادة القانون. ومن حيث مكافحة الفساد والسيطرة عليه فإنه يهدف إلى جعله عالي التكلفة ومنخفض الربحية. ويتم تقييم كل ركيزة من ركائز النظام بواسطة عدة مؤشرات، وكل ركيزة يتم تقييمها لكل بعد من الأبعاد التالية:

الحجم (القدرة) : وهي مدى قدرة أي من الركائز الرئيسية على أداء وظيفتها بشكل كامل مثال: الموارد والاستقلالية.

الحوكمة : وتعتمد على مدى تطبيق هذه الركائز للنزاهة والشفافية والمساءلة .

الدور)المهمة): ويعتمد على مدى مساهمة كل ركيزة في النظام الوطني للنزاهة .

ومعظم هذه المؤشرات تنقسم الى جزئين رئيسيين، القسم الأول يقيس جانب توفر القوانين والأنظمة والآخر يقيس جانب التطبيق العملي لتلك القوانين والانظمة.

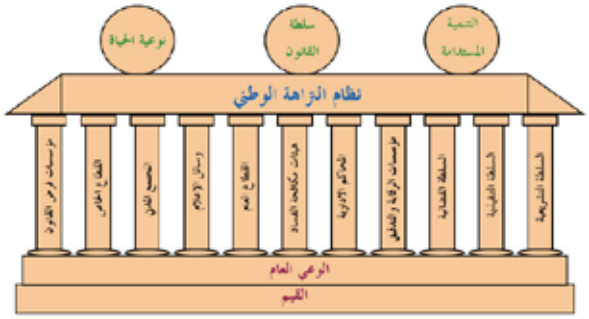

شكل(١): ركائز النظام الوطني للنزاهة ١

ويكون النظام الوطني للنزاهة فعالا ومتينا عندما تكون كل الركائز تعمل بشكل جيد وتؤدي مهامها بكفاءة عالية. ولكن عندما تكون الأنظمة واللوائح ومبدأ المحاسبة ضعيفة فإن الفساد ينتشر وينمو ويؤدي إلى عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية وخيمة. وركائز نظام النزاهة الوطني مترابطة بحيث إن ضعف أحدها سيحمل مزيداً من الأعباء على الركائز الأخرى. وعندما يكون عدد من الركائز ضعيفا فإن النظام يصبح عاجزا عن دعم أو المحافظة على نوعية الحياة وسيادة القانون والتنمية المستدامة وربما تنهار عمليا. يبين الشكل (١) مدى التقاطع بين الشركاء أو أصحاب المصلحة في مكافحة الفساد. لذلك فإن تقييم النظام يتطلب تحديد الفجوات والفرص التي يمكن من خلالها حدوث الفساد في كل عنصر ومن ثم تنسيق وتوحيد الجهود بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز النظام وتقويته.

تطبيق النزاهة يعني:

تصرفات وقرارات الموظف العام تكون منسجمة مع طبيعة الجهاز الحكومي وأهدافه ورسالته وتكون محل ثقة المسئولين والمجتمع وفعالة.

حصول المجتمع على خدمات عادلة وغير متحيزة على أسس شرعية وقانونية وقدر عال من النزاهة والاستقامة.

الموارد العامة تدار وتستخدم بشكل عملي وفعال وصحيح.

القرارات المتخذة وآليات اتخاذها تكون شفافة وفي متناول من يحتاج الاطلاع عليها خاصة تلك التي لها علاقة بالمال العام والعقود والمشتريات الحكومية .

القيم:

نظام النزاهة الوطني مبني بشكل أساسي على القيم والأخلاقيات التي تسود في المجتمع كما يتضح من الشكل (١). وتلعب القيم دورا جوهريا كموجه لتصرفات وقرارات الافراد والمجتمع. فالأفراد يتأثرون بالقيم والثقافة الاجتماعية السائدة وبشكل أكثر بتلك القيم التي تستمد من المعتقدات الدينية. فكلما كانت هذه القيم إيجابية وذات معايير عالية وموضع تطبيق وممارسة تعززت النزاهة والشفافية وتلاشت السلوكيات السلبية ومخالفة الانظمة بما في ذلك ممارسة الفساد. ومؤخرا بدأت تتضمن استراتيجيات النزاهة إنشاء مدونات للسلوك كمتطلبات للأمانة والاستقامة لتعزيز الثقة والنزاهة في اتخاذ القرارات من مسئولي القطاع العام والخاص والسياسيين على مختلف مستوياتهم (Aulich, ٢٠١١) .

الفساد يعتبر عائقا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي

التعليم يكتسب أهمية خاصة لأنه يحدد اتجاهات التلاميذ والطلبة من خلال المعرفة والمهارات والسلوكيات التي يكتسبونها اثناء مراحل الدراسة، وبالتالي هؤلاء هم الذين يشكلون لاتجاهات المجتمع ويديرون عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل. ويعتبر الفساد من اهم عوائق تحقيق الاهداف التنموية في التعليم (Transparency International, ٢٠١٣).

وفي المجال الاقتصادي والمالي تعرضت شركات ومؤسسات كبيرة لفضائح مالية مثل شركة WorldCom وشركة Enron وأخيرا الأزمة المالية العالمية والتي بسببها زاد الاهتمام بموضوع الحوكمة الجيدة والنزاهة والشفافية والقيم ومدونات السلوك في مختلف القطاعات من جانبي التقنين والتطبيق (PABC, ٢٠٠٧) . القيم ومدونات السلوك وأخلاقيات العمل توفر دليلا ارشاديا ودعما للموظفين في اتخاذ القرارات وأداء مهامهم بما يتوافق مع رسالة وقيم المنشأة ورسالتها. وقد ثبت في كثير من الادبيات ان مدونات السلوك لمنسوبي التعليم من اعضاء هيئة التدريس والمعلمين والاداريين والمديرين والمساعدين والمشرفين ساهم بشكل فعال في الاحترافية والمهنية وتحسين الإنجازات (van Nuland & Khandelwal, ٢٠٠٦).

ولكي تكون مدونات السلوك فعالة فلا بد من الترويج لها ودعمها وتطبيقها في جميع جوانب المنشأة. ولتحقيق ذلك يجب تدريب جميع العاملين بما فيهم الاداريون والقادة في المنشأة على هذه الأدلة والأنظمة والمدونات السلوكية وتكون في متناول الجميع. كما يجب تطبيق مدونات السلوك والقيم بكل انضباطية ومهنية بالإضافة إلى تشجيع الموظفين بالإبلاغ (نافخي الصفارة) عن أي تجاوز وحمايتهم. القيم ومدونات السلوك وأدلة السياسات والإجراءات تساعد على(values-driven organization) الإدارة المبنية على القيم شكل (٢). القضاء على الفساد يجب أن يكون جزءاً أصيلا في مدونة السلوك للمنشأة، ومن المتعارف عليه أن مدونات السلوك تتضمن العناصر التالية:

الرسالة: تشمل الرسالة أهداف المنشأة والغرض من وجودها، وتعتبر الأساس التي تعتمد وترجع إليها أنشطة المنشأة، ويفضل أن تتضمن الرسالة إشارة إلى القيم التي تعتمدها المنشأة وهذا يساعد في الامتثال وتطبيق الأخلاقيات في كل أنشطة وقرارات الموظفين بها.

القيم العالية: تعتبر الأساس لكل الانشطة وتكتسب مع الوقت وتؤثر على تحديد الاتجاهات والسلوكيات. وإذا ما توافقت القيم للفرد مع قيم المنشأة كان المردود أكثر إيجابية على المنشأة ونتائجها وخدماتها. ومن الأمثلة الشائعة للقيم الاحترام، والمساواة، ومكافأة المتميزين،

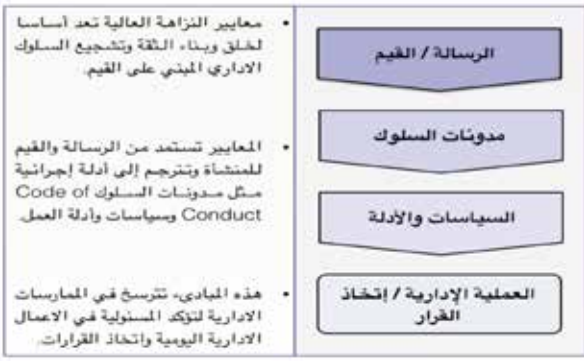

والشفافية، والعدالة، والنزاهة.

شكل (٢): الادارة / المنشأة المبنية على القيم.

المبادئ الأخلاقية: إن التصرفات والقرارات التي تعتريها شبهة الفساد سواءً على مستوى المنشئات أم الأفراد تعكس إلى حد بعيد القيم والاتجاهات والمعتقدات والنظام بتلك المنشأة. مدونة السلوك لوحدها لا تضمن نزاهة سلوك واتجاهات الأفراد. نزاهة الفرد تنبع من التزامه بالممارسة النزيهة. ولكن الالتزام والاستعداد الشخصي للموظف مع وجود مدونة السلوك ستوفر البيئة المثالية للموظف ليكون أكثر استقامة ونزاهة وأمانة ويتصرف بكل إخلاص ورغبة في اتخاذ القرارات الصائبة. ولعل من أكثر المبادئ الأخلاقية للموظف العام شيوعاً هي مبادئ نولان السبع (CSPL, ٢٠١٣). وفيما يلي ملخص لهذه المبادىء:

الإيثار Selflessness: يجب على الموظف الحكومي التصرف بناءً على المصلحة العامة فقط وليس من أجل مكسب مالي أو أي مصلحة أخرى شخصية أو لأي فرد من أفراد العائلة أو صديق.

النزاهة: يجب على الموظف الحكومي أن يتجنب أي التزام مالي أو وعود لأشخاص أو منظمات يمكن أن تؤثر على قراراته في العمل.

الموضوعية: يجب على الموظف الحكومي أن يبني قراراته على الافضل للمصلحة العامة، ويتضمن ذلك

عمل المواعيد العامة و منح العقود أو الاتفاقيات و ترشيح الأفراد للمكافآت والترقيات.

المساءلة: الموظف الحكومي مسؤول عن قراراته وتصرفاته أمام المجتمع، و يجب عليه الخضوع لأي مسائله من قبل إدارته.

الشفافية: يجب على الموظف الحكومي أن يكون أكثر شفافية ووضوح فيما يتعلق في باتخاذ قراراته وتصرفاته، بحيث يمكنه إعطاء أسباب اتخاذه لهذه القرارات، يمكنه حجب المعلومات فقط عندما توجب عليه المصلحه العامه ذلك.

المصداقية: من واجبات الموظف الحكومي أن يعلن عن أي مصلحة خاصة له تتعلق بعمله الوظيفي ويتخذ الخطوات لحل أي تعارض قد ينشأ في المستقبل لحماية المصالح العامة.

القيادة والقدوة: يجب على الموظف الحكومي دعم وتعزيز هذه المبادئ عن طريق القيادة والقدوة.

السياسات الداخلية للمنشأة: إعداد أدلة للسياسات والإجراءات الداخلية للمنشأة مع ربطها قدر الإمكان بالقيم والمبادئ الاخلاقية وتكون مبسطة بحيث يسهل على الموظفين فهمها وتطبيقها.

نظام النزاهة هو مزيج من المؤسسات العامة والقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات ومدونات السلوك التي توفر الاطار الفعال والملائم لاتخاذ قرارات ذات جودة وكفاءة عالية ونزيهة - البعد الاجتماعي والثقافي عاملان مهمان ومؤثران في بناء نظام نزاهة قوي ومتين. قيم المجتمع والأفراد والتي تستمد من الدين والثقافة والتنشيئة والتعليم عوامل مهمة لمكافحة الفساد، فكلما كان الفساد مرفوضا من المجتمع تقل احتمالية ممارسة الفساد، أما إذا كان الفرد يعتقد أن ممارسة بعض صور الفساد مقبولة من المجتمع فإنه من الممكن ممارسة تلك الاعمال متى ما وجد الفرصة الملائمة.

تنقسم الاعتبارات الاجتماعية المؤثرة على الموظف والتي تكون اتجاهاته إلى ثلاثة مصادر أساسية هي: بيئة العمل والبيئة الخاصة والبيئة العامة كما هو موضح في

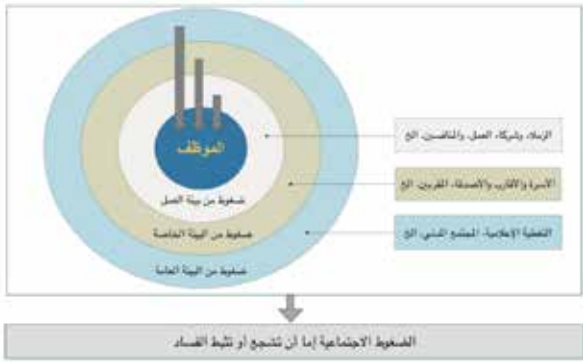

الشكل (٣) (Pieterse & Biermann, ٢٠١٤).

شكل (٣): الضغوط الاجتماعية المؤثرة على الموظف.٢

بالإضافة إلى الاعتبارات الاجتماعية تؤدي الاعتبارات الشخصية للموظف / الموظفين عاملا اساسيا في نزاهة الموظف او ممارسته لصور من الفساد (Pieterse & Biermann, ٢٠١٤). قسم كل من ايسذر بيترسي و سفن بيرمان الاعتبارات الشخصية إلى قسمين رئيسيين هما الربحية والاتجاهات شكل (٤). وتفصيلهما على النحو التالي:

الربحية: عندما يواجه الموظف القرار بممارسة أو الامتناع عن الفساد فإنه يقارن المكاسب المادية وغيرها التي سيحصل عليها عندما يتخذ قراره بممارسة الفساد بالمزايا التي سيحصل عليها فيما لو امتنع عن ارتكاب المخالفة. والمعايير التي تحكم ذلك هي المكاسب المادية وغيرها المباشرة وغير المباشرة، والتكلفة التي ربما يتحملها عنما يتم اكتشاف ممارسته المخالفة للقانون، ومدى احتمالية كشف الممارسات الفاسدة من خلال التدقيق الداخلي أو الخارجي أو الإبلاغ عن هذه الممارسات.

الاتجاه: العوامل المؤثرة على سلوك الموظف ونظرته للفساد تعتمد على القيم، والوعي للعواقب السلبية

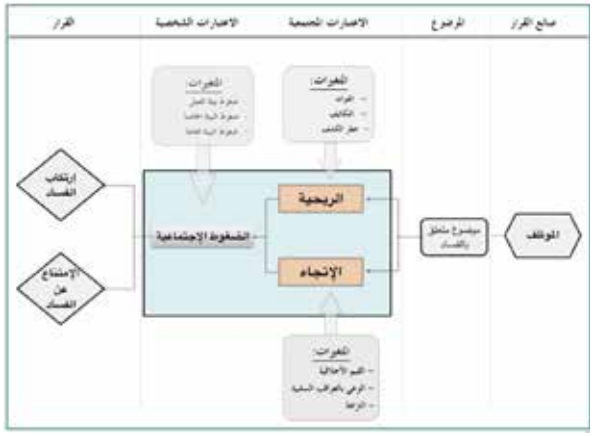

لممارسة الفساد ونزاهته-

في (٤): العوامل المؤثرة على الموظف / الموظفين على اتخاذ القرار عند مواجهة حالة فساد.

الشفافية:

في العقد الأخير احتلت الشفافية أهمية كبيرة من قبل المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني باعتبارها معيارا للحوكمة الجيدة وأساسا للمساءلة ووسيلة للحد من الفساد (Islam, ٢٠٠٦)، ورغم الاتفاق من الناحية النظرية على أهمية الشفافية إلا أنه لم يوجد لها تعريف متفق عليه (Relly & Sabharwal, ٢٠٠٩)، وأبسط التعاريف للشفافية هو «the release of information which is relevant for evaluating institutions» (Bellver & Kaufmann, ٢٠٠٥). هذا التعريف للشفافية ينص على نشر المعلومات ذات العلاقة بتقييم المنشأة، وعرفتها منظمة الشفافية العالمية كما يلي: « a principle that allows those affected by administrative decisions، business transactions or charitable work to know not only the basic facts and figures but also mechanisms and processes. It is the duty of civil servants، managers and trustees to act visibly، predictably and understandably» (Oliver, ٢٠٠٤) ، أوليفر عرف الشفافية بأنها: المبدأ الذي يتيح للمتأثرين بالقرارات الإدارية والصفقات التجارية أو الاعمال الخيرية معرفة ليس فقط الحقائق الأساسية والإحصائيات ولكن معرفة آليات وكيفية اتخاذ هذه القرارات أيضا. وهذا من واجبات الموظف العام والمديرون والأمناء بأن يعملوا بكل شفافية وبشكل متوقع ومفهوم. فالحكومة الشفافة تنشر معلومات عن أدائها وقراراتها، وكيفية تنفيذ مهامها، ومن المسؤولين الذين اتخذوا تلك القرارات والذين شاركوا في التنفيذ، والمعايير والأنظمة والتشريعات والميزانيات وغيرها من المعلومات التي تهم المواطن. والاستثناء الوحيد لعدم الافصاح هو المعلومات المتعلقة بالأمن القومي أو القضايا التي مازالت تحت التحقيق وما في حكمهما. وبالإضافة إلى نشر المعلومات لا بد أن تكون سهلة الوصول إليها و في الوقت المناسب. الشفافية تؤدي في النهاية إلى المساءلة وبالتالي فإن هاذين المفهومين متلازمين، وهما من الخصائص الاساسية في الحوكمة الجيدة ومن الادوات الرئيسية لمكافحة الفساد. ففي مجال التعليم الشفافية تعني معرفة كل من لهم علاقة بالتعليم مثل مديري المدارس والمعلمين والطلاب وأولياء امورهم والمجتمع بكل القرارات التي تخص التعليم او إدارة الموارد المالية وغير المالية. ومن المهم الاشارة إلى ان نشر المعلومات وحق الاطلاع عليها لا يكفي للتأكد من أن القرارات الصحيحة قد اتخذت وان الموارد تدار بشكل صحيح وبجودة عالية، لذلك فإن المساءلة ركن اساسي للتأكد أنه لم ترتكب أي مخالفات قانونية او مالية أو ان هناك إساءة لاستخدام السلطات والصلاحيات. في التعليم المدارس والجامعات تقليديا هي المسئولة عن جودة التعليم بينما المسئولية في الواقع تقع على عاتق التعليم بصفة أساسية من حيث ما يقدمه للطلاب من معرفة ومهارات وسلوكيات وإنجازات (Anderson, ٢٠٠٥). وفيما يلي نستعرض أهم الأبعاد الأساسية للشفافية.

الحكومة المفتوحة:

الحكومة المفتوحة تعرف بمدى إفصاحها ونشرها للمعلومات وحجمها والوسائل والطريقة التي تنشر بها المعلومات فيما إذا كانت الكترونية أو غير ذلك، ومدى استجابة الحكومة لطلب المعلومات غير المنشورة سواء من المواطنين أو وسائل الاعلام أو غيرها، ويقاس مدى التزام الدول بالإفصاح ونشر المعلومات وتسهيل الوصول اليها بإصدار القوانين المتعلقة بالإفصاح ونشر المعلومات، ومن البدهي الاشارة إلى أن الوصول للمعلومة يعتمد على جودة أرشفة وتصنيف المعلومات، كما أن الاستجابة

لطلب المعلومات من المواطنين وغيرهم يتطلب مجهودات وموارد بشرية ومالية لحفظ هذه الوثائق ومن ثم تهيئتها للمهتمين، هذه العوامل تحدد مدى اهتمام الحكومة بالانفتاح على مواطنيها ومشاركتهم كافة المعلومات التي تتعلق بشئونهم وبحياتهم.

لتبرهن الدولة أنها تعمل لمصلحة مواطنيها وتريد أن تكسب ثقتهم فعليها أن تثبت ذلك من خلال نشرها كل ما يمكن نشره عن قراراتها، ومشاريعها، وميزانياتها، ومواردها، وعقودها، ونتائج سياساتها وأعمالها وتوقعاتها المستقبلية، ويتم تنفيذ ذلك من خلال تشريعات وسياسات بالنشر. الأجهزة الحكومية المختلفة وضمن مفهوم الشفافية عليها ان تبين المعطيات والاسباب التي بنت عليها قراراتها وبالتالي تأثير وعواقب تلك القرارات خاصة فيما يتعلق بشئونهم الحياتية والمعيشية والتنموية.

ففي التعليم على سبيل المثال تكون الشفافية ليس فقط بنشر المعلومات ولكن لابد ان تكون سهلة الفهم ومتاحة وسهلة الوصول اليها وتوضح اوجه الصرف المختلفة لموارد التعليم من الادارة المركزية إلى الوحدات النهائية. وتشمل هذه المعلومات كل الأنشطة من المشتريات والعقود الحكومية والكتب المدرسية والقبول بالجامعات وادارة الامتحانات والاعتمادات والصرف غلى البحث العلمي وغيرها من الانشطة.

البلاغات Whistleblowing:

التبليغ عن حالات الفساد لاقى اهتماما كبيرا في العقد الاخير خاصة بعد أن نشر Jeffrey Wigand موظف إحدى شركات التبغ الأمريكية لوسائل الاعلام إخفاء شركات التبغ العملاقة علمها المسبق بالأضرار الصحية لمنتجاتهم، تشجيع وحماية المبلغين للتجاوزات وسوء التصرف قد يساعد في تفادي أزمات كبيرة مثلما حدث من ازمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة أو فضيحة شركة Enron أو غيرها من الأزمات التي حدثت خلال العقدين الماضيين، ويعرف المبلغ بـ: « the disclosure by organization members (former or current) of illegal، immoral or illegitimate practice under the control of their employers، to persons or organizations that may be able to effect action “(Dworkin, ٢٠٠٢)، وترجمته: كشف موظف (حالي أو سابق) لمنشأة لممارسة غير قانونية، أو غير أخلاقية، أو غير شرعية تحت سيطرة أرباب العمل ضد اشخاص أو منشآت أخرى قد تؤثر على العمل، وعملية البلاغات إجراء يعزز الشفافية، حيث أصبحت في الاقطار الغربية ظاهرة اجتماعية وأوجدت قوانين لحماية المبلغين ومكافأتهم (Dworkin, ٢٠٠٢).

التشهير:

يقصد بالتشهير المدى الذي يمكن لأي عمل غير قانوني أو حالات فساد أو استغلال للسلطة وغيرها بأن يصل إلى الجمهور، وربما يصل مفهوم التشهير إلى أبعد من مفهوم الشفافية، من حيث تناول وسائل الإعلام لحالات الفساد أو إساءة استخدام السلطة عند اكتشافها، وقد يؤدي التنافس بين وسائل الإعلام بالإضافة إلى حرية الإعلام إلى كشف حالات فساد وإفشاءها (Brunetti & Weder, ٢٠٠٣)، التشهير مازال موضع جدل في كثير من الدول فبينما في الدول المتقدمة يعتبر الإعلام من الأساسيات لمكافحة الفساد معتمدة على قوانين حرية الرأي، بينما يضعف أو يتلاشى دور وسائل الإعلام في كثير من دول العالم الثالث والتي تكون فيها حرية وسائل الإعلام محدودة بالإضافة إلى عدم وجود قوانين تنظم عملية التشهير (Brunetti & Weder, ٢٠٠٣).

الدراسات حول العلاقة بين التشهير والفساد أكدت الأمور التالية:

التشهير يساعد على كشف ومنع حالات الفساد وكذلك وسيلة فعالة لمنع تكرار حالات الفساد.

المنتفعين من السياسيين وأصحاب النفوذ والشركات قد يعيقون مجهود وسائل الإعلام لكشف حالات الفساد

تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام للتعرف على الفساد وحجمه وأنواعه وتأثيره.

كما ربطت هذه الدراسات بين الفساد وكيفية تناول وسائل الإعلام له ومن ثم إدراك المجتمع وفهمه للفساد (Németh, Körmendi, & Kiss, ٢٠١١).

الخاتمة Conclusion:

الفساد ليس ظاهرة تختص بقطاعات معينة أو مجموعات أو أشخاص بل هو منتشر ويشمل كل القطاعات العامة والخاصة والمؤسسات غير الربحية. كما أن الفساد تعاني منه كل البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. لذلك

فان مكافحته على مستوى الدولة تتطلب استراتيجية متكاملة وتنسيقا بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. الحوكمة الرشيدة برزت كمفهوم وكمتطلب لتحقيق سيادة القانون والتنمية المستدامة. نظام النزاهة الوطني كمفهوم أشهر من قبل منظمة الشفافية العالمية كاستراتيجية متكاملة من أهدافه جعل الفساد أقل ربحية وأكثر تكلفة. ومكافحة الفساد تتطلب إرادة سياسية قوية كما انها تتطلب كذلك مشاركة المجتمع. ومن الركائز الاساسية للحوكمة الرشيدة النزاهة والشفافية والمساءلة كوسائل مهمة لمكافحة الفساد والحد من آثاره.

لكي تكسب الحكومة ثقة مواطنيها فعليها أن تبرهن على ذلك بمزيد من الانفتاح وإتاحة المعلومات عن قراراتها وأنشطتها والآليات والمعايير التي بنيت عليها تلك القرارات. وعلى المجتمع أن يطالب الحكومة بنشر تلك المعلومات وتحقيق سهولة الوصول اليها كما عليه الاستفادة من تلك المعلومات لتقييم أداء المؤسسات العامة وإنجازاتها. والاتفاقيات الدولية والإقليمية عززت مجهود الدول لمكافحة الفساد خاصة ووضعت الأطر التي يبنى عليها التنسيق وتبادل المعلومات عن الممارسات غير القانونية والتي تدخل ضمن حالات الفساد. كما أن القيم السائدة في المجتمع ونظرته للفساد ومن يمارس الفساد والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار من قبل الموظف او الموظفين لممارسة اي اعمال مخالفة عوامل مهمة يجب مراعاتها في برامج مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

التعليم مرفق أساسي لتوفير ثقافة النزاهة من حيث تحقيق النزاهة في التعليم او تعليم النزاهة في مناهجه وأنشطته وهذا يتطلب تعاون مع استمرارية الالتزام والتطبيق والتعليم لأسس النزاهة من كافة أطراف العملية التعليمية. فتعليم النزاهة اساسيا لترسيخ القيم والسلوكيات الضرورية لدى أفراد المجتمع ليكونوا مؤهلين للقيام بمسئولياتهم الاجتماعية والعملية كمواطنين وكمسئولين على مختلف المستويات. التعليم ركن أساس في العملية التنموية وفي خطة التنمية العاشرة يعتبر الاقتصاد المعرفي من أهم ركائزها وأهدافها. لذلك فان ممارسة النزاهة في التعليم وتعليم النزاهة امران ضروريان لتعزيز النزاهة ومحاربة الفساد لتحقيق الأهداف التنموية.

المراجع:

Aguilar, M. A., Gill, J. B., & Pivio, L. (2000). Preventing Fraud and curroption in World Bank projects. A guide for staff. Washington DC: Washington DC The World Bank.

Amundsen, I. (1999). Political corruption: An interduction to the issues. Seiten: Michelsen Institute.

Anderson, J. A. (2005). Accountability in education (Education policy series, I). Paris: IIEP-UNESCO; IAE.

APEC Economic Committee. (2011). Good Practice Guide on Public Sector Governance. Singapore: Asia-Pacific Economic Cooperaion.

Aulich, C. (2011). Integrity Agencies as One Pillar of Integrity and Good Governance. Public Policy and Administration, 10(1), 52-41.

Australian National Audit Office ANAO. (2003). Public Sector Governance (Vol. 1). Canberra, Australia.

Bayart, J., Ellis, S., & Hibou, B. (1999). The criminalization of the state in Africa. Indiana University Press, 126 pp.

Bellver, A., & Kaufmann, D. (2005). Transparenting Transparency: Initial Empirics and Poli-cy Applications. Washignton DC: World Bank Policy Research Working Paper.

Brunetti, A., & Weder, B. (2003). A free press is bad news for corruption. Journal of Public Economics, 87, 1801-1824.

Committee on Standards in Public Life (CSPL). (2013). Standards Matter: A Review of Best Practice in Promoting Good Behaviour in Public Life. London. Retrieved from www.public-standards.org.uk

Consultive Committee of Accountancy Bodies (CCAB). (2014). Developing and Implenting a Code of Ethical Conduct. London: CCAB.

Dworkin, T. M. (2002). Whistleblowing, MNC's and Peace. William Davidson Institute Working Paper 437.

Goodson, K. G., & Lapointe, M. K. (2006). The Role of Auditing in Public Sector Governance. Florida, U.S.A: The Institute of Internal Auditors.

Hallak, J., & Poisson, M. (2002). Ethics and corruption in education (Policy Forum No. 15). Paris: IIEP-UNESCO.

Rhodes, R. A. (2007). Understanding Governance: Ten Years On. Organization Studies, 28(8), 1243-1264.
Rijckeghem, C. V., & Weder, B. (1997). Corruption and the rate oftemptation: Do low wages in the civil service cause corruption? Washington DC.: International Monetary Fund.
The World Bank. (1991). Managing Development: The Governance Dimension. Retrieved 2014, from The World Bank: http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/200620060307_000090341/07/03/104630/Rendered/PDF/34899.pdf.
The World Bank. (2000). Helping countries combat corruption. Progress at the World Bank since 1997. The World Bank, Operational Core Services & Poverty Reduction and Economic Managment Network, Washington DC.
The World Bank. (n.d.). Helping Countries Combat Corruption: the Role of the World Bank, Poverty Reduction and Economic Management Network. The World Bank, Washington DC.
Transparency International. (2013). Global corruption report: Education. London and New York: Transparency International.
United Nation Development Program (UNDP). (2011). Fighting Corruption in the education sector methods, tools and good practices. New York: Bureau for Development Policy.
United Nations Development Program, UNDP. (2002). Arab Human Development Report. Retrieved 2014, from http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2002e.pdf.
United Nations Economic and Social Commission for Asia And the Pacific, UNESCAP. (2009). Retrieved 2014, from http://www.unescap.org/resources/what-good-governance.
van Nuland, S., & Khandelwal, B. (2006). Ethics in education: the role of teacher codes in Canada and SouthAsia. Paris: UNESCO-IIEP.
Weiss, T. G. (2000). Governance, Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges. Third World Quarterly, 21(5), 795-814.
Islam, R. (2006). Does More Transparency Go Along With Better Governance? Economics & Politics, 18(2), 121-167.
Kaufmann, D., & Kraay, A. (2008). Governance Indicators: Where are we and Where should we Go? World bank Researsh Observer.
Kettl, D. (2002). The Transformation of Governance : Public Administration for Twenty-First Century America. Interpreting American Politics. Baltimore: The John Hopkins University Press.
Kettle, D. F. (2000). The Transformation of Governance: Globalization, Devolution, and the Role of Government. Public Administration Review, 60(6), 488-497.
Kolstad, I., & Wieg, A. (2009). Is Transparency the Key to Reducing Corruption in Resource-Rich Countries? World Development, 37(3), 521-532.
Médard, J.-F. (1998). «Postface" in Le Clientélisme Politique dans les Sociétés Contemporaines. Briquet and Sawicki, eds. Paris, France: Presses University de France.
Németh, E., Körmendi, G., & Kiss, B. (2011). Corruption and Publicity. Public Finance Quarterly, 56, 58-66.
Oliver, R. W. (2004). What is Transparency? New York, N. Y.: McGraw-Hill Companies, Inc.
PABC Professional Accountants in Business Committee . (2007). Defining and Developing an Effective Code of Conduct for Organization. New York: International Federation of Accountants.
Pieterse, E., & Biermann, S. (2014, 02). Employees Facing Corruption: Aligning Anti-Corruption Measures to the Influencing Factors of Decision-Making. Business Compliance, 15-27.
Pope, J. (1997). National Integrity Systems: The TI source book. Washington DC.: TI and EDI.
Pope, J. (2000). Confronting Corruption: the Elements of a National Integrity System, 2nd ed. Transparency International. Berlin: Transparency International.
Proust, E. (2010). Review of Victoria's Integrity and Anti-corruption System. Melbourne: State services Authority.
Relly, J. e., & Sabharwal, M. (2009). Perceptions of transparency of government policymaking: A cross-national study. Government Information Quarterly, 26, 148-157.

4

منتدى الشراكة المجتمعية النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research Scientific Integrity

إسهامات جامعة الملك سعود في تعزيز النزاهة العلمية

أ.د. رشود بن محمد الخريف
عميد البحث العلمي– جامعة الملك سعود

مقدمة

يعد البحث العلمي مصدراً مهماً، وإطاراً فعالاً يسهم إسهامًا كبيرًا في خدمة البشرية، ورافداً مؤثراً في تحقيق أهداف تنمية المجتمعات، ورفاهية المواطنين، ولتحقيق ذلك كان لزاماً التأكد من صحة الطرق العلمية، وصدقها فيما سعت إليه، وما توصلت إليه من نتائج. ومن هنا حرصت الحكومات من خلال أنظمتها ومؤسساتها ذات العلاقة بالبحث العلمي على تأكيد النزاهة والأمانة العلمية وترسيخها فيما يُنتج من دراسات، وبحوث علمية، يعتمد عليها في إثراء المعرفة، وبيان الحقيقة، والإسهام في حل المشكلات، وإنتاج الاكتشافات العلمية؛ إذ إنّ نزاهة البحث العلمي تعد مطلباً أساسياً لمتخذي القرار، حتى يتسنى لهم بناء تشريعات وسياسات قائمة على قدر كاف من المصداقية والشفافية.

لقد سعت دول ومجتمعات عديدة – ولاتزال – في سَنِّ التشريعات، وتطوير آليات ذات منهجية علمية، تستهدف من خلالها التأكد من الالتزام بمبادئ "النزاهة العلمية" من قبل الباحثين والمؤسسات التي تُعنَى بإنتاج البحوث والدراسات العلمية. والمملكة العربية السعودية بمؤسساتها العلمية، وعلى رأسها الجامعات، تتصدى لهذا الموضوع الحيوي، الذي أصبح يمثِّل تحديًا واضحًا لجودة البحث العلمي على المستويين الكمي والنوعي. ولعل منتدى "الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي: النزاهة العلمية"، الذي تنظمه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، يمثِّل دلالةً واضحةً على ذلك الاهتمام، وتلك الأهمية لهذه القضية.

ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الورقة لتُسلِّط الضوءَ على موضوع "النزاهة العلمية"، واستعراض جهود جامعة الملك سعود في تعزيزها؛ وذلك من خلال عرض موجز للإجراءات والتشريعات التي اتخذتها الجامعة، مثل: إصدار ميثاق أوثيقة "القواعد المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي"، وتشكيل اللجنة الدائمة لأخلاقيات البحث العلمي واللجان الفرعية التابعة لها، وكذلك جهود الجامعة في نشر ثقافة أخلاقيات البحث العلمي، وزيادة الوعي بأهمية تعزيز مفهوم النزاهة العلمية.

مفهوم النزاهة العلمية

تُعرَّف كلمة النزاهة إصطلاحاً، كما ما وردت في المعاجم العربية، بأنها: "البُعدُ عن السُّوءِ وتركُ الشبهات" (المعجم الوسيط)، بينما يؤكد التعريف بحسب ما ورد بالقاموس الأمريكي للغة الإنجليزية على: " الالتزام الصارم تجاه المبادئ الأخلاقية والمواثيق " (American Heritage Dictionary, 2006).

وتحسن الإشارة إلى أن المفهوم العام للنزاهة يعد من القيم التي تحث عليها الأديان السماوية ويؤكد عليها ديننا الحنيف في الكثير من الآيات الكريمة التي تدعو للأمانة والصدق وتحري العدل وكلها مفردات وقيم تعزز مفهوم النزاهة بشكل عام، كما تزخر كتب الأحاديث والسيرة النبوية بالعديد من المواقف والأقوال النبوية التي تؤكد المعاني السامية وليس ادل على ذلك من الحديث الشريف "إنَّ اللّه تعالى يُحبُّ إذا عملَ أحدُكمْ عملًا أنْ يُتقِنَهُ" (صحيح الجامع – الألباني) وكذلك ما رواه مسلم في صحيحه عن الرسول صلى اللّه عليه وسلم والذي لخص أهمية تعزيز مفاهيم النزاهة والأمانة "من غشنا فليس منا" .

وقد اهتمت هيئات ومنظمات عدة في كثير من دول العالم بتقديم وثائق أخلاقية ومواثيق دولية معتمدة، تلزم العاملين فيها على احترامها وتطبيقها؛ ترسيخاً لمفهوم الشفافية، وإرساءً للقواعد الأخلاقية، وتعزيزاً لمفهوم النزاهة؛ فعلى سبيل المثال أرسل البيت الابيض في عام ٢٠٠٩ مذكرة إلى الهيئات ورؤساء الوكالات داخل الولايات المتحدة الأمريكية لوضع سياسة موحدة للنزاهة العلمية على المستوى الفيدرالي، كما أصدر مكتب سياسة العلوم والتقنية الأمريكية (STP) في عام ٢٠١٠ مذكرة تفصيلية لمبادئ وسياسات النزاهة العلمية فيدراليًا. ومن الهيئات والوكالات الملتزمة بتلك المبادئ: هيئة الغذاء والدواء الأمريكية (FDA)، والإدارة الوطنية للملاحة الفضائية والفضاء (NASA) (UCSUSA, ٢٠١٠).

كذلك صدر عن المؤتمر الثاني العالمي لنزاهة البحث العلمي، الذي عقد بسنغافورة في عام ٢٠١٠م، وثيقة "إعلان سنغافورة لنزاهة البحث العلمي"، التي وقع عليها ٣٤٠ من المشاركين والممثلين لأكثر من ٥٠ دولة، وقد حدد الإعلان أربعة مبادئ رئيسة لنزاهة البحث العلمي، هي: الأمانة (Honest) في كل جوانب البحث، والمساءلة (Accountabilit) عن سلوكيات البحث، والاحترام المهني والعدالة (Professional courte-s and fairness) أثناء العمل بين جميع العاملين في البحث، والإشراف والتعاون والإدارة الجيدة (Good stewardship) للبحث بمشاركة الآخرين، كما حدد الإعلان أربع عشرة مسؤولية مهنية، يجب أن يتحلى بها العاملون في مجال البحث العلمي (Singapore State-ment on Research Integrit , ٢٠١٠).

ويجب التأكيد على أن مفهوم النزاهة العلمية يحتم على العاملين في مجال البحث العلمي الالتزام بمجموعة من القيم والممارسات، تتعلق بالبحث العلمي والأكاديمي، وقد حدد كورنمان (Korenman, ٢٠٠٦) في تعريفه للنزاهة العلمية العديد من تلك الممارسات؛ "الالتزام التام بالمبادئ الأخلاقية والمعايير المهنية الضرورية لممارسة البحث العلمي، وذلك عن طريق الالتزام بمجموعة من الممارسات" ومن أبرزها:

- الصدق والأمانة في البحث، وكتابة وتقديم التقارير البحثية.
- الدقة والإنصاف في ذكر مصادر الدعم المادي للمقترحات البحثية.
- الصدق والأمانة في ذكر المشاركين في الأبحاث.
- الأمانة والشفافية في تحكيم البحوث.
- الكشف عن تضارب المصالح إذا وجد.
- الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان عند إجراء البحوث.
- الرعاية والرفق بالحيوانات عند إجراء البحوث.

وتتشابه مفاهيم النزاهة العلمية في الأوساط الأكاديمية باشتمالها على الالتزام بالمبادىء الأخلاقية، والمعايير المهنية، والالتزام بالسياسات البحثية. وفي تعريف شامل للنزاهة العلمية وضعت جامعة ولاية بنسلفانيا الحكومية (Penn State Universit) التعريف التالي: "النزاهة العلمية مصطلح يصف إطارًا من القيم الأساسية والممارسات المهنية التي تساعد بشكل جماعي على ضمان أن تتم جميع جوانب العملية البحثية بطريق موثوقة ودقيقة"، ومن المقترح تبني هذا التعريف واستخدامه كمرجعيةً في الأوساط العربية العلمية والأكاديمية.

وتؤكد الدراسات والتقارير تزايد حالات الإخلال في مجال البحث العلمي في السنوات الأخيرة، وخاصة في مجال الأبحاث الحيوية والطبية. وقد أشار (Richard Van Noorden, ٢٠١١) في دراسته المنشورة بمجلة الطبيعة (Nature) إلى زيادة عدد الأبحاث المسحوبة (Retract-ed Papers) بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة – وهذا يعد مؤشراً لزيادة الإخلال [بأخلاقيات البحث العلمي– حيث كان معدل سحب الأبحاث المنشورة قبل عام ٢٠٠٠ يصل إلى ٤٠ بحثًا سنوياً، لكنه ارتفع في عام ٢٠١٠ إلى ٤٠٠ بحث. وتوصلت إحدى الدراسات ((Hof-mann et al.,٢٠١٣ التي أجراها على طلبة الدكتوراة في كليات الطب بالجامعات النرويجية إلى أن ٢% منهم اعترفوا بعدم التزامهم بالأمانة العلمية في بحث واحد على الأقل من الأبحاث التي قاموا بها.

وفي سبيل تحديد أهم الأسباب التي تؤدي بالباحث إلى الوقوع في حالات إخلاله بالنزاهة العلمية، أشارت دراسة ويلز و فارسينج (Wells and Farthing, ٢٠٠٨) إلى أن الهدف من إجراء البحث وتوجهات الباحثين يمثل أحد أهم المؤشرات لحدوث حالات الإخلال بالنزاهة العلمية؛ حيث توصلت تلك الدراسة إلى أن الباحث الذي يسعى من خلال بحثه إلى تحقيق اكتشاف علمي أو إثراء المحتوى العلمي أو القيام بدراسات ذات تأثير نوعي في مجالها، يكون أكثر التزاماً بمعايير النزاهة العلمية بشكل أكبر من الباحث الذي يكون هدفه فقط تحقيق الترقية الأكاديمية، أو تحقيق مكاسب مادية.

إسهامات جامعة الملك سعود: تشريعات وإجراءات

قامت جامعة الملك سعود بجهود وإجراءات عديدة في سبيل تعزيز النزاهة العلمية، وترسيخ قيم البحث العلمي وأخلاقياته، تتمثل في: وضع ميثاق لأخلاقيات البحث العلمي، وإنشاء اللجنة العليا لأخلاقيات البحث العلمي واللجان الفرعية المنبثقة عنها، إضافةً إلى جهود الجامعة في متابعة حالات الإخلال بالنزاهة العلمية.

١–٣ وثيقة "القواعد المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي"

عمدت الجامعة خلال السنوات الأخيرة إلى تحقيق التميُّز البحثي وفق سعيها لتحقيق الريادة والتميُّز بوصفها جامعةً تخوض تنافساً علمياً وعالمياً، وذلك من خلال

دعم جميع أنشطة البحث العلمي الرصين، وتسعى من ذلك إلى تحقيق نتائج ملموسة وقيمة مضافة للاقتصاد الوطني، والإسهام الفعلي في جهود التنمية، وفي بناء الاقتصاد المعرفي.

وفي سبيل ذلك، قامت عمادة البحث العلمي بإعداد وثيقة "القواعد المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي"، الذي يعد ميثاقاً للبحث العلمي، وذلك استناداً إلى دراسة مرجعية لأدبيات أخلاقيات البحث العلمي، والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية المعمول بها في الجامعات العالمية العريقة فيما يتعلق بأخلاقيات البحث العلمي، ومبادئه الأساسية، وكيفية ضمان العمل به. كما استند تطوير هذه الوثيقة إلى رؤية جامعة الملك سعود نحو الريادة العالمية والتميُّز، الذي يتطلب وجود مثل هذه الوثيقة المهمة. كما تجدر الإشارة إلى أن جميع القواعد المدرجة في هذه الوثيقة تتوافق مع سياسات التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة. وتسعى جامعة الملك سعود إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال هذا الميثاق، ومن ضمنها:

١. تأكيد وترسيخ قيم الأمانة، والنزاهة، والعدالة، والشفافية، وتكافؤ الفرص بين جميع العاملين بالبحث العلمي بالجامعة والمتعاونين معها.

٢. ترسيخ مفهومي "المسؤولية" و"المساءلة" لدى جميع العاملين بالبحث العلمي بالجامعة.

٣. التشجيع على الإفصاح والإبلاغ من قِبل الباحثين، والطلاب، وغيرهم عن أي تجاوزات أخلاقية في السلوك البحثي، قد تتكشَّف لهم.

٤. رفع الكفاءة والجودة والتميُّز في البحث العلمي للجامعة محلياً وعالمياً.

٥. تثقيف ونشر الوعي بين الباحثين والطلاب والإداريين المتعاونين معهم في البحث العلمي بالسلوك الأخلاقي وجوانبه المختلفة في ممارسة أبحاثهم العلمية.

٦. تعزيز سمعة الجامعة عالمياً من خلال الممارسات الأخلاقية المنضبطة في البحث العلمي طبقاً للمعايير وأفضل الممارسات العالمية.

وتشمل وثيقة "القواعد المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي" موضوعات عدة، منها:

قيم البحث العلمي وممارساته، التي تؤكد مفاهيم الأمانة، النزاهة، المساواة، الموضوعية، الحرية الأكاديمية.

القواعد العامة للسلوك في مجال البحث العلمي

نطاق تطبيق قواعد اخلاقيات البحث العلمي.

التزامات كل من الجامعة والباحثين والمشرفين و طلاب الدراسات العليا تجاه قواعد اخلاقيات البحث العلمي.

قيم البحث العلمي وممارساته، ومواد الملكية الفكريه وأساسياتها، والبحوث على الإنسان و الحيوان والنبات.

٢-٣ اللجنة الدائمة لأخلاقيات البحث العلمي

نظراً إلى حاجة المؤسسات والجامعات إلى تشريعات ولوائح، تقود إلى إجراءات وآليات تنظم عملها، وتحقق متطلباتها، وتلبي طموحاتها، وتعمل على ترسيخ قيمها وتعزيز سلوكيات العاملين فيها، فقد وجَّه المقام السامي الكريم في الأمر رقم ٧/ب/٩٥١٢، تاريخ ١٤٢٢/٥/١٨هـ، بتشكيل لجنة وطنية باسم اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية والطبية، بإشراف مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وتهدف إلى وضع معايير أخلاقيات البحوث الحيوية والطبية ومتابعة تنفيذها، وذلك من أجل تحسين النواحي الصحية والوقائية والتشخيصية العلاجية والنفسية والارتقاء بها، مع مراعاة كرامة الإنسان والعدل وحفظ الحقوق للأفراد والمجتمعات، بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية وتقاليد المملكة العربية السعودية ومرتكزاتها. وتشمل اهتمامات هذه اللجنة الأخلاقيات البحثية الحيوية والطبية وتطبيقاتها التي تُجرَى بالمستشفيات، والجامعات، ومعاهد البحوث، إضافةً إلى الجهات العامة والخاصة ذات العلاقة.

وقد ألزم قرار مجلس الوزراء الموقر، رقم ١٨٠ وتاريخ ١٤٢٥/٦/٩هـ، جميع الجهات والمراكز البحثية في المملكة العربية السعودية بتشكيل لجنة محلية لأخلاقيات البحوث في كل مؤسسة بحثية، تخضع لإشراف اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية والطبية ورقابتها. وترجمةً لقرار مجلس الوزراء، بادرت عمادة البحث العلمي بجامعة الملك سعود بتشكيل اللجنة المحلية لأخلاقيات البحث على المخلوقات الحية، التي وافق عليها معالي مدير الجامعة، ثم سُجِّلَت لدى اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية بتاريخ ١٤٢٨/١٠/١٠هـ بالرقم H-٠١-R-٠٠٢. وقد صدر قرار معالي مدير الجامعة في ١٤٣٤/٧/١هـ، بتشكيل اللجنة الدائمة لأخلاقيات البحث العلمي برئاسة سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، لتقوم بدور اللجنة المحلية، إضافة إلى قيامها بالعديد من المهام الأخرى التي شملت:

١. التنسيق مع اللجنة الوطنية للأخلاقيات الحيوية والطبية لتطبيق المعايير والضوابط الأخلاقية للبحوث الحيوية والطبية بحسب ما ورد باللائحة التنفيذية لنظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية.
٢. التقييم الدوري والرقابة على اللجان الفرعية بالكليات في مجال تطبيق معايير أخلاقيات البحوث الحيوية والطبية وضوابطها.
٣. القيام بالتقييم الدوري والرقابة على المختبرات الطبية والحيوية والدوائية خاصة الاشتراطات المتعلقة بالكائن الحي، والتأكد من مشروعيتها.
٤. التأكد من التزام أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالقيم الأخلاقية للبحث العلمي، التي تسعى الجامعة إلى الالتزام بها في شأن البحث والتأليف العلمي، والإشراف على الرسائل العلمية، والنظر في قضايا الإخلال بأخلاقيات البحث العلمي بالجامعة.
٥. نشر ثقافة أخلاقيات البحث العلمي عن طريق إبراز أهمية تطبيق معايير أخلاقيات البحث العلمي.
٦. التنسيق مع الجهات الداعمة للبحوث في الجامعة بشأن متابعة موضوع الالتزام بالأخلاقيات الحيوية والطبية في البحوث المدعومة .

٣-٣ اللجان الفرعية

واستكمالاً لمنظومة التشريعات والإجراءات الضابطة لأخلاقيات البحث العلمي بالجامعة، فقد صدر قرار وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي ورئيس اللجنة الدائمة لأخلاقيات البحث العلمي بتشكيل أربع لجان فرعية بكليات الجامعة، تساعد اللجنة الدائمة في إنجاز مهامها كالتالي:

اللجنة الفرعية للكليات الطبية، وتقوم بالنظر في البحوث المقدمة إليها من الباحثين من كليات: الطب، طب الأسنان، الأمير سلطان للخدمات الطبية الطارئة، التمريض، الصيدلة، العلوم الطبية التطبيقية، العلوم الصحية. وشكلت بقرار سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي رقم ٦١١٧٥/٣/١ وتاريخ ١٤٣٥/٢/١٣هـ.

اللجنة الفرعية للكليات العلمية، واختصت بالنظر في البحوث المقدمة إليها من الباحثين من كليات: العلوم، علوم الأغذية والزراعة، علوم الحاسب والمعلومات، الهندسة، علوم الرياضة والنشاط البدني، العمارة والتخطيط، إدارة الأعمال. وشكلت بقرار سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي رقم ٦١١٥٤/٣/١ وتاريخ ١٤٣٥/٢/١٣هـ.

اللجنة الفرعية للكليات الإنسانية للنظر في البحوث المقدمة إليها من الباحثين من كليات : الآداب، الحقوق والعلوم السياسية، التربية، اللغات والترجمة، المجتمع، السياحة والآثار، معهد اللغة العربية، الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع. وشكلت بقرار سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي رقم ٦١١٨١/٣/١ وتاريخ ١٤٣٥/٢/١٣هـ.

اللجنة الفرعية لدراسة قضايا الإخلال بأخلاقيات البحث العلمي، وصدر قرار سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بتشكيلها بالقرار رقم ٨٧٥٢٦/٦٧/٤ وتاريخ ١٤٣٥/٣/٣هـ، وقد اختصت بدراسة القضايا المتعلقة بالإخلال بأخلاقيات البحث العلمي بالجامعة، والرفع بتوصياتها إلى اللجنة الدائمة لأخلاقيات البحث العلمي، واقتراح المعايير والضوابط والآليات التي تسهِّل تقييم الحالات، وتساعد على اتخاذ القرارات المناسبة، وتعزيز ثقافة أخلاقيات البحث العلمي في مجال اختصاص اللجنة.

اللائحة الداخلية للجنة المحلية الدائمة واللجان الفرعية لأخلاقيات البحث العلمي على المخلوقات الحية.

قامت اللجنة المحلية لأخلاقيات البحث على المخلوقات الحية بوضع لائحة داخلية، تنظم العلاقة بين عمل اللجنة المحلية واللجان الفرعية بكليات الجامعة المختلفة، حُددت فيها آلية العمل لمساعدة أعضاء هيئة التدريس والباحثين، ونشر ثقافة أخلاقيات البحوث بالجامعة. وقد صدر قرار مجلس الجامعة رقم ٣٤/٤/٤ في جلسته الرابعة للعام الدراسي ١٤٣٣-١٤٣٤هـ والمنعقدة بتاريخ ١٤٣٤/٢/٢٥هـ بالموافقة على اللائحة.

إسهامات جامعة الملك سعود: إجراءات

قامت الجامعة باتخاذ العديد من الممارسات، وذلك بعد استكمال تشكيل اللجان المختلفة والتعميم بالالتزام بالضوابط واللوائح والتشريعات المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي، ومنها:

تحويل أعمال اللجنة الدائمة واللجان الفرعية إلى النظام الآلي، حيث شكلت اللجنة الدائمة لأخلاقيات البحث العلمي فريق عمل، قام بإعداد وثيقة شاملة لجميع إجراءات اعتماد الطلبات المرفوعة إلى اللجنة الدائمة واللجان الفرعية، ويجري الآن العمل على تطبيق الوثيقة بوساطة المختصين في التعاملات الإلكترونية بالجامعة.

توفير البرامج العلمية المختصة بأصالة المحتوى والكشف عن نسبة الاقتباس من الأبحاث، مثل برنامج (Turni-tin)، حيث يستطيع أعضاء هيئة التدريس والباحثون قياس نسبة الاقتباس والتشابه بين مقترحات أبحاثهم وأوراقهم العلمية المعدة للنشر، وذلك قبل الشروع في تقديمها إلى برامج الدعم أو نشرها من خلال القنوات العلمية، وقد أسهمت تلك البرامج في الحد من ظاهرة الاقتباس غير المشروع والزائد، حيث تشترط بعض برامج الدعم ألا تزيد نسبة الاقتباس عن حد معين، كما يقوم المجلس العلمي بجامعة الملك سعود بمراجعة الأبحاث المقدمة للترقية الأكاديمية للدرجات الأعلى، وفحصها بوساطة تلك البرامج، حيث يجب ألا تزيد نسبة الاقتباس على ٢٥ ٪ في أي بحث مقدم للترقية، كما تقوم عمادة البحث العلمي بفحص الإنتاج العلمي المقدم إليها والمدعوم من خلالها؛ للتأكد من عدم تجاوز نسبة الاقتباس في الأبحاث المنشورة حدًا معينًا.

تنظيم عدة ورش عمل ودورات تدريبية لنشر ثقافة أخلاقيات البحث العلمي بين منسوبي الجامعة، فنظمت عمادة البحث العلمي ورشة "أخلاقيات البحث العلمي" في ١٤٣٤/٥/٢١هـ، تضمنت شرحًا للمحاور المختلفة لمفهوم أخلاقيات البحث العلمي، وحاضر فيها نخبة من المختصين، كما نظمت وكالة عمادة البحث العلمي لشؤون كراسي البحث دورة تدريبية على مدار يومين عن "أخلاقيات البحث العلمي في الأبحاث الحيوية"، وشارك فيها نخبة من المختصين والخبراء من جامعات عالمية، وضمن فعاليات أسبوع البحث العلمي الذي نظمته العمادة في الفترة من ١٦-١٤٣٦/١/٢٠هـ، ألقى مختصون من اللجنة الدائمة لأخلاقيات البحث العلمي محاضرة بعنوان :أخلاقيات البحث العلمي: الآلية والإجراء"، وتعتزم العمادة تنظيم مجموعة من الورش بشكل دوري؛ لترسيخ مفهوم الأخلاقيات العلمية بين منسوبي الجامعة من أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب.

قامت الجامعة بإنشاء وحدة مساندة ودعم الباحثين التي من مهامها الرئيسة تقديم المساعدة للباحثين في مجال أخلاقيات البحث العلمي، من خلال مراجعة الاستشهادات البحثية والأمانة العلمية بحسب الممارسات العالمية، من خلال برامج التدقيق وأصالة المحتوى، مثل: Turnitin or iThenticate plagiarism checker.

آليات فحص حالات الإخلال بأخلاقيات البحث العلمي

عند وجود حالة من حالات الإخلال بأخلاقيات البحث العلمي، فإن الجامعة تتبع الآليات التالية:

١- تبحث "اللجنة الفرعية لدراسة قضايا أخلاقيات البحث العلمي" حالات الإخلال المعروضة عليها، التي تشمل:
- السرقات العلمية للنتائج.
- تحريف أو اختلاق النتائج العلمية.
- الاقتباس غير المبرر.
- الأبحاث المسحوبة من المجلات العلمية.
- إعادة نشر البحث نفسه في أكثر من مجلة علمية.

٢- في حال وجود مخالفة من المخالفات السابقة، تقوم اللجنة بالتواصل مع الباحثين أصحاب القضايا المعروضة، للتعرف على ملابسات الوقوع في المخالفة وأسبابها.

٣- تطبق اللجنة نموذجًا للضوابط والمعايير الخاصة بالمخالفات، تحدد فيه نسبة المخالفة بحسب نوعها، ومسؤولية كل من شارك في البحث محل الدراسة.

٤- ترفع اللجنة توصياتها إلى إدارة الجامعة بناءً على نتيجة تطبيق نموذج الضوابط ودراسة ملابسات الحالة، لاستكمال الإجراءات النظامية بحسب الحالة وطبقاً لأحكام المادة (٣٢) من اللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الجامعات السعودية.

التوصيات:

إعداد ميثاق ينظم أخلاقيات وممارسات البحث العلمي على مستوى الجامعات السعودية تحت إشراف وزارة التعليم.

وضع بند في نماذج توظيف أعضاء هيئة التدريس والباحثين أو التعاقد معهم، يؤكد التزامهم بأخلاقيات البحث العلمي، ويحدد الإجراء المتبع في حالة الإخلال وفق الأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

إدراج مبادئ وأخلاقيات البحث العلمي ضمن المقررات الدراسية في مراحل التعليم الجامعي والدراسات العليا.

عقد ندوة دورية تختص بالنزاهة في البحث العلمي وتعقد في الجامعات السعودية بالتناوب.

الاهتمام بنشر وتعزيز ثقافة أخلاقيات البحث العلمي، وذلك عن طريق تنظيم ندوات ومؤتمرات وورش عمل، توضح أفضل الممارسات وتشير إلى نماذج من المخالفات التي يقع فيها بعض الباحثين، وكيفية تجنب الوقوع فيها.

تشكيل لجان مختصة بأخلاقيات البحث العلمي بكل جامعة، تهتم برصد حالات المخالفات، واتخاذ الإجراءات

اللازمة للحد من هذه الظاهرة.
إتاحة البرامج الحاسوبية المعروفة لكشف درجة الاقتباس في البحوث العلمية والمقترحات البحثية والرسائل العلمية.

المراجع العربية

المعجم الوسيط إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الثالثة عام ١٩٩٨
صحيح الجامع، الألباني.
صحيح مسلم من الجامع الصحيح للأمام أبي الحسين مسلم النيسابوري – الطبعة الأولى بالمطبعة العامرة في دار الخلافة العلية ١٣٣٠.
القواعد المنظمة لأخلاقيات البحث العلمي جامعة الملك سعود ١٤٣٦.

References

American Heritage (2006) Dictionary of the English Language. Fourth. Houghton Mifflin Company
Hofmann B., A. I. Myhr and S. Holm, , (2013).Scientific dishonesty--a nationwide survey of doctoral students in Norway ,BMC Med Ethics
Korenman, S. (2006) Teaching the responsible Conduct of Research in Humans RCRH, University of California Regents. Research (4th edition), Royal Society of Medicine Press (2008).
Richard Van Noorden, (2011) Science publishing: The trouble with retractions, Nature 478, 26-28
Singapore Statement on Research Integrity-2nd world conference on research integrity (2010).
Union of Concerned Scientists (2010) http://www.ucsusa.org/sites/default/files/legacy/assets/documents/scientific_integrity/UCS-Comments-to-OSTP-on-SI-Memo.pdf
Wells F. and M. Farthing (2008), Editors, Fraud and Misconduct in Biomedicaz

4

منتدى الشراكة المجتمعية النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research Scientific Integrity

مؤشرات الشفافية في مجال البحث العلمي

د. فراس محمد المدني
جامعة الحدود الشمالية

الشفافية من أهم المظاهر المحددة للتقدم والازدهار في المجتمعات الراقية، فعند انتشار مظاهر عدم الشفافية وتفاقم ظواهر الغش والتحايل والفساد المالي والإداري في مختلف القطاعات الحيوية العامة والخاصة بالدولة تتفاقم مظاهر التدهور العام في القطاعات كافة، ولا يستثنى مجال البحث العلمي من وجود هذه الظاهرة السلبية في مؤسساتنا، حيث نرى غيابا واضحا في القوانين التي تحمي الملكية الفكرية، ووجود العديد من الثغرات الفنية والقانونية ، وتهدف الدراسة إلى التعرف على مظاهر الفساد المالي والإداري والتنظيمي في مجال البحث العلمي، والتعرف على مدى تأثير الفساد المالي والإداري على حركة البحث العلمي في الجامعات والمؤسسات البحثية، والتعرف على المحاور الرئيسة للفساد في مجال البحث العلمي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الملائم لهذه الدراسة لتفسير المفاهيم الأساسية لخصائص الظاهرة ووصف طبيعتها وإدراك العلاقات الموجودة بين المتغيرات وتحليلها، ومن أهم نتائج الدراسة تفشي ظاهرة المركزية الإدارية عند قيادات المؤسسات البحثية، مما يؤثر وينعكس على ازدياد الفساد والفردية في اتخاذ القرارات، وسوء اختيار المحكمين وعدم مناسبة خبراتهم الأكاديمية في تحكيم وتقييم الأبحاث العلمية، ووصت الدراسة بتمكين الكفاءات العلمية وتوظيفها في المناصب الفنية والإدارية والأكاديمية المناسبة في مؤسسات البحث العلمي، وتوفير برامج مختلفة لتتبع السرقات العلمية للباحثين لضمان التوثيق وعدم التعدي على حقوق الملكية الفكرية للباحثين الآخرين خاصة فيما يتعلق بالأبحاث باللغة العربية.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الشفافية، مظاهر الفساد المالي والإداري، آثار الفساد المالي والإداري، البحث العلمي.

Abstract

Transparency is one of the aspects of progress and prosperity in affluent societies. It is the basis on which commercial and economic transactions are established within societies. When transparency is missing, cheating, fraud, and corruption (financial and administrative) exacerbate in various public vital sectors; then, all sectors— including scientific research— will generally deteriorate. In our institutions, the intellectual property laws are not in force and even they have many technical and legal "holes". The study aims to identify the aspects of financial, administrative and organizational corruption in the field of scientific research, and to know the impact of financial and administrative corruption on the movement of scientific research in universities and research institutions; it also aims to survey the main aspects of corruption in this field. The study adopted the descriptive analytical approach which best serves its purpose; thus, the basic concepts can be explained, the nature and characteristics of this phenomenon can be described, and relationships between variables and their analyses can be recognized. It has been found that administrative centralization is common in research institutes, which increases corruption and individual decision-making, poor selection of reviewers, unsuitability/ inadequacy of their expertise to processes of reviewing and evaluating scientific research. The study highly recommends that prominent

and highly competent experts should be recruited, i.e., employing them in appropriate technical, administrative and academic positions in scientific research institutions. Moreover, various programs should be provided to detect plagiarism, ensure proper authentication and non-infringement of intellectual property rights of others, especially for research papers in Arabic.

Key Words: Indicators of Transparency, The aspects of financial and administrative corruption, the impact of financial and administrative corruption, Scientific Research.

مقدمة:

تعد الشفافية إحدى أهم المظاهر المحددة للتقدم والازدهار في المجتمعات الراقية والتي تتخذ المجتمعات منها أسلوبًا موحدًا للمعاملات التجارية والاقتصادية داخل المجتمع، ويتوقف تصنيف الدولة في رقيها الاقتصادي بمستوى الشفافية المرتبط بها، وعليه، فعند انتشار مظاهر عدم الشفافية وتفاقم ظواهر الغش والتحايل والفساد المالي والإداري في مختلف القطاعات الحيوية العامة والخاصة بالدولة، تتفاقم مظاهر التدهور العام في القطاعات كافة، ولا نستثني مؤسساتنا البحثية عند دراسة هذه الظاهرة السلبية، حيث نرى غيابًا واضحًا في القوانين التي تحمي الملكية الفكرية، مع وجود العديد من الثغرات الفنية والقانونية التي لا تحمي الباحثين والمخترعين في عالمنا العربي، مما يؤدي حتما إلى عزوف العديد من الباحثين عن التقدم بأبحاثهم ودراساتهم والتفكير الجدي في نشرها في العالم الغربي الذي يملك قوانين صارمة ومحددة للملكية الفكرية، ومنظمة لإجراءاته، وتتسم بالفاعلية في اتخاذ العقوبات اللازمة بحق المخالفين لتلك الحقوق (مظاهر الفساد،١٤٣٦هـ). ومن هنا تنبع المشكلة، وهي التي دفعت الباحث لإعداد هذه الورقة لمحاولة الوقوف على تقييم واقع مظاهر وأوجه الفساد الذي يطل برأسه في مجال البحث العلمي، وأسبابه، وطرق معالجة هذه الأوجه، من خلال تحديد مؤشرات الفساد المالي والإداري والتنظيمي الذي يعتري البحث العلمي، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

س١: ما هي مظاهر الفساد المالي والإداري والتنظيمي في مجال البحث العلمي؟

س٢: إلى أي مدى يؤثر الفساد المالي والإداري على حركة البحث العلمي في الجامعات والمؤسسات البحثية؟

س٣: ما هي المحاور الرئيسية للفساد في مجال البحث العلمي؟

وسوف يلجأ الباحث خلال هذه الورقة العلمية إلى تطبيق المنهج الوصفي التحليلي لتفسير المفاهيم الأساسية لخصائص الظاهرة ووصف طبيعتها، وإدراك العلاقات الموجودة بين المتغيرات وتحليليها، ومن ثم الوقوف عليها، وإعداد تقييم بالنتائج والتوصيات المناسبة للخروج بتحليل شامل ومتكامل للإجابة على التساؤلات السابقة.

مظاهر الفساد المالي والإداري والتنظيمي في مجال البحث العلمي:

يعرف الفساد الإداري بصورة عامة بأنه: «التأثير غير المشروع في القرارات العامة»، وجاء في تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد الإداري بأنه: «كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته» (المهدي، ١٤٣٦هـ).

ويؤدي الفساد المالي والإداري في تلك المؤسسات إلى زيادة الفجوة العميقة بين مستويات التعليم والبحث العلمي، بالإضافة إلى تدني مخرجات البحث العلمي، وهجرة العقول ومحاربة الكفاءات العلمية ومطاردتها، حيث نرى مظاهر صارخة للفساد المالي والإداري داخل المؤسسات البحثية والجامعات تتمثل في:

المركزية الإدارية والفردية في اتخاذ القرار:

حيث تتسم المؤسسات البحثية والجامعية التي تدار من خلال القرارات المركزية والفردية بتقلد قيادات إدارية تتسم بالمركزية الشديدة والفردية في اتخاذ القرارات بمنأى عن السياسة العامة للمؤسسة البحثية، مما يؤدي حتما إلى العديد من أوجه الفساد المالي والإداري، والضرر بمصلحة المؤسسة دون وجود رقابة حقيقية قادرة على تعديل المسار.

الفساد الإداري في التعيينات للوظائف العليا والدنيا:

عندما تتفشى ظاهرة التعيين وفقا للولاءات السياسية، والقبلية، والعائلية، والطائفية، في العديد من المناصب المهمة في مجال البحث العلمي دون الالتفات إلى دراسة

الكفاءات والقدرات العلمية المؤهلة لتلك الوظائف، ينعكس ذلك بشدة على مجال العمل وإدارته واتخاذ القرارات ومحاسبة المرؤوسين والسعي نحو التميز في المجال الوظيفي، كما يؤدي ذلك إلى انتشار ظاهرة النفور من العمل في تلك الوظائف من قبل العديد من الباحثين والأكاديميين والعلماء.

ويشجع ذلك حتما على وجود العديد من التجاوزات المالية والخطأ في أوجه الصرف والتمويل المالي، وعدم توظيف تلك الموارد في المجال البحثي أو تخفيض ميزانيات الصرف والتضييق عليها.

ومن آثار هذه الإجراءات الفاسدة في مجال الإدارة تدني تصنيف الجامعات العربية ضمن ترتيب الجامعات العالمية (اللامي، ٢٠٠٧م).

محاربة الكفاءات وانتشار ظاهرة الانتداب الوهمي:

تتجلى صور هذا الوجه من أوجه الفساد الإداري في مجال البحث العلمي بمحاربة الكفاءات العلمية، وتوظيفها في غير محلها، من خلال انتشار ظاهرة الانتداب الوهمي في وظائف إدارية وإشرافية، للعديد من العلماء والأكاديميين، وكذلك فرض جداول التدريس الإضافية، لشغل الأكاديمي عن التفكير في مجال البحث العلمي بشكل أساسي.

عدم توافر جهات إدارية رقابية فاعلة على مؤسسات البحث العلمي:

تفتقر الجهات الإدارية الحالية في العديد من الجامعات والمؤسسات البحثية إلى وجود منظومة قادرة على المتابعة والمراقبة العلمية للجامعيين، مما يؤدي حتما إلى ركود متواصل في المجال العلمي والبحثي.

الفساد في متابعة النشر للأبحاث العلمية:

لا ننكر وجود ظاهرة الفساد الإداري والمهني في التعيينات أو سوء الاختيار الوظيفي في الجهات الرقابية في مجال البحث العلمي، مما أدى بالتالي إلى ضعف واضح في متابعة جدية النشر العلمي للأبحاث الأكاديمية لتلك المؤسسات في الدوريات المعتمدة والمصنفة والتي تقدم مؤشر أداء Impact Factor، وتكون تحت رعاية علمية من مؤسسات نشر عالمية موثوق بها مثل:

Scopus, Elsevier, Institute for Scientific) Information (ISI), EBSC , Springer).

فبتنا نلاحظ وجود نشر علمي في دوريات علمية غير خاضعة للتصنيف العلمي العالمي، مما يؤثر على التصنيف العام للجهة البحثية، أو الجامعة، ويعد الفساد الإداري والفني وسوء المتابعة وعدم القدرة على إدراك هذا الفساد من آثار سوء اختيار العاملين في الجهات الرقابية لتلك المؤسسات البحثية.

النشر غير العادل للتخصصات العلمية:

إن ظاهرة التحيز في النشر العلمي في بعض المجالات والتخصصات دون غيرها من المجالات البحثية الأخرى، تعد من أهم أوجه الفساد المالي والإداري، وذلك إما لوجود قيادات إدارية تتسم بالأهواء والتحيز، أو محاربة مجالات علمية بعينها، كل ذلك يؤثر على حركة النشر العلمي، وعلى رغبة الباحثين في التقدم بالأبحاث والدراسات لسابق إدراكهم لهذا التحيز الموضوعي.

التكليف خارج النصاب الأكاديمي للباحثين:

دأبت فئة محدودة من الباحثين على تقديم أبحاث أكثر من النصاب المقنن للباحث للتقدم به للبحث العلمي خلال العام الأكاديمي الواحد، في حين يتم الرفض والتضييق على الآخرين بسبب عدم وجود مخصصات مالية كافية لهم، وبالتالي يحدث تكدس في الأبحاث العلمية لفئة من الباحثين، لا يستيطعون أصلا إنجازها بالشكل العلمي السليم، وعليه، يتم الانتهاء منها بشكل غير علمي وفقا لمعايير النشر العلمي، ويتم نشرها في دوريات غير معروفة أو مصنفة، بغرض التقدم التالي لأبحاث أكاديمية أخرى.

عدم توافر برامج تتبع السرقات العلمية:

إن عدم امتلاك الجهات البحثية والجامعات لبرامج متخصصة بتتبع السرقات العلمية لهو من أبرز مؤشرات الفساد الإداري والمهني والتنظيمي في هذه الجهات البحثية، إذ تتيح هذه البرامج الحديثة للجهات تتبع وكشف السرقات العلمية للباحثين المنتسبين لها قبل النشر النهائي، حيث يتم رفض هذه الأبحاث في المجلات العالمية ذات التصنيف المرتفع بسبب اكتشاف المحكمين في هذه الدوريات المصنفة وجود نسبة مرتفعة للغاية للنقل العلمي من أبحاث وأفكار الآخرين بنسب مرتفعة عن المعدل المسموح به، والذي تحدده الجهات البحثية والأكاديمية في حدود (١٢ – ٢٠ %) من الإجمالي العالم للدراسة المقدمة.

وبالتالي فإن هذا يؤثر مباشرة على هدر مالي للمؤسسة البحثية التي انفقت تمويلا ماليا على عمل تم رفض نشره، وذهب أدراج الرياح، ويرجع ذلك لسبب عدم وجود جهة

رقابية فاعلة وقادرة على التحكيم والمراقبة الأولية لكشف تلك السرقات أو عدم الاستشهاد المرجعي السليم ونسب الأعمال العلمية إلى غير أهلها.

سوء اختيار المحكمين:

المحاباة وسوء اختيار المحكمين عامل آخر ومهم من عوامل الفساد الإداري في مجال البحث العلمي، يتمظهر ذلك باختيار المحكمين غير القادرين على إبداء الرأي العلمي السديد، وتوجيه الباحثين إلى الخطوات السليمة لتعديل منهجية البحث لديهم، والتوجيه العلمي المنظم لإنجاز دراستهم البحثية، وذلك باللجوء إلى محكمين مبتدئين من أجل إجازة الأبحاث بالسرعة الممكنة دون تدقيق علمي كامل، أو بعد تعديلات طفيفة، من أجل إثبات أن الجهة البحثية لها القدرة على إخراج إنتاج بحثي واسع دون النظر إلى الجودة.

ضعف العقود والمتابعة المحاسبية:

تمثل الكفاءات العلمية العاملة في المؤسسات العلمية الوجه المشرق لتلك المؤسسات وهي الجهة المعول عليها في قيادة التقدم والنهوض بهذه الجهات العلمية، والخلل في اختيار هذه الكفاءات حتماً يؤدي إلى تفشي ظاهرة عدم المتابعة القانونية للباحثين المخالفين للنشر العلمي، وعدم القدرة والرغبة على المحاسبة، والتغاضي عن هذه التجاوزات المالية مما يؤدي إلى هدر المال العام، والتدني في المخرجات العلمية البحثية. وتعد العقود القانونية بين الجهة البحثية والباحث عاملاً مهماً في جودة وتكامل الدراسات البحثية، وفي ظل وجود ثغرات مالية وقانونية واسعة في تلك العقود فإن ذلك يؤدي إلى فتح باب التلاعب والفساد المالي والإداري.

المبالغة في تحديد ميزانيات البحوث العلمية:

إذا سلمنا بوجود الفساد الإداري في المؤسسات البحثية والجامعات، وأضفنا إليه عدم وجود إدارة فنية متميزة وواعية في المجال البحثي، فسيؤدي ذلك إلى تقديم ميزانيات خيالية للدراسات البحثية المقدمة، مما ينعكس على الأبحاث الأخرى المتميزة، حيث تقتطع ميزانية هذه الأبحاث من ميزانية غيرها من الأبحاث دون وجه حق، وبالتالي من ميزانية البحث العلمي بصورة عامة، ومن الأفضل للمؤسسة البحثية الإنفاق المتوازن على القليل من الأبحاث الجادة، والمتميزة، لخدمة العلم، والمعرفة، والتي يمكن الخروج من خلالها بأفكار متميزة عن غيرها، من الكم الكبير من الأبحاث المتكررة والرديئة والتي تواجه عقبات في النشر العلمي لدى الدوريات العلمية المصنفة، والتي تلجأ حينها للنشر في دوريات غير مصنفة، كجزء من آليات البحث العلمي فقط.

آثار الفساد المالي والإداري على حركة البحث العلمي:

لقد استطاعت الدول المتقدمة أن توجد آليات وتعتمد على وسائل تمكنها من توفير الميزانيات اللازمة للإنفاق على البحث العلمي وتنويع مصادره، بينما ما زالت المؤسسات البحثية والجامعية في البلدان النامية تواجه الكثير من المعوقات والتحديات، ومن أهمها:

الضعف العام لمستويات التمويل الحكومي:

إن واقع التمويل في العالم العربي للبحث العلمي، يعد متدنيا بشكل كبير، وتتسع الفجوة بينه وبين المعدل العالمي، فعلى الرغم من ظهور تقدم في معدل الإنفاق العربي على البحث العلمي في الفترة من عام ١٩٧٠م، وحتى عام ٢٠٠٥م، إلا أن هذا التقدم حدث بشكل نسبي مقارنة عن الوضع العالمي المتغير.

ويعود الارتفاع في الإنفاق على البحث العلمي في العالم العربي، في السنوات القليلة الماضية لارتفاع الناتج القومي لاقتصاديات تلك الدول، وبالتالي فإن الارتفاع الحادث ليس له أثر فعلي حيث تكون المقارنة السليمة باحتساب نسبة الإنفاق على البحث العلمي مقارنة بالدخل القومي للدولة، ومن ثم فلا تأثير لهذا الارتفاع الضئيل على الفجوة الكبيرة بين الدول العربية وباقي دول العالم في هذا المجال.

والملاحظ أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد ٠,٥٪ في الأقطار العربية كافة لعام ١٩٩٢م، وهي نسبة ضئيلة عند مقارنتها بمثيلاتها في السويد وفرنسا حيث بلغت ٢,٩٪، و٢,٧٪ على التوالي.

أما إحصائيات سنة ٢٠٠٤م لنفس المنظمة العالمية، فتؤكد أن الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي ما يعادل ١,٧ مليار دولار فقط، أي ما نسبته ٠,٣٪ من الناتج القومي الإجمالي، وبالتالي نرى أنه مع ازدياد مداخيل تلك الدول بشكل هائل إلا أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي مقارنة بالدخل القومي قد قلت نسبته(ياقوت، ١٤٣٦هـ).

ضعف إسهامات القطاع الخاص في البحث العلمي:

يساهم القطاع الخاص في عالمنا العربي في مجال البحث العلمي بنسبة ٣٪ من الموارد المالية المخصصة

للبحث العلمي، وهي نسبة متدنية للغاية مقارنة بالدول المتقدمة حيث تتراوح نسبة مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي إلى معدل يصل إلى ٧٠٪ كما هو في اليابان.

ويمكن تفسير ذلك الإسهام الضعيف من قبل القطاع الخاص للجهات البحثية إلى:

عدم تقدير القطاع الخاص لقيمة البحث العلمي وجدوى نتائجه.

خشية المنافسة من وجود أبحاث علمية تؤثر على الصناعات والمشاريع القائمة من قبل تلك المؤسسات.

عدم كفاية الميزانيات التي ترصدها المراكز والجامعات ومؤسسات المجتمع للبحث العلمي.

الفساد المالي والإداري الملحوظ في الجامعات ومراكز البحوث.

توجه أرباح الشركات الصناعية إلى أسواق المال والبورصات.

الاستثمار المالي في أسواق العقار المحلي والعالمي.

تحويل وهروب رؤوس الأموال في البنوك الدولية وتسربها إلى الإنفاق على البحث العلمي في العالم الغربي (معهد الكويت للأبحاث العلمية، ١٤٣٦هـ).

ضعف استراتيجية التسويق:

يعود أحد أهم عوامل ضعف الإنفاق على البحث العلمي في العالم العربي إلى افتقار غالبية المؤسسات البحثية والعلمية والجامعات إلى أجهزة متخصصة بما يتعلق بالتسويق لتلك الأبحاث والتعريف بنتائجها وفق خطة اقتصادية واضحة.

كما يضاف إلى ذلك غياب المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث العلمي وتمويله من أجل تحويل تلك النتائج إلى مشروعات اقتصادية مربحة.

هجرة العقول العربية:

تعد هجرة العقول العربية المتخصصة في المجالات العلمية والبحثية، نتيجة للفساد الإداري والمالي، ومحاربة الكفاءات، وهو ما يدفع بهذه العقول إلى الهجرة نحو العالم الغربي، والمشاركة في معاملهم ومؤسساتهم البحثية، مما أدى إلى أن تكون المراكز والجامعات العربية من أضعف الأنشطة البحثية في العالم، بسبب قلة وعدم كفاءة عدد الباحثين والمختصين، وندرة تكوين فرق بحثية متكاملة، يضاف إلى ذلك انشغال عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في العمل الإضافي، وكذلك استحواذ الميزانيات الإدارية على النصيب الأوفر من المخصصات الجامعية.

وتشير التقارير الدولية إلى أن المجتمعات العربية قد أصبحت بيئة طاردة للعقول العربية، والكفاءات العلمية إلى الخارج، وأن مصر على سبيل المثال وحدها قدمت في السنوات الأخيرة ٦٠% من العلماء العرب، والمهندسين إلى الولايات المتحدة، كما أن هناك نحو (٧٣٥٠) عالما تركوا بلادهم بسبب الأحوال السياسية و الأمنية، وأن هناك (٤٥٠ ألف عربي) يشكلون نحو (٣١%) من المجتمع الغربي، منهم (٥,٤ %) من الطلاب العرب يعودون إلى بلادهم بينما يستقر الآخرون في الخارج.

كما أن هناك (٣٤%) من الأطباء الأكفياء في بريطانيا، وأكثر من مليون خبير، واختصاصي عربي من حملة الشهادات العليا، أو من الفنيين المهرة مهاجرون ويعملون في الدول المتقدمة بالمجالات العالية التقنية مثل الجراحات الدقيقة، الطب النووي، والهندسة الإلكترونية، والميكروالكترونية، والهندسة النووية، وعلوم الليزر، وعلوم الفضاء (ياقوت، ١٤٣٦هـ).

نظرة المجتمع السلبية:

بصورة عامة فإن المجتمع العربي الحالي ما زال ينظر للبحث العلمي نظرة سلبية لا تليق بالبحث العلمي ولا بالباحثين من حيث أولويته بين كثير من الأنشطة والمجالات، وربما يتعلق ذلك بالتنشئة الاجتماعية التي أكسبت المجتمع هذه النظرة السلبية نحو البحث العلمي، وأصبح الناس غير مدركين لخطورة تدهور البحث العلمي العربي، وتأخره عن ركب الحضارة.

إن المجتمعات في الدول المتقدمة تدعم المؤسسات البحثية ماديًا ومعنويًا، ولا يمكن أن تبخل عليها بالمال أو بالإمكانيات، أو حتى الدعم المعنوي، حتى إنه في كثير من الأحيان تنظم المسيرات والتجمعات مطالبة الحكومة بالإنفاق بسخاء لإجراء المزيد من البحوث العلمية في مجالات التنمية التي ينشدها الوطن (الأمم المتحدة، ٢٠٠٧م).

حركة البحث العلمي في المملكة العربية السعودية حتى عام ٢٠١٢م

ازدادت المخرجات العلمية المنشورة لجامعات المملكة للعام ٢٠١١م، لتصبح في المتوسط أكثر من(١٠) دراسات بحثية لكل جامعة من الجامعات الثلاثين، وفي العام ٢٠١٢م، بلغ المتوسط لكل جامعة لتصبح(٩) دراسات،

كلها منشورة في دوريات علمية محكمة ومعترف بها وتحت غطاء Institute for Scientific Information، المعترف بها من مؤسسة Thomson & Reuters، حيث بدأ هذا التصنيف من العام ١٩٦٠م، على مستوى العالم.

ولقد زادت مخرجات البحث العلمي لدول الشرق الأوسط العربية متضمنة تركيا وإيران، وكذلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لتصبح في العام ٢٠١٢م، نسبة ٦% من إجمالي مخرجات البحث العلمي العالمي، متخطية نسبة الزيادة المسجلة في آسيا والمحيط الهادي، عدا اليابان.

ولقد بلغت الاستشهادات المرجعية للجهات الأكاديمية والبحثية في المملكة العربية السعودية للعام ٢٠١٢م، نسبة ثابتة بلغت (٠,٥٤ %)، متخطية النسبة المعتمدة للعام ٢٠١١ التي بلغت خلاله (٠,٤٤ %).

أما من حيث براءات الاختراع فقد بلغ عدد الاختراعات السنوية خلال تلك الفترة ثباتا نسبيا بلغ ١٠-١٥ اختراعا كمتوسط عام، وعليه تجاوز عدد براءات الاختراع حاجز ٢٠٠ اختراع في العام ٢٠١٠م.

وأما عن آلية تسجيل براءات الاختراع، فتوزعت براءات الاختراع السعودية في التسجيل ما بين المكتب الأمريكي لبراءات الاختراع والعلامات التجارية USPT، والبعض الآخر في مكتب براءات الاختراع الأوروبي EP، أو مكتب معاهدة التعاون لبراءات الاختراع PCT، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية KACST.

وكان ترتيب المجالات العلمية لبراءات الاختراع السعودية المسجلة عالميا كالتالي وعلى التوالي: مجال تقنية المعلومات، والإلكترونيات، تقنية الاتصالات، وجاء مجال الطب في المرتبة الرابعة، ومجال البتروكيماويات في المرتبة الخامسة، وذلك وفقا للفترة ما بين ٢٠٠٩م-٢٠١١م، ثم تأتي على التوالي مجالات تقنية المياه، الرياضيات، الفيزياء، التقنية البيئية، تقنية الطاقة، التقنية الطبية والصحية، التقنية الحيوية، تقنية البناء.

أما متوسط المعيار للاستشهادات المرجعية السعودية، حيث يقاس تأثير النشر العلمي (الأثر الأكاديمي) باستخدام الاقتباسات المرجعية، ويزداد عدد الاقتباسات بمرور الوقت، مع نوع الدورية العلمية التي ينتمي لها كل مقال، ولقد حافظت المملكة على متوسط تأثير معيار ثابت للاستشهادات المرجعية بنسبة ٠,٤٤ للمتوسط العالمي البالغ (N = ١,٠)، حتى العام ٢٠٠٥م، وارتفعت هذه النسبة بعد فترة ركود نسبية إلى ٠,٥٤% في السنوات من ٢٠٠٧م -٢٠١٢م (مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ٢٠٠٧م).

يشير الجدول التالي لمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وعدد الإنتاج الفكري والأوراق العلمية، ومتوسط أثر الاستشهادات المرجعية ومعايرتها من عام ٢٠٠٨م - ٢٠١٢م.

م	المؤسسة	الإنتاج الفكري	الأوراق العلمية	متوسط الأثر
1	جامعة الملك سعود	7912	7326	0.99
2	جامعة الملك عبد العزيز	3199	3301	1.20
3	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	2460	2383	0.86
4	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث	1474	973	0.81
5	جامعة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	1409	1355	1.74
6	جامعة الملك فيصل	766	695	0.47
7	جامعة الطائف	561	546	0.61
8	جامعة الملك خالد	551	523	0.55
9	جامعة أم القرى	423	392	0.49
10	جامعة القصيم	398	369	0.79
11	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية	370	357	0.71
12	جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية	359	277	1.11
13	جامعة طيبة	335	321	0.68
14	جامعة الفيصل	254	209	1.31
15	جامعة جازان	219	202	0.75
16	جامعة الدمام	172	142	0.45
17	جامعة نجران	141	139	1.61
18	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	137	128	0.50
19	جامعة سلمان بن عبد العزيز - الخرج	126	121	0.54
20	جامعة حائل	106	103	0.43
21	جامعة تبوك	104	101	0.89
22	جامعة الجوف	100	97	0.57
23	جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن	57	54	0.17
24	جامعة الباحة	48	45	0.24
25	جامعة الأمير سطام	46	46	0.96
26	جامعة شقراء	36	36	0.34
27	جامعة المجمعة	19	19	0.85
28	جامعة الحدود الشمالية	18	18	0.22
29	الجامعة الإسلامية	10	10	0.21
30	جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية	0	0	0.00

(مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ٢٠٠٧م)

النتائج والمناقشة:

يتضح من خلال الدراسة تفشي ظاهرة المركزية الإدارية عند قيادات المؤسسات البحثية، مما يؤثر وينعكس على ازدياد الفساد والفردية في اتخاذ القرارات، كما أن الفساد الإداري في التعيينات للوظائف العليا والدنيا ينعكس بشدة على مجال العمل وإدارته واتخاذ القرارات ومحاسبة المرؤوسين والمزيد من التجاوزات المالية، مما يؤدي حتما إلى محاربة الكفاءات العلمية، وتوظيفها في غير محلها، ويعد ذلك أحد آثار غياب الجهات الإدارية القادرة على الإدارة الفاعلة على مؤسسات البحث العلمي، ويعد من آثار هذا الأمر تفشي الفساد في توزيع الإنفاق المالي على

الأبحاث العلمية للمنتسبين للجهات البحثية، ويصاحبه العديد من أوجه الفساد الإداري والتنظيمي في متابعة نشر الأبحاث العلمية، وانتشار متباين لظاهرة النشر العلمي غير العادل بين التخصصات العلمية وفقا للأهواء الإدارية، وبالتالي الافتقار إلى توافر برامج مختلفة لتتبع السرقات العلمية خاصة فيما يتعلق بالأبحاث العلمية الصادرة باللغة العربية، وهناك العديد من أوجه القصور في سوء اختيار المحكمين وعدم مناسبة خبراتهم الأكاديمية في تحكيم وتقييم الأبحاث العلمية، أما في الجانب القانوني فنلاحظ وجود ضعف بيِّن في صياغة العقود والمتابعة المحاسبية للأبحاث العلمية، بالإضافة إلى قصور واضح في دور القطاع الخاص على المستوى التمويلي المتخصِّص للبحث العلمي بكل مجالاته.

التوصيات:

تكوين مجالس علمية متخصصة للبحث العلمي مكونة من متخصصين ذوي خبرة لإدارة شؤون البحث العلمي بالجامعات ومراكز البحوث العلمية بدلا من تفشي ظاهرة المركزية الإدارية للقيادات في المؤسسات البحثية، التي أثرت على ازدياد الفساد والفردية في اتخاذ القرارات.

إعادة النظر في التعيينات الوظيفية للوظائف الإدارية العليا التي تختص بإدارة شؤون البحث العلمي واختيارها، وفقا للكفاءة، والخبرة، والقدرات العلمية المتميزة.

تمكين الكفاءات العلمية، وتوظيفها في المناصب الفنية، والإدارية، والأكاديمية المناسبة، في مؤسسات البحث العلمي.

زيادة فاعلية الرقابة المالية، من جهات رقابية محايدة سواءً كانت حكومية أم خاصة عن طريق مكاتب تدقيق مالي خارجية للحد من ظاهرة الفساد المالي في هذا الشأن.

العدالة في توزيع الإنفاق المالي على الأبحاث العلمية للمنتسبين للجهات البحثية كافة كي يتمكن الباحثون من تقديم أبحاث متميزة تخدم المجتمع والمعرفة على حد سواء.

توفير برامج مختلفة لتتبع السرقات العلمية للباحثين لضمان التوثيق وعدم التعدي على حقوق الملكية الفكرية للباحثين الآخرين،خاصة فيما يتعلق بالأبحاث باللغة العربية.

إعادة النظر في اختيار المحكمين لكي تتوافق خبراتهم الأكاديمية للتحكيم والتقييم للأبحاث العلمية، مما ينعكس على كفاءة التقييم والوصول لأعلى قدر من ضمان الجودة البحثية.

إنشاء وحدات متخصصة للإدارة القانونية تكون وظيفتها إعادة صياغة العقود وتنظيمها بشكل قانوني يتوافق مع معايير النشر العلمي وقوانين الملكية الفكرية، وكذلك وحدة للمتابعة المحاسبية لإدارة المستندات وعروض الأسعار وشراء الأجهزة العلمية بدلا من الباحثين لتركيز أعمالهم في مجال الأبحاث العلمية فقط.

دعوة القطاع الخاص لتمويل البحث العلمي ومشاركته في حقوق الملكية الفكرية، واستغلال الأبحاث العلمية لتطوير منتجاته، وكذلك تمويل إنشاء مختبرات علمية بحثية، وتمويل الأبحاث والمشاركة في المؤتمرات العلمية المتخصصة، ودعم إقامتها بوصفهم شركاء في خدمة المجتمع.

الخاتمة:

لقد حاول الباحث من خلال الدراسة المقدمة تقديم تحليلٍ مفصلٍ عن الفساد المالي والإداري في مجال البحثٍ العلميٍ، من خلال الدراسة التحليلية، مستعرضًا جوانب الفساد التنظيمي، والإداري، والمالي، والقانوني، الذي يؤدي إلى وجود تراجع وتدهور في مجال البحث العلمي، مما ينعكس على واقع ازدهار المجتمع، وتقدمه اقتصاديا، وثقافيا، وعلميا في آن واحد.

إن محاربة هذه العناصر في أي مجتمع تؤدي حتما إلى قوة المجتمع، حيث ينظر إلى البحث العلمي كأداة ووسيلة للارتقاء المجتمعي، والتقدم الثقافي والعلمي، ومن واجب الحكومات النظر سريعا في هذه العوامل السلبية، التي تؤدي إلى تفاقم وظهور هذه الجوانب التي تعوق تقدم البحث العلمي، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق المخصص في هذه المجالات، والاختيار المتميز للعناصر الإدارية والقيادية القادرة على قيادة مسيرة البحث العلمي.

المراجع:

الأمم المتحدة. (٢٠٠٧). مؤشرات العمل الدولية.

اللامي، مازن زاير. (٢٠٠٧). الفساد بين الشفافية والاستبداد. ط١. بغداد: مطبعة دانية.

مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية. (٢٠١٣) تقرير مؤشرات الأداء البحثي. التقرير الثالث.

الرياض: المدينة.

مظاهر الفساد وضرورة الحوكمة الرشيدة في المؤسسات العربية للتعليم والبحث العلمي. (٥/٢/١٤٣٦هـ.). متوافر على الموقع:
http://www.benhenda.com/ara/tag/%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A/

معهد الكويت للأبحاث العلمية.(٣/٢/١٤٣٦هـ.). الخطة الإستراتيجية. متوافر على الموقع:
http://www.kisr.edu.kw/ar/about-us-ar/strategic-plan-ar

المهدي، ساهر عبد الكاظم المهدي.(٤/٢/١٤٣٦هـ.).

الفساد الإداري أسبابه وآثاره وأهم أساليب المعالجة. متوافر على الموقع:
www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/1.doc

ياقوت، محمد مسعد ياقوت. (٣/٢/١٤٣٦ هـ.). البحوث العلمية في العالم العربي غير مجدية متوافر على الموقع:

http://www.al-mishkat.com/Articles/a2.htm

مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية. (٢٠١٣) تقرير مؤشرات الأداء البحثي. التقرير الثالث. الرياض: المدينة.

4

منتدى الشراكة المجتمعية النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research Scientific Integrity

الجامعة وقيم النزاهة في البحث العلمي "رؤية تنموية"

د.أميرة عبدالسلام زايد
جامعة الطائف

أصبحت التكنولوجيا سمة من سمات عالمنا المعاصر الذي شهد ظروفا ومتغيرات اجتماعية وثقافية متعددة الأوجه أبرزها التطور العلمي والتكنولوجي الذي غير وجه الكون ، ففي كل مكان يمكن أن نلحظ آثار هذا التطور في صناعة الغذاء والزراعة والري وسبل الإنتاج ، وصناعة الدواء ، والطاقة والوقود ، وفي الفضاء ووسائل الاتصال ، وفي المجال العسكري. وكما قدمت التكنولوجيا من منافع وأدوات ووسائل كثيرة لرفعة الإنسان وتحسين مستوى معيشته ، فقد كانت سبباً أيضاً للعديد من المشكلات التي يكمن فيها فناء العالم وتدميره (عبدالسلام ، ١٩٩١ ، ١٩٤) فدخلت التكنولوجيا في كل جانب من جوانب حياتنا... بكل ما تبعث من آمال وتطلعات وأيضاً من هواجس وتأثير هائل ومتعاظم ، على مختلف أوجه الحياة الاجتماعية. لكن في أية وجهة يمكن أن يكون ذلك ، وأية أخلاقيات بحثية سوف تتحكم في توجيه هذا التأثير؟

ويرى »التتميمي« أن قلق المفكرين والمثقفين حول نتائج هذه الثورة التكنولوجية خاصة المعاصرة يجعلنا نتساءل هل التكنولوجيا في صالح الإنسان أم ستكون سبباً في فنائه وتدمير حضارته؟ (التميمي ، ١٩٩٠ ، ٩). أن التكنولوجيا والتطور المعرفي سلاح ذو حدين يعتمد على كيفية استخدامه فالعلم قد يستخدم في الضرر وليس في النفع فقط ، والتسلح العسكري أو ثورة التكنولوجيا العسكرية خير مثال على ذلك... كما أن تطور الأسلحة النووية التي ترجع إلى تطور البحوث العلمية في عدة مجالات يؤثر بالسلب على استقرار وأمن العالم (دراكر ، ١٩٩٦ ، ١٧٩) هذا العالم الذي يشهد تغيرات جوهرية وجذرية في كثير من الأوضاع الاجتماعية والعلمية والمعلوماتية... الخ. مما يجعل قضية أخلاق وقيم النزاهة مطروحة في كل آن في ظل هذا التغيير المتسارع في مجال العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي.

»فالتطور التكنولوجي ليس مجرد عملية منعزلة عن أي سياق اجتماعي بل له تداعيات سياسية واقتصادية وثقافية وتربوية ، ومن هنا فإن الاهتمام بدراسته لا يقتصر ولا ينبغي أن يقتصر على علماء العلوم الطبعية المهتمين بطبيعة الحال بالجوانب الفنية للتطور التكنولوجي وإنما يمتد ليشمل الباحثين في العلوم الاجتماعية الذين يولون عنايتهم إلى دراسة التداعيات الأخلاقية والسياسية والاقتصادية والثقافية للتطورات التكنولوجية...«(علوي ، ١٩٩٦ ، ١٩٥).

ويُعد العلم من حيث قضية الخير والشر محايداً لا يحمل في ذاته خيراً أو شراً ، ولكن استخدام الإنسان للعلم هو الذي يجعله يتسم بالخير أو بالشر. فالباحث في العلم هو الذي يشكل العامل الأخلاقي والأدبي في البحث العلمي. هذا وكل يوم يمر على الإنسان يزيده اقتناعاً بأن العالم ماض في طريق من التدهور المتزايد بل ربما كان هذا التدهور نفسه نتيجة لذلك التطور العلمي والتكنولوجي (ثاراجوثا ، ١٩٨٧ ، ٤٦) حيث يسير العلم في مسار خاطئ ناجم عن افتقار بعض الباحثين للأبعاد الأخلاقية والإنسانية في عملهم البحثي. فالمسألة اليوم لم تعد مسألة إنجازات علمية أو تطورات تكنولوجية نستطيع أن نحققها في هذا الميدان أو ذاك من ميادين الحياة ، وإنما المسألة اليوم ترجع في الأساس إلى النتائج ، والعواقب الوخيمة التي يمكن أن تترتب على استخدام العلم وتطبيقاته التكنولوجية دون النظر للاعتبارات الأخلاقية والإنسانية.

وقد اعترفت البلاد المتقدمة علميا بأنه لا مفر من البحث في النتائج الأخلاقية للعلم ، وزوال الحد الفاصل بين وظيفة العلم في إلقاء الضوء على ما هو كائن ، ووظيفة الأخلاق في إرشادنا إلى ما ينبغي أن يكون (زكريا ، ١٩٩٦ ، ١٩). واليوم نحن نشهد ثورة علمية ، واكتشافات علمية متلاحقة وتطورات في مجال البحث العلمي قادها علماء الغرب بعض هذه التطورات كان لخدمة الإنسان وزيادة رفاهيته وبعضها الآخر تعدى الإطار الأخلاقي فخلف وراءه عددا من القضايا والمشكلات العلمية الأخلاقية المثيرة للجدل والتي إن لم يتم التصدي لها بحسم فإنها سوف

تكون سبباً في تدمير الإنسان وانهيار أخلاقياته (صبرى، ١٩٩٣ ، ٣٧١) وهناك العديد من القضايا والمشكلات العلمية الأخلاقية التي يتوجب التصدي لها خاصة تلك المتعلقة بالنزاهة ومكافحة الفساد في البحوث العلمية التي تُعد أساس تقدم الأمم.

على الرغم أن العلم والبحث العلمي مرتكزاً أساسياً في تقدم المجتمعات ، إلا أن المسئولية الاجتماعية وحماية المجتمع والمشاركة في بنائه تظل مسئولية العلماء في كل مكان على الأرض. فقد أخذ العلماء على عاتقهم مهمة إنتاج المعرفة في كافة المجالات ومن ثم ينبغى أن يكونوا مسئولين عن عواقبها (رزنيك ، ٢٠٠٥ ، ٢١٣). خاصة في ظل المجتمعات الراهنة التي تتجه نحو الاهتمام بما هو مستقبلي ومتخيل يتم استشراقه. ومحاكاته كومبيوتريا واعتماد قيمة الاختلاف بدلاً من قيمة الإجماع والفهم المشترك الذي ينبغى التفرد وبدلاً من الانكفاء على ما هو آني وواقعي ينطلق إلى ما هو مستقبلي وما هو متخيل أو مرغوب فيه (عبدالحميد ، ٢٠٠٣ ، ١٧٣). وكي يكون هذا الاستشراف سليماً فإنه يتطلب أن يُبنى على أسس علمية جادة وصادقة ونزيهة.

وفي إطار التعليم العالي حدد «تقرير الفساد العالمي» مكونات الحوكمة الجامعية التي يمكن أن تجابه الفساد ، ويتضمن ذلك النزاهة في تقديم خدمات التعليم والأمانة في الحصول على الموارد المالية واستعمالها ، وغيرها من أمور. ويوصي التقرير بأن تكون عملية اختيار القيادات الجامعية مبنية على المنافسة المهنية (Powell,٣٣١,٢٠٠٦).

وقد احتلت مواضيع الفساد والاحتيال مساحة على الأجندة السياسية من خلال المبادرات المقدمة من مجلس اعتماد التعليم العالي في الولايات المتحدة ، واليونسكو ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والاهتمام المتزايد من مؤسسات ضمان الجودة (Dill;Beerkens, ٢٠١٠,٢٧–٨٨). وهناك العديد من التجارب الدولية المعاصرة في مكافحة الفساد لدى الكثير من الدول حيث تمتلك القوانيين التي تدعم الشفافية وتواجه الفساد وتدعم النزاهة وقيمها. ولكن المهم هو تطبيق وتفعيل تلك القوانيين في كافة المجالات ومنها مجال البحوث العلمية والحياة الجامعية كأهم معقل لانتاج البحث العلمي وتكوين الكوادر المؤهلة لحمل مسئولية تطور المجتمع وتنميته وتقدمه.

مشكلة الدراسة:

» إن التطورات المذهلة التي قادها العلماء المعاصرين للبشرية عبر ثورة الكم والثورة البيوجزيئية ومعهما الثورة المعلوماتية هي التي تمثل التحدي الأعظم لفلاسفة العصر الحالي في القرن الحادي والعشرين لأن المستقبل الذي يقودنا إليه العلماء ومعاونيهم من التقنيين أصبح مستقبلاً ينذر بقدر كبير من المشكلات الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية للبشر ..من ثم تأتي ضرورة السؤال الذي سأله«روسو» في القرن الثامن عشر : إلى أين يقودنا هذا التقدم التقني إلى مزيد من سعادة البشر والارتقاء بأخلاقهم أم إلى تدميرهم والقضاء التام على الشعور بالسعادة كما ينبغي أن يشعر بها الإنسان وليس الإنسان الآله؟ (النشار ، ٢٠٠٥ ، ٢٤–٢٥).

فرغم أن للبحث العلمي من أهمية بالغة في تقدم الأمم (فالفجوة الرقمية التي بيننا وبين الغرب سببها الأساسي تقدم البحث العلمي لديهم). لذا فإن المشكلات المتعلقة بنزاهة البحث العلمي على درجة عالية من الخطورة تلك التي تقود المجتمع إلى طريق غير الذي ارتسمناه إلى التطور والتقدم. ونخضع أنفسنا للغير ونحرم مجتمعاتنا من التقدم في حالات (الانتحال وعدم الأمانة العلمية...) أي غياب قيم النزاهة وسلوكياتها في أهم محفل حيوي لتقدم المجتمع وهو البحث العلمي. وإذا أردنا تشخيص أسباب هذا المرض الخطير في جسد هذا المجال الحيوي في أي مجتمع ، فيمكن تصنيفها إلى:

أسباب خارج نطاق البحث العلمي محلية ودولية ومنها:

التصارع المحموم بين الأمم حول السبق والتقدم.

وجود معايير غير رحيمة تصنف على أساسها تطور وجودة أداء المجتمعات والمؤسسات وكذا الأفراد ، دفعت البعض بغير وجه حق إلى اعتلاء السلم بسرعة ليجد لنفسه مكان ومكانة في البحث العلمي ولو على حساب جهد وكد الآخرين».

تدهور القيم الحاكمة للسلوك الإنساني عموماً وسيادة القيم المادية الطاحنة في هذا المجتمع الذي أصبح لا يعُري للأهداف الثقافية والقيم المعنوية والأخلاقية ، قيمه واهتمام ، في مقابل الاهتمام الكبير بتلك القيم التي تهدف سلوكيات البشر من ورائها إلى الكسب والثراء السريع على حساب الآخرين بغض النظر عن اعتبارات أخلاقية وإنسانية.

ثورة الاتصالات وخاصة الإنترنت وتطبيقاته والإتاحة العالية

للمعلومات والأبحاث وغيرها، دون ضوابط أخلاقية.
أسباب ترتبط بمؤسسات البحث العلمي ذاتها ومنها:
عدم وجود فلسفة وسياسة واضحة للبحث العلمي.
ضعف ميزانية البحث العلمي بالمقارنة بالدول الغربية وغيرها الآخذة في النمو أو على الأقل سوء توظيف نتائج البحوث العلمية أو عدم توظيفها على الإطلاق.
الافتقار إلى آليات لتحفيز البحث العلمي بطرق علمية سليمة وعادلة.
الافتقار إلى الطرق العلمية للكشف عن النزاهة من عدمها في البحث العلمي وجدية المحاسبة والمساءلة.
ضعف ارتباط البحوث العلمية باحتياجات المجتمع والتنمية ، وقضايا المجتمع ومشكلاته.
جـ- أسباب تتعلق بالباحث وأخلاقياته وكيفية تكوينه ومنها:
طريقة وطبيعة إعداد الباحث في المراحل الأولى من الدراسات العليا.
الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي من عدمه.
ضعف توفر القدوة من الأساتذة القائمين على تكوين الباحث أو من يتواصل معهم في المؤتمرات وغيرها ، أو تم إعداده من خلال أساتذة لم يكن لهم دور مؤثر وكاف في تكوين أخلاق وقيم النزاهة لدى البحث.
تفشي السلوكيات السيئة في مجال البحث العلمي كالانتحال والتزوير وغيرها، ومن أبرز مظاهر الافتقار إلى قيم وأخلاق النزاهة في هذا الشأن ما يلي:
إحداث أي تخريب في البحوث التي أجريت من قبل أشخاص آخرين والتخلص عمدا من المواد البحثية والمعدات والبيانات الأولية وغيرها من السجلات، وجعلها غير صالحة للاستعمال. وأيضا نشر نتائج البحوث التي توصل إليها أشخاص آخرون تحت اسم آخر (الانتحال).
كما يتضح أيضا في نقل أو تبني النظريات والفرضيات أو الآراء دون الكشف عن مصدرها، وادعاء التأليف دون تقديم مساهمة كبيرة في العمل ؛ وتعمد عدم الإشارة إلى الأشخاص المشاركين في المشروع الذين قدموا مساهمة مهمة فيه ومشيرا عمدا لشخص باعتباره المؤلف المشارك إذا كان هذا الشخص ليس لديه مساهمة كبيرة وإعطاء معلومات غير صحيحة عن حالة نشر أعمال الآخر. هذا مع تعمد الأحكام الخاطئة على مشاريع أو برامج ، وإصدار أحكام لا أساس لها من أجل الحصول على منافع للنفس أو لأطراف أخرى (Pulver, ٢٠٠٧,٣-٦).

وفي ضوء ما سبق وفي إطار التحديات التي تواجهها المجتمعات ، وفي زمن التغير السريع الذي نشهده في كافة المجالات والذي تزيد سرعته يوم بعد يوم بفعل ثورة المعرفة والاتصالات غير المسبوقة ، وفي إطار هموم التنمية وهموم المستقبل ، فإنه لا يمكن تصور ذلك وغيره من دون أن تكون «الجامعة» بصفة عامة والدراسات العليا والبحوث العلمية بخاصة هي محور الاهتمام في مواجهة التحديات ورسم مستقبل أفضل للمجتمع في إطار أخلاق وقيم النزاهة العلمية.
تأسيساً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي:
ما قيم النزاهة في البحث العلمي ودور الجامعة في إرساء وتنمية تلك القيم؟
والاجابة عن السؤال السابق تطلب مناقشة النقاط التالية:
مفهوم النزاهة ، ودواعي الاهتمام بقيمها في البحث العلمي.
الجامعة والبحث العلمي وتنمية المجتمع: مقاربات ومفارقات حول النزاهة العلمية.
التحديات التي تواجه الجامعة والبحث العلمي وتنعكس على تفعيل قيم النزاهة في المجتمع الراهن.
قيم النزاهة في البحث العلمي «تأطير نظري».
تصور مقترح لدور الجامعة حول تنمية قيم النزاهة في البحث العلمي.
أهمية الدراسة:
تعود اهمية الدراسة الحالية لما يلي:
طبيعة الموضوع الذي تبحثه الدراسة «قيم النزاهة في البحث العلمي» ، حيث ينال هذا الأمر أهمية بالغة في المجتمعات الراهنة نظراً لخطورة المشكلات التي تتعلق به.
تُعد هذه الدراسة خطوة في فتح ملف البحث العلمي والكشف عن مشكلاته المتنوعة في مجتمعاتنا لتشخيصها بشكل جيد ، ووضع استراتيجيات لحلها حتى يأخذ هذا المجال طريقه الصحيح لدفع حركة التنمية والتطور في مجتمعاتنا، ووضعها في مكانة متقدمة من خلال دفعها في المسارات الصحيحة.
تقدم الدراسة الحالية بعض قيم النزاهة وأخلاقها وبعض النتائج المتعلقة بها في مجال البحث العلمي كأحد أهم

وظائف الجامعات بين أيدي المسئولين كأطر فكرية تسهم في الانطلاق لرسم سياسات البحث العلمي وخططه بالشكل الذي يضمن نزاهته والافادة القصوى منه في تطوير المجتمع.

تقدم الدراسة مؤسسة الجامعة كمؤسسة رائدة وقاطرة للتقدم في المجتمع من خلال ريادتها في طرح مبادرة عن النزاهة في البحث العلمي لتنتقل إلى كافة المؤسسات التربوية والمجتمعية.

مصطلحات البحث:

النزاهة: Integrit

مبدأ مهم وقيمة أخلاقية يتوجب توفرها في كل عمل يقوم به الإنسان، وتتضمن العديد من القيم الفرعية منها ، الأمانة ، الشفافية ، المصداقية ، الموضوعية ...وغيرها.

قيم النزاهة: Values of Integrit

مجموعة المعايير والمبادئ التي تمثل المرجعية التي تحفظ للإنسان رقيه وكرامته وجوهر إنسانيته، ويترتب على تمثلها وتجسدها تحقيق مستوى أخلاقي راق وثقة في الحياة وقدرة على تحسين نوعية وجودة تلك الحياة من خلال نزاهة الأبحاث العلمية في كافة المجالات.

النزاهة العلمية: Scientific Integrit

تعرف النزاهة العلمية على أنها: ذلك المضمون الذي يعكس معنى الجودة والموضوعية في الأنشطة البحثية داخل المؤسسات الوطنية في كافة جوانبها من حيث الدعم المالي والإنتاج وغيرها ، مما يعكس ثقة الناس في تلك الأنشطة ، وأيضاً ثقتهم في القرار السياسي المستند إلى المعلومات العلمية التي تقدمها الأبحاث العلمية. وتهدف النزاهة العلمية إلى هدفين هما: الهدف الأول العطاء العلمي الموضوعي ذو المصداقية والواقعية والمتاح لعامة الناس. والثاني: تطوير السياسات القائمة على العلم لصالح الإنتاج المتسم بالشفافية (National Institutes of Health, ٢٠١٢,٥).

ومن ثم تكون النزاهة في البحث العلمي: هي تمثُّل الباحثين قيم النزاهة العلمية كالموضوعية والشفافية والجودة والإتقان في جميع سلوكهم البحثي بدءاً من فكرة البحث ومروراً بكل خطواته حتى الوصول إلى نتائجه ، وتطبيقاته المتاحة للمجتمع والتي تنال ثقته ودعمه.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج لا يقف عند مجرد الوصف للبيانات والمعلومات ، بل يمتد لتفسيرها وتحليلها لاستنباط بعض الدلالات المهمة ذات الصلة بالدراسة.

مخطط الدراسة:

تدور الدراسة حول االنقاط التالية:

أولا: مفهوم النزاهة ، ودواعي الاهتمام بقيم النزاهة في البحث العلمي.

ثانياً: الجامعة والبحث العلمي وتنمية المجتمع: مقاربات ومفارقات حول النزاهه العلمية.

ثالثاً: التحديات التي تواجه البحث العلمي في المجتمع الراهن وتنعكس على تفعيل قيم النزاهة.

رابعا: قيم النزاهة في البحث العلمي »أطر نظرية«.

خامسا: تصور مقترح يبرز الرؤية التنموية لدور الجامعة في تنمية قيم النزاهة في البحث العلمي.

أولا: مفهوم النزاهة ، ودواعي الاهتمام بقيم النزاهة في البحث العلمي.

أ – مفهوم النزاهة وقيمها:

تُطرح قضية القيم اليوم بإلحاح في كل المجالات والتخصصات ، فهي تهُم الاقتصاديين والسوسيولوجيين والسيكولوجيين والسياسيين وغيرهم ، ثم أنها تهُم قضية التنمية بوجه عام.

فيرى«زاهر» أن قيم الناس تنعكس على بيئتهم الاجتماعية والتكنولوجية ، وهذا يعود إلى أن القيم التي نمتلكها تُمثل لنا محددات عقلية لاختياراتنا ، وتعمل بمثابة موجهات لسلوكنا.. (زاهر ، ٢٠٠٤ ، ١٣٥–١٣٦) ويرى »الدويك« النزاهة تتأكد بمنظومة القيم اللازمة للحفاظ على الممتلكات واستصال الفساد ، وتأصيل مجموعة من القواعد والقيم كالأمانة والصدق وعدم الضرربالآخرين ، وتعزيز المصلحة العامة للمجتمع (الدويك ، ١٤٣٥هـ ،٢–٣).

وتعد النزاهة في العلم أمراً معقداً ومتعدد الجوانب يتصل بالتربية والنشر العلمي ، والوظائف العلمية ، والمؤسسات الأكاديمية ، والعوامل المؤثرة كالنظام القانوني والتقاليد التاريخية والتباينات في المجتمع والمستفيدين من البحوث العلمية وغيرها من جهات ترتبط بالعلم وأنشطته البحثية (rganisation for economic co–operation and development global science forum,١–٢). هذا ويمثل الصدق والنزاهة عناصر أساسية في البحث والعمل العلمي ، بل هي أيضا شرط أساسي للمصداقية العلمية ،

وتبرير الحق في الحرية في مجال البحوث والذي يعني أيضا عدم التسامح مع أي شكل من أشكال سوء السلوك في البحث العلمي (Pulver,2,2007).

من ثم فإن هذا يعكس أهمية تجسيد قيم النزاهة العلمية في البحث العلمي كمجال حيوي في كل المجتمعات ، والذي سوف يتضح فيما بعد في نوع المستقبل الذي ينتظره الإنسان في هذا المجال الحيوي والهام.

ويرى »النشار« أن توفر المُناخ العلمي الباعث على النزاهة ونشر قيمها يرتبط بنوع المجتمعات ، فمنها ما يُوصف بالتقدم في بعض السمات في ثقافتها ، وأخرى تتسم بثقافة التخلف كما يلي:

» أن المجتمعات التي تصنف بأنها متقدمة تتيح لأفرادها الفرصة الكاملة لأن يقدموا كل ما لديهم من إبداع دون قيود أو عوائق. وأن المجتمع كله يعمل في ظل منظومة تتناغم كلها في تعويد الفرد على أن يفكر باستقلال وبشكل علمي منظم وتوفر له الإمكانات المادية بل والمعنوية التي تمكنه من أن يبلغ غاياته حسب قدراته طالما التزم بالقانون ولم يخرج على قيم المجتمع وتقاليده. أنه لا يوجد في تلك المجتمعات فرد مهمش أو لا قيمة له ، بل يوجد الفرد دائماً في منظومة تلك المجتمعات ما يفعله ويقدره الآخرون. بينما المجتمعات صاحبة ثقافة التخلف فهي ثقافة ارتجالية – غوغائية فوضوية يتساند فيها الجميع على الجميع دون أن يجرؤ أحدهم على تحمل المسئولية. وتسود فيها القيم السلبية من الاتكالية واللامبالاة وانتظار ما يقدمه الآخرون... (النشار ، ٢٠٠٥ ، ٥٨). ففي ظل الثقافة الأولى تنتعش النزاهة وتنتشر قيمها وتتجسد في كافة المجالات ، أما ثقافة التخلف فلا تشجع إلا الفساد ، والافتقاد للموضوعية والمصداقية والصدق والشفافية..فتمتنع النزاهة عن الوجود والتجسد.

ب – دواعي الاهتمام بقيم النزاهة في البحث العلمي:

هناك العديد من المبررات ودواعي الاهتمام بالنزاهة في كافة جوانب الحياة بشكل عام وبشكل خاص في البحث العلمي ، منها مايلي:

دواعي ترتبط بالتنمية (تنموية) :

إن حاجة المجتمع التنموية إلى أبحاث جادة ذات مصداقية وأمانة عالية وإرتباط بحاجات المجتمع وضرورات التنمية به ، وكيفية التخطيط لها ورصد أولويات وسبل تحقيقها وتطورها ؛ تُعد حاجة مصيرية لما للبحث العلمي من دور بالغ الأهمية في تنمية وتقدم المجتمع.

هذا واستلهام وتمثل قيم النزاهة في البحث العلمي يجسد أهميته ونفعه للمجتمع. هكذا علمنا الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام حين قال:« اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع« (رواه مسلم ، الترمذي ، النسائي). فإذا كانت التنمية هي تغيير هادف ومقصود ومخطط للانتقال بالانسان والمجتمع من وضع غير مرغوب فيه إلى وضع يصبو للوصول إليه ، وفق خطط ومنهج شامل قائم على دراسة موضوعية للواقع الإنساني المعاش بكل جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية.. وموجه بأهداف ورؤى مستقبلية متوافق عليها مجتمعياً ، ومدعوم بأساليب وآليات تتوافق مع الأهداف وصالحة لتحقيق الغايات ، وقادرة على ضبط العمل ، وتحديد الجهد ومعرفة مبادىء الحكمة ومقومات العدالة في توظيف الموارد وتوجيه الاستثمار والوصول إلى أعلى مستويات الإنتاج بأقل التكاليف وأقل وقت ممكن (العطار ، ٢٠١١ ، ١٥٦). فإن تحقيق التنمية بهذه الصورة في حاجة ماسة إلى أبحاث علمية نزيهه ومرتبطة بحاجات المجتمع ومتطلبات تنميته.

فقد ارتبط البحث العلمي بالتنمية في الدول المتقدمة ارتباطاً وثيقاً في كافة المؤسسات الإنتاجية والخدمية والبحثية في تلك البلدان حيث نجد أن وحدات البحث العلمي والتطوير والتنمية تمثل قطاعاً مهماً من قطاعات هذه المؤسسات التي تعتمد عليها في نجاحها وتقدمها واستمراريتها ، بل ووجودها ذاته (القوصي ، ٢٠٠٩ ، ٢٣٩). كما أن التنمية لا تتيسر دون استيطان عملية البحوث وتوجيهها لحل مشاكل التنمية الوطنية والمحلية ، والتوغل في المعرفة وفي دراسة القضايا المعاصرة وتوفير سبل النهضة (طيب وآخرون ، ٢٠٠٦ ، ٤). وهذا يتطلب جهوداً بحثية صادقة ونزيهة.

إن تحقق قيم النزاهة في البحث العلمي يحقق جودته وعمق الإفادة منه في تطور التنمية وتطور المجتمع ، بالافادة من تطبيقاته المترتبة على نتائجه في تحسين نوعية الحياة على كافة الأصعدة.

دواعي ترتبط بمواجهة التحديات والمشكلات:

يُمكّن البحث العلمي النزيه المجتمع من مجابهة مشكلاته الداخلية بفعالية ، وامتلاك عناصر القوة لمواجهة تحدياته الخارجية كتلك المرتبطة بالعولمة وشراسة المنافسة ، وكذا يُمكّن المجتمع من مواجهة التغييرات الطارئة والمتلاحقة خاصة التي ترتبط بمجال التكنولوجيا.

أن تمثل قيم النزاهة في البحث العلمي تفتح آفاقاً جديدة مبدعة لتطوره وتطور أدواته في عمليات الكشف والاختراع بتوخي وتقصي الحقيقة بأمانة ومصداقية. فيتم التغلب على مشكلات وصعوبات متعلقة بالبحث نفسه، وتطبيقاته.

أن تجسد قيم النزاهة في البحث العلمي يسمح للمجتمع بتطوير ذاته على كافة الأبعاد إيكولوجياً واقتصادياً وسياسياً...دون أن يكون تابعاً معرفياً، فالمعرفة أساس كل تنمية في العصر الراهن والتي هي منتج للبحث النزيه الجاد.

أن تطبيق معايير النزاهة في البحث العلمي يضمن أسباب القوة والسيادة إذ تدر البحوث العلمية عوائد اقتصادية هائلة.

حسب الاحصاءات »كل مليون دولار تنفق على البحوث العلمية بأمريكا تحقق عائد ١٤٠ مليون دولار، وتأتي بعدها اليابان حيث إنفقت ٧٣ مليارا على البحوث عام ١٩٩٨م وكل مليون دولار قد أعطى عائداً يقدر بحوالي ١٢٤ مليون دولار، وبالاتحاد الأوروبي كان عائد المليون دولار من الإنفاق على البحوث يقدر بـ ٩٨ مليون دولار« (أبو غزلة، ٢٠٠٩، ٣٢٧).

الاهتمام بقيم النزاهة محاربة للظلم والاستغلال في المجتمع وتنتقل قيمها وسلوكها إلى مجالات أخرى بالمجتمع، فتتحقق سلامته وتقضي على أوجه الفساد به. تقدم البحوث العلمية المجسده لقيم النزاهة خدمات عظيمة في المجالات الاستشارية التي تخص الدولة والتنمية السياسية من خلال رصد وتحليل المشكلات والأرقام واقتراح الحلول وإعداد تقارير ووضع رؤى وتصورات مستقبلية مما يحقق المصالح المجتمعية. دواعي تتعلق بدور البحث العلمي ونزاهته في تحقيق الأمن الذاتي للباحث والأمن الوطني والقومي:

يقود البحث العلمي الجاد والمتمثل لقيم النزاهة إلى تعزيز دور الأفراد في تحقيق الأمن القومي من خلال إكسابهم المعارف والمهارات والاتجاهات الإيجابية وتبصيرهم بأدوارهم المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وإيجاد الطرق والآليات الحديثة لتعزيز هذا الدور الذي يصب في نهاية الأمر في صالح الفرد والمجتمع ودعم الأمن القومي في كافة أبعاده (الاقتصادي– الايكولوجي – السياسي – الاجتماعي.....).

يمدنا البحث العلمي بالإنماء المعرفي والقيم والأخلاقيات اللازمة لبناء الإنسان في المجتمع المعاصر حيث سرعة التغييرات والتطور العلمي والتكنولوجي الكبير وما يرتبط بهما من آثار ايجابية وأخرى سلبية وكيف تُعد التربية الإنسان في إطار التحولات والتغييرات المتسارعة من هنا وهناك. فكيف يستطيع الإنسان مواجهة التحديات والسلبيات، وكيف تتأكد عنده المشاركة المجتمعية الإيجابية في وطنه. وهذا يبرز مثلا أهمية البحث العلمي الجاد النزيه في التربية وقيمتها في الحفاظ على هوية الفرد والمجتمع ودعم الأمن القومي.

إذا كان الأمن القومي يعني الحفاظ على كيان الدولة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتربوياً، وعسكرياً... فإن هذا الأمن يحتاج لتحقيقه إلى بحث جاد يتسم بالمنهجية العلمية ومتمثلا لقيم النزاهة العلمية في شتى المجالات، يضمن للمجتمع أمنه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتربوي والفكري...بالاضافة إلى آمنه العسكري.

إن مخالفة مبادئ النزاهة العلمية بتلفيق نتائج البحوث أو التلاعب فيها أو تزوير متعمد للبيانات الأولية (التزوير والتلاعب) يضر بالباحث وبتطوير ونشر المعرفة العلمية، ويضر بالمصالح الفردية والمجتمعية ويعبر عن سوء السلوك العلمي تجاه هذا المجال الحيوي.

ثانياً: الجامعة والبحث العلمي وتنمية المجتمع: مقاربات ومفارقات حول النزاهه العلمية.

تُوجد علاقة وثيقة بين التربية والمجتمع والعلم والتكنولوجيا، وفي ظل هذه العلاقة التبادلية نجد أن التكنولوجيا أثرت على كل جوانب العملية التربوية كالأهداف التربوية، وإعداد المعلم، وفي الممارسات التربوية حتى أصبحت التربية نفسها تكنولوجيا، وانعكس ذلك في ذات الوقت على تطوير التكنولوجيا نفسها، فظهور أجيال متطورة من الكمبيوتر مثلا دليل على ذلك، وأيضاً إعداد كوادر تربوية تتعامل معه وغيرها من شواهد العلاقة الحيوية بين التربية والتقنية والبحث العلمي والمجتمع. فالتطور العلمي والتكنولوجي قد فرض على التربية في أي مجتمع العديد من المسئوليات والمتطلبات في جميع المجالات، وأدى إلى تغير النظام الاجتماعي حيث تغيرت أنماط السلوك وتغير نظام القيم والاتجاهات وتغيرت مهن وظهرت مهن جديدة مما يمثل أحد أهم القوى المؤثرة في المجتمع المعاصر. والتربية بوصفها عملية اجتماعية ليست ببعيدة عن هذا التطور العلمي والتكنولوجي.

فتغير العامل التكنولوجي يؤدي إلى تغير النظام الاجتماعي في كلياته أو جزئياته (ومنه النظام التربوي) ، نرى ذلك في العديد من الاختراعات والاكتشافات وأبرزها في التكنولوجيا التربوية ، والكمبيوتر وقدرته على تشكيل نموذج للفكر البشري ، وتحول الكثير من المهام اليدوية أو الميكنة التقليدية إلى مهام ووظائف يلعب فيها الكمبيوتر دوراً أساسياً كإمتداد للعقل البشري (الهادى ، ١٩٨٩ ، ٣٠).

فقد أحدثت التكنولوجيا كثيراً من التغيرات في حياتنا ولكن كان لزاماً أن يتوازى ويترافق مع التطور التكنولوجي هذا تقدم في النظام الاجتماعي ككل والنظام التربوي خاصة وفي القيم العلمية والأخلاقية التي تمثل موجهات للسلوك العلمي للعلماء وفي العمل التربوي في ظل هذا العالم السريع التغير.

هذا ونجد أن التربية من خلال مؤسساتها المتنوعة كالجامعة تتطلع بمسئولية تجاه القيم كمرجعية وموجهة للسلوك الإنساني وضابطة وحاكمة له خاصة في إطار التطور التكنولوجي الراهن. »فهذا التدهور والتذبذب في القيم والاتجاهات وأنماط السلوك وما يترتب عليه من مشكلات نفسية واجتماعية وأخلاقية ينعكس آثارها على حياة الأفراد اليومية ، وفي التأثير على العديد من القطاعات الحيوية كالبحث العلمي ، ومن ثم يؤثر على التطور المجتمعي ، ووضع التنمية فيه. كما ينعكس أيضاً على التربية في التوجه نحو مراجعة هذه القيم والإتجاهات ، والحد من سلبياتها ، ودعم إيجابياتها ، وتأصيل القيم والاتجاهات المنبثقه من تراثها الروحي من ناحية واستخلاص قيم جديدة متسقه مع روح العصر« (سيد ، ١٩٩١، ٩). كذلك المفاهيم العلمية الجديدة والقضايا العلمية والأخلاقية المترتبة على التطور العلمي والتكنولوجي ، كقضية النزاهة وأخلاقها وقيمها في كافة جوانب الحياة ولا سيما البحث العلمي.

إذن فالتطور العلمي والتكنولوجي قد فرض على التربية الوفاء بكثير من المتطلبات ، حيث نجد أن التربية التقنية أصبحت ضرورة ملحة وهى عملية منظومية منهجية مخططة تهدف إلى إكساب المتعلم أو المتدرب المفاهيم التقنية والقيم المصاحبة للتفاعل مع التكنولوجيا وسلامة السلوك في استخدام التكنولوجيا وما تتيحه من امكانات معلوماتية وبحثية واتصالاتية.

ولا يمكن تجاهل أنه بالتربية والتعليم تمكنت أمريكا من إطلاق ثانى قمر صناعى ردا على القمر الصناعي الأول »الروسي« سبوتنك (١). وثمة مثالاً آخر عن اليابان ؛ حيث يلحظ العالم كله الفرق بين اليابان بعد الحرب العالمية الثانية مباشرةً، ويابان اليوم ، فالتكنولوجيا تساعد كثيرا في تحقيق الأهداف التربوية... وتحقيق تلك الأهداف ينعكس على التطور التكنولوجي والمجتمع بشكل عام ، حيث العلاقة الجدلية بين التكنولوجية والتربية.

»إذن لا مفر في العصر الحديث أن نضع الأسس التي نتعامل بها مع التكنولوجيا ، لأننا إن لم نسيطر على الآلة سيطرت علينا ، ومن هنا فالمسأله في التربية ليست كوننا نستفيد من التكنولوجيا أو لا نستفيد ، ولكن المسأله هي تحت أية ظروف نستفيد منها؟ (سيد ، ١٩٩١، ٦) بحيث نتلاشى أو نقلل الأخطار والأثار السيئة المترتبه على سوء استخدام التطورات وإنجازات العلم والتكنولوجيا. ما سبق يؤكد بعض النقاط الأساسية:

العلم والبحث العلمي في كافة المجالات رافد من روافد التربية وكل منهما يؤثر ويتأثر بالأخر فالتطور في العلوم المختلفة له انعكاساته على المجتمع والتربية. والتربية لابد أن يكون لها موقف تجاه ذلك بوصفها المسئول الأول عن بناء الإنسان.

العلم ونتائج البحوث العلمية ليست شريرة ولا خيرة ولكن طريقة الوصول لتلك النتائج واستخدامها وتوظيفها هو الذي يجعلها تتسم بالخير أو الشر وفق مرجعية قيم وأخلاق النزاهة لتلك البحوث.

يمثل التطور العلمي والتكنولوجي أحد ركائز المجتمع المتقدم إن لم يكن كل ركائزه في العصر الراهن ، ويمكن توجيهه إلى سعادة البشرية بتجسد قيم وأخلاق النزاهة في كافة جوانبه.

ما سبق يؤكد أنه لا مفر من البحث في النتائج الأخلاقية للبحوث العلمية ، فهناك مشكلات خلقية عديدة ترتبت على البحث العلمي وترتبط بمراحل إنجازه إذا إفتقد إلى قيم النزاهة وقد أثارت هذه المشكلات جدلاً واسع النطاق من خلال العديد من القضايا مثل قضايا متعلقة بعلم البيولوجيا كقضية التجريب على الإنسان ، والإخصاب الصناعي ، والإستنساخ الحيوي ... وغيرها في المجالات الأخرى. مما يُزيد من مسؤولية العلماء عن نتائج أبحاثهم ومدى ارتباطها بقيم وأخلاقيات البحث العلمي ومنها قيم النزاهة وكذا إرتباطها بتحقيق خدمة المجتمع. كما تلقى بعض المسؤلية على المجتمع

بدراسة آثار تطبيق هذه النتائج قبل تعميمها على جميع الأصعدة من منظور أخلاقي.

ثالثا: التحديات التي تواجه البحث العلمي وعلاقته بقيم النزاهة في المجتمع المعاصر:

ثمة تحديات ومخاوف تعتري المجتمع فيما يتعلق بالعديد من القضايا المرتبطة بالنزاهة في البحث العلمي، ومنها التحديات في المجالات التالية:

الخطاب العلمي العالمي المعاصر: فالمستقرئ لواقع هذا الخطاب يرى أن ملامح كالمنافسة، والسيطرة، ومحاولات السبق والاستباق، وسوء استخدام منجزات الأبحاث العلمية الذي يعكس الآثار السلبية للتطور العلمي والتكنولوجي في عالمنا الراهن، تمثل أبعادا مهمة وخطيرة في هذا الخطاب والتي من المؤكد ستؤثر وتنعكس على النزاهة وقيمها في البحث العلمي، حيث يستدعي المجال الأكبر وهو مناقشة أخلاقيات البحث العلمي.

تسعير نتائج البحوث بشكل قد يتنافى مع قيم النزاهة العلمية بإضفاء طابع الربحية والمنافسة السلبية على المشروعات ويتضح ذلك من خلال بيع براءات الاختراعات لمن يدفع أكثر وتتدخل عوامل اقتصادية وسياسة في هذا الأمر فتصبح إنجازات العلم عملية تجارية بحتة ويصبح الدواء مثلا حكراً على الأغنياء دون الفقراء بل على دول معينة بأكملها دون أخرى وهكذا. مما يتطلب تعاون دولي أخلاقي في هذه الأمور خاصة تلك التي تتعلق بقدسية حياة الإنسان وبقائه.

استخدام بعض الإنجازات المترتبة على البحوث العلمية للتمييز ضد المرأة والأقليات والفقراء، بدلاً من تعزيز قدرات الإنسان في كل مكان وتشجيع الموهوب وتشجيع السمات الإبداعية من خلال البرامج المدرسية والعلمية عموماً.

تتخلى سياسات الدول عن القيام بدورها في مجابهة الوحشية التي تمثل الوجه الآخرالسلبي للبحث العلمي الخاص بالوراثة البشرية وقضاياه المعروفة كالاستنساخ البشرى والقتل المريح وغيرها. في نفس الوقت تتخلى عن وضع برامج تثقيفية تكشف التضمينات الاجتماعية والأخلاقية للبحوث الوراثية من قبيل نشر الثقافة العلمية، ومن قبيل التوعية اللازمة لباحث البيولوجيا المتخصص.

إن التحدي الكبير الذي يجب أن نتذكره دائما هو كيف نضمن دائما الترافق والتلازم الدائم بين الأبحاث العلمية وقيم وأخلاق النزاهة، وأيضا الانتباه للقضايا العلمية والاجتماعية التي قد يثيرها العمل البحثي أو المشروعات الكبيرة في المجتمع عموماً.

ب – تحديات ترتبط بواقع البحث العلمي ومعوقاته في البلدان العربية في الوقت الراهن، ويمكن استجلاء هذا الموضوع من خلال ما يلي:

ثمة فجوات عدة ساعدت على تخلف مسيرة البحث العلمي لدينا منها: (طعيمة، ٢٠٠٨، ١٥٤ – ١٥٥):

فجوة الإمكانات البشرية، والذي يعلله البعض بأنه لا يكمن في العدو بقدر ما يرجع إلى سوء الإعداد والتكوين للباحث العلمي، وذلك على الرغم مما يتوافر لدى شباب علمائنا من استعداد للدرس والبحث، إلى جانب إمكانية تكيفهم مع مظاهر وعوامل الفقر المادية (ضعف الحوافز وعوامل التشجيع المادية والأدبية).

الفجوة لدى بعض الأقطار العربية في ضعف الإمكانات المادية على مستوى الأجهزة والمعامل والمنشآت، وفي عملية التمويل ككل.

قصور في عملية التنظيم والإدارة لجوانب عملية البحث العلمي.

الفجوة القائمة من العلاقة بين البحث العلمي وعملية التطبيق الميداني.

الحاجة إلى فلسفة جديدة للعلم، فلسفة توجه حركة العلم والبحث العلمي وتضبط مساره، وتقوم على توضيح بنية الثورات العلمية المتوقعة.

تدني واقع القدرات العلمية والبحثية بالنسبة للدول النامية، وواقع خططها البحثية: فيرى » إبراهيم« أن الخطط البحثية لدى تلك البلدان تفتقر لفلسفة واضحة المعالم – كما أن البون شاسع بين أهداف هذه الخطط وأهداف نظيراتها في الدول المتقدمة – وتدني الامكانات المادية المخصصة للبحث العلمي في الدول النامية – وعدم وجود الكوادر البشرية المدربة من الباحثين المساعدين ومن الإداريين والعمال الفنيين المساعدين وغيرها (إبراهيم، ١٩٨٦، ٦).

أن واقع الجامعة والدراسات العليا يعكس بعض المشكلات ونقاط الضعف. فيرى«زاهر» أن الدراسات العليا العربية تعاني من قِصر في مبناها وفحواها، وذلك نتيجة لعدم إحكام كفاية هذه الدراسات داخليا وخارجيا ويمكن إيجازها في التالي:

المؤسسات الجامعية الحالية ليست معدة الإعداد الكافي

للاستشراف ، فهي وليدة نموذج ساد قرونا ماضية... أعتبر فيها التغيير مشكلة. والتخصصات التي تعكس التباعد والتصارع بدلاً من التوجه نحو البينية العلمية Interdisciplinar التي تمثل رؤية أكثر عمقاً واتساعاً وتسمح بالتعامل بكفاءة مع التعقيدات في المجتمع الراهن ، ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. كما أن النموذج الحالي للدراسات العليا منقطع الصلة بتقاليدنا الجامعية العربية والإسلامية ، حيث إنه يعبر في مجمله عن امتداد للتقاليد الجامعية الأوربية في القرون الوسطى ، إذ أنها تستجيب للضغوط أكثر مما تقود التغير..هذا وقدم «زاهر» ما أسماه الخطايا العشر في الدراسات العليا العربية (زاهر ، ٢٠٠٤ ، ٢٢٠– ٢٥٢).

في حين قدمت دراسة عن جامعة الخليج العربية فيما يتعلق بالنزاهة وأخلاق المهنة ، وتوصلت تلك الدراسة إلى أن قيمة وفوائد البحوث تعتمد على سلامة البحث والباحث. وأن أعضاء الجامعة يتمثلون الجودة والموضوعية للأنشطة العلمية والأكاديمية والإبلاغ عن النتائج قبل تحقيق مكاسب شخصية أو الولاء للأفراد أو المنظمات. من ثم يتوفر لدى العلماء وأعضاء جامعة الخليج العربي مستوى مرتفع من الأخلاق المهنية والنزاهة العلمية American Geoph sical Union,٤,٢٠١٣)).

رابعاً: بعض قيم وأخلاقيات النزاهة وعلاقتها بالبحث العلمي وتنمية المجتمع:

ترتبط البحوث العلمية بالمجتمع واحتياجات التنمية أوهكذا يتوجب أن يكون ، لذا يجب أن يُعد الباحث بطريقة جيدة وأن ينطلق هذا الإعداد من أن العلم والأخلاق صنوان فلا فائدة في علم إن لم يتوج بالأخلاق ، والأخلاق في أي مجتمع تحتاج إلى علم يحميها ويوفر صيرورة اجتماعية وحراك وتقدم في جميع المجالات. فالعديد من مشكلات المجتمعات المعاصرة قد جاءت من الانفصام الحادث بين التطور العلمي والتكنولوجي ، وبين التطور الاجتماعي الفكري والأخلاقي. وكي يستطيع الإنسان رأب هذه الفجوة من الضروري التوازن بين المادي واللامادي في حياته ، فالإنسان عبر التاريخ في حاجة دائمة إلى الفكر والاقتصاد ، إلى الخبز والمعنى والقيمة ، وإلى العلم والأخلاق التي تجمله... ومن هنا نطرح بعض الأخلاقيات والقيم المطلوب غرسها لدى الباحث العلمي كي يكون متحلياً بالنزاهة في كافة أعماله ، كما يلي:

الأمانة العلمية:

الأمانة قيمة مهمة يجب أن يتحلى بها كل إنسان وليس فقط الباحث أوالعالم. ومبدأ الأمانة أهم قاعدة في العلم ، فيرى رزنيك (٢٠٠٥) أنه: »لا بحث عن المعرفة ولا حل المشكلات العلمية يمكن أن يمضى قدما إذا تفشى الخداع ، فالأمانة تزكي التعاون والصدق الضروريين للبحث العلمي.. وهذا يتطلب أن يكون العلماء قادرين على الثقة ببعضهم البعض ، وتنهار هذه الثقة متى اُفتقدت الأمانة. وقيمة وتوفير الأمانة يجعلنا نتوقع من الباحث العلمي الإخبار بصدق عن الحقيقة بألا يخرق المعلومات والحقائق ، أو يدلي بها ناقصة وغيرها من صور تشويه الحقائق ، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بحياة إنسان أو بقرار حاسم في حياته وغيرها من الأمور الأخلاقية. وهناك صور وأشكال عديدة من عدم الأمانة والخداع ، والتي ترتبط بأي مرحلة من إنتاج البحث وتحليل معطياته ونتائجه. بالتالي نرى كيف يلعب العلم دوراً حاسماً إيجابياً في كثير من القضايا ، وكيف اُستخدم العلم كشرعية للعنصرية والتفرقة من خلال عمليات التلفيق والاختلاق في البحث العلمي.

هذا وإذا كنا نعني بالأمانة العلمية الالتزام بالقواعد والمبادئ التي تخص العمل العلمي فإن مظاهر تلك الأمانة يتمثل في أن ننسب القول لمن قاله ، والاعتراف بحقوق الآخرين العلمية وجهودهم التي أفاد بها غيرهم. فإنها أيضاً اعتراف بفضل الآخرين حتى لو كان الآخر أقل مرتبة وسنا ، هذا مع احترام الملكية الفكرية لدى الآخرين.

هذا ويرى «محمود» وجه آخر للأمانة العلمية هو: « فمن الأمانة العلمية أن يقول الإنسان لا أعلم عندما لا يعلم حقا ، فليس العلم محل كبرياء أو خجل ، وأن يتقبل أي حقيقة أو فائدة علمية تأتيه»(محمود ، ١٩٨٨ ، ٨٤). هذا وقدم »رزنيك « صورة منافية للأمانة العلمية وهوسلوك »الانتحال« وله أكثر من صورة ، فيحدث الانتحال عندما يعرض شخص ما بالكذب أفكار شخص آخر وكأنها له ، من خلال اقتباس أو استشهاد غيره. ويكشف الانتحال عن التقصير في إعطاء التقدير حيثما يستحق ، وهنا نتساءل مع رزنيك إلى أى حد يمكن أن يساهم الشخص في جزئية من البحث (أو البحث كله) لكي يتلقى تقديراً؟ وإلى أي حد يتسع صدر الجماعة العلمية التي ينتمي إليها الباحث في إعطائه التقدير الذي يستحقه دون زيف ولا محاباة ولا مغالاة؟ إنه الإحساس العميق الصادق بقيمة الإنسان وقيمة الإستحقاق ومن ثم ترسيخ قيمة العلم

في المجتمع وإحساس الجمهور العادي بأهمية العلم في الارتقاء بالإنسان وتحقيق الرفاه الاجتماعي.
هذا ويمكن لقيمة الأمانة العلمية توجيه الباحث إلى:
تحري الحقيقة في كافة الأعمال الموكلة إليه.
مراعاة الدقة في جمع البيانات في أبحاثه العلمية وتفسيرها وكذلك في ملاحظاته ونتائجه، وما يرتبط بها من تطبيقات.
الاعتراف بجهد الآخرين وفضلهم وتقدير أعمالهم العلمية.
العدالة والانصاف:
على الباحث أن يكون منصفاً وموضوعياً في بحثه وأن يقوم بمناقشة خصمه بالحجة والأدلة العلمية للوصول إلى الحقيقة..فيرى«الدويك «أن:«السلوك الأخلاقي مرتبط بإدراك العدالة الإجرائية، الانصاف في العمليات كاتخاذ القرارات في توزيع الموارد، وعندما يصل للناس صورة بأن هذه العمليات غير منصفة، فإنه من المرجح أن يقابلوا ذلك بالاشتراك في سلوكيات غير أخلاقية (الدويك ، ١٤٣٥هـ ، ١٦). هذا وترتبط العدالة والانصاف بالاحترام المتبادل، والكرامة الإنسانية وغيرها من القيم التي تدعم النزاهة في كافة مجالات الحياة.
الشفافية:
الشفافية مبدأ تنموي استثماري واقتصادي مهم، يعني ضرورة الإعلام عن الأنشطة والبرامج التي تنفذها المنظمة بحيث تكون متاحة للجميع. فهي تُعد أحد مبادئ الحوكمة وتعود هذه الأهمية إلى أنها السلاح الأول لمحاربة الفساد وعدم اساءة استخدام السلطة. وتهدف الشفافية على المستوى الوطني إلى تحسين صورة الوطن محلياً ودولياً في مجال الإصلاح ومكافحة الفساد، ونشر القيم الفاضلة في المجتمع التي تدعو إلى الإصلاح ومحاربة الفساد، كما تهدف إلى تنمية ثقافة المجتمع في مجال الإصلاح ونشر مكارم الأخلاق، والسعي إلى تفعيل كافة القوانين والقرارات الداعمة للشفافية وغيرها من قيم ومبادئ النزاهة (الدويك ، ١٤٣٥هـ ، ٨-١٤).
الحذر والحيطة:
الحذر والحيطة يمثلان عنصرا الاستعداد لأى مخاطر وإتخاذ أسباب نجاح خطوات البحث ، فالحذر واتخاذ الحيطة إجراء وقائي مهم ودليل الدقة والإتقان في العمل البحثي. ويحول دون الذين يتلصصون على الجهود البحثية للآخرين.

»إن الحذر يبدو في غاية الأهمية أيضا في إبراز التعاون والصدق بين العلماء والاستخدام الفعال للمصادر العلمية. وتلاشى الأخطاء البحثية التي قد تبدد الموارد ، وتعمل على تأكل الصدق ، وتفضى إلى نتائج اجتماعية مذمومة... فجرعة دواء غير محسوبة بدقة من الممكن أن تقتل عشرات من المواطنين ، وخلل في تصميم جسر قد يقتل المئات (رزنيك ، ٢٠٠٥ ، ٩٠).
هذا وفي الغالب تأتي الأخطاء من خلال سوء استخدام الأدوات البحثية التي توفر لدينا معطيات البحث ، إذ تقدم معلومات مشوشة ومنقوصة عن موضوع البحث فيقرأ الباحث بحثه بطريقة خاطئة وتتم الإجراءات البحثية بشكل غير موثوق به ، ويترتب على ذلك نتائج غير سليمة ويمكن التقليل من خطر هذه الأخطاء باللجوء إلى مناقشة الأفكار والمعلومات مع الآخرين فيمن هم في نفس مجال التخصص وموثوق بهم ، إلا أن هناك أموراً آخرى تفرض نفسها قد تعوق ذلك بشكل متكامل كالحفاظ على سرية العمل البحثي من غير الموثوق فيهم ، كما قد لا يتوافر من الوقت وأخلاقيات التواصل في ذات الوقت في مجموعة العمل وغيرها. فهذا الأمر به إيجابيات تهم البحث وتقلل من أخطائه ولكن به من السلبيات أيضا نتيجة الانفتاح غير المحسوب مع شخصيات قد لا تعي المسئولية.
الحرية والوعي بحدودها وضوابطها:
عبر التاريخ الطويل للعلم وفي مجالات مختلفة دفع العديد من العلماء حياتهم ثمناً للدفاع عن هذا المبدأ أمثال »جاليليو وسقراط« وغيرهم الكثيرون. إذ أن العالِم والمفكر بدون الحرية لا يستطيع العمل البحثي ، فهذا المبدأ »يلعب دوراً مهماً في انتشار المعرفة حيث يجعل العلماء يتتبعون الأفكار الجديدة ويعملون على حل كل مشكلات مستجدة ، كما تلعب الحرية الفكرية دوراً مهماً في تنمية الإبداع العلمي ، ففي البيئات الاستبدادية والسلطوية والمحكومة بصرامة يتراجع الإبداع ، وعندما تحاول المجتمعات تحجيم البحث العلمي أو توجيهه إلى مسارات معينة فإنها تخاطر بتقويض العلم نفسه ، هذا وتلعب الحرية دوراً مهماً في إقرار صلاحية المعرفة العلمية ، بأن تتيح للعلماء نقد وتحدي الأفكار والفروض القديمة (رزنيك ، ٢٠٠٥ ، ٩٤).
ولكن هناك زاوية أخرى يجب ألا نتجاهلها. فهناك فروض ومسئوليات يفرضها علينا مبدأ الحرية والعمل

بـه ولنأخـذ علـى سـبيل المثـال قضيـة الاستنسـاخ البشـري هـل ينبغـي للباحثيـن فـي علـم وراثـة الأجنـة أن تتـاح لهـم حريـة الاستنسـاخ البشـرى؟ هنـا تأتـي حـدود معينـة تمثـل فـي مجملهـا مسـئولية يجـب أن تقتـرن مـع الحريـة والوعـي بالنتائـج التـي لهـا مـردود اجتماعـي سـلبي وإنعـكاس أخلاقـي غايـة فـي الخطـورة ، ممـا يتطلـب ضـرورة التـوازن بيـن الحريـة البحثيـة وحريـة العلـم والتطـور العلمـي والمعرفـي ، وبيـن البنـى الاجتماعيـة وقدسـية وكرامـة الإنسـان. وهنـا يثـار سـؤال آخـر للمفاضلـة بيـن طرفـي العلاقـة المنافـع /الأضـرار وهـو إذا كان مبـدأ الحريـة هنـا علـى محـك العلـم /الإنسـان ولابـد أن يمـارس بحيـث سـينتهك حـق وحريـة أحدهمـا فبأيهمـا نضحـي بالعلـم أم بالإنسـان؟ والإجابـة عـن هـذا السـؤال يحـدده نظـرة كل مجتمـع للعلاقـة بيـن العلـم والإنسـان بمعنـى أيهمـا يمثـل الوسـيلة بالنسـبة للآخـر. تلـك النظـرة التـي تعكـس مكانـة الإنسـان ونزاهـة البحـوث العلميـة فـي كل مجتمـع.

المساءلة:

تعنـي الاعتـراف بالمسـئولية عـن الأفعـال والمنتجـات والقوانيـن والقـرارات والسياسـات وتحملهـا وتتضمـن الإدارة والحوكمـة والتنفيـذ فـي نطـاق الـدور أو المركـز الوظيفـي وتشـمل الالتـزام بقديـم التقاريـر والتفسـير وتحمـل مسـئولية عـن العواقـب. وأنـه يمكـن أن توجـد المسـاءلة إلا مـع الممارسـات المحاسـبية المناسـبة بمعنـى آخـر غيـاب المحاسـبة يعنـي غيـاب المسـاءلة (الدويـك ، ١٤٣٥هـ ، ٦). وهـي قيمـة تعكـس الضوابـط اللازمـة لتحقيـق النزاهـة.

تقدير المجتمع للعلم والبحث العلمي والعلماء:

فـي الواقـع هـذا المبـدأ ذو شـقين ، الشـق الأول يختـص بتقديـر العلـم والاعتـراف بالجميـل للعلمـاء فـي تطـور الحيـاة ودورهـم العظيـم فـي التقـدم. والشـق الثانـي يختـص بتقديـر العلـم والعلمـاء للسـياق الاجتماعـي والأخلاقيـات العامـة وغايـات المجتمـع والغايـة مـن البحـوث العلميـة ذاتهـا. وهـذا يزكـي الثقـة والتعـاون وأخـلاق النزاهـة بيـن العلـم والعلمـاء والمجتمـع ويفتـح قنـوات تواصـل مهمـة وضروريـة لاسـتمرار البحـث وضمـان الحريـة المسـئولة وضمـان المحاسـبية فيمـا بعـد لمواجهـة الأخطـاء العلميـة وغيرهـا.

ويلعـب الإيمـان بقيمـة العلـم ومجهـود العلمـاء دوراً كبيـراً فـي تمكيـن الإنسـان والمجتمـع مـن مواجهـة تحديـات الحيـاة والسـعي مـن أجـل التقـدم. فالعلـم شـكل مـن أشـكال الفاعليـات الاجتماعيـة وقـوى الإنتـاج ، وعنصـر مهـم فـي كيـان المجتمـع ومقـوم مـن أهـم مقومـات الثـورة التكنولوجيـة الحاليـة. هـذا ويؤكـد الإسـلام قيمـة العلـم ويحـض عليـه فـي كثيـر مـن الآيـات القرآنيـة وفـي السـنة النبويـة المشـرفة. قـال تعالـى »يرفـع اللّه الذيـن آمنـوا منكـم والذيـن أوتـوا العلـم درجـات..« (المجادلـة :١١). وأن وراء هـذا العلـم علمـاء بذلـوا كثيـرا مـن التضحيـات مـن أجـل تحقيـق كشـوفهم ولا يمكننـا أن نتصـور العنـاء والجهـد والمكابـدة التـي يعانيهـا العالـم إلا إذا كانـت هنـاك روح أخلاقيـة تدفعـه إلـى أن يتحمـل ذلـك كلـه ، ويتنـازل عـن النمـط السـهل المريـح الـذي تسـير عليـه حيـاة النـاس ، كـي يحيـا حيـاة مكرسـة للعلـم... هـذا العالـم يقـف فـي صـف الأنبيـاء والمصلحيـن الذيـن لـم تكـن حياتهـم مكرسـة فـي الواقـع إلا لأهـداف مماثلـة (زكريـا ، ١٩٨٨، ٢٣٠). هـذا وترجـع أهميـة العلـم ليـس فقـط لمـا يقدمـه مـن منجـزات لكـن أيضـا فـي كونـه مصيريـاً ويعتمـد عليـه بقـاء البشـرية وازدهارهـا أو تدهـور أوضـاع الإنسـان وفنائـه. هـذا ويمكـن أن توجـه قيـم تقديـر العلـم والعلمـاء إلـى:

تقديرالدور العظيم الذي يقوم به العلماء.

الاهتمـام بالإنجـازات الضخمـة التـي حققهـا العلـم وأن يربـط ذلـك بمشـاكل الإنسـان وآمالـه المسـتقبلية ، وتحقيـق التواصـل بينـه وبيـن المجتمـع بالعمـل علـى تحقيـق منفعتـه. محاولـة رأب الفجـوة بيـن صغـار الباحثيـن والعلمـاء مـن ناحيـة ، وبيـن المواطـن العـادي مـن ناحيـة أخـرى بنشـر الثقافـة العلميـة وقيـم وأخلاقيـات النزاهـة لتحقيـق التواصـل المنشـود.

نبذ المحاباة:

وهـذا المبـدأ يثيـر العديـد مـن القضايـا علـى رأسـها مـن يسـتحق التقديـر مـن الباحثيـن؟ ومـا معاييـر هـذا التقديـر؟ ومـدى اهتمـام وتقديـر المجتمـع فـي الأسـاس للعلـم والبحـث العلمـي؟ ومـدى جديـة المجتمـع فـي تطبيـق مبـدأ الاسـتحقاق وبعـده أو قربـه مـن المحسـوبية والوصوليـة والمجامـلات؟ فالموضـوع يثيـر أيضـا جانبـا أخلاقيـا ومهنيـا. فعـدم وضـع هـذه القضايـا فـي الإعتبـار يهـدم قيـم وأخلاقيـات كثيـرة يكـون مردودهـا النهائـي علـى تكويـن الإنسـان وبنائـه كشـخصية وعلـى تطـور المجتمـع ومـدى مصداقيتـه.

فيـرى »رزنيـك« وغيـره ممـن يتفقـون معـه فـي الـرأى: »أن المجاملـة فـي التأليـف لا أخلاقيـة ، لأنهـا تضـع التقديـر فـي غيـر موضعـه« (رزنيـك ، ٢٠٠٥ ، ٩٧). كمـا أن المحاباة فـي المجـالات الأخـرى بالمجتمـع يتنافـى مـع خُلـق وقيـم النزاهـة

ويدعم الفساد بالمجتمع.

المسئولية العلمية والاجتماعية:

ترتبط المسئولية العلمية بالمسئولية الاجتماعية عندما يضع الباحثون والعلماء مبدأ المنفعة/الضرر في الاعتبار والمترتب على تأثير أبحاثهم في المجتمع، ومدى مراعاة هذا المبدأ يرسخ العلاقة بين العلم والبحث العلمي وبين المجتمع ويحث على نزاهة البحث العلمي. إذ يجب ألا يعمل العلماء في أبراج عاجية فهم مواطنون يعملون لصالح إرتقاء الإنسان والمجتمع. وكلما إرتقت هذه العلاقة والتزم بها الباحثون والعلماء ارتبط الجمهور العادي بالعلم وشجعه ودعمه وهذا يعتبر مكسبا كبيرأخلاقياً وثقافياً أي على المستوى المادي وغير المادي ، فهي من الناحية الثقافية الأخلاقية تتمثل في إكساب المواطن العادي الثقافة العلمية والقيم والأخلاق المتعلقة بالعلم. ومن الناحية المادية تتمثل في دعم البحوث العلمية وتمويلها طالما تأكدت الثقة بها وبالقائمين عليها في تطور المجتمع وإرتقاء المواطن. فالعمل لخدمة المجتمع وإرتقائه من الأهداف الرئيسه للبحث العلمي ، فاستخدام الباحث ما تعلمه في خدمة أهداف ومصلحة المجتمع، يعنى استخدام معارفه ومهاراته وخبراته لعلاج المشكلات المجتمعية ودفع حركة التنمية به. وهنا تتضح العلاقة الوثيقة بين البحث العلمي والمجتمع وبين الحوار الدائم المطلوب تحقيقه بين الباحث والحياة الاجتماعية والأخلاقية.

إن الباحث الحق يتحمل نتيجة التزاماته وقراراته واختياراته العلمية من الناحية الإيجابية والسلبية وذلك لإعتقاده أنه مسئول أمام الله وأمام ضميره وأمام المجتمع في كل ما يعهد به إليه. وبمعنى آخر: أن الإنسان يستطيع القيام بواجباته على أكمل وجه وهومدركاً لهذه الواجبات والنتائج التي يمكن أن تؤدي إليها. وأن يكون اختياره صحيحاً وإذا كان غير ذلك عليه أن يتحمل مسئولية فعله. ولا يعتمد على مشاعره لإصدار أحكامه أو اختياره السلوك المناسب إنما يلجأ إلى القوانين العقلية والأخلاقية (البقصمي، ١٩٩٣، ١٣٣). وتقول التربية الحديثة في المسئولية: أن تحمل المسئولية يُشعر الشخص بقيمته واحترامه لنفسه، واستمتاعه بالحياة. هذا وتوجد أقسام للمسئولية كالمسئولية الدينية . والمسئولية الاجتماعية . والمسئولية الأخلاقية ، ويمكن لقيمة المسئولية العلمية أن ترسخ لدى الباحث النزاهه العلمية في البحث وأن توجهه إلى ما يلي:

تنمية عادات التفكير السليمة فلن يهرب من تحمل نتائج عمله ومبادئه التي يؤمن بها.

أن يكون مسئولا عن أعماله العلمية ويبذل قصارى جهده فيها ومسئول أيضاً عن أقواله وجميع تصرفاته أمام الله ثم وأمام نفسه وأمام الناس.

إتقان عمله وحسن التصرف ولا يقول إلا ما يعتقد فيه الخير والصواب.

الوعي بعواقب السلوك وماذا ستكون عليه نتائجه.

احترام زملائه وإخلاصه في عمله وصدقه في قوله.

الحوار الدائم مع مستجدات العلم:

إن وجوب التعلم واستمراره واكتساب المهارات والخبرات طيلة حياة الإنسان بدون التقيد بسن أو مكان أو زمان كي يتمكن من العيش ومواجهة التغيرات المتلاحقة ، أمر غاية في الأهمية ويتطلب قناعة تامة من القائمين على العلم والمشتغلين بأمره في جميع المجالات ، بل ويتطلب نشر هذه القناعه لدى جموع المواطنين من خلال اتاحة الثقافة العلمية للجميع والتي تقرب المسافة بين العالم والمواطن العادي، وتنقل إلى المجتمع قيم النزاهة وأخلاقها ، إذ إن عدم توفر تلك القيم يسهم في عمليات الاحتيال والانتحال وغيرها حتى في مجال البحوث العلمية.

وتواصل البحث مدى الحياة يؤكد على إمكانات الباحث العلمية التي تتجاوز حدود زمان ومكان البحوث التقليدية فيفرض نفسه في المجتمع المعاصر كأحد الأدوات الأساسية لتأكيد حرية الإنسان وتحقيق ذاته. بل إن هذا التعليم في حالة مجتمعنا يمثل أداة للتحرر الاقتصادي والسياسي للمجتمع بأسره وليس للإنسان الفرد فحسب (تركي، ١٩٩٣، ١٧٤). وقيمة الحوار الدائم مع العلم يمكن أن توجه الباحث إلى:

أن يكون على صلة بالمنجزات العلمية والتكنولوجية الجديدة باستمرار مع تمثل قيم وضوابط استخدامها.

أن يزيد من معرفته طوال حياته، بنزاهه دون اللجوء إلى ما يُهين مكانته العلمية.

احتفاظ الباحث بالمبادرة والوعي لتجديد قدراته ومهاراته ومعلوماته.

التواضع العلمي دون انتقاص من شأن الذات:

يُعد التخلي عن الغرور والكبر والتعصب الأعمى لأي رأي علمي يتخذه الباحث دون فهم واضح أو دراسة مستفيضة

وتبصر واع أمر في غاية الأهمية في ترسيخ النزاهة العلمية. كما يعني عدم المبالغة في النتائج العلمية بالإضافة إلى معرفة إمكانياتنا الحقيقية دون تهوين أو تهويل. فالتواضع من المكونات الأساسية للنظرة العلمية قال تعالى: »وما أوتيتم من العلم إلا قليلا«(الإسراء:٨٥). فالعالم لا يزعم الكمال والنهائية لنظرياته وعليه أن يتقبل النقد ، ويرفض زعم المعرفة النهائية. ولا يخاطر بالإجابة عن كل الأشياء ، وعندما يجد لها الإجابات لابد أن ينظر إليها على أنها مبدئية وخاضعة للتصحيح. وتنبع أهمية قيمة التواضع العلمي في أنها توجه الفرد للالتحام والتواصل مع الآخرين طالبا منهم المعرفة فيما يجهله وكذلك متعاونا فيما يعلمه وأيضا لتفهم الواقع الذي يعيشه متقبلا النقد من الآخرين لتصحيح مسيرته (محمود ، ١٩٨٨، ٨٠-٨١). ويمكن أن توجه قيمة التواضع العلمي الباحث إلى تحري النزاهة وتمثل قيمها من خلال ما يلي:

عدم ادعاء المعرفة فيما لا يعرف.

الاعتراف بالخطأ وعدم الإصرار عليه.

أن يسأل عما لا يعرف ولا يتحرج من ذلك.

ألا يبالغ في إمكانياته العلمية وأن يسرد الحقائق كما هي.

عدم المكابرة عندما يتعرض لنقد الآخرين له بصدق.

قيمة إعمال التفكير النقدي:

إن إمتلاك التفكير النقدي يعتبر أمر غاية في الأهمية بالنسبة للباحث حيث يمتلك معه الوعي الذي يتطلبه العمل العلمي. ويتكون لدى الباحث من خلال التربية العقلية التي تشمل التفكير والتربية العلمية وأسلوب التفكير العلمي وحب البحث عن الحقيقة وغرس الرغبة الأصيلة في المعرفة والفهم والتساؤل عن الأشياء وتوقع التقدم والتواضع العلمي واحترام الآخر ، وتستهدف أيضا الاستزادة من العلم مدى الحياة والاستفادة مما يتعلمه لنفع نفسه والآخرين (بكر ، د.ت ،٢٠٨-٢٠٩). فالتفكير العلمي بكل أنماطه هو حجر الأساس في كل نهضة وكل تقدم وما أحوجنا اليوم ونحن نعيد بناء مجتمعنا على أسس علمية متينة أن نأخذ بالأسلوب العلمي في كل مجالات حياتنا لبناء أجيال تؤمن وتتحلى بقيمة التفكير النقدي. هذا وقيمة هذا النوع من التفكير العلمي لا تكمن في أهميته في مجال البحث العلمي فحسب ولكن الواقع هو أن التفكير السليم يجب أن يكون سمة من سمات المواطن العادي لصلاح بنائه في المجتمع المعاصر. ويمكن لقيمة التفكير العلمي أن توجه الباحث نحو التحلي بالنزاهة من خلال ما يلي:

شيوع روح الابتكار لديه.

أن يفكر بنفسه ولا يعيش على أفكار الآخرين.

تنمية قدرته على التفكير السليم بطريقة عملية وإجرائية.

اكتساب مهارات البحث ونماء قدراته العقلية ليصير سلوكه في التفكير علمياً دقيقاً.

احترام الرأي العلمي الآخر:

تعني أن يتعلم الباحث تقبل آراء الآخرين بصدر رحب وتقدير أعمالهم واحترام آرائهم حتى لو تعارضت مع آرائه الشخصية ويكون متقبلا لتعديل آرائه إذا استدعى الأمر ذلك. فمن سمات الديمقراطية أن يستمع المرء للرأي الآخر ويحترمه ، سواء اتفق مع وجهة نظره أو اختلف معه ، وهذا ولا شك يؤدي إلى اختيار أفضل الآراء وأحسن الحلول للمشاكل العامة والخاصة وذلك كله ينعكس على الإنتاج والعمل الخلاق ، في ذات الوقت يتسم العمل بالنزاهة وأخلاقها ، والتواصل مع الآخر ، وبالضرورة سينعكس هذا المُناخ على المجتمع بالتقدم.

وهذه القيمة يمكن أن توجه الباحث إلى:

التعبير عن آرائه بحرية.

احترام آراء زملائه بل وتلاميذه حتى لو تعارضت مع آرائه الشخصية.

البُعد عن التعصب لآرائه فالمهم أن يتم العمل العلمي بنزاهة ونجاح.

المثابرة العلمية:

إن تحلي الباحث بقوة التحمل والصمود والنزاهة في ممارساته العلمية يمكنه من مواجهة المشكلات والصعاب التي تعترض طريقه العلمي ، والقدرة على مداومة القراءة والبحث دون ملل وهذا يعتبر من أهم السمات المؤدية للإبداع. فيجب أن يكون مجاهدا في البحث عن الحقيقة ويزداد هذا الأمر أهمية خاصة في عالم اليوم وفي ظل التطور العلمي والتكنولوجي الراهن. وهذا يتطلب أن يكتسب القدرة على تقيم ذاته ونتائج عمله ، وأن يعتبر أن سعيه وراء المعرفة في حكم الفريضة يجب على المسلم أداؤها. فطلب العلم والاستزادة منه دائما هي سمات لطالب العلم ، فمن الأخلاقيات العلمية النابعة من ميدان التربية الإسلامية طلب العلم من المهد إلى اللحد.

وهذه القيمة يمكن أن توجه الباحث إلى:

قوة الشخصية وامتلاك الإرادة في تحمل أعباء عمله والحياة عموماً.

تُثري من خبراته العلمية فيصبح دؤوب في البحث عن الحقيقة ودائم التعلم.
تجعله يبذل قصاري جهده في عمله وإنجاز ما يوكل إليه على أفضل صورة ويتحرى النزاهة دائما في أبحاثه.

الصدق العلمي:

تعنى تحرى الأمانة وشفافية الالتزام بالحقيقة وبذل الجهد كي تستقر في حياة الناس. ونحن نعيش ثورة علم وتكنولوجيا وقضايا ومشكلات وإنجازات وتساؤلات... وقيم ومفاهيم تتغير وأخرى تتذبذب وقيم ومفاهيم جديدة تُطرح... »فإنه من المتوقع في المستقبل زعزعة بعض المفاهيم والقيم مثل »الثقة ، والصدق« وتغير مفاهيم آخرى مثل: »الأمومة« وغيرها من المفاهيم والقيم« (البقصمي ، ١٩٩٣، ٣١). مما يجعل التحلي بقيمة الصدق العلمي أمرا مهما ، والتي تعني عدم التحدث بما يخالف الواقع ومعاقبة أصحاب الخبر الكاذب والتعامل مع الأفراد االصادقين ومعالجة الأمور بصراحة ووضوح ، والكشف عما هو خاف من أمور وإبراز الإعجاب بذوي المنحى العلمي الصادق في الحياة قولاً وعملاً ، والتعامل مع العلم كرمز من رموز التعبير عن الحقيقة (حسين ، ١٩٨١، ١٤٠). كل هذا يساعد على تكوين وتعميق قيمة الصدق العلمي ، وهذه القيمة يمكن أن توجه الباحث إلى:

أن يكون صادقا قولاً وعملا .
أن يتخذ موقفا حاسما من أصحاب الأخبار الكاذبة.
أن يصادق ويتعامل مع الأفراد الصادقين.
عدم التحيز إلا لصحيح وصائب والبُعد عن الأهواء »الحياد العلمي«:

عدم الإنحياز مسبقاً إلى قضية من القضايا الفكرية والعلمية وإعطاء كل رأي من الآراء المتعارضة حقه الكامل في التعبير عن نفسه يُعد أمراً مهماً من الناحية العلمية والأخلاقية ، مما يساعد على تكوين العقلية العلمية المتحررة ، فيزن العالم كل الحجج التي تقال بميزان يخلو من الغرض أو التحيز. فالموضوعات التي يعالجها والأفكار التي تقدم إليه ، تقف كلها أمامه على قدم المساواة ، دون أية محاولة مسبقة من جانبه لتفضيل إحداها على الأخرى... الأمر الذي يؤكد حياد العلم وأن العلم ذاته ليس مسئولاً عن التصرف في النتائج التي يتم التوصل إليها (زكريا ، ١٩٨٨، ٢٨٠-٢٨٥). هذا والعقلية المتحررة هي التي تكون لديها الرغبة الحقيقية في الاستماع إلى وجهات النظر والالتفات إلى جميع الحقائق مهما كان مصدرها وحساب جميع الاحتمالات والاعتراف بجواز الوقوع في الخطأ. كل ذلك دونما تحيز إلى جانب أو حقيقة أو احتمال على حساب آخر(علي ، ١٩٩٢، ١١٩). فيجب أن يبعد العالِم عن التحزب أو التعصب وألا يسمح لأهوائه بالتأثير في تفكيره وإلا خرج عن الروح العلمي السليم . هذا ورفض الأهواء يتطلب تكوين الشخصية العلمية الموضوعية ، وبهذا نرى أنه لا غنى للباحث العلمي عن التحلي بقيمة الحياد العلمي في عمله العلمي وضرورة إعمال العقل ، وتجنب إتباع الهوى في أحكامه.

الإحتكام إلى العقل والتحلي بالحكمة »العقلانية«:

يعرف السيسيولوجيون العقلانية بأنها: ذلك النمط المنظم من السلوك ذي الجذور العميقة والذي يؤدي بالإنسان إلى النظرة النقدية في تناوله للظواهر لمحاولة فهمها. و تعنى عند »باربر Barber« أن يكون الفعل على أساس دليل متاح أو واضح ، والأخذ بالأسلوب النقدي في تناول كل ظاهرة في الوجود الإنساني« (محمود ، ١٩٨٨، ٨٥). وهذه القيمة بهذا المعنى تعني عدم قبول الأشياء كما هي دون محاولة لنقدها والتساؤل عن العالم من حولنا في أى اتجاه يسير ، فوجود العقل يعني أن نحتكم إليه بأن نفكر وننقد ونفهم ما حولنا من ظواهر.

الإتقان والجودة:

إن التزود بالمعلومات والمعارف والأفكار والمهارات العلمية والقيم والأخلاق المرتبطة بالعلم لإتخاذ القرارات اللازمة وإصدار الأحكام المناسبة لمواجهه سلبيات التطور العلمي والتكنولوجي من الشواغل المهمة للباحث العلمي حيث الحوار الدائم مع العلم والتكنولوجيا. فهناك حب استطلاع دائم لدى الباحث لا ينتهي وهذا يعبر عن الرغبة المستمرة للفهم. فهناك سيل من الأسئلة ليس له حدود يتطلب إجابات... وبالبحث والتنقيب يوجد إجابات لبعض هذه الأسئلة. لذا فإن عملية التثقيف العلمي مهمة وضرورية للاتقان وتجويد العمل العلمي ولإحداث التنمية المعرفية التي يتطلبها مجتمع المعرفة الراهن شريطة أن يتحصن بأخلاق وقيم النزاهة في تفاعله مع تلك الأمور.

وهذه القيمة توجه الباحث إلى:

حب الاطلاع الدائب والرغبة الشديدة للفهم.
قيادة العمل العلمي والمشاركة في تحقيق الأهداف العلمية والمجتمعية.
تحقيق الجودة المستمرة في عمله العلمي.
المحاولة الدائمة لربط العلوم ببعضها.

الالتزام العلمي والمجتمعي:
وتعني مجموعة القواعد الأخلاقية والمبادئ الدينية والجزاءات أو الأحكام والتقاليد الوطنية والتي يرعاها ويعمل في نطاقها كل فرد في المجتمع العلم والتقنية للتوجه نحو الإبداع والارتقاء بالفرد والمجتمع (القرشي، زايد، ٢٠١٤، ٨٦).
ومفهوم الالتزام يرتبط بمفهوم الارتقاء، فالمفهوم الأول يستدعي الحرية ومعبراً عن حدودها والذي يحتاج البحث العلمي والفكر والفن إليها للعمل المبدع. والالتزام يعني أن هناك علاقة بين القيم المادية وما عداها من قيم (أخلاقية ودينية وعلمية) يجب أن يلتزم بها الباحث في العلم بل ومجتمع العلم والتقنية الذي نعني به المفهوم الشامل (التزام ديني والتزام أخلاقي). ومن قبيل الالتزام الذي يتوجب على بعض المؤسسات العلمية المسئولة عن تقديم بيانات وإحصاءات متنوعة عن الأوضاع المختلفة في المجتمع تجاه المواطنين أو المستفيدين من الاحصاءات التي تقدمها فإن هناك بعض الممارسات يتطلب الالتزام بها تعمل كمبادئ تخدم نزاهة عملها العلمي ومنها:
أن تكون تلك الاحصاءات محددة بوضوح ومقبولة – التطوير المستمر للبيانات أكثر فائدة – الانفتاح حول مصادر البيانات المقدمة – التعاون مع مستخدمي البيانات – المعاملة العادلة لمقدمي البيانات – الالتزام بالجودة والمهنية معايير الممارسة – الاستعانة ببرنامج أبحاث نشطة – التقدم المهني للموظفين – توفر برامج قوية للتقييم الخارجي والداخلي – التنسيق والتعاون مع الوكالات الإحصائية الأخرى(http://www./whitehouse.gov/sites/default/files/Pdf ٥.).
في النهاية نود القول بأن تلك المبادئ والقيم الأخلاقية التي تحتوي مضامين مربية بل وتمثل معايير لسلوك الباحث والعالم توجهه في عمله العلمي وفي سلوكه تجاه السياق المجتمعي وتمثل ضمانا لنزاهة العمل العلمي. وإن جاء بعضها عام وبعضها محددا وخاصا، فإنها أمثلة لقيم النزاهة العلمية تتطلب أن يبني عليها الآخرون من أجل ضمان السلوك العلمي الأخلاقي النزيه للباحث العلمي يكون جزءً أصيل من برنامج اعداده للعمل في مجال البحث العلمي من خلال الجامعة والمراكز البحثية.
مما سبق يمكن استنباط العديد من النتائج منها:
ضعف برامج إعداد طلاب الدراسات العليا بالجامعات يؤثر سلبيا على تجسيد قيم النزاهة العلمية لديهم.
افتقاد الرؤية البحثية الشاملة المرتبطة بالتنمية وقضايا المجتمع الحقيقية يقود للتخبط وينعكس على النزاهة في البحوث العلمية والعكس.
ضعف ارتباط البحث العلمي في التخصصات المختلفة بمشكلات المجتمع وقضاياه يمثل هدرا في الجهد والوقت والامكانات، ويشجع على مُناخ سيئ تضعف معه قيم النزاهة العلمية.
انفصال البحوث العلمية عن التنمية (المعرفية. القيمية. المهارية. التكنولوجية) حيث إن التنمية في الأساس من أجل مزيد من الوعي المعرفي والقيمي والمهاري، يُمثل انحرافا للجهود البحثية النزيهة عن مسارها الصحيح.
سيطرة القيم المادية والبُعد الاقتصادي كطابع للبحث العلمي وتحييد الأهداف الثقافية الإنسانية ومن ثم تغييب الجانب الأخلاقي والقيمي يُمثل البُعد عن قيم النزاهة.
خامسا: تصور مقترح ورؤية تنموية لدور الجامعة في تنمية قيم النزاهة في البحث العلمي:
أهداف التصور المقترح:
١– دعم قيم وأخلاقيات النزاهة في تكوين طلاب البحث والدراسات العليا بالجامعة، والتي تم تقديم نماذج منها في الدراسة الحالية.
٢– توفر معايير جودة ونزاهة البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث، ومنها:
معايير تتعلق بفلسفة البحث العلمي في العصر الراهن:
إذا انطلقنا من أننا لا نمتلك فلسفة مجتمعية محددة المعالم والملامح فهذا يعني أننا أيضا نفتقد لفلسفة تربوية تمثل إطاراً مرجعيا نهتدي به في عملنا البحثي وتلك هي المشكلة. فهل يعني ذلك أننا نفتقد أيضا وبالتبعية لفلسفة توجه البحث العلمي في المجالات المختلفة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال يمكن أن يتوصل إليها أي فرد في المجتمع يتأمل في سياق البحث العلمي والتوجه العام والفجوة التي تعانيها مجتمعاتنا العربية بالمقارنة بمجتمعات أخرى. بالإضافة إلى ذلك السؤال عن توجهات البحث العلمي في المجتمع الراهن، وما الأخلاقيات والقيم التي يتوجب تحلي الباحثين بها في عملهم العلمي؟. والتي تسهم في مجابهة تحديات وسلبيات المجتمع المعاصر، وتدعيم ثقافتنا الإيجابية واستحداث أنماط ودراسات وقائية في توجه البحث العلمي، وربطه وأهدافه بالمستجدات العلمية الراهنة والمشكلات التى تطرأ على

الواقع السريع التغيير.

في الواقع هذا النوع من المعايير الذي يرتبط بقيم وأخلاقيات البحث العلمي هو سؤال فلسفي لأول وهلة وهو سؤال عن دور الفلسفة في تبصير العلم بالقيم والأخلاقيات الضرورية في كل عصر. فالقيم والأخلاقيات موجهات لسلوك الإنسان إذن فهي متصله بالفعل الإنساني، وبالتالي إذا أردنا تعليم أخلاقيات وقيم ما فإننا نقصد بذلك التأثير في السلوك الإنساني.

ويرى «رزنيك» إن الأخلاقيات قليلة الجدوى عندما تكون نسقا مجردا من الأفكار، يجب أن تعاش كي تكون لها قيمة. وفي واقع الأمر لا تكون مهمة تغيير السلوك الإنساني سهلة، لأن كثيرا من أفعالنا تنتج بشكل عام من العادات التى اكتسبناها في فترات سابقة من الزمن، ويكون شعار التدريس للسلوك الأخلاقي هو «الممارسة، الممارسة، الممارسة» (رزنيك، ٢٠٠٥، ٢٥٠). قد تناول «ميثاق أخلاقيات وآداب المهنة بكلية العلوم فرع دمياط، ٢٠١٠م» الجانب الأخلاقي المتعلق بالبحث العلمي ومسئولية أستاذ الجامعة إزاء هذا الأمر ومن بين ما قدمه من أخلاقيات، الالتزام التام بحقوق الملكية الفكرية، اتباع القواعد الذهبية للباحث لعمل بحث أخلاقي والتي تدعوه بأن يكون أميناً وعادلاً ويتجه للعلم النافع وغيرها من أخلاقيات تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بالنزاهة العلمية. والطريق الذى يمهد لذلك أن نعلم الطلاب منذ الصغر كيفية التفكير في المسائل الأخلاقية... والتى قد تغرس فيهم حافزا أكبر لاتباع السلوك الاخلاقى.

ب – معايير ضمان السلامة الأبستمولوجية للبحث العلمي:

في إطار تلك المعايير يجب على الباحث دراسة كيف يملك الأدبيات التربوية والمعطيات المختلفة لديه، وتطبيق الأدوات اللازمة كالملاحظات والقياسات وغيرها، مما يضمن السلامة المعرفية للبحث ويمكن تحقيق ذلك لسلامة الحياة في المجتمع الراهن من خلال ما يلى:

التحقيق والتثبيت الجيد للبحث ومراجعته بجدية، إذ إن البحث الذي يتم نشره وعرضه على جمهور الباحثين والجمهور العام، قبل أن ينضج ويحكم جيدا، بالتأكيد سيعرض الباحث لنظرة تقيمية وتقديرية منخفضة ويضعف الثقة بينه وبين نظرائه وأساتذته وكذا المجتمع الذي يفقد الثقة في البحث العلمي في كونه بحث مؤثر في تغيير المجتمع.

جـ– معايير تتعلق بالتطبيق وتحقيق خدمة قضايا المجتمع ومشكلاته:

ظلت مناقشة قضية «العلم للعلم والمعرفة» أم أن «العلم للمجتمع» تنعكس على مناقشة مدى أهمية الأبحاث النظرية أم التطبيقية وما جدوى كل منهما وغيرها من المساجلات والنقاشات. ومع التطور العلمي الكبير خاصة من منتصف القرن العشرين حتى الآن، ومروراً بثورات متتالية علميا وتكنولوجيا، حُسم الأمر إلى حد كبير لصالح أن العلم يجب أن يقدم خدمة للمجتمع، فالتكنولوجيا بتطورها الهائل ما هي إلا تطبيق للأبحاث العلمية في المجالات المختلفة. وإذا نظرنا للبحث التربوي بخاصة نجد أن الأمر يتعلق أيضا بما يقدمه من نتائج وتوصيات تثري القطاع التربوي والتعليمي وتقدم خدمات متعددة للمجتمع. إلا أن البحث التربوي قد يقدم هذا الأمر سواء كان البحث نظرياً أم تطبيقياً، إذ إن إثراء الفكر التربوي بشكل عام يعود بثماره مرة أخرى وفي إطار جدلي على الواقع أيضا محققاً لصيرورة البحث وإنهاض الحرية الاجتماعية والفكرية شريطة أن يتسم كل ذلك بالنزاهة وأخلاقيات وقيم تُعطي ثقة كبيرة لدي المجتمع فيما يقدم من أبحاث ويدعم تطبيقها.

ويمكن الاعتماد على بعض المعايير التى إذا تحققت في البحث التربوي كنموذج للبحث العلمي من حيث تقديمه لخدمة المجتمع نظريا كان أم ميدانيا فيما يلى:

أن يثمر البحث عن نتائج وتوصيات تسهم في وضع حلول لمشكلات تربوية وتعليمية في المجتمع.

أن يقدم البحث إسهاما ومشاركة فعالة في الإثراء المعرفي في إطار مجتمع ما بعد الحداثة الذى يتطلب المواجهة الحاسمة لغزارة المعرفة وتبعثرها من خلال الانتقاء المعرفي والإنتاج المعرفي الرصين، ثم الاستثمار المعرفي وإثراء المجتمع والتربية. مما يمكن الأجيال الحالية والمقبلة من استخدامها.

أن يسهم البحث في التثقيف المجتمعي العام وفي قطاع التربية بصفة خاصة مما يحقق النماء والثراء الفكري. بغض النظر عن كون البحث نظريا أم ميدانيا. وهنا تبرز قضايا التمويل والتقييم للأبحاث، وتسييد أو عدم تسييد الاتجاهات النفعية وغيرها.

الاهتمام بإجراء الأبحاث الجادة والمرتبطة بالمجتمع ومراعاة إجادة كل جوانب العمل البحثي نظري كان أم ميدانيا، إذ أن البحث النظري كما يرى البعض يكون له تطبيقات عملية لا محالة وأن البحث التطبيقي كي يتم

إنجازه يحتاج إلى كم من المعرفة العلمية العامة »ولما كان البحث النظري من شأنه أن يمدنا بالمعارف ، فإنه يلعب دورا حيويا في البحث التطبيقي ، فالبحث النظري جزء من البناء المعرفي في مجاله« (رزينك ، ٢٠٠٥ ، ٢٤٤).

أسس ومنطلقات التصور المقترح:

أولا: أسس تعتمد على الدور التنموي للجامعة من خلال إنتاجها الأصيل والنزيه من البحوث العلمية:

تشترك الجامعة بما تقدمه من إنتاج معرفي في كافة التخصصات في وضع تنافسي أفضل حول السبق والتقدم لمجتمعها شريطة توفر قيم النزاهة العلمية.

استيعاب الجامعة واستيفاؤها لمعايير تصنف على أساسها في مضمار التطور والجودة في الأداء ، وهذا ينعكس على المجتمع ، ووضع التنمية به.

التزام الجامعة نسق من القيم الحاكمة للسلوك الإنساني يقاوم سيادة القيم المادية الطاحنة في هذا المجتمع ، والاهتمام بالاعتبارات الأخلاقية والإنسانية ، مما يؤكد بُعد مهماً من أبعاد التنمية المستدامة وهو البُعد الاجتماعي والبشري وإعلاء قيمة القيم والأخلاق.

توظيف ثورة الاتصالات وخاصة الانترنت وتطبيقاته والاتاحة العالية للمعلومات والأبحاث وغيرها ، بضوابط أخلاقية.

ثانيا: أسس ترتبط بالبحث العلمي ذاته ومنها:

توفر فلسفة وسياسة واضحة للبحث العلمي.

توفيرميزانية البحث العلمي تسمح بالعمل الجاد وبنزاهة عالية وكرامة إنسانية للوصول إلى نتائج تفيد المجتمع.

تحفيز البحث بطرق علمية سليمة وعادلة.

توفر الطرق العلمية للكشف عن النزاهة من عدمها في البحث العلمي وجدية المحاسبة والمساءلة.

الارتباط القوي بين البحوث العلمية وبين احتياجات التنمية ، وقضايا المجتمع ومشكلاته بشكل يضمن وظيفية البحوث العلمية وتوفير الوقت والجهد ، ومنع الهدر المالي والمادي والمعنوي.

ثالثا: أسس تتعلق بالباحث وكيفية تكوينه ومنها:

الطرق العلمية السليمة في إعداد الباحث في المراحل الأولى من الدراسات العليا تضمن تمثله لقيم النزاهة في عمله إلى حد كبير.

الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي ومنها قيم وأخلاق النزاهة العلمية يُعد«التزام ميثاق أخلاقي للمهنة».

توفر القدوة من الأساتذة القائمين على تكوين الباحث أو من يتواصل معهم في المؤتمرات وغيرها ، أو الأساتذة الذين لهم دور مؤثر وكاف في تكوين أخلاق وقيم النزاهة لدى صغار الباحثين وطلاب البحث بالدراسات العليا.

متطلبات التصور المقترح:

توفر معايير للنزاهة العلمية في الجامعات لضمان تحسن الأداء وتوفر مؤشرات لقياسها. الربط المتنامي بين البحث العلمي وفلسفة المجتمع التكنو/معلوماتي في ظل تنامي مجتمعات التعلم.

الربط المتنامي بين البحث العلمي ومعايير تحقيق الجودة المجتمعية.

توفر الميزانية المخصصة للبحث لتنامي التطور في أبعاد البحث العلمي وأدواته ، ومنهجيته ، ...وأبعاده الأخرى.

الربط بين البحث العلمي والمجتمع الخارجي من خلال غرس أهمية البحث العلمي وونشر الثقافة بين المواطنين.

إزالة العلاقة الملتبسة بين الدعوة إلى جودة التربية وقضية حرية البحث العلمي وإشكاليات التطبيق.

التحكم بالعقل المعلوماتي الاستردادي الذي يشغلنا بالخارج أكثر من تلبية متطلبات الداخل.

تعظيم مشاركة الجامعة من خلال البحث العلمي في التنمية المعلوماتية بل والمعرفية والأخلاقية.

تشجيع القدرة على العمل الجماعي ، وما يواجهه من صعوبات وما يرافقه من أخلاقيات. وكيفية تلاشي الأبحاث المتكررة والمشروعات المتكررة والتشابه في البرامج مع عدم تجاهل المبادرات الفردية المتميزة.

نشر الشعار الذى يقول (الأجود هو الأفضل والأبقى) في الثقافة العامة والتربية على وجه الخصوص في كل مؤسساتها.

تجاوز الالتباس في العلاقة بين العمل البحثي والأعمال الأخرى المنوطه بالباحث ، كالأعمال الإدارية بمنح الوقت الكافي للبحث العلمي.

آليات التصور المقترح:

استنباط دلالات قيم النزاهة وتجسيدها في كل جوانب العمل الجامعي من خلال عدة مسارات من أهمها مراحل إنتاج البحث العلمي في كافة التخصصات ، ودراسة تأثيرها وكيفية انعكاسها على التنمية بالمجتمع.

استحداث قوانيين رادعة وملزمة بمعايير البحث العلمي السليم وأخلاقياته وتجسد قيم النزاهة العلمية به.

إقامة الندوات التثقيفية المستمرة لتحقيق الوعي المجتمعي العام بأهمية البحث العلمي الجاد والأصيل

والنزيه في كافة مجالات الحياة وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

توفر خطة للبحث العلمي واستراتيجيات تحقيق تلك الخطة (كيف نختار الأبحاث؟ وما معايير هذا الاختيار؟ وما أولوياتنا البحثية؟ ورؤيتنا المستقبلية لدور البحث العلمي في تطور المجتمع، وحل مشكلاته..

التجديد في برامج اعداد الباحثين في كافة التخصصات، والوعي بطبيعة دور الباحث وإنتاجه العلمي في المجتمع الراهن. وفي إطار ذلك يتطلب حسن الاختيار لموضوعات البحوث ومراعاة النزاهة العلمية في كل مراحل إنتاج البحث، والبعد عن توظيفه لآهداف غير علمية لتعود بمردود ايجابي على المجتمع ومجالات التنمية به.

الرقابة الذاتية من الجامعات لتقييم أدائها المؤسسي في كافة الأبعاد وقيام الجامعة بالدور المنوط بها في رفع مستوى التعليم بالمجتمع والعمل على تنمية وتقدم المجتمع والارتقاء به من خلال إنتاج أبحاث علمية جادة أصيلة ونزيهة.

تكوين فريق بحثي متميز لمراجعة نسق القيم الحاكمة لجودة البحث وتكوين الباحث العلمي ولاسيما قيم النزاهة العلمية في المجتمع المعاصر.

مراجعة فلسفة وخطط الدراسات العليا بالجامعات.

انتقاء الأساتذة القائمين على تدريس برامج الدراسات العليا لتوفر القدوة لدى طلابها من خلال التزام أستاذ الجامعة بالأخلاق المهنية والعمل في إطار بناء إنسان يتسم بالأمانة والجدية وتحمل المسئولية وغيرها من قيم النزاهة.

تفعيل استفادة البحث العلمي من إمكانات المجتمع الراهن التكنولوجية والمعرفية دون أن ينخدع بزيف العقلانية (الاقتصادية فحسب) ودون أن يفقد إرادته واستقلاليته. وهذه دعوة للإنسان عموما الذي يفقد أو على وشك أن يفقد كل ما يتعلق بداخله (باطنه) كإنسان مع هذا الزحف التكنولوجى غير المسبوق الذى قد نعمت به الأنظمة الاقتصادية خاصة وفقا لمصالح مادية بحته.

التدرب على منهجية البحث العلمي وممارسة حق الحوار والاختلاف الايجابي كمهارات ضرورية للإبداع والتطور المجتمعي.

التدريب على الأدوات التكنولوجية وضوابط استخدامها أخلاقيا كمصادر للمعلومات.

تدريب الباحثين على الانتماء للغته وقيم ثقافته وهويته واحترامه لذاته والذي ينعكس على تكوين النزاهة لديه في كل جوانب حياته العملية والحياتية.

الدعم الحكومي والخاص والخيري غير المحدود للبحث العلمي في كافة المجالات، حيث تمكين الباحثين والعلماء من البحث العلمي لتحقيق التقدم المجتمعي المنشود.

وضع استراتيجيات لخطة البحوث العلمية من خلال توفر الإدارة الحكيمة والإرادة الواعية لقيادة البحث العلمي والخطط البحثية عموما بشكل مبدع، مما ينعكس على إنتاج أفضل للبحث وإرتباط أكبر بالتنمية المجتمعية، وتسويق مبتكر محلياً وعالمياً.

وضع معايير وطنية علمية وخلقية ...لانتقاء الباحثين، ثم توفير سبل إعدادهم بإمكانات عالية الجودة.

الاهتمام بمصادر البحث التربوي بتوفير مكتبة رقمية غنية بالمراجع والدوريات ومتاحة لجميع الباحثين في المجال التربوي.

توظيف أبحاث الماجستير والدكتوراة في إطار خطة بحثية متناغمة بين الأقسام التربوية، حيث تربط بين تلك الأبحاث واحتياجات المجتمع والتنمية.

تشجيع البحوث المشتركة والعمل المنظومي الجماعي « العمل في فريق».

توفير الإمكانات المالية والمادية للبحوث وإزالة كافة العقبات التي تعيق إنجاز الأبحاث عموما.

وضع معايير وضوابط علمية موضوعية وأخلاقية للإشراف على البحوث«كمراعاة التخصص العلمي – عدم المحاباة والمحسوبية – وتوفر الشفافية، والمساواة، والأمانة العلمية...».

إتاحة الفرص المناسبة من الوقت والامكانات لإنجاز البحوث الخاصة بالهيئة المعاونة من المعيدين والمدرسين المساعدين، وكذا أعضاء هيئة التدريس المقبلين على الترقي للدرجة الأكاديمية الأعلى. ويتمثل هذا الأمر في التوسع في البعثات الداخلية والمهمات العلمية والتفرغ في بعض الوقت، والإعفاء من بعض المهام التي تستهلك وقت وجهد كبير من الباحث في أمور غير بحثية أو دراسية.

الإدارة الفاعلة للدراسات العليا بفحص وتحليل بيئته والبيئة المتغيرة من حوله محليا وإقليميا وعالميا، للوصول إلى مجمل نقاط الضعف والمخاطر التي تتهدد تطويره ومن ثم ٢٣– العمل على تجنب ومواجهة تلك المخاطر.

مع وضع كل الاحتمالات والممكنات الأفضل للتطوير.
تطوير السياسات والبرامج القائمة على الدراسات العليا.
إدخال مقررات جديدة في إعداد طلاب الماجستير والدكتوراه تتواكب مع التطورات العلمية والتكنولوجية في التخصصات المختلفة بحيث يكون للطالب دور في إعداد ها ودور في تصور مستقبل التخصص.
تدريس مقرر دائم ومتطور عن مهارات البحث وارتباطه بالمجتمع وتقدمه وأخلاقيات الباحث.

توصيات الدراسة:

تأسيسا على ما سبق يخرج هذا العمل ببعض التوصيات في محاولة منه لربط التطور العلمي والتكنولوجي بالتطور الإنساني في مجال الأخلاق ودعم قيم ومبادىء النزاهة ، والذي يدعم وجود الإنسان الحقيقي ويحافظ على أخص خصوصياته الإنسانية بأنه ذو قيم وأخلاق ، من هذه التوصيات ما يلي:

تضمين المقررات والمناهج العلمية ما يعكس العلاقة القوية بين العلم والمجتمع وبين العلم والأخلاق وبين العلم والتكنولوجيا في إعدادها للباحث والمتعلم عموماً.
توفير معايير اختيار الباحثين بحيث تكشف عن مدى توفر قيم النزاهة لديه كالأمانة العلمية والمسئولية العلمية واحترام الرأى الآخر وغيرها... ليستطيع القيام بدوره البحثي لمساندة المجتمع وإعداد الأجيال لمواكبة حركة التطور العلمي والتكنولوجي وهذا يتطلب العناية بذلك في إعداده، والمحاسبة في حال التقصير.
الاستغلال الأمثل للطاقات البشرية والموارد المحلية وتشجيع البحث العلمي وتمويل نتائجه إلى تكنولوجيا محلية وتطوير هذه التكنولوجيا مع نقل ما يلائمنا من تكنولوجيا أجنبية بعد تطويعها واستيعابها وعمل مزيج بين التكنولوجيا المحلية والمستوردة بحيث يستجيب هذا المزيج لجميع الأنشطة الإقتصادية والسياسية والبيئية... إلخ ، مع تشجيع إنتاج تكنولوجيا محلية ، ويساعد على ذلك تعليم متطور وتطوير المعامل العلمية بالجامعات والمراكز البحثية وأيضا المدارس لتوفير البيئة المناسبة للتقدم.
ضرورة التنسيق والتناغم بين ما تقدمه وسائل الإعلام المختلفة ، وغيرها من وسائل التربية غير المدرسية من برامج وما تحمله من قيم وأساليب للتفكير... الخ. مع ضرورة التصدى للتيار الجارف الذي يتمثل في الدعاية وأجهزة الإعلام القادمة إلينا من الخارج والتي قد تهدد قيمنا وأخلاقنا.
العمل من أجل التوظيف الأمثل للمنجزات التكنولوجية في الجامعات والمدارس لرفع مستوى الأداء ، والعمل على الإرتقاء بالتكنولوجيات المحلية مما ييسر الاستفادة من التكنولوجيات المنقولة.
ضرورة إعادة النظر في برامج التربية القائمة على إعداد المعلم وصغار الباحثين بحيث يوفر نظاما جديدا للقيم المرتبطة بعملهم العملى... والأبعاد الأخلاقية للتقدم العلمي والتكنولوجي في مجال عمله بحيث تسمح له بمواجهة المستقبل وتحدياته.
تدعيم توظيف التكنولوجيا في مجال التعليم وهذا يتطلب معلماً متخصصاً ، وواعياً بكيفية التوظيف الأمثل لأدواتها.
إعادة تقييم أبعاد النظام التعليمي بأكمله واستخدام طرائق ووسائل تعليمية تنمي مهارات التفكير العلمي والإبداع وكشف الطاقات الإبداعية الخلاقة بدلاً من التركيز على الحفظ والاستظهار والتعليم اللفظي.
زيادة الاهتمام بالبحث العلمي وتوظيفة في خدمة المجتمع... مع زيادة الإرتباط بين التربية والتكنولوجيا من أجل تربية تقنية وتعليم تقني له فعاليته في بناء النشء.
ضرورة ترجمة القيم المرتبطة باستخدام العلم إلى برامج في إعداد المعلم والباحث لتجسيدها إلى سلوك وأفعال... ومن ثم تتجسد في سلوك الطلاب من خلال أساليب التعليم المختلفة. ويمكن ترجمة ذلك من خلال برامج أصول التربية وعلم النفس والاجتماع والثقافة العامة...
أن تتضمن مقررات التعليم إيجابيات وسلبيات التطور العلمي والتكنولوجي بحيث يعي الطالب والمعلم والباحث أن للعلم سلبياته ومخاطره وله أيضا ايجابياته ومنجزاته. وهنا يتوقف على استخدام الإنسان له.
ضرورة وجود خطة متكاملة لتوجيه المواقف وخدمة القيم ، والمعلم محور مهم داخل هذه الخطة فلابد أن تتاح المواقف المختلفة لغرس وتنمية القيم المرتبطة باستخدام العلم لدى الطالب المعلم وصغار الباحثين أثناء فترة إعدادهم ثم بعد ذلك بتوجيه المواقف اللازمة لتنمية تلك القيم لدى تلاميذهم. فلابد أن توضع هذه المجموعة القيمية في بؤرة اهتمام التربية وأن يتم باستمرار تكوينها وتدعيمها لديهم.
يجب الحرص على إعداد المعلمين وصغار الباحثين على التزود بالثقافة العلمية والتكنولوجية... الخ. فقيمة التثقيف

العلمي ضرورة تفرضها المعرفة العلمية والتكنولوجية على الإنسان في العصر الراهن.

العمل على تنمية القدرة النقدية لدى معلمي العلوم وصغار الباحثين بحيث يكون لديهم القدرة على النقد الذاتي، والقدرة على إصدار الأحكام... حتى يتمكنوا من الحكم الموضوعي على ما يقدم لهم من أراء وموضوعات وما يخصهم من آراء وأعمال ومن ثم يغرسون تلك القدرة لدى تلاميذهم.

١٨- الحد من التعليم القائم على اللفظية وتعويد الطالب المعلم الاعتماد على التفكير العلمي وممارسة مهاراته... بدلا من الحفظ والاستظهار وأن يتاح في التعليم القيام بالملاحظة والتجريب... الخ. »فالتفكير العلمي هو الوسيلة للوصول إلى الدقة والموضوعية، وهو نقيض التحيز والتعصب وتعليم الطلاب عن طريق التفكير العلمي ضمانه أساسية للحفاظ على الديمقراطية« (حيدر ، ١٩٩٣، ٢٤). وإذا كان المعلم هو حجر الزاوية في بناء تعليم جيد وهو منفذ الخطط والبرامج وهو القائم على إنماء مهارات التفكير العلمي والإبداع... الخ لدى تلاميذه فينبغي أن يكون المعلم ملماً وممارساً للتفكير العلمي ومهاراته أولا.

١٩- توفر أطر ومفاهيم نظرية أصيلة من نخبة من الأكاديميين حول النزاهة وقيمها وأخلاقها ، والتوعية بها أيضاً على المستوى العملي بربط النظر بالعمل والذي يجسد دورا فاعلا للجامعة في إرساء وتنمية قيم النزاهة العلمية، والتي تؤثر في جوانب العمل التنموي في المجتمع وتعزز النزاهة بها من خلال انتقال أثر تجسيد قيم النزاهة إليها واستقدام الخبرات الأكاديمية للعمل والاستشارات في المؤسسات الوطنية. فقيم النزاهة التي تم إرسائها في الجامعات تنعكس بالقطع إيجاباً على المجتمع ومؤسساته ووضع التنمية به.

٢٠- يتم اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالجوائز العلمية بعد مراجعة تاريخ الباحث في النزاهة العلمية، وكذا اتخاذ قرارات التمويل للمشروعات على أساس الالتزام بأعلى معايير السلوك الأخلاقي. كما يتم اختيار المناصب العلمية والتقنية على أساس الخبرة العلمية والإدارية، وتمثل قيم وأخلاق النزاهة.

إن موضوع النزاهة وتمثُّل قيمها في البحث العلمي في القرن الحادي والعشرين أو ما يسمى بعصر ما بعد الحداثة يعني إنه ليس مقطوع الصله بالواقع الراهن وما يعتريه من أزمات وما ينتظره من تحقيق لبعض الإنجازات في ظل واقع الحياة عموما. فلا شك أن البحث العلمي جزء من نسيج عام من بيئة مادية واجتماعية، ونتاج لما يعتمل داخل المجتمع من فكر علمي معاصر ممتزج ببعض التراث وسلوكيات ونظام ثقافي وفكري وتربوي وتعليمي ، وتوجهات سياسية وإعلامية وغيرها، وكذا بيئة ومناخ البحث العلمي ذاته. لذا فالبحث العلمي يحمل ظلالاً وملامح نلحظها في مجالات أخرى داخل المجتمع ، ولكن في النهاية يظل يتسم بخصوصية متفردة تُستمد من حدود تفاعله مع الواقع في المجتمع المحلي والعالمي، ويحمل في طياته خصائص وسمات وقيم حاكمة كقيم النزاهة ، تلك التي تتطلب جهداً لتحقيقها في العمل العلمي ونقدها واستيعابها ومجابهة الذين يهملونها خاصة في ظل المستجدات العلمية والتكنولوجية وفي ظل الثورة المعلوماتية والتسليح المعرفي الراهن في سياق البحث عن أفضل المستقبلات الذي يمكن أن يقدمه البحث العلمي النزيه في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

إبراهيم ، سعد الدين (١٩٨٦). حول التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها. أعمال الندوة التي نظمها منتدى الفكر العربي.عمان: منتدى الفكر العربي.

أبو غزلة ، محمد عقلة (٢٠٠٩). واقع البحث ودور الشراكة المجتمعية فيه«المشكلة والحلول». أبحاث منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية.

البقصمي ، ناهدة (١٩٩٣). الهندسة الوراثية والأخلاق ، عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب. ع(١٧).

بكر ، عبدالجواد السيد (د.ت). فلسفة التربية الإسلامية في الحديث الشريف. القاهرة: دار الفكر العربي.

تركي ، عبد الفتاح إبراهيم (١٩٩٣). نحو فلسفة تربوية لبناء الآنسان العربي. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

التميمي ، عبدالمالك (١٩٩٠). العلوم الطبعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية.عالم الفكر العربي. مج(٢٠).ع(٤).

ثاراجوثا ، فيديريكو مايور (١٩٨٧). نظرة في مستقبل البشرية قضايا لا تحتمل الانتظار. ترجمة:محمود على

مكي. الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.
حسين ، محي الدين أحمد (١٩٨١). القيم الخاصة لدى المبدعين. القاهرة: دار المعارف.
حيدر ، عبد اللطيف حسين (١٩٩٣). رؤى ديمقراطية في المنهج الدراسي. »التربية المعاصرة«.
دراكر ، ب.ف. (١٩٩٦). مجتمع ما بعد الرأسمالية. عرض: رانيا الرزاز. مجلة السياسة الدولية. ع (٢٣).
رزينك ، ديفيد ب (٢٠٠٥). أخلاقيات العلم . ترجمة عبدالنور عبدالمنعم . عالم المعرفة.الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. ع (٣١٦).
زاهر ، ضياء (٢٠٠٤). مقدمة في الدراسات المستقبلية »مفاهيم – أساليب – تطبيقات« . القاهرة: مركز الكتاب للنشر . المركز العربي للتعليم والتنمية.
زكريا ، فؤاد (١٩٨٨).التفكير العلمي. (ط ٣). عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافه والفنون والآداب. ع (٣).
زكريا ، فؤاد (١٩٩٦). التفكير العلمي. الهيئة المصرية العامة للكتاب. مكتبة الأسرة مهرجان القراءة للجميع.
سيد ، فتح الباب عبدالحليم (١٩٩١). التطور التكنولوجي والتعليم. سلسلة دراسات وبحوث تصدرها الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم. الكتاب الأول. القاهرة.
صبرى ، ماهر إسماعيل (١٩٩٣). القضايا العلمية والأخلاقية المثيرة للجدل. »المؤتمر السنوى العاشر بعنوان: التربية الدينية وبناء الإنسان المصرى« كلية التربية . المنصورة.
طيب ، أسامة بن صادق وآخرون (٢٠٠٦). جامعات البحث . سلسلة نحو مجتمع المعرفة . الاصدار ١٠. جدة المملكة العربية السعودية.
عبدالحميد ، طلعت (٢٠٠٣). الحداثة وما بعد الحداثة .القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
عبدالسلام ، عبدالسلام مصطفي (١٩٩١).العلاقة المتبادلة بين العلم وكل من التكنولوجيا والمجتمع في مناهج العلوم بالمرحلة الاعدادية »دراسة تقويمية«. مجلة كلية التربية بالمنصورة. جـ١. ع (١٣).
العطار ، سلامة صابر(٢٠١١). الأهداف الكلية العامة للتعليم بعد الثورة . مؤتمر ثورة يناير ومستقبل التعليم في مصر . معهد الدراسات التربوية . جامعة القاهرة: ١٣– ١٤– يوليو.
علوى ، ياسر (١٩٩٦). التكنولوجيا في الخطاب التنموى العربي المعاصر قراءة أولية في الأدبيات. مجلة السياسة الدولية. ع (١٢٣).
القرشي ، خلف سليم ، و زايد ، أميرة عبد السلام (٢٠١٤). التربية الجمالية في المجتمع المعاصر »رؤية فلسفية غربية وإسلامية« . مكتبة الملك فهد . جامعة الطائف.
القوصي ، علاء الدين أحمد (٢٠٠٩). الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في العالم العربي »المعوقات والتحديات ومحاولات تذليلها« أبحاث منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية.
محمود ، يوسف سيد (١٩٨٨). دور الجامعة في تنمية القيم المرتبطة بالعلم لدى طلابها »دراسة ميدانية رسالة دكتوراه. معهد الدراسات والبحوث التربوية. جامعة القاهرة.
النشار ، مصطفي (٢٠٠٥). ثقافة التقدم وتحديث مصر . القاهرة : الدار المصرية السعودية.
الهادى ، محمد محمد (١٩٨٩). تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها. القاهرة: دار الشروق.
صوفان ، ممدوح عبد المنعم (٢٠١٠). دليل أخلاقيات البحث العلمي . كلية العلوم فرع دمياط –مصر.
الدويك ، عبد الغفار عفيفي (١٤٥٣هـ). الأساليب الحديثة المستخدمة في المؤسسات التعليمية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

American Geoph sical Union. (٢٠١٣). AGU Policies on Scientific Integrit and Professional Ethics:

Dill, D.; Beerkens, M. (٢٠١٠).Public Polic for Academic Qualit : Anal sis of innovative polic instruments: Dordrecht. Spinger. P–٢٧ ٨٨.

http://www.oecd.org/sti/sci–tech/٤٠١٨٨٣٠٣.pdf

http://www.singaporestatement.org/statement.html

http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/. ٥. Pdf.

National Institutes of Health office of the director,) ٢٠١٢(. NIH policies and procedures for promoting scientific integrit : http://www.nih.gov/about/director/sci–int–nov٢٠١٢.pdf

rganisation for economic co–operation and development global science forum, (w.d). Best practices for ensuring integrit and preventing misconduct:
Powell, M. (٢٠٠٦). Rethinking education management information s stems: Lessons from and options for less developed countries. Washington, DC: Working paper no.٦.
Pulver. B. (٢٠٠٧). Regulations concernting scientific integrit , Universit of Bern.
Statement of Commitment to Scientific Integrit b Principal Statistical Agencies:

(*) أستاذ أصول التربية المشارك بكلية التربية جامعتي كفرالشيخ والطائف

4

منتدى الشراكة المجتمعية النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research Scientific Integrity

دور معايير ضمان الجودة في تعزيز النزاهة العلمية: دراسة نموذجية لمدى أهمية النزاهة كمتطلب أساسي لإدارة البرنامج وتطوير البحث العلمي بالجامعة

د. وردة بلقاسم العياشي
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

إن من بين أهداف الخطط الاستراتيجية لأي جامعة، تطبيق معايير ضمان الجودة للحصول على الاعتماد الأكاديمي، لذلك نجد أن معظم الجامعات تسعى إلى تطبيق هذه المعايير ، والتي من أهمها إدارة البرنامج و تطوير البحث العلمي ، حيث تقوم إدارة البرنامج بقيادة البرنامج قيادة فاعلة تقوم على ممارسات جيدة معززة بإرشادات توجيهية واضحة تحدد نطاق المسؤولية وحدودها بشكل يسمح بالإبداع و الابتكار في إطار السياسة العامة وآليات واضحة للمساءلة لتفعيل وتطبيق مفهوم النزاهة الذي يعد من المتطلبات الأساسية التي يجب على منسوبي الجامعة المشاركين في تقديم البرامج و المشاريع البحثية أن يلتزموا بالمستويات الأخلاقية العالية والاستقامة مثل تجنب الانتحال في التدريس والبحث العلمي و التلفيق والتزوير وغيرها من مظاهر الفساد العلمي .

إشكالية البحث:

وتتلخص مشكلة البحث في مدى أهمية تطبيق آليات مكافحة الفساد وحماية النزاهة كمتطلب أساسي لنجاح إدارة البرنامج وتطوير البحث العلمي بالجامعة؟

منهج البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، لأهميته وملاءمته لمثل هذا النوع من الدراسات وتحليل مضمون تقرير الشفافية الدولية الصادر عن إدارة الشفافية الدولية .

المبحث الأول : التعريف بمعايير ضمان الجودة ودورها في تعزيز النزاهة العلمية.

إن الهدف الرئيسي من نظام الجودة هو التطوير المستمر لجميع أنشطة المنشأة، إذ أن أحد عناصر الاعتماد الأكاديمي هو وجود آليات تعني بتطوير وتقييم الجودة وفقا لمعايير مناسبة مستمدة من معايير ملائمة خارجية أو معايير مرجعية، كما أن الجودة تعرف، بأنها القيمة أو القدر الكمي أو المستوى الذي يمنح لمؤسسة تعليمية أو برنامج تعليمي مقارنة بالمعايير المقبولة عموما لمؤسسة تعليمية أو برنامج تعليمي من نوعه. وهي مستوى الأداء مقارنة بالمعايير المقبولة للممارسات الجيدة عالمياً والخاصة بتطوير تعلم الطلبة وإدارة المؤسسات التربوية ومناسبة الأداء لما تريد الجامعة تحقيقه من أهداف واولويات في ظل الظروف التي تعمل بها المؤسسة والمجتمعات التي تخدمها (١).وقد حددت الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، عشرة معايير لتقييم القدرة المؤسسية ، وهي: التخطيط الاستراتيجي، الهيكل والتنظيم، القيادة والحوكمة، المصداقية والأخلاق، الجهاز الإداري، الموارد، المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة، التقويم المؤسسي وادارة نظم الجودة. وسنحاول في هذه الورقة العلمية التركيز على معيار إدارة البرنامج والبحث العلمي ومتطلبات تحقيقهما، حيث نجد معيار إدارة البرنامج يقوم على ركائز أساسية تتمثل في القيادة، عمليات التخطيط، العلاقة بين قسمي الطلاب و الطالبات، النزاهة، السياسات و اللوائح التنظيمية الداخلية، ولتحقيق متطلبات هذا المعيار لا بد من توفر: قيادة فاعلة تدير البرنامج إدارة ناجحة بما يحقق التطوير والتحسين، التخطيط بفعالية بما يحقق رسالة وأهداف البرنامج، اشتراك المسؤولين في التخطيط وصنع القرارات وإعداد تقارير، والتوزيع العادل للتجهيزات والمرافق، تحديد المسؤوليات والصلاحيات، وضع نظام واضح للمساءلة والمحاسبة، الالتزام بالنزاهة وعدم تضارب المصالح في التدريس والبحث العلمي والأعمال الخدمية.

والجدير بالذكر هنا أن فشل مخرجات الجامعة يعبر على الخلل الموجود في تطبيق كل أو بعض معايير ضمان الجودة والاعتماد البرامجي ، لذلك سنحاول التركيز على تحديد بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع

النزاهة الذي يعتبر متطلب أساسي لإدارة البرنامج وتطوير البحث العلمي بالجامعة ودوره في تعزيز النزاهة العلمية والتي تعرف بأنها ميثاق أخلاقي ومجموعة من القيم والآليات التي تهدف إلى توفير ثقافة وسلوك لائقين فيما يختص بأمور البحث العلمي والأكاديمي. وتتضمن قواعد أساسية يجب على كل من الطالب والأستاذ الالتزام بها، مثل الاعتراف بالملكية الفكرية للباحثين والكتّاب لما ينسب إليهم من أفكار أو أبحاث أو أعمال منشورة، وضمانة التقييم العادل لما يقوم به الطالب من أعمال وصمام أمان ضد أشكال التحيز والتمييز بين الطلاب، وتحفيز التطور الأكاديمي والأخلاقي للطلاب والباحثين في مستهل العمل الأكاديمي(٢).

والجدير بالذكر أن عملية الالتزام بالنزاهة العلمية والأكاديمية تترعرع وتزدهر في البيئة التعليمية والتدريبية ذات المعايير السامية التي تحث الطلاب والمتدربين على التألق والنمو، وهكذا بيئة من شأنها أيضاً أن تحيل النشاط التعليمي أو التدريبي إلى ضرب من المنافسة والعدل والإنصاف. ولتحقيق النزاهة يجب على أعضاء هيئة التدريس أو التدريب التعامل مع طلابهم أو متدربيهم على أنهم غايات ونهايات بحد ذاتهم، وأنهم مستحقون لكامل الرعاية والاهتمام . وهذا السلوك من قبل المدرسين والمدربين تجاه طلبتهم من شأنه أن يجعل الطلاب يتجاوبون باحترام شديد مع أخلاقيات مدرسيهم والتي منها بالطبع النزاهة والأمانة العلمية. لذلك سنحاول التركيز على تحديد بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع النزاهة الذي يعتبر متطلب أساسي لإدارة البرنامج وتطوير البحث العلمي بالجامعة ودوره في تعزيز النزاهة العلمية على النحو التالي:

المطلب الأول : مفاهيم أساسية متعلقة بموضوع النزاهة العلمية

الشفافية : Transparenc الشفافية هي الصدق في حياتنا والصدق يعني قيمة وليس سعرا وهي قيمة موجودة ويجب أن تكرس في حياتنا على جميع الأصعدة في المجتمع والوطن ، كما أن الشفافية مبدأ تنموي استثماري واقتصادي مهم يعني ضرورة الإعلان والإعلام عن الأنشطة والبرامج التي تنفذها المنظمة ، فميزانية الدولة متاح معرفتها للجميع ومشاريع الدولة وقيمتها الحقيقية متاحة أيضا .فالشفافية تهدف إلى :

١- تحسين صورة الوطن محليا ودوليا في مجال الإصلاح ومكافحة الفساد .

٢- نشر القيم الفاضلة في المجتمع التي تدعو إلى الإصلاح ومحاربة الفساد .

٣- تنمية ثقافة المجتمع في مجال الإصلاح ونشر مكارم الأخلاق .

٤- السعي الى تفعيل كافة القوانين والقرارات الداعمة للشفافية .

٥- تحديد مواطن القصور التشريعي في مجال الإصلاح ومحاربة الفساد .

٦- الكشف عن مواطن الفساد في المجتمع وتشخيصها والبحث عن أسبابها واقتراح وسائل علاجها .

نشر الوعي بخطورة الفساد (٣).

النزاهة Integrity : تعرف النزاهة بأنها منظومة القيم والمسؤولية للحفاظ على الموارد والممتلكات العامة واستئصال الفساد، والنزاهة تعني ما تأصل لدى الفرد من قواعد وتشمل الصدق والأمانة وعدم الإضرار بالآخرين وهي عكس الفساد. والنزاهة تعني خدمة المواطنين ونيل ثقتهم وهما غاية الوظيفة العامة، فإنه يتعين على الموظف العام أن يسعى إلى الحفاظ على ثقة المواطنين وتعزيزها والتأكيد على أهمية نزاهة الإدارة الحكومية، والعمل على تعزيز المصلحة العامة للمجتمع، بألا يستخدم سلطاته ومنصبه أو يسمح باستخدامها.

الفساد (Corruption): يعرف الفساد بأنه إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة واستخدام المصلحة العامة والخاصة للجهة الإدارية لتحقيق مصلحة للفرد القائم بالعمل أو تخصيص الموارد وتوزيع العائدات الاقتصادية وفقا لاعتبارات المصلحة الخاصة وليس المصلحة العامة أو بالتعارض باستخدام دفع رشوة أو عمولة إلى الموظفين أو المسئولين لتسهيل مهمة رجال الأعمال والشركات الأجنبية وغيرها، ويعرف الفساد قانونا بأنه: » كل سلوك انتهك أيًا من القواعد والضوابط التي يفرضها النظام«، وهو كل سلوك يهدد المصلحة العامة بخيانتها وعدم الالتزام، بها وذلك بتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة. وكذلك هو أي إساءة لاستخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة يعد فسادا(٤).

كما أن الفساد: هو استغلال النفوذ للمنفعة سواء عن طريق الرشوة، أو الابتزاز ، وكذلك استغلال النفوذ، أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات (

للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس .

آليات مكافحة الفساد : Anti–Corruption المقصود بها الطرق والأساليب التي يمكن للدول اللجوء إليها لتحجيم الفساد والقضاء عليه على المستويين الداخلي والدولي ، وهى التي تساعد على مكافحة الفساد داخل الدولة ومن هذه الآليات توسيع رقعة الشفافية والمساءلة والتنافسية وتوسيع دائرة الرقابة والمساءلة من مختلف الأجهزة الرقابية وتحقيق درجة اكبر من الشفافية ، وقد تبنت مختلف الجامعات في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي فلسفة إدارية عامة تركز على الاستخدام الفعال للموارد المادية والبشرية لضمان جودة عالية في جميع المجالات العلمية والإدارية والفنية، وتحقيق أهداف الجامعة وذلك من خلال إيجاد ثقافة تنظيمية تقوم على الالتزام بالتوجه نحو المستفيد ومن خلال مشاركة جميع العاملين في اتخاذ القرار وتحمل مسؤولية تحسن الأنشطة والخدمات والمنتجات مع وضع نظام لتقويم الأداء الجامعي في كافة جوانبه بما يحقق المعايير الأكاديمية ومعايير الجودة الشاملة(٥).

المساءلة : Accountability المساءلة هي القدرة على تقديم إجابة واستحقاق اللوم وتحمل المسؤولية وتوقع تقديم حساب. وتجاوزت المساءلة نطاق التعريف الأساسي في الحوكمة، بأنها »الاستدعاء للمحاسبة على الأفعال«. ولا يمكن أن توجد المساءلة إلا مع الممارسات المحاسبية المناسبة، بمعنى آخر، غياب المحاسبة يعني غياب المساءلة..

الحوكمة : GOVERNANCE تعرف بأنها: » مجموع »قواعد اللعبة« التي تستخدم لإدارة المؤسسة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق للمستفيدين«. وبمعنى آخر، فإن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية وتهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة المؤسسة.

البحث العلمي: Scientific Research

البحث العلمي" هو عملية تقصي منظمة باتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بغرض التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد لها".

الملكية الفكرية : هي حقوق امتلاك جهة ما لأعمال الفكر الإبداعية أي الاختراعات والمصنفات الأدبية والفنية والرموز والأسماء والصور والنماذج والرسوم الصناعية، التي تقوم بتأليفها أو إنتاجها أو تنتقل إلى ملكيتها لاحقا ، وتنقسم الملكية الفكرية إلى فئتين هما الملكية الصناعية التي تشمل الاختراعات البراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وبيانات المصدر الجغرافية من جهة وحق المؤلف الذي يضم المصنفات الأدبية والفنية كالروايات والقصائد والمسرحيات والأفلام والألحان الموسيقية والرسوم واللوحات والصور الشمسية والتماثيل والتصميمات الهندسية من جهة أخرى.

المطلب الثاني : مظاهر الفساد في مؤسسات التعليم

يعتبر موضوع تفشي مظاهر الفساد في قطاع التعليم قضية مهمة وعميقة ، سواء أكان ذلك في البلدان النامية أم المتقدمة ، وعلى الرغم من التحديات والمخاطر التي تواجه قطاعات التعليم في الحاضر، فإن

الخدمات التي تقدمها تبقى أقوى الأدوات لتفكيك بنى وثقافات الفساد . وسوف نعرض لأهم مظاهر الفساد في التعليم علي المستوى الدولي استنادا إلى تقرير الشفافية الدولية الصادر عام ٢٠١٣م (٦)، منها التعليم في الظل ، وحالة المنافسة بين مؤسسات التعليم ، والتعليم العابر للحدود ، وأخيرا الحالة التقليدية للهيكلة التنظيمية واللوائح الجامعية نعرضها علي النحو التالي :

تعليم الظل : Education Hidden / Education Shadow

مصطلح » تعليم الظل « يستخدم على نطاق واسع لوصف التعليم الخاص في السياق الأكاديمي، الذي يتم اللجوء إليه لدعم المقررات الدراسية العادية في التعليم النظامي . يوصف بأنه » ظل « لأنه يحاكي النظام المدرسي لتعليم الظل تاريخ طويل في أغلب مناطق شرق آسيا، في حين أن اليابان على سبيل المثال، شهيرة بما يُعرف » الجوكوس «. انتقل تعليم الظل الآن إلى جميع مناطق العالم . بالإضافة إلى مراكز الدروس الخصوصية ، في التعليم قبل الجامعي والجامعي على السواء. يفترض المراقبون غير المتخصصين بشكل عام أن التعليم الخصوصي يخصص للطلاب غير المجتهدين الذين يحتاجون إلى مساعدة إضافية لكي يصبحوا على نفس مستوى زملائهم . لكن الأكثر شيوعا هو التعليم الخصوصي للطلاب الذين يحسنون الأداء بالفعل في مدارسهم لكن يرغبون في البقاء على القمة بدافع المنافسة . أثناء العقدين الأخيرين

اتسع تعليم الظل إلى حد كبير في جميع مناطق العالم ، لذلك لابد من إيلاء صناع القرار واعتباره ضمن الصلات المحتملة بالفساد . ما يزال تعليم الظل ظاهرة كبيرة في شرق آسيا، بما في ذلك هونغ كونغ واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان.

حالة المنافسة : Case Competition أخذ التنافس في التعليم في التصاعد يفترض أحيانا ا أنه يلعب دورا إيجابياً في تحفيز التميز . ولكن التنافس يمكن أن يكون سيفا ذا حدّين . وقد أظهرت العديد من الدراسات أن مناخ العمل التنافسي يزيد من احتمالية السلوك غير الأخلاقي . عندما يكون هذا المناخ حاضرا في التعليم ، تقود الضغوط من أجل أداء العاملين أحيانا إلى عبور الخط إلى إساءة استخدام السلطة من أجل الكسب الخاص

كان للعمل الأكاديمي الموجه نحو الربح إلى زيادة مستويات التنافس بين الهيئات التدريسية في التعليم العالي، وتشترك جميع مؤسسات التعليم العالي في بيئة تنافسية من أجل :تنويع مواردها، حشد الموارد بطريقة أكثر فاعلية، توليد موارد إضافية من الموارد التقليدية، تقليص النفقات على الخدمات والبرامج التي ليس لها مبررات كافية (٧).

التعليم العابر للحدود : Education Trans boundary

يقصد بالحراك المؤسسي هو تأسيس حرم جامعي من قبل الجامعة في الخارج . كان هناك ٢٠٠ حرم خارجي للتعليم الجامعي حول العالم في العام ٢٠١١ ، ٩ مقارنة بـ ٨٢ في العام ٢٠٠٦م مثلا ، مع العام ٢٠١١ كان لجامعة نوتنجهام في إنجلترا أحرام جامعية في الصين وماليزيا . ولجامعة موناش في أستراليا أحرام جامعية في ماليزيا وجنوب إفريقيا . ولجامعة نيويورك ١١ حرم جامعي في الخارج أحدها في شنغهاي. وتتم دعوة العديد من المؤسسات هذه الأيام من قبل حكومات لتكون جزء ا من » محاور تعليمية وطنية ، يشمل الحراك المؤسسي تأسيس مؤسسات تعليمية جديدة (غير مرتبطة بالمؤسسة الأصلية أو مشغّلة من قبلها) إضافة إلى الاكتساب الكامل أو الجزئي لمؤسسة في الخارج تمتلك مجموعة International Universities المسجلة في الولايات المتحدة أكثر من ٥٠ جامعة ربحية في ٢١ بلدا في أربع قارات. و الجدير بالذكر أنه، قد تواجه ثلاثة مجالات محددة في التعليم العالي العابر للحدود أخطار فساد عالية:

أ– الاعتراف بالشهادات : قد يؤدي الافتقار لقواعد واضحة للاعتراف الدولي بالوثائق إلى أشكال متعددة من الفساد، إما بسبب تدخّل الأبعاد التقديرية الزائدة في الاعتراف بالشهادة، أو نتيجة الصعوبة في التحقق من مصداقية الشهادة

ب– وكلاء التعاقد : ويمثل ظهور جهات تعمل كوسطاء في السوق للتعليم العالي العابر للحدود – وتحديدا الوكلاء – كذلك خطرَ فساد جديد ا . وقد أصبح الوكلاء بشكل متزايد مهمين في استقطاب طلبة دوليين لجامعاتهم . فإنهم قد يسلكون الطرق القصيرة للحصول على الربح إعطاء معلومات غير دقيقة حول ما يتوقعه الطلبة من دراستهم العليا، مما يؤدي بالطلبة إلى تقديم طلبات إلى كليات لا تلبي حاجاتهم.

ج– تأسيس البرامج والمؤسسات في الخارج : خطر الفساد الثالث الجدير بالملاحظة يرتبط بحراك البرامج والمؤسسات الخارجية . قد يقود الافتقار إلى الشفافية أو وجود السلطة التقديرية الكبيرة في شروط تأسيس حرم فرعي أو فتح برنامج في الخارج إلى ممارسات فاسدة . بينما طورت العديد من البلدان شفافية معايير ومنهجية تأسيس البرامج والمؤسسات(٨).

الحالة التقليدية للهيكلة التنظيمية و للوائح الجامعية: تعد مناخا داعيا للفساد من خلال مجموعة من الأسباب المنتشرة في غالبية الجامعات والمتمثلة: الصراع المهني، عدم التوازي بين التدريس والبحث العلمي، مكافآت غير متناسبة، عدم الإنصاف في بيئات العمل، تركز السلطة مع عدم كفاية الضوابط والمعايير.

المطلب الثالث : التجربة الجزائري.

أولا / لمحة عن التعليم العالي بالجزائر:

إن التعليم العالي في الجزائر ، هو نظام تعليمي وتكويني تسيره وتملكه الدولة ويتميز بمجانية التعليم حيث إن الطالب الجامعي لا يشارك إلا بثمن رمزي يتمثل في حقوق التسجيل التي تبلغ بـ ٢٠٠دج سنويا أي ما يعادل (٢أورو)، لذلك وجب على الدولة تعميم الجامعات في إرجاء البلاد (٩٢مؤسسة جامعية).كما تتميز المؤسسات التعليمية بالجزائر بمركزية كبيرة في التسيير.

والجدير بالذكر أن التعليم العالي بالجزائر مر بعدة مراحل مهمة حيث إنه قبل حصول الجزائر على استقلالها، كانت الجزائر تملك جامعة واحدة وهي جامعة الجزائر

والتي تعد من بين أول الجامعات في الوطن العربي حيث تأسست عام ١٩٠٧م، وكانت نسخة طبق الأصل للجامعة الفرنسية التقليدية وكانت تضم أربع كليات : الآداب، الحقوق، العلوم، الطب. بعد الاستقلال مباشرة، بقيت الجامعة الجزائرية تسير بالأسلوب نفسه الذي تركه الاستعمار وذلك من حيث البرامج التعليمية وهيئة التدريس وحتى أنظمة الامتحانات والشهادات.

مرحلة الإصلاح (١٩٧١م): من أهم أهداف هذه المرحلة ما يلي:

ديمقراطية التعليم بمعنى إتاحة الفرص المتكافئة لجميع الطلبة الجزائريين للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

الإسراع في تخريج أقصى ما يمكن من إطارات وطنية وبأقل التكاليف.

الربط بين الجامعة ومختلف القطاعات الاقتصادية.

تدعيم الاتجاه العلمي والتقني.

التعريب، حيث كان يجب أن تحتل اللغة العربية الوطنية المكانة التي تليق بها في التكوين الجامعي.

الجزأرة، وهي استراتيجية وطنية تهدف إلى الاعتماد على الكفاءات العلمية الجزائرية وتجسدت عبر برنامج طموح لتكوين هيئة تدريس مكونة من جزائريين لاستخلاف الأساتذة الأجانب الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة في الجامعات.

مراجعة وتنظيم الهياكل الإدارية بغرض تكيفها ومتطلبات المجتمع المتغيرة.

ولكن رغم الإصلاح ١٩٧١م الذي حقق إلى حد بعيد أهدافه في دعم التنمية الاقتصادية والاصلاحات التي تلته إلى غاية التسعينيات من القرن الماضي، إلا أن منظومة التعليم العالي تبقى تميزها مجموعة من الظواهر السلبية والتي توجزها الوزارة فيما يلي:

الانفجار العددي للطلبة.

تعليم غير ملائم وفاقد للعلاقة بالتشغيل .

الالتحاق بالجامعة يعتمد على توجيه مركزي تسبب في خيبة أمل والنسبة العالية للراسبين وإقامة مطولة للطلبة في الجامعة.

تسيير غير عقلاني للزمن البيداغوجي بسبب الحجم الساعي المثقل، ودورات الاختبار المضاعفة، والمطولة التي تعيق الطالب عن العمل الفردي.

نسبة تأطير غير كافية نجمت عن مردود ضعيف للتكوين ما بعد التدرج وهجرة الأساتذة الباحثين.

وما يدل أكثر على سلبيات التعليم العالي بالجزائر هو أن الجامعة لم تكن تعمل بمنطق ضمان جودة تكوينية لمخرجاتها مما أدى إلى إعادة النظر في سياسة التعليم العالي ، وهذا ما سنوضحه في المرحلة التالية:

مرحلة الإصلاح البيداغوجي (نظام الـ ل.م.د): في عام ٢٠٠٤م بدأ تنفيذ إصلاح يمس الجانب البيداغوجي يتمثل في تطبيق نظام الـ (ل.م.د) المنبثق من برنامج بولون (processus de bologne)

الأوربي وجاءت الأهداف من تطبيق النظام بصفة رسمية كالتالي:

ضمان تكوين نوعي يأخذ بعين الاعتبار التكفل بتلبية الطلب الاجتماعي الشرعي في مجال الالتحاق بالتعليم العالي، تحقيق تأثير متبادل مع المحيط الاجتماعي الاقتصادي بتطوير كل التفاعلات الممكنة بين الجامعة والمحيط الذي تتواجد فيه.

تكوين آليات التكيف المستمر مع تطور المهن والحرف.

تقوية المهمة الثقافية للجامعة بتعزيز تطبيق القيم الجامعية (٩).

الاطلاع على التطورات العلمية في العالم الخارجي، وعلى الخصوص في مجال العلوم والتكنولوجيا.

ترسيخ أسس الحوكمة والعمل على سن قوانين تضمن حماية النزاهة العلمية.

ثانيا/ مدى تطبيق معايير ضمان الجودة في الجزائر:

صدر الأمر بالقانون رقم ٠٦-٠٨ بتاريخ ٢٠٠٨/٠٢/٢٣م (١٠) نص لأول مرة على إمكانية فتح مؤسسات خاصة للتعليم العالي وضرورة مراقبتها وتقييمها بإنشاء ما يسمى بـ المجلس الوطني للتقييم (CNE)، وفي جوان قامت وزارة التعليم العالي بتنظيم مؤتمر دولي حول ضمان الجودة والذي كان بمثابة انطلاق دراسة إمكانية تطبيق ضمان الجودة في المؤسسات الجامعية الجزائرية، فانبثقت (خلية) فرقة عمل كلفت من طرف الوزارة بالتفكير في المشروع مدعمة في البداية ببعض الخبراء الدوليين. وفي ٢٠١٧/٠٥/٣١م تم ترسيم عمل الفرقة بقرار إنشاء اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي والتي تباشر عملها وفق ما أسند لها من مهام:

إعداد منظومة وطنية للمعايير والمؤشرات لضمان الجودة مع الأخذ في الاعتبار المعايير الدولية .

تحديد معايير اختيار مؤسسات التعليم العالي النموذجية

ومعايير اختيار المسؤولين على نظام الجودة في المؤسسات الجامعية.
إعداد برنامج إعلامي موجه للمؤسسات الجامعية وبرنامج تدريبي للمسؤولين عن ضمان الجودة في كل مؤسسة (١٢).
تحديد برنامج تطبيق ضمان الجودة في المؤسسات المختارة والسهر على متابعة تنفيذه.
وبالرغم من ذلك يجد المتتبع لمسار التعليم العالي بالجزائر أن عنصر الجودة لم يكن هدفا معلنا في سياسة الجامعة وبالتالي لم يكن هناك مؤشر قياس نجاعة وفعالية المؤسسة الجامعية. فكل المؤشرات الدالة على كفاءة المؤسسة موجهة نحو الكم أي عدد الطلبة. إنه مجرد تسيير للتدفق الطلابي.
الخوف من التقييم ويخص هذا الجانب الأساتذة.
الخوف من فقدان النفوذ.
الخوف من بذل جهد إضافي من طرف المسؤولين.
الخوف من تكثيف وتوسيع مجال التحصيل العلمي من جانب الطلبة .
أيضا من الصعوبات التي يمكن ذكرها ضعف مستوى تكوين وتدريب القائمين على العملية وعدم توفير الإمكانيات المادية التي تمكن من التعامل بفعالية مع نظام المعلومات(١٣).
المبحث الثاني : آليات مكافحة الفساد وحماية النزاهة كمتطلب أساسي لنجاح إدارة البرنامج وتطوير البحث العلمي.
المطلب الأول : الأساليب الحديثة في المساءلة الرقابية : The modern methods
هناك مداخل ومبادرات مهمة تستخدم لمعالجة موضوع الفساد في التعليم العالي . من زيمبابوي إلى فنلندا، أكثر من ٩٠ بلدا تمتلك الآن قوانين تسمح بالشفافية ، للجمهور النفاذ إلى المعلومات من المؤسسات العامة . إلا أنه يمكن أن يكون » أداة فعّالة للحصول على حقوق أخرى » وأن يؤسس بنى مؤسسية للمصداقية)
– أن هناك إمكانية لتخفيض الفساد في التعليم العالي إذا أصبحت الجامعات أكثر شفافية فيما يتعلق باتخاذ قراراتها الداخلية.
– يعتبر نظام ضمان الجودة أساسي في معالجة الفساد في التعليم العالي، ولكنه هو الآخر يمكن أن يحتاج إلى ما يسمي توكيد الجودة، حيث يمكن أن تتضمن عمليات الاعتماد، والتقييم الحكم على الأداء المؤسسي والتدقيق على الإجراءات لضمان معايير تقديم الخدمة و / أو المخرجات وإصدار شهادات موافقة على البرامج الدراسية (والترخيص والسماح بالبدء بالعمل والاعتراف بالمكانة المؤسسية).
– ويفضّل تقرير الفساد العالمي الطرق التي يمكن من خلالها الحكم فيما إذا كانت مؤسسات الاعتماد تخدم الصالح العام، كما يحدد تقرير الفساد العالمي مكونات الحوكمة الجامعية التي يمكن أن تجابه الفساد، ويتضمن ذلك النزاهة في تقديم خدمات التعليم مقيمة ومراجعة خارجية للجودة (والأمانة في الحصول على الموارد المالية واستعمالها) مقاسة بالتدقيق الخارجي وعمليات العناية الملائمة (ويتم ذكر عملية اختيار القيادة الجامعية. ويوصي التقرير باستخدام عملية اختيار مبنية على المنافسة المهنية . ويذكر كذلك أن الجامعات يجب أن تحكم بمجالس أمناء مستقلة . ويتم ذكر أربعة مجالات للاستقلالية، التي يجب أن تشكّل القاعدة :
الاستقلالية التنظيمية، واستقلالية عملية اختيار الهيئات، والاستقلالية المالية، والاستقلالية الأكاديمية .
المطلب الثاني :تجريم الفساد الجامعي
تخضع عملية اختيار الوسيلة المناسبة لبعض المبادئ أو المتطلبات التي يجب أن يأخذها المدير في الحسبان حتى تكون الوسيلة فعالة ، ومن أهم هذه المبادئ :
١– أن تكون الوسيلة مناسبة لطبيعة العمل واحتياجات الإدارة وأن يكون سهلا واضحا بحيث يفهمه المدير الذي يستعمله ومن يطبق عليهم من المرؤوس.
٢– أن تعنى الوسيلة بوسائل العلاج والإصلاح، وذلك لأن النظام السليم للرقابة هو الذي يكشف الأخطاء والانحرافات ويبين مكان حدوثها ومن المسئول عنها، وما الذي يجب عمله لتصحيح الأوضاع.
٣–أن تنجح الوسيلة في الإبلاغ الفوري عن الانحرافات، بل إن نظام الرقابة المثالي يعمل على الكشف عن الأخطاء قبل وقوعها.
٤–أن تنجح الوسيلة في توجيه سلوك الأفراد ، لأن النتائج المستهدفة من الرقابة لا تصبح ذات فاعلية إلا عند تأثيرها في سلوك الأفراد فجرس الإنذار بالحريق لا يطفئ النار ، وانما يساعد ذلك في استجابة شخص لهذا الإنذار بشكل أو بآخر.
٥– ينبغي أن لا تقتصر الرقابة على نتائج سهلة القياس

مثل صرف جميع المستحقات ، وانما يجب أن تشمل الرقابة حتى النتائج غير سهلة القياس مثل الخدمة في مستشفى أو مصرف ، وذلك بالعمل على صياغة معظم الأهداف في شكل قابل للقياس واخضاعه للرقابة(١٤) .

نظم المعلومات : وسيلة لإنجاز الشفافية

تعتمد استدامة نظام معلومات إدارة التعليم على عاملين أساسيين متصلين بأحدهما الآخر، الأول هو السعة / القدرة، لأن نظام المعلومات الضعيف أو نقص المعلومات عموما يقوض الشفافية وصناعة القرار بناء على الأدلة المتوفرة . عندما يكون أداء نظام معلومات إدارة التعليم بطريقة تجعل نتائجه سليمة ومتاحة للمستخدمين، سواء من خلال الإنترنت أو في قالب مطبوع، يصبح التعليم أكثر شفافية . غير أن قلة من البحوث هي التي أجريت من أجل فهم ما إذا كانت نظم المعلومات تستخدم بشكل نشط تحديدا من أجل زيادة الشفافية، وما إذا كان يمكن استخدامها في مكافحة الفساد في التعليم.

كما أن تمرير تحويلات مالية ضخمة إلى التعليم ، بما في ذلك مساعدات دولية ، يخلّف نظام التعليم هش ا في مواجهة احتمالات الفساد، ولقد مكّن تحليل البيانات الموثوقة من صناع السياسات ، المهتمون بالإصلاح كشف العديد من الثغرات في نظام التعليم ، وهي بالأساس تعد رواتب المعلمين من المجالات التي تُولى الاهتمام في سياق تحسين النزاهة، بما أن هذه الفئة هي الأكبر بين فئات الرواتب الخاصة بأجور القطاع العام في الدول منخفضة الدخل . ولقد استخدمت بعض الدول نظام معلومات إدارة التعليم في إعداد سجلات بملفات العاملين تشتمل على معلومات عن نوع الموظف الاجتماعي، ومستوى خبرته، والمناصب السابقة والأجر(١٥).

الجودة وسيلة لضمان النزاهة الأكاديمية :

إن تأسيس اتحادات إقليمية وعالمية في ضمان الجودة أحد التطورات المهمة، منها الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة، الاتحاد الأوروبي لضمان الجودة في التعليم العالي، القائمة الأوروبية لضمان الجودة، تعتبر وسائل مهمة للحفاظ على المعايير العالية في ضمان الجودة، حيث نجد أن هذه الاتحادات من شأنها أن تقوّم على تأكيد أهداف هيئات ضمان الجودة التي تفي بالمعايير، وقد تم وضع مواضيع الفساد والاحتيال على أجندة سياسة التعليم العالي بمبادرات مقدمة من مجلس اعتماد التعليم العالي في الولايات المتحدة، واليونسكو، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . تعتبر هذه المبادرات الحكومية، ومعها الاهتمام المتزايد من مسؤولي ضمان الجودة لتقوية المهنة، خطوات مهمة إلى الأمام . ولقد أدى الطلب العالمي على التعليم والتدريب إلى رفع الإمكانات الاقتصادية للتعليم العالي ، وتجلى ذلك في تقديم التعليم العالي دور القطاع الخاص بهدف الربح والخدمات عبر الحدود، والتعلم عن بعد المبني على الإنترنت . وقد توفير بروز هذه النماذج الحديثة في تقديم التعليم العالي تحديات تتعلق بضبط الجودة الطريقة الوحيدة لتقدير وضع المؤسسات الجديدة منها (١٦).

كما أن ضمان الجودة الخارجي (أي نوع من الإجراءات والعمليات التي تستخدم للرصد والمراجعة من الخارج) يثبط ممارسات الاحتيال والفساد التي تهدد التعلّم، ويعتبر من بين آليات ضمان الجودة المختلفة، لذا نجد أن الكثير من الباحثين في هذا الشأن يؤكدون على أن الاعتماد هو أكثر الوسائل الملائمة لمعالجة الفساد، حيث إنه يحدد معايير دنيا معينة ويحافظ عليها . علاوة على ذلك، يعالج الاعتماد التدويل المتزايد للتعليم العالي، حيث تعزز المعايير الدنيا شفافية البرامج وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يمنح الاعتماد المكانة، والشرعية المبنية على العملية التي تتطلب التقويم تقوم به المؤسسة التعليمية وفق معايير محددة سلفا وتخدم عملية الاعتماد في :

١–التأكد من وجود حد أدنى من المعايير الأكاديمية بيئة تعليمية وتعلمية، ومؤهلات الهيئة الأكاديمية،والمناهج، إلخ.

٢– التأكد من ملاءمة البرامج الدراسية المطلوبة لوظائف محددة في سوق العمل.

٣– تزويد الحكومات ووكالات التمويل بمعلومات للتأكد بأن المنح والقروض توزع على طلبة يلتحقون ببرامج عالية الجودة .

الحوكمة وسيلة لضمان النزاهة:

نظرا لما تعاني منه جامعات دول العالم الثالث من نقص شديد في الموارد المالية الخاصة بتمويل العملية التعليمية التي وضعتها السلطة التنفيذية ، يبرر عزوف الكادر الأكاديمي عن المشاركة في الأنشطة العلمية والبحثية ، سواء داخل الجامعة أو خارجها، كما يضعف تطور

الجامعة بوصفها المؤسسة الأكاديمية المفترض فيها أن تعيد صياغة التوجهات الثقافية والمعرفية والعلمية للمجتمع.

وتطبيق الحوكمة يؤدي إلى وضع كافة الأطراف أمام مسؤولياتهم، وما يهمنا في هذا المقام هم الطلبة والباحثون وتعزيز علاقتهم بالإدارة وبأعضاء هيئة التدريس ، لأن الجامعات بنيت من أجل تقديم الخدمة التعليمية لهم وإعدادهم على المستوى الفكري والمعرفي للمستقبل، وهم من يتأثر بشكل مباشر بكل القرارات التي تصدرها القيادات الجامعية أو المجلس الأعلى للجامعات أو وزارة التعليم العالي ، وهذا الوضع يحتاج إلى تصحيح بحيث يكون للطلاب الحق في المشاركة في صياغة سياسة إدارة الجامعة ، وهو ما ينعكس على علاقة الباحث بالمشرف العلمي علي الرسالة أو البحث العلمي ، وهذا هو مضمون عملية حوكمة الجامعات التي تحتاج إلى مراجعة وتصحيح المسار من أجل إنجاز حقيقي للبحث العلمي ، وأوصّت معظم نتائج الدراسات المقارنة التي قامت بها منظمة اليونيسكو ، في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، بضرورة الأخذ بعدد من التوجهات والسياسات الإصلاحية لتحقيق أهداف تطوير الأداء في ظل ضعف وتراجع التمويل الحكومي وتنامي الطلب المجتمعي على التعليم العالي، ونظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه. ومن هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة اليونسكو، ويتم تطبيق الحوكمة وفق معايير توصلت إليها منظمة اليونسكو وتتمثل في:

١- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة العملية التعليمية في مختلف مراحلها.

٢- يجب أن يتضمن إطار حوكمة المؤسسات التعليمية كلا من تعزيز شفافية البحوث العلمية وكفاءتها، مع وضوح صياغة تقسيم المسئوليات فيما بين إدارة الجامعة والسلطات القيادية الفرعية .

٣- حفظ وحماية حقوق الملكية الفكرية وفق ما تنص عليه مختلف الأنظمة القانونية(١٧).

المساواة بين جميع المشروعات البحثية وسيلة لضمان النزاهة العلمية:

إن دور الاشراف العلمي وحقوقه في استخدام الأساليب التقويمية الحديثة والمصاحبة للثورة المعرفية والتكنولوجية، كما أن الإفصاح والشفافية : وتتناول الإفصاح عن المعلومات والإفصاح عن حقوق الملكية الفكرية عند التوثيق .كما أن تحديد وتجديد مسئوليات المجلس العلمي في وزارات التعليم العالي و البحث العلمي للمراجعة الدورية لإنجازات البحث العلمي وتقويمها سنويا . وتوجد حاليا نماذج متنوعة من نماذج الحوكمة قيد التطبيق حول العالم، بمستويات متفاوتة من السلطة الحكومية والمركزية(١٨).

خاتمة:

تعتبر مؤسسات التعليم العالي مصدرا أساسيا ومهما لتطوير المجتمع وذلك من خلال تحقيق الهدف من وجودها وهو تزويد الطلبة بمهارات تؤهلهم للنجاح في حياتهم العلمية والعملية والاجتماعية. فإن هذه المؤسسات أصبحت تواجه تحديات صارخة في ضوء إخفاقها لمواكبة احتياجات المجتمع نتيجة للتطور التكنولوجي والاقتصادي، والانفتاح نحو ذلك لتصبح هذه المجتمعات جزءا من منظومة الشفافية الوطنية . ولذا على الرغم من أن دور مؤسسات التعليم العالي يهتم بالتدريس والبحث العلمي والإعداد لسوق العمل وتقديم برامج تدريبية إلا أنه يفتقد لصياغة خطة استراتيجية لمكافحة الفساد في العملية التعليمية وذلك لتحقيق الآتي :

١- حماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره في مختلف المراحل التعليمية .

٢-تحصين المجتمع الأكاديمي ضد الفساد بالقيم الدينية والأخلاقية والتربوية .

٣-توجيه الدارسين وأعضاء هيئة التدريس نحو تعزيز وتطبيق القيم الجامعية والالتزام باللوائح والقوانين المنظمة للعملية التعليمية .

٤- توفير المناخ الملائم لنجاح البرامج التعليمية في كل المراحل .

و من الوسائل المقترحة من طرف العديد من الدراسات لتنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد في العملية التعليمية هي:

أولا / تشخيص مشكلة الفساد في المؤسسات التعليمية عن طريق ما يلي :

١- دعم واجراء الدراسات والبحوث المتعمقة لكل

المراحل التعليمية .
٢- إتاحة المعلومات المتوافرة للراغبين في البحث والدراسة وحث الجهات الأكاديمية ومراكز البحوث المتخصصة على اجراء المزيد من الدراسات والبحوث في مجال مكافحة الفساد .
٣- قيام المؤسسات التعليمية المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد بممارسة اختصاصاتها، وتطبيق الأنظمة المتعلقة بذلك .
٤- العمل بمبدأ المساءلة لكل مسؤول في المؤسسات التعليمية مهما كان موقعه، وفقا للأنظمة .
٥-الاستفادة من الوسائل العلمية الحديثة، ووسائل الاتصالات السريعة في مكافحة الفساد .
ثانيا/ إقرار مبدأ الوضوح والشفافية وتعزيزه داخل المؤسسات التعليمية عن طريق ما يلي :
١-التأكيد على مسؤولي التعليم بأن الوضوح وسيلة فاعلة للوقاية من الفساد، وان اعتماده كممارسة وتوجه أخلاقي يضفي على العملية التعليمية المصداقية والاحترام .٢- كفالة حرية تداول المعلومات عن شؤون الفساد بين عامة المجتمع الأكاديمي ووسائل الإعلام توعية الدارسين وتعزيز السلوك الأخلاقي من خلال الآتي:
اعداد حملات توعية داخل الحرم الجامعي للوقاية من الفساد (١٩).
حث المؤسسات التعليمية على وضع مفردات في مناهج التعليم العام والجامعي، والقيام بتنفيذ برامج توعية تثقيفية بصفة دورية عن حماية النزاهة والأمانة ومكافحة الفساد .
تأسيس عيادات قانونية لتشخيص الشكاوي وتوجيه المبلغين أو الشاكين في الادارات والمؤسسات التعليمية .
ثالثا / عوامل نجاح استراتيجية مكافحة الفساد وحماية النزاهة الأكاديمية:
التحفيز للمشاركة بالمؤتمرات العلمية والمنح الدراسية والالتحاق بمراكز التدريب: إن المنهج العلمي لا يجب إغفاله بالنسبة لموضوع التوعية والوقاية من الفساد ، ومن ثم تبرز أهمية تدريب عناصر الإدارة المعنية وبعض منظمات المجتمع المدني ذات الصلة من أجل اطلاعهم على أحدث ما يتم تناوله في هذا المجال سواء من برامج تقنية أو أدوات ومعدات فنية ويتحقق ذلك من خلال التدريب والمنح الدراسية والدراسات والمؤتمرات .
المتابعة وتذليل الصعاب والمشاكل التي تواجه الباحثين.
نشر ثقافة النزاهة بين الدارسين باعتبارها مسئولية مجتمعية ويتعين أن تكون من ثلاث اتجاهات رئيسية:
أ- بث المدركات الأخلاقية والثقافية والحضارية في البرامج الدراسية.
ب- تنمية المنظومة القيمية الدينية في المجتمع .
ج-زيادة الوعي بمخاطر الفساد، ويتم ذلك من خلال المؤسسات التعليمية والمجتمع المدني وأجهزة الإعلام والعلماء والمفكرين والمصلحين مما يمكن الاستعانة بهم في برنامج منظم مدروس
د- تفعيل المساءلة: تبنى المساءلة علي الشفافية والمراقبة، وجوهر هذا الأمر هو حكم القانون وفصل السلطات ومؤسسات التمثيل الفعلي، و ليس فقط الملاحقة الجزائية والتحقيق لمرتكبي قضايا الفساد .
و- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد: من خلال إيجاد سبل للتعاون بين مؤسسات التعليمية وبين مؤسسات المجتمع المدني لتشجيعها وتفعيل دورها ومساندتها لنشر ثقافة النزاهة العلمية. والشفافية والخضوع للمساءلة ، ونشر الوعي بمخاطر الفساد لدى الجمهور.

قائمة المراجع:

(١) OCDE,(١٩٩٩): tableau de bord de l OCDE de la science, de la technologie et de l industrie : mesurer les economies fondees sur le savoir, OCDE, Paris , ١٩٩٩, p٠٩.
(٢) سلامة رمزي (٢٠٠٥م)، ضمان الجودة في الجامعات العربية، بيروت، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ص٧٧.
(٣) UNESCO,(٢٠١٠) Recueil de donnees mondiales sur l education dans le monde , Institut statistique de l UNESCO, Montreal , p١٢.
(٤) سوزان روزا أرمان (٢٠٠٣م) ، الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، الإصلاح، ترجمة سروجي فؤاد، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ص١٦٤.
(٥) مجيل شلوش (٢٠٠١م)، النجاحات والإخفاقات في برامج محاربة الفساد (دروس مستفادة من التجارب العالمية)، آفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية: منظور استراتيجي ومؤسسي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص ص ٢٥،٢٦.

(٦) تقرير الشفافية الدولية (٢٠١٣م)، تقرير الفساد العالمي: التعليم، الرابط:

http://www.transparency.org/whatwedo/pub/global_corruption_report_education_arabic.

(٧) عماد عبد الرب وأخرون (٢٠١٠م)، ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص ٣١٥.

(٨) إبراهيم الطاهر ووسيلة بن عامر، معايير نظام الجودة وتأثيراتها على البيئة، التدريس الجامعي في ظل (ل.م.د)، ملتقى البيداغوجي الرابع حول ضمان جودة التعليم العالي، ص١٤٦.

(٩) مشروع بولونيا يقضي بإنشاء فضاء جامعي قبل سنة ٢٠١٠م متطابق في جميع دول الاتحاد الأوربي، بما يضمن توحيد المعايير النوعية في الدرجات الأكاديمية وذلك تماشيا مع بنود معاهدة لشبونة.

(١٠)يتعلق الأمر بالقانون رقم ٠٦-٠٨ بتاريخ ٢٠٠٨/٠٢/٢٣م الصادر بالجريدة الرسمية للجزائر، العدد ١٠، ٢٠٠٨/٠٢/٢٧م، ص ص ٣٨،٤٢.

(١١) تم إنشاء اللجنة بقرار وزاري رقم ١٦٧ بتاريخ ٣١/ ٠٥/ ٢٠١٠م:

(١٢) Commission Nationale pour l implementation de l assurance Qualite dans l Enseignement Superieur et la recherché scientifique.

(١٣) أحمد الخطيب ورداح الخطيب (٢٠١٠م)، الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية، الأردن ، أربد، علم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، ص ٣٦.

(١٤) الطائي يوسف حجيم وأخرون (٢٠٠٨م)، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص٣٠٩.

(١٥) ياسر محجوب حمد السيد (٢٠١٣م)، برنامج مقترح لتطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي السودانية في ضوء التصنيف العالمي للجامعات، جامعة الخرطوم نموذجا، جامعة الزيتونة ، ص ٨٠.

(١٦) مسعودة عجال (٢٠١٠م)، القيم التنظيمية وعلاقتها بجودة التعليم العالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص ص ١٣٧-١٣٩.

(١٧) فرج هويدي محمد(٢٠١٢م)، تصور مقترح لتطبيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، جامعة عمر المختار ، البيضاء، ليبيا، ص ٣٤.

(١٨) محمد لطرش، لخضر مداح ، إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي ومجهودات تطبيقها، الملتقى الدولي حول إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات، جامعة قسنطينة، ص١٢.

(١٩)العبيدي جبران (٢٠٠٨م)، ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي: المنظمة العربية للتربية والثقافة، جامعة صنعاء، ص ٠٨.

4

منتدى الشراكة المجتمعية النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research Scientific Integrity

مقارنة بين برامج الكشف عن انتحال البحوث

أ.د. محمود نديم نحاس
جامعة الملك عبد العزيز

في بحثهم القيّم ينقل الطاهرُ علي وزملاؤه تعريفَ الانتحال من الموسوعة البريطانية ما معناه بأنه أخذ كتابات الآخرين وادعاؤها لنفسه، وهذا احتيال وتزوير وقرصنة وانتهاك لحقوق النشر. وفي عالم الإنترنت اليوم يمكن أن نعدَّه مثل باقي الجرائم الإلكترونية. والمقصود بالأخذ هو عدم الإشارة إلى المصدر على أنه صاحب الفكرة أو حق النشر أو حق الملكية الفكرية. وقد تتضمن النسخ واللصق بشكل مباشر أو غير مباشر، أي التعديل الطفيف بالألفاظ مع كون الفكرة نفسها مأخوذة من المرجع الذي لم يتم ذكره. وبالتالي فإن الانتحال يشمل سرقة الأفكار وعدم نسبتها لصاحبها الأصلي، حتى لو تمت صياغتها بألفاظ وعبارات جديدة، كما يشمل عدم إعطاء معلومات صحيحة عن المصدر أو المرجع.

ومنذ دخلت الشابكة في كل مناحي الحياة، صارت عملية الانتحال سهلة وميسّرة، فالنسخ واللصق أمره بسيط، ولا يستغرق غير دقائق معدودة، في حين يكون صاحب العمل الأصلي قد قضى الساعات الطوال في القيام بعمله، ليأتي الآخر ويجد لنفسه حقاً في أخذ العمل الجاهز وادعائه لنفسه.

وأهمية كشف الانتحال لا تخفى على أحد، وإن اختلفت الأهمية حسب مجال الانتحال. فانتحال البحوث مثلاً أمر خطير مقارناً بطالب انتحل واجباً مدرسياً، وإن كان الانتحال في الحالة الثانية أمراً لا يمكن التهاون فيه، لأنه يؤدي إلى عدم فهم الطالب للمواد التي يدرسها، كما يؤدي إلى نجاحه بجهود غيره. أما الانتحال في الحالة الأولى فأمره جلل، حيث يؤدي إلى حصول المنتحِل على حقوق لا تجب له، كما قد يحصل على ترقيات علمية لا يستحقها.

ومن باب داوِني بالتي كانت هي الداء، ومادام داء الانتحال قد توسّع بسبب الحاسوب والشابكة، فإن الدواء جاء أيضاً من الحاسوب والشابكة، حيث انتشرت برامج ومواقع عديدة تكشف عن الانتحال لتعيد الحق إلى نصابه. وبعض هذه البرامج متوفر مجاناً ويمكن استخدامه من مواقع الشابكة مباشرة، في حين هناك برامج أكثر دقة تتوفر تجارياً ويستلزم الأمر شراءها والحصول على ترخيص لاستخدامها.

ومعظم المجلات العلمية العالمية تستخدم برامج الكشف عن الانتحال لكل الأوراق العلمية المقدَّمة إليها للنشر، ويتم رفض الأوراق التي فيها انتحال، في مرحلة مبكرة وذلك قبل المضي في تحكيمها. وتقوم الجهات الداعمة مالياً للبحوث العلمية بعمل مماثل، حيث تسعى للكشف عن الانتحال في المقترحات البحثية قبل تحكيمها، ثم ترفض الأبحاث المنتحَلة في أول خطوة. وتركز هذه الورقة على إعطاء فكرة عن أكثر البرامج شهرة في مجال كشف الانتحال، مع إجراء بعض المقارنات بينها، وذكر طريقتها في تأدية الوظيفة المناطة بها، وإظهار مدى فعالية كلٍّ منها، وبعض الملحوظات على استخدامها. ومن الجدير ذكره أن بعض برامج الكشف عن الانتحال مجانية ويمكن استخدامها عبر الشابكة (online)، لكن البرامج الأكثر دقة ليست متاحة مجاناً، بل لابد من شرائها أو استخدامها من خلال ترخيص الشركة المطوِّرة لها. وفي العموم تصلح برامج الفئة الأولى للكشف عن الانتحال في الواجبات المعطاة للطلاب، في حين لابد من استخدام برامج الفئة الثانية للكشف عن الانتحال في الأبحاث العلمية المقدَّمة للنشر في المؤتمرات والمجلات أو للدعم المالي من الجهات المانحة.

البرامج المجانية لكشف الانتحال

محرك جوجل للبحث

موقع جوجل [٢] ليس برنامجاً للكشف عن الانتحال، بل هو محرك للبحث عما هو منشور عن موضوع معين. لكنه مناسب للكشف السريع عن الانتحال في الأمور

البسيطة، حيث إنه يعطي المواقع التي نُشر فيها شيء مشابه لما يتم الكشف عليه. ومن مزاياه أنه يبحث عبر الشابكة حتى عن محتويات الملفات المنشورة بصيغة أكروبات (pdf). لكن لا يمكن استخدامه من خلال إدخال النص دفعة واحدة، بل لابد من تجزئة النص إلى جمل، ثم الكشف عنها واحدة تلو الأخرى. ولذا فهو محدود ومتعِب.

برنامج Dustball

تقدِّم هذا البرنامج [٣] جامعة ميريلاند الأمريكية University of Maryland. حيث توفر هذه الخدمة لأساتذتها للكشف عن الانتحال في واجبات الطلاب. ورغم أن الموقع مكتوب عليه مجاناً، لكني في كل مرة حاولت استخدامه يأتيني الجواب بأن الاستخدام هو لألف وثيقة يومياً، وأن استخدام هذا اليوم قد وصل لحده الأعلى، فمن أراد المتابعة فعليه أن يدعمه بثمانية دولارات شهرياً. وحسب تعليمات استخدامه، فإنه يتم نسخ النص المطلوب الكشف عن الانتحال فيه، ثم لصقه في المكان المحدد. كما أنه يمكن تحميل ملف وورد كامل دون الحاجة للنسخ واللصق. وفي كلتيهما الحالتين يتم بعد ذلك الضغط على زر الكشف ليبدأ عمله. وبعد التدقيق يأخذك إلى صفحة على جوجل ليريك المصادر المحتملة لكل جزء من أجزاء الوثيقة التي تود الكشف عنها. ورغم أنه مصمم للأساتذة للكشف عن الانتحال لكنه لا يستطيع القيام بالكشف عن انتحال الطلاب بعضهم من بعضاً، حيث ليست فيه خاصية مقارنة نصين أو ملفين معاً.

برنامج DupliChecker

هذا البرنامج [٤] لا يختلف عن سابقه في موضوع النسخ واللصق أو في تحميل ملف وورد. وبعدها يتم الضغط على كلمة Search ليبدأ عمله، ليعطيك بعدها عدة أماكن في النص يُتوقع أنها مأخوذة من مصادر أخرى، وبجانب كل منها هناك زر عند الضغط عليه يقوم بمقارنة النص المدروس مع المصدر المحتمَل. وعندما تحاول استخدام البرنامج مرة ثانية فإنه يخبرك بأنك تجاوزت الحد وعليك التسجيل في الموقع للمتابعة.

برنامج Plagiarisma.net

هذا البرنامج [٥] يعطي ثلاثة طرق لاستخدامه. إذ يمكن استخدامه عبر الشابكة مباشرة بلا تسجيل، أو عبر الشابكة مع التسجيل، أو بتنزيله على الحاسب ثم استخدامه. الطريقة الأولى يسمونها بالنسخة غير الكاملة، ويتطلب الأمر فيها نسخ ولصق النص المراد الكشف عنه، في حين في الطريقة الثانية يمكن تحميل ملفات من عدة أنواع: وورد (doc and docs)، أكروبات (pdf)، تكست (txt)، إنترنت (htm). أما الطريقة الثالثة فتشبه الأولى. وبعد البحث يعطيك قائمة بالنصوص المحتمل أنها منتحَلة وبجانبها الموقع المحتمل لانتحالها منه. وبالضغط على الموقع المحتمل يتم الحصول على النص الكامل. وقد جربتُ هذا البرنامج بنسخ ولصق مستخلص لبحث منشور في مجلة من مجلات إلسفير (Elsevier) فأعطاني أربعة عشر موقعاً محتمَلاً لنقل النص منها، كان أولها الموقع الذي أخذتُ منه، والبقية هي مواقع اقتبستْ منه أو استشهدتْ به، أي أعطاني موقع الورقة الأصلية والاقتباسات (Citations).

وفي الطريقة الثانية (أي طريقة عبر الشابكة مع التسجيل) هناك خيار لمقارنة نصين معاً، أي يستطيع الأستاذ أن يقارن واجبات الطلاب مع بعضهم بعض، عدا مقارنة الواجبات مع ما هو منشور على الشابكة.

وفي الطريقة الثالثة (طريقة تنزيل البرنامج على الحاسب) يوجد ميزة إضافية، وهي إعطاء النص الذي لا مثيل له في الشابكة تحت عنوان »فريد« (Unique).

برنامج Academic Plagiarism

يتوفر هذا البرنامج مجاناً على الشابكة [٦]، ولكن لابد من التسجيل فيه لاستخدامه. وهو يسمح بالنسخ واللصق، أو بتحميل أنواع متعددة من الملفات كما في حالة البرنامج السابق. والبرنامج مصمم للطلاب والأساتذة للتحقق من عدم الوقوع في الانتحال عن قصد أو بلا قصد، ويقوم بالكشف عن الانتحال عبر الشابكة وقواعد البيانات المختلفة والمنشورات العلمية من مجلات وتقارير، ويعطي تقريراً سريعاً عن النتائج، ولا يحتاج لتنزيله على الحاسب بل يتم استخدامه مباشرة على الشابكة. وبعد البحث عن الانتحال يستطيع المستخدِم أن يحفظ التقرير الناتج لاستخدام لاحق. وبالضغط على »فتح التقرير« (Open Report) يمكن معرفة النصوص المحتمَل أنها منتحَلة. والنسخة المجانية للبرنامج لا تعطي المصادر

التي من المحتمَل أن النص مأخوذ منها، كما إنها تسمح فقط بثلاثة استخدامات يومياً، إضافة إلى أن طريقة النسخ واللصق لا تسمح بأكثر من ٧٠٠ كلمة، وليس فيها خاصية مقارنة وثيقتين معاً مما يعني عدم إمكانية الكشف عن انتحال الطلاب بعضهم من بعضاً.

برنامج The Plagiarism Checker
ويتوفر هذا البرنامج [٧] عبر الشابكة، وهو برنامج سهل الاستخدام لكن ينقصه كثير من المزايا المتوفرة في غيره، فهو يعتمد على النسخ واللصق فقط ولا يمكن تحميل الملفات فيه. ويمكن أن يستفيد منه الطلاب والأساتذة على حد سواء. ويمكن استخدامه بكل اللغات لأنه يعتمد على جوجل في البحث.

برنامج Plagiserve
هذا البرنامج [٨] مبسط ويتطلب التسجيل في موقعه لاستخدامه، لكن من مساوئه أن نتائجه ليست مباشرة. وعلى المستخدِم أن يضع النص الذي يريد التحقق منه في المكان المخصص، ثم يرسله، ثم ينتظر التقرير ليصل إلى بريده الإلكتروني خلال ١٢ ساعة. وقد يصل قبل ذلك، لكنه قد يتأخر أكثر من ذلك.

البرامج غير المجانية لكشف الانتحال
برنامج EVE٢
يتوفر هذا البرنامج [٩] بسعر منخفض، وهو مناسب للطلاب والأساتذة ولكن ليس للنشر العلمي. ويقوم بالبحث في معظم مواقع الشابكة ويعطي تقريراً عن النص الذي من المحتمَل أنه منتحَل، مع بيان المواقع المتوقع أنه مأخوذ منها. كما أنه يبحث عبر قواعد البيانات المتوفرة عبر الشابكة.

برنامج PlagAware
يقوم هذا البرنامج [١٠] بالبحث في الشابكة ليخبرك من انتحل بحثك ونشره باسمه عبر الإنترنت. وقد تم استخدامه في بعض دور النشر العلمي للكشف عن الانتحال. ويمكن بهذا البرنامج مقارنة عدة نصوص معاً. والبرنامج أساساً للكشف عن الانتحال باللغة الألمانية، لكن يمكن استخدامه للغة الإنجليزية واللغة اليابانية.

برنامج PlagScan
يقوم هذا البرنامج [١١] بمقارنة أي نص مقابل ما تم نشره عبر الشابكة، كما إنه يبحث في قاعدة بيانات خاصة به. ويُستخدم من بعض الناشرين في مجال النشر العلمي، كما إنه يدعم كل اللغات التي تستخدم الكود UTF–٨ إضافة إلى اللغات اللاتينية واللغة العربية.

برنامج CheckForPlagiarism.net
يكشف هذا البرنامج عن الانتحال بالبحث عبر الشابكة وضمن قاعدة البيانات الخاصة به. ويوفر للهيئات التعليمية استخداماً بسعر معقول نسبياً، كما يوفر للطلاب استخداماً منخفض الكلفة. ويستطيع المقارنة بين عدة نصوص في آن واحد. ويدعم عدداً من اللغات الأوروبية ولغات أخرى كالعربية والكورية والصينية.

برنامج PlagiarismDetection.org
يبحث هذا البرنامج [١٣] عن الوثائق المحتمل الانتحال منها عبر الشابكة وقواعد البيانات والمكتبات الإلكترونية على الشابكة. ويُستخدم من قبل الطلاب والهيئات التعليمية على حد سواء. ويتوفر بأسعار مختلفة حسب عدد كلمات الوثيقة المراد معرفة الانتحال فيها، بدءاً من عشرة آلاف كلمة إلى نصف مليون كلمة.

برنامج writecheck
تقدم هذا البرنامج [١٤] شركة iParadigms التي عندها برامج أخرى (مذكورة لاحقاً) للكشف عن الانتحال. وقد تم تقديم هذا البرنامج لخدمة الطلاب في أثناء كتابة أبحاثهم، حيث يقوم بتصحيح اللغة (التهجئة والنحو والأسلوب)، وتصحيح أسلوب كتابة المراجع، والتأكد من عدم وجود انتحال في البحث. وهو رخيص نسبياً، حيث يمكن استخدامه بثمانية دولارات لمرة واحدة دون الارتباط بعقد مع الشركة، كما إنه يمكن الحصول على تخفيض في السعر عند استخدامه لثلاث مرات، أو لخمس مرات. ويمكن للمستخدِم أن يحصل على نصائح لتحسين أسلوب الكتابة إذا دفع لهذه الخدمة أيضاً. ويمكن استخدام النسخ واللصق أو تحميل الملفات من أنواع مختلفة. وتقول الشركة بأن هذا البرنامج يستخدم تقنية برنامجها الآخر Turnitin الأكثر شهرة في مجال الكشف عن الانتحال والمصمم للمؤسسات التعليمية،

مما يعني أنه مقدَّم كخدمة للطلاب بسعر منخفض.

برنامج Turnitin

يُعد هذا البرنامج [١٥] من البرامج القوية في الكشف عن الانتحال، وتقدمه شركة iParadigms التي لديها برامج أخرى في هذا المجال. وهو معدٌّ للمؤسسات التعليمية، حيث يستخدمه أكثر من مليون أستاذ وأكثر من عشرين مليون طالب عبر العالم. ومن مزاياه أنه يغطي كل ما تم نشره عبر الشابكة إضافة إلى قواعد البيانات المتوفرة لدى الشركة التي أنتجته، ويعطي النتائج في تقرير يُسمى تقرير الأصالة (originality report)، حيث يوضح النصوص المحتمَل أنها منتحَلة بألوان مختلفة. وحسب المرجع [١٦] فإن هذا البرنامج يمتاز على غيره من البرامج من ناحية الكشف عن الانتحال، لكنه أبطأ وأعلى سعراً.

برنامج iThenticate

وهذا البرنامج [١٧] هو أيضاً من إنتاج شركة iParadigms التي أنتجته بشكل مخصوص لمؤسسات النشر العلمي، والمنظمات البحثية، والجهات الداعمة للبحث العلمي. كما أن الجهات التي تستخدمه تنزله عندها ليكون جاهزاً للاستخدام من قِبل أفرادها. ويتم مقارنة النصوص والوثائق مع النصوص المنشورة على الشابكة إضافة إلى قاعدة بيانات خاصة بالشركة المنتجة، ويمكن بواسطته مقارنة عدة نصوص معاً. ويدعم هذا البرنامج عدداً كبيراً من اللغات الأوروبية إضافة إلى اللغة العربية واللغة التركية وبعض اللغات الشرقية. وكما هو مذكور في موقع البرنامج فإن حوالي ٨٠٪ من المجلات المصنفة في قوائم ISI تستخدم هذا البرنامج للكشف عن الانتحال قبل إرسال الأبحاث المقدَّمة للنشر إلى المحكَّمين. ويتوفر البرنامج للأفراد لكن بمزايا أقل، كما إن تكلفة الاستخدام للأفراد تُعدُّ أعلى من غيره من البرامج.

الخاتمة

عندما بدأت هذا البحث توقعت أن الطريق ميسر، لكني عندما خضت غماره وجدت صعوبات عديدة، لاسيما وأن بعض البرامج لم أستطع استخدامها نظراً لأنها تتطلب اشتراكاً، إضافة إلى أني اكتشفت أن بعض البرامج المذكورة في المراجع حول الموضوع لم تعد تدعمها الشركات المنتِجة لها، وبالتالي فإنها خرجت من المنافسة، ربما بعد ظهور برامج أقوى منها. لكن ما قدمتُه في هذه الورقة، وما توصلت إليه هو أن برنامج iThenticate هو أقوى البرامج في مرحلة عمل هذا البحث، لكنه أكثرها كلفة، ولذا فلن يقدر على استخدامه إلا الجامعات ومراكز البحث العلمي وأصحاب المجلات العلمية. أما البرامج المجانية فمن الصعب القول بأن أحدها أفضل من الآخر نظراً لاختلاف المزايا بينها، ويمكن للطالب أن يستخدم أكثر من برنامج للاستفادة من مختلف المزايا، وربما يصل بعد تجارب عديدة إلى أي البرامج أفضل. وهناك موقع [١٨] كان يقدم خدمة للمقارنة بين برامج الكشف عن الانتحال، لكنه توقف عن تحديث معلوماته منذ إبريل/نيسان ٢٠١١م، وترك ما كان يقدمه كأرشيف يمكن الاستفادة منه. ومادام العقل البشري يعمل فإنه يستحيل أن تدوم الأمور كما كانت سنة ٢٠١١، وبالتالي فإن ما جاء في هذا الأرشيف تغير بسبب التطور الذي تقوم به الشركات المنتجة لهذه البرامج.

المراجع

Asim M. El-Tahir Ali, Hussam M. Dahwa Abdulla, Vaclav Snasel, «Overview and Comparison of Plagiarism Detection Tools», in V. Sn´a˘sel, J. Pokorny´, K. Richta (Eds.): Dateso ٢٠١١, pp. –١٦١ ١٧٢, ISBN ١-٢٣٩١-٢٤٨-٨٠-٩٧٨.

http://www.Google.com

http://www.dustball.com/cs/plagiarism.checker

http://www.duplichecker.com

http://plagiarisma.net

https://academicplagiarism.com

http://www.plagiarismchecker.com

http://www.plagiserve.com

http://www.canexus.com/eve/index.shtml

http://www.plagaware.com

http://www.plagscan.com

http://www.checkforplagiarism.net

http://plagiarismdetection.org

http://en.writecheck.com

http://www.turnitin.com

Bull, J., Collins, C., Coughlin, E and Sharp, D., «Technical Review of Plagiarism Detection Software Report», University of Luton, UK, ٢٠٠١.

http://www.ithenticate.com

http://plagiarism-checker-review.toptenreviews.com

4

منتدى الشراكة المجتمعية النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research Scientific Integrity

الحماية من الشهادات الوهمية في المملكة العربية السعودية

موافق بن فواز الرويلي
عضو مجلس الشورى

شهدت المملكة العربية السعودية وتشهد الآن هجمة شرسة من جامعات دولية ومحلية غير معترف بها من وزارة التعليم . وربما يختصر فعل تلك الجامعات في مهمة واحدة، هي: منح شهادات وهمية للسعوديين والمقيمين. وقد تفشت هذه الظاهرة في المجتمع حتى أصبح كثير من السعوديين وغيرهم يحملون شهادات مشتبه بسلامة مصادرها ، ونظرا لغياب الرقيب والحسيب أصبحت هذه الجامعات تعمل جهارا نهارا، فتنشر إعلاناتها الدعائية علنا في مواقع الإنترنت ، وتحاول أن تقنع المستهدفين بنشر قوائم أسماء الخريجين الحاصلين على شهاداتها بمستوياتها الأكاديمية المختلفة في وسائل الاتصال الاجتماعي وبواباتها الرسمية ، وليس هذا فحسب، بل يجاهر مندوبوها بنشر أسمائهم في تلك الوسائل والمواقع وينصون على علاقتهم معها في المشهد الرسمي ، فيثبتون تلك الشهادات الوهمية وما في حكمها في سيرهم الذاتية المنشورة دون خوف من عقاب أو وجل من عتاب. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل نجد أن النتاج «المعرفي» لتلك الجامعات الوهمية سواء أكان في صورة رسائل ماجستير ودكتوراه أم صورة حقائب دورات تدريبية ، قد نجح في دخول مكتباتنا العامة وصنف بين مراجعها الأساسية، ووجد بعض تلك الرسائل الطريق إلى النشر والتسويق في سوق الكتاب السعودي.

ولعل الموقف الغريب، والمقلق جدا، وغير المتوقع إطلاقا، هو المشاركة الإيجابية من بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية الحكومية، السعوديين منهم والمتعاقدين، في عملية منح الشهادات الجامعية الوهمية، فنجد كثيرا منهم قد أشرف على رسائل للماجستير والدكتوراه في مناح معرفية مختلفة أو شارك في مناقشة تلك الرسائل، وليس هذا فحسب، بل نجد شخصيات سعودية معروفة تتربع على كراسي مجلس أمنائها. أما خريجو تلك الجامعات، فحدث ولا حرج، وأقل ما يقال عن ذلك، أنهم استطاعوا فك نسيج المعرفة في جميع مفاصل المجتمع ودخلوا سوق العمل من أوسع أبوابه وفي جميع قطاعاته، الحكومي منها والأهلي، ولم تسلم من ذلك مؤسسات المجتمع المدني .

وفي هذه الورقة سأتحدث عن الجامعات الوهمية وشهاداتها من خلال خمسة محاور هي:

١. أنواع الجامعات والشهادات
٢. نشاط الجامعات الوهمية وإنتاجها
٣. تجريم الشهادات الوهمية
٤. الجهود في محاربة الجامعات الوهمية وشهاداتها
٥. وسم #هلكوني

الجامعات والشهادات

تشرع كل دولة من دول العالم لوائح عامة وتفسيرات لها لمنح الشهادات الجامعية فيها، فتضع القوانين والأنظمة التي ترسم سياسات منح الدرجات والشهادات فيها وإجراءات ذلك المنح . ويعد قرار الاعتراف بالشهادات الجامعية بمختلف مستوياتها قرارا سياديا في جميع دول العالم . وحينما نمعن الفكر وننعم النظر في تلك الإجراءات نقف على نمطين معروفين للترخيص للجامعات لمنح الشهادات في العالم هما:

(١) الترخيص الحكومي المباشر .
(٢) الترخيص الحكومي غير المباشر.

والسائد العام في أكثر دول العالم هو الترخيص الحكومي المباشر، حيث تقوم جهات حكومية بإعطاء حق الترخيص للجامعات والكليات الحكومية والأهلية لمنح شهادات معترف بها لخريجيها. وفي هذه الحالة تكون الحكومة هي الضامن لجودة التعليم وبرامجه ومستوياته الأكاديمية في تلك الجامعات والكليات التي تديرها أو تشرف مباشرة عليها.

أما النمط الثاني، وهو الترخيص غير المباشر عن طريق

مؤسسات اعتراف مستقلة عن الحكومة، وغالبا ما تكون اتحادات أو هيئات متخصصة، حيث تعهد إليها الحكومة بالاعتراف بشهادات الجامعات، نيابة عنها، في تلك الدولة. وعادة تتبادل الدول فيما بينها الاعتراف بالشهادات الممنوحة ضمن النظم والأطر المعتبرة في كل منها، وتمنح الشهادات قياسا على المستوى الأكاديمي التي أعطي لها في بلد مصدرها.

وعطفا عليه ، فإننا نجد في الواقع خروق قواعد منح الشهادات في العالم وأنظمتها. وفي الحقيقة أن تزوير الشهادات وتزييفها يعد في العرف الأكاديمي جريمة علمية وكارثة أخلاقية ، وبخاصة حينما يتم إصداربعض الجامعات شهادات »أصلية« لكنها صادرة من جامعات وهمية، وذلك لأنها منحت من جامعات غير معترف بها أصلا، وبالتالي لا يعتد بشهاداتها. وعموما هناك ثلاثة أنواع من الشهادات حسب تصنيف وزارة التعليم بالمملكة:

شهادات حقيقة: هي شهادات صادرة من جامعات حقيقة محلية أو خارجية معترف بشهاداتها حسب الطرق والإجراءات السيادية.

شهادات مزورة: هي شهادة خضعت لعمليات تزوير في محررها.

شهادات وهمية: هي شهادات حقيقية لكنها صادرة من جامعة لا وجود لها وليست معتمدة لإصدار الشهادات حسب الطرق المتعارف عليها رسميا.

وبما أننا نتحدث في هذه الورقة عن الشهادات الوهمية، نجد أنها عادة تصدر من جامعات لها صفات مشتركة مميزة لها ومنها:

تمنح شهادات أكاديمية أو مهنية لا يعترف بها من جهات الاعتراف المعتبرة في بلد مصدرها وبلد حاملها.

تتمترس أغلب تلك الجامعات خلف ستار اعتراف من مؤسسات عالمية، لا اعتبار لها كمؤسسات اعتراف بالشهادات في بلد منشأ الشهادة.

لا يوجد لهذا النوع من الجامعات حرم جامعي معروف على أرض الواقع، بل توجد على واقع افتراضي على الساحة الإلكترونية. وغالبا ما يكون عنوانها عبارة عن صندوق بريد.

لا توجد علاقة بين لغة الدراسة في أغلب تلك الجامعات ولغة الدولة التي تدعي أن الجامعة مرخصة فيها.

سهولة متطلبات القبول وإجراءات التسجيل فيها، والذي يتم عادة عن طريق بواباتها الإلكترونية أو مندوبيها أو ممثليها أو مسوقيها.

احتساب كثير منها سنوات الخبرة بدلا من الدراسة الأكاديمية في عمليات منح شهاداتها.

لا توجد بها مقررات أكاديمية مجدولة ومقننة.

لا يوجد لها أعضاء هيئة تدريس، بل تعتمد، غالبا، على ما يسمى بالمشرفين أو المتعاونين.

جذب الطلاب إليها بطريقة تسويق البضائع والمنتجات الاستهلاكية.

تدني تكلفة الدراسة بها مقارنة بالجامعات المعترف بها.

يمنح بعضها شهادات بالتعاون مع كليات أو جامعات أخرى، وذلك لتوسيع رقعة انتشارها.

النشاط والنتاج:

من الصعب جدا تفسير ظاهرة انتشار الشهادات الوهمية في بلدنا، ولو قلنا إن الجامعات التي تمنح تلك الشهادات تعمل بناء على القانون المعروف في الاقتصاد، وهو قانون العرض والطلب، فنحن لا نبتعد عن الحقيقة كثيرا، فقد وجد القائمون عليها طلبا متزايدا من المواطنين السعوديين والمقيمين واستغلوه بحصافة »التاجر المتمرس« في السوق المفتوحة. ووصل الأمر عند هذه الجامعات إلى الخروج من أسواقا المدن الرئيسة في المملكة إلى افتتاح أسواقا جديدة في الأطراف؛ فهذه الجامعة الأمريكية بلندن تعلن افتتاح »دكان« جديد لها في »سوق« مدينة حائل، لتبيع فيه الشهادات الوهمية إلى سكان شمال المملكة دون تكبدهم أيما عناء.

قد يكون من المستحيل التوصل إلى أعداد الجامعات غير المعترف بها والتي تمارس نشاطها في استقطاب الطلاب في المنطقة. ولعل أشهر تلك الجامعات وأوسعها انتشارا في منح الشهادات الوهمية في المملكة، هي: جامعة كولومبس، والجامعة الأمريكية بلندن وفروعها، وجامعة امباسدور والجامعة الدولية الأمريكية وفروعها، وجامعة العالم الأمريكية والجامعة الدولية بأمريكا اللاتينية وجامعة اطلانتك الدولية وجامعة بلفورد وغيرها. كما توجد جامعات محلية مارست وتمارس نشاطها محليا دون اعتراف أو موافقة من وزارة التعليم العالي سابقا والتعليم حاليا.

وبما أنه يصعب حصر الجامعات غير المعترف بها، لذلك يستحيل التوصل إلى أعداد خريجيها، ومع هذا حاولت جمع قوائم بأسماء الخريجين وحصرت ما يقارب ٧٠٠٠

اسم من الساكنين (مواطنين وغيرهم) بدول الخليج قبل أن تخفيَ تلك الجامعات القوائم من مواقعها.

في ظل هذا الواقع المرير والمخجل، دعونا نعترف ونقول: نعم، نجحت الجامعات غير المعترف بها في نشر شهادتها الوهمية في بلدنا، ولعل من أهم أسباب نجاحها في ذلك ما يلي:

غياب النظام الرادع الذي يجرم الشهادات الوهمية، ويشمل تجريم مصدرها ومسوقها ومن شارك في منحها وصاحبها ومشغله.

التمثيل المحلي والتواجد الجغرافي: لكل الجامعات غير المعترف ممثلون ووسطاء نشطون في المنطقة.

المساندة الاجتماعية المحلية: استطاع أصحاب هذه الجامعات استقطاب شخصيات سعودية وعربية مرموقة اجتماعيا ليصبحوا مكوناً أساسيا فيها، حيث يتربعون على كراسي مجالس أمنائها، كما أن إحدى الجامعات غير المعترف بها منحت شهادات الدكتوارة الفخرية لشخصيات سعودية لهم مكانتهم في قطاع المال والأعمال بغرض إعطاء الجامعات المانحة للشهادة مكانة اجتماعية في المملكة العربية السعودية.

المشاركة الأكاديمية المحلية: وهي مشاركة الأكاديمين السعوديين والعرب العاملين في جامعات المملكة وكلياتها بالإشراف على الرسائل من هذه الجامعات. ولا شك أن مشاركة تلك الشخصيات تعطي الجامعات قيمة علمية ومكانة أكاديمية وقبولا اجتماعيا.

استمراء الجهات الحكومية والجامعات السعودية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني للشهادات الوهمية: رغم نشر بعض الحاصلين على شهادات وهمية أخبار حصولهم على تلك الشهادات في الصحف المحلية، وإشارتهم إلى الجهات التي يعملون بها في الإعلان نفسه ، لم نجد جهة واحدة، عامة أو أهلية أو خاصة، اتخذت موقفا حازما من ذلك.

الدخول مع الأبواب الخلفية للجامعات: استطاع بعض حملة الشهادات الوهمية دخول أروقة الجامعات دون دراية وزارة التعليم العالي بحجة المشاركة في الندوات المتخصصة والاستشارات والتدريب. أما الجامعات غير الحكومية فقد نجح عدد من حملة الشهادات الوهمية التدريس في جامعات أهلية عدة.

الإيداع والقبول للنشر: تستقبل مكتبة الملك فهد الوطنية الرسائل الممنوحة من الجامعات غير المعترف بها، وتصنفها ضمن المراجع فيها. كما نشرت بعض جهات النشر السعودية رسائل الدكتوراه الممنوحة من جامعات غير معترف بها. وهذا كله يعطي تلك الجامعات موثوقية ومكانة علمية.

التمجيد الإعلامي: قلما نجد صحيفة محلية لم تتعرض بشكل أو بآخر لقضية الشهادات الوهمية بالمملكة. ولكن بالرغم من الزخم الإعلامي للموضوع في الصحافة السعودية، نجد الصحف السعودية تنشر دائما أخبار حصول بعض الشخصيات السعودية على شهادات وهمية على صفحاتها، كما أنه من المؤسف أن نجد بين مديري تحرير الصحف وكتابها ومديري مكاتبها أشخاصا يحملون شهادات من جامعات غير معترف بها، وهذا من شأنه أن يكون دعاية مباشرة لتلك الجامعات.

الإقبال وضعف الرقابة: يكثر أصحاب الشهادات غير المعترف بها في قطاع التدريب والاستشارات بشكل مخيف ومرعب، وربما يعود السبب وراء ذلك إلى إقبال الأفراد والمؤسسات والأجهزة الحكومية في المملكة في السنوات الأخيرة على تلك المناشط ، مما جعل المملكة سوقا رائجة لحملة الشهادات الوهمية الذين عادة ما يزينون سيرهم الذاتية بها. وقلما تخضع هذه المناشط لأي نوع من الرقابة الحكومية التي تحد من تغلغل حملة الشهادات الوهمية فيها.

تجريم الشهادات الوهمية:

لا يقصد من هذا الجزء تقديم تتبع كامل للأنظمة التي تجرم الشهادات الوهمية، بل إيراد بعض المواقف العالمية التي تصب في اتجاه تجريم الشهادات الوهمية. ولعل البداية تكون مع موقف اليونسكو التي اهتمت بقضية الشهادات الوهمية على مستوى العالم، لهذا أعدت معاييرمهمة لمساعدة الدول المختلفة في الاعتراف بالشهادات وتساعدها في محاربة الشهادات الوهمية. أما على مستوى الدول؛ فنجد القانون البريطاني (Education Reform Act ١٩٨٨ S ٢١٤) يجرم جميع المتعاملين مع الشهادات الوهمية على كافة أشكالهم. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن مشروع القانون (Diploma and Accreditation Integrity Protection Act of ٢٠٠٩) الذي تقدم به السيد / توماثي بيشوب وزميلاه إلى الكنجرس الأمريكي يجرم الشهادات الوهمية. ويهدف مشروع القانون إلى »المنع والتخفيف من بيع الدرجات العلمية المزيفة واستعمالها وذلك لحماية سلامة صحة

الشهادات العليا المستخدمة لأغراض العمل بالحكومة الفدرالية.« وقد اهتمت بمشروع القانون جهات الاعتراف بالشهادات الجامعية بالولايات الأمريكية المتحدة منذ بدايات تقديمه. أما على مستوى المحاكمات فنجد أن »الجامعة الحرة«، وهي جامعة عربية في هولندا، خسرت القضية التي تقدمت بها ضد إذاعة هولندا العالمية التي وصمتها بأنها جامعة وهمية. ويعود سبب رفض الدعوى إلى أنه ليس بوسع الجامعة منح شهادة معترف بها، وألزمت المحكمة الجامعة بدفع تكاليف القضية.

الجهود المبذولة لمحاربة الشهادات الوهمية :

أمام ظاهرة »تسنامي« انتشار الشهادات غير المعترف بها في المملكة العربية السعودية، حسب وصف الدكتور رشود الخريف للظاهرة في مقالة له بصحيفة الرياض، نتساءل: ما موقف مؤسسات المجتمع المختلفة لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة بهدف القضاء عليها؟. وهنا سأعرض بعضا من هذه الجهود:

كانت وزارة التعليم العالي أول المتحركين على المستوى الرسمي في مواجهة ظاهرة الشهادات المشكوك فيها. ويبدو أن جهود الوزارة السابقة لم تف بالغرض للوقوف أمام تفشي الظاهرة، لذا طلب وزير التعليم العالي آنذاك الموافقة على تشكيل لجنة وزارية للنظر في مشكلة الشهادات، وحصلت الموافقة السامية على طلب الوزارة تشكيل لجنة وزارية عليا »لتقوم بوضع الضوابط الكفيلة بالحد من تأثيرات المشكلة.«

وقد قامت الوزارة ببعض الإجراءات لمواجهة ظاهرة الشهادات الوهمية، ومنها:

أوقفت بعض المكاتب والمؤسسات التي تقدم خدمات شهادات التعلم عن بعد والترويج للشهادات الوهمية.

العمل على استرجاع المبالغ لصالح المواطنين الذين غرر بهم من تلك المكاتب.

وضع لائحة واضحة للجنة معادلة الشهادات في الوزارة جمع المعلومات عن الجامعات والمدارس الوهمية التي يتم فيها أو من خلالها تزوير الشهادات وبيعها للحيلولة دون استعمالها داخل المملكة.

عممت على الوزارات والقطاع الخاص عدم اعتماد الشهادات العلمية دون ابتعاث أو الاستفادة من الألقاب ما لم تكن الجامعة معترفا بها من قبل وزارة التعليم العالي، وكان هذا الإجراء استجابة منها لبرقية صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رقم م/٧/٦١/٥/٦٦٢٧ م ش وتاريخ ١٤٢٩/٣/٣هـ.

أخيرا، قام وزير التعليم العالي بالتعميم على الجامعات عدم تعاون أساتذتها مع الجامعات الوهمية ..

أما جهود وزارة الخدمة المدنية فيمكن أن يتبين من خلال التعميم على الجهات الحكومية مشيرة إلى برقية معالي وزير التعليم العالي آنذاك بشأن الشهادات غير المعترف بها وتوصية اللجنة التي درست الظاهرة، والتي نصت على: »عدم اعتماد الشهادات العلمية التي يقدمها منسوبو الجهات الحكومية دون ابتعاث أو الاستفادة من الألقاب الأكاديمية ما لم تكن الجامعة معترفا بها من قبل وزارة التعليم العالي.«

وأما جهود وزارة التربية والتعليم، والتي يعمل بها عدد هائل من حملة الشهادات الوهمية، فيمكن أن يتبين أيضا في موقفها الحازم نوعا ما، إذ لم تكتف الوزارة بالتشديد على منسوبيها الذي يحملون شهادات غير معترف بها بعدم تذييل توقيعاتهم بألقاب لا يستحقونها نظاما، بل هدد التعميم الأول بالمساءلة، واكتفى التعميم الأخير بعدم »استلام أي إرسالية من أي جهة لا تلتزم بذلك، وسيكون سببا يدعو للنظر في موقع المسؤول عن تلك الجهة.«

وفي العام الماضي قامت جميع الأجهزة الحكومية بالتعميم على موظفيها بما يفيد عدم استعمال الألقاب دون معادلة رسمية.

وأما جهود مؤسسات المجتمع المدني فيمكن أن يتبين في موقف الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إذ كانت أول المبادرين حينما ركزت على عدم استعمال أعضائها ألقابا ممنوحة لهم من جامعات غير معترف بها ، وتبعتها الهيئة السعودية للتخصصات ثم الهيئة السعودية للمهندسين ، وكشفت هذه الهيئات عن كثير من العاملين بهذه المهن ممن كانت شهاداتهم وهمية.

ونختم بالجهود المبذولة فيما يخص الجانب التشريعي ، ويتبين من خلال موقف مجلس الشورى إذ اوصى قبل ثلاث سنوات توصية على تقرير مكتبة الملك فهد المركزية بعدم إيداع الرسائل الجامعية التي قدمت لجامعات وهمية وكذلك الكتب التي كان أصلها رسائل مقدمة لجامعات وهمية.

نظام الحماية من الشهادات الوهمية وأهدافه:

قصد من العرض السابق بيان مدى انتشار الشهادات الوهمية بالمملكة العربية السعودية، وتغلغل حملتها

في مفاصل المجتمع ودواعي انتشارها وتفشيها في المجتمع، كما قصد منه أيضا محاولة الوقوف على الجهود المحلية التي تديرها وزارة التعليم العالي سابقا والتعليم الآن، ولكن كما تبين لنا فإن تلك الجهود لم تكن كافية في القضاء على الظاهرة ولا الحد منها، وهذا بشهادة كبار المسؤولين بوزارة التعليم العالي. ولعل السر يكمن في غياب المستند النظامي الذي يعتمد عليه في حماية الوطن والمواطن من خطر الشهادات الوهمية. وتتمثل حماية الوطن في بعدين: أولهما: حماية الوطن من مصادر الخطر المتمثل في الجامعات الوهمية التي لا هم لها إلا الكسب المالي بغطاء أكاديمي. وثانيهما: حماية مؤسسات الوطن من مخاطر مما يسمى »مرض الشهادة«، والذي يحدث عندما تدار وتشغل تلك المؤسسات بأصحاب شهادات لا ترقى مؤهلاتهم الأكاديمية إلى المستوى المتعارف عليه محليا أو عالميا.

أما حماية المواطن فلها أشكال كثيرة، نذكر منها: حماية مال المواطن من سلب الجامعات الوهمية له مقابل حصوله على شهادة ليس لها »قيمة مضافة« معرفيا ومهنيا، وحماية المواطن من استغلال حملة ذلك النوع من الشهادات له، سواء ماديا أو معنويا، وحماية المواطن في سوق العمل الذي يساوي في الفرص الوظيفية بين الحاصل على شهادة من جامعة معترف بها، سواء كانت جامعة محلية أو عالمية، وبين حامل شهادة من جامعة وهمية.

لهذا، قدمت مشروع نظام لمجلس الشورى للحماية من الشهادات الوهمية في المملكة العربية السعودية والذي يطمح إلى تحقيق الأهداف التالية:

حماية المواطن من استغلال حملة الشهادات الوهمية له، سواء كان الاستغلال ماديا أو معنويا.

حماية المواطن الذي يحمل شهادة حقيقية من مزاحمة حملة الشهادات الوهمية له في سوق العمل.

حماية المصادر المالية لمؤسسات المجتمع المالية، المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، من الاستغلال غير المشروع من أصحاب الشهادات الوهمية لتلك الموارد دون وجه حق.

حماية الوطن من تغلغل حملة الشهادات الوهمية في مفاصله، لما يترتب على ذلك من مخاطر على المجتمع ومؤسساته.

حماية مصادر المعرفة المحلية ومؤسسات نشر المعرفة من نتاج حملة الشهادات الوهمية.

وقد درس المجلس المشروع دراسة وافية من اللجنة المختصة وأجرت عليه بعض التعديلات ووسعت نطاقه واقترحت جهة مستقلة للعناية بكل ما له علاقة بالشهادات الأكاديمية العليا، وسمي المقترح »المركز الوطني لمعادلة وتوثيق الشهادات« وقد وافق على المشروع مجلس الشورى ورفع للمقام السامي قبل أكثر من عامين، وننتظر إقراره وتفعيلة ليقضي على الشهادات الوهمية ويجرم التعامل بها ومعها.

#هلكوني:

بعد التصويت في مجلس الشورى على قبول مشروع الحماية من الشهادات الوهمية للدراسة أطلقت وسما في تويتر سمي ب #هلكوني وذلك لغرض التوعية والتنوير بخطر الشهادات الوهمية وانتشارها والتحذير منها. وبحمد الله وتوفيقه كتب الله لهذا الوسم قبولا اجتماعيا وصار له أثر وتأثير قوي في الحد من انتشار الظاهرة وعطفا على نتائجه فقد رحل كثير من الوهميين من جامعاتنا الحكومية والأهلية ومراكز المعرفة في وطننا العزيز دون رجعة، كما أدى إلى إقفال موقع الكتروني لجامعة وهمية في المملكة من قبل صاحبها. إضافة الى ذلك أسهم الوسم في حراك إعلامي تنويري واسع، فعقدت اللقاءات والحوارات الإعلامية حول الظاهرة وكتب كثير من الصحفيين مقالات عنها في الصحف والمجلات. ولا يزال الوسم يؤدي رسالته التوعوية والمعرفية والوطنية بنجاح.

تنويه: هذه الورقة مستلة من مشروع نظام قدم لمجلس الشورى بعنون »مشروع الحماية من الشهادات الوهمية«. كما جرت إضافة بعض المستجدات التي حدثت بعد تقديم المشروع

4

منتدى الشراكة المجتمعية النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research Scientific Integrity

دور ضمان الجودة في الوقاية من الفساد في البحث العلمي المشترك

د. إبراهيم عبد الكريم الحسين
أ.د إبراهيم بن عبد الرحمن الحواس
جامعة الملك فيصل

تهدف هذه الوقة إلى بيان أهمية نظام ضمان الجودة في تعزيز النزاهة العلمية والوقاية من الفساد في البحث العلمي، باعتبار أن نظام ضمان الجودة أحد الأدوات المهمة للوقاية من الفساد ومجابهته، من خلال الآليات والمعايير التي تضمن جودة البحث ونزاهته وتعطي بدورها مؤشرات استباقية تنذر بأهمية وجود معايير وضوابط يجب العمل عليها والوفاء بمتطلباتها، ومن أهم مكونات نظام ضمان الجودة التي تسهم في الوقاية من الفساد في مجال البحث العلمي تتمثل في المعايير والإجراءات المتعلقة ب النزاهة العلمية وحوكمة نظام العمل وعمليات التقييم والتدقيق الداخلي والخارجي، وكذلك التأكد أن مخرجات البحث المتوقعة يتم الوفاء بها من خلال أنشطة البحث.

ويتطلب قيام شراكات بحثية نوعية بين الجامعات توافر بنية تحتية من النظم والمعايير تركز على الجودة والنزاهة العلمية لدى الطرفين، وضعف معايير النزاهة العلمية لدى أي طرف من الأطراف سيسهم في السماح للفساد أن يجد بيئة ملائمة للنمو مؤثرًا بذلك على مخرجات البحث العلمي وسمعة المؤسسة البحثية التي قد تعيق عقد شراكات بحثية نوعية .

Abstract

This paper aims to show the importance of quality assurance in the promotion of scientific integrity and prevention of corruption in the scientific research system, as the quality one of the important tools for the prevention of corruption and counter it, through mechanisms and standards that ensure the quality of research and integrity and give turn proactive indicators warn of the importance of a secure system standards and controls should work on them and meet their requirements, and the most important quality components that contribute to the prevention of corruption in the field of scientific research is the criteria and procedures related to scientific integrity and governance work system and assessment processes and internal and external audit assurance system, as well as to make sure that research output expected to be fulfilled through research activities. And requires that the research quality of partnerships between universities and the availability of infrastructure systems and standards focus on quality and scientific integrity of both parties, and the weakness of the scientific standards of integrity with any of the parties will contribute to allowing corruption to find that a favorable environment for growth, affecting the output of scientific research and the reputation of the research institution that may hinder the quality of contract research partnerships.

مقدمة

إن دخول الإنسانية عصر المعرفة وما أتسم به من سرعة التغير في المعرفة وسهولة انتقال الأفراد والأموال وسهولة الحصول على المعرفة من مصادر متعددة، أدى إلى تنامي القلق حيال مسائل مهمة في حياتنا المعاصرة من أهمها: "النزاهة" و "الشفافية"، وأصبح السؤال شائع وذائع عن الفضاء المعرفي المفتوح، وعن سبل حماية الحقوق

الفكرية، والسؤال ايضًا عن تنامي قيم الاستهلاك والسعي للكسب السريع، هذه الأسئلة وغيرها عززت القلق حيال قدرة المجتمعات والمؤسسات على مواجهة التحدي المتجدد المتمثل بظاهرة " الفساد". كما يوجد إدراك دولي بإن انتشار الفساد يؤثر سلبًا في أمن واستقرار الدول ويقوض المؤسسات والقيم الديمقراطية وأسس العدالة كما يشكل تهديدًا للمشاريع التنموية بكل أبعادها(القبلي، ٢٠٠٩).

وبحسب البنك الدولي " يفترض الفساد المؤسساتي التنظيمي إحداث تحريف أو تعقيد أو تعطيل متعمد في عمليات تنفيذ القوانين والقواعد والتعليمات النافذة، بهدف تحقيق أغراض محددة لموظف الخدمة العامة الحكومي، وهذه الأغراض قد تكون فردية نفعية(كالرشوة مثلاً)، أو فئوية لخدمة تقسيمه التنظيمي، أو مؤسساتية لخدمة أغراض سياسية أو أيديولوجية يراد تحقيقها على مستوى المنظومة المؤسساتية الكلية في البلاد(World Bank,2000:2) .

ومن أهم أسباب انتشار الفساد ضعف أجهزة الرقابة في الدول وعدم استقلاليتها، وبالتالي ضعف أدوات المساءلة ونظمها في قطاعات المجتمع المختلفة (مصلح، ٢٠١٣).

يعد البحث العلمي محرك رئيس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وينظر إليه في الدول المتقدمة على أنه " صانع الحضارة والمستقبل". فالبحث العلمي يقدم للمجتمع الكفاءات والمنتجات العلمية والمعرفية التي تسهم في تقدمه وازدهاره.

بالمقابل فإن البحث العلمي يواجه مخاطر عدة أهمها: استشراء الفساد في بنيته كغيره من مكونات منظومة التعليم العالي، وتتمثل أشكال الفساد في البحث العلمي بأشكال عدة منها سرقة البحوث والإساءة في استخدام المراجع العلمية و الأبحاث العلمية المنتجة في "دكاكين" إعداد الدراسات والأبحاث العلمية عبر الحدود، والتلاعب ببيانات الأبحاث والتحكيم غير الموضوعي للأبحاث العلمية نتيجة تدخل المنافع الشخصية المتبادلة.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن تفشي الفساد يعود لأسباب عديدة منها يعود إلى البحوث المشتركة مع الجانب الغربي التي عمقت الفجوة بين الباحثين الجادين والباحثين عن الشهرة والمال ومن ثم ضاع الباحث الجيد وسط هذه الضوضاء بالإضافة إلى عدم وعي المراكز البحثية بطبيعة البحوث المشتركة والهدف منها" (عطاالله، ٢٠٠٨). واعتبرت دراسات أخرى أن الفساد الإداري والمالي والبيروقراطية أحد التحديات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي (سيار، ٢٠١١).

لذلك فإن البحث العلمي المشترك بين الجامعات عرضة للفساد بشكل خاص، فالموارد المالية المخصصة لتمويل المشاريع البحثية المشتركة سواءً الممولة من الجامعة ذاتها أو من الشركات ورجال الأعمال عن طريق برنامج كراسي البحث، هي الأكثر عرضة لتلاعب المفسدين وخاصة في حالة ضعف أو غياب الرقابة الكافية والمساءلة المستمرة عن آليات إدارة موارد المشاريع البحثية.

إن المجتمع ومستقبله أول ضحايا الفساد في البحث العلمي ويؤثر ذلك على نوعية الحياة. الواقع " ليس المجتمع فحسب هو الذي يمكن أن يصبح في خطر جراء تواجد الأطباء والقضاة والمهندسين غير المدربين أو المزيفين– أو البحوث العلمية المزورة التي ينفذها أكاديميون فاسدون– بل أن الحياة البشرية نفسها قد تصبح على المحك(منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٣).

كما أن المؤسسات التي تغيب عنها الآليات الرقابية الفعالة والإشراف هي الأكثر عرضة للفساد، وفي بعض الحالات يؤدي هذا الفساد إلى تقويض نظم بأكملها بمنظومة التعليم العالي مع انهيار سمعة المنتجات البحثية والخريجين بغض النظر عن كونهم أبرياء أو مذنبين(الشفافية الدولية، ٢٠١٣).

هذه الورقة تهدف إلى بيان دور ضمان الجودة في الوقاية من الفساد في البحث العلمي المشترك، ويمكن تحديد الهدف بالسؤال التالي: ما دور نظام ضمان الجودة في الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة العلمية في البحث العلمي المشترك؟.

تعريف الفساد في البحث العلمي

ومن التعريفات من أشار بشكل واضح إلى الفساد على أنه انتهاك لمعايير السلوك الأخلاقية :" استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة أو طبقة بطريقة تشكل انتهاكًا للقانون أو لمعايير السلوك الأخلاقي الراقي" (خليل، ٢٠٠٨). يعرف الفساد في التعليم العالي بأنه: " الاستخدام المنظومي للوظيفة الحكومية من أجل الحصول على مكاسب شخصية والتي سيكون لها تأثيرها جوهريًا في تحقيق الجودة والعدالة في التعليم "(شبلي وعبد الرضا،٢٠١٣). تناولت العديد من الدراسات موضوع الفساد بشكل

عام والفساد في البحث العلمي بشكل خاص، وتشير إحدى الدراسات إلى أن الفساد بشكل عام يتبلور حول مجموعتين(شبلي ومحسن، ٢٠١٣)، المجموعة الأولى (الفساد المباشر): وهو الذي ترتبط نتائجه مباشرة بأسبابه وغالبًا ما تكون نتائجه على المدى القريب، الفعل ونتيجة الفعل واضحة ومعروفة، إلا أن التحايل قد يكون بالأسلوب، المجموعة الثانية(الفساد غير المباشر): وهو الذي لا ترتبط نتائجه مباشرة بأسبابه، وإنما يظهر ويتسع تأثيره في المدى البعيد، وغالبًا ما تكون تأثيرات هذا النوع من الفساد على خطط التنمية والمجتمع.

كما تشير منظمة الشفافية الدولية إلى أن الفساد له أشكال متعددة في مؤسسات التعليم العالي" منها المدفوعات غير المشروعة أثناء عمليات الإلحاق بمؤسسات التعليم العالي وضمن إجراءات القبول، والمحسوبية في إعطاء مناصب القائمين بالتعليم، والرشوة في الإسكان الجامعي ومنح الدرجات، والتأثير السياسي وتأثير الشركات بغير وجه حق على البحوث، وسرقة البحوث ونسبها إلى غير مؤلفيها، وإساءة استخدام صلاحيات المحرر في الدوريات الأكاديمية "(منظمة الشفافية الدولية،٢٠١٣).

وبينت الدراسات أن الفساد في التعليم العالي لا تظهر نتائجه مباشرة وبحسب دراسة (شبلي ومحسن،٢٠١٣)، بلغت نسبة حالات الفساد المباشر " المنظور" مثل: الرشوة، الاختلاس، التزوير ما نسبته ٣٦٪ من مجموع حالات الفساد في قطاع التعليم العالي، بينما بلغت نسبة حالات الفساد غير المباشر " غير المنظور" والذي يصعب تحديد النتائج المادية أو الأخرى المترتبة عليه، والذي تم وصفه (تجاوز حدود الوظيفة أو أخرى) ٦٤٪ من مجموع حالات الفساد في قطاع التعليم العالي غيرالمباشر أي لا تظهر نتائجه بعد الفعل مباشرة) هي الأكثر شيوعًا مقارنة بحالات الفساد المباشر(شبلي ومحسن،٢٠١٣).

إلى جانب الآثار الاقتصادية سواءً كانت مباشرة أو غير مباشرة التي يمكن أن يسببها الفساد التي أشارت إليها دراسات كثيرة، إلى أن الآثار الاجتماعية تبدو الأكثر خطورة على مستقبل المؤسسات البحثية ومنها الجامعات ومراكز البحث العلمي، وتشير إحدى الدراسات إلى أن الفساد " قد يؤدي إلى إضعاف الحوافز والمنافسة الشريفة في العمل، فهو بطبيعته القاتلة يثبّط عزيمة المنتجين والعاملين الجادّين، إضافة إلى أنه يجعل أغلب الإدارات متثاقلة وأقل فعالية في منح الحوافز، نتيجة تغلغل الفساد فيها، الأمر الذي يلغي معه الجدية في العمل(مصلح،٢٠١٣).

وتصبح الجامعات والمراكز البحثية التي تعاني من الفساد بيئة طاردة للكفاءات التي تبحث عن النزاهة والشفافية والعمل البحثي الجاد القائم على منهجيات وأخلاقيات البحث العلمي الصحيحة، وسرعان ما تتلاشى سمعة المؤسسة العلمية سواءً داخليًا من مجتمعها المحلي أو خارجيًا من المجتمع العالمي، لذلك تتسارع الجامعات اليوم لتحسين سمعتها من خلال آليات أهمها نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

مما تقدم يمكن تعريف الفساد في البحث العلمي في هذه الورقة بأنه: الاستخدام غير المشروع للمعرفة العلمية وموارد البحث من أجل تحقيق منفعة شخصية مادية أو غير مادية تؤثر على جودة الحياة برمتها.

البحث العلمي المشترك

البحث العلمي المشترك هو مجال من مجالات التعليم العالي العابر للحدود، وهذه الصفة تجعل منه ذو أهمية وطنية لما يحمله من قيم وسمعه للأفراد والمؤسسات والمجتمع برمته، وهو ركيزة أساسية ومحرك للارتقاء بالبحث العلمي النوعي الذي يسهم في إحداث قيمة مضافة للعلم على المستوى العالمي لعوامل عدة أهمها: التبادل والتعاون المعرفي بين شركاء من ثقافات مختلفة يجمعهم هدف العلم.

بل إن الجامعات في الدول المتقدمة لديها حرص شديد على التعاون في مجال البحث العلمي المشترك إما لأسباب تتعلق بإنتاج معرفة علمية نوعية أو البحث عن تمويل. إلا أن هذا النوع من البحوث الذي يكون تمويله مرتفعًا إلى حد ما مقارنة بأنواع البحوث الأخرى، فإنه معرض للفساد الذي يمكن أن يلطخ سمعة هذا النوع من التعليم العابر للحدود ويقوّض إمكاناته. إلا أن هناك دراسات تشير إلى أن البحث العلمي المشترك العابر للحدود يمكن أن يتصدى للفساد من خلال اعتباره وسيلة لتبادل القيم والتشارك بنماذج النزاهة (لانكرن، ٢٠١٣). وفي هذا السياق يمكن تحديد العوامل المؤثرة في نزاهة البحث العلمي المشترك في الآتي:

١. التزام الشركاء سواء جامعات أو مراكز بحثية وغيرها بنظام ضمان الجودة .
٢. سياسة الجودة لدى الشركاء ومدى تركيزها

على الآليات التي تضمن النزاهة العلمية، هذه الآليات مصدر مهم للثقة لدى الممولين وأصحاب المصلحة الآخرين.

٣. جودة الفرق البحثية، فالسمعة العلمية المرموقة لكل باحث تعد معيار مهم للجودة، ولا يعتمد هنا على سبيل المثال لا الحصر على الدرجة العلمية وحدها .

٤. إجراءات مراقبة جودة البحوث العلمية .

مكافحة الفساد

مكافحة الفساد مسألة ليست بالأمر اليسير، كما أنها لست صعبة وتتطلب برامج اصلاح قوية واضحة الرؤية والآليات، وتشير الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٤٣ وتاريخ ١٤٢٨/٢/١هـ، إلى " إن حماية النزاهة ومكافحة الفساد تستلزم برامج اصلاح شاملة، تحظى بدعم سياسي قوي، وتكتسب مضموناً استراتيجيًا يقوم على تشخيص المشكلة ومعالجة أسبابها، وتعاون الأجهزة الحكومية ومشاركة المجتمع ومؤسساته وإرساء المبادئ والقيم الأخلاقية للإدارة والمجتمع وتعزيزها والاستفادة من الخبرات الدولية" .

كما أعدت هيئة الأمم المتحدة مشروع اتفاقية دولية لمكافحة الفساد في مختلف أشكاله، وتشير المادة الأولى إلى أن أغراض الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد هي (علم الدين، ٢٠٠٤) :

١. ترويج وتدعم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنفع.

٢. ترويج وتسيير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد بما في ذلك استرداد الموجودات.

٣. تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية .

كما أطلق المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو منذ عام ٢٠٠١ تقرير بعنوان: "مكافحة الفساد في المدارس والجامعات: الحلول الممكنة"، وأورد قائمة من التوصيات منها ما يلي(اليونسكو،٢٠٠١):

١. تطوير قواعد ومعايير واضحة، وإجراءات شفافة وإطار سياسي يحدد جليًا المسؤوليات الواقعة على مختلف الجهات المعنية في عملية تخصيص وتوزيع واستخدام الموارد التعليمية.

٢. تحسين الخبرات في مجال الإدارة والمحاسبة والمراقبة وتدقيق الحسابات على مستوى الموظفين الإداريين والجهات المعنية الأخرى، بما فيها الرابطات المشتركة للأهل والمعلمين ونقابات العمال ومنظمات المجتمع المدني.

٣. توفير إمكانية الانتفاع بالمعلومات أمام الجمهور لبناء المشاركة الاجتماعية.

ومع تطور نظم الإدارة أصبح نظام ضمان الجودة أحد الأدوات التي تستخدم للوقاية من الأخطاء والعيوب للوفاء باحتياجات وتطلعات المستفيدين من الخدمة أو المنتج، كما لذلك يمكن القول: أن نظام ضمان الجودة هو نظام وقائي يمكن استخدامه بفعالية في الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة، وتعود مسوغات استخدامه بسبب الآليات القوية التي تسهم في كشف الأخطاء أو التلاعب بأي إجراءات ومبدأ الشفافية التي يتطلبها نظام ضمان الجودة من خلال عمليتي التقويم الذاتي والخارجي، وتشير دراسات إلى أن الوقاية من الفساد تكون أكثر فعالية في البيئات التي تشجع على النزاهة، وتأخذ الشفافية في الاعتبار، وتتمتع بإرشاد معياري (منظمة الأمم المتحدة، ٢٠٠٦).

مفهوم ضمان الجودة

في لغتنا العربية يعرف "أبن منظور" في معجمه لسان العرب كلمة " الجودة " بأن أصلها (جود) والجيد نقيض الردئ، وجاد الشئ جوده، وجوده أي صار جيداً، وأجاد أي أتى بالجيد من القول والفعل.

أما في اللغة الإنكليزية فقد عرف قاموس ويبستر "Webster New World Dictionary" الجودة " أنها صفة أو درجة تفوق يمتلكها شئ ما، كما تعني درجة الامتياز" .

الواقع إن محاولات تعريف الجودة لا تزال مستمرة نظراً لتطور المفهوم والأدبيات والتطبيقات المتعلقة به، فقد تطور مفهوم " الجودة " بمراحل عديدة منذ نشأته في خمسينيات القرن العشرين إلى يومنا هذا، لكن يكمن القول أن جميع محاولات التعريف تضمنت دلالة واحدة لتعريف الجودة وهي مقابلة الاحتياجات والتطلعات الحالية والمستقبلية للمستفيدين من المنتج أو الخدمة (الحسين، ٢٠٠٨).

أما الجمعية الأمريكية للجودة فتحدد تعريف الجودة بأنها قدرة المنتج أو الخدمة على إرضاء الاحتياجات المعلنة والضمنية للزبائن، و خلو المنتج أو الخدمة من أوجه القصور(Gupta&Valarmathi,2009).

ويعرف ضمان الجودة quality assurance": جميع الأنشطة المنهجية والمخطط لها لتزويد الثقة الكافية بأن المؤسسة قادرة على تلبية متطلبات الجودة (الحسين، ٢٠١٣).

أما تعريف الجودة في التعليم العالي فقد وضع "أستن" معيارين لتعريف الجودة وبخاصة في التعليم العالي، المعيار الأول: يرى أن مفهوم الجودة في التعليم العالي يجب أن يركز على سمعة المؤسسة وشهرتها أو مصادرها، فعلى سبيل المثال: المؤسسة التي لديها تسهيلات أفضل غالبًا ما تكون جيدة، أما المعيار الثاني فيعتقد أن تعريف الجودة في التربية يجب أن يعزز ويقوي عن طريق تطبيق فلسفة الجودة(الطبيب،٢٠١٣). لذلك فإن الفساد يعُد معوق كبير لجودة التعليم العالي.

وتتركز أهمية ضمان الجودة في التعليم العالي بشكل عام في الآتي(إبراهيم' ٢٠١٠):

١. ضمان الوضوح والشفافية للبرامج الأكاديمية.

٢. تعزيز سمعة البرامج المقيَمة والمعتمدة لدى المجتمع الذي يثق بعمليتي التقويم الخارجي والاعتماد.

٣. توفير آلية مساءلة جميع المعنيين بالإعداد والتنفيذ والإشراف على البرامج الأكاديمية.

٤. تعزيز ودعم ثقة الدولة والمجتمع بالبرامج التي تقدمها الجامعة .

ويعد ضمان الجودة في البحث العلمي لتعزيز النزاهة والوقاية من الفساد من التحديات التي تواجه القائمين على إدارة المؤسسات البحثية وبشكل خاص البحوث العلمية المشتركة بين جامعتين أو أكثر نتيجة اختلاف الإجراءات والآليات لدى كل جامعة.

ضمان الجودة والوقاية من الفساد في البحث العلمي المشترك

للجودة وعمليات الفحص والاختبار والتدقيق والتقييم التي تتم من خلال منظومة ضمان الجودة دور مهم وجوهري في مجتمع البحث العلمي، فهي تعد "مرشحات" تسهم في الوصول إلى قرارات صحيحة سواءً تلك المتعلقة بعمليات قبول المشاريع البحثية أو متابعة ومراجعة تنفيذها واعتماد نتائجها.

ويمكن في هذه الدراسة أن نحدد العمليات الرئيسة المتصلة بضمان الجودة التي تعد جوهرية للوقاية من الفساد في البحث العلمي المشترك من خلال الإطار المقترح الآتي :

الشكل: إطار مقترح لتعزيز النزاهة المستدامة والوقاية من الفساد في البحث العلمي المشترك

وفيما يلي شرح لمكونات الإطار المقترح لتعزيز النزاهة المستدامة والوقاية من الفساد في البحث العلمي المشترك، والعنصر هي كالآتي:

١. مسؤولية إدارة المؤسسة.

تمثل مسؤولية الإدارة والمقصود بها إدارة المؤسسة سواءً جامعة أو عمادة أو مركز بحثي في التركيز على الجودة كمنهج عمل لتحقيق مخرجات نوعية تحقق تطلعات جميع المستفيدين. يسهم تركيز الإدارة على الجودة في تطوير نظام الجودة في المؤسسة بشكل مستمر الأمر الذي يساعد في تصميم نظم مثل المراجعة الداخلية والخارجية أو ما تسمى بعمليات التدقيق الداخلي والخارجي، التي تعد عمليات رئيسة للوقاية من الأخطاء والعيوب ومنها الفساد، وفي عملية ضبط الإجراءات لعدم تكرار حدوث الأخطاء أو العيوب في حال حدوثها. وعلى سبيل المثال لا الحصر تُعد مراجعة الإدارة في التعليم العالي في هونغ كونغ ممارسة أساسية لضمان الجودة التي تغطي جميع العمليات الإدارية في إدارة البحوث العلمية، وتسعى إلى تعزيز التقييم الذاتي والتحسين الذاتي داخل المؤسسات العلمية من خلال الحوار والمناقشة والتحليل(Mok,2014).

٢. سياسة الجودة :

في البحوث العلمية المشتركة تمثل سياسة الجودة للمؤسسة البحثية المشاركة ركيزة أساسية لضمان الجودة، التي تعبر عن مدى التزام المؤسسة بالجودة في جميع أنشطتها، كما أنها تعكس صورة المؤسسة البحثية واتجاهاتها المستقبلية والأدوات التي تستخدمها لضمان الجودة، وغالبًا ما تمثل سياسة الجودة صمام

الأمان للوقاية من الفساد في البحث العلمي المشترك.

٣. الممولون:

هناك علاقة طردية بين تمويل البحوث العلمية المشتركة وضمان الجودة أو آليات الوقاية من الفساد، فكلما تأكد الممولين سواء كانوا جامعات أو مراكز بحثية أو شركات ورجال أعمال بوجود نظام ضمان جودة وآليات قوية تضمن الجودة وتحمي الأموال من الفساد كلما أسهموا في التمويل واستمراريته.

وكنت قد حضرت أحد الاجتماعات بين رجل أعمال عربي كممول لمشروع بحثي مشترك في مجال الطب بين جامعة عربية وأخرى أجنبية، قال بكل وضوح : " أنا لا أريد في نهاية البحث أن تحضروا لي أوراق وكراسات، أريد منتج يحل مشكلة الناس.."، يعبر قول رجل الأعمال عن تطلعات أصحاب المصلحة أو المستفيدين وخاصة الممولين عن الاستثمار الأمثل للأموال. وهنا يكون الفساد أكبر معوق لتمويل البحوث العلمية.

٤. المؤسسة البحثية المشاركة:

تسهم آليات ضمان الجودة في مساعدة المؤسسة البحثية التي تتطلع نحو توقيع عقود مع مؤسسات بحثية أخرى في الوقاية من الكثير من المشكلات أهمها " الفساد"، ويتوقف ذلك على مستوى الجودة الذي تتطلع إليه كل جامعة، فعلى سبيل المثال لا الحصر في الولايات المتحدة الأمريكية يمثل ترتيب الجامعات المعيار الأبرز لتمويل البحوث العلمية وكذلك استقطاب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس(الطائي، ٢٠١٢).

ومن خلال نظام ضمان الجودة تستطيع المؤسسة البحثية وقاية سمعتها وأموالها ومواردها الأخرى من الفساد وتدني الجودة، باستخدام معايير محددة للتعاقد مع مؤسسات بحثية أخرى سواءً كانت جامعات أو مراكز بحث، من أهم معايير ضمان الجودة في هذا المجال الآتي:

– تصنيف الجامعات عالميًا.
– عدد براءات الاختراع والابتكار للجامعة أو المركز البحثي.
– عدد المنتجات المعرفية.
– البحوث المنشورة في مجلات عالمية مرموقة.

٥. التخطيط (تقييم المقترحات البحثية):

عملية تقييم المقترحات البحثية المشتركة عملية جوهرية لضمان الجودة، وهي تساعد في تقدير مستوى الجودة للبحث المقترح ومدى مطابقتها لمعايير النزاهة العلمية، ولأهميتها تقوم العديد من المؤسسات البحثية على تنفيذ العديد من الآليات لضمان الجودة من أهمها على سبيل المثال لا الحصر الآتي:

– تكليف مكاتب استشارية معتمدة ذات سمعة لتحكيم مقترحات البحوث المشتركة.
– تكليف مجموعة من الخبراء المتخصصين من الوسط الأكاديمي(تعد هذه الآلية هي الأكثر شيوعًا واستخدامًا في الجامعات)، لكنها لا يمكن اعتبارها آلية وحيدة تضمن الوقاية من الفساد فقد تدخل العوامل الذاتية في عملية التقييم.
–مشاركة فئات أخرى من رجال الأعمال والصناعيين والفنيين في تقييم المقترحات البحثية، وهذه الآلية تعطي صاحب القرار النهائي معلومات تتعلق بمدى علاقة المقترح البحثي بقضايا المجتمع ومستقبل نتائج البحث من حيث ملائمته ليتحول إلى منتج معرفي، وإن المقترح ليس ذو نفع شخصي بل هو نفع عام وله مردود اجتماعي واقتصادي.
–قائمة معايير تتعلق بمجموعة متكاملة من القيم : الجودة ،الأصالة ،الإبداع ،الشفافية والنزاهة العلمية .

٦.العمليات :

الإجراءات والعمليات التنفيذية للمشاريع البحثة المشتركة تعد أيضًا جوهرية لضمان الجودة والوقاية من الفساد، فالتركيز على جودة إجراءات البحوث سواءً الإجراءات الإدارية أو الفنية يمثل ضمان لجودة المخرجات، ومن أهم الإجراءات الإدارية والفنية التي يجب التركيز عليها للوقاية من الفساد وضمان جودة البحث العلمي المشترك مايلي:

– إجراءات التقدم لطلب التعاقد أو طلب تمويل البحث.
– الإجراءات الخاصة بجمع البيانات والمعلومات وتحليلها.
–إجراءات شراء المواد والتجهيزات.
–الإجراء الوقائية من المخاطر.
–إجراءات التقييم والفحص.

٧.التقييم الدوري للبحوث المشتركة

تؤكد الدراسات أهمية وجود المساءلة في جميع أنشطة مؤسسات التعليم العالي كآلية مستمرة لتعزيز الجودة وتحقيق متطلبات ومعايير الأمانة والنزاهة العلمية، وتشير هذه الدراسات إلى أن " جميع مؤسسات التعليم العالي يجب أن تكون مطالبة قانونيًا بتحقيق بعدين من

المساءلة وهما كالآتي(السالمي وهلميز،٢٠١٣):
١. النزاهة في تقديم الخدمات التعليمية مقاسة بواسطة مراجعات خارجية لضمان الجودة.
٢. الأمانة في استخدام الموارد المالية مقاسة بتدقيق خارجي.
وتتطلب المساءلة وجود آليات فعالة مثل أليات المراجعة الداخلية والخارجية التي تشير إلى أن نظام ضمان الجودة في المؤسسة العلمية يعمل على اساس بنية تحتية وقائية من الإجراءات والمعايير الموحدة التي صممت للوفاء باحتياجات أصحاب المصلحة. ويمكن الاعتماد أيضًا على منهجية التدقيق الخارجي المعتمدة في نظام إدارة الجودة ISO9000 التي تساعد وبقوة في ضمان جودة المشاريع البحثية ووقايتها من حالات الفساد التي يمكن أن تعيقها عن تحقيق النتائج المرجوة، وقامت العديد من الدول من هونغ كونغ بتأسيس مجالس عليا تطبق نظم التقييم الداخلي والخارجي خاصة بالمشاريع البحثية، وتم تأسيس "مجلس المنح" ومهمته الأساسية تقييم البحوث لضمان الجودة، ويستخدم لذلك مؤشرات نوعية، وقد أسهمت هذه الآلية في تحسين مستوى تصنيف الجامعات في هونغ كونغ (Mok,2014). النتائج التي تحققت من تطبيق نظام ضمان الجودة في المشاريع البحثية الممولة يبرهن قدرتها على الوقاية من حالات الفساد بدلالة النتائج التي تتحقق وانعكاساتها على سمعة وتصنيف الجامعة محليًا ودوليًا.

٨. التقييم النهائي للبحوث المشتركة

توجد العديد من الآليات التي تستخدم في التقييم النهائي للبحوث للتحقق من الوفاء بمعايير ضمان الجودة ولتأكيد تعزيز النزاهة العلمية، منها التقييم النهائي للبحوث باستخدام معايير محددة، أو استخدام التدقيق الخارجي في حالة كانت المؤسسة البحثية تطبق نظام إدارة الجودة ISO 9000 .كما يعد الاعتماد الأكاديمي الذي يعتمد على معايير محددة تثبت قدرة المؤسسة على تلبيتها وقدرتها على التحسين المستمر لأدائها، توفر زيارة المقيمين الخارجيين ومقابلاتهم وملاحظاتهم التي تلخص في تقرير الزيارة فرصة ثمينة لمؤسسات التعليم العالي أو البرنامج الأكاديمي للتعرف على آراء مهنية محايدة حول أدائها وفقًا لمعايير الاعتماد الأكاديمي(الحكمي، ٢٠١٣م).

وفي البحث العلمي المشترك يسهم الاعتماد الأكاديمي في التحقق صحة وسلامة الإجراءات التي تنفذ من خلالها المشاريع البحثية المشتركة، وتعد آلية ناجحة للوقاية حالات الفساد التي يمكن أن تحصل سواءً في تمويل المشاريع البحثية أو عمليات شراء الأجهزة ومستلزمات تنفيذ المشروع البحثي. وعلى سبيل المثال من تجربة اليابان في ضمان الجودة في التعليم العالي ونتيجة للضغط المتزايد على وزارة التعليم العالي والجامعات بدأ استخدام مؤشرات الأداء في المجتمع الأكاديمي كآلية لتقويم البحث العلمي، "أصبح التقويم على أساس مراجعة النظراء والمراجعة بواسطة المستفيدين أداة حاسمة من أجل الانتقاء والاختيار(الحجار، ٢٠٠٥).

ونوضح تجارب بعض الدول المتقدمة في عملية تقييم البحوث العلمية لضمان الجودة من خلال الجدول الآتي:

الدولة	أسلوب تقييم البحوث
الولايات المتحدة الأمريكية	-ترتيب الجامعات - هناك عدد من الوكالات الفدرالية تقيم ما تم إنجازه في إطار التمويل المقدم
المملكة المتحدة	-نظام RAF (The Research Assessment Exercise) هو نظام لتقييم جودة البحوث التي تقوم مؤسسات التعليم العالي البريطانية ويتم التقييم من قبل لجنة مراجعة النظراء" الخبراء المتخصصين في الموضوع"
هولندا	نظام SEP يرتكز على أربعة معايير لتقييم البحوث وهي: (الجودة- الإنتاجية- ذات الصلة- الحيوية).
استراليا	-إطار ضمان الجودة في البحث العلمي(غاية الإطار تقييم البحوث التي يمولها القطاع العام.

٩. تقييم نتائج البحوث المشتركة ما بعد النشر :

أهم المؤشرات التي يمكن تشير إلى تحقق النزاهة العلمية في البحوث العلمية المشتركة هي مؤشرات تقييم جودة البحوث ما بعد النشر، عنما تصبح البحوث متاحة على شبكة الإنترنيت وفي المكتبات الإلكترونية وقواعد المعلومات يكون للباحثين الآخرين دور في تقييم جودة البحوث ومدى تحقق معايير النزاهة العلمية، وهناك العديد من الآليات التي تستخدم لهذا الغرض من أهمها الآتي:

– النشر في المجلات الأكاديمية المحكمة.
– الاقتباسات من البحوث.
– مراجعات الكتب والبحوث العلمية.
– استخدام البرامج الإلكترونية، على سبيل المثال لا الحصر: Refworks

١٠.رضا أصحاب المصلحة:

يمثل رضا أصحاب المصلحة في البحوث العلمية

المشتركة (الجامعات المشاركة بالبحث– المجتمع المحلي والعالمي– الممولين للبحوث وغيرهم "، معيار جوهري للجودة، كما أنه يعبر عن درجة النزاهة العلمية، فكلما ارتفعت درجة رضا أصحاب المصلحة عن مخرجات البحوث العلمية المشتركة كلما عبر ذلك عن الدرجة العالية للنزاهة العلمية.

وهذا ما أشارت إليه الدراسات إلى أن ضمان الجودة للبحوث العلمية يتعلق بالفائدة الاجتماعية، فالبحوث يجب أن لا تكون ذات جودة علمية عالية فحسب، بل أيضا ذات أقصى فائدة وأهمية اجتماعية"(الطائي، ٢٠١٢).

كما لا بد من الإشارة إلى مسألة في غاية الأهمية وهي: استدامة النزاهة العلمية والوقاية المستمرة من الفساد في البحث العلمي المشترك وعلاقتها برضا أصحاب المصلحة، فهي علاقة تتسم بالحساسية، فتدني رضا أصحاب المصلحة عن مخرجات البحوث يعطي مؤشر تنبؤي لضعف تمويل البحوث مستقبلاً ومؤشر على وجود مشكلات تتعلق بالنزاهة العلمية.

لذلك تشير إحدى الدراسات إلى أن " تعزيز حالة الرضا لدى دافعي الضرائب الذين يدفعون، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، للأبحاث العلمية ،على سبيل المثال، في البحوث الطبية قد يطلب هؤلاء ليس فقط ضمان جودة الرعاية الطبية ولكن أيضا جودة البحوث الطبية، الامر الذي يستلزم البحث عن المعيار الملائم لتقييم جودة البحوث من وجهة نظر ذات الصلة ، اذ لا يكفي فقط معرفة أن نسبة معقولة من البحوث الطبية أسهمت في تحسين جودة الحياة ولكنه يجب أيضا الاثبات وأن يكون واضحا لدافع الضرائب أن هذه هي القضية التي يجب التركز عليها(الطائي، ٢٠١٢).

الخاتمة والتوصيات

يمثل البحث العلمي المشترك قناة تواصل بين الجامعات والمؤسسات البحثية على نطاق واسع من العالم، كما أنه يعبر عن سمعة عالمية للجامعة، مع ذلك إلا أن كثير من الجامعات وبشكل خاص في دول العالم النامي لم تدرك أهمية ومخاطر هذا النوع من البحوث العلمية.

لقد شكل الفساد وتدني النزاهة العلمية أبرز التحديات التي تواجه البحث العلمي المشترك، الذي قوض قدرتها على تحسين سمعتها العالمية وانحسار التمويل المالي للبحوث وفقدان هذه الجامعات للكفاءات البحثية التي تبحث عن بيئة بحثية محفزة وخالية من الفساد.

كما اعتبرت دراسات إلى أنه بإمكان البحث العلمي المشترك العابر للحدود أن يكون أداة للتصدي والوقاية من الفساد من خلال اعتباره وسيلة لتبادل القيم والتشارك بنماذج النزاهة. لذلك أصبح من الأهمية بمكان التدخل المباشر للتصدي لظاهرة الفساد في البحث العلمي من خلال الكثير من الآليات والنظم أهمها نظام ضمان الجودة، الذي يعد آلية قوية للوقاية من الفساد من خلال الإجراءات الموحدة والمعتمدة التي يتم مراقبتها وتدقيقها بشكل دور سواءً مراجعتها من داخل المؤسسة أو من خارجها.

وتوصي هذه الورقة بما يلي:

– البد بتأسيس بنية تحتية لضمان الجودة للبحث العلمي المشترك من خلال الاستفادة من الإطار المقترح في هذه الدراسة والمعنون بـ :" إطار مقترح لتعزيز النزاهة المستدامة والوقاية من الفساد في البحث العلمي المشترك" وتطويره إلى آليات تطبيقية التي ستسهم في تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد في البحث العلمي المشترك .

– تبسيط الإجراءات الإدارية والفنية للباحثين في البحوث العلمية المشتركة مع التركيز على جودة الإجراءات.

– تطوير مجموعة خدمات نوعية للباحثين تتعلق بجمع وتحليل البيانات وشراء الأجهزة والمعدات وغيرها.

– تطوير برامج تثقيفية مستمرة في المؤسسات البحثية لتعزيز أخلاقيات البحث العلمي للوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة العلمية.

المراجع

إبراهيم، فايزة سيد(٢٠١٠). المؤتمر الدولي الخامس(مستقبل اصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة: تجارب ومعايير ورؤى)، مصر، ج٢.

الحجار، رائد حسين(٢٠٠٥). التجربة اليابانية في الاعتماد وضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي والدروس المستفادة منها، المؤتمر التربوي الخامس، جودة التعليم الجامعي، البحرين .

الحكمي، عبد اللطيف حيدر(٢٠١٣). الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي العربي: نظرة نقدية، المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد الساع ص ص ٣٩–٦٠ .

السالمي جميل، روبين هلميز(٢٠١٣). أدوات الحكم التي تجابه الفساد في التعليم العالي، تقرير الفساد العالمي،

منظمة الشفافية الدولية.
سيار، عيسى جاسم(٢٠١١). البحث العلمي في الوطن العربي بين السياسة والمهنية" رؤية تحليلية للمعوقات والتحديات، ورقة مقدمة إلى مؤتمر " الرؤية المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن .
شبلي مسلم، محسن عب الرضا(٢٠١٣). الفساد غير المباشر في التعليم العالي(الأسباب والنتائج)، دراسة استطلاعية لآراء عينة من التدريسيين. المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد. جامعة البصرة: العراق.
الطائي، محمد حسين(٢٠١٢). نحو استراتيجية فاعلة لضمان الجودة في البحث العلمي في الوطني العربي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد(١٠) ص ص ١٢٥–١٥٥ .
عطاالله، خليل (٢٠٠٨). مدخل مقترح لمكافحة لفساد في العالم العربي (تجربة الأردن)ورقة عمل مقدمة في ندوة تطوير العلاقات بين القانونيين والإداريين، الرباط : المملكة المغربية.
القبلي، أحمد ناصر(٢٠٠٩). الفساد مفهوم ومعايير: كُتاب ضد الفساد، جمعية الشفافية الكويتية.
لانكرن، ستيفان(٢٠١٣). التعليم العالي العابر للحدود: معالجة الفساد وضمان الفرصة، تقرير الفساد العالمي ، منظمة الشفافية الدولية، برلين.
مصلح، عبير(٢٠١٣). النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الطبعة الثالثة، القدس .
منظمة الأمم المتحدة(٢٠٠٦). الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نيويورك.
منظمة الشفافية الدولية (٢٠١٣). تقرير الفساد العالمي: التعليم. الملخص التنفيذي. متوفر على شبكة الإنترنيت
http://www.transparencymaroc.ma/TM/sites/default/files/GCR_ARABIC_.pdf
اليونسكو (٢٠٠١). تقرير مكافحة الفساد في المدارس والجامعات، متوفر على شبكة الإنترنيت
Gupta;N&Valarmathi;B(2009).Total Quality Management.(ed2).New Delhi: Tata Mc Graw-Hill Education Private Limited.
Mok. Ka Ho (2014). Enhancing Quality of Higher Education for World-Class Status. Chinese Education and Society, vol. 47, no. 1, January–February 2014, pp. 44–64.

4

منتدى الشراكة المجتمعية النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research Scientific Integrity

دور الأنظمة واللوائح في مكافحة جرائم الإخلال بالنزاهة العلمية
دراسة فقهية وتطبيقية على الأنظمة السعودية

د. محمد محمد سيد أحمد عامر
جامعة الأزهر

تتمثل طبيعة المشكلة في أن الإخلال بنزاهة البحث العلمي يفقد الثقة بالنتائج والتوصيات التي تعد ثمرة البحث، فلا يستطيع الباحثون البناء عليها، ويدور البحث في حلقة مفرغة يضار منها المجتمع، ومن ثم تتبلور مشكلة البحث في سؤال رئيس هو: ما دور اللوائح والأنظمة في مكافحة جرائم الإخلال بالنزاهة العلمية؟

تساؤلات البحث:

رأينا أن مشكلة البحث تتبلور في سؤال رئيس هو: ما دور اللوائح والأنظمة في مكافحة جرائم الإخلال بالنزاهة العلمية؟، ويتفرع عن هذا جملة من الأسئلة كما يلي:

س ١: ما أركان جرائم الإخلال بنزاهة البحث العلمي؟

س ٢: ما مدى المسؤولية المترتبة على عدم الأمانة العلمية؟

س ٣: ما عقوبة الإخلال بنزاهة البحث العلمي؟

الهدف من البحث.

١- بيان أركان جرائم الإخلال بنزاهة البحث العلمي فقها ونظاما.

٢- توضيح المسؤولية المترتبة على عدم الأمانة العلمية فقها ونظاما.

٣- بيان عقوبة الإخلال بنزاهة البحث العلمي فقها ونظاما.

منهج البحث.

ينتهج هذا البحث المنهج الوصفي أساسا، ثم المنهج الاستقرائي والاستنباطي عند المقتضى والحاجة.

أهم مصطلحات البحث:

١- المحكم. حكم: أحكم الشيء فاستحكم، وحكموه: جعلوه حكما. ورجل محكم: منسوب إلى الحكمة. (١)، وقد عرفت المحكم الفاحص المادة (١/ ٤) من اللائحة الموحدة للبحث العلمي بالجامعات السعودية (٢) حيث نصت على «المحكم الفاحص: هو عضو هيئة التدريس أو الخبير الذي يكلف بفحص ودراسة إنتاج علمي»

٢- التحكيم العلمي. هو «عملية إخضاع عمل المؤلف أو المفكر أو العالم للفحص من قبل خبير أو خبراء أو متخصصين في نفس مجال عمله» (٣)

٣- البحث العلمي. تتعد التعريفات حول البحث العلمي، ومن هذه التعريفات:

أ- البحث العلمي هو «بحث واستقصاء علمي منظم وموضوعي يقوم على أساس قاعدة بيانات لبحث مشكلة معينة أو تتبع ظاهرة ما، وذلك بهد الوصول إلى إجابات وحلول للمشاكل موضوع البحث أو تشخيص وتمحيص الظاهرة المبحوثة» (٤)

ب- البحث العلمي هو «الجهد العلمي المنهجي الذي يبذل للتوصل إلى حقيقة علمية تستخدم لمصلحة البشر، وهو سلوك إنساني منظم بهدف إلى استقصاء صحة معلومة أو فرضية أو توضيح لظاهرة وفهم أسباب وآليات معالجتها أو إيجاد حل ناجح لمشكلة محددة تهم الفرد والمجتمع»(١).

ج- عرفته المادة (١/ ١) من اللائحة الموحدة للبحث العلمي بالجامعات السعودية بأنه «البحث العلمي: هو الإنجاز الذي يعتمد على الأسس العلمية المتعارف عليها، ويتم نتيجة جهود فردية أو مشتركة أو الأمرين معا».

خطة البحث:

المقدمة:

- طبيعة المشكلة.
- تساؤلات البحث.
- الهدف من البحث.
- منهج البحث.
- أهم المصطلحات.
- خطة البحث.

المبحث الأول: أركان جرائم الإخلال بنزاهة البحث العلمي فقها ونظام.

المطلب الأول : الركن الشرعي لجرائم الإخلال بنزاهة البحث العلمي فقها ونظاما .
المطلب الثاني : الركن المادي لجرائم الإخلال بنزاهة البحث العلمي فقها ونظاما .
المطلب الثالث : الركن المعنوي لجرائم الإخلال بنزاهة البحث العلمي فقها ونظاما .
المبحث الثاني :المسؤولية الجنائية والمدنية عن الإخلال بنزاهة البحث العلمي .
المطلب الأول : المسؤولية الجنائية عن الإخلال بنزاهة البحث العلمي فقها ونظاما.
المطلب الثاني : المسؤولية المدنية عن الإخلال بنزاهة البحث العلمي فقها ونظاما .
المبحث الثالث : عقوبة الإخلال بنزاهة البحث العلمي فقها ونظاما .
المطلب الأول : عقوبة الإخلال بنزاهة البحث العلمي فقها.
المطلب الثاني : عقوبة الإخلال بنزاهة البحث العلمي نظاما .
الخاتمة :
أ – النتائج .
ب – التوصيات .
المراجع .

المبحث الأول
أركان جرائم الإخلال بنزاهة البحث العلمي فقها ونظاما
ثمة أركان يجب توافرها في الجرائم المخلة بنزاهة البحث العلمي ، بحيث إذا انتفى ركن من هذه الأركان لا يصبح للجريمة وجود شرعي أونظامي. وتتمثل هذه الأركان في الركن الشرعي ، والركن المادي ، والركن المعنوي ، وذلك على النحو التالي :
المطلب الأول
الركن الشرعي لجرائم الإخلال بنزاهة البحث العلمي فقها ونظاما
الفرع الأول
الركن الشرعي لجرائم الإخلال بنزاهة البحث العلمي فقها
بداية يمكن القول إن الإسلام يعتبر نتاج البحث العلمي مالا متقوما . والمال هو » عين مباحة النفع بلا حاجة » (١) ، وينطبق على نتاج البحث العلمي كونه مالا لتوافر ما اشترطه الفقهاء من شروط في ضابط المال ، حيث اشترط الفقهاء لكون الشئ مالا ضرورة كونه مما تعارف الناس على عده مالا ، وأن يكون فيه نفع مباح مطلقا ، وهذا ما يتوافر في حقوق المؤلف ونحوه ، حيث تعارف الناس على عدها من قبيل المال ، فيبيعونها ويشترونها ويؤجرونها ، كما أن فيها نفعا مباحا من الناحية العلمية والتعليمية والخدمية والطبية وغيرها . (٢) . و التكييف الشرعي لنتاج البحث العلمي باعتباره مالا يعد نوعا ووجها من أوجه الحماية الشرعية .
= ومن المعلوم أن الجريمة بطبيعتها فعل غير مشروع ، أي فعل يخالف أوامر الشرع ونواهيه . والركن الشرعي للجريمة هو جوهر هذه الصفة غير المشروعة ، فهو تكييف للفعل في تقدير الشارع . ويعتبر النص الآمر أو الناهي في الشريعة هو مصدر الركن الشرعي ، لأنه مصدر الصفة غير المشروعة للفعل ، مع ملاحظة أنه لا يكفي ما سبق حتى يتوافر الركن الشرعي للجريمة ، بل يلزم أيضا ألا يكون الفعل خاضعا لقاعدة الإباحة في الشريعة الإسلامية ، ومن ثم يقوم الركن الشرعي للجريمة في الشريعة الإسلامية على عنصرين هما :
١ – مخالفة الفعل لأمر أو نهي . فلا يكون الفعل غير مشروع في الإسلام إلا بمخالفة أمر أو نهي – إذ بغير ذلك يبقى الفعل على الإباحة – عملا بمبدأ » لا حكم لأفعال العقلاء قبل ورود النص » ، وعملا بقاعدة » .الأصل في الأشياء الإباحة....« (١) ، وقاعدة الأصل براءة الذمة . وهذه القواعد نصت عليها كتب قواعد الفقه الإسلامي ، ففي الأقمار المضيئة »الأصل براءة الذمة ، أي القاعدة فيما أصل ، أي قعده الأئمة من العلماء رضي الله عنهم براءة الذمة ..... الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على التحريم » (٢) .
٢ – عدم خضوع الفعل لقاعدة الإباحة . فقد يكون الفعل غير مشروع وفق أمر أو نهي ، بيد أن الشخص قد توافر له سبب من أسباب الإباحة كحق دفع الصائل بالقتل ، فالقتل في حد ذاته فعل منهي عنه وحرام ، لكن الشرع أباح للشخص أن يدفع الصائل ولو بالقتل ، ومن ثم ينتفي الركن الشرعي للجريمة . (٣)
والناظر في أوامر ونواهي الشرع يجد أنه يجرم كل صور الاعتداء التي تخل بنزاهة البحث العلمي ، والحق في هذا التجريم مرجعيته الشرعية تتمثل فيما يلي :
١ – قوله تعالى » ياأيها الذين ءامنوا أوفوا بالعقود » (٤) ، وقوله تعالى » وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا » (٥) ،

وقوله تعالى » ياأيها الذين ءامنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم » (١)
فالآيات السابقة بتنزيلها على المحكم البحث العلمي واضحة الدلالة على ضرورة أن يلتزم بعدم إفشاء أسرار البحث العلمي وفاء للعقد والعهد، وامتناعا عن أكل أموال الناس بالباطل ، وبصفة خاصة بعد تكييف أن للمؤلف حقا ماليا على مؤلفه. ومما يؤيد ذلك ما أصدره مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة والتي عقدت بالكويت في ٦ / ٥ / ١٤٠٩هـ في قراره الرابع ما نصه » الاسم التجارى ، والعنوان التجاري ، والعلامة التجارية ، والتأليف ، والاختراع ، والابتكار هي حقوق لأصحابها ، أصبح لها في العرف المعاصر قيمة مالية معتبرة لتمول الناس بها ، وهذه الحقوق يعتد بها شرعا فلا يجوز الاعتداء عليها ..... حقوق التأليف والاختراع والابتكار مصونة شرعا ، ولأصحابها حقوق التصرف فيها ولا يجوز الاعتداء عليها » ، وما سبق يفيد بوضوح أن هذه الحقوق وهذه الحماية الشرعية لها مستند من الشرع كالعرف ، فضلا عن كونها مصونة شرعا عن الاعتداء سواء في جانبها المالي أو الأدبي . (٢)
٢ – قوله تعالى » إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها » (٣) ، وقوله صلى الله عليه وسلم » آية المنافق ثلاثة ، إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا ائتمن خان » ، والحديث متفق عليه (١) . فالآية تأمر بالأمان ، والحديث ينفر من الخيانة ويحظرها ، وجعلها من سمات المنافقين ، ومن ثم فإن الباحث والمحكم هو مؤتمن على ما أسند إليه من بحث وتحكيم للبحث العلمي مأمور وفق الشرع بأداء الأمانة ، ومحظور عليه الخيانة .
٣ – السياسة الشرعية . فالسياسة الشرعية تقتضي مثل هذا التجريم ، لأن السياسة كما تعرف هي » تدبير الشؤون العامة للدولة الإسلامية بما يكفل تحقيق المصالح ودفع المضار مما لا يتعدى حدود الشريعة وأصولها الكلية وإن لم يتفق وأقوال الأئمة المجتهدين ، وبعبارة أخرى هي متابعة السلف الأول في مراعاة المصالح ومسايرة الحوادث » (٢) . فالسياسة الشرعية تبيح للحاكم فعل ما يحقق المصلحة للأمة حتى وإن لم يوجد على ذلك دليل تفصيلي خاص بشرط أن تكون هذه المصلحة متفقة مع مقاصد الشريعة وأحكامها الكلية .(٣)
و يلاحظ أن الحكم على مشروعية النظام الداخلي أو الاتفاقات الدولية التي تجرم الإخلال بنزاهة البحث العلمي يرجع فيه إلى عدة اعتبارات منها ألا يخالف النظام أو الاتفاقية نصا من الكتاب والسنة والإجماع والقياس الجلي ، وأن يكون رائد التشريع وغايته حفظ الدين وإقامة الشرع والعدل ، وأن يكون متفقا مع مقاصد الشريعة وأحكامها الكلية (١) ، فلا يخرج عن مقاصد الشرع وأصوله وقواعده ، وأن يكون مستمدا من الكتاب والسنة وفق قواعد الاستنباط الشرعي . (٢)

الفرع الثاني
الركن الشرعي لجرائم الإخلال بنزاهة البحث العلمي نظاما

لقد استقرت التقنينات الجنائية الحديثة على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ، أو ما يسمى مبدأ » لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص » ، ومفاد المبدأ أن على المنظم أن يحدد مسبقا الأفعال التي يعتبرها جريمة حال صدورها من الإنسان ، فيحدد لكل جريمة أنموذجها القانوني ، كما يحدد لها العقوبة . والوسيلة المتخذة نظاما وقانونا لذلك هي القاعدة الجنائية ، والتي يتضمن شق التكليف بها الأمر أو النهي ، كما يأتي شق الجزاء بها محددا للعقوبة أو التدبير الاحترازي . (٣). التجريم النظامي للاعتداء
ولما كان من الواجب نظاما النص على التجريم عملا بالمادة (٣٨) من النظام الأساسي للحكم ذي الرقم أ / ٩٠ والصادر بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢هـ (٤) ، والتي تنص على أن » العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص شرعي أو نص نظامي ولا عقاب إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي » ، فقد جاءت النصوص المجرمة لكل صور الإعتداء على الأمانة والنزاهة العلمية في كثير من الأنظمة السعودية ، وسوف أكتفي ببعض الجرائم الواردة في الصدد مراعاة لعدم تجاوز الصفحات المحددة ، وذلك كما يلي :
١ – جريمة التعدي على حقوق المؤلف .
ورد في أحكام العقوبات والمخالفات المتعلقة بحق المؤلف بأنه » تعد التصرفات الآتية تعديا على الحقوق التي يحميها النظام :
١ – القيام بنشر مصنف غير مملوك لمن قام بالنشر ، أو نشره مدعيا ملكيته ، أو دون حصوله على إذن كتابي أو عقد من مؤلف المصنف أو ورثته أو من يمثلهم .....
٤ – إزالة أي معلومة كتابية وإلكترونية قد تتسبب في إسقاط حقوق أصحاب المصنف

٢ –تجريم إفشاء أسرار البحث العلمي .

١– صدر الأمر السامي رقم (٦٠٣) بتاريخ ٢٨ / ١ / ١٤٠٢ هـ والذي يفيد الموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) ، كما صدر المرسوم رقم (م / ٣٠) بتاريخ ٩ / ١١ / ١٤٠٦هـ بتأكيد الانضمام السابق . (١) ، ومن المعلوم أن نصوص المعاهدة تتضمن ضرورة الحفاظ على حقوق المؤلف المادية والأدبية ، ومنها عدم إضراره بإفشاء أسرار البحث.

٢ – نصت المادة (٣٤) من نظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية ، والصادر بموجب المرسوم الملكي ذي الرقم (م / ٥٩) وتاريخ ١٤ / ٩ / ١٤٣١هـ، وتعميم وزير العدل ذي الرقم ١٣ / ت / ٤٢٠٢ بتاريخ ٣ / ٤ / ١٤٣٢هـ على أنه « يجب على البحث مراعاة خصوصية وسرية المعلومات المتعلقة بمن جمعت عينات البحث منهم »

٣ – من المعلوم أن البحث العلمي قد يحمل معلومات تجارية ، وذلك بالنسبة للشركات التي تقوم بأبحاث علمية لتطوير منتجاتها، ومن ثم يجب حمايتها وإحاطتها بالسرية ، ولذا فقد نصت المادة (٤) من لائحة حماية المعلومات التجارية السرية ، والتي صدرت بتعميم وزير العدل ذي الرقم ١٣ / ت / ٢٦٢٩ بتاريخ ٨ / ٤ / ١٤٢٦هـ ، والمبني على قرار مجلس الوزراء ذي الرقم ٥٠ بتاريخ ٢٥ / ٢ / ١٤٢٦هـ (١) على أنه « على الجهات المختصة حماية الأسرار لتجارية المقدمة إليها من الإفشاء ، وحمايتها من الاستعمال التجاري غير المنصف ، ولا يجوز الكشف عنها إلا إذا كان ذلك ضروريا لحماية الجمهور . »

٤ – تنص المادة (٨) من ضوابط الأمانة العلمية التي وضعتها مدينة الملك عبد العزيز على أنه « على المحكم الالتزام بتنفيذ ما يلي :.....٢ – تقديم وتحكيم البحث أو الإنتاج والنشاط العلمي بكل موضوعية وسرية تامة .....٣ – تقديم ملاحظاته وآرائه وانتقاداته وتوجيهاته ونتائج الاختبارات الإضافية ، إن وجدت ، حول البحث أو الإنتاج العلمي قيد التحكيم إلى الجهة طالبة التحكيم .... » .

٣ – جريمة الانتحال والسرقة العلمية .

فقد نصت المادة (١٢) من لائحة ضوابط الأمانة العلمية لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية على أنه « يحظر على الباحث أن ينسب لنفسه جزءا أو كلا من عمل غيره . أو إهمال الإشارة إلى مصدر أي فكرة مهما كانت . »

٤ – جرائم المعلوماتية المخلة بنزاهة البحث العلمي .

إن نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي في المادة (١ / ٨) عرفها بأنها « أي فعل يرتكب متضمنا استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام هذا القانون » ، ثم أوضح النظام السعودي الدخول غير المشروع في المادة (١ / ٧) بأنه « الدخول غير المشروع : دخول شخص بطريقة متعمدة إلى حاسب آلي ، أو موقع إلكتروني أو نظام معلوماتي ، أو شبكة حاسبات آلية غير مصرح لذلك الشخص بالدخول إليها ». (١)

فقد نصت المادة (٩) من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية على أنه « يعاقب كل من حرض غيره ، أو ساعده ، أو اتفق معه على ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام ، إذا وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض ، أو المساعدة ، أو الاتفاق ، بما لا يتجاوز الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها ، ويعاقب بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة إذا لم تقع الجريمة الأصلية . »

ويلاحظ أن الجرائم السابقة وما تتضمنه من إخلال بالنزاهة العلمية عند وقوعها ، ينطبق عليها نظام مكافحة جرائم المعلوماتية وما يتضمنه من عقوبات استدلالا بنص المادة (١) من النظام سالف الذكر ، والتي تنص على أنه « يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية أينما وردت في هذا النظام – المعاني المبينة أمامها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك :

٣ – الشبكة المعلوماتية : ارتباط بين أكثر من حاسب آلي أو نظام معلوماتي للحصول على البيانات وتبادلها ، مثل الشبكات الخاصة والعامة والشبكة العالمية (الإنترنت) .

٤ – البيانات : المعلومات ، أو الأوامر ، أو الرسائل ، أو الأصوات ، أو الصور التي تعد ، أو التي سبق إعدادها ، لاستخدامها في الحاسب الآلي ، وكل ما يمكن تخزينه ومعالجته ، ونقله ، وإنشاؤه بواسطة الحاسب الآلي ، كالأرقام والحروف والرموز وغيرها .

٦ – الحاسب الآلي : أي جهاز إلكتروني ثابت أو منقول سلكي أو لاسلكي يحتوي على نظام معالجة البيانات ، أو تخزينها ، أو إرسالها ، أو استقبالها ، أو تصفحها ، يؤدي وظائف محددة بحسب البرامج ، والأوامر المعطاة له .

٨ – الجريمة المعلوماتية : أي فعل يرتكب متضمنا استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام هذا النظام .

٩ – الموقع الإلكتروني : مكان إتاحة البيانات على الشبكة المعلوماتية من خلال عنوان محدد . »

ومن خلال النص السابق يتضح الجرائم المخلة بالنزاهة العلمية غالبا ما يستخدم فيها واحد أو أكثر مما تقدم، فلا يخلو الحال من حاسب آلي، أو شبكة انترنت إلخ ....

المطلب الثاني

الركن المادي لجرائم الإخلال بنزاهة البحث العلمي فقها ونظاما

الفرع الأول

الركن المادي لجرائم الاخلال بجرائم البحث العلمي فقها

يعرف الركن المادي للجريمة بأنه « سلوك إرادي تترتب عليه نتيجة إجرامية تربطها بالسلوك الإجرامي رابطة سببية مادية » (١). ويتوافر الركن المادي لجرائم الاخلال بالنزاهة العلمية بتوافر عناصره المعروفة، وهي: (٢)

١- السلوك الإجرامي. لقد قسم فقهاء الشريعة الإسلامية الجرائم من حيث النشاط أو السلوك إلى جرائم ايجابية، وهي التي تتكون من إتيان فعل منهي عنه، وإلى جرائم سلبية، وهي التي تتكون من الامتناع عن إتيان فعل مأمور به.

٢ – النتيجة الإجرامية. وهي ما يحدثه السلوك من تغيير يطرأ على العالم الخارجي، وينصب على المحل المادي للجريمة. وهو قد يطرأ على العالم الحسي كالقتل الذي يزهق روح إنسان حي، وقد يطرأ على العالم المعنوي كإفشاء السر للغير الذي يترتب عليه نقل مضمون السر إلى الغير، وكذلك القذف الذي يترتب عليه الحط من المكانة.

٣- رابطة السببية. فالجاني يعد مسؤلا طالما كان فعله هو علة النتيجة الإجرامية التي تحققت.

الفرع الثاني

الركن المادي لجرائم الإخلال بنزاهة البحث العلمي نظاما

اتضح سلفا أن عناصر الركن المادي للجريمة تتمثل في السلوك الإجرامي، والنتيجة الإجرامية، ورابطة السببية. وفي النظام السعودي على سبيل المثال يتمثل الركن المادي لجريمة إفشاء أسرار البحث العلمي في الإفضاء بواقعة معينة إلى شخص يجهلها بصفة كلية أو جزئية أيا كان قدر المعلومات التي تلقاها، حتى ولو كان لدى الغير معلومات عنها بطريق الإشاعة، أما إذا كان على علم يقيني بها، فقد انتفى عنها وصف السر أصلا، كما يستوي أن يكون الإفشاء بأية وسيلة سواء كانت علنية أو غير علنية (١)

ويتمثل الركن المادي في جريمة الاعتداء على حقوق المؤلف في القيام بنشر مصنف غير مملوك لمن قام بالنشر، أو نشره مدعيا ملكيته، أو دون حصوله على إذن كتابي أو عقد من مؤلف المصنف أو ورثته أو من يمثلهم ..... وكذلك إزالة أي معلومة كتابية وإلكترونية قد تتسبب في إسقاط حقوق أصحاب المصنف.

ويتمثل الركن المادي لجريمة السرقة العلمية في أن ينسب الشخص لنفسه ما ليس من عمله، أو لا يشير إلى المصادر المأخوذ منها، وبقدر يخرجه عن الأمانة العلمية.

كما أن الركن المادي في جريمة التحريض على جرائم المعلوماتية المخلة بالأمانة العلمية يتحقق بكل ما يعد تحريضا للغير، أو مساعدة له، أو اتفاق معه على ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، إذا وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض، أو المساعدة، أو الاتفاق.

المطلب الثالث

الركن المعنوي لجرائم الإخلال بنزاهة البحث العلمي

الفرع الأول

الركن المعنوي لجرائم الإخلال بنزاهة البحث العلمي فقها

إن الجريمة في مدلولها ليست كيانا سلوكيا وكيانا ماديا فقط، بل هي بجانب ذلك كيان نفسي تدور عناصره في نفسية الجاني، وهو ما يعبر عنه بالركن المعنوي. والأصل أنه لا جريمة بغير الركن المعنوي، فهذا الركن هو ضمان العدالة . ، ويلاحظ أن علاقة الركن المعنوي بالركن الشرعي واضحة وجلية، إذ لا وجود للركن المعنوي ما لم يوجد الركن الشرعي ابتداء، لأن الإرادة لا توصف بكونها إجرامية إلا إذا أسبغ الشرع وصف عدم المشروعية على السلوك والفعل المادي الذي اتجهت الإرادة إليه. (١).

ويسمى الركن المعنوي في الشريعة الإسلامية بركن العصيان، ومن ثم فلا مسؤولية جنائية في الإسلام بدون عصيان، وقد قسم الفقهاء ركن العصيان أو الركن المعنوي إلى عمد، وشبه عمد، وخطأ، وما جرى مجرى الخطأ، ويستبعد الفقه الجنائي الإسلامي فكرة المسؤولية الموضوعية لعدم قيامها على العصيان. (٢).

ويقوم الركن المعنوي للجريمة في الإسلام على عنصرين أساسيين ، وهما : (٣)

العنصر الأول : الإرادة المعتبرة شرعا . وتصبح الإرادة معتبرة شرعا عند توافر شرطين أساسيين ، وهما التمييز ، والاختيار ، ومن ثم تصبح هذه الإرادة صالحة لأن يعتد بها في الأحكام الشرعية ، وأن يترتب عليها أثرها ، فيتحقق الركن المعنوي وتقع المسؤولية الجنائية

العنصر الثاني : الصفة الإجرامية للإرادة . ومؤدى ذلك وجوب كون الإرادة إجرامية ، فتوصف بكونها منهي عن توجيهها من قبل المكلف إلى ذلك الفعل لأن الإرادة عندما تتوجه إلى المنهي عنه ، تصبح مثله منهي عنها ، مما يصفها بكونها إجرامية .

الفرع الثاني

الركن المعنوي لجرائم الإخلال بنزاهة البحث العلمي نظاما

تتعدد مسميات الركن المعنوي للجريمة ، حيث يطلق عليه الركن الأدبي ، والخطيئة ، والإذناب ، والعصيان ، والإرادة الخاطئة ، والخطأ بمعناه الواسع . ويعرفه الفقيه الايطالي " انتوليزي " بأنه " موقف إرادي يخالف واجبا ، ويعتبر سببا منشئا للواقعة المادية اللازمة لوجود الجريمة " ، وتتعدد صوره إلى عمد ، ومتجاوز الخطأ ، وخطأ . (١)

وتعتبر جريمة إفشاء السر من الجرائم العمدية التي يأخذ ركنها المعنوي صورة القصد ، فلا يشترط أكثر من تعمد الإفشاء . مع ملاحظة أن القصد الجنائي يقوم على عنصرين ، أحدهما : العلم ، ويعني علم الجاني بأن من شأن فعله الإفضاء بواقعة معينة للغير لها طابع السرية ، وأنه ممن أنيط بهم المحافظة على سريتها . والثاني : الإرادة ، وهي أن تتجه إرادته إلى ما أحاط به بأن يقصد فعله . ولا حاجة للقصد الخاص ، وهو نية الإضرار ، لأن القانون جرم الإفشاء مجردا دون نظر إلى آثاره . كما أنه لا عبرة بالبواعث (١).

ويجب وفقا للنظام السعودي أن يتوافر الركن المعنوي في جرائم النزاهة العلمية ، وذلك من خلال توافر العلم والارادة ، فالعمدية مطلوبة لتوافر الركن المعنوي في الجريمة ، ودليلنا على ذلك ما جاء في المادة الأولى من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي حيث نصت على أنه " يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية أينما وردت في هذا النظام – المعاني المبينة أمامها ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك : ٧– الدخول غير المشروع : دخول شخص بطريقة متعمدة إلى حاسب آلي ، أو موقع إلكتروني أو نظام معلوماتي ، أو شبكة حاسبات آلية غير مصرح لذلك الشخص بالدخول إليها . " . فقوله " بطريقة متعمدة " هو ما يؤكد ضرورة أن يأخذ الركن المعنوي صفة العمدية .

المبحث الثاني

المسؤولية الجنائية والمدنية عن الإخلال بالنزاهة العلمية فقها ونظاما

تتعدد المسؤوليات النظامية التي تقع على عاتق المخلين بالأمانة العلمية ، فقد تكون مسؤولية جنائية ، وقد تكون مسؤولية مدنية ، وتفصيل ذلك في مطلبين :

المطلب الأول

المسؤولية الجنائية عن الإخلال بنزاهة البحث العلمي

يمكن القول أن المسؤولية ليست ركنا في الجريمة ، إذ لا تنشأ إلا بعد توافر أركان الجريمة ، ومن ثم فهي أثر لاجتماع أركان الجريمة وليست أحدها ، ويقصد بالمسؤولية الجنائية في الإسلام " العقوبة التي ينزلها الشارع بمن يحمل تبعة الجريمة " . (١) ، وتقوم المسؤولية الجنائية في الإسلام على عنصرين أساسيين ، وهما التمييز ، والاختيار ، كما يلي :

١–التمييز . فيشترط لتحمل المسؤولية الجنائية أن يكون الشخص مميزا ، ويستدل لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم " رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصغير حتى يكبر ، وعن المجنون حتى يعقل " (٢) . فالحديث يدل على أن الجريمة لا يحمل تبعاتها ولا يسأل عنها غير المميز ، ومما يؤكد ذلك أن الثلاثة الذين رفع عنهم القلم وفق الحديث يجمعهم رابط انعدام التمييز ، وهذا بدوره يستنبط منه أن علة انعدام المسؤولية الجنائية هو انتفاء التمييز ، ويقاس عليها السكران خاصة من كان بغير اختياره عند من يرى ذلك . (٣). ومن

المعلوم أن العقل هو مناط التكليف، وأن التمتع بأهلية الأداء يتعلق بقدرتين، أحدهما قدرة فهم الخطاب وذلك بالعقل، والثانية قدرة العمل بالخطاب وهذا يكون بالبدن، كما أن التمتع بأهلية الأداء الكاملة دون القاصرة هو عبارة عن بلوغ القدرتين » العقل، البدن « أولى درجات الكمال .(٤).

٢– الاختيار. فلا يكفي لتحمل التبعة والمسؤولية الجنائية في الإسلام كون الشخص مميزا، فقد يكون الشخص مميزا، ويدرك أن السلوك منهي عنه ومحرم، بيد أنه مكره لا يستطيع تفادي الوقوع فيه، ومن ثم كانت حرية الاختيار شرطا آخر للوقوع تحت طائلة المسؤولية الجنائية، ويستدل لذلك (١)بقوله تعالى » وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا « (٢)، وقوله صلى الله عليه وسلم » إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه « رواه ابن ماجة .(٣)

وبناء على ما سبق، فإن الشخص يعد مسئولا مسؤولية جنائية عن عدم الأمانة العلمية، متى أخل بما خوطب به من تكليف شرعي يلزمه بعدم الإشاعات، وتوافر في حقه عنصر المسؤولية الجنائية، وهما التمييز، والقدرة على الاختيار.

المطلب الثاني

المسؤولية المدنية عن الإخلال بنزاهة البحث العلمي

تعرف المسؤولية المدنية بأنها: إخلال الشخص بموجب يقع عليه ومفروض عليه تنفيذه إما قانونا أو اتفاقا. و تقوم المسؤولية المدنية حالة إخلال الشخص بالتزام مقرر في ذمته، فإذا كان الالتزام مصدره العقد، فإنه يترتب على الإخلال به مسؤولية عقدية، بينما إذا كان الالتزام مصدره القانون والتعليمات، فإنه يترتب على الإخلال به مسؤولية تقصيرية. وأركان المسؤولية التقصيرية، هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية كما يلي:

١– الخطأ. وقد تعددت الآراء حول تحديد فكرة الخطأ في المسؤولية التقصيرية بين كونه العمل الضار غير المشروع، أو أنه إخلال بالتزام سابق، أو أنه اعتداء يدرك المعتدي فيه جانب الاعتداء. والذي استقر عليه فقها وقضاء هو أن الخطأ إخلال بالتزام قانوني. وهو دائما في المسؤولية التقصيرية التزام ببذل عناية، بينما الالتزام في المسؤولية العقدية قد يكون ببذل عناية أو بتحقيق غاية. ويتحقق وجود الخطأ في المسؤولية التقصيرية بوجود التعدي، والإدراك. ويقاس التعدي بمقياس موضوعي لا ذاتي، حيث يطلب من الشخص القيام ببذل عناية الشخص العادي، ومن ثم ننظر إلى سلوك الشخص العادي ونقيس عليه سلوك الشخص الذي نسب إليه التعدي فإن كان هذا السلوك لا ينحرف عن سلوك الشخص العادي، فلا يعد من قبيل التعدي، وينتفي عنه الخطأ ومن ثم المسؤولية. وأما إذا كان قد انحرف، فيكون قد تعدى وثبت عله الخطأ، ووقعت عليه المسؤولية التقصيرية.

٢ – الضرر. لا جدال في أن إفشاء المحكم لأسرار البحث العلمي يرتب ضررا. ولا يكفي لقيام المسؤولية التقصيرية مجرد الخطأ، بل يلزم بجانب هذا أن يحدث الضرر، وقد يكون الضرر ماديا أو أدبيا. والضرر المادي هو إخلال بمصلحة للمضرور ذات قيمة مالية، ويجب أن يكون إخلالاً محققا، ولا يكفي أن يكون محتملا. وأما الضرر الأدبي فهو الذي لا يصيب المضرور في مال كالضرر في الشرف والعرض والشعور. (١)

وفي النظام السعودي ما يؤكد التعويض عن الضرر حالة المخالفة بإفشاء المحكم لأسرار البحث العلمي، ومن ذلك ما يلي:

١ – نصت المادة (٤٢ / أ) من نظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية على أنه » تشكل لجنة بقرار من رئيس المدينة للنظر في مخالفات أحكام هذا النظام، وتقرير العقوبة المناسبة – عدا عقوبة السجن – وفقا لهذا النظام، وتحديد مقدار التعويض عن الأضرار لأصحاب الحق الخاص. ....«

٢ – نصت المادة (٨) من لائحة حماية المعلومات التجارية السرية على أنه » لكل من لحق به ضرر نتيجة مخالفة أحكام هذه اللائحة الحق في رفع دعوى أمام الجهة القضائية المختصة بطلب تعويضه عن الأضرار التي لحقت به «، مع ملاحظة أن المتدبر في المواد ١، ٢، ٣، ٤ من اللائحة تجعل إفشاء المعلومات مخالفا لأحكامها.

٣ – نصت المادة (١٥) من نظام المعلومات الائتمانية من أنه » يجوز لمن لحق به ضرر ناتج عن ارتكاب المخالفات المنصوص عليها في هذا النظام – بعد صدور قرار اللجنة

– اللجوء إلى الجهة القضائية المختصة لطلب التعويض عن الأضرار التي لحقت به » .

المبحث الثالث

عقوبة جرائم الإخلال بنزاهة البحث العلمي فقها ونظاما

المطلب الأول

عقوبة جرائم الإخلال بنزاهة البحث العلمي فقها

يعرف الماوردي الجريمة بأنها » محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير » (١) . ويقسم الفقهاء الجريمة في الشريعة الإسلامية إلى حدود ، وجنايات ، وتعزيرات .

ويمكنني القول بأن العقوبة التي تقع على عاتق من يخل بالأمانة والنزاهة العلمية تتوقف على تكييف ووصف الجريمة التي ارتكبها ، فمن أخل بالنزاهة العلمية وأجرى بحثا ونتاجا علميا يضر بالبشرية كنشر فيروسات وما شابه ذلك ، فقد يكييف على أنه حد الإفساد في الأرض . ومن يجري بحثا على شخص مخالفا الأنظمة واللوائح فيقتله ، فيمكن تكييفها على أنها قتل عمد . ومن يظلل في البحث العلمي ، فقد يعد ذلك جريمة تعزيرية تقتضي عقابه ، وهكذا ...

المطلب الثاني

عقوبة جرائم الإخلال بنزاهة البحث العلمي نظاما

بداية يمكن القول إن النظام السعودي أجاز التفتيش من أجل مكافحة جرائم الإخلال بنزاهة االبحث العلمي . و الأصل أنه لا يجوز دخول المساكن أو تفتيشها إلا على سبيل الاستثناء عملا بما جاء في المادة (٣٧) من النظام الأساسي للحكم ، والتي تنص على أن » للمساكن حرمتها ..ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها و لا تفتيشها إلا في الحالات التي يبينها النظام » . وقد جاء نظام الإجراءات الجزائية السعودي مجيزا للتفتيش .....

وقد سار على هذا النهج النظام السعودي ، فقد جاء في أحكام العقوبات والمخالفات المتعلقة بحق المؤلف » إجراءات الضبط والتفتيش . لموظفي الضبط عند قيامهم بمهمة الضبط والتفتيش مباشرة الإجراءات التالية :

١ – دخول مقار المنشآت التي تنتج أو تعرض أو توزع أو تبيع أو تستخدم أو تقدم خدمات الصيانة لأي من المصنفات المتمتعة بالحماية بما في ذلك ملحقات وتوابع المقار .

٢ – التحفظ عل نسخ المصنفات والأجهزة التي تقوم إزاءها أسباب قوية على أنها محل اعتداء وعلى المستندات المتعلقة بها عند الاقتضاء وإثبات ذلك في محضر الضبط . »

كما جاء عند الحديث عن » تحليل الأدلة . يتعين على الإدارة العامة لحقوق المؤلف أو الفرع المختص فور تسلم الأدلة الثبوتية القيام بالإجراءات التالية :

١ – فحص ومعاينة خارجية للأجهزة أو المصنفات المضبوطة من حيث أو صافها الظاهرية ، وعددها .

٢ – معاينة وتحليل مضمون الأدلة المضبوطة للتأكد من ثبوت اشتمالها على اعتداء على حق المؤلف أو عدمه ، وإعداد تقرير معاينة خطي على المضبوطات يؤكد حالتها.

والجدير بالاعتبار في هذا الصدد أن الأنظمة والقوانين لم تقف عند حد التجريم للاعتداء بل أنزلت عقوبات لمقترف هذه الجرائم – فعلى سبيل المثال :

١ – قررت المادة (٤٤) من نظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية العقوبات ، حيث نصت على أنه » دون إخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في أنظمة أخرى ، يعاقب كل من تثبت مخالفته أي حكم من أحكام هذا النظام بعقوبة أو أكثر من العقوبات الآتية : ١ – الإنذار... ٤ – غرامة مالية لا تزيد (٢٠٠٠٠٠) مائتي ألف ريال .

٥ – السجن مدة لا تزيد على ستة أشهر«(١) .

٢ – يبين نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي أهداف صدوره في المادة (٢) والتي تنص على أنه » يهدف هذا النظام إلى الحد من وقوع جرائم المعلوماتية ، وذلك بتحديد هذه الجرائم والعقوبات المقررة لكل منها ، وبما يؤدي إلى ما يأتي : ١– المساعدة على تحقيق الأمن المعلوماتي . ٢ – حفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية . ٣ – حماية المصلحة العامة ، والأخلاق ، والآداب العامة . ٤ – حماية الاقتصاد الوطني . »

وقد بين النظام السعودي في المادة (٣) صورا عديدة للجرائم المعلوماتية – والتي من المتصور وقوعها على الإنتاج العلمي – وقرر لها عقوبة السجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ومن هذه الجرائم التصنت غير المشروع على ما هو مرسل عبر الشبكة أو الحاسب أو التقاطه أو اعتراضه ، ومنها الدخول غير المشروع إلى

الموقع لتغيير تصاميم هذا الموقع أو إتلافه أو تعديله أو شغل عنوانه ، ومنها التشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة .
كذلك عاقبت المادة (٥) بالسجن مدة لا تزيد على أربع سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال ، أو بإحدى هاتين العقوبتين من ارتكب جريمة الدخول غير المشروع لإلغاء بيانات خاصة أو حذفها أو تدميرها أو تسريبها أو إتلافها أو تغييرها أو إعادة نشرها ، وكذلك من قام بإيقاف الشبكة المعلوماتية عن العمل أو تعطيلها أو تدميرها أو مسح البرامج أو البيانات الموجودة أو المستخدمة .
٣ – ورد في أحكام العقوبات والمخالفات المتعلقة بحق المؤلف بأنه » أولا : يعاقب كل من خالف حكما من أحكام هذا النظام بعقوبة أو أكثر من العقوبات الآتية
١ – الإنذار .
٢ – غرامة مالية لا تزيد عن مائتين وخمسين ألف ريال .
٣ – إغلاق المنشأة المتعدية أو التي ساهمت في الاعتداء على حق المؤلف مدة لا تزيد على شهرين .
٤ – مصادرة جميع نسخ المؤلف ، وكذا المواد المستخدمة في ارتكاب التعدي على حقوق المؤلف .
٥ – السجن مدة لا تزيد على ستة أشهر .
ثانيا : في حالة تكرار التعدي على المصنف أو غيره تجوز مضاعفة الحد الأعلى للعقوبة والغرامة والإغلاق .
ثالثا : إذا رأت اللجنة أن المخالفة تستوجب عقوبة السجن أو غرامة مالية تزيد على مائة ألف ريال ، أو تستوجب شطب الترخيص ، ترفع الموضوع للوزير لإحالته إلى ديوان المظالم .....
خامسا : يجوز للجنة أن تضمن قرارها عقوبة التشهير بحق المعتدي ، ويكون النشر على نفقته ، وبالطريقة التي تراها اللجنة مناسبة »

الخاتمة

أ – النتائج

ثمة نتائج تم التوصل إليها ، أهمها ما يلي :
١ – يوجد العديد من الأنظمة السعودية تربوا على العشرة تجرم الإخلال بالنزاهة العلمية .
٢ – أن ثمة جرائم منصوص عليها بذاتها أوضح النظام أركانها الثلاثة المكونة للجريمة وهي الركن الشرعي والمادي والمعنوي .
٣ – يوجد ضعف توعوي بخصوص هذه الأنظمة .
٤ – فضلا عن قلة العقوبات الرادعة أحيانا .
٥ – أن الشريعة الإسلامية كان لها السبق في هذا المجال تجريما وعقوبة لكل ما يخل بالنزاهة العلمية .

ب – التوصيات .

ثمة توصيات للبحث أهمها ما يلي :
١ – تشديد العقوبات المتعلقة بالجرائم المخلة بالبحث العلمي .
٢ – للعمل على توعية الباحثين والناشرين بمخاطر جرائم النزاهة العلمية .
٣ – بيان جهة قضائية موحدة تختص بالنظر في هذه الجرائم .
٤ – ضرورة مخاطبة الجهات ذات الصلة بنتائج المؤتمر للعمل على الاستفادة منها وتفعيلها
٥ – أن يكون للمؤتمر صفة الدورية .

المراجع

١ – القرآن الكريم .
٢ – إحكام الذريعة إلى أحكام الشريعة ، جمال الدين أبو المظفر السرمري يوسف بن محمد بن مسعود بن محمد الحنبلي ، ت / حسين بن عكاشة بن رمضان ، دار الكيان ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .
٣ – البهوتي ، الروض المربع الشيخ منصور ، بشرح زاد المستقنع ، ت / د / محمد الإسكندراني ، محمد عبد الرحمن عوض ، دار لكتاب العربي ، لبنان ، الطبعة الأولى عام ٢٠٠٥ مMark) ابن الجارود ، كتاب المنتقى من السنن ، دار القلم ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م
٤ – الإمام الزمخشري ، أساس البلاغة ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .
٥ – المستشار سعداوي مفتاح ، جريمة إفشاء الموظف العام أسرار وظيفته وأثرها على وضعه التأديبي ، مركز معلومات النيابة الإدارية ، مصر .
٦ – د . سعود بن سلمان آل سعود وآخرون ، » النظام السياسي في الإسلام ، دار مدار الوطن للنشر ، الطبعة الرابعة .
٧ – صالح بن عبد العزيز بن علي الصقعبي ، إفشاء الموظف العام للسر الوظيفي وعقوبته في النظامين السعودي والمصري ، دراسة تأصيلية
٨ – د / عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ، وإضافات د / عبد الباسط الجميعي ،

مصطفى محمد الفقي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ١٩٩٨م
٩- عبد الهادي الأهدل (١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م) ، الأقمار المضيئة ، مكتبة جدة ، الطبعة الأولى .
١٠- عبد الله بن منصور بن محمد البراك ، الحماية الجنائية للحق في براءة الاختراع بين الفقه والقانون ، بحث تكميلي للماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية عام ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢م
١١-عبد الله بن محمد بن سعد آل خنين ، » المدخل إلى فقه المرافعات ، دار العاصمة ، الطبعة الأولى .
١٢- الشيخ عبد الوهاب خلاف ، » السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية » ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة السادسة عشر .
١٣-د / علي بن هاشم بن هاشم بن عقيل الزبيدي ، الإعتداء على المواقع الإلكترونية من منظور فقهي ، ، ورقة بحث ألقيت بمجلس قسم الفقه بكلية الشريعة بجامعة الملك خالد في ٦ / ٦ / ١٤٣٤هـ .
١٤- د / عمر بن عبد العزيز آل الشيخ ، المعايير العلمية للتحكيم العلمي ، ندوة التحكيم العلمي : أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
١٥- لائحة حماية المعلومات التجارية السرية ، مجلة العدل ، وزارة العدل السعودية ، العدد ٢٨ ، السنة ٧ ، شوال ١٤٢٦هـ .
١٦-اللائحة الموحدة للبحث العلمي بالجامعات السعودية ، الصادرة بقرار مجلس التعليم العالي رقم (٢ / ١٠ / ١٤١٩هـ) ، والمتخذ في الجلسة العاشرة لمجلس التعليم العالي بتاريخ ٦ / ٢ / ١٤١٩هـ ، وموافقة خادم الحرمين الشريفين بالتوجيه رقم ٧ / ب / ٤٤٠٣ ، وتاريخ ١٤١٩ / ٤ / ٢ هـ . Uqu.edu.sa
١٧- الماوردي ، الأحكام السلطانية في الولايات الدينية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠ه / ١٩٩٠م .
١٨- الشيخ محمد أبو زهرة ، الملكية ونظرية العقد ، مطبعة فتح إلياس ، الطبعة الأولى ١٩٣٩ .
١٩- د / محمد سامي راضي ، منهج البحث العلمي في المجال الإداري ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، مصر سنة ٢٠١٢م
٢٠- د / محمد علي قطب ، نظام مكافحة جرائم المعلومات ، » الجرائم المعلوماتية وطرق مواجهتها » مملكة البحرين ، وزارة الداخلية ، الأكاديمية الملكية للشرطة سنة ٢٠١٠
٢١- د / محمد نجيب حسني (١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٧ م) الفقه الجنائي الإسلامي ، الجريمة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى
٢٢- الشيخ منصور علي ناصف (بدون سنة نشر) ، التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول ، هدية مجلة الأزهر .
٢٣- د / منصور بن عمر المعايطة ، المسؤولية المدنية للأطباء عن أخطائهم الطبية ، مجلة البحوث الأمنية ، كلية الملك فهد الأمنية ، المجلد ١٠ ، العدد ٢٠ ، ذو الحجة ١٤٢٢هـ / مارس ٢٠٠٢م .
٢٤- ميثاق أخلاقيات البحث العلمي للمعهد القومي لعلوم الليزر ، جامعة القاهرة ، وثيقة أخلاقيات البحث العلمي ، وحدة ضمان الجودة ، كلية الطب ، جامعة طنطا .
٢٥-د . ناصر بن محمد بن مشري الغامدي ، » الاختصاص القضائي في الفقه الإسلامي مع بيان التطبيق الجاري في المملكة العربية السعودية » ، مكتبة الرشد ، الرياض
٢٦-نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي ، والصادر بتعميم وزير العدل بالنيابة ذي الرقم ١٣ / ت / ٣٠٨٧ في ٢٧ / ٣ / ١٤٢٨هـ والمبني على قرار مجلس الوزراء رقم ٧٩ في تاريخ ٧ / ٣ / ١٤٢٨هـ .
٢٧- نظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية ، مجلة العدل ، وزارة العدل السعودية ، العدد ٥١ ، السنة ١٣ ، رجب ١٤٣٢هـ .

4

منتدى الشراكة المجتمعية النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research Scientific Integrity

المقومات الأساسية للنزاهة فى مجال البحث العلمى

د . طه خيري طه إبراهيم
جامعة الجوف

تتركز مشكلة البحث فيما تشهده بعض البحوث من سطو علمى والإخلال بالأمانة العلمية وذلك يرجع للأسباب التالية:
١) تدنى المهارات البحثية .
٢) تدنى المهارات اللغوية .
٣) انخفاض الوعى بخطورة السطو العلمى .
٤) السعي الى الحصول على الدرجة العلمية بأى وسيلة وتغليب ذلك على التعلم .
٥) قلة الوعى فى ارجاع المعلومة لصاحبها .
٦) التاثر بالعواطف والعلاقات الشخصية فى المسائل العلمية .
٧) غياب النزاهة العلمية والقيم الاخلاقية .

ومن المؤكد أن الوصول إلى النزاهة والجودة فى مجال البحث العلمى لاتتحقق بدون وجود ضوابط ومؤشرات وكذا مجموعة من المتطلبات لابد من توافرها للنهوض بالبحث العلمي.

ومن ثم يرى الباحث أن الحاجة ماسة لعلاج أوجه القصور فى مجال البحث العلمى، والأمر يتطلب رفع كفاءة البحث العلمى والبحث عن آليات جديدة من خلال وضع مؤشرات ومعايير لتقويم البحوث العلمية ورفع كفاءتها لذلك قسمت الدراسة في هذا البحث الى المبحثين التاليين:

المبحث الأول : دور القيم الأخلاقية والسلوكية فى البحث العلمى.
المبحث الثانى : الأسس العامة لأعداد وتقويم البحوث العلمية .
المبحث الاول
دور القيم الاخلاقية والسلوكية فى البحث العلمي.
يتناول الباحث في هذا البحث القيم الاخلاقية والسلوكية الواجب توافرها فى البحث العلمى وذلك على النحو التالي:
أولا: القيم الأخلاقية والسلوكية للباحث العلمي :
تعتبر أخلاقيات الباحث العلمي بمثابة حجر الأساس لنجاحه في أداء عملية البحث العلمي.
ويقصد بالقيم الأخلاقية بأنها العادات الفطرية السوية التي يطبقها الإنسان في أعماله وتصرفاته وتعتبر الأخلاق شيئا طبعيا فطريا ثابتا( ).
وتظهر أهمية الأخلاق في ترشيد السلوك الإنساني لتوجيهه نحو ما يحقق المصلحة والخير لجميع الأطراف وبالتالي فإن مصدر الإلزام بالسلوك الأخلاقي ينقسم إلى:
■ التزام داخلي وهو الأهم في تدعيم السلوك الأخلاقي الذاتي .
■ التزام خارجي في صورة قواعد وقوانين منظمة للسلوك وكلاهما مكمل للآخر( ).
فالأخلاق ترتبط بتوافر مجموعة من القواعد الأساسية والتي على ضوئها يقوم الأفراد والمنظمات بالعمل وتقويم المواقف( ) .

وفيما يلي عرض لأهم هذه المبادئ الأخلاقية:
(١)النزاهة والأمانة العلمية : حيث يجب أن يكون أميناً صادقاً ونزيهاً ومخلصاً عند إعداد البحث العلمى .
(٢)الموضوعية: يجب أن يكون عادلاً لا يسمح لأي تحيز بالتأثير على موضوعيته وأن يحافظ على تجرده ونزاهته وإرجاع المعلومة لصاحبها وتجنب تجريح الآخرين .
(٣)الاستقلال: فيجب لدى قيامه باعداد البحث العلمى أن يتحرر من أي منفعة أو مصلحة محتملة طالما أن تأثيرها يتعارض مع الأمانة والنزاهة والموضوعية.
(٤)العناية العلمية: فيجب أن يحافظ على مستوى كفاءته العلمية وألا يقبل إلا الأعمال التي يتوقع إنجازها بالكفاءة العلمية المعقولة وفقا لتخصصه.
(٥) أخلاقيات المهنة: فيجب أن يتحرى في سلوكه

الأسلوب المستقيم الذي يتفق مع عراقة المهنة وأن يبتعد عن أي سلوك يسئ إلى سمعته.
(٦)المعايير الفنية: فيجب القيام بإنجاز عمله وفقاً لمعايير الأداء الفنية وتوافر السلوك المهني المتعلق بعمله.
ومن دراسة ماسبق يمكن تلخيص أهم القيم الأخلاقية الواجب توافرها في الباحث العلمي:

(١) **الصدق:** ينبغي على الباحث تحري الصدق والشفافية مع نفسه وفي إعداد ابحاثه العلمية وما تضمنه من بيانات ومعلومات حتى تكون موضع ثقة واحترام، مصداقاً لقول الله سبحانه وتعالى » يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ«(٢) كما استدل على ذلك من السنة النبوية المطهرة من قوله – »عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر وإن البر يهدي إلى الجنة«
(٢) **العدل:** يجب أن يلتزم الباحث بالعدل والموضوعية ولايخضع لأى تحيز بالتأثير على موضوعيته وان يحافظ على نزاهته العلمية وارجاع المعلومة لصاحبها وأن يكون هدف البحث موضوعاً ومنطقاً وليس خيالاً مع تجنب تجريح الاخرين– ولقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بالعدل بصفة عامة فقال عز وجل »يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ولا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى واتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ«
(٣) **إخلاص النية :** ينبغى على الباحث استحضار النية الخالصة والصادقة لله عند اعداد الأبحاث العلمية وأن يكون مطابقاً لشرع الله فهذه عبادة يثاب عليها ويقول الحق سبحانه وتعالى »قُلْ إِنَّ صَلاتِي ونُسُكِي ومَحْيَايَ ومَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ«(١) ويقول الرسول صلى الله عليه ،وسلم – (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كان هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله« . ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه).
(٤) **الدقة والإتقان في العمل:** ينبغي على الباحث العلمى أن يكون دقيقاً في عمله ولهذا يتطلب من الباحث أن يدقق في كل البيانات والمعلومات التي يحصل عليها ويقوم بتحليلها والنقد البناء والتعقيب على كل عنصر والاستدلال والإقناع بالبراهين ودليل ذلك من القرآن الكريم وهو قول اللهِ تعالى: »إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً«(٣)

(٥) **الأمانة العلمية:** ينبغي على الباحث العلمى أن يؤدي عمله بأمانة وإتقان باذلاً الجهد بإرجاع المعلومة لصاحبها وتجنب تجريح الآخرين وأساس ذلك قول الله سبحانه وتعالى : »يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ القَوِيُّ الأَمِينُ«(٤) وقوله تعالى: » قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ«(٥). كما استدل على ذلك من السنة النبوية من عموم قوله صلى الله عليه وسلم– أد الآمانة إلى من أئتمنك ولا تخن من خانك.
(٦) **الانضباط والالتزام الذاتي:** يجب ان يكون الباحث منظماً في أداء عمله والتخطيط الجيد لعناصر بحثه وتجنب التكرار بقدر الامكان فى المسائل العلمية المستقرة وحسن طريقة العرض والتسلسل المنطقى مع الالتزام الذاتي النابع من داخله ويأتي هذا بالتمرس والالتزام بالخلق والاستعانة بتقوى الله ومراقبته في السر والعلن بالإضافة إلى الاهتمام ببرامج التعليم الأخلاقي .(٧) **الحياد:** يجب أن يكون الباحث محايدا فيما يتخذه من مواقف واراء وان يتميز الباحث بالمقدرة على إبداء رأيه غير متأثر بأي ضغوط يتعرض لها أثناء قيامه بعملية البحث بالإضافة إلى عدم تأثره بالعواطف والعلاقات الشخصية وان يلتزم بالحياد العلمي التام .
(٨) **الموضوعية :** يجب على الباحث الحصول على المعلومة من مصادرها الاصلية وان يلتزم بالموضوعية ولا يسمح للأهواء الشخصية أن تؤثر على موضوعيته والخروج عن موضوع البحث الى نقاط هامشية وعدم التحيز مسبقا لافكار او اشخاص معينين حيث إنالهدف الاول والاخير من البحث التوصل الى الحقيقة كما هي مؤيدة بالأدلة والشواهد .
(٩) **السماحة والتعاون:** ينبغى على الباحث أن يكون متحليا بروح المحبة والتواضع والصبر والمثابرة والجد والاجتهاد والتسامح والتعاون مع الآخرين وسعة الصدر بتقبل الرأي الآخر( ).
لذا يجب أن يتحلى الباحث بالحلم والهدوء وعاطفة الحوار وعقلانية النتائج التي يتوصل إليها مما يساعد على رفع كفاءة البحث العلمي .

ثانيا: أثر القيم الأخلاقية والسلوكية على كفاءة البحث العلمى :

هناك علاقة طردية بين الالتزام بالقيم الأخلاقية والسلوكية وكفاءة البحث العلمي وأنه كلما زادت درجة

الالتزام بهذه القيم الأخلاقية والسلوكية زادت درجة الجودة والكفاءة فى البحث العلمى ، حيث إن توافر هذه القيم لدى الباحث العلمى تؤدي إلى دعم الثقة فى البحوث العلمية ، نظراً لأن تنمية هذه الثقة قوامها القيم الأخلاقية والسلوكيات السوية لشعور القارئ بالثقة فى المعلومة وان هذه المعلومة حقيقية

كما يحقق الالتزام بالقيم النبيلة والأخلاق الكريمة والسلوكيات الطيبة احترام وتقدير المجتمع الذي يعمل فيه الباحث وحماية الباحث من انحرافات بعض أعضائه الذين لا يلتزمون بالقيم السامية.

المبحث الثانى
الأسس العامة لأعداد وتقويم البحوث العلمية

يتناول الباحث فى هذا المبحث الاسس العامة لاعداد وتقويم البحوث العلمية وذلك على النحو التالى :

أولا: المعرفة:

تتمثل المعرفة في ثقافة الباحث العلمى التي تجعله قادراً على أداء العمل بصورة سليمة وصحيحة، وذلك من خلال المعرفة بمفاهيم وأساسيات البحث العلمى ومنهجية البحث العلمى من حيث الاستنباط والاستقراء والدراسة الميدانية .

أنواع المعرفة: من أهمها ما يلي:

المعرفة العامة: وهى المعرفة لتي تتعلق بمفاهيم واساسيات البحث العلمى وكذا المعرفة بمنهجية البحث العلمي ، وتكوين معرفة شاملة عن موضوع البحث من خلال حصول الباحث واحاطته بجميع الدراسات والبحوث وبلورة الفكرة فى صورة بحثية عن طريق القراءات واعداد ملخصات حول موضوع البحث ويجب على الباحث الحصول على المعلومه من مراجع ومصادر أساسية ومصادر ثانوية ويتم اكتسابها من خلال سنوات الدراسة وطول الممارسة والاشتغال بالبحوث بالإضافة الى ذلك يجب على الباحث تحديد وحصر المراجع الأساسية المحيطة بموضوع البحث وعمل بطاقة لكل مرجع موضحا به اسم المؤلف – عنوان المرجع – جهة النشر – تاريخ النشر – الصفحات التى يرجع اليها

المعرفة الإجرائية: وتتمثل المعرفة الإجرائية في اكتساب الباحث كيفية القيام بالإجراءات الأساسية لاستباط المعلومة وتحليلها وتقييمها والاستنتاج والتي تظهر شخصية الباحث.

ثانيا : الكفاية في التأهيل العلمي والمهني للباحث العلمى:

يمثل التأهيل العلمي والمهني للباحث العلمى وما ينطوي عليه من برامج تدريبية مستمرة والاستعداد الفطرى والعلمى والاصغاء الى توجيهات الاساتذة المتخصصين بما تضاعف قدراتهم على البحث بصورة مستقلة وهى إحدى الركائز الأساسية لمزاولة البحث العلمى

ويرى احد الكتاب »إن أحد المقومات الأساسية لأي عمل مهني متطور هو ضرورة أن يتوافر للمتهن قدر وافر من التأهيل العلمي والخبرة العملية لإعداده وتأهيله للقيام بعمله بصورة سليمة وبما يتناسب مع أهمية الخدمة التي سيؤديها«.

ويرى الباحث ضرورة التزام الباحث بمقومات ومتطلبات التعليم والتدريب المهنى المستمر على أحدث الأنظمة التكنولوجية لتنمية المهارات الفنية للباحث بما تؤدي إلى رفع جودة أدائه .

ثالثا : تحديد مشكلة البحث

ويتمثل ذلك فى الآتى:

– تحديد المشكلة على وجة التحديد واحساس الباحث بأن هذا الموضوع جدير بالبحث والدراسة.

– تحليل أسباب المشكلة .

– تشخيص عناصر المشكلة الرئيسية والثانوية .

رابعا : تحديد هدف البحث .

يجب على الباحث التحديد الدقيق لهدف البحث من خلال الاتى :

– بذل الجهد لأبراز معالم الهدف الرئيسى للبحث وربطه بالعنوان .

–تجنب الخروج عن أهداف البحث إلى حواشى وتفريعات جانبية لاجدوى منها .

–أن يكون هدف البحث موضوعاً ومنطقاً.

خامسا : تحديد نطاق البحث

يجب تحديد العناصر التى تتعلق بأهداف البحث على النحو التالى:

– تحديد واضح للعناصر التى لها علاقة غير مباشرة بالبحث والتى لايجوز الإسهاب فيها على حساب العناصر الرئيسية المباشرة بموضوع البحث .

– تحديد العلاقات السببية بين عناصر البحث الرئيسة

ودورها فى تحقيق هدف البحث
– تجنب الخروج عن نطاق البحث لأن فى ذلك مضيعة للجهد والوقت
– تحديد النقاط التى سوف لايتعرض لها الباحث وسوف تكون نطاق بحوث أخرى مستقبلية

سادسا : وضع خطة للبحث

يجب على الباحث قبل البدء فى كتابة البحث وضع خطة كاملة ويقصد بخطة البحث رسم عام لهيكل البحث وتحديد واضح للأهداف الواردة فى نطاق البحث وترجمتها الى خطة مقسمة الى ابواب / فصول /فروع مع ربط الأبواب والفصول والمباحث ببعضها فى البحث فى إطار متناسق فى اتجاه تحقيق هدف البحث والاهتمام بطريقة العرض والتنظيم والتسلسل المنطقى وتحقيق التوازن من حيث الحجم والكيف واستيفاء الجوانب الشكلية من حيث اللغة وطريقة الكتابة ويكون لكل باب وفصل تمهيد يوضح فيه النقاط الاساسية التى سوف تعرض وتناقش وتحلل بحيث فى نهايته قد تكون قد غطيت

سابعا : تحديد منهجية البحث :

يجب على الباحث الالتزام بمنهجية البحث من حيث الاستنباط والاستقراء والدراسة الميدانية والدراسة التطبيقية وذلك بالنسبة للبحوث الوصفية المرتبطة بالعلوم الانسانية وذلك على النحو التالى.

١– المنهج الاستنباطي: ويتمثل في الدراسة التحليلية النظرية في ضوء المؤلفات والدراسات والبحوث المنشورة والمجلات العلمية وما صدر عن المؤتمرات العلمية وكذلك ما ورد فى الفكر المالى الإسلامى من معايير شرعية وأسس فنية وذلك لاستنباط الإطار الفكري النظري للبحث .

٢– المنهج الاستقرائي: يتمثل في الدراسة الميدانية من خلال تصميم قائمة الاستقصاء لجمع البيانات المتعلقة بنطاق البحث ، موجهة إلى عينة من المتخصصين في مجال البحث لاستطلاع آرائهم أو دراسة تطبيقية على عينة من الشركات او المؤسسات أو نحو ذلك لاستقراء الواقع وتقييمه وتحليلة واختبار صحة فروض الدراسة ووضع المعالجات والحلول .

ثامنا : تحديد فروض البحث :

ويقصد بها المسائل أو الأمور التى تحتاج إلى دراسة وأن الباحث يبدأ بافتراض وجود علاقة بين امرين مختلفين أو وجود تباين بينهما فى معالجة المشكلة ويراعى ان تكون الفروض وفق نطاق البحث وخطة البحث

تاسعا : عرض وتقويم البحوث والدراسات السابقة المرتبطه بالبحث

يجب على الباحث الاطلاع على الدراسات السابقة لموضوع البحث ودراستها دراسة انتقادية فاحصة ويختار البحوث التى لها صلة بالموضوع مع عرض الافكار التى تمت فى الدراسات والبحوث المختارة وتحديد النقاط التى لم تتعرض لها هذه الدراسات وسوف يتطرق اليها الباحث وتكون محل اهتمامه .

عاشرا: إظهار شخصية الباحث من خلال قدرته على التحليل والاستنباط والاستنتاج والاستخلاص والاستدلال وذلك لتحقيق اهداف وفروض البحث

يجب اظهار شخصية الباحث وذلك بالنقد البناء والتعليق والتحليل والاستنباط والاستقراء والاستنتاج وان تكون توصيات البحث موضوعية وبناءة وقابلة للتطبيق وموجهة الى جهات او اشخاص معينين للانتفاع بها وربطها بالواقع العملى وان يكون البحث العلمي إضافة علمية وعملية جديدة يمكن تطبيقها

نتائج البحث

وقد خلص البحث إلى النتائج التالية :

١. وجود العديد من أوجه القصور في البحوث العلمية في الواقع العملي والتي تفقدها مقومات النزاهة والكفاءة والمرونة والاستقرار والناتجة عن عدم وجود ضوابط ومؤشرات ومعايير لتقويم البحوث العلمية ورفع كفاءتها.

٢. هناك بعض القصور في التأهيل العلمي والعملي للباحث لتدنى المهارات البحثية وقلة الوعي مما يؤدي إلى ضرورة توافر التأهيل اللازم للباحث لمواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.

٣. التخطيط الجيد لعناصر البحث فى إطار متوازن حيث تكون مقسمة إلى ابواب / فصول / مباحث / فروع او حسب حجم البحث– بحيث يختص كل منهم بعدة نقاط من البحث فى ضوء العناصر الرئيسة بما يساعد على رفع كفاءة البحث العلمي.

٤. مدى التزام الباحث بالقيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية ولاسيما فيما يتعلق بالامانة العلمية وارجاع المعلومة لصاحبها والمصداقية والشفافية وتجنب تجريح الآخرين – وان الفكر المالى الاسلامى كان حافلا بالقيم الايمانية والاخلاقية التى تتسم بالشفافية والصدق والنزاهة والحيادية التى يستلزم توافرها فى الباحث العلمى.

٥. يعتبر الباعث الذاتى والدينى والمجتمعي من أهم العوامل التى تجعل الباحث يلتزم بالسلوك السوى عند كتابة البحث العلمي.

٦. تجنب التكرار بقدر الإمكان فى المسائل العلمية المستقرة .

٧. التحديد الدقيق لهدف البحث واطار البحث وفروض البحث .

٨. حسن طريقة العرض والتنظيم والتسلسل المنطقى .

٩. الألتزام بمنهجية البحث العلمى من حيث الاستنباط والاستقراء واجراء الدراسات الميدانية او التطبيقية .

١٠. ظهور شخصية الباحث من حيث القدرة على التحليل الذى تم التوصل اليه والنقد والتعقيب على كل عنصر والاستدلال والإقناع بالبراهين وتحقيق أهداف البحث وفروض البحث.

١١ – الاضافة العلمية والعملية فى مجال البحث العلمى وكذا الافكار الجديدة التى تستحق الدراسة والبحث فى المستقبل بما يكون لها تاثير على رفع كفاءة البحث العلمى .

١٢ – مدى تحقيق الباحث للأهداف المحددة من قبل وذلك فى ضوء النتائج العامة أو الخلاصة – ومدى امكانية تطبيقها فى الواقع العملى .

١٣– الموضوعية فى التوصيات التى تم التوصل إليها وأنها بناءة يمكن تطبيقها فى الواقع العملى .

١٤– ضرورة الاهتمام للنهوض بالبحث العلمى وان التنمية الاقتصادية التى لاتؤسس على مقومات علمية تكون ضعيفة وهشة مع ضرورة ربط البحوث العلمية بالتطبيق العملى فى وضع الحلول العلمية للمنشأت .

مراجع البحث

١) د.حسين حسين شحاته، » الإطار العام لميثاق قيم وأخلاق المحاسب في الفكر المحاسبى والتطبيق الإسلامي«، بحث مقدم للمؤتمر الضريبي الحادي عشر، النظام الضريبي المصرى المشكلات ومعوقات التطبيق ومقترحات الحلول، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، يونيو ٢٠٠٦م.

٢) د محمد عبد الحليم عمر، » الأخلاق الإسلامية والمحاسبة «، المجلة العلمية لكلية التجارة بنات، تفهنا الأشراف ،جامعة الأزهر، العدد (١) ، ٢٠٠٤م.

٣) د. حسين حسين شحاته ، »دور القيم والأخلاق في رفع أداء العاملين بالضرائب«، مجلة الاقتصاد الاسلامى ، العدد ٢٣٧ ، ١٤٢١هـ.

٤) د. حسين حسين شحاتة – نصائح الى الباحثين – مكتبة التقوى – بدون سنة نشر

٥) د. عبدالوهاب ابراهيم أبو سليمان كتابة البحث العلمى صياغة جديدة – مكتبة الرشد – بدون سنة نشر

٦) د.جلال محمد عبدالحميد – منهج البحث العلمى – الطبعة الاولى – بيروت – دار الكتاب اللبنانى – سنة ١٩٧٢

٧) أشرف يحيي محمد الهادي، »الجوانب الأخلاقية والسلوكية للمحاسبة في الفكر الإسلامي ودورها في رفع كفاءة أداء المحاسب (دراسة مقارنة تطبيقية) «، رسالة دكتوراه ، كية التجارة، جامعة الأزهر، ١٩٩٥م.

(8) Larry L. Axline “The Bottom Line on Ethics، a Fresh Perspective on a Worth While Subject” Journal of Accountancy (Dec. 1990)

(9) Brown C.E. « Tax Expert Systems in Accounting” Finance, Management Vol. 2, No.3, 1992..

4

منتدى الشراكة المجتمعية النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research Scientific Integrity

البرمجيات الحديثة وأثرها في تجنب الانتحال Plagiarism في بحوث اللغة العربية

د. إخلاص ناصر، د. أبوسفيان الجيلاني، د. تماضر بدوي
جامعة الجوف

تهدف هذه الدراسة والتي بعنوان » دور برمجيات اكتشاف الانتحال Plagiarism في تطوير البحث العلمي في اطار اللغة العربية« في جامعة الجوف وذلك في الفترة مابين ١٤٣٤ – ١٤٣٥هـ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس (دراسة ميدانية لعينة عشوائية كأنموذج من اعضاء هيئة التدريس) لتقصي المعوقات التي تواجه تطوير البحث العلمي وزيادة انتاجه. وبالتركيز علي أصالة البحوث وحفظ الملكية الفكرية كأحد أهم معوقات البحث العلمي، وسبل تطوير طرق الحفاظ علي أصالة البحث العلمي و الملكية الفكرية. وقد أعتمد الباحثون علي استبيان استطلاعي، رصد أهم المخالفات التي تواجه أصالة البحث العلمي والحفاظ علي الملكية الفكرية في اطار أبحاث اللغة العربية بغية تصنيف هذه المخالفات، حيث تم تقسيم المخالفات إلى:

١– التعديل Modification.
٢- الإقتباس Citation.
٣– الانتحال السردي من أبحاث الآخرين Plagiarism.

قام الباحثون بخطوات تحكيم الإستبيان واجراء التعديلات المرفقه من المحكمين وكذلك اختبارات الصدق ومن ثم شرعوا في تطبيق الاستبيان. أما إطار البحث فانحصر في دور برمجيات اكتشاف الانتحال السردي Plagiarism في المحافظة علي أصالة البحوث العلمية والملكية الفكرية للباحثين مع تسليط الضوء على أهمية اظهار المصادر التي استند عليها الباحث في كتابة بحثه، وايضاح دور هذه البرمجيات في تطور الافكار وحث الباحثين علي الإتيان بافكار جديدة ومبتكره Innovation. وشكلت جامعة الجوف الحدود المكانية للبحث، وشكل العام ١٤٣٤ – ١٤٣٥هـ الاطار الزمني للبحث.

تم استخدام المنهج الإحصائي الوصفي Descriptive Statistics Analysis حيث استخدم الباحثون برنامج ماتلاب Matlab في تحليل البيانات احصائياً للإجابة عن أسئلة البحث، والتي من أهمها:

١– ماهو دور برمجيات اكتشاف الانتحال Plagiarism في الحد من سرقة الابحاث والحفاظ علي الملكية الفكرية.
٢– هل هنالك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط اجابات أفراد العينة عند مستوي معنوية Level of significance ٠,٠٥ من حيث الدرجة العلمية (أ.د، أ. مشارك، أ. مساعد، محاضر) وعدد الأبحاث المنشورة.

من أجل استخدام اطار نظري موثق إطلع الباحثون علي أعمال سابقة مشابهه وذلك لتحديد موقع الدراسة الحالية من تلك الدراسات. توصل الباحثون لنتائج من اجراء التحليل الاحصائي الوصفي من أهمها:

١– أوضحت الدراسة أن محتوي الاستبانة لاقي قبولا غالبية هيئة التدريس وذلك بنسبه تقارب ٦٠٪.
٢– أظهرت الدراسة ان برمجيات الانتحال Plagiarism تساهم بنسبة أكثر من ٨٥٪ في الحفاظ علي الملكية الفكرية وأصالة البحوث العلمية وزيادة الانتاج الفكري.
٣– أوضحت هذه الدراسة أهمية ذكر المصادر البحثية وذلك بنسبة تتعدي ٧٠٪.
٤– أبانت الدراسة أن هذه البرمجيات لها أثر كبير في تطور البحث العلمي وذلك بنسبة تتجاوز ٦٥٪.
٥– الفروق ذات الدلالة الاحصائية تكاد لاتذكر وذلك عند اختلاف الدرجة العلمية فيما يتعلق بأصالة البحث العلمي وحماية الملكية الفكرية.
٦– هنالك فروق ذات دلالة إحصائية حيث انه كلما زاد عدد الابحاث المنشورة زادت الخبرة في تجنب الانتحال Plagiarism.

خلص الباحثون لعدد من التوصيات من أهمها:

١– حماية الملكية الفكرية ضرورية لضمان أصالة البحث العلمي وتطوره ولهذا يجب الإسراع بتسجيل الانتاج العلمي والفكري لدي حماية الملكية الفكرية.
٢– توفير البرمجيات التي تساعد علي اكتشاف الانتحال Plagiarism وان تكون متاحه في موقع الاساتذة والطلاب.

٣- رصد الميزانيات اللازمة للحماية الفكرية ضمن ميزانية البحث العلمي علي ان يكون هنالك بند من ضمن بنود الميزانية يغطي هذا الأمر.

مقدمة

اللغة العربية هي لغة القرآن وهي قوام الحياة في المجتمعات لها مكانة عظيمة ومنزلة رفيعة بين سائر اللغات الامر الذي اكسبها الخلود والبقاء الي يوم الدين، فهي مصدر عزة الامة وازدهار حضارتها وفكرها وثقافتها ،لذا وجب علينا حمايتها والمحافظة عليها من المؤثرات التي تؤدي إلى انحلالها وضعفها وتفكك قواها من بين اللغات الاخرى.

لقد شهدت اللغة العربية تطورا ملحوظا في عصر الانفجار المعرفي الذي يتميز بالتغيرات المتسارعة الناجمة عن التقدم العلمي والتقني ، وتقنية المعلومات التي جعلت العالم قرية صغيرة (١) . لقد ظهر في هذا العصر مايسمي »بحمي البرمجيات « هذه البرمجيات المتسارعة والمختلفة التي أظهرت خططا متطورة للبحث العلمي والمحافظة علي مصادره مرجعاته . فالمتتبع لاستخدمات الحاسوب يجد علامة وثيقة بين اللغة العربية والبرمجيات فهي تمتاز بخصائص تساعد علي برمجتها الامر الذي تفقده الكثير من اللغات الآخرى (٢). ولكن علي الرغم من التطور الذي حدث في العالم نجد ان هناك خللا يصاحب البحث العلمي، وهو ما يسمي بالسرقات العلمية او ظاهرة الانتحال Plagiarism في البحوث العلمية ، الذي ظهر نتيجة التشتت في الانتاج الفكري الكمي والنوعي الامر الذي أدى إلى صعوبة تتبع السرقات العلمية الذي احدثتة الزيادة المطردة في كم برمجيات تحرير النصوص وكان هذا من اهم التحديات التي تواجه البحوث العلمية عامة وبحوث اللغة العربية بصفة خاصة ولما كان لنا شرف الارتقاء باصالة البحث العلمي كان لزاما علينا كباحثين ان نتعرف علي البرمجيات التي تحد من السرقات العلمية او مايسمي (بالانتحال Plagiarism) ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة التي تقيس دور البرمجيات الجاهزة في الحد من الانتحال.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

يمكن صياغة المشكلة في السؤال الرئيسي التالي:

ماهو دور برمجيات اكتشاف الانتحال Plagiarism في الحد من سرقة الأبحاث العلمية كلها أو جزء منها والحفاظ علي الملكية الفكرية؟ ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي الاسئلة الفرعية التالية:

١- ما دور هذه البرمجيات في تطور أبحاث اللغة العربية؟

٢- ما دور برمجات الانتحال Plagiarism في لفت انتباه الباحثين على ضرورة ذكر مصادر البحث؟

٣- هل يساهم هذا النوع من البرمجيات في الحث على تجديد الافكار وابتكار الحلول والتنويع في البحوث العلمية في اطار اللغة العربية؟

٤- هل هنالك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط اجابات أفراد العينة عند مستوي معنوية Level of significance ٠,٠٥ من حيث الدرجة العلمية (أ.د ، أ. مشارك، أ. مساعد، محاضر) وعدد الأبحاث المنشورة؟

اهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف **من أبرزها ما يلي :**

١- التعريف بالانتحال بوصفه أحد أنماط القرصنة الرقمية.

٢- مناقشة التحديات التي تواجه مكافحة الانتحال.

٣- بيان أهم البرامج التي تعالج وتكافح ظاهرة الانتحال.

٤ - قد تساعد هذه الدراسة في زيادة الانتاج الفكري والعلمي .

اهمية الدراسة

١- تاتي اهمية هذه الدراسة استجابة للاتجاهات الحديثة التي تنادي بضرورة استخدام البرمجيات كوسيلة متطورة وعصرية في بحوث اللغة العربية.

٢- بيان قدرة البرمجيات على خدمة اللغة العربية والمحافظة عليها .

٣-لفت النظر الي ان هنالك برمجيات متقدمة لكشف الانتحال في بحوث اللغة العربية ومدى فائدتها في خدمة هذا العلم .

٤- قد تسهم نتائج هذه الدراسة في معرفة الانتحال وايجاد استراتيجية مثلى لأجل الحد منه.

مصطلحات الدراسة

١- الانتحال : هو قيام الفرد بالاستنساخ الكامل لعمل محمي بواسطة قانون حق التأليف ، أو للجزء الجوهري أو الاساسي منه .(٣)

٢ اللغة العربية : تعرف اللغة العربية بانها » مجموعة اصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم الخاصة« (٤).

٣ البرمجيات: هي عبارة عن مجموعة برامج يمكن استخدامها في عملية تشغيل المعدات والاشراف عليها وتضم هذه البرامج نظم التشغيل والانظمة التطبيقية ومنسق الكلمات ومعالج الجداول والبرامج التطبيقية والمعني بكتابتها اشخاص معنيون باحدى لغات البرمجة.
٤ البحث العلمي: »هو خطوات متتالية ومنتظمة مؤسسة علي جمع بيانات للاجابة عن أسئلة بحثية أو حل مشكلة معينة.« (٥).
٥ الاستبانة: »تلك الوسيلة التي تستعمل لجمع بيانات أولية وميدانية حول مشكلة أو ظاهرة البحث العلمي« (٦)

الدراسات السابقة

كتب بعض الباحثين دراسات عن موضوع الانتحال والقرصنة الالكترونية ، والمبادرات التي تسهم في حل مثل هذه المشكلة لكنها نادرة منها:

١: دراسة مارك مكلوف وميليسا هلويرف McCullough&Melissa Holmberg (٢٠٠٦)
وهذه الدراسة تشير إلى قضية الانتحال العلمي في رسائل الماجستير في علوم التقنية ، وهدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على حجم ظاهرة الانتحال وكانت مجموع الرسائل بنسبة ٦٨٪ وقعت فيها مشكلة الانتحال بنسبة ٤٣٪(٧)

٢ – دراسة بالمملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي بجامعة الدمام عام ٢٠١٢ قام بها معاوية عبد الماجد الصادق و ريم السحيمي خلصت الدراسة إلى نقاط كمرشد سريع لتجنب الانتحال.(٨)

٣ دراسة بعنوان الورقة البحثية الخلفية لارشاد الجرائم السيبرانية تناولت الورقة الشرحية موضوع الجرائم السيبرانية في الدول العربية، رصدا وتحليلا للتشريعات العربية التي عالجت هذا الموضوع.(٩)

٤ دراسة فهد العبود (٢٠٠٥م) ، وعنوانها حماية حقوق التأليف على الانترنت ، تناولت العقبات ووضعت الحلول وأوضحت أن الدول الغربية وضعت الحلول الكافية لحماية الملكية الفكرية وما زالت الدول العربية في بداية مراحلها في وضع التشريعات الخاصة بحماية حق المؤلفين (١٠).

منهجية الدراسة

الدراسة عبارة عن استبانة اشتملت على عشرين سؤالا، هذا وقد درج الاستبيان تدريجا خماسيا حيث كانت الاستجابة اوافق تماما خمس درجات و اوافق اربع درجات و لا أدري ثلاثة درجات وأرفض درجتان و أرفض تماما درجة واحدة ، وقد أكتفي الباحثون بالصدق الظاهري للأداة، وصدق المحكمين ، فقد تم عرضها على مجموعة من المحكمين أخذ برأيهم في تعديل وتبديل وحذف بعض الفقرات من الاستبانة، ومن ثم شرعوا في تطبيق الاستبيان. من أجل استخدام إطار نظري موثق ، أما إطار البحث فانحصر في دور برمجيات اكتشاف الانتحال السردي Plagiarism في المحافظة علي أصالة البحوث العلمية والملكية الفكرية للباحثين مع تسليط الضوء علي اهمية اظهار المصادر التي استند عليها الباحث في كتابة بحثه، وايضاح دور هذه البرمجيات في تطور الافكار و وحث الباحثين علي الاتيان بافكار جديدة ومبتكره Innovation. وشكلت جامعة الجوف الحدود المكانية للبحث، وشكل العام ١٤٣٤ – ١٤٣٥هـ الاطار الزمني للبحث. حصرت الدراسة البيانات عن الابحاث المنشورة في فترة الخمس سنوات الاخيرة اي من ١٤٣٠ الي ١٤٣٥هـ. تم اختيار عينة الدراسة من اعضاء هيئة التدريس من الذكور والاناث بصورة عشوائية Random Selection حيث تم استهداف أربعين عضواً من هيئة التدريس من مختلف الكليات بجامعة الجوف.

تم استخدام المنهج الاحصائي الوصفي التحليلي Descriptive Statictics Analysis حيث استخدم الباحثون برنامج ماتلاب Matlab في تحليل البيانات احصائيا للاجابة عن أسئلة البحث.

أما الاطار النظري فقد اشتمل على مبحثين .

المبحث الأول : الانتحال في البحوث العلمية والآثار السلبية المترتبة عليه في بحوث اللغة العربية.

المبحث الثاني :البرمجيات ودورها في مكافحة الانتحال.

المبحث الثالث : الإطار العملي وتحليل الاستبانة.

المبحث الاول

الانتحال في البحوث العلمية والآثار السلبية المترتبة عليه في بحوث اللغة العربية

المطلب الأول : مفهوم الانتحال

أولاً : تعريف الانتحال في اللغة :

الانتحال كلمة تقابلها في اللغة العربية كلمة الاستلال والتي يطلق عليها مصطلح Plagiarism بالانجليزية وهي مشتقة من نحل الشيء أي أعطاه أو وهبه أو خصه به ، وانتحل الشيء أعطاه لنفسه .جاء في »لسان العرب«

نحلاً: نسبه إليه، ونحلته القول انحله نحلاً : إذا أضفت إليه قولاً قاله غيره وادعيته عليه (١١). قال ابن الاثير » النحل العطية والهبة ابتداءً من غير عوض ولا استحقاق«.

ورد في معجم إبراهيم فتحي أن plagiarism [الانتحال] هو: »السرقة الأدبية، وهي أخذ أو محاكاة للغة ومعاني مؤلف آخر وتقديمهما كما لو كانت من بنات أفكار السارق. والتعبير مشتق من كلمة لاتينية تعني المختطف. ونطاقه يمتد من ذكر المعاني بألفاظ مختلفة غير ملائمة إلى السرقة السافرة. والاقتباس أو الاقتراض من الأصل إذا لم يطرأ عليه تحسينٍ على يدي المقتبس يعتبر عند الكتاب المجيدين انتحالاً، كما قال جون ميلتون(١٢)وإن أول ما ينبغي التنبه إليه هو أن هذا التعريف مترجم، أي أنه يقدم مفهوماً، أو على الأصح جزءاً من مفهوم يعبر عنه النقد الأجنبي بمصطلح plagiarism . وأن هذه الكلمة متحدة في أصلها اللغوي وهي تعني تبني فكرة أو كتابة أو تأليف لشخص ما ونسبتها إلى الغير من غير ذكر المصدر أو للإشارة إليه.

تعريف الانتحال كمصطلح :

سرقة وتمرير الأفكار أو كلمات شخص آخر وجعلها تبدو وكأنها خاصة به واستخدامها في إنتاج آخر بدون الإشارة إلى المصدر (١٣).

تعرّفها موسوعة ويكيبيديا العربية بأنها »ادعاء شخص صراحة أو ضمنيا بكتابة ما كتبه آخر أو النقل مما كتبه آخرون كلياً أو جزئياً بدون عزو أو اعتراف مناسب، أي باختصار العزو المزور أو إعطاء الانطباع بأنك كتبت ما كتبه غيرك «.(١٤)

كما عرف:« بأنه نقل العبارات او الأفكار من مصدر منشور او غير منشور دون الاشارة إلى مؤلفها«، وهي كلمة مشتقة من كلمة لاتينية تعني الخطف والمنتحل خاطف لأفكار أو كلمات شخص آخر.

التعريف الحديث للانتحال :

هو السرقة الأدبية أو الادعاء الكاذب بالتأليف وذلك باستخدام انتاج فكري لشخص ما على أنه من نتاج الباحث أو الكاتب(١٥)

ومن الملاحظ أنه يوجد تشابه كبير بين مصطلح الـ Plagiarism في اللغة الاتينية وبين مصطلح الانتحال او السرقة الأدبيه في اللغة العربيه حيث إن المعنى واحد فيها و هو استخدام افكار وكلمات الاخرين دون ذكر المصدر الرئيسي او الكاتب الحقيقي لذلك النص وينظر البعض إلى الانتحال على أنه نسخ عمل شخص آخر، أو استعارة الأفكار الأصلية لشخص ما. ولكن يمكن لمصطلحات مثل: »نسخ« و»استعارة« أن تخفي بقناعها جسامة هذا الجرم.

ويستثنى من الانتحال عمليات الإستشهاد والإقتباس والتي يجب ذكر مصادرها.

المطلب الأول : أنواع الانتحال و طرق محاربته

١- أنواع الانتحال (١٦)

الانتحال له أنواع عديدة يصعب حصرها في هذا البحث ولكن سأتطرق في هذا البحث إلى أهمها وأوسعها انتشاراً في هذا العصر أي عصر المعلوماتية الذي اصبح سلاحاً ذا حدين في انتشار الكلمة وانتحالها .

١- الاستنساخ : وهو عبارة عن أخذ عمل الآخرين بكامله ونسبته إلى شخص آخر.

٢- سرقة الفكرة: وهي استخدام مفهوم أو رأي مماثل ل يدخل ضمن المعرفة العامة.

٣- الاستبدال : وهو عبارة عن نسخ قطعة نصية مع تغيير بعض الكلمات الموجودة مع المحافظة على المعلومات الأساسية وعد ذكر مصدرها .

٤- إعادة الصياغة: وهي تغيير بنية الجملة، أو استخدام المترادفات، أو إعادة ترتيب الجمل في العمل الاصلي، أو التعبير عن نفس المحتوى بكلمات مختلفة.

٥- المزج : وهذا يتم بمزج أجزاء من مصادر متعددة دون ذكرها.

٦- انتحال الكود: وهو استخدام كود برنامج ما، أوالخوارزميات، أو الوظائف بدون تصريح أو الاشارة للمصدر المستخدم.

٧- التكرار : وصورته تتم بنسخ من كتابات الفرد السابقة من غير ذكرها.

٨-المزيج : وهو عبار عن دمج المقاطع النصية معروفة المصدر مع مقاطع أخرى لم يذكر مصدرها .

ويرى فريق البحث أن الانتحال بأنواعه يمثل ظاهرة خطيرة وجريمة أخلاقية وأدبية علمية يعاقب عليها القانون ، وإن من أهم ما يجب إدراكه وتداركه والعمل به، نشر ثقافة البرمجيات الحديثة التي تكشف الانتحال بأنواعه، وذلك لأجل الحفاظ على حق المؤلف والكاتب والعودة باللغة العربية إلى قوتها وأصالتها

اسباب انتشار السرقات العلمية (١٧)

هناك أسباب كثيرة ظهرت في العصر الحديث أدت إلى

انتشار هذه السرقات في البيئة العلمية وغيرها ، والذي ساعد على هذه السرقات التقدم التقني الذي عم العالم واصبح بسببه قرية كونية علمية صغيرة سهل التطواف في جوانبها وإن من أهم الأسباب ما يلي :

١- غياب الوازع الديني: وهو أول العوامل، فغياب الضمير يجعل صاحبه يغفل عن الحساب والوقوف بين يدي الله ، قال تعالى :﴿ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون. ليوم عظيم. يوم يقوم الناس لرب العالمين﴾ (المطففين: ٤-٦) ويتمثل وقوفه بين يدي الله، ﴿... ويقولون يا ويلتنا مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها﴾ (الكهف: ٤٩)،وإذا غاب الضمير يفعل الانسان ما يفعلا الأمر الذي ينتج عنه الخلل الخلقي الذي يؤدي إلى سرقة جهود الآخرين.

٢ – العجز والتكاسل العلمي: فمنهم من لا يملك ملكة البحث العلمي، ولا يقوى الخوض فيه ولا يعرف ا يقوى على ذلك أم لا، الأمر الذي يدعوه إلى التكاسل عن الكتابة واللجوء إلى سرقة أفكار الآخرين.

٣ – إحساسه بأنه لن يكشفه أحد ناسياً التقدم العلمي الذي حدث في هذا العصر متمثلاً في البرمجيات الحديثة التي تكشف الانتحال.

٤ – عدم الثقة في النفس يتولد عنها الاعتماد على أعباء الآخرين .

٥ – تهاون الباحث بالتوثيق الأكاديمي واعتباره شيئاً غير مهم.

٦ – اسباب مادية (فقد يضطر الباحث لبيع افكاره بسبب العوز وهذا يجعل توفر العلم مربوطا بتوفر المال فمن يملك يشتري حتى الافكار مما يؤدي لرفع اشخاص لا يملكون المعرفة في مرتبة الباحثين ويسبب يأساً للباحث الاصيل).

٢- مخاطر الانتحال وطرق محاربتها

١- تقتل موهبة البحث والابداع العلمي .

٢- ضياع حقوق الملكية الفكرية وانتشار السرقة في المجتمع .

٣- تتسبب في ضعف اللغة وركاكة الاسلوب الامر الذي يجعل خللا واضحا في اللغة العربية وادابها.

٤- عدم تطور وتقدم البحوث في اللغة فتكون تكراراً وتقليد لما تمت كتابته سابقا

٥- قلة الاهتمام بتطوير الافكار والذات ومهارات الباحث.

وبما ان الانتحال جريمة ولكل جريمة عقوبه. يلقي العبء الاكبر في محاربة هذه الظاهرة على الجهات التعليمية من جامعات ومدارس حيث يمكن أن تصل عقوبة المستل الي الطرد والغاء درجته العلمية. وتعتبر هذه الجريمة جريمة ممتدة حيث لايكتفي بالعقاب على البحث المعني فقط بل تمتد العقوبة الي كل الابحاث والواجبات. فيما يلي بعض الخطوات التي يمكن اتباعها للقضاء علي السرقات الفكرية (١٨):

١- تخصيص مقرر دراسي مستقل عن إجراء البحوث العلمية وتجنب الانتحال.

٢- زيادة الوعي بمفهوم الانتحال أثاره السلبية وأساليب تجنبه، من خلال: عقد الدورات التدريبية وورش العمل ضمن برنامج الوعيالمعلوماتي عن الانتحال وحقوق الملكية الفكرية.

٣- وضع قوانين رادعة لعقوبة الشخص الذي يقوم بالانتحال.

٤- استخدام وتطوير برمجيات كشف الانتحال ونشر استخدامها في المدارس والجامعات.

المبحث الثاني

البرمجيات ودورها في تطوير اللغة العربية

المطلب الأول : تعريف البرمجيات

البرمجيات هو اصطلاح يطلق على جميع البرامج اللازمة لتشغيل الحاسوب وتنظيم عمل وحداته المختلفة. (١٩)

انواع البرمجيات

هنالك نوعان للبرمجيات وهي برمجيات النظم والبرامج التطبيقية.

برمجيات النظم

ويتولى هذا النوع من البرمجيات العديد من التفاصيل لإدارة نظام الحاسوب ومن امثلتها نظام تشغيل محركات الاقراص والمترجمات الاجهزة المتصلة بالحاسوب.(٢٠)

البرامج التطبيقية

هي مجموعة من التعليمات المكتوبة بصيغة معينة و بإحدى لغات البرمجة المتوفرة لتنفيذ عمليات معالجة محددة و يمكن بناء أنظمة مكونة من مجموعة من البرامج عن طريق استخدام هذه اللغات مثل أنظمة المحاسبة، أنظمة الرواتب و غيرها. وتعتبر البرمجيات المستخدمة في اكتشاف الانتحال من البرمجيات التطبيقية.(٢١)

برنامج ماتلاب Matlab

هو برنامج حاسوبي مخصص للمهام الحسابية والتحليل

الاحصائي والهندسي ومحاكاة النظم المختلفة، حيث يوفر معادلات تستخدم في حل النماذج الرياضية والاحصائية والمعادلات الهندسية ويمتاز عن برنامج SPSS للتحليل الاحصائي بانه يعالج معادلات اكثر ويمكنه ان يخرج المخرجات في أشكال ثنائية الابعاد أو ثلاثية الأبعاد.(٢٢)

المطلب الثاني : دور البرمجيات في خدمة اللغة العربية

لقد ظهرت الوسائط التعليمة المتعددة في عصر ثورة الانفجار المعرفي وتدفق المعلومات ، مما نتج عنه التقدم العلمي والتقني في مجالات شتى ، الأمر الذي أدى إلى تطوير مناهج اللغة العربية ، وطرق تدريسها ومناهجها . فقد زود المعلم بخبرات تتناسب ومتطلبات العصر ، الأمر الذي أثار انتباهه وجذبه لحل المشكلات الدراسية المتقدمة ,مما كان له الدور الايجابي في إثراء العملية التعليمية وإثارة الدافعية لدي المتعلم نحو اللغة العربية وتحقيق الأهداف التربوية بصورة أفضل وأسهل مع توفير الوقت والجهد. (٢١).

ويظهر هذا واضحاً وجلياً في تنمية مهارات المتعلم مثل تنشيط الذاكرة والرجوع إلى المصادر الالكترونية بصورة أفضل وأسرع، وإعطائه فرصة واسعة في التدريب على استخدام تقنيات التعلم، الأمر الذي ساعده على تنظيم وقته وترتيب أفكاره.

ولكن هناك جملة من الأمور يمكن الأخذ بها عند استخدام التقنية في تعليم اللغة العربية منها :

١ – تصميم مقررات إلكترونية وبرمجيات تعليمية تتناسب وطبيعة مادة اللغة العربية .

٢ – تقديم المحتوى التعليمي على أقراص مدمجة تعتمد على تقنيات الحاسب الآلي.

٣ – تدريب معلم اللغة العربية على التقنيات الحديثة .

٤ – إمداد البيئة المدرسية بالحاسبات الآلية والشبكات والوسائط المتعددة.

٥ – إنشاء المعامل اللغوية في المدارس والكليات والجامعات .

٦ – الاهتمام بطرق التدريس الحديثة التي تعتمد اعتماداً كلياً على نشاط المتعلم.

٧ – تطوير أساليب التقويم حتى تتناسب مع المدخل التقني وتطبيقاته.

٨– تطبيقات المدخل التقني في تعليم اللغة العربية والتي تشمل المسائل الآتية:

أ – استخدام الحاسب الآلي في طريقة التعلم الفردي والخصوصي، والتدريب والممارسة وحل المشكلات ،والبرمجيات التعليمية .

ب – استخدام الانترنت ووسائطه المتعددة والتي تحتوي على البريد الالكتروني ، والقوائم البريدية ، ومجموعات الاخبار وبرامج المحادثة .

ج – توظيف الشبكة العنكبوتية في وضع مناهج اللغة العربية والدروس اللغوية النموذجية (٢٣).

و من أهم الملاحظات التي وقف عليها الباحث تجاه اللغة العربية انها استفادت كثيراً من استخدام تقنية الحاسوب، وأن الحاسوب يمكن تطويع آلياته وأنظمته لتتواءم مع خصوصية اللغة العربية، على جميع مستوياتها اللغوية، الصوتي منها، والصرفي، والنحوي، والمعجمي، والدلالي. وتم بجهود الباحثين العرب، اللغويين منهم والحاسوبيين، تمثيل الكلام المنطوق وتوليده آلياً، وتحليل الكلمات المفردة وتركيبها آلياً، وتوصيف الجمل وتوليدها وإعرابها آلياً، وقراءة النصوص المكتوبة وتصحيحها ومعالجتها آلياً، وصناعة المعاجم الآلية، وإنشاء البنوك المصطلحية، وتصويب الأخطاء النحوية والصرفية والإملائية آلياً، وتصميم البرامج الحاسوبية للترجمة الآلية، وتعليم اللغة العربية لأبنائها وغير أبنائها بوساطة الحاسوب.

إن هذه الجهود مؤشر حقيقي على نجاح الحاسوب في خدمة اللغة العربية، وتوظيفه في معالجة قضاياها المختلفة، تحليلاً، وتوليداً، وترجمة، وتعليماً، وصياغتها صياغة رياضية دقيقة وفق علاقة متبادلة بين المقاييس العلمية والمقاييس اللغوية. بالإضافة لبرمجيات كشف الانتحال التي تعتبر من اهم البرمجات التي تساعد على تطوير البحوث المكتوبة باللغة العربية . عند بداية ظهور هذه البرمجيات لم تكن تدعم اللغة العربية ولكن نجد حاليا العديد من برمجيات كشف الانتحال التي تدعم اللغة العربية .

الانتحال في البحوث العلمية Plagiarism in Scientific Research

ان اكتشاف الانتحال لدي الباحث يؤدي لعدم الثقة بكل انتاجه، حيث لايقتصر الاثر علي البحث الحالي فقط. اذ هو مشكلة اخلاقية واساءة أكاديمية ويقع علي عاتق الطلاب والباحثين والمؤسسات التربوية مسؤولية التعاون لتجنبه والحد منه (٢٤). حيث يعتبر الانتحال في البحوث

العلمية انتهاك لحقوق الملكية الفكرية والتأليف والنشر ويسبب الضرر للباحث والبحث.

طرق كشف الانتحال

١- عن طريق أليات البحث عن النصوص في محركات البحث (Google, ...)

٢- برمجيات كشف الانتحال (itheticate, Turnitin, Viper, Plagiarism detector, Plagiarism Checker, ...) (٢٥).

وتعتبر الطريقة الأولى غير فعالة لان محركات البحث لاتغطي كل المواقع في الانترنت . اما بالنسبة لبرمجيات كشف الانتحال فهي برمجيات متخصصة تقوم باكتشاف الانتحال عن طريق مقارنة النص بما هو موجود في قاعدة بيانات البرنامج وقد تفشل هذه البرمجيات في اكتشاف الانتحال في حالتين :

الحالة الاولى :- اذا تم تعديل النص او اعادة الصياغة لأنها تعتمد علي مقارنة النصوص مع ماتم تخزينه في قاعدة البيانات .

الحالة الثانية :- يكتشف الانتحال من المواقع المخزنة في قاعدة البيانات .فاذا تم الانتحال من موقع غير مخزن في قاعدة البيانات لايمكن اكتشافه.

اهم برمجيات كشف الانتحال

١- برنامج Turnitin

تم إنتاجة من قبل شركة iParadigms (٢٦). تشتري المعاهد والمؤسسات التعليمية رخصة استخدام هذا النظام للكشف والتاكد من مصداقية كتابة الواجبات والابحاث العلمية المكتوبة (النظام لا يتعامل الا مع النصوص فقط) ومنذ عام ٢٠٠٨ م اعلنت الشركة المنتجة عن اعتماد ٣١ لغة غير الانجليزية من ضمنها العربية يستطيع النظام التعامل معها في عملية الكشف عن المحتوى المنسوخ. يمكن للطالب الاستفادة منه في تدقيق البحث والتأكد منه قبل تسليمه بشكل نهائي. يستخدم النظام في أكثر من ١٠,٠٠٠ مؤسسة تعليمية حول العالم يستخدم النظام اكثر من ١,٠٠٠,٠٠٠ مدرس واكاديمي وأكثر من ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ طالب يستخدمون النظام (١٠). تحتوي على اكثر من ٢٠ مليار صفحة انترنت, ما بين صفحات حالية ومؤرشفه تحتوي على اكثر من ٢٢٠ مليون واجب وبحث , تزيد مقدار ١٥٠,٠٠٠ ورقة عمل يوميا. يوجد شراكة مع مكتبات الكترونية عالمية تحتوي على كتب ومقالات ومجلات وهذه تساهم بمقدار ١٠٠ مليون مقالة اضافية غير الموجودة في قاعدة البيانات. وجميع ما سبق ذكره هو محتوى تراكمي , اي انه يزيد مع الزمن ولا ينقص، تتم عملية الكشف عن المحتوى المسروق بعمل مسح ومقارنة بين عمل الطالب وبين قاعدة البيانات والمصادر الاخرى الخاصة بالنظام , بعد ذلك يظهر تقرير مفصل عن اي عملية نسخ , مع توضيح مصدر النسخ اي ان الطالب او المعلم يستطيع ان يرى مصدر المادة المنسوخة بجانب الحل الخاص بالطالب ليثبت عملية النسخ بشكل واضح . كما ان التقرير يحتوي على نسبة التشابه بين حل الطالب والمصادر الموجودة كنسبة مئوية. وهذا النسبة قابلة للتغير مع الزمن حيث لو ان طالب سلم واجبه وكانت نسبة النسخ ٢٠٪ وقام مجموعة طلاب اخرين بتسليم واجباتهم مع نسخ نفس المحتوى , سينتج عن ذلك زيادة نسبة النسخ عن كل الطلاب, اي ان النسبة ليست ثابتة بل تتغير بشكل لحظي استجابة لمتغيرات النظام.

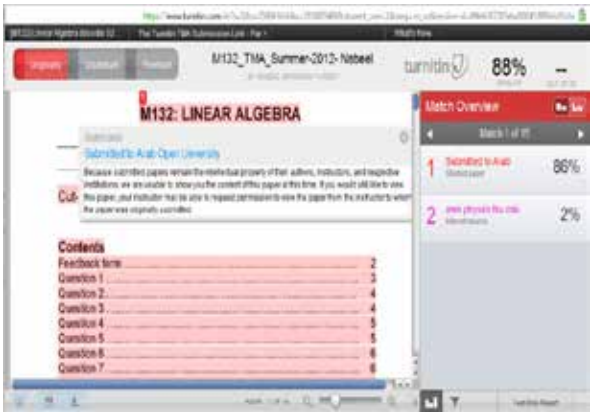

الشكل (١): نسبة التشابة ٨٨٪ , ٨٦٪ نسبة تشابة مع طلاب من نفس جامعتنا, ٢٪ من جامعة اخرى

٢- برنامج VIPER

ان برنامج فايبر من البرامج التي تعني باكتشاف الانتحال وتحدد درجته ونسبته، وهو يعمل كمدقق للنص للكشف عن الانتحال (٢٧) ويمتاز بانه مجاني، وهو يتيح للدارس مراجعة البحث و كذلك المقالاتك، والواجبات الاكاديمية. تحتوي قاعدة بيانات فايبر علي ملايين من الصفحات والصحف والكتب الإلكترونية والدوريات المتوافرة عبر الانترنت والتي كتبها باحثون آخرون الشكل (٢) يوضح نافذة برنامج فايبر.

هو عبارة عن موقع يفحص أكثر:

- ١٤ مليار صفحة نصية عبر الانترنت.
- ٢٠ مليونا بحث علمي.
- آلاف من الإصدارات المعروفة، بما في ذلك ناشري الكتب الدراسية، وقواعد بيانات الدوريات، والكتب الإلكترونية، والصحف، والمجلات.

الشكل (٢): نتيجة البحث في برنامج viper

وعند مقارنة البرامج المستخدمة لكشف الانتحال الاكاديمي وبناء على دقة البرنامج و تغطيته لاساليب الانتحال المتعددة فيعتبر Turnitin هو الأكثر انتشارا بين الاكاديمين حيث يري فريق البحث احتواءه علي قاعدة بيانات واسعة جدا مما تمكن من المقارنة مع اكبر عدد من النصوص.

المبحث الثالث

الإطار الإحصائي التحليلي (العملي)

هذا المبحث يحتوي على تحليل الاستبانة والتي بعنوان (دور البرمجيات الحديثة في الحد من الانتحال العلمي)، وخاصة في بحوث اللغة العربية .

اشتملت على عشرين فقرة وكانت العينة مكونة من اربعين (٤٠) أستاذاً جامعياً وأستاذة جامعية بجامعة الجوف ، تم توزيعها على ثلاثة محاور.

وقد أظهرت نتائج الدراسة دلالات احصائية وضحت دور البرمجيات في الحد من الانتحال العلمي على حسب تحليل المعطيات التالية:

تحليل المعطيات

يظهر الشكل (٣) مخطط بياني لتوزيع اجابات اعضاء هيئة التدريس على الاستبانة كلها:

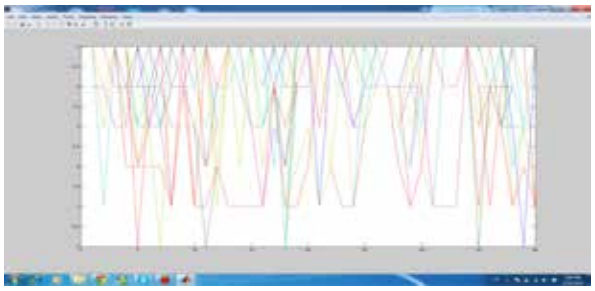

الشكل (٣): مخطط بياني يوضح أوزان اجابات الاستبيان

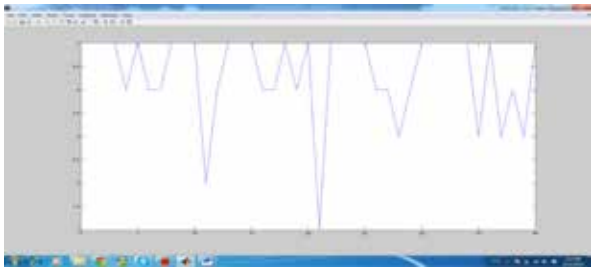

الشكل (٤): السؤال الأول: هل هنالك برامج لكشف الانتحال Plagiarism ؟

يوضح الشكل (٤) ان ثقافة برمجيات كشف الانتحال منتشرة بين اعضاء هيئة التدريس بنسبة أكبر من ٦٠٪ حيث بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس الذين اجابوا اوافق بشدة ٢٢ عضوا وبانحراف معياري ٠,٩٥.

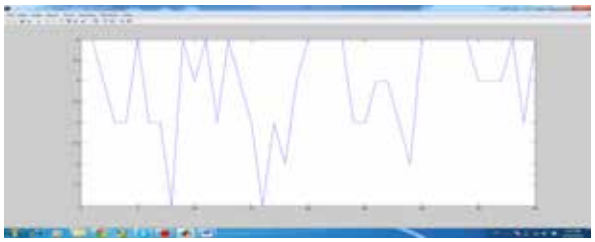

الشكل (٥): السؤال الخامس: أن نسبة الانتحال المسموح بها للباحث هي ٢٠٪

يوضح الشكل (٥) ان هنالك نقصاً معرفياً لدي الباحثين في تحديد درجة الانتحال المسموح به حيث كان عدد الذين اجابوا باوافق بشدة وذلك بنسبة أقل من ٤٠٪ وانحراف معياري ١,١٦. كما يبين محتوي الشكل (٤) ان عدد الذين اجابوا بارفض بشدة حوالي ٥ بنسبة اقل من

١٣٪ وانحراف معياري ١,٤ حيث يظهر أن أكثر من ٨٧٪ من اعضاء هيئة التدريس لا يعرفون ان الانتحال غير مسموح به حتى وان كان غير متعمد.

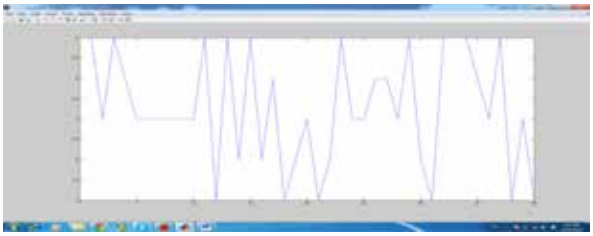

الشكل (٦): السؤال السادس: هل هنالك انتحال غير متعمد وهل يسمح به.

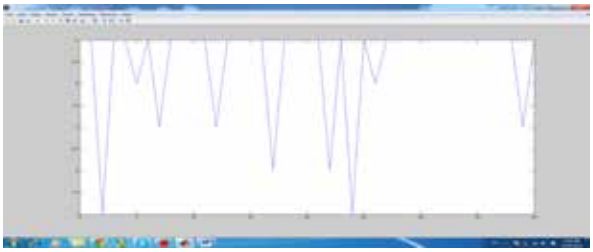

الشكل (٧): السؤال الحادي عشر: تحافظ برامج الانتحال علي الملكية الفكرية

أظهر تحليل السؤال الحادي عشر ان عدد الذين أجابوا باوافق بشدة بلغ عددهم ٣٠ عضو هيئة تدريس وذلك بنسبة تتعدي ٧٥٪ من جملة اعضاء هيئة التدريس وبلغ الانحراف المعياري ١,١٥ ومتوسط يقارب ٤,٥، مما يشير الي ان برمجيات الانتحال تحافظ علي الملكية الفكرية لابحاث الآخرين المسجلة ضمن حماية الملكية الفكرية.

كما أظهر تحليل السؤال الثاني عشر ان عدد الذين اجابوا اوافق بشدة ان برمجيات كشف الانتحال تساعد على أصالة البحوث وعدم تقليد ابحاث الغير كليا او جزءا منها حوالي ٣٣ عضو هيئة تدريس بنسبه تقارب ٨٥٪ من جملة اعضاء هيئة التدريس وبمتوسط بلغ ٤,٨ وانحراف معياري ٠,٤٥.

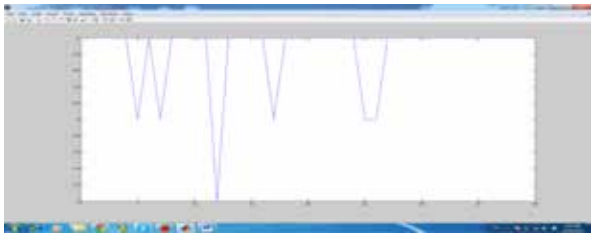

الشكل (٨): السؤال الثاني عشر: تساعد برمجيات الانتحال على اصالة البحوث العلمية

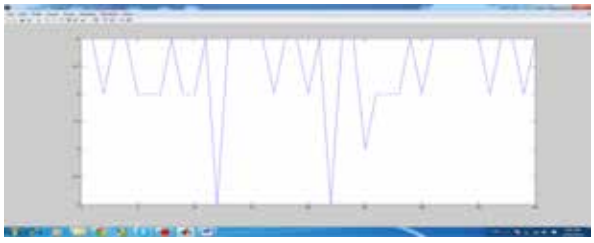

الشكل (٩): السؤال الخامس عشر: تبين أهمية ذكر المصادر البحثية

كما أظهر تحليل السؤال الخامس عشر ان عدد الذين اجابوا اوافق بشدة إن برمجيات كشف الانتحال تلفت انتباه الباحثين لذكر اي مصدر تم الاستفادة منه بالافكار او النصوص او الصور حوالي ٢٦ عضو هيئة تدريس بنسبه تقارب ٦٧٪ من جملة اعضاء هيئة التدريس وبمتوسط بلغ ٤,٥ وانحراف معياري ٠,٧٨.

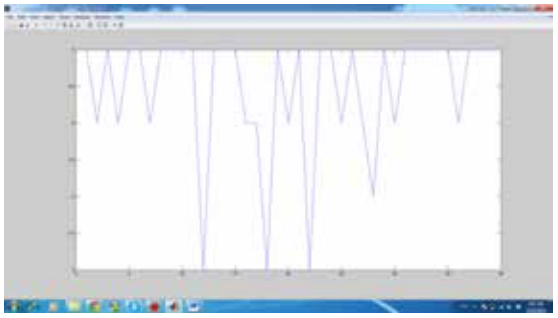

الشكل (١٠): السؤال السادس عشر: تساعد برمجيات الانتحال في تطور البحث العلمي

أظهر تحليل السؤال السادس عشر ان عدد الذين اجابوا اوافق بشدة ان برمجيات كشف الانتحال تساهم في تطور البحث العلمي قد بلغوا ٢٥ عضو هيئة تدريس بنسبه

تقارب ٦٤٪ من جملة اعضاء هيئة التدريس وبمتوسط بلغ ٤,٥ وانحراف معياري ٠,٨٧.

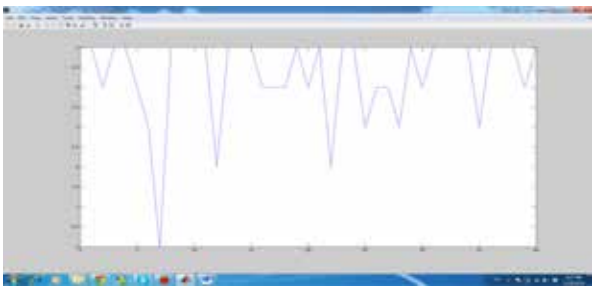

الشكل (١١): السؤال العشرين: ان الهدف الرئيسي من برامج كشف الانتحال التجديد والتنوع في الابحاث العلمية.

أبان تحليل السؤال العشرون ان عدد الذين اجابوا اوافق بشدة ان الهدف الرئيسي من برامج كشف الانتحال التجديد والتنوع في الابحاث العلمية قد بلغوا ٢٢ عضو هيئة تدريس بنسبه تقارب ٥٦٪ من جملة اعضاء هيئة التدريس وبمتوسط بلغ ٤,٣ وانحراف معياري ١,١١.

النتائج والتوصيات

توصل الباحثون لنتائج من اجراء التحليل الاحصائي من أهمها:

١- أوضحت الدراسة أن محتوي الاستبانة لاقى قبول غالبية هيئة التدريس وذلك بنسبه تقارب ٦٠٪.

٢- أظهرت الدراسة ان برمجيات الانتحال Plagiarism تساهم بنسبة أكثر من ٨٥٪ في الحفاظ علي الملكية الفكرية وأصالة البحوث العلمية.أوضحت هذه الدراسة أهمية ذكر المصادر البحثية وذلك بنسبة تتعدي ٧٠٪.

٣- أبانت الدراسة أن هذه البرمجيات لها أثر كبير في تطور البحث العلمي وذلك بنسبة تتجاوز ٦٥٪.

الفروق ذات الدلالة الاحصائية تكاد لاتذكر وذلك عند اختلاف الدرجة العلمية فيما يتعلق باصالة البحث العلمي وحماية الملكية الفكرية.

٤- هنالك فروق ذات دلالة احصائية حيث انه كلما زاد عدد الابحاث المنشورة زادت الخبرة في تجنب الانتحال Plagiarism.

وقد أوصي فريق البحث بالآتي:

١- حماية الملكية الفكرية ضرورية لضمان أصالة البحث العلمي وتطوره ولهذا يجب الاسراع بتسجيل الانتاج العلمي والفكري لدي حماية الملكية الفكرية.

٢- توفير البرمجيات التي تساعد علي اكتشاف الاستلال Plagiarism وان تكون متاحه في موقع الاساتذة والطلاب.

٣- رصد الميزانيات اللازمة للحماية الفكرية ضمن ميزانية البحث العلمي علي ان يكون هنالك بند من ضمن بنود الميزانية يغطي هذا الأمر.

٤- ان يدرج الإستلال ضمن مواد البحث العلمي بالجامعة.

٥- حرص الاساتذة على تفعيل عملية فحص الواجبات وبحوث التخرج للطلاب وبحوث الباحثين.

المراجع

١- د. مرضي بن غرم الله حسن الزهراني، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي الأول للغة العربية وآدابها، الجامعة الاسلامية بماليزيا، ذو القعدة / ١٤٢٨هـ.

٢- باسل عبد المحسن القاضي، ٢٠٠٧، تدوال المعلومات عبر الانترنت وأثره في تشكيل المعرفة ، ص ٥٦ ، الاكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك

٣ - سالم محمد سالم ، السرقات العلمية في البيئة الالكترونية ، المؤتمر السادس لجمعية المكتبات والمعلومات السعودية، الرياض الفترة ما بين ٢١- ٢٢ ربيع ثاني ١٤٣١هـ.

٨ - طه حسين، في الأدب الجاهلي، ص ٤٥

٩ - مبادئ البحث التربوي، د. مساعد بن عبدالله النوح، ٢٠٠٥، ص ٩٢.

١٠- عبد الرشيد بن عبد العزيز، اساسيات البحث العلمي ، ص ٤٣، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز

١١- سالم محمد سالم، مرجع سابق

١٢ - معاوية عبد الماجد الصادق المرشد السريع لتجنب الانتحال، ، ٢٠١٢.

٩- فريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة عن الجرائم السيبرانية ، فينا ، ٢٥-٢٨ فبراير ٢٠١٣ م

١٠ - العبود ، فهد بن ناصر ، حماية حقوق التأليف على الانترنت ، دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات ، مج ١٥، ع٣(جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ)ص ٢٨٦- ٣٠٥.

١١ - أحمد الخطيب ،مجلة رسالة الجامعة ، بتاريخ الأحد ٢٢ مارس ٢٠٠٩ م

١٢ - ابراهيم فتحي ، معجم المصطلحات الأدبية ، الموسوعة العربية للناشرين المتحدين ، ص ٥٠ .

١٣- قاموس ميريام ويبستر.h ttps://www.facebook.com/iphony.net/posts/٣٠٣٥٦٥١٤٦٤٩٢٢٣١
١٤ – الانتحال العلمي . ٣malal Zhrani.wordpress.com
١٥ – موسوعة التعليم والتدريب – ايلاف نت ww.edutrapedia.illaf.net .
١٦- أحمد الفرشيشي, روضة مروان مشروع منظومة الزيتونة العنكبوتية للمعارف الرقمية باللغة العربية في مجال الحوسبة الآلية ص ١٠٥. الندوة الدولية لعلوم وهندسة الحاسوب الدورة السادسة ٢٠١٠ تونس.
١٧ – عصام تليمة ، مجلة الوعي الاسلامي ، العدد ٥٣٢ ، بتاريخ ٢٠١٠/٩/٣ م
١٨- محمد العريان ، الجرائم المعلوماتية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، طبعة ٢٠٠٤ ، ص ٣٤
١٩- أ.م.د عماد عيسي صالح، ٢٠١٢.دور المكتبات الاكاديمية في منع السرقات العلمية واكتشافها.
٢٠ – ابوذر الغفاري المصراتي، ٢٠٠٦. مقدمة إلى نظم التشغيل Operating Systems.
٢١- شحاته حسن (١٤١٧ هـ) تعليم اللغة العربية بين النظرية والتطبيق ، ط٣ ، القاهرة ، الدار المصرية ،ص ١٢ .
٢٢ – م/ احمد صلاح، ٢٠١٣. دورة مبسطة فى برنامج الماتلاب MatLab.
٢٣- العربي ، صلاح عبد الحميد (١٩٨١ م) تعلم اللغات الحية بين النظرية والتطبيق ، لبنان ، مكتبة لبنان ص ٢١٣ .
٢٤ – أ.م.د. نضال خضر العبادي ' آليات النشر في المجلات العلمية ، Comp_dep_educ@yahoo.com .
٢٥- أ . د / محمد زياد حمدان، ٢٠٠٦. كشف الغش أو انتحال المعلومات في التعلم على الانترنت
٢٦- نبيل، ٢٠١٣. نظام Turnitin لكشف الانتحال.
٢٧- http://www.plagiarismchecker.net/
٩dpuf.ae.php#sthash.WTpMFOK.

4

منتدى الشراكة المجتمعية النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research Scientific Integrity

تطبيق نظام الثقة الإلكتروني لتطويرعملية تقييم البحوث العلمية

د. نوره صالح فاروقي
جامعة أم القرى

لا يخفى أن للبحوث العلمية دوراً كبيراً في تطور وتقدم الأمم والحضارات ومساندة الإنسانية والمجتمع وإشراك العقل واللغة والثقافة والقيم للنهوض بالتنمية ولمعالجة مشاكل البيئة والمحيط وتوفير الحياة الكريمة. وتستمر البحوث العلمية كمرآة تعكس تراث الماضي وحقيقة الواقع وتطلعات المستقبل لتغير عالمنا للأفضل. ونظرا لأهمية الدور الذي تقوم به البحوث العلمية ولاسيما أن العالم العربي اصبح يواكب الحراك العلمي العالمي ويتطلع للوصول إلى مراحل متقدمة ومتميزة في كل ما يخص البحث العلمي فالحاجة تستدعي أن يتم التخطيط والمراقبة والتقييم المستمر للبحوث وقياس الجودة.

عملية تقييم البحوث العلمية تعتبر ضرورية وتزداد الحاجة لها مع ازدياد انتشار البحوث للتأكد من الجودة والنزاهة العلمية وضمان عدم وجود سرقات علمية. غير أن عملية التقييم بحد ذاتها تخضع غالبا للمصالح الشخصية وانعدام الشفافية والمساواة والعدالة العلمية. ونظرا لضرورة تطبيق عملية التقييم بحيادية وصدق وحفظ الحقوق العلمية يقدم هذا البحث مقترح بتطبيق نظام الثقة الإلكتروني لتقيم البحوث العلمية.

يهدف النظام بشكل أساسي لترسيخ مفهوم النزاهة العلمية وتعزيز الشفافية وضمان الجودة على مستويين: المستوى الأول يختص بالبحث العلمي بحد ذاته والمستوى الثاني يختص بعملية التقييم. فالمستوى الأول يضمن جودة البحث ومصداقيته العلمية وتطبيقه لمعايير محددة معرفة من قبل المؤسسة التعليمية ويتم التأكد أن البحث نزيه علميا. والمستوى الثاني يضمن جودة ومصداقية ونزاهة عملية تقييم البحوث وتطبيق مفاهيم العدالة على كافة البحوث العلمية بنفس المقياس من غير تحيز أو تعدي وعدم الخضوع للمصالح الشخصية. يشمل هذا البحث شرحاً مفصلاً عن النظام الإلكتروني المقترح لتقييم البحوث اعتمادا على حساب الثقة آليا. فستوضح الثقة واستخدامها في أنظمة المعلومات بشكل عام في الجزء الأول الخاص بالدراسات السابقة. والجزء الثاني سيشرح الإطار العام للبحث من خلال تقنين مشكلة البحث وذكر أهداف وأهمية البحث. وبعد ذلك يتم توضيح النظام الإلكتروني بكامل الأجزاء ونمذجة الهيكل وتحديد آلية العمل. وسيختص الجزء الأخير من البحث بالنتائج وتحليلها ويختم بخاتمة تلخص أهم نقاط البحث مع مقترحات لإكمال البحث في المستقبل.

الدراسات السابقة :

مفهوم الثقة يعرف ويستخدم من قبل عدة مجالات علمية مختلفة مثل علم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد والرياضيات. ومواكبة للتطور التقني الحالي فقد تم اقتباس مفهوم الثقة من العالم الواقعي وطبق على العالم الإلكتروني. وكما هو معروف أن الثقة تحتاج إلى الوقت والجهد للحصول عليها وفي ذات الوقت يمكن أن تفقد بسهولة وسرعة كبيرة وهذا يشكل تحدي في تطبيقها آليا. وسيركز هذا الجزء على أسس ومفاهيم الثقة المرتبطة بأنظمة المعلومات الإلكترونية ويناقش أهم النقاط في هذا السياق .

يستخدم مفهوم الثقة آليا عن طريق تطبيق التحكم في الوصول للمعلومات بناء على معامل الثقة في مجالات الشبكات الإلكترونية وقواعد البيانات (Ma et al., 2010; Zhang and Rao, 2010; Farooqi and North, 2012a, 2014). ويهدف إلى التحكم في صلاحيات المستخدم للوصول للبيانات الدقيقة والحساسة من مبدأ تطبيق أمن المعلومات والحفاظ عليها. وفي أنظمة التحكم يتم استنتاج قيمة الثقة بناء على تاريخ العمليات المسجلة والخبرة ومراقبة سلوكيات المستخدم للنظام والتوصيات على مرور الزمن (Almenarez et al., 2006; Zhao et al., 2010; Singh, 2011).

ومن أهم ما يميز تطبيق التحكم في الوصول للمعلومات بناء على معامل الثقة أن النظام الإلكتروني يكون متحركا ومحدثاً باستمرار ويتفاعل مع مجريات الأحداث

في النظام ولا يشبه أنظمة التحكم التقليدية الثابتة (Al-menarez et al., 2006; Lin et al., 2006; Xing et al., 2010; Zhao et al., 2010; Singh, 2011) . كما يتمكن نظام التحكم المعتمد على الثقة على اكتشاف سوء الاستخدام الخارجي والداخلي فيمنع المستخدم الداخلي من سوء استخدام منصبه ويوفر الوصول الأمن للنظام عن طريق المراقبة الإلكترونية المستمرة (Farooqi and North, 2011, 2012b ,2013) .

ويتم حساب قيمة معامل الثقة بكل مرونة اعتمادا على سياسات كل منظمة وأهداف كل نظام إلكتروني واحتياجاته. فيمكن القياس بعدة طرق مختلفة بتمثيل معامل الثقة بقيمة في نطاق ٠ إلى ١ أو عن طريق تقسيم القيم إلى مستويات ونطاقات مختلفة. ويتضمن النظام دائما وحدة إدراة خاصة بحساب الثقة وتكون مسئولة عن العمليات الحسابية وتنفيذها آليا. ويستطيع كل نظام بناء آلية خاصة لحساب الثقة حسب البيئة والنطاق المستخدم فيه مع إمكانية الاستفادة من الأنظمة الأخرى الموجودة (Lin et al., 2006; Feng et al., 2008; Xing et al., 2010; Almenarez et al., 2006; ; Zhang and Rao, 2010; Zhao et al., 2010; Singh, 2011; Farooqi and North, 2012 a, 2013,2014).

من منطلق تطبيق نظام تقييم إلكتروني عادل يتميز بالحيادية للبحوث العلمية فسيتم الاستفادة بشكل عام من مفهوم الثقة المستخدم في أنظمة التحكم في الوصول مع تعديل وتطوير بعض المفاهيم الخاصه لتتماشى مع هذا النظام المقترح وتمديد تطبيق الثقة الإلكترونية ليشمل أنظمة إلكترونية جديدة. وسيتم شرح كافة تفاصيل النظام الإلكتروني المقترح وآليات العمل وسياسات التقييم في الأجزاء القادمة.

الاطار العام للبحث:

مشكلة البحث :

البحث العلمي من أهم ركائز التعليم العالي فلابد من الاهتمام بمستوى جودته. ومؤخرا قد انتشرت البحوث العلمية ذات المستويات المتدنية من الجودة وكثرت معها السرقات العلمية واستنساخ الأفكار. ويلاحظ بسهولة أن هناك قصور شديد في عملية تقييم البحوث العلمية تحت تأثير العشوائية والتوجهات الذاتية وانعدام الشفافية والعدالة والمرونة (الطائي , 2012 ; حافظ , 2012 ; الحبيب والشمري , 2014; الشمري , 2015). وأن الدراسات في البيئة العربية حسب اطلاع الباحثه لم تتناول بتعمق هذه المشكلة من منظور تطبيقي وعملي حيث تفتقر إلى تطوير وتطبيق الأنظمة الفعلية الخاصه بعملية تقييم البحوث العلمية لتفادي معظم هذه المشاكل.

ولذلك فإن هذا البحث سيسلط الأضواء على هاتين المشكلتين: مشكله النزاهة العلمية والجودة في البحث ومشكلة النزاهة والعدالة العلمية في عملية تقييم البحث. ولإيجاد حل عملي لهذه المعضلات المتعلقة بجودة البحث العلمي وللارتقاء بعملية تقييم البحث العلمي بشكل عادل وحيادي بعيد عن الذاتية تهدف هذه الدراسة إلى تطبيق نظام تقييم إلكتروني يقيس نسبة الثقة في البحث العلمي بشكل آلي. وياتي هذا النظام المقترح كمحاوله تطبيق عملي لتطوير وتحسين مستوى النزاهه في عملية التقييم للبحوث العلمية.

٢,٣. أهمية البحث:

تشتق هذه الدراسة أهميتها من أهمية البحث العلمي وضمان جودته ونزاهته. وحيث يعتبر البحث العلمي من أهم الأدوات لتطوير المجتمعات وتعليم الشعوب فتعطي الدول المتقدمة الاهتمام البالغ لتطوير البحوث العلمية المفيدة لخدمة العالم بأكمله وكل ما يرتبط بها. وللتأكد من سلامة البحث وتقييمه بشكل عادل وحيادي تهتم هذه الدراسة بتطبيق نظام الثقة الإلكتروني لتقييم البحوث العلمية. وتظهر أهمية هذا النظام المقترح لضرورة توفير بيئة علميه امنه لتقييم البحوث العلمية وتطبيق المعايير بدون تجاوزات وضمان نزاهة البحث العلمي ونزاهة عملية التقييم.

٣,٣. أهداف البحث:

نظام الثقة الإلكتروني لتقييم البحوث العلمية يتضمن تحقيق غايات متعدده وكلها تصب في الهدف الرئيسي وهو رفع مستوى جودة البحث العلمي وعملية التقييم بشكل عام وبشكل خاص نركز على أهم النقاط كالتالي:

إنشاء نظام تقييم شفاف آلي يعتمد على إستراتيجيات معينة ومرنه للتقييم ويتم تقيم جميع البحوث باتباع آلية واحدة وفق المعايير ذاتها وبدون المداخلات البشرية التي تتأثر بالمصالح الشخصية فيضمن تطبيق مبدا العدالة والنزاهة في التقييم ورفع مستوى الشفافية.

تطبيق عملية التقييم على البحوث العلمية عمليا وفق معايير مرنه تحددها المؤسسة التعليمية وتستخدم

لمعرفه مدى جوده البحث المختبر ويمكن الاستفادة منها في أغراض مختلفه مثل عملية الترقية وغيرها . تستخلص عملية التقييم مدى أهمية البحث العلمي المختبر بالإضافة إلى جودته وذلك بالاعتماد على وجهات نظر الباحثين القراء في ذات المجال العلمي المرتبط به. آلية عملية التقييم تتميز بالتحديث المستمر مما يضمن السرعة والديناميكية في النظام الإلكتروني.

نظام الثقة الإلكتروني لتقييم البحوث العلمية:

هذا الجزء يشرح النظام الإلكتروني المقترح واجزاءه وآلية العمل ويوضح السياسات المتبعة لحساب الثقة الإلكترونية للبحوث العلمية. يعتمد النظام الإلكتروني المقترح على ثلاثة معايير أساسية افتراضيه لحساب معامل الثقة : معيار المصداقية العلمية, ومعيار الجودة ومعيار المتابعة المستمرة. ويتميز النظام بالمرونة فيمكن التحكم في هذه المعايير ونسبة تأثيرها لحساب الثقة وأيضا يمكن تمديد النظام ليشمل معايير اخرى اعتمادا على السياسية المتبعة في المنظمة الإدارية.

النظام يتألف من ثلاثة وحدات أساسية تعمل بشكل متداخل مع بعض وأيضا بشكل منفصل لبعض العمليات الجزئية لتحقيق أهداف النظام بمرونة ودقة. كل وحدة في النظام تتكون من عدة أجزاء وتتميز من خلال آلية عمل خاصة بها وتحقيق أهداف جزئية محددة. لثلاث الوحدات الأساسية في النظام هي كالتالي: وحدة التنظيم Regulation Module , وحدة التقييم Evaluation Module ووحدة الحساب Calculation Module . وسيتم توضيح عمل كل وحدة بالتفصيل في الأجزاء القادمة.

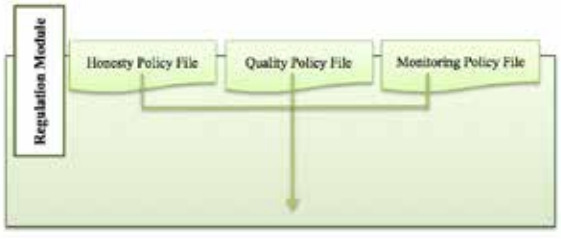

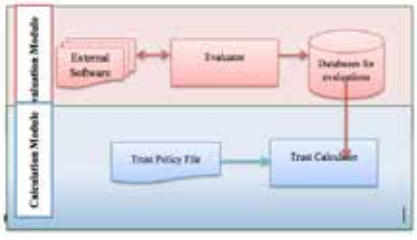

الهيكل التنظيمي للنظام المقترح يوضح في الشكل ١.

د وحدة التنظيم Regulation Module :

هذه الوحدة تعتبر من الأجزاء الأساسية في النظام وتشمل جميع السياسات والآليات المتبعة لتقييم البحوث إلكترونيا. حيث تقوم بتخزين السياسات المتبعة في ملفات من النوع XML File والتي تُستخدم في عملية التقييم لاحقا من خلال الترابط بالوحدة النظامية الثانية المعروفة بوحدة التقييم Evaluation Module .

وحدة التنظيم تشمل ثلاثة أنواع من السياسات المُخزنة : سياسة المصداقية العلمية (Honesty), وسياسة الجودة (Quality) وسياسة المتابعة المستمرة للبحوث العلمية اعتمادا على وجهات النظر المسجلة في النظام (Feedback) وسيتم شرح قوانين كل سياسة بالتفصيل في الأجزاء القادمة. وهذه القوانين وضعت بشكل مبدئي لتطبيق نظام الثقة الإلكتروني ويمكن بكل مرونة وسلاسة أن تتغير وتتمدد لتشمل قوانين أخرى حسب الاحتياج والطلب من التقييم واعتمادا على الأنظمة والسياسة الخاصة المتبعة للمنظمات والمؤسسات الأدارية والتعليمية.

القوانين الخاصة بمعيار المصداقية العلمية.

هذه القوانين مجموعة من الأوامر الأساسية البسيطة التي يتم تنفيذها عند تقييم أي بحث علمي لمعرفة مدى الالتزام بالمصداقية العلمية.وهنا في هذا الجزء من النظام سيتم اقتصار المصداقية على التأكد من خلو البحث من أي سرقات او انتحالات علمية. يتم التأكد من ذلك بالاستفادة من البرامج الإلكترونية المصممة خصيصا للكشف بفعالية عن أي انتحالات أدبية في كتابة البحوث مثل Turnint ,WriteCheck and Anti–Plagiarism.

وسيعتمد هذا النظام على حزمة البرامج الإلكترونية المعروفة ب Turnitin نظرا لانتشارها واستخدامها في اعرق وافضل الجامعات العالمية والمؤسسات العلمية الدولية حسب التقارير العلمية للشركة المنشئة للمجموعة ولاحتوائها على معامل تقنية متخصصة لتطوير هذه البرامج الإلكترونية مما يضمن جودة الأداء العام.

وفي النظام المقترح يتم كتابة وتخزين القوانين الخاصة بقياس المصداقية العلمية في ملف XML يعرف باسم ملف سياسة المصداقية العلمية Honesty Policy File , ويوضح الشكل ٢ المحتوى الأساسي للملف.

```
<Honesty Factor>
<Case One>
<Plagiarism percent>10</ Plagiarism percent>
<Honesty Factor Value> 1 </Honesty Factor Value>
</Case One>
<Case Two>
<Plagiarism percent>20</ Plagiarism percent>
<Honesty Factor Value> 0.75 </Honesty Factor Value>
</Case Two>
<Case Three>
<Plagiarism percent>30</ Plagiarism percent>
<Honesty Factor Value> 0.5 </Honesty Factor Value>
</Case Three>
<Case Four>
<Plagiarism percent>40</ Plagiarism percent>
<Honesty Factor Value> 0.25 </Honesty Factor Value>
</Case Four>
<Case Five>
<Plagiarism percent>50</ Plagiarism percent>
<Honesty Factor Value> 0</Honesty Factor Value>
</Case Five>
</Honesty Factor>
```

كما هو موضح في ملف سياسية المصداقية يتم تقسيم قيمة معامل المصداقية العلمية (Honesty Factor) إلى خمسة نطاقات تعرف كالتالي: النطاق المرتفع – النطاق الجيد– النطاق المتوسط– النطاق الحرج والنطاق المنخفض.

النطاق المرتفع : وهو أعلى وأفضل نطاق للمصداقية العلمية بحيث تقل نسبة الانتحال العلمي عن ١٠٪ وتكون قيمة معامل المصداقية في هذا النطاق Honesty Factor Value=١.

النطاق الجيد : وتكون فيه نسبة الانتحال العلمي أعلى من ١٠٪ وأقل من ٢٠٪ وتكون قيمة معامل المصداقية في هذا النطاق Honesty Factor Value = ٠,٧٥.

النطاق المتوسط : وتكون فيه نسبة الانتحال العلمي أعلى من ٢٠٪ واقل من ٣٠٪ وتكون قيمة معامل المصداقية في هذا النطاق Honesty Factor Value = ٠,٥.

النطاق الحرج : وتكون فيه نسبة الانتحال العلمي أعلى من ٣٠٪ واقل من ٤٠٪ وتكون قيمة معامل المصداقية في هذا النطاق Honesty Factor Value = ٠,٢٥.

النطاق المنخفض : وهو أدنى نطاق لمستوى المصداقية العلمية حيث ترتفع فية نسبة الانتحال العلمي أعلى من ٤٠٪ ويوصف البحث بانعدام المصداقية العلمية وتعطى قيمة معامل المصداقية في هذا النطاق Honesty Factor Value = ٠.

القوانين الخاصة بمعيار الجودة

هذه القوانين تختص بقياس مستوى الجودة العام للبحوث. وحيث إن مصطلح الجودة عام ويشمل على العديد من النقاط فسيركز هذا النظام المقترح على قياس الجودة اعتمادا على تصنيف الجهة العلمية الناشرة للبحث سواء كان منشورا من خلال دوريات علمية , أو مؤتمرات , أو ندوات أو مذكرات بحثية.

إن تصنيف الجهة العلمية الناشرة يختلف باختلاف طبيعة المؤسسة العلمية فإذا كانت دورية علمية يُعتمد على عامل التأثير impact factor وإذا كانت جامعة يعتمد على ترتيبها في قائمة أفضل مائة جامعة في العالم وهكذا. وتخزن هذه الأوامر والسياسات المتبعة في هذا النظام الإلكتروني في ملف XML يعرف باسم ملف سياسة

```
<Quality Factor>
<Case One>
<Impact Factor>High</ Impact Factor >
<Quality Factor Value> 1 </Quality Factor Value>
</Case One>
<Case Two>
<Impact Factor>Medium</ Impact Factor >
<Quality Factor Value> 0.75 </Quality Factor Value>
</Case Two>
<Case Thre
<Impact Fa
<Quality Factor Value> 0.5 </Quality Factor Value>
</Case Three>
</ Quality Factor>
```

الشكل 3 : Quality Policy File

الجودة Quality Policy File ويكون كما في الشكل ٣.

ويتم حساب معامل الجودة في هذا النظام المقترح باتباع نظام النطاقات كالتالي: هناك نطاق مرتفع– نطاق متوسط ونطاق منخفض.

النطاق المرتفع: يعتبر أفضل نطاق ويعكس المستوى المتميز للجودة في الجهة الناشرة للبحث ويكون قيمة معامل الجودة فيه Quality Factor Value=١.

النطاق المتوسط : ويشير إلى أن مستوى الجودة في الجهة الناشرة متوسط ويكون قيمة معامل الجودة للبحث Quality Factor Value= ٠,٧٥.

النطاق المنخفض: ويعتبر أدنى مستوى للجودة المسموح بها في النظام ويعكس ضعف الجهة الناشرة للبحث ويكون قيمة معامل الجودة للبحث Quality Factor Val-

ue= ٠,٥.

القوانين الخاصة بمعيار المتابعة المستمرة

هذه القوانين ترتبط بمفهوم التقويم المستمر وتعتمد على ردود الأفعال حول البحث في المجال العلمي. وعملية المتابعة المستمرة مفيدة لأي نظام إلكتروني حيث تجعله تحت التحديث الدائم مما يودي إلى رفع نسبة التفاعل والتجاوب مع النظام. في هذا النظام الإلكتروني ستكون عملية المتابعة تقتصر على ردود الأفعال وعددها وتُخزن السياسة المتبعة في ملف XML يعرف باسم ملف السياسة للمتابعة المستمرة Monitoring policy

```
<Mentoring Factor>
<Case One>
<Feedback Num> 5 </ Feedback Num >
< Mentoring Factor Value> 1 </ Mentoring Factor Value>
</Case One>
<Case Two>
<Feedback Num> 4 </ Feedback Num >
< Mentoring Factor Value> 0.75 </ Mentoring Factor Value>
</Case Two>
<Case Three>
<Feedback Num> 3 </ Feedback Num >
< Mentoring Factor Value> 0.5 </ Mentoring Factor Value>
</Case Three>
<Case Four>
<Feedback Num> 1 </ Feedback Num >
< Mentoring Factor Value> 0.25</ Mentoring Factor Value>
</Case Four>
<Case Five>
<Feedback Num> 0 </ Feedback Num >
< Mentoring Factor Value> 0</ Mentoring Factor Value>
</Case Five>
</ Mentoring Factor>
```

file ويوضح الشكل ٤ ذلك.

يتم احتساب عدد ردود الأفعال والآراء الإيجابية حول البحث ومن ثم تعطى القيمة المناسبة لمعامل المتابعة المستمرة. وكما تم استخدام مبدأ النطاقات في القوانين السابقة سيستعمل هنا أيضا. تقسم النطاقات إلى : النطاق المرتفع – النطاق الجيد – النطاق المتوسط – النطاق الحرج والنطاق الغير معروف.

النطاق المرتفع : يشير إلى مدى انتشار إيجابية البحث حيث تتعدى عدد ردود الأفعال العدد خمسة وتعطى قيمة معامل المتابعة المستمرة Monitoring Factor Value. ١ =

النطاق الجيد: تكون ردود الافعال الإيجابية مساوية للأربعة وتعطى قيمة معامل المتابعة المستمرة Moni-. toring Factor Value = ٠,٧٥

النطاق المتوسط: تكون ردود الافعال الأيجابية مساوية للثلاثة وتعطى قيمة معامل المتابعة المستمرة Moni-. toring Factor Value = ٠,٥٠

النطاق المنخفض: تكون ردود الافعال الأيجابية مساوية للإثنين وتعطى قيمة معامل المتابعة المستمرة Moni-. toring Factor Value = ٠,٢٥

النطاق الغير معروف: يفتقر للردود الافعال والاراء الأيجابية حول موضوع البحث وتعطى قيمة معامل المتابعة المستمرة Monitoring Factor Value. = ٠

٢,٤. وحدة التقييم Evaluation Module :

تعتبر وحدة التقييم من المكونات الأساسية للنظام الإلكتروني حيث تكون مسئولة عن عملية التقييم الآلية وحفظ النتائج. وترتبط مع الوحدتين الأخرى الموجودة في النظام وتعمل معهما بشكل تكاملي وأيضا تعتمد على التعامل مع بعض البرامج الخارجية . تشتمل هذه الوحدة على المقيم الإلكتروني Evaluator وأيضا قاعدة بيانات خاصة لتخزين النتائج لاستخدامها فيما بعد عن طريق الوحدة الثالثة الخاصه بالحساب.

المقيم الإلكتروني عبارة عن جزء مهم وضروري مبرمج بطريقة يحسب فيها قيم العوامل المؤثرة على الثقة الإلكترونية. المقيم يعمل بناء على القوانين والسياسات المعرفة والمخزنة في الوحدة الأولى الخاصة بالتنظيم التي سبق ذكرها. كما يرتبط ارتباط مباشر ببعض البرامج التي تدعم عملية التقييم. فعملية التقييم تتم عن طريق اتباع الإجراءات التالية:

البدء بالحصول على البحث بصورته الكاملة أو البحث عنه في قواعد المعلومات العلمية العالمية.

تطبيق قوانين معيار المصداقية العلمية باكتشاف إذا كان البحث يحتوي على سرقات علمية عن طريق الربط ببرنامج Turnitin.

تحديد قيمة معامل المصداقية العلمية الفعلية بناء على ملف سياسة المصداقية العلمية.

يطبق أيضا المعيار الثاني والثالث ليتم تحديد قيم معامل الجودة ومعامل المتابعة المستمرة اعتمادا على ملفات السياسة والقوانين المعرفة في الوحدة الأولى.

بعد إيجاد قيم المعاملات الثلاث يتم حفظها في قاعدة بيانات منشئة بشكل خاص للتقييم وتكون عبارة عن ملفات XML ويوضح الشكل ٥ المحتوى العام لها.

```
<Evaluation>
<Research>
< Id> 1</ Id >
< Title> Research title one </ Title>
<Honesty Factor Value> 0.75 </Honesty Factor Value>
<Quality Factor Value> 0.75 </Quality Factor Value>
< Mentoring Factor Value> 0.5</ Mentoring Factor Value>
</Research>
<Research>
< Id> 2</ Id >
< Title> Research title two </ Title>
<Honesty Factor Value> 0. 5 </Honesty Factor Value>
<Quality Factor Value> 0. 5 </Quality Factor Value>
< Mentoring Factor Value> 0.25</ Mentoring Factor Value>
</Research>
....
....
</Evaluation>
```

وحدة الحساب Calculation Module :

تعتبر هذه الوحدة الجزء الثالث من النظام الإلكتروني المقترح وترتبط ارتباط مباشر بالوحدة الثانية وتعتمد عليها في عملية حساب معامل الثقة الإلكترونية. وتتضمن هذه الوحدة قوانين خاصة بسياسة كيفية حساب معامل الثقة وآلة حاسبة لإتمام عملية حساب معامل الثقة إلكترونيا. وسيتم شرح كل جزء بالتفصيل.

قوانين سياسة الثقة الإلكترونية

تشمل هذه القوانين كل ما يتعلق بحساب معامل الثقة من نسبة أوزان المعاملات والقاعدة الحسابية. تحفظ جميعها في ملف من النوع XML وثم تستخدم من قبل الآلة الحاسبة في هذه الوحدة لإتمام العملية الحسابية. يتم تحديد نسبة أوزان المعاملات الثلاثة التي سبق ذكرها في جزء الوحدة الأولى كالتالي : وزن معامل المصداقية العلمية , وزن معامل الجودة ووزن معامل المتابعة المستمرة بناء على أهمية المعامل في مفهوم الثقة لدى المنظمة الإدارية. فإذا كان المعامل مهم وضروري للمنظمة التعليمية تكون نسبة وزنه المؤثرة على الحساب عالية والعكس صحيح. ويمكن أن تزيد النسبة أوتنقص بكل سهولة وفي جميع الحالات لابد أن تكون مجموع الأوزان الثلاثة مساوي ١٠٠٪. وتتميز فكرة تحديد الأوزان بالمرونة التامة لتغطي اغلب الاحتياجات للمنظمات الإدارية ولتضيف خاصية التحديث المستمر للنظام الإلكتروني. ويوضح الشكل ٦ نسبة الأوزان للمعاملات الثلاثة بالاضافة إلى المعادلة الحسابية

```
<Trust>
<Weights>
< Honesty Factor Weight > 50 </ Honesty Factor Weight >
< Quality Factor Weight > 30 </ Quality Factor Weight >
< Monitor Factor Weight > 20 </ Monitor Factor Weight >
</ Weights >
<Trust Value>
Trust Value= Honesty Factor * Honesty Factor Weight + Quality
Factor * Quality Factor Weight + Monitor Factor * Monitor Factor
Weight
</Trust Value>
</Trust>
```

لاحتساب قيمة الثقة الإلكترونية للبحث العلمي.

الآلة الحاسبة للثقة Trust Calculator :

تقوم الآلة الحاسبة بالوصول لقيم المعاملات الثلاثة المُستنتجه والمُخزنة في قاعدة البيانات في الوحدة الثانية الخاصه بالتقييم وأيضا تعتمد على أوزان المعاملات المعرفة في ملف سياسة الثقة الموجود في نفس هذه الوحدة النظامية. وتقوم بإجراء عملية الحساب باستخدام المعادلة (١) المخزنة في الملف كالتالي:

(١) .TV=HF*HFW+QF*QFW+MF*MFW

.TV=Trust Value

.HF= Honesty Factor

.HFW= Honesty Factor Weight

.QF= Quality Factor

.QFW= Quality Factor Weight

.MF= Monitor Factor

.MFW= Monitor Factor Weight

قيمة الثقة عبارة عن عدد عشري من ٠ إلى ١. وكل ما نقصت القيمة واقتربت من ٠ دل ذلك على انعدام الثقة في البحث العلمي وإذا ارتفعت القيمة واقتربت إلى ١ دل ذلك على أن البحث حصل على ثقة عالية. وتستخدم هذه النتيجة كمُخرج للنظام الإلكتروني حيث تظهر نتيجة عملية التقييم للبحث بمرونة وسرعة وبشكل إلكتروني منعا لتدخل أي دوافع أو توجهات ذاتية ولرفع مستوى التقييم والعمل بصدق ونزاهة وحيادية. وإن استخدام النظام الإلكتروني يضمن تنفيذ مبدا العدل والمساواة بين تقييم جميع البحوث العلمية وكما يمنع التجاوزات البشرية ويُشعر المستخدم بالأمن المعلوماتي العلمي ويطور البيئة البحثية التي تعتمد على النزاهة والشفافية والمصداقية العلمية.

النتائج :

تهدف النتائج لتوضيح آلية حساب معامل الثقة وتقييم مرونة أداء إتمام العملية الحسابية وجودتها والقدرة على التحكم في العوامل المؤثرة على نظام الثقة الإلكترونية . كما تختبر التجربة العلمية تغيير قيمة الثقة اعتمادا على تغيير قيم العوامل الستة: معامل المصداقية العلمية ومعامل الجودة ومعامل المتابعة المستمرة ووزن معامل المصداقية ووزن معامل الجودة ووزن معامل المتابعة المستمرة. فعندما يتميز البحث بارتفاع قيم كل من معامل المصداقية العلمية و معامل الجودة ومعامل المتابعة المستمرة ترتفع قيمة الثقة الإلكترونية وتكون نتيجة التقييم الإلكتروني للبحث إيجابية بمقدار هذا الارتفاع والعكس صحيح. فالنتائج تشرح العلاقة التي تربط قيمة الثقة المستنتجة بالمعاملات الثلاثة وأوزانها. وتمت التجربة بالتطبيق المباشر للمعادلة الحسابية مع تغيير قيم المعاملات الثلاث : معامل المصداقية العلمية والجودة والمتابعة المستمرة ونسب أوزانها التي تدل على أهمية كل معامل ومدى تأثيره على عملية التقييم الإلكتروني. وتُستخرج قيم العوامل المخزنة من قاعدة البيانات الخاصة بالتقييم ويتم إجراء الحسابات. وتعرض النتائج حالات مختلفة لحساب قيمة الثقة اعتمادا على المعاملات والأوزان المختلفة. وتحلل النتائج من زاويتين: المنظور الأول يختص بالقيم العليا والدنيا للمعاملات الثلاث والمنظور الثاني يختص بتغيير نسبة الأوزان . ولإجراء عملية حساب قيمة الثقة تُستخدم المعادلة (١) التي سبق ذكرها في الجزء السابق الخاص بالآلة الحاسبة للنظام. وستوضح النتائج في الجداول التالية ١و٢ و٣ و٤.

الجدول ١ يوضح النتائج بشكل عام لحساب قيمة الثقة بنسبة أوزان كالتالي: وزن معامل المصداقية العلمية HFW= ٥٠٪ , وزن معامل الجودة QFW= ٣٠٪ , وزن معامل المتابعة المستمرة MFW = ٢٠٪. النتائج الموجودة في هذا الجدول تبين انه عندما يتمتع البحث بمصداقية عالية وتقل نسبة الانتحال العلمي ويكون منشور من مصدر موثوق وترتفع نسبة الجودة ويكسب العديد من الآراء الإيجابية تكون نتيجة التقييم للبحث أن قيمة الثقة الإلكترونية مرتفعة. وإذا نقصت قيمة أي من المعاملات الثلاث يودي ذلك إلى أن تنقص قيمة الثقة وبنسبة تتحدد حسب تأثير المعامل ذو القيمة المنخفضة. فكلما اكتسب البحث على قيمة ثقة عالية دل ذلك على جودته ونزاهته العلمية

HF	HFW	QF	QFW	MF	MFW	TV
1	%50	1	%30	1	%20	1
0.75	%50	0.75	%30	0.75	%20	0.75
0.5	%50	0.5	%30	0.5	%20	0.5
0.25	%50	0.5	%30	0.25	%20	0.325
0	%50	0.5	%30	0	%20	0.15

والعكس صحيح.

الجدول ٢ يعرض النتائج عندما تكون حالات التقييم للبحوث ذو مصداقية عالية وتقل فيها درجة السرقة العلمية وبنسبة تأثير عالية لوزن معامل المصداقية. النتائج تعكس درجات ثقة مرتفعة عندما تكون قيمة معامل المصداقية عند الحد الأعلى لها HF ١= وتقل بنسب بسيطة متفاوتة عندما تكون HF=٠,٧٥ اعتماد

الجدول 2: يوضح قيمة الثقة عندما تكون قيمة معامل المصداقية تصل إلى أعلى قيمتين وبنسبة وزن عالية.

HF	HFW	QF	QFW	MF	MFW	TV
1	%50	1	%30	1	%20	1
		0.75		0.75		0.875
		0.5		0.5		0.75
0.75	%50	1	%30	1	%20	0.875
		0.75		0.75		0.75
		0.5		0.5		0.625

على قيم المعاملين الاخرين QF and MF .

بعد توضيح حسابات الثقة في الحالات التي تكون فيها قيم معامل المصداقية عالية HF=١ or ٠,٧٥ وبنسبة وزن عالية HFW=٥٠٪ يتم عرض النتائج لنفس الحالات المدروسة ولكن بنسبة وزن منخفضة HFW=٣٠٪ . الجدول ٣ يشير إلى انه رغم ارتفاع قيمة معامل المصداقية إلا أن تأثيرة على النتيجة النهائية يكون ضعيفا وبشكل بسيط لانخفاض وزنه في المعادلة. فبمقارنة الجدولين ٢ و٣ نستنتج انه يمكن وبسهولة التحكم في تأثير المعامل في قيمة الثقة النهائية من خلال تغيير

الجدول 2: يوضح قيمة الثقة عندما تكون قيمة معامل المصداقية تصل إلى أعلى قيمتين وبنسبة وزن عالية.

HF	HFW	QF	QFW	MF	MFW	TV
1	%50	1	%30	1	%20	1
		0.75		0.75		0.875
		0.5		0.5		0.75
0.75	%50	1	%30	1	%20	0.875
		0.75		0.75		0.75
		0.5		0.5		0.625

نسبة وزنة في العملية الحسابية.
الجدول الأخير ٤ يعرض النتائج عندما تكون قيمة معامل المصداقية عند أدنى مستويين لها مما يدل على ارتفاع نسبة الانتحال والسرقة العلمية HF= ٠,٢٥ or ٠. وتتأثر بذلك قيمة الثقة المستنتجة فتنخفض بشكل كبير عندما تكون احد قيم المعاملات منخفضة أوجميعها.

الجدول 4 : يوضح قيمة الثقة عندما تكون قيمة معامل المصداقية عند أدنى قيمتين وبنسبة اوزان مختلفة

HF	HFW	QF	QFW	MF	MFW	TV
0.25	%50	0.5	%30	0.25	%20	0.325
0						0.2
0.25	%30	0.5	%50	0.25	%20	0.375
0						0.3

ونسبة التأثير تختلف باختلاف نسبة الأوزان للعوامل.
تشير هذه النتائج الأساسية إلى المرونة في عملية حساب قيمة الثقة والسهولة في التحكم بتغيير تأثير المعاملات اعتمادا على توجه المنظمة الإدارية المستخدمة للنظام والقدرة على التحديث بشكل دائم من خلال تغيير قيم المعاملات. وبشكل عام فان هذه النتائج تلخص عمل وحدة الآلة الحاسبة في النظام. ويمكن توسيع و تطوير النتائج في المستقبل لتشمل اختبارات لتجارب عملية تختص بجودة أداء كل وحدة موجودة في النظام الإلكتروني. وأيضا لتتضمن نتائج قياس السرعة والدقة والتخزين في عمل النظام بشكل متكامل.

الخاتمة :
في الآونة الأخيرة ارتفعت نسبه الوعي والثقافة في العالم العربي بأهمية دور البحث العلمي على المجتمعات وظهر الاهتمام بهذا الموضوع وبجودته وتقييمه. ومواكبة لذلك يأتي هذا البحث كنظام عملي تطبيقي لتطوير عمليه التقييم ورفع جودة البحث العلمي من خلال جعل عملية التقييم آلية معتمدة على الثقة الإلكترونية لضمان الحفاظ على الحقوق العلمية للجميع بذات المستوى والجودة والدقة والسرعة.
وتنفيذا لمعايير العدالة والشفافية والنزاهة في عملية تقييم البحوث العلمية فقد تم اقتراح تطبيق نظام الثقة الإلكتروني. ويهدف النظام إلى توفير بيئة تقييم إلكترونية آمنه من سوء الاستخدام والتدخل البشري والتحيز الشخصي. يطور ويطبق النظام مفهوم النزاهة والمصداقية العلمية من زاويتين: الزاوية الأولى تختص بتعزيز جودة البحث العلمي عن طريق تقييمه وفق معايير عادلة توضع من قبل المؤسسة التعليمية والزاوية الأخرى تهتم بجودة عملية التقييم بحد ذاتها وان تكون حيادية بسيطة عادلة سريعة وخالية من التجاوزات والتعديات المهنية.
وقد اشتمل البحث على توضيح للنظام ووحداته الداخلية وتم شرح آلية العمل بشكل جزئي وتكاملي. وتشير نتائج البحث إلى مرونة العملية الحسابية وإمكانية التحكم في العوامل الذاتية وتمديدها بيسر لتشمل جميع سياسات المؤسسات التعلمية المختلفة. و يمكن أن يوسع هذا البحث ليغطي معايير وآليات جديدة وان يتم استكمال إجراء التجارب العملية على وحدات النظام بشكل مفرد أو على كامل النظام من عدة نواحي تشمل جودة الأداء والدقة وقياس سرعة التنفيذ ومقارنة النتائج بغيرها .

المراجع:

١,٧. المراجع العربية:
الطائي , محمد (٢٠١٢), نحو استراتيجية فاعلة لضمان الجودة في البحث العلمي بالوطن العربي , المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي , العدد 10, ص ١٢٥– ١٥٥.
حافظ , عبدالرشيد (٢٠١٢) , أساسيات البحث العلمي , مركز النشر العلمي , جامعة الملك عبدالعزيز, الطبعة الأولى.
الحبيب , عبدالرحمن و الشمري , تركي (٢٠١٤) , جودة البحث العلمي لطلبة الدراسات العليا بالجامعات السعودية ومدى التزامهم بالمعايير الأخلاقية في بحوثهم العلمية ,المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي, العدد ١٧ , ص ٦٥–٩١.
الشمري , عادل (٢٠١٥) ,الجودة الشاملة بين المنظور الإسلامي والرؤية الغربية ,المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي, العدد ١٩ , ص ٤٧–٦٣.
٢,٧. المراجع الأجنبية:
Almenarez, F., Marin, A., Diaz, D. & Sanchez, J. 2006. Developing a Model for Trust Management in Pervasive Devices. Fourth Annual IEEE International Conference on Pervasive Computing and Communications Workshops, 52-71.
Lin, A., Vullings, E. & Dalziel, J. 2006. A Trust-Based Access Control Model for Virtual

Access Control Framework for R-Osgi. The 2nd International Workshop on Database Technology and Applications (DBTA) 1-5.

Zhao, L., Liu, S., Li, J. & Xu, H. 2010. A Dynamic Access Control Model Based on Trust. International Conference on Environmental Science and Information Application Technology (ESIAT), 548-551.

Organizations. Fifth International Conference on Grid and Cooperative Computing Workshops, 557-564.

Ma, J., Logrippo, L., Adi, K. & Mankovski, S. 2010. Risk Analysis in Access Control Systems Based on Trust Theories. IEEE/WIC/ACM International Conference on Web Intelligence and Intelligent Agent Technology (WI-IAT), 415-418.

Farooqi, N. & North, S. 2011. Trust-Based Access Control for Xml Databases. The 6th International Conference for Internet Technology and Secured Transactions (ICITST-2011), Abu Dhabi, UAE: IEEE Xplore, 764-765.

Farooqi, N. & North, S. 2012a. Evaluation of Practical Trust Based Access Control for Xml Databases. The 7th International Conference for Internet Technology and Secured Transactions (ICITST), London, UK. IEEE Xplore, 336-340.

Farooqi, N. & North, S. 2012b. Logging in Xml Databases: Xlog File for Trust Based Access Control. World Congress on Internet Security (WorldCIS-2012), Ontario, Canad. IEEE Xplore, 174-175.

Farooqi, N. & North, S. 2013. Performance Evaluation of Trust Based Access Control for Xml Databases. The Journal of Internet Technology and Secured Transactions (JITST), Volume 2, 147-156. ISSN 2046 3723 (Online).

Farooqi, N. & North, S. 2014. Time Cost Evaluation of Trust Based Access Control for XML Databases. The 9th International Conference for Internet Technology and Secured Transactions (ICITST), London, UK. IEEE Xplore, 324-426.

Feng, F., Lin, C., Peng, D. & Li, J. 2008. A Trust and Context Based Access Control Model for Distributed Systems. 10th IEEE International Conference on High Performance Computing and Communications, 629-634.

Singh, S. 2011. Trust Based Authorization Framework for Grid Services. Journal of Emerging Trends in Computing and Information Sciences, 2, 136-144.

Xing, H.F., Cui, B.L. & Xu, L.L. 2010. A Mixed Access Control Method Based on Trust and Role. The Second IITA International Conference on Geoscience and Remote Sensing 552-555.

Zhang, L. & Rao, R. 2010. Trust Based

4

منتدى الشراكة المجتمعية النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research Scientific Integrity

تقييم أداء البرامج العالمية لكشف السرقات العلمية باللغة العربية للأبحاث الجامعية ببرنامج "Turnitin,CheckforPlagiarism, PlagScan, I thenticate, SafeAssignments"

أ. نـوف محمـد الظاهــري، أ. ولاء عمـر بـارفعــه، د. أشــرف محمـد بــاداود
جامعة الطائف

لقـد أدى التوسـع التقنـي و التكنولوجـي بتسـهيل الوصـول السـريع لمحتويـات صفحـات الويـب النصيـة, مـن مقـالات علميـة و أبحـاث جامعيـة و نسـخ محتواهـا أو جـزء منـه أو حتـى إعـادة صياغتهـا بسـهولة, دون الإشـارة بالملكيـة الفكريـة لصاحبهـا, ممـا أدى إلـى تنامـي ظاهـرة الانتحـال السـرقات العلميـة للبحـوث الأكاديميـة فـي المؤسسـات الجامعيـة خاصـة و قطـاع التعليـم عامـة. نتيجـة لهـذا، بـادر بعـض الأشـخاص و الشـركات بتصميم أو تطوير برمجيات كشـف الانتحـال و أدواتهـا و الخدمـات المقدمـة مـن قبلهـا إلـى الجهـات التعليميـة, أو الدوريـات و المجـلات العلميـة للبحـث عـن أي سـرقات فكريـة فـي أي بحـث علمـي قُـدم من قبل الباحثين أو مسـاعديهم و طلاب الدراسـات العليا، بهـدف فحصهـا و التأكـد مـن خلوهـا مـن الانتحـالات قبـل مـا يتم نشـرها،حيث من المفترض: أن تتسـم هـذه الشـركات بسـعة قاعـدة بياناتهـا و تنـوع محتواهـا بفعاليـة و كفـاءة منتجاتهـا فـي الكشـف عـن أنـواع مختلفـة مـن الانتحـالات. و نظـرا لحاجـة الجامعـات و المؤسسـات العربيـة التعليميـة لمعرفـة مـدى دقـة هـذه البرامـج قُبيـل إعتمادهـا, اسـتهدفت العديـد مـن الدراسـات إختبـار كفـاءة هـذه البرامـج فـي الكشـف عـن السـرقات العلميـة و الانتحـالات, بنـاءً علـى عناصـر مختلفـة منهـا علـى سـبيل المثـال لا الحصـر: تقييـم كفـاءة و دقـة النتائـج , سـرعة معالجـة و وضـوح التقاريـر, سـهولة الإسـتخدام و سـهولة قـراءة و تفسـير تقريـر النتائـج. تتصـف اللغـة العربيـة بصعوبـة البنيـة اللغويـة لهـا و لذلـك فـإن مهمـة الكشـف عـن الإحتيـالات و السـرقات العلميـة باللغـة العربيـة مهمـة ليسـت باليسـيرة. أضافـة لذلـك, العديـد مـن البرمجيـات المصممـة صممـت لكشـف الإقتباسـات و الانتحـالات باللغـة الإنجليزيـة و لذلـك فهـي لا تأخـذ بالإعتبـار الميـزات الخاصـة باللغـات الأخـرى. و مـن هنـا تتبلـور أهميـة هـذه الدراسـة فـي قيـاس فعاليـة أداء البرامـج المتاحـة و الخاصـة فـي الكشـف عـن الانتحـال و مـدى ملائمتهـا للمحتـوى العربـي.

تسـعى هـذه الدراسـة إلـى التعـرف علـى وظائـف و خصائـص الخدمـات و البرامـج الحاسـوبية المبتكـرة لكشـف السـرقات العلميـة فـي النصـوص العربيـة و المطـورة عربيـا وعالميـا, و رصـد أشـكال و وسـائل الانتحـال بالنـص العربـي, وقيـاس فعاليـة أداء و دقـة نتائـج مجموعـة مـن برامـج كشـف الإحتيـال الداعمـة للغـة العربيـة.

و قـد إعتمـدت الدراسـة علـى المنهـج التجريبـي لتحقيـق أهدافهـا و الاجابـة عـن تسـاؤلاتها ,مـن خـلال إسـتخدام خمسـة خدمـات و تطبيقـات حاسـوبية لكشـف الانتحـال و السـرقات العلميـة وهـي : Turnitin,CheckforPlagiarism,Plag Scan, I thenticate, SafeAssignments

و لغـرض الحصـول علـى نتائـج دقيقـة, تـم إختيـار عينـة عشـوائية مكونـة مـن ٢٥ مقالـة علميـة مـن قاعـدة بيانـات أربـع دوريـات عربيـة فـي تخصصـات متعـددة, مضافـاً إليهـا نسـبة مـن المـواد المنتحلـة لتقيمهـا مـع الأخـذ بالموافقـة الكتابيـة مـن كتابـة هـذه المقـالات العلميـة لإسـتخدامها فـي أغـراض هـذه الدراسـة دون الإفصـاح أو التشـويه بأسـمائهن.

و أتخـذت الدراسـة أدوات منهجيـة لجمـع البيانـات مـن محـركات البحـث التاليـة:
La Trobe library, RMIT library, Saudi digital library - Google.

المقدمه:

تواجـه الجامعـات و المؤسسـات التعليميـة العربيـة تحديـات كبيـرة سـببتها التطـورات التكنولوجيـة العالميـة مـن تدفـق كثـرة المعلومـات و البيانـات و سـرعة الحصـول عليهـا بإسـتخدام أدوات تكنولوجيـة و إتصـالات عاليـة الدقـة

مثل الشبكة العنكبوتية »الإنترنت« و غيرها، مما أدى إلى حدوث الإنفجار المعلوماتي أو مايعرف بالثورة المعلوماتية. (ن. زعموش،ف. مخلوفي, ٢٠١٤). فالإنفجار المعلوماتي و وسائل الإتصالات التكنولوجية المتعددة سهلت على الباحثين و الجامعات و المؤسسات التعليمية العربية سرعة الحصول على مصادر المعلومات المستخدمة في الأبحاث في أي وقت ممكن و بالكيفية التي يريدونها بل وزادت من مستوى التعليم الفردي و مهاراته و سلوكه داخل مجتمعه و خارجه (عبدالشافي، ديناحسن. ٢٠٠٨). أغلب هذه الوسائل سهلت على الباحثين أخذ المعلومات المراد الإستشهاد بها في بحوثهم العلمية من مصدرها الأصلي بإستخدام خاصيتي النسخ و اللصق من غير الإشارة بالمصدر الأم لهذه المعلومات بقصد أو من غير قصد، مما يضع الباحث تحت ما يسمى بالانتحالات العلمية و يضع المؤلف تحت ضياع حقوقة الفكرية (ريما الجرف. ٢٠١٣) . هنا نرى التأثير الواضح على طرفي العلاقة كليهما لكن نجد أن المؤلف قد لحق به الضرر الأكبر كون التأثير مباشراً على حقوق ملكيتة الفكرية. فالوطن العربي أولى إهتماماً جلياً بحقوق الملكية الفكريه« متطلبات العولمة« لبراءات الإختراع و حق المؤلف و الحقوق المجاورة بوضع قوانين تحميها مثل دولة (الجزائر، البحرين، مصر، فلسطين، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تونس، الإمارات، و اليمن. أما دولة جيبوتي فلديها قانون يحمي حق المؤلفين و ماجاوره فقط بينما مجلس التعاون الخليجي المشترك و الصومال فلديها قانون لحماية براءات الإختراع فقط١.

و لكن مع وجود هذه القوانين فإن واقع الحال يشير إلى وجود إختراقات كبيرة في حقوق الملكية الفكرية في العالم العربي حسب تقرير صادر عن الإتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية في العام ٢٠٠٩، فإن معدل الخسائر لحقوق الملكية الفكرية في العالم العربي يقدر بنحو أكثر من٥٠ مليار دولار لعام ٢٠٠٩ منها ١٠مليارات دولار وحدها حجم الخسائر لدولة المملكة العربية السعودية٢. من هنا نستدل على أن وجود الانتحالات العلمية في الأبحاث الجامعية بالوطن العربي أمر مؤكد. فالانتحال آفة تسري في جسد المؤسسات التعليمية و الجامعية في العالم و هذا الفعل يتنافى مع جانبين أولهما: الجانب الديني الذي حرم السرقات بكافة أنواعها في جميع الأديان و ثانيهما: الأخلاقيات الواجب على الباحث التحلي بها عند عمل بحث علمي. حقيقة يعزى هذا الإنتشار السريع لهذه الآفة لعدة أسباب منها: أولا, كما ذكر الكاتبان (Kutz, Eleanor, et al. ٢٠١١) بعض هذه الأسباب منها أسباب ثقافية فالباحث أو الطالب حينما يتأثر بثقافته الأم و يأخذ برأي صوت الأغلبية في المجتمع بالرغم من تواجد بعض الأصوات الفردية ويروي الكاتبان أيضا سبب شخصي كما لو شعر الطالب بنقص الكلمات والأفكار التي يمتلكها وأنه يحتاج للمزيد منها فيضطر للانتحال العلمي لأن مالديه غير كافي . بينما يرى الكاتبان(Awdry, Rebecca, and Rick Sarre (٢٠١٣) أن أحد أسباب الانتحالات هو التغييرات الثقافية التي حصلت بفعل الثورة التكنولوجية. فالباحثون من مستخدمي الإنترنت قد يجدون المعلومات منشورة على صفحات الإنترنت بكل سهولة وقد ترتبط هذه المعلومات بصفحات كل موضوع وهذا يسهل في إستغلال حقوق الملكية الفكرية للمادة المنشورة ومن الصعب حفظ حقوق ملكيتها الفكرية نظراً لإنتشارها. أيضا ذكر الباحثان أن من أهم الأسباب هو إنتشار المواد العلمية في بعض المواقع التي تسمح للطلاب أو الباحثين بتحميل تكليفات أو كتب أو أبحاث كالمكتبات الرقمية والخدمات التي تعمل على الخدمات الرقمية. بالمقابل يرى Hendricks, Emily, Adena Young-Jones, and James Foutch ، (٢٠١١) . أن الطلاب يميلون للانتحال العلمي للدخول إلى أفضل الكليات للحصول على أفضل درجات تسمح لهم بحياة وظيفية جيدة بعد تخرجهم أو لإستكمال دراساتهم العليا أو ترقياتهم.أخيرا، أسباب أخرى ذكرها الكتاب(Ukpebor, Christopher Osaretin, and AbieyuwaOgbebor, ٢٠١٣) قد تكون ضعف الوعي لقضية الانتحال العلمي، فكلما كان هنالك وعي ودعم كبير لقضية الانتحال في مراحل دراسية مبكرة كانت نتائجة أفضل لتفهم المجتمع هذه القضية ونشأته عليها(Ukpebor, Christopher Osaretin, and AbieyuwaOgbebor. (٢٠١٣).) هذه الأسباب أوجدت الدافع لدى بعض الشركات و الأشخاص بتطوير و تصميم أدوات و برمجيات كشف الانتحال و خدماتها المقدمة إلى الدوريات و المجلات العلمية أو الجهات التعليمية, للتفتيش عن أي سرقات فكرية في البحوث العلمية قُدمت من قبل الباحثين أو مساعديهم و طلاب الدراسات

العليا، بهدف فحصها و التأكد من خلوها من الانتحالات قبل مايتم نشرها. من هذه البرمجيات التي يتناولها هذا البحث خمس خدمات و تطبيقات حاسوبية هي:
Turnitin,CheckforPlagiarism,Plag Scan, I
thenticate,SafeAssignments.

فهذه البرامج لا تحل مشكلة الانتحال العلمي و تقضي عليه بل هي أدوات تساعد في الكشف عن مصدر الانتحال و إعطاء نسبة رقمية عن عدد الكلمات أو الجمل أو النصوص المنسوخة من أي عمل آخر بتقديم تقرير مفصل لمستخدميها من اللجان العلمية التحكيمية أو حتى الطلاب أنفسهم حتى يقوموا بإتخاذ مايلزم عمله. (ماهر الجوة و أخرون،٢٠١١). فإيجاد البرمجية المناسبة يتطلب تضافر الجهود لتكون المرجع الفيصل للجان العلمية المشرفة على لبحوث المحكمة عربياً. و هذه البرمجيات تكون أساساً في قبول البحوث المرجعية للترقيات أو البحوث العامة للمحاضرات و الندوات العلمية. تتميز اللغة العربية بصعوبة تراكيبها وكلماتها اللغوية، فكشف البرمجيات عن أي سرقة علمية لبحث قدم باللغة العربية مهمة صعبة و ليست سهلة كما نتوقع و السبب أن الكثير من البرمجيات المتاحة صممت لكشف الإقتباسات و الانتحالات باللغة الإنجليزية و لذلك فهي لا تأخذ بالإعتبار الميزات الخاصة باللغات الأخرى. (Shivakumar, Narayanan, and Hector Garcia-Molina, ١٩٩٦). نحن نهدف في هذه الدراسة إلى تقييم و قياس مدى دقة أداء هذه البرامج العالمية المذكورة سابقاً والمتاحة في الأسواق العالمية التعليمية / التجارية لكشف أي سرقات علمية مكتوبة باللغة العربية من الأبحاث الجامعية.

أ: الإطارالنظري

١/مشكلة الدراسه:

بعد البحث المستمر في قواعد البيانات و قراءة كثير من الدراسات لم نجد أي مقالة علمية تحدثت عن تقييم البرامج الحالية العالمية التي صُممت لتكشف انتحالات اللغة العربية في الأبحاث الجامعية إلا عدداً محدوداً، و محورها تطوير بعض الأدوات الموجودة بالأسواق التجارية لإستخدامها في هذا الغرض، بالرغم من أن قضية السرقات العلمية بالوطن العربي قضية أزلية و متكررة للإعلام دور بارز بالتفاعل معها. و على حد علمنا تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها في مجال تقييم أهم البرامج العالمية لكشف الانتحال العلمي و الداعمة للغة العربية. من هنا تبلورت مشكلة الدراسة هذه لتتمحور في التساؤل التالي:« ماهو الدور الرئيسي الذي تلعبه البرمجيات العالمية لمدى قياسها لنسبة الانتحالات الموجودة في الأبحاث الجامعية باللغة العربية؟».

٢,٤/ أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة عند إطلاعنا على الدراسات السابقة لم نجد دراسة ناقشت تقييم أي برنامج حاسوبي يكشف الانتحال العلمي باللغة العربية عن هذه الخمس برمجيات و يدعمها. فنتوقع من مخرجات هذه الدراسة بأن تدلنا على البرنامج الأكفأ في قياس نسبة الانتحال العلمي بالنصوص العربية و في حالة عدم توفر برنامج متكامل يساعد في حل هذه المشكلة سنركز على الخاصية التي تميز كل برنامج على حدة و إقتراح حل للإستفادة من تلك الخواص. من المتوقع بأن تفيد هذه الدراسة الجامعات العربية و صانعي القرار و الباحثين و مساعديهم، لتحديد البديل الأفضل لهم من البرمجيات الحاسوبية لحل أو الحد من مشكلة الانتحالات العربية في الأبحاث الجامعية و توفير الوقت والجهد و المال عليهم لإختيار البديل الأكفأ من البدائل المطروحة كون أنه ستتصف أبحاثهم بالنزاهة العلمية و مخرجات تعليهم بالقوة بإعتبار البرنامج أداة أساسية لقياس نسبة الانتحالات و الكشف عن مصادر السرقات العلمية و إستخدام هذه البرامج لتكون الحكم الفيصل لترقية أعضاء هيئة التدريس أو حصول طلبة الماجستير و الدكتوراة على الدرجة العلمية.

٢,٤ /أهداف الدراسة:

الهدف من هذة الدراسة: هو تقييم البرامج الحاسوبية المذكورة سابقاً والمتاحة في الأسواق الدولية من قدرتها على إكتشاف و تحديد مصدر الانتحالات العلمية لجمل و نصوص و أبحاث و أفكار مستخدمة في البحوث الجامعية بالنص العربي، حيث إنها مقتبسة من مقالات علمية أو كتب منشورة و يكون مصدرها الويب أو قواعد البيانات، سواء كان المنتحل من طلبة الماجيستير و الدكتوراه أو أعضاء هيئة التدريس. فعند الحصول على نسبة الإقتباس بالأرقام من هذه البرامج فإنها تعطي مؤشراً من المفترض أن يعتمد عليه تحكيم البحث المطروح بالحصول على الدرجة العلمية أو الترقية من عدمها من قبل الجهة أو الأشخاص المسؤولين، و بها سنصل إلى تطبيق معنى

النزاهة العلمية في مستوى جودة الأطروحات و الرسائل العلمية للأبحاث العربية. أيضا هذا البحث يهدف لطرح بعض الحلول المساندة في القضاء أو الحد من آثار هذه المشكلة بوضع آليات و أستراتيجيات تخدم جميع أصحاب المصلحة المذكورين سابقا.

٣,٤ الدراسات السابقة :

يهدف إستعراض الدراسات و البحوث السابقة إلى تعزيز الإستفادة منها للدراسة الحالية خاصة من ناحية النتائج و الأهداف و الأدوات المستخدمة. في هذا الجزء سيتم مراجعة لأهم الدراسات في المحاور التالية:

١- إيضاح لأنواع و أنماط الانتحالات العلمية الشائعة بين الطلاب و الباحثين,

٢- خصائص اللغة العربية لتوضيح التحديات التي تواجة مطوري برمجيات كشف الانتحال ,

٣- عرض لخصائص و ميزات البرمجيات العربية و العالمية لكشف الانتحال العلمي بالنص العربي

٤- بيان نتائج أهم الدراسات المنجزة في تقييم أداء برامج و خدمات كشف الانتحال العلمي.

يتحتم علينا بداية تقديم توضيح و بيان لماهية مصطلح الانتحال أو السرقات العلمية (Plargisim) . هنا كالعديد من التعاريف التي صاغت و وضحت معنى الانتحال العلمي, منها أن الانتحال يعرف على أنه استنساخ الأفكار أو الكلمات بدون الإشارة أو عدم الإشارة الكافية إلى المصدر (Abasi, Akbari,& Pecorari ٢٠٠٦). كما أشار موقعPlagiarism.org إلى عدد من الممارسات التي تشكل الصور المختلفة للانتحال وهي:

١/ تقديم المنتحل الإنتاج الفكري للآخرين كعمل خاص به.

٢/ نسخ أفكار الآخرين أو كلماتهم بدون الإشارة للمصدر الرئيسي.

٣/ عدم وضع النص المقتبس مابين علامات الإقتباس.

٤/ إعطاء معلومات غير صحيحة أو دقيقة عن المصدر المقتبس منه.

٥/ تغيير الكلمات ولكن مع نسخ هيكل و ترتيب الجمل و ذلك مع عدم الإشارة للمصدر الرئيسي.

١/ أنواع الانتحالات العلمية :

من أجل فهم معوقات و نطاق تغطية الكشف الآلي عن الانتحالات العلمية, خاصة بالنص العربي كان لابد من التطرق أولا لتصنيف أنواع الانتحالات. قامت العديد من الدراسات البحثية بتصنيف الانتحالات و السرقات العلمية إلى عدد من الأنواع و الأشكال. فقد قسمت دراسة لكل من (ALZahrani, Salim& Abraham , ٢٠١٢) أنماط الانتحالات بناء على ممارسات الطلاب والباحثين إلى نوعين رئيسين بصرف النظر عن اللغة المستخدمة هما الانتحال الحرفي و الانتحال الذكي.

أولاً: الانتحال الحرفي و يعد النمط الأكثر شيوعا حيث لا يبذل المنتحل جهدا في محاولة تغيير النص سواء بإعادة الترتيب و هيكلة الجمل أو استخدام مفردات مختلفة .ويمثل هذا النمط الانتحال المباشر عن طريق النسخ و اللصق من المصادر الإلكترونية بدون وضع علامات الإقتباس و الإشارة للمصدر الأصلي .ويتضمن الانتحال المباشر صورا متعددة منها: النسخ المماثل سواء عن طريق نسخ كاملا لمستند أو جزء منه, تعديل و إجراء تغيرات طفيفة بحذف بعض الكلمات أو إدخال كلمات أخرى أو إعادة ترتيب الجملة

ثانيا : الانتحال الذكي و فيه يقوم المنتحل بإيهام و تضليل القارئ عن طريق إعادة صياغة أفكار الآخرين نسبها لنفسه. في هذا النوع يحاول المنتحل تغيير العمل الأصلي بصور مختلفة تتضمن معالجة النصmanipulation (Text) , ترجمة النص(Text translation, اعتماد أو تبني الأفكار(idea adoption). ويمكن تعريف هذه الأنماط كما يلي :

١/ معالجة النص : تتم من خلال تغيير شكل النصوص و إعادة صياغتها نحويا أو بإستخدام مفردات مختلفة مع الإحتفاظ بنفس المضمون الفكري, و يدخل ضمن هذا النوع محاولة المنتحل تلخيص الفكرة الأصلية بإستخدام جمل أقل عدداً مما هو معروض بالنص الأصلي بدون الإشارة إلى المصدر الرئيسي.

٢/ترجمة النص: وفيه يقوم المنتحل بترجمة النص من لغة إلى لغة أخرى بدون التوثيق المناسب للمرجع الرئيسي , و تتم الترجمة آليا كإستخدام مترجم قوقل أو الترجمة ذاتياً عن طريق مترجمين يتحدثون اللغتين.

٣/ إعتماد أو تبني الأفكار: يشير هذا النوع إلى إستخدام و انتحال أفكار الباحثين الآخرين و عرضها كعمل أصلي للكاتب المنتحل. ويعنى بانتحال الأفكار نسب المساهمات الفكرية لآخرين أو نتائج و إستنتاجات الدراسات الأخرى بدون الإشارة إلى مصدر الدراسة الأصلي.

يؤكد, (Senflo, ٢٠٠٤) أن الانتحال الذكي خاصة عن

طريق إعادة كتابة نتائج دراسات سابقة بإستخدام صيغ مختلفة لهدف إخفاء مصدر الأفكار يعد من أخطر أنواع الانتحالات العلمية و الأقل حظاً من ناحية الكشف عنها , و ذلك لأن الخبراء المقيمين للعمل ليس بإمكانهم بذل جهد أو وقت للتحقق من أصالة العمل المقدم. إضافة لذلك , عدم وجود آليات و أدوات دقيقة و فعالة للكشف عن هذا النمط من الانتحال قد يعزز من حجم خطورته. كما أوضح Bouville (٢٠٠٨,)) أن هناك فرق بين نسخ النص الذي يحمل في طياته مساهمة فكرية لأشخاص آخرين بدون الإشارة الملائمة للمصدر الرئيسي و بين نسخ الكلمات أو الجمل التي لا تنطوي على أفكار أصلية لآخرين , حيث يصنف الأول على أنه انتحال علمي أما الآخر فلا يعد ذلك. غالبا يكون الدافع لنسخ الكلمات أو الجمل التي لا تنقل أفكار لأخرين هو محاولة الكتاب تحسين مهاراتهم الكتابية خاصة عند الكتابة بلغات أخرى غير اللغة الأم .أشار (al Maureret,٢٠٠٦) في دراسة لنوع آخر من الانتحال متمثلاً في الانتحال بالمراجع حيث يقوم المنتحل بتعمد إستخدام مراجع خاطئة (مراجع غير متطابقة مع النص), مراجع مزيفة (مراجع غير موجودة) إضافة إلى إستخدام روابط منتهية الصلاحية للمراجع حيث قد يتعذر على القارئ الوصول للمصدر.

أيضاً رصدت العديد من الدراسات الانتحال الذاتي كنوع من أنواع الانتحال العلمي كأن يقوم الكاتب بإعادة نشر بحث منشور في مجلة علمية أخرى, أو إعادة إستخدام فقرات أو جمل سبق له أن كتبها في بحوث سابقة بدون الإشارة للمصدر (Gile, ٢٠٠٥). من ناحية أخرى, أوضحت دراسات أخرى كدراسة

(Bouville,٢٠٠٨) بأنه بناءً على تعريف الانتحال المتمثل في محاولة عرض الإنتاج الفكري للآخرين كعمل خاص للمنتحل, لا يعد الانتحال الذاتي نوع من أنواع الانتحال العلمي.

٢/اللغة العربية و خصائصها:

تعد اللغة العربية لغة الأم لأكثر من ٣٣٠ مليون متحدث في البلاد العربية و الإسلامية, وتتكون اللغة من ثمانية و عشرون حرفاً هجائياً حيث يرى بعض اللغويين أن الهمزة و الألف تمثلان حرفاً واحداً. و العربية من أقدم اللغات التي تتمتع بخصائصها الفريدة من ألفاظ و تراكيب ونحو و صرف و أدب و خيال, مع القدرة في التعبير على شتى مدارك العلم. للعربية خصائص كثيرة لعل من أبرزها :

١– الإشتقاق: تمتاز اللغة العربية بإمكانية إنتاج عدد كبير من الكلمات من جذر واحد مثال على ذلك إشتقاق كلاً من مكتبة و كتاب و مكتب و مكتوب من الجذر كتب. و تشترك هذه المفردات بجزء من حروفها و مقدار من أصواتها. و تتسم العربية بالفائض اللغوي الهائل من المفردات و يعود الفضل بذلك إلى الصرفية العالية (عبدالعليم,٢٠٠٣).

٢– الإعراب و إستخدام الحركات للتميز بين الكلمات: يتيح الإعراب للغة العربية القدرة الكبيرة و الهائلة في التعبير عن المعاني و التفنن في الأساليب و المرونة العالية في بناء التراكيب. مما يجعله الفارق الوحيد بين الكلمات المتماثلة بالكتابة و المتكافئة باللفظ و لولاه لأصبح من الصعوبة بمكان التمييز بين فاعل و مفعول ولا مضاف من منصوب ولا استفهام من تعجب. فنأخذ على سبيل المثال كلمة عالم التي تعني الكون و كلمة عالِم بالكسر أي المعلم. و يقل إستخدام الحركات في الكتابة الحديثة (عبدالعليم,٢٠٠٣).

٣– إتساع و وفرة المفردات في التعبير: تمتاز العربية بسعة مفرداتها و كلماتها و إمكانية التعبير عن الشيء الواحد بإستخدام الكثير من الأسماء. فلو أخذنا على سبيل المثال كلمة (أعطى) لوجدنا لها أكثر من ٢٦ مترادف منها بذل, أكرم, أمد, سدد, زود, جاد و دفع (عبدالعليم,٢٠٠٣) .

٤– الإيجاز في الحرف و الكلمات و التراكيب: تمتاز العربية عن غيرها من اللغات بإمكانية إستخدام حروف, كلمات و تراكيب أقل عدداً. قد نستغني عن كتابة حرف مثلاً عن طريق إستخدام الإدغام فنقول : بمَعوضاً عن بما. و كذلك يكون الإيجاز و الدمج بالتراكيب و الجمل فللغة العربية قائمة بشكل رئيسي على ذلك فيكفي على سبيل المثال إضافة الضمير إلى الكلمة ليكون جزء منها كأن نقول كتابه و بعد إضافة الضمير كتابهم . و تتجلى هذه السمة عند مقارنة العربية باللغات الأخرى فلو أخذنا كلمة (اعطيتمونيها) التي تمثل كلمة واحدة بالعربية في حين تشير إلى الجملة التالية ((ou gave it to me بالإنجليزية ((Khoja&Garside)١٩٩٩,.)

(٣ / البرمجيات الحاسوبية الكاشفة عن الانتحال بالنص العربي

قام العديد من الباحثين المختصين في مجال الحاسب

الآلي بإبتكار و تطوير أدوات و آليات للكشف عن الانتحالات العلمية متفاوتة مابين أدوات معتمدة على الويب enabledtool–Web إلى أدوات منفصلة –alonetool Stand.

يستعرض هذا الجزء أهم البرامج العربية الخاصة بكشف الانتحال بالنص العربي و بيان لآليات عملها و خصائصها , بالإضافة إلى إستعراض أهم خصائص و آليات عمل البرامج العالمية لكشف الانتحال و الداعمة للغة العربية.

أولاً:الأدوات المطورة عربياً لكشف الانتحالات بالنص العربي:

برنامج (APD) المخصص للتعليم عن بعد E–learning :

أبتكر كلا من صالحة الزهراني, ناعومي سالم و محمد السفياني برنامج APD الذي يقوم بمساعدة مدرسي التعليم عن بعد بالكشف عن الانتحالات المقدمة بأبحاث وتكاليف طلابهم.ويقوم هذا البرنامج بالمقارنة والبحث عن الملفات المتشابهة على الشبكة العنكبوتية من خلال استخدامGoogle API. كما تقوم آلية عمل هذا البرنامج على مرحلتين رئيستين أولا: يقوم الطلاب بتسليمالتكليف إلى هذا البرنامج, الذي يقوم بالتالي بعملية الحفظ بقاعدة بيانات النظام .ثم يختار المعلم أداة APD من خلال واجهة المستخدم لفحص التكليف والأبحاث للتأكد من خلوها من الانتحال , وعليه يقوم البرنامج أو الأداة بمقارنة الملف ضد(collectionIntracorpus) والمحتوى على التكاليف المسلمة مسبقا, إضافة إلى البحث بالويب عنالمصادر المشابهة . وأخيرا, يقوم آليا بإنتاج تقرير يوضح الأجزاء المنتحلة ومصادرها.

٢/برنامج Aplag:

قام محمد البشير من جامعة الملك سعود بتطوير برنامج Aplag/ Arabic Plagiarism Detection لمقارنة الملفات المكتوبة بالنص العربي لتعيين وتحديد التشابهات المحتملة. يقوم هذا البرنامج بمعالجة المدخلات وتجهيزها من خلال إزالة علامات الترقيم , Tokenizationأي فصل النصوص إلى كلمات وجمل ومن ثم استعمال تقنية البصمة Fingerprinting لمقارنة الملفات وقياس نسبة التشابه بينهما. البرنامج موجه لكشف الانتحالات العلمية المتمثلة بالانتحال المباشر عن طريق النسخ و النسخ الجزئي أو المعدل المتمثل في إعادة ترتيب الجمل و استبدال المترادفات. ولقد تم تقييم أداء صحة ودقة مخرجات هذا البرنامج باستخدام الاستدعاء Recall والتحقيق Precision.

٣/ برنامج الكاشف:

عمل كلا من ماهر الجوة ,فاطمة الجوة , لمياء بلغيث وعبدالمجيد بن حملدو على تطوير آلية موجهة لكشف الانتحال المدون بالنص العربي من خلال النسخ الجزئي والمترجم من اللغة الانجليزية إلى العربية في آن واحد عن طريق استخدام السلاسل اللغوية. تعتمد فكرة عمل هذا البرنامج على تحديد و استخراج الكلمات المهمة الواردة بالنص و المراد الكشف عنها , وعليه يتم تكوين سلاسل لغوية حسب ترتيبها المهمة توتراها بالنص وباستخدام محركات البحث يمكن التأكد من وجود هذه السلاسل اللغوية في نصوص أخرى. بعد ذلك يتم استخدام الترجمة الآلية للسلاسل اللغوية بغرض استخراج السلاسل المرادفة باللغة الانجليزية ومن ثم استخدام محركات البحث لاستخراج النصوص المدونة باللغة الانجليزية والتي تتطابق مع السلاسل بعد ترجمتها.

ثانيا: البرمجيات العالمية الداعمة لكشف الانتحالات بالنص العربي:

١– برنامجTurnitin:

طور برنامجTurnitin بواسطة شركة Paradigm Iالتي قامت أيضا بتطوير إصدرات تجارية أخرى لبرمجيات كشف الانتحال مثلWriteCheckوالمخصص للطلاب,Ithenticate والمخصص للباحثين. ويعد برنامجTurnitin من أكثر برامج كشف الانتحال إنتشاراً و إستخداماً , حيث يستخدم البرنامج من قبل ١٥٠٠٠ مؤسسة تعليمية في ١٤٠ دولة حول العالم,كما يقوم هذا البرنامج بدعم ١٩ لغة منها اللغة العربية.ويعدTurnitinخدمة تجارية معتمدة على الويب صممت خصيصاً للمؤسساتالتعليمية من جامعات وكليات ومدارس. ويقوم هذا البرنامج بمهمة فحص أعمال الطلبة وأبحاثهم المقدمة عن طريق مقارنتها مقابل قاعدة بيانات عالمية و ضخمة ودقيقة مشتملة على ما يزيد عن ٤٥بليون صفحة إنترنت , ٣٣٧ مليون أعمال طلاب سابقة و١٣٠مليون من المصادر الإلكترونية (كتب ومقالات أكاديمية) بالتعاون مع عدد كبير من الناشرين. قامت شركة Paradigm Iعام ٢٠١٢ بإضافة خاصية مميزة لبرنامجTurnitinوهي كشف الانتحال بين اللغات أي المترجم من لغة إلى لغة أخرى , ولكن اللغة العربية ليست من بين اللغات التي تدعم هذه الخاصية. كما

أن من عيوب البرنامج أنه لا يدعم كشف الانتحالاتمن خلال إعادة هيكلة الجمل واستخدام مترادفات مختلفة (Turnitin.٢٠١٥)

٢/ برنامج Safeassignment:

يعد Safeassign من الأدوات المعتمدة على الويب والمتكاملة مع نظام Blackboard , والمصممة لغرض كشف الانتحالات العلمية في بحوث الطلاب. ويقوم هذا البرنامج بشكل رئيسي بالكشف عن الانتحال الحرفي وشبه الحرفي من خلال المقارنة مقابل العديد من قواعد البيانات منها: صفحات الويب,

أرشيف مكون من كل الأوراق والملفات المسلمة سابقا إلى Safeassign, قاعدة بياناتProQues بعد إتمام عملية مقارنة الملفات, تقوم هذه الأداة بتزويد المستفيدين بتقرير يوضح مواضع الاقتباسات ومصادرها. ويعد ضيق مستوى نطاق تغطية قاعدة بيانات البرنامج المحلية إضافة لعدم وجود شراكات كافية مع قواعد البيانات التخصصية من أبرز العيوب. يضاف إلى ذلك, عدم قدرته عن كشف الانتحالات الممثلة باستخدام مترادفات أخرى أو إعادة صياغة وهيكلة الجمل .

٣/ برنامج PlagScan

هو عبارة عن خدمة الكترونية تستخدم للكشف بشكل جوهري عن الانتحال النصي المباشر من خلال النسخ والقص والجزئي المتمثل باستبدال طفيف لبعض المفردات . يتكون برنامج Plag Scan من قاعدة بيانات متضمنة عددا كبيرا المقالات, والتكاليف و اوراق العمل (محلية).بالإضافة إلى المقالات المتوفرة على شبكة الانترنت. لذا فالبرنامج يقارن المستندات المسلمة له مع كلا من قاعدة البيانات المتوفرة محليا و مع الملفات أو المقالات المتوفرة على صفحات الانترنت (PlagScan, ٢٠١٥).

٤/ برنامج netCheckFor Plagirasm.

يعد برنامج netCheckFor Plagirasm. أحد البرامج المطورة بواسطة فريق من الاكاديين المتخصصين لردع وإيقاف الانتحالات العلمية وتقليص أثرها السلبي على النزاهة العلمية. ولهدف تعظيم درجة دقته في كشف الانتحال تم استخدام تقنية البصمة (FingerprintDocument)

و تحليل المصدر (Document source analysis) في تطويره. يفحص برنامج netCheckFor Plagirasm. الملفات المراد اختبارها مقابل قاعدة بيانات ضخمة مشتملة على صفحات الانترنت, أبحاث ,تكاليف ومقالات إضافة إلى المقارنة بقواعد البيانات التخصصية مثل قواعد البيانات الطبية والقانونية وقواعد البيانات العامة. يمتاز هذا البرنامج بقدرته على كشف الانتحالا لمتمثل بإعادة هيكلة الجمل واستبدال المترادفات والتي يتفرد بها على غيره من برمجيات كشف الانتحال (netCheckFor. Plagirasm , ٢٠١٥).

٥/ برنامج Ithenticate:

كما تقدم سلفا, برنامجIthenticate هي أحدى التطبيقات أو الخدمات المصممة خصيصا للباحثين,

والناشرين والكتاب والمطور بواسطة شركة Iparadigms. يوفر هذا البرنامج نوعين من عمليات المقارنة متمثلة في مقارنة ملف بملف ومقارنة العديد من الملفات مقابل قاعدة البيانات. يفحص هذا البرنامج الملفات موضع الاختبار في مقابل قاعدة بيانات تحتوي على ملايين الملفات مثل المقلات,الكتب,التكاليف والأبحاث بالإضافة للفحص الواسع أمام صفحات الانترنت والعديد من المجلات العلمية(Ithenticate, ٢٠١٥).

وبناء على متقدم يتضح أن هذه البرمجيات العالمية توفر خاصية الكشف عن الانتحالات النصية أو الحرفية المباشرة فقط,باستثناء برنامج.net CheckFor Plag الذي يمكن من خلاله كشف انتحالات إعادة هيكلة الجمل واستخدام المترادفات كما يدعي المطور . والسؤال الذي يمكن طرحه هنا هل هذه الخصائص تعمل بنفس مستوى الدقة والفعالية للغة العربية كما هو الحال بالنسبة للغة الانجليزية. وهل توفر هذه البرمجيات للغة العربية مستوى تغطية لصفحات الانترنت العربية وقواعد بيانات المجلات العلمية العربية مستوى مماثل من التغطية للذي توفره للغة الرئيسية الانجليزية .

٤/الدراسات المنجزة في تقييم فعالية وكفاءة برمجيات كشف الانتحال:

نال تقييم أداء برامج وخدمات الكشف عن الانتحال العلمي بالنصوص اهتمام الباحثين في مجال الحاسب الآلي وتقنية المعلومات,حيث قامت العديد من الدراسات باختبار وقياس فعالية أداء البرامج والخدمات التجارية والمجانية عمليا بناء على استخدام معايير وعناصر مختلفة. ولكن تركزت معظم هذه الجهود تجاه تقييم كفاءة وفعالية أداء آليات كشف الانتحال العلمي باللغة

الانجليزية. فيما يلي بيان لنتائج أبرز وأهم تلك الدراسات: أصدرت (University of Luton , ٢٠٠٧) تقريراً تقنيا لمراجعة وتقييم خمسة برامج لكشف الانتحال والسرقات العلمية والمتاحة بالسوق بناء على أراء أعضاء هيئة التدريس , تجارب المستخدمين بالإضافة إلى مقارنة مجموعة من العناصر متضمنة التالي : السعر, الدعم الفني أو التقني, الموثوقية , مستوى تغطية قواعد البيانات المستخدمة , استقرار مزود الخدمة ,المواصفات التقنية للنظام.

دراسة (wullf, ٢٠٠٨). بعنوان »إختبار حالات لبرامج الكشف عن الانتحال« قدمت أداة صممت خصيصا لقياس دقة وكفاءة مجموعة من برمجيات كشف الانتحال . وكشفت هذه الدراسة عن نتائج غير مرضية متمثلة بضعف أداء ودقة هذه البرمجيات في الكشف عن أنواع مختلفة من الانتحال, حيث كانت فعالية أفضل البرامج المختبرة في الكشف عن الانتحال تمثل من ٦٠ إلى ٦٧ بالمائة.

و دراسة ل(Hill&Page. ٢٠٠٩), مسطرة بعنوان »دراسة تجريبية لكفاءة اثنين من تطبيقات كشف الانتحال« شملت عينة الدراسة عشرين ورقة بحثية مضافا إليها نسبة من المواد المنتحلة . وبعد إدخال هذه العينة إلى كل من برنامج Safeassignment وبرنامج Turnitin أظهرت النتائج أن برنامج Turnitin تفوق على برنامج Safeassignment من حيث نسبة الكشف عن الانتحال مسجلاً نسبة كشف قدرها ٨٢,٤ , وأيضا أقل نسبة كشف من الايجابية الخاطئة ((False Poeitive Rate وفي دراسة أكثر شمولية, قام كل من (Kakkonen & Mozgovoy, ٢٠١٠) بتقييم فعالية أداء ثمانية برامج لكشف الانتحال بالنص الانجليزي تتراوح مابين برامج معتمدة فقط على قاعدة بياناتها المحلية (Hermetic) وبرامج معتمدة الويب وأخرى تفحص مقابل قاعدة بياناتها و مقابل صفحات الويب معاً وتتضمن هذه البرامج التالي :

W copy find, Sherlock , AntiPlagiarist , See Plagiarism-Finder , Safe , ٢ source , The EVE (Assignment(SA و TurnitIn

كان المعايير الرئيسي للتقييم معتمدا على قدرة هذه البرامج عن الكشف عن ثلاث أنواع من الانتحال وهي الانتحال المباشر أي الحرفي (VerbatimCopy), الانتحال بإعادة الصياغة Paraphrasing والانتحال بطريق التلاعب أو استخدام الحيل الفنية Technical trick . وهدفت الدراسة لقياس درجة دقة هذه البرامج Accuracy في الكشف عن ثلاث الأنواع من الانتحال السابقة الذكر , بالإضافة إلى قياس معدل الإيجابية الكاذبة (False Poeitive Rate) . جمعت عينة الدراسة من ثلاث مصادر وهي صفحات الانترنت, الكتب ومن مواقع البحوث الجاهزة (PaperMills). ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة النتائج التالية: أظهر برنامج Safeassigne أفضل أداء بين هذه البرامج خاصة من ناحية الكشف عن الانتحال الحرفي الآتي من صفحات الانترنت والكتب ولكنه لم يظهر أداء مثيل في الكشف عن الانتحال الآتي من مواقع بيع البحوث الجاهزة وعلل الكاتبان السبب إلى محدودية حجم قاعدة البيانات المحلية . كما أظهر برنامج Turnitinمستوى أداء متقارب نسبيا لمستوى برنامجSafeassignment في الكشف عن الانتحال الحرفي القادم من جميع المصادر (الويب, الكتب ومواقع بيع البحوث الجاهزة) ويرجع ذلك لسعة قاعدة البيانات التي يفحص البرنامج في مقابلها. في حين فشلت جميع البرامج في كشف الانتحال عن طريق إعادة الصياغة والانتحال باستخدام الحيل الفنية.

٤,٤ / تساؤلات البحث

هذا البحث يحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

١- مامدى دقة كشف البرامج للانتحال المباشر بطريقتي النسخ واللصق؟ و أيهما أفضل أداة؟

٢. ما هي أفضل البرامج أداءً في الكشف عن الانتحال المباشر بطريقتي النسخ واللصق من المصادر التالية: قواعد البيانات المجانية ، قواعد البيانات بالإشتراك , إضافة إلى صفحات الويب ؟

٣. ما مدى دقة كشف برنامج (netCheckFor. Plagirasm) للانتحال المتمثل في إعادة صياغة الجمل متضمنا استخدام مترادفات مختلفة أو إعادة ترتيب وهيكلة الجمل؟

٥,٤ / منهج الدراسة و أدواته

اعتمدت الدراسة على تطبيق المنهج التجريبي Experimental Research,وذلك لتوضيح مدى الدعم الذي تقدمه هذه البرمجيات الخمس للغة العربية في كشف السرقات العلمية للأبحاث العربية.

٦,٤ / أدوات جمع البيانات

تم الإعتماد على إستخدام أداتي الإختبار و الملاحظة.

فالعينات تم الحصول عليها عن طريق الإيميل بمراسلة الدوريات العلمية و مراكز الأبحاث للجامعات العربية لغرض الحصول على الموافقة لأخذ مجموعة من الأبحاث العلمية المنشورة باللغة العربية لإضافة المواد المنتحلة لها من قبلنا لإجراء التجربه. وتم القبول من الدوريات المصرية و الدنماركية من أصل عربي. أيضا، جمع البيانات بهدف حصر برمجيات كشف الانتحال تم استخدام محركات بحث جوجل، المكتبة الرقمية السعودية بإستخدام قاعدتي بحث EBSCO , PrequestCentral، وقاعدتي بيانات جامعة لاتروب الإسترالية Latrobe e-library و جامعة RMIT E-library, بالإضافة إلى قراءة أغلب الدراسات الأجنبية حول تقييم البرمجيات الخمس لكشف السرقات العربية للأبحاث المدونة باللغة العربية و التحري من إستمرارية صلاحيتها لحين الإنتهاء من تجربة هذا البحث.

٧,٤ / مجتمع الدراسة:

العنية المجري عليها هذا الإختبار هي عينة عشوائية و تم تقسيم مجتمع الدراسة في هذا البحث إلى قسمين :

أولا: مراكزالبحوث الجامعية والدوريات أوالمجلات العلمية يشتمل الوطن العربي على٣٨٧ مركز بحثي مرتبط بالجامعات العربية و تم إستبعاد أكثرها إعتماداً على التصنيف العالمي U.S.News ٢٠١٥ و تم مراسلة ٢٠ مركزاً و قد رفضت هذه المراكز إعطاءنا العينة ربما يرجع السبب خوف هذه الجامعات من مسألة حقوق الملكية الفكرية لمؤلفيها،نستثني منها جامعة عربية واحده قد قبلت طلبنا لكن بطلب منها أن لا يصرح بهويتها. أما عدد لمجلات أو الدوريات العلمية بالوطن العربي فأنه يفوق ٦٧ مجلة علمية محكمة (س.البطحي،٢٠١٤) ٣ و تم مراسلة ١٥ مجلة علمية و قد تجاوبت معنا أكثر من مجلة و لكن التجاوب الأسرع كان من قبل مجلة الأكاديمية العربية في الدانمارك ٤.

ثانيا: برمجيات كشف الانتحال

بالبحث في قواعد البيانات البحثية و قراءة عدد كبير من المقالات العلمية الأجنبية و بحث (ع. صالح،أ. السيد،٢٠١٢) باللغة العربية تم حصر برامج كشف السرقات العلمية و عددها ٣٦ برنامجاً و قد إرتكزت الدراسة على ٥ برمجيات فقط و ذلك لدعمه اللغةالعربية.

٨,٤ / حدود الدراسة و مجالها:

ركزت هذه الدراسة على مشكلة الانتحالات في الأبحاث الجامعية المدونة باللغة العربية لتزايد نسبة الانتحالات في الوطن العربي و ذلك بتقييم نسبة هذه الانتحالات بإستخدام برامج عالمية مصنوعة بلغة إنجليزية و قدرتها في كشف الانتحال باللغة العربية و التي تخالف لغة برمجة صنعها إبتداءً من١/نوفمبر/ ٢٠١٤إلى حين انتهاء هذه الدراسة.

٥:ب / الجزء العملي

١,٥/ الطريقة المستخدمة :

أجريت التجربة على خمسة و عشرون مقالة علمية منشورة في المجلة الأكاديمية العربية في الدانمارك، و تم إختيارها كعينة عشوائية مكتوبة بلغة عربية علمية من قبل مؤلفينها. ويرجع السبب الرئيسي وراء استخدام مقالات علمية منشورة من أجل قياس نسبة الإيجابية الكاذبة FalsePositive التي تعد أحد المؤشرات المهمة لمعرفة دقة البرنامج وتقيس مدى

Ithenticate	Plag scan	Safe assignment	Check for plagiarizam .net	Tunitin	الحالم
√	√	√	√	√	Copy & paste
x	x	x	√	x	Synonym & restructure
x	x	x	x	x	Translation

جدول (١)

اظهار البرنامج للموادالأصلية كمواد منتحلة .فالبرنامج الذي يظهر أقل نسبة من هذا المؤشر يعد الأدق في الفحص عن الانتحالات العلمية. هذه العينة أختيرت لعدة سنوات مختلفة من تخصصات كثيرة كالإدارة و الإقتصاد و التاريخ و الأدب العربي و الفلسفة و العلوم و الهندسة و الطب و التصاميم. أقصر البحوث عدداً في الكلمات كان ١٩١٢ كلمة و أطولها ١٢٠٤٦ كلمة أي بمعدل٢١٠٠كلمة. الملفات قسمت إلى مجموعتين رئيسيتين، منها١٥مقالة علمية تم إختيارها عشوائياً لإجراء انتحال النسخ و اللصق و سميت بالمجموعة الأولى و ١٠مقالات علمية أيضاً تم إختيارها عشوائياً لإضافة نصوص منتحلة و من ثم إعادة ترتيب كلمات النص و إعادة صياغتة و تغيير زمن الأفعال أو بوضع مرادفات للكلمات فقط من غير ترتيب الجملة و سميت بالمجموعة الثانية. فأما المجموعة الأولى فتم تقسيمها على ثلاث مجموعات سميت أ،ب،ج، على التوالي و أما المجموعة الثانية فقسمت إلى مجموعتين سميت ج،د . كل مجموعة منهما كانت تحتوي على٥

مقالات علمية منشورة و خالية من الانتحالات. تم إضافة المواد المنتحلة من المصادر التالية: صفحات الويب باستخدام محرك بحث Google، أو مجلات علمية و كتب إلكترونية وقواعد بيانات مجانية مثل Google schooler إضافة الى مقالات علمية لقواعد البيانات بالاشتراك عن طريق المكتبة الرقيمة السعودية.

المجموعة الأولى :

تم نسخ المواد المنتحلة من المصادر التالية و من ثم لصقها بالمقالات :

(أ) اما مأخوذة من مجلات علمية و كتب إلكترونية وقواعد بيانات مجانية (ب) مأخوذة من قواعد بيانات بالاشتراك. (ج) إضافة مواد منتحلة مأخوذة من الويب Google.

المجموعة الثانية:

تم في هذه المجموعة إضافة نص منتحل بإستبدال كلماته الأصلية بمرادفات مستخدمين أشهر القواميس العربية كالقاموس المحيط و المعجم العربي الوسيط أما المجموعة الاخرى فقد تم تغيير قواعد اللغة العربية و أزمنتها و إعادة هيكلة الجملة بحيث إنها تعطي نفس المعنى لكن بإختلاف التراكيب اللغوية.

في كل مجموعة، النص المنتحل نُسخ و تم لصقه بنفس لون النص الأساسي حتى نعرف مدى دقة هذه البرامج في تحديد الانتحال.

بالنسبة للمجموعة الأولى تم إختبارها في جميع الخمس البرامج الخمسة لأنه تم التأكد من خصائص كل برنامج على حده و وجدنا أن جميع هذه البرمجيات تدعم خاصيتي النسخ واللصق بينما المجموعة الثانية تم إختبارها فقط في برنامج CheckFor Plagirasm.net لأنه البرنامج الوحيد الذي يكشف خاصية تغيير النص الأصلي لمرادفات أو تغيير قواعد اللغة العربية و أزمنتها و تراكيبها اللغوية. من المهم أن نوضح أن جميع هذه البرامج الخمس لاتدعم خاصية الترجمة الشخصية أو الترجمة بإستخدام موقع ترجمة من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية مثل Google translate فلذلك لم نختبر هذه الخاصية » انظر جدول (١) «. أخيراً و بعد الحصول على النتيجة الآن بإستطاعتنا تحليل هذه النتائج.

٢,٥ / تحليل البيانات

الخصائص	Tunitin	Check for plagiarizam .net	Safe assignment	Plag scan	Ithenticate
Copy & paste	√	√	√	√	√
Synonym & restructure	X	√	X	X	X
Translation	X	X	X	X	X

جدول (١)

إعتمدنا في تحليل البيانات جزئياً على الطريقة المقترحة من الكاتبين (Hill & Page, ٢٠٠٩)، مع وجود بعض الإختلافات المهمة. ينقسم التحليل البياني إلى جزئين رئيسين هما جزء تم فيه احتساب نسبة المواد المنتحلة، إضافة الى احتساب نسبة كشف البرامج للمواد المنتحلة المدخلة. و أخيرا، جزء تم فيه احتساب نسبة المواد المنتحلة المكتشفة من كل مصدر ، و سنسرد هذه الطريقة بشي من التفصيل.

٢,٥,١ / الجزء الأول : تحليل البيانات للمواد المنتحلة

في هذا الجزء تم تصنيف التجربة إلى A,B.L.X.Y على النحو التالي:

جدول (٢)

A	L	B	Y	X
حصر عدد كلمات البحث الأصلية قبل إضافة المادة المنتحلة وكل بحث على حده في الخمس و عشرون مقالة و أستثنينا ملخص كل بحث و قائمة مراجعه	حسبنا عدد كلمات المواد التي إنتحلناها من الويب و من قواعد البيانات و من المقالات الإلكترونية و التي أضفناها لكل بحث قبل إجراء التجربة.	بإستخدام برنامج الإكسل و إستخدام الصيغة الرياضية التالية "A+L=B" حسبنا نتيجة عدد كلمات البحث الكلية لكل ملف فأصبحت المعادلة "A+L = B" أي أن عدد كلمات البحث الأصلية قبل إضافة المادة المنتحلة فقط إليها عدد كلمات المنتحلة و المضافة من قبلنا لكل ملف و قبل أن يقيسها البرنامج .	نسبة المواد المنتحلة الحقيقة لكل ملف إعتمادا على المعيات السابقة فقد تم حسابها عن طريق المعادلة التالية "B/(B_A*100".	نسبة المادة المنتحلة التي كشفها البرنامج من كل ملف

جدول (٢)

ثم بإستخدام طريقة إجراء التجربة إلكترونياً فقد تم تسليم الأوراق إلكترونياً عبر مواقع جميع البرمجيات الخمسة. ثم إستخدام اسم المستخدم و كلمة المرور مجانية لعدد٢٠٠٠كلمة لبرنامجي PlagScan& netCheckFor Plagirasm. و ما زاد عن ذلك تم دفع مبالغ مالية عليها. فالبرامج التي تم دفع رسوم عليها هي Thenticate I و netCheckFor Plagirasm. أما برنامج Safeassignment فلدينا إستخدام مجاني له كوننا أعضاء هيئة تدريس في جامعة الطائف و الجامعة اعتمدته كبرنامج أساسي في نظام تعليمها الإلكتروني Blackboard ، بينما برنامج Turnitin فلدينا صلاحية مفعلة للإستخدام من جامعة لاتروب كوننا حديثي تخرج بدرجة

الماجستير منها.بعد ذلك تم تفريغ البيانات من التقارير الأصلية الصادرة عن كل برنامج على حده بعد إجراء التجربة تم حصر عدد الكلمات المنتحلة »و المكتشفة فقط «من قبل كل برنامج و من ثم اعتمدنا المعادلات التالية بالترتيب على التوالي:

جدول (٣)

1	2	3	4
ثم حساب النسبة المئوية لكل مادة منتحلة من كل برنامج على حدة و أسميناها "X"	بالقسمة على معامل B لتطرق المعادلة كون أنه معلوم لدينا لحصل على قيمة X	أما بالنسبة لحساب نسبة الأشكال المكتشوفة فقط من كل برنامج على حده في كل ملف	بعد ذلك استخدمنا قانون المتوسط الحسابي لكل البرامج
B*X=100*Z	B/X*100	X/Y*100	":مجموع قيم عناصر المجموعة من المواد المنتحلة والمكتشوفة من قبل البرنامج / عدد عناصر المجموعه" (ويكيبيديا)
جدول (3)			

إذن أكبر نسبة ستظهر لنا ستكون للبرنامج الأفضل فعالية و الأدق في حساب نسبة القياس، و من ثم مقارنة نسب البرامج مع بعضها البعض و إختيار أعلى نسبة قياس فيها.

ملاحظة برنامج (.netCheckFor Plagirasm) هو البرنامج الوحيد الذي يدعم خاصيتي النسخ و اللصق و خاصية إعادة صياغة الكلمات فقد تم حساب النسبة المئوية له فقط من هذه الخاصية بالإضافة إلى ما تم ذكره.

جدول (٤)

Percentage Check For Plagiarism.net	Plagiarized word detected byCheck for plagiarism .net	Article orginal percentage per document	Plagiarized material percentage per document (Y)= (B-A)/ A*100	Total of document word count (B)=A+Q	Plagiarized material percentage (Q)	Article word count (A)	Article number
5.813953488	55	91	9.111880046	946	9	867	1
2.824678791	57	95	4.722366373	2018	5	1927	2
3.336259877	38	90	10.15473888	1139	10	1034	3
5.743243243	51	88	13.40996169	888	13	783	4
0	0	86	15.36926148	578	15	501	5
0	0	84	18.05309735	667	18	565	6
6.525423729	77	91	9.869646182	1180	10	1074	7
0	0	79	25.43859649	572	25	456	8
18.88619855	78	77	28.66043614	413	29	321	9
0	0	83	20.23633676	814	20	677	10
5					15.4		Average

٢,٥,٢ / الجزء الثاني: إكتشاف البرامج لمصدر المادة ا لمنتحلة

في هذا الجزء درسنا نسب و مصادر المواد المنتحلة التي تم نسخ المادة المنتحلة منه و هي (صفحات الويب، قواعد بيانات مجانية و قواعد بيانات بالاشتراك) و قارناها بمصدر المادة المنتحلة التي كشفها البرنامج، فمدى دقة وكفاءة أي برنامج من البرنامج الآنفة الذكر تعتمد على دقة إظهار كل برنامج من البرامج الخمسة لنفس مصدر المادة التي أنتحلنا منها المواد المنتحلة . شكل (٥) يوضح ذلك النسب المكتشفة من قبل كل برنامج.

٣,٥ / نتائج الدراسة وتحليلها :

الإجابة عن أسئلة الدراسة

السؤال الأول: / ما مدى دقة كشف البرامج للانتحال المباشر بطريقتي النسخ واللصق؟وأيهم أفضل أداة؟ بمقارنة نسبة المتوسطات الحسابية للانتحال المكتشف من قبل كل برنامج في مقابل نسبة المتوسط الحسابي للمواد المنتحلة المستخدمة من جدول ٥ يتضح أن أكثر البرامج كشفا عن الكلمات المنتحلة هو برنامج. netCheckforplargisim بنسبة قدرها ٢,٥ في المائة. بينما نجد أضعف نسبة إكتشاف للمواد المنتحلة المضافة كانت من نصيب برنامج Safeassignment أي بمعدل ١,٠٥ في المائة .فربما يرجع السبب الرئيسي بذلك إلى أن برنامج.netCheckforplargisim لدية قاعدة بيانات واسعة النطاق في مجالات وتخصصات متعددة لأعمال سبق نشرها عبر الإنترنت و الأعمال التي لم تنشر بعد, إضافة لسعة الكشف في مقابل القواعد البيانات المجانية. وتعادلت نتائج كل من برنامج Ithrnticate و برنامج Turnitin مسجلين نسبة قدرها ٢.٠٨ في المائة. ويمكن تفسير هذه النتيجة على أنه ربما كان هناك قصور بدعم برنامج Turnitin للغة العربية .كما أوضح الكتاب (Edwina R. Bensal , Edna S. Miraflores and Neslie Carol C. ٢٠١٤) في مقالتهم العلمية بأن البرنامج لا يستطيع أن يتحقق ويكتشف صيغ الاقتباس بجميع أنواعها. يضاف إلى ذلك, عدم قدرة البرنامج لسؤال الطلبة أو الباحثين عند تقديم بحوثهم بإثبات أرائهم وأفكارهم بالمصادر وخصوصا باللغة العربية. وأخيرا, القصور في الميزات الفنية وليس في الخصائص وذلك ربما تتمثل في عدم توفر موظفين يتقنون مهارة التعامل مع اللغات الأخرى المدعومة من قبل البرنامج

ومنها العربية و إتقان خصائصها اللغوية. بينما يمكن تفسير نتيجة أداء برنامج Ithenticate عائد للأسباب التي ذكرها الكتاب(Asim M. El Tahir Ali, Hussam M. Dahwa Abdulla,Václav Sňa˘sel ٢٠١١) ١) أنه تم تصميمه خصيصا لهدف خدمة الشركات وليس الأفراد ٢) ونرى أن السبب الأقوى في عدم إكتشافه للانتحال باللغة العربية أنها في السنوات الأخيره قدمت خدمات محدودة جدا للباحثين من طلبة الماجستير والدكتوراة بعدد محدود من الكلمات مقدراها ٢٥ ألف كلمة ولملف واحد فقط مع خدمات محدودة, مثل مساحة فحص الملف على قاعدة بياناتها محدودة جدا للملف المدخل بعكس الخدمات المقدمة للمؤسسات التعليمية والجامعات فهي أوسع ومساحة فحص قواعد البينات للملف المدخل على قواعدها أوسع و أشمل. فالسبب الأرجح قد يكون أنه في إشتراكنا لهذا البرنامج قدمت الشركة لنا خدمات طلبة الماجستير والدكتوراة فربما لم يعط الفحص نتيجتة الدقيقة لمحدودية الخدمات المقدمة لنا.

. وأخيرا , جاء برنامج Safeassignmen مسجلاً أدنى أداء بين البرامج في كشف المواد المنتحلة بواقع ١,٠ بالمائة . (جدول ٥): نسب الانتحال المكتشفة من قبل كل برنامج مقابل نسبة المواد المنتحلة المستخدمة في كل مقالة

جدول(٥)

Ithenticate (X)	Plag scan(x)	Safe assignment(X)	Check for plagiarism .net(x)	Tunitin (X)	Plagiarized material percentage %	Article number
0	1.881852397	0	0	0	3	1
3.343239227	0.594353641	0.619118375	4.581475978	3.145121347	5	2
0	0	0	1.372060749	1.08221612	8	3
6.42943793	7.440255843	0	7.23817226	5.984634048	9	4
7.935684647	0.795297372	8.938450899	8.800138313	7.883817427	10	5
0	0	0	0	0	7	6
0	0	0	0	0	13	7
0	0	0	0.821074239	0.615805679	4	8
3.841991342	1.082251082	0	3.923160173	3.625541126	5	9
1.806722689	3.235294118	0	2.941176471	1.596638655	9	10
0.203045685	3.321247281	0	0.232052212	0.159535896	5	11
0	3.390386661	3.390386661	0	0	4	12
1.677539609	0	0	1.64647406	1.522211867	3	13
1.555459473	1.629903858	0	1.664409063	1.506429884	2	14
4.522476953	4.62017836	2.890297625	4.62017836	4.201138928	5	15
2.087770504	1.866021374	1.055896904	2.518751459	2.008206065	6.13333333	Average

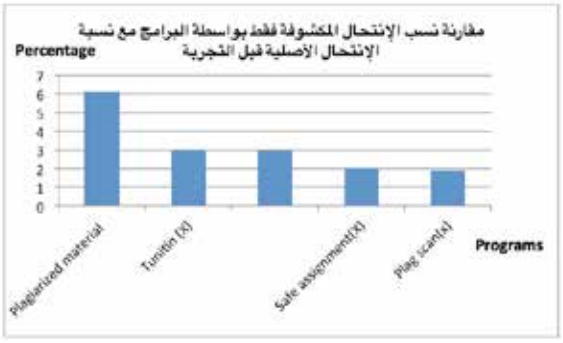

رسم توضيحي ١

السؤال الثاني: /ما هي أفضل البرامج أداء في كشف للانتحال المباشر بطريقتي النسخ واللصق من المصادر التالية: قواعد البيانات المجانية, قواعد البيانات بالإشتراك إضافة إلى صفحات الويب؟

يتضح من الجدول ٥ والشكل التوضيحي ٢ أن برنامج Check for plagirasm.net الأفضل أداء من ناحية الكشف عن الانتحال الذي تعد قواعد البيانات المجانية مصدرا له مسجلا نتيجة مقدارها ٤,٣٥٪يليه برنامج Turnitin بواقع ٣,٦١٪ ثم Ithenticate ب ٣,٥٤ ٪ثم Plag Scan ب ٢,١٤٪ ,و جاء أخيرا برنامج Safe assignment مسجلا أقل البرامج قدرة بالكشف عن الانتحال المباشر القادم من مواقع قواعد البيانات المجانية بمقدار١,٩١٪. أيضا أظهر مره أخرى برنامج Check for plagirasm.net أداء متفوقا مقارنة مع باقي البرامج في فئة الكشف عن الانتحالات التي تعد قواعد البيانات التي تتطلب اشتراك مصدرا لها بمقدار ١,١٦٪ . كما تجدر الإشارة أن هذه النتيجة ترتبط بالنتيجة الكلية لأداء البرنامج, حيث إن قوة أداء برنامج Check for plagirasm.net تعود لحجم الشراكات الواسعة للشركة مع قواعد البيانات التخصصية . ثم أظهر كل من برنامج Turnitin و Ithenticate أداء متقاربا نسبيا مسجلا كل منهما على التوالي ١,١٦٪ و ١,١٢٪ . كما سجل برنامج Plag scan نسبة كشف ضئيلة تقدر ب ٠,٨٦٪ .

وعلى الجانب الآخر , لم يستطع برنامج Safe assignment كشف أي من المواد المنتحلة المدخلة والتي تعد قواعد البيانات بالاشتراك مصدر رئيسي لها وقد يرجع السبب الرئيسي لذلك لعدم وجود شراكات

كافية للشركة مع قواعد البيانات والمجلات العلمية التخصصية العربية. ويتفق هذا مع تعليل الكاتب (Jayati Chaudhuri,٢٠٠٨) للسبب وراء ضعف أداء برنامج Safe assignment بأن نسبة اكتشافه للمواد المنتحلة والمأخوذة من قواعد البيانات بالاشتراك ضعيفة لعدم تغطيته لقواعد البيانات التي تتطلب اشتراك وهذا يثبت هذه النسبة الناتجة من أجراء التجربة فهو لم يكشف عن ١١ مادة منتحلة من أصل ١٥ مادة منتحلة.

وفي فئة الكشف عن انتحالات صفحات الويب , فقد قدم برنامج Plag Scan أفضل أداء من بين البرامج الخمس في كشف انتحالات الويب مسجلا نسبة قدرها ٢,٥٩٪ . وذلك لأن برنامج Plag Scan يعد مدقق معتمد على الويب بشكل أساسي مما يفسر قوة أداءه في الكشف عن الانتحالات التي تعد صفحات الويب مصدرا أساسي لها.

وقدم برنامج Check for plagirasm.net ثاني أفضل أداء في كشف انتحال صفحات الويب مسجلا نسبة قدرها ١,٦١٪ ثم جاء كلا من برنامج Ithenticate بالمركز الثالث بواقع ١,٥٩٪ ويليه برنامج Turnitin ب ١,٤٧ ٪ واخيرا برنامج Safe assignment ب ١,٢٥٪.

أظهر برنامج Safe assignment ضعفا بمستوى أدائه في الكشف عن الانتحالات العلمية من جميع المصادر: قواعد البيانات المجانية، قواعد البيانات بالاشتراك وصفحات الويب. ومن المرجح أن يعود ذلك للأسباب التالية: صغر حجم قاعدة البيانات المحلية العربية التي تقارن بها النصوص ,ضعف نطاق التغطية لصفحات الانترنت العربية إضافة لما ذكر سبقا, من عدم وجود شراكات كافية مع قواعد البيانات والمجلات العلمية التخصصية العربية. و تتفق هذه النتيجة جزئيا مع ما توصلت له دراسة (Hill & Page, ٢٠٠٩),لكنها تتعارض مع ما توصلت إليه دراسة (Kakkonen&Mozgovoy, ٢٠١٠) التي توصلت إلى أن برنامج Safe assignment الأفضل في كشف انتحالات الويب .

جدول (٥) يقارن نسبة المواد المنتحلة من المصادر التالية: قواعد بيانات مجانية, قواعد بيانات بالاشتراك و صفحات الويب مقابل نسبة المكتشف منها من كل برنامج جدول (٥)

رسم توضيحي ٢

plagiarized materials sources %	Ithenticate	Plagscan	Safeassignment	check for plagirasm.net	turnitin	plagiarized materials %
free accesible database	3.54167736	2.14737183	1.9115153851	4.39854946	3.61913779	7
subscription database	1.12974281	0.86350964	0	1.537042177	1.34719709	7.6
web pages	1.39189634	2.59218323	1.256178457	1.629622739	1.47788331	3.8

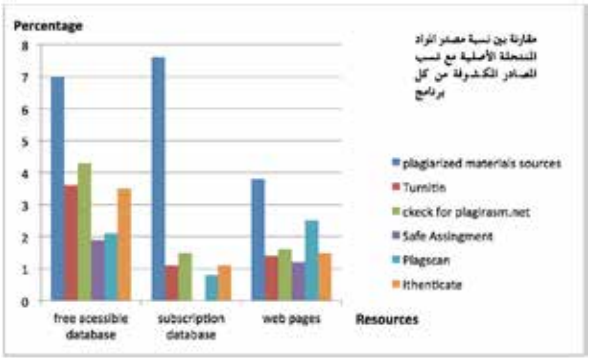

السؤال الثالث: ما مدى دقة كشف برنامج .plagirasm net Checkfor للانتحال المتمثل في إعادة صياغة الجمل متضمنا استخدام مترادفات مختلفة أو إعادة ترتيب وهيكلة الجمل؟

بخصوص فئة الكشف عن انتحلات إعادة صياغة النصوص , جدول (٦) يقارن نسبة المتوسط الحسابي من المواد المنتحلة المعاد صياغتها و المضافة للمقالات العلمية من قبلنا في كل ملف مع نسبة المتوسط الحسابي المكشوفة فقط من قبل برنامج Chekforplg للمواد المنتحلة .فنسبة المتوسط الحسابي من المواد المنتحلة التي تمت إضافتها من قبلنا كانت بمقدار١٥,٤ بينما نسبة المتوسط الحسابي من المواد المنتحلة والتي كشفها برنامج Chekforplg كانت بمقدار ٥ ٪ فمعنى هذا أن البرنامج اكتشف نسبة ٢٥٪ فقط من المواد المنتحلة المضافة والتي كانت في الأساس بمقدار ١٠٠ ٪ و تعتبر النسبة الأولى المضافة نسبة ضعيفة . يتميز برنامج Chekforplg بخاصية فريدة كما يدعي أصحاب الشركة المنتجة للبرنامج ويتميز بها عن باقي الأربع برامج وهي خاصية الكشف عن الجمل والنصوص بعد إعادة هيكلتها وصياغتها وتغيير مفرداتها لإستخدامه منهج فحص الانتحال ك » براءة إختراع«(Edwina R. Bensal , Edna S. Miraflores

.and Neslie Carol C) ٢٠١٤ و إعتمادا على هذه الخاصية
تمت إجراء التجربة الفريدة
على هذا البرنامج فقط ولكن مالسبب الذي جعل هذا البرنامج لم يكتشف إلا ٢٥٪ من
نسبته الإجمالية؟
حسب موقع http://www.checkforplagiarism.net
أنه تم تطوير تقنية جديدة
منذ عام ٢٠٠٤و حتى الآن تعرف ب "Sentence Structure Assessment"بمعنى تقييم
بنية الجملة
وتم تطبيقها واستخدامها على هذا البرنامج , والأشخاص
الذين قاموا بتطويرها هم مجموعه من
الدكاتره والمحترفين والطلاب الذين يعملون على البرنامج
نفسه بإستخدام نوع معين من اللوغاريثم عن
طريق أخذ صورة رقمية لكل ورقة مقدمه في العمل
البحثي أو الواجب الدراسي أو التكليف و بعدها
تمر بعدة مراحل معينة. فالسبب الأول الذي يرجع لضعف
هذا البرنامج ربما قد يكون ماذكره
الكاتب (Moha medMenai, ٢٠١٢) من جامعة الملك
سعود بأن اللغة العربية تندرج تحت نوع اللغات اللتي
تعرف باسم » افرو–اسيوي« بينما تختلف عن اللغة
الإنجليزية و التي تصنف تحت
اللغات الهندية ـالأوربية. ففي تركيب العربية تختلف
طريقة كتابتها بدءا من اليمين إلى اليسار وأنها لا
تتضمن أحرف كبيره تحدد الأسماء وبداية كل جملة
كاللغة الإنجليزية وإنها تستخدم أحرف
توضع فوق الأحرف لتمييز النطق ومن الناحية الإعرابية
تراعي نوع الاسم أو الفعل أو المفعول به
من مثنى وجمع ومفرد كما في بعض اللغات الأخرى
كالفرنسية وغيرها. أيضا ذكر الكاتب أن قوة الأدوات في
برمجيات كشف الانتحال تعتمد على حساسية الحرف
لخصائصها فإذا كانت اللغة تعتمد على أدوات البرمجيات
كتبت بلغة مختلفة عنها قد تطبق و تعمل هذه
التكنولوجيا ولكن لا تعطي نتائج غير دقيقة. وهذه كلها
أسباب ربما تكون سبب حصولنا على نسبة ضعيفة عند
اختبار البرنامج لهذه الخاصية.
جدول (٦) يوضح نسبة المواد المنتحلة بإعادة الصياغة
في كل ملف مقابل نسبة المكتشف عنه بواسطة

Check For Plagiarism.net	Plagiarized word detected byCheck for plagiarism .net	Plagiarized material percentage per document ((Y	Total of document (B)	Article word count (A)	Plagiarized matrial word count	Article number
5.813953488	55	9	946	867	79	1
2.824578791	57	5	2018	1927	91	2
3.336259877	38	10	1139	1034	105	3
5.743243243	51	13	888	783	105	4
0	0	15	578	501	77	5
0	0	18	667	565	102	6
6.525423729	77	10	1180	1074	106	7
0	0	25	572	456	116	8
18.88619855	78	29	413	321	92	9
0	0	20	814	677	137	10
5		15.4				Average

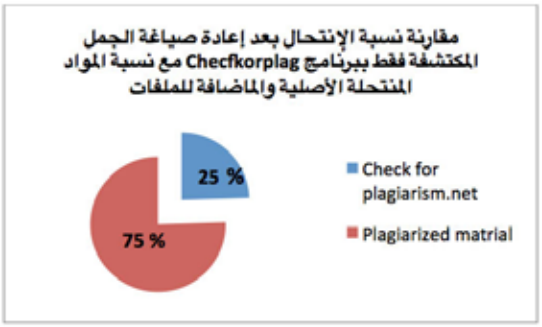

رسم توضيحي ٣
وبشكل عام تعد هذه النتائج غير مرضية إذا قارنا نسبة المواد المنتحلة التي تم الكشف عنها من قبل البرامج الخمس بالنسبة الفعلية للمواد المنتحلة من كل مصدر و المدخلة بالبرامج لاختبار الفعالية . في حين أظهرت بعض هذه البرامج أداء معقولا وأكثر دقة بناء على الدراسات والأدلة التجريبية في الكشف عن انتحال النصوص باللغة الإنجليزية ,لم تستطيع أن تظهر أداء مماثلا في الكشف عن الانتحال المدون بالنص العربي . ويمكن تفسير ذلك بضعف نطاق تغطية هذه البرامج للصفحات العربية وعدم الأخذ بالاعتبار للخصائص الفريدة للنص العربي واستخدام الخوارزميات المناسبة لكشف انتحال النص العربي.

٤,٥ / محددات الدراسة:

١.تقتصر هذه الدراسة على تقييم دقة نتائج خمسة برامج عالمية لكشف الانتحال والسرقات العلمية بالنص العربي وهي: Turnitin, Check for plagiarism .net, Safe assignment, Ithenticate&Plagscan

٢–. إن صغر عينة البحث ونسبة المواد المنتحلة المضافة

إليها الناتج عن محدودية الوصول للبرامج ، إضافة لضيق وقت إنجاز البحث قد يثير التساؤل حول مدى إمكانية تعميم نتائج الدراسة. أيضا تعميم نتائج الدراسة يتطلب اختبار الإيجابية الكذابة (FalsePositiveRate) لكل برنامج على حده.

٥,٥ / التوصيات

إن الحلول للحد أو التقليل من هذه المشكلة كثيرة فهنا نستعرض بعض و أهم الحلول منها:

١/ التشجيع و التحفيز المعنوي لدى الجامعات من قبل وزارة التعليم بإقتراح حل برمجي يساعد في الحد أو التقليل من هذه الظاهرة يطرح كمسابقة متاحة للجميع ثم المفاضلة بين أفضل هذه البرامج و إعتمادة بعد تصميمة، و مع بداية كل سنة جديدة لابد من التطرق بالتعريف عن هذا البرنامج المطبق وعن قضية الانتحال وآثارها السلبية في اليوم التعريفي عند إستقبال الطلاب و الأكاديمين الجدد.

٢/ إن وجود مركز رقابي مهم للغاية للرقي بالبحث العلمي وجودته الذي هو مطلب أساسي للعملية العلمية و الحماية الفكرية و يعتبر هذا المركز جهة تحكيمية في مدى الانتحال أو السرقات العلمية يكون مزود بكافة الأجهزة و البرمجيات و مربوط بقاعدة بيانات ضخمة موحدة خاصة به حيث تخزن عليها جميع الرسائل العلمية و المقالات الأكاديمية المنشورة و الغير منشورة و أبحاث الطلبة الجامعية و واجباتهم .

٣/ على هذا المركز الرقابي أن يطرح مسابقات تشجيعة لأي إقتراح برمجي من أعضاء هيئة تدريس أو طلبة لديهم مهارات حاسوبية عالية أو مبرمجين للقضاء على هذه المشكلة.

٤/ المبادرات التكنولوجية المحلية للعرب موجودة و متناثرة على أنحاء العالم العربي فيجب أن تتضافر الجهود مجتمعة لإيجاد الحلول التكنولوجية المناسبة بتسهيل عملية المرجعية البحثية و الحماية الفكرية و لابد من دعمها مادياً من الجامعات العربية الحكومية و الخاصة.

٥. البرامج التي تدعم اللغة العربية قليلة و نادرة حيث إن هذه البرامج الكاشفة للانتحالات تعد في قطاع الأعمال كمنتج خدمي و يمكن شرائه من الشركة المصنعة له. فلو كثفت الجامعات العربية جهودها في نشر مفهوم النزاهة العلمية و التوعية على قضية الانتحالات العلمية للأبحاث لأصبح هنالك طلب عالي لهذه البرامج حيث إنه قد يصل صوت العميل للشركة المصنعة فتقوم بإنتاج و تصنيع برامج تدعم اللغة العربية.

٦/ تبني الشركات العربية أو رجال الأعمال العرب هذه القضية و دعمها بتصنيع برامج تخدم هذا النوع من المشكلات حيث إنه يستفيد إقتصادياً و مالياً و يفيد و طنه العربي إجتماعياً من تصنيع برنامج لكشف الانتحالات يدعم اللغة العربية .

٧/ إختراع أو إبتكار لغة برمجة جديدة تخدم البرمجيات المصنعة باللغة العربية و تخدم اللغة نفسها من قبل المبرمجين العرب و عدم تعريب أي برنامج أجنبي حيث إن لغة البرمجة الأساسية هي الإنجليزية وأن من الصعب إستخدام برنامج صمم باللغة الإنجليزية ثم تعريبه لدعم اللغة العربية وتطبيقة على مدخلات عربية و هذا لا يصح كون إختلاف اللغتين المستخدمة فيه بمعنى أن لغة تصميم البرنامج إنجليزية و لغة إستخدامه عربية

٦/ المصادر العربية

١. أماني السيد، عماد صالح«. دور المكتبات الأكاديمية في منع السرقات العلمية و اكتشافها، دراسة استكشافية لخدمات المكتبات و برمجيات كشف الانتحال«) ١٢/ ديسمبر/ ٢٠١٢).

٢. عبدالشافي، دينا حسن. ٢٠٠٨.اطارات تعليم الكبار : رؤيةمستقبلية ٢٠٠٨ ص ٤٠٠. ٤٢٠

٣. عبد العليم– مصطفى. »خصائص العربية بين القديم والحديث«(٢٠٠٣).

٤. ماهر الجوة، فاطمة القلال الجوة، لمياء هدري شبل غيث، عبدالمجيد بن حمادو. »كشف حالات الانتحال في النصوص المدونة باللغة العربية بالإعتماد على السلاسل اللغوية، جمعية الحاسبات العربية« (٢٠١١).

٥. نادية بوضياف بن زعموش، فاطمة مخلوفي. » التعليم العالي والبحث العلمي في ظل ثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال«. (٢٠١٤).

المصادر الأجنبيه:

Abasi, A. R., Akbari, N., & Graves, B. (2006). Discourse appropriation, construction of identities, and the complex issue of plagiarism: ESL students writing in graduate school. Journal of Second Language Writing, 15(2), 102-117.

Al-Jarf, Reima. «INTELLECTUAL PROPERTY AND ELEARNING AT SAUDI UNIVERSITIES: PROBLEMS AND SOLUTIONS.» Conference proceedings of» eLearning and Software for Education»(eLSE). No. 02. 2013

Ali, Asim

ter, UK http://www. comp. lancs.ac. uk/computing/users/khojatemmer. ps. (1999). Kutz, Eleanor, et al. «Addressing plagiarism in a digital age.» Human Architecture: Journal of the Sociology of Self-Knowledge 9.3 (2011): 3. Maurer, H. A., Kappe, F., &Zaka, B. (2006). Plagiarism-A Survey. J. UCS, 12(8), 1050-1084. Menai, M. E. B. (2012). Detection of plagiarism in Arabic documents. International journal of information technology and computer science (IJITCS), 4(10), 80
Mozgovoy, M., Kakkonen, T., &Cosma, G. (2010). Automatic student plagiarism detection: future perspectives. Journal of Educational Computing Research, 43(4), 511-531. Shivakumar, Narayanan, and Hector Garcia-Molina. «Building a scalable and accurate copy detection mechanism.» Proceedings of the first ACM international conference on Digital libraries. ACM, 1996.
Stenflo, L. (2004). Intelligent plagiarists are the most dangerous. Nature, 427(6977), 777-777.
Ukpebor, Christopher Osaretin, and AbieyuwaOgbebor. «Internet and Plagiarism: Awareness, Attitude and Perception of Students of Secondary Schools.» 2013. Weber-Wulff, D. (2010). Test cases for plagiarism detection software. In-Proceedings of the 4th International Plagiarism Conference.

مصادر إلكترونية

1.http://aladalacenter.com/index.php/2012-10-31-17-26-38/99-2009-12-03-19-52-29/3726-3
2.http://www.al-madina.com/node/312495?arbeaa
3. http://albuthi.com/blog/650
4. http://www.ao-academy.org/
5.http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7_%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%8

M. El Tahir, Hussam M. Dahwa Abdulla, and VáclavSnášel. «Overview and Comparison of Plagia-Alzahrani, S. M., Salim, «.rism Detection Tools N., & Abraham, A. (2012). Understanding plagiarism linguistic patterns, textual features, and detection methods. Systems, Man, and Cybernetics, Part C: Applications and Reviews, IEEE Transac-Alzahrani, S. M., .tions on, 42(2), 133-149 Salim, N., &Alsofyani, M. M. (2009, April). Work in progress: Developing Arabic plagiarism detection tool for e-learning systems. In Computer Science and Information Technology-Spring Conference, 2009. IACSITSC'09. International Association of .(pp. 105-109). IEEE
Awdry, Rebecca, and Rick Sarre. «An investigation into plagiarism motivations and prevention techniques: Can they be appropriately aligned?.» International Journal for Educational Integrity 9.2 (2013): 35-49. Bensal, Edwina R., and Edna S. Miraflores. «Plagiarism: Shall We Turn to Turnitin?.» Bouville, M. (2008). Plagiarism: Words and ideas. Science and Engineering Ethics, 14(3), 311-322. Chaudhuri, Jayati. «Deterring digital plagiarism, how effective is the digital detection process?.» Webology 5.1 (2008): a50. Bull, J., Colins, C., Coughlin, E., & Sharp, D. (2000). Technical review of plagiarism detection software report. Hendricks, Emily, Adena Young-Jones, and James Foutch. «To Cheat or Not to Cheat: Academic Dishonesty in the College Classroom.» LOGOS: A Journal of Undergraduate Research 4 (2011): 68-75. Hill, J. D., & Page, E. F. (2009). An empirical research study of the efficacy of two plagiarism-detection applications. Journal of Web Librarianship, 3(3), 169-181. Jadalla, A., &Elnagar, A. (2012, April). A fingerprinting-based plagiarism detection system for Arabic text-based documents. In Computing Technology and Information Management (ICCM), 2012 8th International Conference on (Vol. 1, pp. 477-482). IEEE. Kakkonen, Tuomo, and Maxim Mozgovoy. «Hermetic and web plagiarism detection systems for student essays—an evaluation of the state-of-the-art.»Journal of Educational Computing Research 42.2 (2010): 135-159.
Khoja, S. and Garside, R. 1999. Arabic Text. Computing Department, Lancaster University, Lancas-

4

منتدى الشراكة المجتمعية النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research Scientific Integrity

أسباب الفساد في مجال البحث العلمي وانعكاساته

د. بركة بنت مضيف بن علي الطلحي
مديرة إدارة التوجيه والإرشاد النسائي بالمسجد النبوي

الحمدلله الذي قامت بعدله السموات والأرض، لا يخفى على علمه شيء في الأرض ولا في السماء، يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، له الحمد في الأولى والآخرة، وله الحكم وإليه ترجعون.
والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على معلم البشرية الخير، الذي أقام أعظم دولة عرفت العدل والإنصاف، خير الأمم جميعاً، وعلى آله وصحبه أهل التقى ومن اختارهم الله لصحبة خير البرية. أما بعد:.
فإن العلم من أعظم ما سعى له الساعون، وشمر من أجله المشمرون، وذلك لعظم شأنه في إصلاح أحوال الناس في دينهم ودنياهم، فإذا شابه شوائب الفساد وانحرف عن مساره الذي رُسم له لحقه الذم وكانت عواقبه على الناس وخيمة، قال تعالى: أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ.
فأعظم الفساد ما كان على علم ومعرفة وقصد، وهو من الجهل المركب، أكبر محرك لكوامن التعصب واتباع الهوى والشهوات والشبهات، قال ابن القيم في نونيته":

وتعر من ثَوْبَيْنِ من يَلْبسهُمَا
يلقى الردى بمذمة وهوان

ثوب من الْجَهْل الْمركب فَوْقه
ثوب التعصب بئست الثوبان"

وهو أن يجهل الحق، ويجهل أنه يجهل، أو يتعصب لجهله وهواه، ويتمادى في الفساد والباطل، ويتكبر ولا يقبل الحق حمية للنفس أو الشهوات أو الشبهات أو الهوى، ولا مفر من هذا إلا بالرجوع إلى الحق، ونبذ الهوى، وكشف الشبهات، والتخلي عن الشهوات، يقول ابن القيم:

أم كيف يشعر تائه بمصابه
والقلب قد جعلت له قفلان

قفل من الجهل المركب فوقه
قفل التعصب كيف ينفتحان

ومفاتيح الأقفال في يد من له
التصريف سبحانه عظيم الشأن

فاسأله فتح القفل مجتهداً على
الأسنان إن الفتح بالأسنان

وقد سد النبي صلى الله عليه وسلم أبواب الفساد في طلب العلم في أحاديث كثيرة، منها قوله عليه السلام: »مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا، لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ« يَعْنِي رِيحَهَا.
وأخبر أن أحد الثلاثة الذين يقضى عليهم يوم القيامة، طالب علم، طلبه لغير وجه الله عز وجل كما في الحديث: "وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ، وَعَلَّمَهُ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ، وَعَلَّمْتُهُ وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ: عَالِمٌ، وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ"وفي هذا وعيد شديد لمن أخل في طلب العلم والبحث العلمي، وأدخل فيه فساد مادي أو شخصي أو هوى متبع، كما فيه حض على المصداقية والنزاهة في البحث والأمانة في الاقتباس والتوثيق ، وإن منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي:(النزاهة العلمية) –الذي تدور محاوره حول قضية ذات أهمية كبيرة في إصلاح المجتمع، وهي إصلاح الصفوة فيه، وهم أهل الفكر والبحث العلمي والمعرفي –خاصة في هذا الوقت

الذي كثرت وتعددت فيه المصادر المعلوماتية،-والذي يقام بالشراكة بين جهتين لهما مكانتهما في مكافحة الفساد، والسعي في القضاء على بوادره في المجتمع في هذا البلد المبارك، وهما جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ذلك الصرح الشامخ في نشر الوعي الشرعي بين أفراد المجتمع والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي أخذت على عاتقها مهمة مكافحة الفساد بكل أشكاله وأنواعه، ليعد خطوة مباركة في إشراك الباحثين في نشر النزاهة العلمية باللسان والبنان كل حسب مقدرته في مجال، ومساندة كل الشرفاء الذي يخدمون الدين والعلم وأهله في مكافحة الفساد في مجال البحث العلمي وإنه ليسعدني المشاركة في هذا المنتدى المبارك ببحث بعنوان(أسباب الفساد في مجال البحث العلمي وانعكاساته) تحت المحور الأول: أوجه الفساد في مجال البحث العلمي، الأنواع، والأسباب، والانعكاسات.

والله أسأل أن يتقبل من الجميع صالح أعمالهم ويرزقهم الإخلاص في الأقوال والأفعال إنه ولي ذلك والقادر عليه .

أولاً: أهمية الكتابة في هذا الموضوع وأسباب اختياره:

إن من أهم ما يجب على كل إنسان مكافحة الفساد بجميع أنواعه وأشكاله، وخاصة في مجال البحث العلمي؛ لأن الفساد الذي يقع في البحوث العلمية يكون خطره أشد من أي فساد آخر، وذلك لسببين هما:

١. إن البحوث مظنة تقديم الخير والإسهام في تطوير المجتمعات ، فإذا دخلها الفساد أخل بهذا الأصل.

٢. إن الباحثين أهل ثقة عند المجتمع، فإذا وقع الفساد في بحوثهم تدهور المجتمع وتخلى عن أهم معالم النزاهة وهي: القيم والأخلاق والأمانة، وانتشر الفساد في جميع نواحي الحية.

لهذا، فإن بحث علمي يدرس أسباب الفساد في البحوث العلمية وانعكاساتها يحظى بأهمية كبيرة في تسليط الضوء على المشكلة، وبيان آثارها وعلاجها، وبيان حاجة الناس له.

ثانياً: أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى:

١. بيان الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الفساد في البحوث العلمية على تنوعها.

٢. إيضاح انعكاسات الفساد في البحث العلمي على الدين والناس ومصالحهم.

٣. ضرب أمثلة إيضاحية تبين أنواع الفساد، وطرق مكا فحته .

ثالثاً: تساؤلات البحث:

س١: ما معنى الفساد في البحث العلمي؟

س٢: ماهي أسباب الفساد في البحث العلمي؟

س٣: ما انعكاسات الفساد في البحث العلمي؟

رابعًا: مصطلحات الدراسة:

"الفَساد: نَقيضُ الصَّلاح" "وقوم فسدى، كما قالوا: ساقط وسقطى، قال سيبويه: جمعوه جمع هلكى لتقاربهما في المعنى... وتفاسد القوم: تدابروا وقطعوا الأرحام... والمفسدة: خلاف المصلحة. والاستفساد: خلاف الاستصلاح".

والمراد هنا: نقيض الصلاح، وذلك من جانبين:

الجانب الأول: جانب العقيدة والعبادات والأخلاق الذي يعد أكبر فساد في مجال البحث العلمي.

الجانب الثاني: الخلل والخراب والاضطراب في المعلومات والنتائج، بالإخلال بالأمانة العلمية.

المعنى الاصطلاحي :يقول ابن عاشور:"وأما المفسدة، فهي ما قابل المصلحة، وهي وصف للفعل

يحصل به الفساد، أي الضرر دائماً أو غالباً للجمهور أو للآحاد"( ) وقد ذكر الله الفساد في كتابه،

فقال تعالى: ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ.

قال ابن سعدي:"أي: استعلن الفساد في البر والبحر أي: فساد معايشهم ونقصها وحلول الآفات بها، وفي أنفسهم من الأمراض والوباء وغير ذلك، وذلك بسبب ما قدمت أيديهم من الأعمال الفاسدة المفسدة بطبعها. هذه المذكورة أي: ليعلموا أنه المجازي على الأعمال فعجل لهم نموذجاً من جزاء أعمالهم في الدنيا، عن أعمالهم التي أثرت لهم من الفساد ما أثرت، فتصلح أحوالهم ويستقيم أمرهم. فسبحان من أنعم ببلائه وتفضل بعقوبته وإلا فلو أذاقهم جميع ما كسبوا ما ترك على ظهرها من دابة".

وأخبر أنه لا يصلح عمل المفسدين، فقال: فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ.

ونهى سبحانه عن الفساد، فقال تعالى: وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ.

ويرتبط الفساد بالعثو والقبح والغي ، ولكن بينهم فروق ذكرها العسكري في الفروق اللغوية، فقال: "أن العثو كثرة الفساد وأصله من قولك: ضبع عثواء إذا كثر الشعر على وجهها ...ومنه قوله عز وجل: وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاء مِن بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آلاء اللَّهِ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ"

وقال عن الفرق بين الفساد والقبيح :" أن الفساد هو التغيير عن المقدار الذي تدعو إليه الحكمة، والشاهد أنه نقيض الصلاح، وهو الاستقامة على ما تدعو إليه الحكمة، وإذا قصر عن المقدار أو أفرط لم يصلح، وإذا كان على المقدار صلح، والقبيح ما تزجر عنه الحكمة، وليس فيه معنى المقدار". أما عن الفرق بين الغي والفساد، فقال:" أن كل غي قبيح ويجوز أن يكون فساد ليس بقبيح كفساد التفاحة بتعفينها ويذهب بذلك إلى أنها تغيرت عن الحال التي كانت عليها، وإذا قلنا فلان فاسد اقتضى ذلك أنه فاجر، وإذا قلت إنه غاو اقتضى فساد المذهب والاعتقاد ". ومن كلامه، فإن كل عثو فساد، وليس كل فساد عثو، وكل قبيح فاسد وليس كل فاسد قبيح، وكل غي فساد، وليس كل فساد غي.

وقد يطلق الفساد ويراد به ما يكون سبباً في تضييع الوقت والجهد والخير فيما لايصلح ، قال الشاعر:

إِنَّ الشَّبَابَ والْفَراغَ والْجِدَةَ
مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أَيُّ مَفْسَدَةٍ

*المجال: في هذا الشأن".

*البحث: "البَحْثُ هو طلب الشيء الغائب، قال ابن منظور: "وبَحَثَ عَن الخَبر وبَحَثَه يَبْحَثُه بَحْثاً: سأل، وَكَذَلِكَ اسْتَبْحَثَه، وَاسْتَبْحَثَ عَنْهُ""وَأَصْلُ الْبَحْث طَلَبُ الشَّيْءِ، وَشِدَّةُ اسْتِقْصَائِه، وَإِنَّمَا يُرِيدُ سُورَةَ بَرَاءَةَ، وَكَانُوا يُسَمُّونَهَا الْمُبَعْثِرَةَ، وَمِنْهُ سُمِّيَت الْبُحُوثُ مِنَ الْإِبِلِ، وَهِيَ الَّتِي إِذَا سَارَتْ بَحَثَتِ التُّرَابَ بِأَيْدِيهَا أَحْرًا، أَيْ: تَرْمِي بِهِ إِلَى خَلْفِهَا.

*العلم: " العلم هو إدراك الشيء على ما هو به، وقيل: زوال الخفاء من المعلوم".

وقال المناوي في التوقيف: "العلم هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع، أو هو صفة توجب تمييزاً لا يحتمل النقيض، أو هو حصول صورة الشيء في العقل، والأول أخص".

ومن هذه التعريفات، نخلص إلى أن أسباب الفساد في البحوث العلمية يعني: التغير والاضطراب والانحراف الذي يحدث في طرق ووسائل جمع المعلومات التي يصل بها الباحث إلى معرفة معينة أو الإجابة على أسئلة أو تحديد مشكلة وتحليلها، أو كشف عن حقائق، أو غيرها من الأمور التي يريد الباحث الوصول إليها مما يحرفه عن مطابقة الواقع أو يجانب به عن الصواب، يكون له الأثر في النتائج المبنية على ذلك البحث.

وهذا التعريف على طوله إلا أنه شمل أمور مهمة في البحث، ويمكن اختصاره في قولنا: هو التغير الذي يحرف البحث عن مساره الصحيح، عمداً مما يؤثر في نتائجه.

خامساً: حدود الدراسة:

يقتصر هذا البحث على المفاسد في البحوث العلمية الأكاديمية النظرية والعملية، وآثارها مع ضرب الأمثلة من الواقع حسب الإمكان.

سادساً: الدراسات السابقة:

لم أجد أي دراسة سابقة في هذا الموضوع مباشرة، وإنما الكتابات فيه مبعثرة في بحوث وكتب أساسيات البحث وشروطه وقواعده أوما يتطلبه البحث من الأمانة العلمية أو كتابات في مقالات صحفية.

سابعاً: منهج البحث:

سوف اعتمد المنهج الاستقرائي التحليلي للنصوص الشرعية، وأقوال أهل العلم، والمختصين، والاستنباطي من خلال الأمثلة الواقعية.

خطة البحث

المقدمة وفيها

أولاً: أهمية الكتابة في هذا الموضوع وأسباب اختياره

ثانياً: أهداف الدراسة.

ثالثاً: تساؤلات البحث.

رابعًا: مصطلحات الدراسة.

خامساً: حدود الدراسة.

سادساً: الدراسات السابقة.

سابعاً: منهج البحث

*الفصل الأول أسباب الفساد في مجال البحث العلمي.

وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: أسباب نفسية.

المبحث الثاني: أسباب عقدية.

المبحث الثالث: أسباب اجتماعية.

● الفصل الثاني: انعكاسات الفساد في البحوث العلمية.

وفيه أربعة مباحث.
المبحث الأول: انعكاسات دينية.
المبحث الثاني: انعكاسات على الأفراد و المجتمعات.
وفيه مطلبان.
المطلب الأول: انعكاسات على الأفراد.
المطلب الثاني: انعكاسات على المجتمعات.
المبحث الثالث: انعكاسات على الأمن والاقتصاد.
المبحث الرابع: صور ونماذج الفساد في البحوث العلمية.
الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.
الفصل الأول: أسباب الفساد في مجال البحث العلمي.
وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: أسباب نفسية.

النفس مطية كيفما قيدت انقادت، فمن قادها للخير وسأل الله العون، حصل على مراده، ومن ترك لها العنان في الشهوات والشبهات، ضاعت وضيعت صاحبها، وقد قسم الله النفس إلى ثلاثة أقسام :

١. النفس اللوامة: وهي الّتي تنوّرت بنور العلم والإيمان، حتى تبصرت به وعرفت ذنوبها وهي التي تلوم نفسها على كل ما بدر منها، وهي النفس التي أقسم الله بها، وَلا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ (

٢. النّفس المطمئنّة: وهي التي علمت وعملت، وتقبل الله منها ورضي عنها، (٢٧) يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ (٢٨) ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً

٣. النّفس الأمّارة بالسوء: وهي التي رغبت في شهوات الدنيا، وزخرفها، فلا تأتمر ولا تنتهي؛ فهذه النفس إذا لم يحصل من صاحبها لها نهي عن الهوى، وإلزام بالحق تكون سبباً لسقوط صاحبها في الفساد رغبة منها في الظهور والبروز وتلبية رغباتها الدنيوية، حتى ترديه المهالك، وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيَ إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ.

هذه النفس الأمارة بالسوء التي خالفت الفطرة، واتبعت هواها، ولم تتهذب بالآداب، ولم تلزم بما يقيها سبل الفساد، ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ووقاية شح النفس، يشمل وقايتها الشح، في جميع ما أمر به، فإنه إذا وقي العبد شح نفسه، سمحت نفسه بأوامر الله ورسوله، ففعلها طائعاً منقاداً، منشرحاً بها صدره، وسمحت نفسه بترك ما نهى الله عنه، وإن كان محبوباً للنفس، تدعو إليه، وتطلع إليه، وسمحت نفسه ببذل الأموال في سبيل الله وابتغاء مرضاته، وبذلك يحصل الفلاح والفوز، بخلاف من لم يوق شح نفسه، بل ابتلي بالشح بالخير، الذي هو أصل الشر ومادته، فهذان الصنفان، الفاضلان الزكيان هم الصحابة الكرام والأئمة الأعلام، الذين حازوا من السوابق والفضائل والمناقب ما سبقوا به من بعدهم، وأدركوا به من قبلهم، فصاروا أعيان المؤمنين، وسادات المسلمين، وقادات المتقين".

وقد ألهم الله النفس رشدها وما يقيها الخذلان في الدنيا والآخرة، ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا (٨) فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا (٩) قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا (١٠)﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا "فأرشدها إلى فجورها وتقواها، أي: بين لها ذلك، وهداها إلى ما قدر لها.

قال ابن عباس: رضي الله عنه بين لها الخير والشر. وكذا قال مجاهد، وقتادة، والضحاك، والثوري".

فإذا لم يعلم الإنسان ما يتجاذب نفسه من الهوى والشهوات والشبهات، ووقاها الوقوع في تلك المهالك، وقع في وحل الفساد بأنواعه،يقول ابن القيم في مدارج السالكين:" النَّظَرُ إِلَى مَحَلِّ الْجِنَايَةِ وَمَصْدَرِهَا، وَهُوَ النَّفْسُ الْأَمَّارَةُ بِالسُّوءِ، وَيُفِيدُهُ نَظَرُهُ إِلَيْهَا أُمُورًا.

مِنْهَا: أَنْ يَعْرِفَ أَنَّهَا جَاهِلَةٌ ظَالِمَةٌ، وَأَنَّ الْجَهْلَ وَالظُّلْمَ يَصْدُرُ عَنْهُمَا كُلُّ قَوْلٍ وَعَمَلٍ قَبِيحٍ، وَمِنْ وَصْفِهِ الْجَهْلَ وَالظُّلْمَ لَا مَطْمَعَ فِي اسْتِقَامَتِهِ وَاعْتِدَالِهِ الْبَتَّةَ، فَيُوجِبُ لَهُ ذَلِكَ بَذْلَ الْجُهْدِ فِي الْعِلْمِ النَّافِعِ الَّذِي يُخْرِجُهَا بِهِ عَنْ وَصْفِ الْجَهْلِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ الَّذِي يُخْرِجُهَا بِهِ عَنْ وَصْفِ الظُّلْمِ، وَمَعَ هَذَا فَجَهْلُهَا أَكْثَرُ مِنْ عِلْمِهَا، وَظُلْمُهَا أَعْظَمُ مِنْ عَدْلِهَا.

فَحَقِيقٌ بِمَنْ هَذَا شَأْنُهُ أَنْ يَرْغَبَ إِلَى خَالِقِهَا وَفَاطِرِهَا أَنْ يَقِيَهَا شَرَّهَا، وَأَنْ يُؤْتِيَهَا تَقْوَاهَا وَيُزَكِّيَهَا، فَهُوَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا، فَإِنَّهُ رَبُّهَا وَمَوْلَاهَا، وَأَنْ لَا يَكِلَهُ إِلَيْهَا طَرْفَةَ عَيْنٍ، فَإِنَّهُ إِنْ وَكَلَهُ إِلَيْهَا هَلَكَ، فَمَا هَلَكَ مَنْ هَلَكَ إِلَّا حَيْثُ وُكِلَ إِلَى نَفْسِهِ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحُصَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ »قُلِ: اللَّهُمَّ أَلْهِمْنِي رُشْدِي، وَأَعِذْنِي مِنْ شَرِّ نَفْسِي " « (فَمَنْ عَرَفَ حَقِيقَةَ نَفْسِهِ وَمَا طُبِعَتْ عَلَيْهِ عَلِمَ أَنَّهَا مَنْبَعُ كُلِّ شَرٍّ، وَمَأْوَى كُلِّ سُوءٍ، وَأَنَّ كُلَّ خَيْرٍ فِيهَا فَفَضْلٌ مِنَ اللَّهِ مَنَّ بِهِ عَلَيْهَا، لَمْ يَكُنْ مِنْهَا، كَمَا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ

فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا منكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ( )ف وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُوْلَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ( ) فَهَذَا الْحُبُّ وَهَذِهِ الْكَرَاهَةُ لَمْ يَكُونَا فِي النَّفْسِ وَلَا بِهَا، وَلَكِنْ هُوَ اللَّهُ الَّذِي مَنَّ بِهِمَا، فَجَعَلَ الْعَبْدَ بِسَبَبِهِمَا مِنَ الرَّاشِدِينَ. فَضْلا مِّنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ( ) عَلِيمٌ بِمَنْ يَصْلُحُ لِهَذَا الْفَضْلِ وَيَزْكُو عَلَيْهِ وَبِهِ، وَيُثْمِرُ عِنْدَهُ، حَكِيمٌ، فَلَا يَضَعُهُ عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهِ فَيُضَيِّعُهُ بِوَضْعِهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ"( ).

"فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ هَيَّأَ الْإِنْسَانَ لِقَبُولِ الْكَمَالِ بِمَا أَعْطَاهُ مِنَ الْأَهْلِيَّةِ وَالِاسْتِعْدَادِ، الَّتِي جَعَلَهَا فِيهِ كَامِنَةً كَالنَّارِ فِي الزِّنَادِ. فَأَلْهَمَهُ وَمَكَّنَهُ، وَعَرَّفَهُ وَأَرْشَدَهُ. وَأَرْسَلَ إِلَيْهِ رُسُلَهُ. وَأَنْزَلَ إِلَيْهِ كُتُبَهُ لِاسْتِخْرَاجِ تِلْكَ الْقُوَّةِ الَّتِي أَهَّلَهُ بِهَا لِكَمَالِهِ إِلَى الْفِعْلِ... فَعَبَّرَ عَنْ خُلُقِ النَّفْسِ بِالتَّسْوِيَةِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الِاعْتِدَالِ وَالتَّمَامِ. ثُمَّ أَخْبَرَ عَنْ قَبُولِهَا لِلْفُجُورِ وَالتَّقْوَى. وَأَنَّ ذَلِكَ نَالَهَا مِنْهُ امْتِحَانًا وَاخْتِبَارًا. ثُمَّ خَصَّ بِالْفَلَاحِ مَنْ زَكَّاهَا فَنَمَّاهَا وَعَلَّاهَا. وَرَفَعَهَا بِآدَابِهِ الَّتِي أَدَّبَ بِهَا رُسُلَهُ وَأَنْبِيَاءَهُ وَأَوْلِيَاءَهُ. وَهِيَ التَّقْوَى. ثُمَّ حَكَمَ بِالشَّقَاءِ عَلَى مَنْ دَسَّاهَا، فَأَخْفَاهَا وَحَقَّرَهَا. وَصَغَّرَهَا وَقَمَعَهَا بِالْفُجُورِ. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ. وَتَعَالَى أَعْلَمُ"( ).

هذه النفس التي تكتنفها الشهوات والشبهات والأهواء وحب الظهور والبروز، لا مزكي ولا مطهر لها إلا الله سبحانه وتعالى، لذلك يجب على الإنسان معرفة أغوار نفسه وميولها ومجاهدتها وإلزامها الحق، أما إن تركها تغوص في غمار هواها؛ فإنها ترديه المهالك، وهي من أول أسباب وقوع الفساد خاصة فيما يعلي من منزلتها ويرفع مقامها ويبرزها ويظهرها بالمظهر الذي يشبع رغباتها ويصفها بالوصف الذي يجعل لها شأن عظيم عند الناس، أو تحصل به على منزلة عالية مادية أو معنوية؛ مثل العلم والثقافة والمراتب العالية؛ لذلك جاءت النصوص الشرعية بالوعيد لمن طلب العلم من أجل الدنيا وما فيها، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: »مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا، لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ«( ) يَعْنِي رِيحَهَا. "(مِمَّا يُبْتَغَى) مِنْ لِلْبَيَانِ أَيْ مِمَّا يُطْلَبُ (بِهِ وَجْهُ اللَّهِ) أَيْ رِضَاهُ (لَا يَتَعَلَّمُهُ) حَالٌ، إِمَّا مِنْ فَاعِلِ تَعَلَّمَ أَوْ مِنْ مَفْعُولِهِ، لِأَنَّهُ تَخَصَّصَ بِالْوَصْفِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً أُخْرَى لِعِلْمًا (إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ) أَيْ لِيَنَالَ وَيُحَصِّلَ بِذَلِكَ الْعِلْمَ (عَرَضًا) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَيُسَكَّنُ أَيْ حَظًّا مَالًا أَوْ جَاهًا (عَرْفَ الْجَنَّةِ) بِفَتْحِ عَيْنٍ مُهْمَلَةٍ وَسُكُونِ رَاءٍ مُهْمَلَةٍ الرَّائِحَةُ مُبَالَغَةٌ فِي تَحْرِيمِ الْجَنَّةِ؛ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَجِدْ رِيحَ الشَّيْءِ لَا يَتَنَاوَلُهُ قَطْعًا وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ أَوَّلًا ثُمَّ أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى كَأَمْرِ أَصْحَابِ الذُّنُوبِ كُلِّهِمْ إِذَا مَاتَ عَلَى الْإِيمَانِ"( ).

وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلاً وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ ( )

قال أبو جعفر: "يعني بذلك جل ثناؤه: من يرد منكم، أيها المؤمنون، بعمله جزاءً منه بعض أعراض الدنيا، دون ما عند الله من الكرامة لمن ابتغى بعمله ما عنده "نؤته منها"، يقول: نعطه منها، يعني من الدنيا، يعني أنه يعطيه منها ما قسم له فيها من رزق أيام حياته، ثم لا نصيب له في كرامة الله التي أعدها لمن أطاعه وطلب ما عنده في الآخرة "ومن يرد ثواب الآخرة"، يقول: ومن يرد منكم بعمله جزاءً منه ثواب الآخرة، يعني: ما عند الله من كرامته التي أعدها للعاملين له في الآخرة "نؤته منها"، يقول: نعطه منها، يعني من الآخرة. والمعنى: من كرامة الله التي خصَّ بها أهل طاعته في الآخرة. فخرج الكلام على الدنيا والآخرة، والمعنىُّ ما فيهما"( ).

المبحث الثاني: أسباب عقدية.

لقد قسم الله الخلق من حيث المعتقد إلى ثلاثة أقسام رئيسة يعود إليها بقية الأقسام والفرق والطوائف؛ إما مطابقة لها أو مشابهة بدرجات متفاوتة، وجاء ذكر هذه الأقسام الثلاثة في أول سورة في القرآن الكريم وهي سورة الفاتحة.

وهذه الأقسام هي:

القسم الأول: أهل الصراط المستقيم، وهم اتباع النبي صلى الله عليه وسلم، قال تعالى واصفاً هذا الصراط وأهله، اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ( )وهو الذي ارتضاه الله لخلقه، وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ( )وهم الذين أطاعوا اللَّهَ ورسوله، والتزموا بالشرع القويم، وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُوْلَئِكَ رَفِيقًا ( ).

القسم الثاني: سبيل الذين يكتمون العلم، فلا يعملون به ولا يعلمونه لغيرهم، وهو وصف لليهود وكل من اتصف بصفاتهم وسلك سبيلهم، اهدنا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ( ) فهؤلاء الذين استحقوا غضب الله، لكتمانهم العلم وعدم العمل، فلا عمل ولا تعليم، (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً أُوْلَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلاَّ النَّارَ وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلاَ يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (١٧٥) أُوْلَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ) .

أما القسم الثالث: هم الذين يعملون بجهل، لا يطلبون العلم و يعلمونه لغيرهم، وهذه الصفة، وإن كانت للنصارى بالدرجة الأولى، فهي تعم كل من اتصف بصفاتهم، إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ( ) فقد ضلوا طريق الحق بعملهم بلا علم، وقد أمر الله نبيه صلى الله عليه وسلم بمخالفة تلك الطائفتين، وأمرهم بالعلم العمل به، فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ ( ) .

وهاتان الطائفتان اليهود والنصارى هم أول من حرف العلم الذي جاء به الأنبياء، وأول من ظهر الفساد في كتبهم، (مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَعْ وَانظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِن لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُونَ إِلاَّ قَلِيلاً (٤٧) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ آمَنُواْ بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولاً) ( ) ووبخهم الله وتوعدهم بالخزي في الدنيا والآخرة على أفعالهم المشيئة، يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لاَ يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُواْ آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُواْ سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُواْ وَمَن يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَن تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا أُوْلَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ( ) وكان نتيجة تحريفهم أن انحرفوا في أساس الدين، وأصل الأصول، وهو توحيد الله عز وجل، ووقعوا في الشرك، فأخبر الله عنهم بقوله: انفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالاً وَجَاهِدُواْ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ( ) .

فكل من جاء بعدهم ووافقهم أو شابههم في انحرافهم عن الحق، وإفسادهم العِلم، فهو منهم، زاد ما زاد ونقص ما نقص، قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: »مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ« ( )

وأعظم صفاتهم الفساد العقدي والانحراف عن الصراط مما أوقعهم في الفساد في مجال البحث العلمي، لأن كل ما بني على باطل، فهو باطل، فأعظم علم هو :العلم بالله سبحانه وتعالى وصفاته، وأكبر فساد، وأخطر فساد هو، الفساد في العقيدة في الله سبحانه، وكل من شابههم فهو منهم، ويشمله حكمهم، في الدنيا بالتشتت والافتراق كما في الحديث، قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: »افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَإِحْدَى وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ« ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ هُمْ؟ قَالَ: »الْجَمَاعَةُ«( ).

وفي الآخرة بما يستحق من العقاب،إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ( ).

فجميع الفرَق والطوائف على كثرتها تعود إلى الأقسام الثلاثة الأولى المذكورة في سورة الفاتحة، إما على الصراط المستقيم الهادي إلى رضا الله عز وجل وجنته، وهذه الطائفة هي المنصورة المؤيدة من الله في الدنيا والآخرة، وإما إلى القسمين الذين يستعيذ منهما المسلم كل يوم وليلة في صلاته.

فجميع الفرَق والطوائف على كثرتها وما يلحق ذلك من تشتت وتشرذم وتطرف يعود إلى القسمين الأخيرين المذكورين في سورة الفاتحة، لأن نتيجة الفساد العقدي الحتمية، الفساد العلمي والأخلاقي، ومن أبرز صوره: تحريف ألفاظ النصوص ومعانيها، ورفض السنة بالكلية، أوتضعيف الصحيح من الأحاديث، أوتصحيح الضعيف من الأحاديث، أو تعطيل معانيها، وهناك أمثلة كثيرة، ولا يخفى على أحد ما في بحوث الرافضة والأشاعرة والمعتزلة وغيرهم من الطوائف والفرق الضالة من الفساد والتعدي على حق الله سبحانه وتعالى فضلاً عن حق الخلق.

وهذا النوع من الفساد أخطر أنواع الفساد العلمي على الإطلاق، وذلك لما ينتج عنه من فساد عقائد الناس، وما

يلحق ذلك من تكفير بعض المجتمعات لبعض، وما ينتج عنه من استحلال الدماء وانتهاك الأعراض، ومما يزيد من خطره دعم الأنظمة العالمية له، بل إنها تعتبره من الحرية المدعومة في قوانينها؛ لذلك فلا يقدر هذا الخطر، ويصده إلا الشرع الإلهي الذي ارتضاه الله لخلقه، وشرع من أجل الحفاظ عليه شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لذلك فإن من أوجب الواجبات دعم هذه شعيرة؛ لعظم مهمتها وشرف غايتها. والله أعلم.

المبحث الثالث: أسباب اجتماعية.

الهدف والغاية من البحوث العلمية هو تقدم المجتمع بجميع طبقاته، وهذا الغاية النبيلة، قد تهدم بالفساد الذي يحصل في مسار البحوث العلمية، وذلك إذا كان المجتمع مرتعاً للفساد، يحث أفراده وجماعاته على انتشار السلوكيات السيئة، سواء كانت أخلاقية أو عقدية أو مادية أو معنوية، فيدفع أبناءه إلى كل طريق يحقق آمال القادة في ذلك المجتمع بكافة السبل وشتى الطرق، فطالما هو يحقق تلك الأهداف ويحقق تلك الغايات، فهي طرق مشروعة، ولو كان حراماً في الشرع، أو فاسد من المنظور الأخلاق، فالمجتمع يتكون من أفراد، وإذا انتشر الفساد في الأفراد يستشري حتى يشمل جميع أفراد المجتمع، وبهذه العملية التكاملية ينتشر الشر، وسوف أركز على أهم صور الفساد التي يكون المجتمع سبب أساس فيها، **وهي:**

١. تربية الأبناء على الفساد الديني والأخلاقي مما يؤثر في استمرار الفساد وانتشارها، مثل صفة الكذب والسرقة.
٢. ممارسة الفساد في الأمانة العلمية علناً، وعدم الإنكار على مرتكبيه بما يناسب الفعل.
٣. تخلي المجتمع عن مسؤولياته في الإصلاح العلمي، والأمانة في البحوث العلمية، مما يساهم في تطبيع الفساد بين أفراد المجتمع.
٤. تعويد الأبناء على الغش في الاختبارات، بل قد يصل الأمر ببعض الناس إلى تعليم الصغار طرق الغش، ونقل المعلومات من الآخرين .
٥. اعتبار المعلومات المنشورة على الشبكة العنكبوتية حق للجميع، لا يجب توثيقها ونسبها لأصحابها، مما يُعود النشء على استسهال نقل المعلومات دون توثيق لها.
٦. شغف بعض المجتمعات في ظهور شبابهم بمظهر أصحاب المؤهلات والوظائف العالية دون بذل الجهد المطلوب مما يدفع أولئك الشباب إلى سلوك أسهل الطرق واستخدام الوسائل الممنوعة شرعاً وأخلاقاً، ومن تلك الطرق: الاستنساخ والنسخ وسرقة البحوث، وكل ذلك تحت قاعدة : الغاية تبرر الوسيلة.
٧. انتشار بعض الانحرافات الدينية في بعض المجتمعات، مما يجعلهم يفرضون على الباحثين الالتزام بطريقة معينة وتقرير ما تراه تلك المجتمعات في العقيدة والأخلاق.
٨. اختفاء شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في بعض المجتمعات ومحاربتها في مجتمعات أخرى بزعم دعم الحريات .

هذه الصور وغيرها كثير من أسباب الفساد في البحوث العلمية بنوعيه: النظري والتطبيقي، وما يلحق ذلك من ممارسة الوظائف التي تستلزم الحصول على مؤهلات علمية عالية، مما يكون له عاقبة وخيمة على المجتمع.
وليت شعري لو علمت المجتمعات بضرر وخطر التربية الفاسدة التي تنتج جيل لايفرق بين الحق والباطل، ولا بين الصالح والطالح، ولا بين الغث والسمين، حتى تضيع الأمم بين ترهات سوء الأخلاق والسلوك الفاسد.

وقد جاء الدين الإسلامي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكان السلف لا يتوانون في أمور الحسبة، حماية للمجتمع من استشراء الفساد بين أفراده وجماعاته، يقول شيخ الإسلام مقارناً بين أهل الإسلام وأهل الكتاب في أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر:"وَكَانَ أَئِمَّةُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ كُلَّمَا ابْتُدِعَ فِي الدِّينِ بِدْعَةٌ، أَنْكَرُوهَا وَلَمْ يُقِرُّوهَا، وَلِهَذَا حَفِظَ اللَّهُ دِينَ الْإِسْلَامِ، فَلَا يَزَالُ فِي أُمَّةِ مُحَمَّدٍ طَائِفَةٌ هَادِيَةٌ مَهْدِيَّةٌ ظَاهِرَةٌ مَنْصُورَةٌ.
بِخِلَافِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَإِنَّ النَّصَارَى ابْتَدَعُوا بِدَعًا خَالَفُوا بِهَا الْمَسِيحَ، وَقَهَرُوا مَنْ خَالَفَهُمْ مِمَّنْ كَانَ مُتَمَسِّكًا بِشَرْعِ الْمَسِيحِ حَتَّى لَمْ يَبْقَ حِينَ بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا مَنْ هُوَ مُتَمَسِّكٌ بِدِينِ الْمَسِيحِ، إِلَّا بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ فَمَقَتَهُمْ، عَرَبَهُمْ وَعَجَمَهُمْ، إِلَّا بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ»(١).
فَلَمَّا أَظْهَرَ قَوْمٌ مِنَ الْوُلَاةِ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ، وَدَعَوُا النَّاسَ إِلَى ذَلِكَ، ثَبَّتَ اللَّهُ أَئِمَّةَ السُّنَّةِ وَجُمْهُورَ الْأُمَّةِ، فَلَمْ يُوَافِقُوهُمْ، وَكَانَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَئِمَّةِ إِذْ ذَاكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ.
ثُمَّ بَقِيَ ذَلِكَ الْقَوْلُ الْمُحْدَثُ ظَاهِرًا نَحْوَ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَأَئِمَّةُ الْأُمَّةِ وَجُمْهُورُهَا يُنْكِرُونَهُ، حَتَّى جَاءَ مِنَ الْوُلَاةِ مَنْ

مَنَعَ مِنْ إِظْهَارِه"( ).
هذا الفساد له أثر كبير في القضاء على الأخلاق والسلوك في المجتمعات، وقد تكافحه بعض الأنظمة والقوانين في الدول المتقدمة، وذلك إذا خالف موادها، وقد يكون فساداً أخلاقياً ولا تكافحه، بل تحميه، لذلك لابد أن ينظر إلى الفساد وتقييمه من منظور شرعي، لا على أساس ما اعتاده الناس، فقد يعتادون ما هو فساد أخلاقياً أو ينكرون ما هو نزيه وصحيح، أما الشارع الحكيم، فهو منزل ممن يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير. والله أعلم
الفصل الثاني: انعكاسات الفساد العلمي.
وفيه أربعة مباحث.

المبحث الأول: انعكاسات دينية.
عندما أتحدث عن الدين، فالمراد به الدين الإسلامي الذي ارتضاه الله عز وجل لخلقه، وأتمه وأكمله، الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ( ). وهو الدين الباقي إلى قيام الساعة والذي لا يسع أحد بعد بعثت النبي صلى الله عليه وسلم إلا اتباعه، قال صلى الله عليه وسلم: »وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٌّ، وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ«( ).
أما الأديان السابقة، فقد تغيرت معالمها وأصولها بسبب ما حصل من أهل العلم فيها من الفساد، حيث غيروا وبدلوا وحرفوا في دينهم حتى غشي الفساد كل معالم دينهم، ووصل إلى توحيد الله سبحانه وتعالى، فادعوا له الولد والصاحبة، وأنه ثالث ثلاثة وغيرها من الانحرافات، وتبع فساد العقيدة، الفساد في الأحكام والأخلاق، وكانت حكمة الله أن كان الدين الإسلامي هو الدين الخاتم والقرآن الكريم آخر الكتب وتولى حفظه، قال تعالى: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ( )والنبي صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين عليهم السلام، وسنته صلى الله عليه وسلم وحي من الله سبحانه محفوظاً، وتعالى، قال تعالى : (١) وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى (٢) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى (٣) وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى (٤) إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى ( ), بأن هيئا لها رجالاً سخروا حياتهم للدفاع عنها، والذب عن حياضها،قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ" ( ) هذا الحفظ لأصول الدين خفف من وقوع الفساد في البحوث العلمية، ولكنه لم يمنعه، لذلك كان له انعكاسات كبيرة في تفريق الأمة ووقوع الشتات، بل قد يصل بها إلى الحروب، وظهرت الفرق ووقع الشرك في كثير من البلدان، وافترقت الأمة، خاصة في العصور المتأخرة، ومن مظاهر ذلك الافتراق:
١. الافتراق في العقيدة، بوقوع الشرك بأنواعه الثلاثة.
أ. في الربوبية وذلك بمن ادعى في شيخه ما هو من خصائص الربوبية، من النفع والضر والخلق والرزق.
ب. وفي الألوهية، بأن صرفت العبادة لغير الله عز وجل بأنواع من الشرك في الدعاء والذبح والنذر والتوكل والخوف والرجاء.
ت. وفي الأسماء والصفات، بأن عطلت نصوص الأسماء والصفات أو شبه سبحانه وتعالى بخلقه.
٢. وفي النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته بالغلو أو الجفاء.
٣. في العبادات العملية حتى حج بعض من يحسبون على الإسلام إلى غير بيت الله الحرام.
٤. وفي الأخلاق والسلوك ظهر في بعض المنتسبين إلى الإسلام الكذب بمسمى التقية.
ومع هذه الانعكاسات على الدين وشدتها، إلا أنه لا يزال هناك طائفة على الحق والصراط المستقيم، وهذا مصداق قول النبي صلى الله عليه وسلم :»لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ«( ).”قال البخاري: هم أهل العلم( )، وقال أحمد بن حنبل رضي الله عنه:” إن لم يكونوا أهل الحديث، فلا أدري من هم. وقال القاضي عياض: إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة ومن يعتقد مذاهب أهل الحديث، قال الإمام النووي: يحتمل أن هذه الطائفة مفرقة بين أنواع المؤمنين، فمنهم شجعان مقاتلون، ومنهم فقهاء، ومنهم محدثون ومنهم زهاد وآمرون بالمعروف وناهون عن المنكر، ومنهم أهل أنواع أخرى من الخير ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين، بل قد يكونون متفرقين في أقطار الأرض”.( )
هذه الطائفة القائمة على حماية الدين بجميع أنواع الحماية، باللسان والبنان والسنان، بالقول والعمل، هم الذين يدفعون عن حياض الدين، ويصلحون ما أفسده الناس. والله أعلم.

المبحث الثاني: انعكاسات على الأفراد و المجتمعات.
وفيه مطلبان.

المطلب الأول: انعكاسات على الأفراد.
الفساد في البحوث العلمية له انعكاسات كبيرة وخطيرة تفتك بالفرد، فهو دمار لأخلاقه وسلوكه، وجهل مركب يعشش في رؤوس منتحليه، حتى يرديهم المهالك، وداء مستشري في أفراد المجتمعات حتى تحلهم في آخر ركب التقدم العلمي، بل قد يصل بهم الأمر إلى التخلف والجهل والبعد حتى عن مسمى العلم.
فالفساد العلمي يؤثر في الفهم، والتحصيل، والجدية في البحث، وهذا بدوره يؤثر في مستوى التفكير، ويوقف عجلة التقدم والرقي ، وينحرف بالأفراد إلى التخلف والانحطاط، والأخلاق القبيحة، والفساد في الأرض، فتنتشر فيهم السرقة العلمية بأشكالها المختلفة من استنساخ ونسخ بدون توثيق، وسرقة أفكار وجهد الآخرين، وتبقى مجتمعات هؤلاء الأفراد متخلفة لا تقدم جديداً، ولا تعمل حميداً، ولا تتقي قبيحاً، ولا يقوم لها بناء، ولا يرفع للعلم والرقي فيها راية، فمجتمع هذا حال أفراده لايسمو ولا يرتفع ، بل يغمره الفساد في جميع النواحي، فيستحل أفراده الفساد في كل شيء.
فالطبيب الذي حصل على شهادته بالتزوير والسرقة، لايجيد في عمله ولا يتقنه، بل يصبح سفير للموت، بدلاً من أن يكون سبباً للشفاء والحياة.
والمدرس الذي حصل على شهادته بالغش والكذب والرشوة، لا يُعلم إلا بالطريقة التي تعلم بها.
والمهندس الذي أخذ شهادته بحسابات، وهمية وطرق ملتوية، جميع مقاساته مختلة وخاطئة.
والجندي الذي كل ما يدرسه هو كيف يحصل على وظيفة بشتى الطرق والوسائل، لا يقدر قيمة عمله ولا أهمية وطنه ولا عظم الأمانة التي تجب عليه. وهلم جر، فكل فرد قامت أعماله على الفساد وساد كان حرياً عن ما وكل إليه بالإبعاد. والله أعلم.

المطلب الثاني: انعكاسات على المجتمعات.
إن تقدم المجتمعات مبني على تقدمها العلمي، فإن حل الفساد في عمود التقدم، وهو البحث العلمي، سقط كل ما يبنى عليه من تقدم ورقي مادي ومعنوي، ففي الجانب المادي لا يتحقق أي تقدم كافة المجالات الاجتماعية، مما يكون له الانعكاسات السيئة على المجتمع في تفككه، وضعفه، وضعف مستواه المعيشي والاجتماعي، وفي الجانب المعنوي، فإن الفساد العلمي يقضي على مستقبل المجتمعات وتطورها فكرياً وأخلاقياً بما يعود ضرره على الوعي الصحي والاجتماعي، وترشيد الاستهلاك، وهذا بدوره يؤثر على مستوى دخل الفرد والجماعة، والتأخر في التحصيل العلمي، والتطور الحضاري والخدمي، ومستوى الإنتاج الصناعي وغيرها من أنواع الإبداع وتحسين الإنتاج والمستوى المعيشي للمجتمع.
وهذا مشاهد في تصنيف المجتمعات إلى عالم أول( ) وعالم ثاني( ) وعالم ثالث( ) الخ، و كل ذلك يعود إلى مدى التقدم العلمي، وحسن الإنتاج المبني على البحوث العلمية وتطورها، وكل ما يسهم.
إن تقدم المجتمعات ورقيها وحضارتها تبنى على أخلاقياتها وسلوكياتها، وهذا ما ينقضه ويهدمه الفساد في البحوث العلمية والدراسات النظرية والتطبيقية العملية، فكل ما حل الفساد في البحوث العلمية ضاعت الأخلاق الإنسانية، وانهدم البناء المعرفي، وتخلفت الشعوب، ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وأمنياً وصحياً، وكل ما حارب الناس الفساد العلمي ؛ وارتفع البناء المعرفي وتبعه التقدم في بقية المجالات، وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن الناس إذا لم ينكروا المنكر، ويأخذوا على يد المفسدين ، غرق المجتمع في الفساد، فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: »مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللهِ، وَالْمُدَّهِنِ فِيهَا، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُّوا عَلَى سَفِينَةٍ فِي الْبَحْرِ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، وَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا يَصْعَدُونَ، فَيَسْتَقُونَ الْمَاءَ، فَيَصُبُّونَ عَلَى الَّذِينَ فِي أَعْلَاهَا، فَقَالَ الَّذِينَ فِي أَعْلَاهَا: لَا نَدَعُكُمْ تَصْعَدُونَ، فَتُؤْذُونَنَا، فَقَالَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا: فَإِنَّا نَنْقُبُهَا( ) مِنْ أَسْفَلِهَا، فَنَسْتَقِي " قَالَ: " فَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ، فَمَنَعُوهُمْ، نَجَوْا جَمِيعًا، وَإِنْ تَرَكُوهُمْ غَرِقُوا جَمِيعًا«( ).
المبحث الثالث: انعكاسات على الأمن والاقتصاد.
لايمكن الاستقرار في العيش والتقدم في الإنتاج الحضاري مالم يتحقق الأمن في جميع النواحي الفكرية والعلمية والدينية والاقتصادية والصحية، كما أن الأمن بجميع أنواعه لا يتحقق ما لم يكن هناك تقدماً في البحوث العلمية بما يخدم الأمن في تطويره في وسائله وأدواته بما يواكب العصر، ومافيه من تقدم في جميع النواحي، بل إنه إذا ظهر الفساد في البحوث العلمية يضيع الأمن، فيخاف الناس على نتاج فكرهم وخلاصة جهدهم من السرقة والضياع، ويعيش الناس كوحوش يأكل القوي الضعيف، ولا يأمن أحد على نفسه أو ما يملك ، كما أن

الأمن لا يتطور ويكشف أساليب العابثين به، ويستخدم الوسائل المناسبة والمتطور إلا بنزاهة البحوث العلمية وجديتها وتقدمها، أما إذا حل بها الفساد وافتقدت الجدية والمصداقية، فإن الأمن يضيع ويحل مكانه الجهل والخوف، وهذا الخوف يتصل مباشرة مع الاقتصاد وتأخر الابداع الاقتصادي، وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفْ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الأَمْوَالِ وَالأنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ( ) فالخوف مرتبط بالفقر والجوع والتأخر الاقتصادي، والاقتصاد يقوم على أمرين:

أولاهما: ترشيد الاستهلاك في المال والمأكل والملبس وغيرها، وعدم الإسراف في النفقات، وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ( ) .

وثانيهما: التصنيع والابتكار والابداع وتقديم ما يرفع مستوى الاقتصاد ويلبي الاحتياجات، وقد كان بعض الأنبياء عليهم السلام يتعلم الصناعة، فيما يعود على اقتصاد أمته بالخير الوفير، قال تعالى عن نبيه داود عليه السلام، قال تعالى: وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّن بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ ( ).

وهذان الجانبان لا يتحققان إلا بالبحوث العلمية الآمنة والمتطورة المتسمة بالجدية، والمرتبطة بالعلم المبني على المصداقية، قال تعالى عن يوسف عليه السلام، قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ( ) فربط الاقتصاد بجانبيه، حفظ الموجود، وتحصيل المفقود، بالأمانة والعلم، فالأمانة جاءت في الحفظ، والنزاهة العلمية في كون يوسف عليه السلام عليم، أي لديه العلم الذي يعينه على المحافظة على اقتصاد قوي متين، لا يتأثر بالمتغيرات، وهو ما يبين أن الفساد في البحوث العلمية يقضي على الاقتصاد، كما يزعزع الأمن ويحل مكانه الخوف، فيدمر البلاد في جميع النواحي .

المبحث الرابع: صور ونماذج الفساد في البحوث العلمية.

النزاهة والأمانة في البحوث العلمية فرض شرعي، ومطلب إنساني، وواجب وطني، نصت عليه الأدلة الشرعية والقواعد المرعية، ووضعت من أجله اللوائح التنظيمية، ففي المادة السادسة والعشرين من اللائحة الموحدة للدراسات العليا" أنه يلغى قيد الطالب بقرار من مجلس عمادة الدراسات العليا في الحالات الآتية" وذكر منها في الفقرة السابعة" إذا أخل بالأمانة العلمية سواء في مرحلة دراسته للمقررات أو إعداده للرسالة، أو قام بعمل يخل بالأنظمة والتقاليد الجامعية".

والإخلال بالأمانة العلمية له صور متعددة منها: الاستنساخ والنسخ، وهما متقاربان لفظاً ومعنى، وإن كان الاستنساخ يطلق على المطابقة، أي: نقل عمل الآخرين ونسبته إلى الناقل كاملاً من غير إشارة إلى المصدر، والنسخ يطلق على الأغلبية في المطابقة، أي: نقل الجزء الأكبر من العمل دون إشارة أيضاً ( ).

وقد جاء ذكر النسخ في كتاب الله بمعنى الكتابة، هَذَا كِتَابُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ( ) وبمعنى رفع الحكم أو رفع اللفظ، مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ( ).

يقول الطبري: "وأصل "النسخ" من "نسخ الكتاب"، وهو نقله من نسخة إلى أخرى غيرها. فكذلك معنى "نسخ" الحكم إلى غيره، إنما هو تحويله ونقل عبارته عنه إلى غيرها. فإذا كان ذلك معنى نسخ الآية، فسواء – إذا نسخ حكمها، فغير وبدل فرضها، ونقل فرض العباد عن اللازم كان لهم بها – أُقر خطها فترك، أو محي أثرها، فعفِّي ونسي، إذ هي حينئذ في كلتا حالتيها منسوخة، والحكم الحادث المبدل به الحكم الأول، والمنقول إليه فرض العباد، هو الناسخ. يقال منه: "نسخ الله آية كذا وكذا، ينسخه نسخاً، و"النُّسخة" الاسم" ().

والمراد هنا هو النسخ أو الاستنساخ بمعنى الكتابة، ونقل المكتوب في الأصل إلى الفرع دون توثيق وإشارة إلى المصدر، وهو ما يقع فيه بعض الباحثين، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر ( ):

النموذج الأول :رسالة مقدمة إلى جامعة عريقة، عن مسائل الاعتقاد الواردة في الأحاديث والآثار في كتاب علم من أعلام السنة، حيث ذكر الباحث: أن عمله في الرسالة سوف يكون جمعاً ودراسة، فأخل –هداه الله– بالمطلوب في الدراسة، والأخطر من ذلك إخلاله بالتوثيق عند النقل لمعلومات من رسائل أخرى، وهذا الإخلال بالأمانة العلمية، مما حدى باللجنة المُرَشَحة للنظر في تشكيل لجنة لمناقشة الطالب أن تتقدم بخطاب للقسم لحجب الرسالة وإلغائها.

والنموذج الثاني: لا يختلف كثيراً عن النموذج الأول إذ أن الطالب في الدراسات العليا في مرحلة الماجستير اعتمد في رسالته التي أعدها أيضاً في مباحث عقدية في مناظرة علم من الصحابة مع فرقة مارقة عن الإسلام، على قص ولصق من مواقع الكترونية متعددة دون الإحالة إليها، وتوثيق المعلومات التي حصل عليها، وبعد عرضها على المختصين، وصيارفة العلم اتضح لهم إخلاله بالأمانة العلمية، وتم إلغاء الرسالة.

ويلحق بالنسخ أشكال قريبة منه، وهي:

"الاستبدال: ويتم فيه نسخ قطعة نصية بعد تغيير بعض الكلمات الرئيسة مع الحفاظ على المعلومات الأساسية للمصدر وعدم الإشارة إليه" وهو أقل خطراً مما سبقه وأشد مما يلحقه، وهو:"المزج، أي: مزج أجزاء من مصادر عديدة دون ذكرها. والمزيج، وهو:" دمج مقاطع نصية ذكر مصدرها بشكل صحيح مع مقاطع أخرى لم يذكر مصدرها"( ).

وأخطر ما يكون الفساد في البحوث العلمية ما يتعلق بالجانب الديني، وبخاصة ركنه الركين وأصله الأصيل، وهو التوحيد، وهذا الفساد على خطره لم تسلم منه البحوث العلمية في هذا العصر، وأنا لا أتحدث عن أناس درسوا في بلدان لا يعرف أهلها العقيدة الصحيحة، أو يجهلون أصول الدين، فمثل هؤلاء قد يجد لهم الإنسان مخرجاً، ولكن أتحدث عن أناس تعلموا العقيدة في أعظم البلدان عناية واهتمام بها، وعلى عظم وخطر هذا الفساد، إلا أن مما يسر القلب ويشرح الصدر قيام أهل العلم بالواجب عليهم من الأمانة العلمية والنزاهة الأدبية، ووقوفهم سداً منيعاً لسد الطريق على قطاع الطرق وإغلاق السبل عليهم، وأشير هنا إلى عدد من الرسائل التي تقدم بها طلاب الدراسات العليا إلى جامعة تعتبر حصناً منيعاً للتوحيد يصعب اقتحامه، وهذه الرسائل فسادها في الجانب العقدي، ويختلف الفساد فيها بين من يختار رسالة صعبة الألفاظ غامضة المعاني لا تناسب مستواه ومقدرته العلمية، وفي عباراتها الغامضة معاني فاسدة، تخل بالعقيدة، لا يدرك فحواها ومقصودها إلا المختصون من أهل العلم، فيصعب عليه بيان ما فيها من فساد عقدي؛ بل يخدمها ويخرجها بصورة يتقبلها المجتمع المسلم، وهذا مما يزيد من خطرها إذ كيف تم اختيارها ومن المشرف عليها، وكيف لم يكتشف طالب الدراسات العليا ما فيها من فساد حتى وصلت إلى لجنة المناقشة؟ وهذه على خطورتها وعظم فسادها إلا أنها أخف مما يليها، وهي: تحقيق مخطوط تم اختياره من قبل عدد من طلاب الدراسات العليا لنيل درجة الماجستير، في نفس الجامعة وبها من الطوام ما ينقض أصل التوحيد، من شرك وغلو وغيرها من أخطاء، حتى وصلت إلى لجنة المناقشة، وكشف المختصون فسادها، وردت الرسائل ؛ لأن في تمريرها وإجازتها من جامعة عالمية، تعتبر حصن حصين للعقيدة الصحيحة، تزكية لها، وتغريراً بالناس مما يتسبب في الانحراف عن التوحيد والصراط المستقيم والعقيدة الإسلامية الصافية النقية التي تحيا بها النفوس الطاهرة التي لم تنحرف عن الفطرة.

هذه البحوث يتضح الفساد العلمي فيها من نواحي عدة:

الناحية الأولى: هدف وغاية من كتب هذه المخطوطات في الأصل، وضرر ما كتبه على عقيدة المسلمين.

الناحية الثانية: كيف تم اختيار هذه المخطوطات؟ وأين دور المشرفين على أولئك الطلاب؟

الناحية الثالثة: كيف يختار طلاب الدراسات العليا مثل هذا المخطوط، وكيف لم يلحظوا ما فيه من مفاسد عقدية، أو أنهم يعلمون ما فيها، ويريدون تمريرها على الناس بإخراجها من جامعة عريقة لها مكانتها في نفوس المسلمين في أقطار الأرض!!!.

الناحية الرابعة: ما فائدة تحقيق مخطوط مبني على فساد عقدي، من أحاديث موضوعة وقصص مكذوبة وقصائد مجهول أصحابها، فماذا عساهم يحققون.

إن العقيدة الصحيحة نبع صافي إذا خالطت بشاشة القلوب تروي عطشها، وتتقبلها ما لم يحجبها عن القبول؛ المكابرة والتعصب للباطل، يرفع الله بها أقواماً ويضع بها آخرين، هذه العقيدة حولت حياة بعض الباحثين في مجال البحوث العلمية الشرعية، من أعداء لها إلى حاملين لوائها، ولعل خير شاهد على ذلك؛ ما جاء في ترجمة عالم سلفي كان يدرس الفلسفة حتى برع فيها، وعادى كل من ينتقدها، وعندما رأى أقطابها براعته فيها حرضوه على الرد على شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأنه من أشهر من كشف عور الفلاسفة، وهو العالم محمد الهراس، يقول تلميذه الشيخ العلامة محمد أمان الجامي– رحمهما الله–:"كان العالم الأزهري السلفي محمد بن

خليل الهراس يعادي شيخ الإسلام عداء كبيراً، وقد تخرج من كلية الدعوة وأصول الدين بالأزهر، فكان أشعرياً صوفياً فيلسوفاً ثم بعد ذلك طلب منه أن يكتب رسالته الدكتوراه بعد التخصص في المنطق والفلسفة وعلم الكلام في الرد على شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأن محمد خليل هراس متمكن في المنطق والفلسفة ، فقالوا: من الواجب عليك وحق الفلسفة والمنطق أن ترد على ابن تيمية؛ لأنه كتب الردود على الفلاسفة وعلى المنطقيين، يقول الجامي:سمعت هذا الكلام منه مباشرة؛ لأنه كان أستاذاً لنا في جامعة الإمام محمد بن سعود في السبعينات، وهو يقول: جمعت ما أمكن جمعه من كتب شيخ الإسلام، لأدرسها وأرد عليه، فدرستها في نحو ثلاثة أشهر ثم تبين لي أني لم أفهم العقيدة الصحيحة السليمة التي جاءت في الكتاب والسنة إلا بعد دراسة هذه الكتب في هذه المدة الوجيزة ، فتحول الرجل من الخلفية إلى السلفية ، كان خلفياً متطرفاً، فهداه الله، فألف رسالته في الدكتوراه في الثناء على ابن تيمية، وبيان عقيدته سماها (ابن تيمية السلفي) ذلك العمر الطويل والدراسة الكثيرة بدءً من المرحلة الابتدائية ثم المتوسطة ثم الثانوية ثم الجامعية إلى أن وصل إلى كتابة رسالة الدكتوراه، لم يفهم الإسلام بالمفهوم الصحيح قبل دراسة هذه الكتب" ( ).

وكتب الهراس في آخر رسالته نصيحة للقائمين على الأزهر، أنقل جزءًا منها لبيان المراد من أن العقيدة الصحيحة تُحَارَب من بعض من ينتسبون إلى الإسلام بسبب التعصب أو الإشاعات حول أهلها وتشويه سمعتم عند الناس، لأن من كتب هذا الكلام كان من أولئك المحاربين للعقيدة، ويكشف بكتاباته هذه مدى الخطر الذي يحدق بالعقيدة وأهلها، فكتب في آخر رسالته: "رجاء–إذا كان لنا ما نرجوه من القائمين على سير الأمور في الأزهر ومن الذين يهمهم أن تظل لهذا المعهد مكانته العلمية والدينية... ومالنا نتحرج عن دراسة ابن تيمية وابن القيم وأنصارهما لقولهما بما يخالف آراءنا في العقيدة، والقرآن بين أيدينا يحكي أقوال الكفار في الألوهية، والرسالة ، والمعاد من غير حرج ولا إشفاق على أهله منها.

وإذا ساغ لنا أن ندرس المذاهب الفلسفية قديمها وحديثها، مع ما فيها من كفريات وضلالات . فكيف لايسوغ لنا أن ندرس مذهباً إسلامياً يستند أكثر ما يستند إلى كتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة والتابعين"( ).

وفي الأمثلة السابقة يتضح أثر الأسباب السابق ذكرها من أسباب نفسية شخصية، وأسباب عقدية، وأسباب مجتمعية، تحرف مسار البحث العلمي،كما تبرز جهود أهل العقيدة الصحيحة وحماة النزاهة العلمية في تصحيح المسار، وتبين عظمة العقيدة إذا لامست شغاف القلوب، وكيف تحولها إلى قلوب حية تنبض بنور الإيمان والصدق مع الرحمن.

الخاتمة

الحمدلله الذي خلق فسوى ، وقدر فهدى، علم بالقلم، علم الإنسان مالم يعلم، ورفع الذين حققوا الإيمان والعلم النافع درجات، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُزُوا فَانشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ( )ووضع أهل الجهل والفساد دركات، فلله الحمد في الأولى والآخرة وله الحكم وإليه ترجعون.....أمابعد:

فقد امتن الله علي بالبحث في هذا الموضوع المهم في حياة البشرية، وهو أسباب الفساد في مجال البحث العلمي، وهاأنذا تحط بي الرحال في نهاية المطاف، لأجمع خلاصة ما تبعثر في مباحثه وفصوله، وأنظمه في نتائج ووصايا لعلها تنفع من كتب ومن قرأ، وجاءت على هذا النسق:

١. أن أسباب الفساد في مجال البحوث العلمية متنوعة وكثيرة.

٢. أن نتيجة حصول الفساد في البحوث العلمية واحدة، وهي تخلف المجتمعات والقضاء على الحضارات.

٣. أن الشريعة الإسلامية فرضت النزاهة في البحوث العلمية، وحاربت الفساد بجميع أنواعه وسدت جميع سبله، وذلك بما تزرعه في إتباعها من الرقابة الذاتية، والأجر من الله للمحتسبين على أهل الفساد، وكذلك بإحاطتها بجميع مصالح البشرية، وما يعود على الخلق من الصلاح والخيرية.

كما أوصي نفسي وجميع الباحثين بتقوى الله في السر والعلانية، ومراقبته في كل ما يحقق الصلاح، ويدفع به الفساد، خاصة في البحوث العلمية.

كما أوصي جميع الآباء والمربين بالعناية بتربية الأجيال على النزاهة، ومن ذلك الحرص على التوثيق عند

الاستفادة من جهود الآخرين العلمية، وألا يتساهلوا في الأمور مهما صغرت، فالصغير اليوم يصبح كبيراً غداً. وليعلم الجميع أن المجتمعات التي تُقَدم لأبنائها تنازلات، ولو كانت بسيطة في الفساد والسرقة العلمية، تصل في نهاية الأمر إلى أن يعمها الفساد وتتخلف عن الركب.

والله أسأل أن يحفظ بلد الإسلام وأرض الحرمين وأهلها وكافة بلاد المسلمين من الفساد وأهله، وأن يسدد القائمين على مكافحة الفساد وصد المفسدين في جميع النواحي، وأن يتقبل من الجميع أعمالهم.

هذا والله أعلم.

المراجع

١. القرآن الكريم.

٢. الإبانة الكبرى،المؤلف: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطّة العكبري (المتوفى: ٣٨٧هـ)، المحقق:رضا معطي، وآخرون، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

٣. أساسيات البحث العلمي بين النظرية والتطبيق، تأليف: د.حنان عيسى سلطان، ود. غانم سعيد شريف العبيدي، دار القلم للطباعة والنشر عام ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٤. باعث النهضة الإسلامية ابن تيمية السلفي نقده لمسالك المتكلمين والفلاسفة في الإلهيات،المؤلف:محمد خليل هراس،الناشر:دار الكتب العلمية،بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م

٥. تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)،المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: محمد حسين شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية.

٦. تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)،المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت،الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م .

٧. توقيف على مهمات التعاريف، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)،الناشر: عالم الكتب، عبد الخالق ثروت-القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٨. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)،المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق،الناشر: مؤسسة الرسالة،الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠ م.

٩. جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٠. الدلائل في غريب الحديث، المؤلف: قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، أبو محمد (المتوفى: ٣٠٢هـ)،تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م

١١. ديوان أبي العتاهية، دار بيروت للطباعة والنشر،١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٢. سنن ابن ماجه، للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني(٢٠٧-٢٧٥هـ) حقق نصوصه وخرج أحاديثه:خليل مأمون شيحا، نشر: دار المعرفة بيروت-لبنان- الطبعة الثانية ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

١٣. سنن أبي داود للإمام الحافظ:أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تحقيق:محمد عوامة، نشر: دار اليسر، المدينة،، الطبعة الثالثة، ١٤٣١هـ -٢٠١٠م.

١٤. سنن الترمذي، للإمام المحدث: أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي(٢٩٧هـ) نشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان- الطبعة الأولى ١٣٢١هـ ٢٠٠٠م.

١٥. شرح النووي على صحيح مسلم للإمام محيى الدين النووي، المسمى المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج- حقق أصوله وخرج أحاديثه على الكتب الستة ورقمه حسب المعجم المفهرس وتحفة الأشراف الشيخ / خليل مأمون شيحا - نشر دار المعرفة الطبعة الثانية عشر ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م.

١٦. شرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م،

١٧. صحيح البخاري للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ، نشر: دار الكتب العربية، بيروت - لبنان.

١٨. صحيح الجامع الصغير وزياداته، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي.

١٩. صحيح سنن الترمذي، تأليف:محمد بن ناصر الدين الألباني، نشر:مكتبة التربية العربي لدول الخليج–الرياض– الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
٢٠. صحيح مسلم، للأمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري(٢٠٦ـ٢٦١هـ) تحقيق: محمد بن فؤاد عبد الباقي - نشر و توزيع / رئاسة دار البحوث العلمية و الإفتاء و الدعوة و الإرشاد، المملكة والعربية السعودية، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
٢١. عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، المؤلف: محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: ١٣٢٩هـ)
٢٢. الفروق اللغوية، المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ)،حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر.
٢٣. كتاب التعريفات، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)،المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
٢٤. كتاب العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)
٢٥.لجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، تحقيق: علي بن حسن – عبد العزيز بن إبراهيم – حمدان بن محمد، الناشر: دار العاصمة، السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
٢٦. لسان العرب،المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.
٢٧. الحاسب وتقنية المعلومات. التعليم الثانوي، نظام المقررات، البرنامج المشترك، كتاب الطالب، للصف الأول الثانوي، الطبعة التجريبية ١٤٣٥–١٤٣٦هـ.
٢٨. متن القصيدة النونية، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)،الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ.
٢٩. المخصص، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .
٣٠. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي -بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦م.
٣١. مسند الإمام أحمد بن حنبل ، تخريج / شعيب الأرناؤوط وآخرون، نشر: مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية،١٤٢٠هـ – ١٩٩٩هـ.
٣٢. معجم اللغة العربية المعاصرة، المؤلف: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨ م.
٣٣. مقاصد الشريعة، المؤلف:محمد الطاهر بن عاشور، تحقيق ودراسة:محمد الطاهر الميساوي،دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية،١٤٢١هـ–٢٠٠١م.
٣٤. أشرطة شرح العقيدة الواسطية للعلامة محمد أمان الجامي–رحمه الله–.
٣٥. موسوعة ويكيبيديا.

4

منتدى الشراكة المجتمعية النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research Scientific Integrity

إعمال قواعد وأخلاقيات البحث العلمي وحقوق الملكية الفكرية خطوة نحو تعزيز النزاهة العلمية

د.عبدالله عبدالكريم عبدالله
أستاذ القانون المشارك ومدير وحدة الدراسات القانونية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بيروت العربية، خبير اقليمي ومستشار في الأمم المتحدة.

شهدت السنوات المنصرمة اهتماماً متزايداً في حركة البحث العلمي وبخاصة في منطقتنا العربية، ومع ارتباط ذلك بتعاظم اهمية موضوع حقوق الملكية الفكرية وتزايد الإدراك لعمق تأثيره الايجابي على جهود الارتقاء بنظم الابتكار والابداع الذهني، ومدى انعكاس ذلك على التنمية والتجارة.١

بيد ان تطور البحث العلمي حتم وجود اخلاقيات يجب الالتزام بها عند اجرائه سواء كان ذلك في العلوم الانسانية او التطبيقية العملية عموماً، باعتبار ذلك اساساً لنجاح حركة البحث العلمي والابداع وضمانة لتطوره، عن طريق إعمال قواعد واخلاقيات البحث العلمي وانفاذ حقوق الملكية الفكرية.

ويعتبر اعمال قواعد واخلاقيات البحث العلمي وانفاذ حقوق الملكية الفكرية خطوة نحو تعزيز النزاهة العلمية وبالتالي احد اوجه مكافحة الفساد في هذ المجال . فكيف لمخل بإحدى اخلاقيات البحث العلمي او لمنتهك لحق فكري ان يستفيد من هذه الافعال المخالفة كي يحصل على وظيفة حكومية مثلااو ينجح في الوصول الى مرتبة علمية كأستاذ اومحاضر جامعي؟ وكيف لهيئة حكومية ان تستعين في مشترياتها بمنتجات او خدمات تحمل علامات مزورة او فيها انتهاكات لبراءات اختراع اجتمع علماء لسنوات للوصول اليها؟

هذه التساؤلات نحاول مناقشتها من خلال هذه الورقة البحثية، وذلك من خلال محورين على النحو التالي:

المبحث الاول: البحث العلمي بين إعمال اخلاقياته وانفاذ قوانين الملكية الفكرية

المطلب الاول: الاطار العام للعلاقة بين اخلاقيات البح العلمي وحقوق الملكية الفكرية

المطلب الثاني: قوانين الملكية الفكرية وتدعيم النزاهة في البحث العلمي

المبحث الثاني: البحث العلمي بين النزاهة وإعمال قواعد اتفاقيات مكافحة الفساد

المطلب الاول: مدخل مفاهيمي الى اتفاقيات مكافحة الفساد

المطلب الثاني: بعض احكام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ودورها في تدعيم النزاهة العلمية.

المبحث الاول

البحث العلمي بين إعمال اخلاقياته وانفاذ قوانين الملكية الفكرية

نتناول في هذا المبحث موضوع "البحث العلمي بين إعمال اخلاقياته وانفاذ قوانين الملكية الفكرية"، حيث نعرض فيه من خلال مطلبين الى الاطار العام للعلاقة بين اخلاقيات البح العلمي وحقوق الملكية الفكرية، ومن ثم لقوانين الملكية الفكرية وتدعيم النزاهة في البحث العلمي

المطلب الاول: الاطار العام للعلاقة بين اخلاقيات البحث العلمي والملكية الفكرية

لا شك ان تقدم المجتمعات وتنميتها ترتكز بشكل اساس الى البحث العلمي ونتائجه وانعكاساته فائدة على المجتمع،٢ حيث يؤدي البحث العلمي الى إنتاج المعارف

والمعلومات من خلالها العلوم مما يعد وسيلة من شأنها المساعدة في إيجاد حلول للتحديات التي تواجه تقدم المجتمعات على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنموية وغيرها،٣ اضافة الى اعتبار ذلك وسيلة تمكّن من تحقيق التنمية المستدامة في اطار من التعاون الدولي في مجال العلوم.٤

وينتج عن البحث العلمي في مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية والطبعية والتطبيقية دراسات ونتائج واختراعات تمثل خلاصات لعملية البحث العلمي، الامر الذي يحتم ايجاد وسائل حمائية لعملية البحث العلمي برمتها سواء من خلال تطلب الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي وضوابطه او من خلال التقيد بقوانين حماية الملكية الفكرية المرتبطة بالبحث العلمي ونتائجه.

وحماية الملكية الفكرية في هذا الاطار " تشير إلى إبداعات العقل من الاختراعات والمصنفات الأدبية والفنية والتصاميم والشعارات والأسماء والصور المستخدمة في التجارة"٥ كما تصفها المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

ويتميز البحث في حماية حقوق الملكية الفكرية بشكل عام بالخصوصية والاهمية ما يجعله يحظى باهتمام المشرعين ورجال القانون والاقتصاديين وحتى السياسيين في ظلّ نمو التوافق الدولي على ضرورة التكاتف من اجل حماية حقوق الملكية الفكرية بشكل عام من خلال إصلاح التشريعات والتنظيمات، وبناء المؤسسات، وتدريب الكوادر البشرية، وتعزيز التعاون الدولي، والعمل على زيادة الوعي في مختلف شرائح المجتمع.

وفي هذا الاطار فقد قامت الدول بتطوير إطر فعّالة وبناء للإستراتيجيات المناسبة للارتقاء بالبحث العلمي وحماية الحقوق الفكرية والتي من شأنها تعزيز مجالات البحث والدفع قدما نحو مزيد من التطوير والتحديث.٦

و لقد أصبح الحديث الآن عن نشوء اقتصاد جديد يقوم بدرجة كبيرة على إنتاج الفكر والإبداع الذي يشكل محل الحماية للقوانين والمعاهدات التي تعنى بحماية حقوق الملكية الفكرية. لذلك فمن الصعب الاندماج بالاقتصاد الدولي،٧ دون حماية فعالة لهذه الحقوق واجراءات حاسمة ضد الجرائم التي تمسها، لذلك فإن دول العالم، الفقيرة منها والغنيّة، تقوم بالعمل الجادّ من أجل تعزيز قدراتها لمكافحة جرائم الملكية الفكرية من خلال الجهود المشار اليها وذلك لتشكيل إطار جامع يمكّن من خلاله تطوير مقاربة شاملة لمواجهة هذا النوع من الجرائم وبناء الإستراتيجيات المناسبة لمنع ومحاربة مختلف تجلّياته.٨

ومع تقدم عصر الثورة المعلوماتية وانتشار المعرفة طفت الى السطح تحديات تتسابق مع هذا التطور كما راينا، فقد برزت مشاكل التعامل مع نوع جديد من انواع الملكية الفكرية يمكن تسميته بالملكية الرقمية.٩ ولعل ما نقصده في هذا المجال ينصب على برامج الكمبيوتر وبياناتها والمصنفات المنشورة على شبكة الانترنت، وذلك النوع من التقنية التي بذل في انتاجها او جمعها او اظهارها جهد فكري وابداعي جعل من الواجب حمايتها كحق ملكية فكرية وحماية صاحبها كمؤلف او مخترع او بشكل اعم صاحب حق فكري.١٠

وتمثل اخلاقيات البحث العلمي الاطار المحدد لما يجب ان يكون عليه البحث العلمي، فالبحث العلمي يجب ان يكون نزيهاً بعيداً عن اي وجه من اوجه الفساد المتمثلة في انتهاك اي حق من حقوق الملكية الفكرية بمفهومها الواسع.

فانتهاك حقوق التأليف يعتبر احد اوجه الاطاحة بنزاهة البحث العلمي، ولعل من ابرز اوجه الانتهاك ما يلي:

الاخلال بالنزاهة العلمية المتطلبة في مجال حقوق الملكية الادبية والفنية:

ان ينسب شخص بحثاً علمياً متمثلاً بمصنف او كتاب الى نفسه على خلاف الحقيقة . مع ان الصحيح ان ذات المصنف هو لشخص اخر هو صاحب حق المؤلف عليه، فيعتبر حينها منتهكاً لحقوق التأليف وبعيداً كل البعد عن النزاهة العلمية.

ان يُشير الباحث في بحثه الى مراجع لم يرجع اليها

في واقع الحال وانما اخذها عن غيره ممن رجع اليها مباشرة، وهذا الامر يمس بالامانة العلمية للقائم على هذا البحث، ويولد لُبساً لدى من يقرأ البحث ويحاول الاستفادة من نتائجه، الامر الذي يمس النزاهة العلمية.

ان يشير الباحث في بحثه وضمن اشاراته المرجعية في الهامش الى مراجع كان قد رجع اليها ولكن بشكل حرفي وادمج ذلك في بحثه باعتبار انه رجع الى المرجع ولم ينقل منه حرفيا، والمعلوم ان الاشارة المرجعية بالنسبة لما نُقل حرفيا او اقتبس تحتم وضع العبارات المقتبسة ضمن اقواس، ولايتم التسامح في الاخلال بهذا الامر باعتباره يمس النزاهة العلمية.

الاخلال بالنزاهة العلمية المتطلبة في مجال حقوق الملكية التجارية والصناعية:

ان يقوم شخص بنسب اختراع الى نفسه وهو مملوك للغير او ان يقوم بتطوير اختراع قائم دون ان يحوز رخصة تطويره ان كان ذلك الامر معتمداً بشكل اساس على الاختراع الاصيل.

المطلب الثاني: قوانين الملكية الفكرية وتدعيم النزاهة في البحث العلمي

ان البحث في قوانين الملكية الفكرية وما تتضمنه من احكام حمائية يظهر اثرها في البحث العلمي وجودته،١١ ذلك ان اي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية يعد مساساً بنزاهة البحث والامانة المفترضة في القائم على هذا البحث كما عرضنا سابقاً.

وتفصيلاً ، تعني قوانين الملكية الفكرية بحماية "الحقوق القانونية الناشئة عن النشاط الفكري الابداعي المبتكر في المجالات الصناعية والعلمية والادبية والفنية والثقافية،١٢ ولعل البحث العلمي المرتبط بالمجالات المذكورة يعد مثالاً بارزاً على ذلك.١٣ وتتضمن الملكية الفكرية بين جنباتها الملكية الادبية والفنية من جهة اولى والملكية التجارية والصناعية من جهة ثانية.

ومن المعلوم ان مسائل حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة والتي يعبر عنها بالملكية الادبية والفنية تعني بحماية ملكية المصنفات الفكرية بصورتها التقليدية كالمطبوعات او التسجيلات او المحاضرات ، اما مسائل حماية حقوق الملكية الرقمية فتعد نمطاً جديدا من انماط الملكية الفكرية له طبيعته الخاصة الناشئة عن المعلوماتية وتجلياتها.

وتعرف المنظمة العالمية للملكية الفكرية حق المؤلف بأنه ١٤ مصطلح قانوني يصف حقوق المبدعين في مصنفاتهم الأدبية والفنية. وتشمل المصنفات المحمية بحق المؤلف أنواعا كثيرة انطلاقا من الكتب والموسيقى واللوحات الزيتية والمنحوتات والأفلام، ووصولا إلى البرامج الحاسوبية وقواعد البيانات والإعلانات والخرائط والرسوم التقنية".١٥ اما الحقوق المجاورة فتشير الى تلك الحقوق التي تستند الى حقوق التأليف وتجاورها، وتدور في فلكها،١٦ بمعنى انها تدور معها وتشمل حقوقا مماثلة لها، كحقوق فناني الأداء (مثل الممثلين والموسيقيين) في أدائهم وكذا حقوق منتجي التسجيلات الصوتية (مثل تسجيلات الأشرطة والأقراص المدمجة) في تسجيلاتهم اضافة الى حقوق هيئات الاذاعة في برامجها الاذاعية والتلفزيونية وكذلك حقوق دور النشر في الأعمال التي تنشرها.١٧ بيد ان أفضل ما يحدد مفهوم حق المؤلف ما ورد في المادة (٢) من (إتفاقية برن) والتي نصت على مايلي: (تشمل عبارة المصنفات الادبية والفنية كل إنتاج في المجال الادبي والعلمي والفني أيا كانت طريقة أو شكل التعبير عنه مثل الكتب والكتيبات وغيرها من المحررات، والمحاضرات والخطب والمواعظ والاعمال الاخرى التي تتسم بنفس الطبيعة، والمصنفات المسرحية أو المسرحيات الموسيقية، والمصنفات التي تؤدى بحركات أو خطوات فنية والتمثيليات الايمائية ...إلخ)١٨. إن هذه المادة وكما هو ملاحظ قد أوردت على سبيل المثال وليس الحصر ما يمكن أن يكون محلا للحماية ضمن إطار حق المؤلف، وبشكل بسيط نستطيع القول أن حق المؤلف يحمي التعبير عن الافكار سواء كانت ضمن الكتب أو الشعر أو النثر أو المسرحيات أو غيرها من

الامـور.

وتجـدر الاشـارة هنا إلى أن حـق المؤلف يتضمن نوعين من الحقـوق : (الحقـوق المالية أو الاقتصادية والحقوق المعنوية). فالحقـوق الماليـة تتمثـل بالحـق فـي منـع الغيـر مـن نسـخ أو بيـع أو العـرض للبيـع أو تثبيـت أو بـث العمـل (المصنـف) المحمـي، ويحـق فقـط للمؤلـف (صاحـب الحـق) باسـتغلال هـذه الحقـوق سـواء بالبيـع أو الترخيـص بإسـتعمال مصنفـه بالطريقـة التـي يراهـا مناسـبة وفـي المـكان والزمـان الـذي يحددهمـا أو يختارهمـا. أمـا الحقـوق المعنويـة فهـي لصيقـة بالمؤلف ولايجـوز التنازل عنها ولاتنتقـل مع إنتقـال الحقـوق الماليـة، أي أن المؤلف عندما يبيع حقوقه المالية (الاقتصادية) إلـى الغيـر لاتنتقـل بموجبهـا الحقـوق المعنويـة، فيسـتطيع الغيـر نسـخ أو بيـع أو الترخيـص لطـرف ثالـث بالبيـع أو النسـخ ولكنـه لايسـتطيع وعلـى سـبيل المثال حـذف إسـم المؤلف عـن المصنف أو التعديـل في المصنف على نحـو يضر بسـمعة المؤلـف. بينمـا الحقـوق المجـاورة سـميت كذلـك إصطلاحـا لتجاورهـا مـع حـق المؤلـف وإرتباطهـا معـه١٩، وقـد برزت أهمية الحقـوق المجاورة من خـلال الدور الكبير الـذي تسـهم بـه فـي نشـر المصنفـات الادبيـة فـي العالـم، فمثـلا ينتشـر الشـعر بشـكل أكبـر وأوسـع مـن خـلال إقترانـه بأغنيـة تـؤدى عـن طريـق مطـرب (مـؤدي الاغنيـة) ويـزداد هـذا الشـعر إنتشـارا علـى المسـتوى الاقليمـي والعالمـي مـن خـلال وجـود شـخص (طبعـي أو معنـوي) يمـول هـذه العمليـة المكلفـة (المنتـج) ويقـوم بـدور الموزع، وأخيـرا الانتشـار بواسـطة (هيئـات البـث) بشـقيها المرئـي والمسـموع كالمحطـات التلفزيونيـة الارضيـة والفضائيـة والاذاعـة٢٠، ولقـد أثـر التطـور التكنولوجـي فـي أطـراف هـذه العلاقـة بشـكل كبيـر، فالمسـرحية التـي كانـت تعـرض لسـنوات عـدة علـى خشـبة المسـرح إسـتجابة لطلـب الجمهـور ورغبتـه فـي الحضـور للمشـاهدة، تأثـر بشـكل كبيـر بهـذا التطـور مـن خـلال التكنولوجيـا فدخلـت أجهـزة التسـجيل الصوتـي والمرئـي وأثـرت علـى رغبـة المشـاهدين في الحضـور إلـى المسـرح طالمـا بإمكانهـم المشـاهدة أو الاسـتماع مـن خـلال التلفـاز أو السـينما أو المذيـاع.

وبالنظـر للاتفاقيـات الدوليـة نجـد ان اتفاقيـة بيـرن وغيرهـا عرضـت للملكيـة الفكريـة بصورتهـا التقليديـة سـواء فـي المعاهـدة الاساسـية او فـي تعديلاتهـا، ثـم حـدث ان حصـل هـذا التطـور التكنولوجـي فـي مجـال المعلوماتيـة ، وتواصـل الجهـد الدولـي الـى ان توصـل لما يعـرف بمعاهدتـي الانترنـت والتـي تولـت المنظمـة العالميـة للملكيـة الفكريـة رعايتهـا ، وهاتـان المعاهدتـان همـا معاهـدة الانترنـت الاولـى (معاهـدة الويبـو لحـق المؤلـف لسـنة ١٩٩٦) ومعاهـدة الانترنـت الثانيـة (معاهـدة الويبـو للاداء والتسـجيل الصوتـي لسـنة ١٩٩٦)، عـلاوة علـى مـا تمثلـه اتفاقيـات منظمـة التجـارة العالميـة مـن اهميـة كبـرى فـي هـذا المجـال.

امـا لجهـة الملكيـة التجاريـة والصناعيـة وهـي المتمثلـة بالعلامـات التجاريـة وبـراءات الاختـراع والرسـوم والنمـاذج الصناعيـة والمؤشـرات الجغرافيـة وغيرهـا فقـد تناولتهـا اتفاقيـة باريـس والعديـد مـن الاتفاقيـات الدوليـة ذات الصلـة. وتعتبـر العلامـات التجاريـة احـد أهـم حقـوق الملكيـة الصناعيـة وأكثرهـا ذيوعـا وإنتشـارا فـي العالـم ٢١،وذلـك لعلاقتهـا المباشـرة واليوميـة مـع المسـتهلك، فـكل شـخص عندمـا يقـوم بشـراء سـلعة أو تلقـي خدمـة مـن جهـة معينـة، يبنـي قـراره بشـراء سـلعة أو خدمـة معينـة دون غيرهـا اعتمـادا علـى العلامـة التجاريـة التـي تميزهـا.

ولعـل الغايـة مـن وجـود العلامـة هـو لتمييـز منتجـات أو خدمـات التاجـر عـن غيـره مـن التجـار، أي أن العلامـة تعتبـر الهويـة الخاصـة بالتاجـر والتـي تميـزه عـن غيـره. والعلامـات قـد تتكـون مـن حـروف أو كلمـات أو رسـوم أو ألـوان أو رمـوز أو أي منهـا أو منهـا جميعهـا، كمـا أن العلامـات تنقسـم إلـى قسـمين رئيسـين، فإمـا ان تكـون علامـات سـلع أو منتجـات ومثالهـا (بيبسـي كـولا، كـوكا كـولا،) أوعلامـات خدمـات ومثالهـا (فنـدق الماريـوت ، علامـات المطاعـم)٢٢. ولقـد منحـت التشـريعات الداخليـة والاتفاقيـات الدوليـة، إنطلاقـا مـن الاهميـة المذكـورة، مالـك العلامـة حقوقـا تخولـه الدفـاع عـن علامتـه فـي مواجهـة الاسـتخدام غيـر القانونـي مـن

قبل الغير وذلك بهدف استغلال سمعة تلك العلامة وشهرتها لتسويق منتجاته أو خدماته، وتتمثل هذه الحقوق في الحق بمنع الغير الذي لم يحصل على موافقة من إستعمال علامة مطابقة أو مشابهة لعلامته التجارية المحمية على منتجات أو خدمات مطابقة أو مشابهه، وأيضا يستطيع التمسك بهذا الحق وإن كان استخدام الغير لعلامة مطابقة أو مشابهه للعلامة المحمية ولكن على منتجات أو خدمات غير مطابقة طالما يتحقق غش الجمهور. وبشكل مختصر فإن الفيصل فيما إذا وقع تعد على حقوق مالك العلامة أم لا هو جمهور المستهلكين، فإذا تبين أن استعمال العلامة يشكل أو يحتمل أن يشكل التباسا عند الجمهور فإن ذلك يشكل تعديا على حقوق مالك العلامة المحمية يعاقب عليها القانون.

اما جوهر براءات الاختراعات فيكمن في أفكار جديدة أو تطبيقات لافكار قديمة ولكن بشكل مبتكر، وهي إما أن ترد على شكل منتج نهائي مثل (جهاز التلفاز، حبة الدواء، الكمبيوتر، السيارة ، الطائرة) أو طريقة صنع (طرق إنتاج الادوية، المعادلات الكيميائية ، طريقة لاخفاء صوت محرك السيارة).

وحتى تتحقق الحماية فلابد من تسجيل الاختراع في الدول التي يرغب المخترع في حماية إختراعه فيها، والتسجيل لايتم إلا بعد تحقق ثلاث شروط بموجبها يتم منح المخترع شهادة (براءة الاختراع) تثبت أنه مالك لهذا الاختراع ويستطيع ممارسة كافة الحقوق التي كفلها القانون، وهذه الشروط بشكل مختصر هي أن يكون الاختراع جديدا لم يتم الكشف عنه في أي مكان بالعالم لابالوصف المكتوب أو الشفهي، وأن يكون الاختراع ذو خطوة إبتكارية أي أنه لم يكن واضحا للشخص الفني في نفس المجال، وأن يكون الاختراع قابلا للتطبيق الصناعي في أي مجال من مجالات الصناعة بمفهومها الواسع.

ولعل من الاهمية بمكان احترام حقوق الملكية الفكرية انطلاقا مما تم تناوله لارتباط ذلك بتدعيم النزاهة العلمية، الامر الذي حدا بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية ان تدير ما مجموعه ٢٦ معاهدة بما فيها اتفاقية انشائها، وهذه المعاهدات خاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية. ٢٣

المبحث الثاني: البحث العلمي بين النزاهة وإعمال قواعد اتفاقيات مكافحة الفساد

نخصص هذا لموضوع " البحث العلمي بين النزاهة وإعمال قواعد اتفاقيات مكافحة الفساد" حيث نتاول في مطلبين مدخلا مفاهيميا الى اتفاقيات مكافحة الفساد ومن ثم نعرض بعض احكام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ودورها في تدعيم النزاهة العلمية.

المطلب الاول: مدخل مفاهيمي الى اتفاقيات مكافحة الفساد

يكتسب موضوع النزاهة ومكافحة الفساد اهمية اضافية في هذه الاعوام ، باعتبار الفساد جريمة ضد حقوق الانسان، وبخاصة في هذا العام – الذي تحل فيه ذكرى مرور ٨٠٠ سنة على صدور وثيقة الماغناكارتا ذلك الميثاق العظيم المتضمن إعمال حقوق الانسان ضد الظلم والتسلط والفساد والتي صيغت في فبراير ١٢١٥ ونحن الان ٢٠١٥ .٢٤

وتعتبر اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد الاطار الدولي الشامل لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في العالم،٢٥ بينما تعبر الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد الاطار الاقليمي لجهود النزاهة، وقد اصبح عدد الدول المنضمة الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد النافذة منذ ٢٠٠٥ اي قبل ما يقرب من ١٠ سنوات ١٧٤ دولة.٢٦ من بينها ٢٠ بلداً عربيا. بينما عدد الدول المنضمة الى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد النافذة منذ ٢٩ حزيران ٢٠١٣(١٢ دولة عربية) هي اما الدول الاطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد فهي : الاردن– الامارات – الجزائر– السعودية – السودان– العراق– عمان– فلسطين–قطر– الكويت– مصر– المغرب.٢٧

وهاتان الاتفاقيتان تعدان كإطارين قانونيين منظمين لمكافحة الفساد.

الاتفاقية الاممية لمكافحة الفساد تضمنت : – أحكاما عامة – التدابير الوقائية (سياسات وهيئات مكافحة الفساد ، الوظيفة العامة، المشتريات الحكومية، القطاع العام، في القضاء، القطاع الخاص، دور المجتمع المدني، التعاون بين الأطراف المعنية، منع غسل الأموال)– التجريم وإنفاذ القانون (الرشوة– الاختلاس– اساءة استغلال الوظائف– المتاجرة بالنفوذ– الإثراء غير المشروع – غسل الأموال– الإخفاء– إعاقة سير العدالة– الإثبات والتقادم)– التعاون الدولي – استرداد الموجودات –المساعدة وتبادل المعلومات – آليات التنفيذ – أحكام ختامية.

الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد تضمنت احكاماً مستقاة من الاتفاقية الاممية.

بيد ان ثمة تمايزا بين الاطارين فالاتفاقية العربية تركز على محور التجريم اكثر من محور الوقاية والمنع. كما ان الاتفاقية لم تحدد اركان الجرائم التي الزمت الدول بتجريمها ولم تضع تعريفا لها، اضاف الى ذلك ان الاتفاقية تعرض للتعريف ببعض المصطلحات القانونية ذات الدلالة في الاتفاقية ثم بعد ذلك تحدد اهدافها وكان الاجدر تحديد الاهداف المتوخاة من الاتفاقية في البدء . كما ان الاتفاقية العربية وضعت محور التجريم قبل الوقاية مع ان الاصوب كان وضع احكام الوقاية والمنع قبل التجريم ، اضافة الى ان الاتفاقية تخلط بين مصطلح الدولة الطرف والدولة الموقعة والدولة المصدقة وبين هذه المصطلحات اختلاف قانوني كبير يرتب اثارا قانونية مهمة ومختلفة علاوة على ان الاتفاقية العربية لم توضح اليات استرداد الاموال وهو الجزء المهم الذي يجب التفصيل فيه

وحسناً فعلت الاتفاقية العربية بوضع مقتضى الزامي بتجريم الاثراء غير المشروع، لكن كان من المهم تحديد المقصود بهذا الاثراء والمعايير المعتمدة لتحديد متى يكون الاثراء غير مشروع، هل الفيصل هو ما يصرح به او للدخل او للراتب الشهري للشخص المطالب بالتصريح عن ثروته لتوليه منصبا عموميا .

والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لا تعتبر بديلا عن الاتفاقية الدولية ولا تخالفها، بل تعد جهدا اضافيا معززا لتطبيق الالتزامات الدولية، وتبقى الاتفاقية الدولية هي الاطار القانوني الذي يجب ان تخضع له الاطر الوطنية والاقليمية.

ويمكن مقاربة موضوع النزاهة – علاوة على ما ذكر بشأن الاتفاقيات الدولية بحماية الملكية الفكرية – ضمن الاتفاقيتين الاممية والعربية لمكافحة الفساد خاصة من خلال نزاهة الابحاث العلمية في المؤسسات العلمية الحكومية والخاصة، اضافة الى احترام هذا الامر في اجراءات المشتريات الحكومية، والتعيينات في الوظائف الحكومية والترقيات العلمية واستخدامات نتائج البحث العلمي، باعتبار ان من ابرز اوجه النزاهة ما يعرف بالنزاهة العلمية المؤسسة على إعمال قواعد واخلاقيات البحث العلمي واحترام حقوق الملكية الفكرية.

ولعل مقاربة موضوع النزاهة واعلاء قيم العدل والعدالة.. وفي تذكرة لوجوب اعلاء هذه القيم دوماً.. تطالعنا جامعة هارفارد على باب كلية الحقوق فيها –وهي تقارب قيم العدالة والمساواة والنزاهة – بآية من القران الكريم في سورة النساء ("يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا"). صدق الله العظيم.

المطلب الثاني: أحكام اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ذات الصلة بالتجريم وانفاذ القانون ودورها في تدعيم النزاهة العلمية

عرضت اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في الفصل الثالث منها (م ١٥ لغاية ٤٢ ضمنا) لمسائل للتجريم وإنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد. فقد اشارت في المواد ١٥، و١٦، و١٧، و٢٣، و٢٥ من الفصل الثالث من الاتفاقية الى الاطار التجريمي للافعال التالية:٢٨ رشو موظف عمومي وطني، ارتشاء موظف عمومي وطني،

رشو موظف عمومي أجنبي أو موظف في مؤسسة دولية عمومية، ارتشاء موظف عمومي أجنبي أو موظف في مؤسسة دولية عمومية، اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل اخر من قبل موظف عمومي، تجريم إبدال أو إحالة الممتلكات التي تمثل عائدات إجرامية، إحتياز الممتلكات التي تمثل عائدات إجرامية أو حيازتها أو استخدامها، غسل العائدات الاجرامية، استخدام التحريض أو التهديد أو القوة للتأثير على الشهود أو الموظفين، والتدخل في أعمال الموظفين القضائيين أو الموظفين المعنيين بإنفاذ القانون. ويقتضي الفصل الثالث من الإتفاقيّة من الدول الأطراف القيام بعدّة خطوات تشريعية وإدارية يمكن تقسيمها الى (أ) خطوات تتعلق بالقانون الجزائي و(ب) خطوات تتعلّق بالتدابير والإجراءات اللازمة لإنفاذ القانون بفعالية.

وعليه يلزم الفصل الثالث الدول الأطراف بما يلي:

تجريم الأفعال الوارد ذكرها في المواد ١٥ (رشو الموظفين العموميين الوطنيين) و ١٦ (فقرة ١) (رشو الموظفين العموميين الاجانب وموظفي المؤسسات الولية العمومية، و١٧ (اختلاس الممتلكات او تبديدها او تسريبها بشكل اخر من قبل موظف عمومي، و٢٣ (غسل العائدات الاجرامية) ، و٢٥ (اعاقة سير العدالة).

النظر في تجريم الأفعال الوارد ذكرها في المواد ١٦ (فقرة ٢) (ارتشاء الموظفين العموميين الاجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية)، و١٨ (المتاجرة بالنفوذ)، و١٩ (اساءة استغلال الوظائف)، و٢٠ (الاثراء غير المشروع ، و٢١ (الرشوة في القطاع الخاص)، و٢٢ (اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص)، و٢٤ (اخفاء الممتلكات المتأتية عن افعال مجرمة وفق الاتفاقية)، وذلك دون المساس في تجريم الأفعال الواجب تجريمها والمذكورة أعلاه.

إرساء مسؤولية الهيئات الإعتبارية عن الأفعال المجرّمة وفقا للإتفاقية، وقد تكون المسؤولية جرمية، او مدنية أو إدارية على أن لا تخلّ بالمسؤولية الجرمية للأشخاص الطبعيين. وأن تكون الجزاءات فعّالة ومتناسبة ورادعة.

تجريم المشاركة بأي صفة كطرف متواطئ أو مساعد أو محرّض في الأفعال المجرّمة وفقا للإتفاقية.

وضع تشريعات لضمان إنفاذ القانون بصورة فعّالة وفق المواد ٢٨، و٢٩، و٣٠ (الفقرات ١، و٢، و٤، و٥).

النظر في أو السعي الى وضع تشريعات لضمان إنفاذ القانون بصورة فعّالة وفق المادة ٣٠ (الفقرات ٣، و٦، و٧، و١٠).

السعي الى أقصى حدّ ممكن لتوفير الإطار القانوني اللازم لتمكينها من التجميد والحجز والمصادرة وفق المادة ٣١ من الإتفاقية.

توفير حماية فعّالة للشهود ضمن الإمكانيات المتاحة.

النظر في إبرام إتفاقات مع دول أخرى بشأن تغيير أماكن إقامة الشهود.

إتاحة الفرص للضحايا لعرض آرائهم وشواغلهم في المراحل المناسبة من الاجراءات الجزائية رهنا بأحكام القانون الداخلي.

النظر في إتخاذ تدابير مناسبة لتوفير الحماية للأشخاص المبلّغين

العناية بمعالجة عواقب الفساد كالنظر في إلغاء أو فسخ عقد أو سحب إمتياز الخ.

ضمان وجود هيئة متخصّصة أو أشخاص متخصّصين في مكافحة الفساد من خلال إنفاذ القانون ومنحهم ما يلزم من الإستقلالية وتزويدهم بما يكفي من الدريب والموارد المالية.

إتخاذ بعض التدابير والنظر في إمكانية توفير شروط معينة لتعزيز التعاون بين السلطات المكلّفة إنفاذ القانون (مادة ٣٧) وبينها وبين السلطات العمومية (مادة ٣٨) وبينها وبين كيانات القطاع الخاص (مادة ٣٩ فقرة ١)، وبينها وبين المواطنين وغيرهم من المقيمين في إقليم الدولة (مادة ٣٩ فقرة ٢).

كفالة وجود آليات مناسبة في نظامها القانوني الداخلي لتذليل العقبات التي تنشأ عن السريّة المصرفية.

إتاحة النظر في أي حكم إدانة سابق صادر عن دولة

أخرى وفق الإجراءات الجنائية الخاصة بالدولة. ضمان شروط الولاية القضائية وفق المادة ٤٢ من الإتفاقيّة.

واذا ما اردنا مقاربة الاحكام سالفة الذكر والواردة في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد من زاوية النزاهة العلمية نجد ان ما ذكر في تقرير الشفافية الدولية سنة ٢٠١٣ حرفياً ينطبق على النزاهة العلمية، فالتقرير ذكر ان " فساد وضعف الحوكمة من المعوقات المعروفة والمعترف بها لكفالة الحق في التعليم وتحقيق الأهداف التنموية العالمية. إن الفساد لا يشوّه فحسب إتاحة الحصول على التعليم، بل هو يؤثر أيضاً على جودة التعليم وموثوقية النتائج البحثية. من الفساد في تدبير مشتريات الموارد المدرسية إلى المحسوبية في استخدام المعلمين، إلى شراء وبيع الألقاب الأكاديمية وحتى التلاعب بنتائج البحوث، يمكن التعرف على مخاطر فساد كبرى في كل مرحلة تعليمية وفي كل النظم البحثية. في الوقت نفسه، فإن التعليم يعد وسيلة لتعزيز النزاهة الشخصية وهو أداة لا غنى عنها للتصدي للفساد بشكل فعال. تقرير الفساد العالمي هو مطبوعة الشفافية الدولية الأبرز والأهم، إذ تحتشد فيه خبرات وتجارب حركة مكافحة الفساد من أجل مجابهة مشكلة فساد معينة أو الفساد في قطاع بعينه".٢٩

ويشير التقرير سالف الذكر الى بعض اوجه المساس بالنزاهة العلمية والمتمثلة بالتلاعب بنتائج البحث العلمي او ما يرتبط بالالقاب الاكاديمية والاعمال البحثية المقدمة في اطار الحصول على هذه الالقاب. ولعل ما ذكر في احترام قواعد حماية الملكية الفكرية واعمال اخلاقيات البحث العلمي هي السبل الكفيلة باحترام النزاهة العلمية وبالتالي مكافحة الفساد في هذا المجال، وذلك في اطار متكامل لما يعرف بالحوكمة والادارة الرشيدة.٣٠

الخاتمة والنتائج

عرضنا فيما سبق لمقاربة موضوع النزاهة العلمية من زاوية العلاقة مع انفاذ حقوق الملكية الفكرية والاتفاقيات التي تناولة ابرز قواعدها الحمائية من جهة، وكذا العلاقة بين النزاهة العلمية من زاوية تطبيق اتفاقيات مكافحة الفساد.

وخلصنا الى مجموعة من النتائج لعل ابرزها ما يلي:

أولا: لجهة إعمال اخلاقيات البحث العلمي وانفاذ قوانين الملكية الفكرية:

ضرورة صياغة ميثاق اخلاقي مكتوب القواعد للبحث العلمي في الجامعات خصوصا والمؤسسات البحثية بشكل عام.

ضرورة وضع دليل ارشادي للباحثين يتضمن قواعد ارشادية لكتابة الابحاث العلمية في مجال العلوم الانسانية وكذلك قواعد اجراء الابحاث العلمية في العلوم التطبيقية والطبيعية.

ضرورة تضمن الدليل الارشادي المشار اليه امثلة على ما يعتبر انتهاكا لحقوق الملكية الفكرية :مثل الاشارات المرجعية والاقتباسات الخاصة.. الخ

ثانيا: لجهة تفعيل تنفيذ قواعد اتفاقيات مكافحة الفساد في مجال النزاهة العلمية

وضع دراسة قانونية تتضمن شرحا لمواد اتفاقيات مكافحة الفساد المتصلة بتدعيم النزاهة العلمية ، وادماج مخرجات الدراسة في الدليل الارشادي المشار اليه.

المصادر والمراجع:

ايريك فولت ، اجندة اعمال لمنتدى المشترك بين البرلمانات بشأن سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في حوض البحر الأبيض المتوسط، عُقد هذا المؤتمر الذي شارك في تنظيمه كل من اليونسكو والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط في مقر اليونسكو بباريس في يومي ٩ و١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/SC/pdf/InterParlia-

mentary_Forum_on_STI_Policy_on_Mediterranean_.pdf

اليونسكو، دور التشريعات العلمية، اجتماع مائدة مستديرة دولية بشأن سياسات تجديد العلوم والتكنولوجيا بتنظيم من اليونسكو يومي ١٣ و١٤ كانون الثاني /يناير ٢٠٠٣، متاح الكترونيا على الرابط الالكتروني

http://www.unesco.org/new/ar/natural-sciences/science-technology/science-legislation/

د.عبدالله عبدالكريم عبدالله، نسوية نزاعات الاستثمار الاجنبي، منشورات مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٨.

اليونسكو: ar.unesco.org/themes/tskh r- - llwm-mn-jl-mstqbl-mstdm#sthash.uCAJ٩b٦Q.dpuf

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

http://www.wipo.int/about-ip/ar/index.htm-l#ip

موسوعة التشريعات العربية في الملكية الفكرية، "مع مدخل عام إلى حقوق الملكية الفكرية"، أربعة مجلدات، (المؤلفون: استاذنا العميد أ.د.محمد حسن قاسم، د.عبدالله عبدالكريم عبدالله، د.فاتن حوى)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، ٢٠١١.

د.فاتن حوى، المواقع الالكترونية وحقوق الملكية الفكرية، دار الثقافة للنشر، عمان-الاردن، ٢٠١٠.

د.عبدالله عبدالكريم عبدالله، مكافحة جرائم المعلوماتية والانترنت، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧.

بن هاردمان، حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي، منشورات مكتب سياسة وتطبيق حقوق الملكية الفكرية – مكتب الولايات المتحدة الامريكية للعلامات التجارية وبراءات الاختراع، نوفمبر ٢٠٠٧ متاح على الموقع الالكتروني

http://www.uspto.gov/ip/events/agenda_jordan.jsp

د.عبدالله عبدالكريم عبدالله، تسوية منازعات الملكية الفكرية ضمن اطار اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس)، دراسة منشورة في المجلة البنانية للتحكيم العربي والدولي، العدد ٤٣ السنة ٢٠٠٧، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٤٥.

Arti Rai, Regulating Scientific Research: Intellectual Property Rights and the Norms of Science , Northwestern University Law Review ,V.94,n.1,1999-2000, USA, P.77 See:http://scholarship.law.duke.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1398&context=-faculty_scholarship

د.عبدالله عبدالكريم عبدالله، عقود نقل التكنولوجيا، صادر للمنشورات الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧.

دليل الويبو للملكية الفكرية"السياسة ةالقانون والاستخدام"، منشورات المنظمة العالمية للملكية الفكرية، جنيف، ٢٠٠٤.

http://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/intproperty/909/wipo_pub_909.pdf

http://www.wipo.int/about-ip/ar/index.htm-l#ip

د.حسن جميعي، مدخل الى حق المؤلف والحقوق

المجاورة، متاح على الرابط الالكتروني:

http://www.wipo.int/edocs/mdocs/arab/ar/wipo_ip_cai_04/wipo_ip_cai_04_1.pdf

http://www.economy.gov.lb/index.php/subCatInfo/1/62

د.عبدالحميد المنشاوي، حماية الملكية الفكرية واحكام الرقابة على المصنفات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ،٢٠٠١.

د.ماهر حمدان ، حماية العلامات التجارية ، منشورات الجامعة الاردنية ، عمان– الاردن،١٩٩٩

د. منير الجنيني، العلامات والاسماء التجارية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ،٢٠٠٠.

الموقع الالكتروني الخاص بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية:

www.wipo.int

http://www.wipo.int/treaties/ar/

د.عبدالله عبدالكريم عبدالله، الاتفاقيات الاقليمية والدولية لمكافحة الفساد، مداخلة مقدمة ضمن الندوة العلمية التي نظمتها كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بيروت العربية بعنوان "الاطر القانونية والعملية لمكافحة الفساد" بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد والمنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٩ في حرم جامعة بيروت العربية.

نص الاتفاقية على الموقع الالكتروني لمكتب الامم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة

http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024_A.pdf

http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/signatories.html

لمراجعة احكام الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد انظر:

http://www.lasportal.org

انظر اعمال المشروع الاقليمي العربي لمكافحة الفساد

http://www.pogar.org/arabic/resources/ac/activities.aspx

تقرير الفساد العالمي ٢٠١٣ حول التعليم، منظمة الشفافية الدولية على الرابط الالكتروني:

http://www.transparency.org/whatwedo/publication/global_corruption_report_education_arabic

د.عبدالله عبدالكريم عبدالله، الحوكمة والادارة الرشيدة، منشورات مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم وشركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٣.

تم بحمد الله

للاستفسار حول ورقة العمل

Dr. Abdullah AbdulKarim Abdullah
Associate Professor of Law
Director of Legal Studies Unit
Faculty of Law and Political Science - Beirut Arab University Expert & Regional Expert & Adviser - UN
P.O.Box: 11 5020 Beirut-Lebanon Phone: +961 1 300110 – EXT 2699
Fax: +961 1 818402 – EXT 2582 Mobile: +961 3 741109
E-mail:abdallah.abdallah@bau.edu.lb,abdullah_as@yahoo.com

4

منتدى الشراكة المجتمعية النزاهة العلمية

Forum of Societal Partnership in Scientific Research Scientific Integrity

دور الجامعات في تحقيق النزاهة العلمية

د. إياد أحمد محمد إبراهيم
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

الحمد لله رب العالمين، ولي الصادقين، ونصير المتثبتين، حمَّل الأمانة لعباده المتقين، وأمرهم بالبحث والنظر في الأرضين، فقال وهو أصدق القائلين:]• قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ، ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ، إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ" (سورة العنكبوت، آية ٢٠). والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، الصادق الأمين، فضل العلماء على العابدين، وعلى سائر الخلق أجمعين، وبعد:

فإن مقدار أي أمة من الأمم، ومنزلتها التي تضعها في القمم، هو بقدر اهتمامها بالبحث العلمي في تحقيق حاجيات البشرية عامة، سواء كان ذلك في المجالات الإنسانية أو العلمية.

وقد اهتم الدين الإسلامي بالعلم والبحث والتفكير والنظر أيما اهتمام، حيث كان أول ما نزل على قلب نبينا محمد "اقرأ"، وتبعتها الكثير من الآيات الحاثة على التفكر والتدبر والنظر في الكون والسير في الأرض لاكتشاف خيراتها وكنوزها؛ بما يعود بالنفع على الإنسانية جمعاء، وبما يحقق الاستخلاف على وجه الأرض.

وحتى تكون لهذه الأمة الأستاذية على العالم ،فلا بد لها من تطبيق الوحي الإلهي كاملا في جميع جوانب الحياة ،ومن أهمها البحث العلمي.

إن الدين الإسلامي أوجب على العلماء والباحثين تحت ما يسمى بفرض الكفاية أن يقوموا بكل ما أوتوا من قوة وطاقة بأن تستغني الأمة بطعامها وشرابها ،ولباسها ودوائها، وسلاحها وعتادها؛ عن عدوها؛ بل ترقى هذه الفروض الكفائية إلى مرتبة فروض الأعيان حال الحاجة إليها وعدم الاستغناء عنها، حيث قد يصبح تعلم الطب والهندسة والحساب على سبيل المثال أعظم أجرا عند الله من التعمق في الفقه إذا كان في الدولة من يفي بحاجة المستفتين، وذلك كي لا تبقى الأمة تحت رحمة غيرها في قضاء حوائجها. ولا يكون هذا متحققا إلا بسعي الأمة سعيا جادا في امتلاك وسائل العلم والمعرفة، والبحث العلمي الجاد؛ الذي يخدم الأمة ويرقى بها إلى مصاف الدول الكبرى، كي تكون مهابة الجانب، مصانة البيضة. ولم تترك الشريعة الإسلامية البحث العلمي بدون ضوابط بل قيدته بما يحقق النفع للبشرية والصالح العام لها ، وجاءت من الأحكام العامة والخاصة بتوجيه الباحث العلمي إلى تحقيق النزاهة العلمية وترسيخها، وربطت ذلك بالأحكام الشرعية الخلقية الآمرة بالصدق والأمانة والتثبت ونقل الأخبار كما هي دون زيادة أو نقصان.

وتحقيق النزاهة العلمية واجب جميع مؤسسات الدولة؛ كل على قدر مسئوليته، ومنها الجامعات التي نتناول دورها في تحقيق النزاهة وترسيخها ببحثي الموسوم بـ "دور الجامعات في تحقيق النزاهة العلمية" .وقد جاء في مقدمة ومبحثين وخاتمة، وقد جاء المبحثان متناولين ما يأتي:

المبحث الأول: ماهية النزاهة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي؛ ويشمل:

المطلب الأول: تعريف النزاهة العلمية لغة واصطلاحا

المطلب الثاني: أخلاقيات الباحث العلمي

المبحث الثاني: وسائل تحقيق النزاهة العلمية؛ ويشمل:

المطلب الأول: الإحسان في البحث العلمي

المطلب الثاني: تطوير المقررات الدراسية

المطلب الثالث: توثيق العلاقة بين الجامعة والقطاع الخاص

المطلب الرابع: وضع الضوابط الصارمة والعقوبات ا لمنا سبة

والله أسأل أن يجعل عملي هذا متقبلا، وفي ميزان الأعمال مثقلا، فالله خير أملا، وإليه المنتهى.

المبحث الأول: ماهية النزاهة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي

المطلب الأول: تعريف النزاهة العلمية لغة واصطلاحا:

النزاهة لغة: من "ن ز ه" (النزهة) التنزه ومكان (نزه) .

وقد نزهت الأرض تنزه (نزهة) أي تزينت بالنبات، وخرجنا (نتنزه) في الرياض، وأصله من البعد، قال ابن السكيت: ومما يضعه الناس في غير موضعه قولهم خرجنا نتنزه إذا خرجوا إلى البساتين، قال: وإنما التنزه التباعد عن المياه والأرياف، ومنه قيل: فلان يتنزه عن الأقذار، و(ينزه) نفسه عنها أي يباعدها عنها. و(النزاهة) البعد من الشر، وفلان (نزيه) كريم إذا كان بعيدا من اللؤم، وهو نزيه الخلق، وهذا مكان نزيه أي خلاء بعيد من الناس ليس فيه أحد. (الرازي، ٣٠٨-٣٠٩).

النزاهة اصطلاحا: "هي عبارةٌ عن اكتساب مال من غير مَهانة ولا ظلم".(البركتي، ١٤٢٤ه، ٢٢٧).

العلم لغة: نقيض الجهل، وعلم الشيء بالكسر يعلمه (علما) عرفه، ورجل (علامة) أي (عالم) جدا والهاء للمبالغة (ابن فارس، ١٤٠٦ه، ٦٢٤/١، الرازي، ١٤٢٠ه، ٢١٧).

العلم اصطلاحا: هو الإدراك الجازم المطابق للواقع عن دليل قطعي، (السبكي، ٣٠/١، النملة، ١٤٢٠ه، ١٨/١).

النزاهة العلمية: تعني النزاهة العلمية "الأمانة الفكرية والاستقامة العلمية في استخدام المعلومات ونقلها وتوثيقها ونشرها وإنتاج الأبحاث وإدارة المشاريع". ومن تعريفات النزاهة الأكاديمية أنها "ثمرة لخصلتين: الأمانة وتحمل المسئولية". ولا يكون الشخص نزيها إلا إذا تمسك بالفكر الموضوعي المضاد للتحيز والمتجرد من اتباع الأهواء المرتبطة بالمصالح الشخصية المنحرفة. (ملك، ١٤٣٦هـ).

المطلب الثاني: أخلاقيات الباحث العلمي:

المقصود بأخلاقيات الباحث العلمي "إحياء المثل الأخلاقية للبحث العلمي لدى الباحثين والدارسين وطلاب العلم والتي تحفظ للعلم كيانه وللبحث قوامه".(صوفان، ٢٠١٢م، ١٢)

وتعرف بأنها "مجموعة القيم التي يلتزمها الباحث عند قيامه بعملية للوصول إلى نتائج لا تتناقض وعقيدة المجتمع أو ثقافته".

ولا يعني التعريف أن أخلاقيات البحث العلمي هي جزء من عملية البحث نفسها، أو أنها هي المؤثر الوحيد في نتائج البحث؛ إنما هذه الأخلاقيات هي ضوابط خارجة عن ماهية البحث العلمي نفسه، تهدف إلى التحكم في سلوك الباحثين عند قيامهم بعملية البحث؛ ذلك أن هذه الأخلاقيات قيم ثابتة تحكم كل السلوك البحثي على اختلاف موضوعات البحث وتنوعها، وكذلك فإن هذه القيم ليست هي المؤثر الوحيد في نتائج البحث، وإنما هي واحد من مؤثرات كثيرة موضوعية تؤثر في هذه النتائج. (السوسي، ٢٠١٤م).

إن الباحث والعالم أو الأكاديمي مؤتمن على علمه الذي هو هبة من عند الله لينتفع به الناس، لا ينتفع به وحده، وهذا يترتب عليه مسئوليات شتى، فالباحث يجب أن يبحث لإنجاز هدف معين يعود بفائدة للناس، وإلا أصبح البحث عبثيا إذا كان لغرض البحث فقط أو للترف العلمي، وهذا يعد هدرا وتبذيرا للموارد بدون طائل، كما يجب على الباحث أن يكون أمينا في نقل المعلومة عن الآخرين ولا يبخس أبحاث غيره من الباحثين في مجال عمله ، وأن يكون نقده للجهد العلمي لغيره من الباحثين نقدا موضوعيا أمينا هادفا لا لأغراض التجريح أو الانتقاص ،وعلى الباحث أيضا أن يكون أمينا في آليات البحث ابتداءمن جمع البيانات أو الاستبيانات مرورا بالمعالجة الإحصائية أو غيرها من المعالجات التي يجريها على البيانات، وصولا إلى عرض وتفسير النتائج التي يتوصل إليها الباحث ، وعلى الباحث أن يكون حياديا ولا ينحاز لأهوائه الشخصية خلال مراحل البحث، لأن هذه النتائج قد تعتمد من قبل آخرين لاتخاذ قرارات أو إنجاز أعمال تمس حياة الأفراد ، وبالتالي فإن أي خطأ من قبل الباحث سيدفع ثمنه الآخرين .

كما أن لا تكون الأهداف المادية والكسب من وراء البحث العلمي، ولا ضير أن تكون المردودات المالية حاصل الجهد العلمي المتميز على سبيل المكافأة من الجامعة أو المؤسسات الراعية للبحث.

إن الظروف التي تمر بها مختلف الكليات تحثنا أكثر على الالتزام بأخلاقيات ومنهجيات البحث العلمي حيث إننا أحوج مانكون إلى ثمار هذا البحث، كما أن صعوبة الظروف لا تبرر مهما كان السبب تجاوز أخلاقيات ومنهجيات البحث العلمي الرصين؛ لأن البحث عندما يوثق وينشر وتتناولهأجيال الباحثين لا يقال عنه أنه نشر أو أنجز في ظروف صعبة أو غير عادية؛ بل إنه سيخضع للتقويم والتصويب والنقد دون الأخذ بهذهالمبررات. كماأن موضوع الترقيات العلمية ليست هدفا من أهداف البحث العلمي وإلا فإنه يكون قد ابتعد عن أهداف البحث العلمي ، وخرج عن سياقات العمل البحثي، فعلى الباحث أن يترك أمر الترقية كتحصيل حاصل لما قدمه من خدمة للمجتمع من خلال جهده البحثي، وحينها سيقدم للترقية

جهدا علميا قطفت ثماره قبل الترقية وستكون الترقية العلمية حينها مشرفة.(شلبي، ٢٠١٠م، ١٣).

ويجدر بنا في هذا المقام التطرق إلى أهم مبادئ وأخلاقيات البحث العلمي، وهي:

الصدق:

فالله تعالى قد أمر بالصدق، ومدح الصادقين في كتابه العزيز بقوله عز وجل: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَكُونُواْ مَعَ الصَّادِقِينَ] (سورة التوبة: ١١٠)، وقوله تعالى: [لِيَجْزِيَ اللّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا] (الأحزاب، ٢٤).

وهذا يعني أن مخرجات البحث العلمي يجب أن تتصف بالصدق، وهذا لا يكون إلا إذا كانت معطياته صادقة، مطابقة للواقع، ذلك أن الكذب في مخرجات البحث العلمي هو تزييف للحقيقة، وتضليل للناس، فالكذب في مخرجات الأبحاث الاجتماعية مثلاً، يعني تضليل المجتمع، والانحراف به عن جادة الصواب، والكذب في مخرجات الأبحاث الاقتصادية يعني خسائر في الاقتصاد وغير ذلك. (السوسي، ٢٠١٤م).

الأمانة:

فإنَّ من أبرز خصال الباحث تمتعه بالأمانة العلمية، وهذه الأمانة حثَّ عليها العلماءُ قديماً، و جاءت بها النصوص الشرعية، وحين نخص بها الباحثين فإن أمانتهم العلمية مطلوبة في النقل،

فإن ما جرت عليه عوائد أهل العلم النقل عن الكتب ، و الأخذ عنها ، ولا غرْوَ في ذلكفهنَّ

لِقاحُ الفُهوم، ونبراس العقول.

وإن كانت بتلك المكانة، إلا أنه انتابها من الخيانة ما انتابها، واعتراها من الإخلال ما اعتراها.

فقد بُلِيَتْ العلومُ بسُرَّاقها ، وانفلتت سطوة خُرَّاقها، فلا ترى علماً إلا مخروقاً، ولا فناً إلا مفتوقاً، والآكلةُ تعبَثُ ، والسباعُ تنهش.

والنقل نوعان :

الأول : نقل بالنص ، و هذا غالبُ ما عليه الأكثرون ، و لِيُلاحظ فيه الحرصُ على أن يكون النقلمعتمداً من قِبَلِ المنقول منه.

النوعُ الثاني : نقل بالمعنى ، وهذا لا عيبَ فيه إذا صحَّ الفهمُ للمعنى المنقول.

إلا أننا بُلِيَ زماننا بأقوام أخلوا بكلا الأمرين ، فلا راعوا نقلاً نصياً، ولا صانوا المعاني من سَوْءَةِ فهومهم فخانوا العلم و أهله بفهوم منكوسة.

و (الأمانة العلمية) لفقدانها صور عدة منها الزيادة على النقل دون الإشارة لها، والنقص من النصإخلالاً به. (العتيق، د.ت).

فالباحث مطالب بالأمانة حين يختار الموضوع المراد بحثه، وحاجة المجتمع إليه، كما أنه أمين في خطوات البحث، وأمين عند الاستعانة بجهد غيره، و أن لا ينكرهم ولا يغمطهم حقهم، وأن ينسب الفضل إلى أهله، وأن لا تأخذه في الحق لومة لائم، وأن يكون أمينا في عرض نتائج بحثه والحلول المناسبة له، وأن لا يخدع الأمة بنتائج بحثه، مما ستكون عواقبه وخيمة، فكل مسلم مؤتمن وعلى ثغر من ثغور الإسلام، فيجب عليه أن يكون حصيناً في بحثه وعلمه.

ويتسم الباحث بالأمانة في صحة الهدف والغاية من البحث، فهناك ثلة من الباحثين يخضعون لأهداف دنيئة ، و لمؤسسات هدفها تزييف الحقائق من أجل أغراض خاصة. (العايش، ١٤٣١ه)

وقد أمر الله تعالى بالأمانة فقال: [إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُواْ بِالعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا] ﴿النساء:٥٨﴾،والبحث العلمي هو أمانة من الأمانات، ذلك أن الباحث لا ينتفع وحده بثمار بحثه، وإنما مخرجاته ذات أثر في المجتمع، فإذا خان فيه بأن غشّ في مدخلاته، ولم يتحرَ الحق فيها، وزور مخرجاته، أو جحد ما هو صادق منها، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين.

حسن عزو المعلومات إلى مصادرها الأصلية:

وهذا من بدهيات البحث العلمي، وهو فرع عن الأمانة التي تحدثنا عنها سابقاً، حيث سوء العزو أو إهماله يعني جحد حقوق الآخرين، والجور عليهم، وفي هذا تزييف للحقائق، وهو لا يتناسب مع طبيعة البحث ا لعلمي.

الدقة:

والمقصود بها حسن التمييز بين الأشياء، والوضوح في الرؤيا، ومعرفة حدود موضوع البحث،وللدقة أثر كبير على مخرجات البحث العلمي؛ إذ الدقة في عملية البحث وإجراءاته، تعني مخرجات دقيقة، إذا النتائج دائماً تتبع المقدمات، أما الخلط في المفاهيم، والأدبيات، وعدم تحري الدقة في عناصر البحث وخاماته – كما هو الحال في الأبحاث التطبيقية – قد تؤدي إلى نتائج سلبية غير دقيقة لا محالة.

الحرية:

والحرية هي تمكن الباحث من القيام بالعملية البحثية دونما إملاءات أو شروط، إلا فيما يتعلق بمنهجية البحث، والالتزام بالأسس التي يقوم عليها البحث العلمي، والتي ذكرناها في بداية هذا البحث؛ ذلك أنه لا توجد حرية مطلقة، وإنما لكل عمل ضوابطه وحدوده كما هو معلوم. والقرآن الكريم يأمر بتدبر الأمور والنظر فيها دونما قيد إذا كانت مبنية على الأسس السابقة وخصوصاً العقدية منها، يقول الله تعالى: [أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ] (الأعراف:١٨٥). فالآية تنعى على من لم يتدبروا هذا الكون، وقد أمر الإنسان بالنظر في خلق الله دونما قيد أو شرط، حتى يصل بتأمله هذا إلى المقصود هذا الخلق.

وعلى ذلك فالحرية في البحث العلمي تثري عملية البحث، وتفيد في تعدد جوانبها وموضوعاتها، وتحرض على المنافسة بين الباحثين، بما يحقق التقدم العلمي المنشود، وهذا هو سبب تفوق علماء المسلمين في صدر الدولة الإسلامية، أن كانوا على قدر وافر من الحرية التي مكنتهم من خوض كل مجالات الحياة، ومنها ما لم يعرفه من كانوا قبلهم من العلماء.

الجرأة:

ونعني بها هنا الإقدام بلا خوف أو وجل على مجالات البحث المختلفة، والتصريح بمخرجات الأبحاث مهما كانت آثارها، إن على فرد بعينه، أو على المجتمع نفسه. وقد ضرب لنا الإمام أحمد بن حنبل مثلاً رائعاً في التصريح بمقتضى علمه في أمر خلق القرآن، وتحمل كل ما تحمّل من الأذى والعذاب في سبيل قول الحق.

ذلك أن في الجبن كتم الحقائق، وضياع الحقوق، وخصوصاً إذا كانت مخرجات البحث ذات علاقة بالناحية الاجتماعية، فإنها تعنى قيام البناء الاجتماعي على منظومة من الأخطاء، التي يرسخ في أذهان الناس صوابها. أما في المجالات التطبيقية فإن الجبن وعدم الجرأة في إعلان نتائج الأبحاث، أو الخوض فيمجالات بحثية معينة قبل ذلك، يؤدي إلى تخلف المجتمع عن ركب الحضارة، كما هو حاصل في كثير من المجتمعات اليوم، التي حرمتها الدول المهيمنة عالمياً من الخوض من مجالات أبحاث الطاقة النووية وغيرها.

المقدرة على النقد الذاتي والاعتراف بالخطأ:

من أهم الأخلاق التي يجب أن تتوفر في الباحث؛ ذلك أن تقويم السلوك البحثي ومراجعته، كشف خطئه والاعتراف بهذا الخطأ، ضمان مهم من ضمانات نجاح البحث العلمي، وتوجيهه باتجاه الصواب، والإسلام قد حثنا على مراجعة النفس ومحاسبتها، قال الله تعالى: [وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ] ﴿القيامة:٢﴾، وإذا كان العلم أمانة من الأمانات كما بيّنا سابقاً، فيجب على الإنسان أن يقوّم سلوكه البحثي لئلا يكون قد أخطأ فيحاسبعلى خطئه هذا. (السوسي، ٢٠١٤م).

المبحث الثاني: سبل تحقيق النزاهة العلمية

المطلب الأول: الإحسان في البحث العلمي

إن الإيمان بالله تعالى وتقواه بالتزام أوامره واجتناب نواهيه لهو الحصن الحصين، والسد المنيع في ترسيخ النزاهة العلمية في نفس الباحث؛ ذلك أن الرقيب الذاتي المتمثل بالإحسان الكامن في نفس المؤمن من اطلاع الله تعالى عليه في جلوته وخلوته وعلانيته وسره، متمثلا قول النبي صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الإحسان قائلا: "أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك" (البخاري، ١٤٢٢ه، ١/ ١٩).

إن هذه الرقابة الذاتية أو الوازع الديني لهو الدافع لطاعة الله سبحانه وتعالى، والمانع من معصيته حتى لو وقع في حالة من ضعف الإيمان، وزلت قدمه إلى هاوية العصيان، فإنه سرعان ما يستيقظ على نفسه نادما مستغفرا "والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون".(سورة آل عمران، آية ١٣٥). إن وجود القانون أو العقوبة وحدها كرادع عن ارتكاب المخالفة وانتهاك النزاهة العلمية لا يعتبر رادعا حقيقيا للسراق العلميين؛ لأن سلطانه على الظاهر لا على الباطن، مع يسر التحايل على الأنظمة والقوانين والتهرب من العقوبة بأي شكل من الأشكال.

ولا دافع للانصياع للقوانين والالتزام بها إلا بقوة التدين التي تكفل احترام الأنظمة والقوانين فيمكافحة السرقات العلمية والإخلال بالنزاهة الأكاديمية.

ويصد ق في هذا قول الشاعر

لن يصلح القانون فينا رادعا حتى نكون ذوي ضمائر تردع

إن من تربى ونشأ في مثل هذه الأجواء الإيمانية والتي تكون صلته بالذي يعلم السر وأخفى يبعد في حقه أن ينجرف في مجارف السرقات العلمية لأنه يعلمأن هناك

يوما آخر يحاسب فيه الإنسان على ما قدم وأخر،فلا يضيع آخرته لمتاع دنيوي زائل، ولا يضيع آخرته لأجل بحث أو ترقية علمية أو مشاركة في مؤتمر أو ندوة أوغيرها.
إن الإحسان يقتضي من الباحث التثبت والتحقق من المعلومات التي يذكرها،فمن قواعد البحث والنظر عند علماء المسلمين ((إن كنت ناقلا فالصحة، وإن كنت مدّعيا فالدليل)).
وقال تعالى﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ (الحجرات، آية٦).
فاصطحاب النية الصالحة في العلم والعمل والإخلاص في القول والعمل، وأن يبتغي بعلمه وعمله وجه الله تعالى أمر مستحضر عند المحسنين؛ لأن المولى عز وجل لا يقبل من الأعمال إلا ما كان خالصا له سبحانه٠ قال صلى الله عليه وسلم:"إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه"٠(البخاري، ١٤٢٢ه، ٨/ ١٤٠، مسلم، د.ت، ٣/ ١٥١٥)
فمن أرد المكاسب الدنيوية والمناصب ، والألقاب الاجتماعية ، و إرضاء الناس والحصول على إعجابهم ، والاعتداد بالنفس فليأخذ أجره على عمله في الدنيا التي هي مقصده وهدفه، ومن سعى للآخرة وعمل لها فإن أجره سيكون في الآخرة مع ما ينعم الله عليه من الأجر الدنيوي.
إن كل علم ديني أو دنيوي يجب أن يكون غايته وهدفه إرضاء الله تعالى، وطلب الأجر والمثوبة من الله وتسخيره في خدمة الإسلام ومنفعة المسلمين.
لذا يجب على الباحث المسلم أن يراعي نيته، وأن يعالجها بين الحين والآخر، وأن يحذر الشيطان والنفس الأمارة بالسوء.

المطلب الثاني: تطوير المقررات الدراسية

كل العلوم والاختصاصات العلمية يمكن أن تسهم في توفير ثقافة عامة للنزاهة، إذا كانت أهدافها كلها هدفا واحدا، هو بناء فكر وفلسفة وخطاب شامل لتحويل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل، والرقي به وبمؤسسات الدولة و النهوض بهما نهضة شاملة.
فالنزاهة ليست تخصصا مستقلا, بل ثقافة عامة, ونظام فكري, وخطاب يستمد وجوده وأهميته من علوم كثيرة ولا سيما الأخلاق وعلوم الدين والشريعة, والإعلام, و الإدارة, والقانون, والسياسة, وعلم الاجتماع, وعلم النفس, والأدب، وعلم الاقتصاد، والقضاء وغيرها من التخصصات والعلوم التي تتألف منها الهيكلية العلمية في الجامعات.
لذلك ينبغي أن تعتمد الجامعة في عملها وبرامجها الدراسات العلمية الرصينة، والتخطيط الدقيق المتواصل, والاختبارات العلمية والعملية على وفق استراتيجية طويلة الأمد, وأن تعتمد على أبناء البلد المتميزين المبدعين, والعلماء المخلصين, وأن تسعى إلى ذلك سعيا حثيثا وتجعله من أولوياتها فتبحث عنهم وتدعوهم وتشركهم في تحمل المسؤولية, وجعلهم العمود الفقري لبناء البلد، ذلك إن المفسدين يسعون دائما إلى إقصاء هؤلاء وتهميشهم في مؤسسات الدولة، لأنهم يرون فيهم خطرا على مصالحهم وسببا لفضح الفساد. (العكيلي ،٢٠١١م).
فلا بد للجامعة أن تلبس لكل عصر لبوسه، وأن تجاري التقدم الذي يجري من حولها، فلا تصح أن تبقى مناهجها ثابتة مع تغير الظروف والأزمان.
ولا يعني مواكبة التطور أن تخرج المناهج عن الدين أو أن تتحلل من العادات والتقاليد الحميدة، أو أن تضرب بالقديم عرض الحائط، ولكن تستند على القديم وتبني عليه في فهم الواقع ومواكبته.
وعلى الجامعة استحداث أقسام ومواد جديدة يكلف الطالب بدراستها تطرح فيها مستجدات العصر بإيجابياته وسلبياته.
إن إلزام الطالب مهما كان تخصصه بدراسة مواد علمية تغرس فيه قيم النزاهة ومفاهيمها وأصول البحث العلمي وقواعده، والاطلاع على المستجدات العصرية أمر بالغ الأهمية، بحيث تصبح هذه المواد من متطلبات تخرجه سواء في مرحلة البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراة. (يوسف، ٢٠١١م، ٩).
إننا لا نريد أن يخرج الطالب محشوا بالمعلومات والمسائل سواء العمية أو الشرعية أو غيرهما يحفظها ويفهمها ولكنه لا يستطيع توظيفها في بحثه العلمي.
إن على الجامعة القيام بعقد الندوات والمؤتمرات التي تطرح فيها موضوع النزاهة العلمية حيث يطلب من المختصين وبمشاركة الطلاب الفعلية بالإعداد والتحضير

وتقديم البحوث بدراسة المشكلة وأسبابها وآثارها وطرق الوقاية منها وعلاجها.

إن مشاركة الطلاب بأنفسهم وقيامهم بهذه النشاطات اللامنهجية يساعد كثيرا في الوقاية من آفة السرقة العلمية، فلا يكفي أن يكون الطلاب مستمعين للمحاضرين المختصين وقارئين لما يكتبه الآخرون؛ بل لا بد أن يمارسوا هذه النشاطات بأنفسهم، وهذا أبلغ أثرا في نفوسهم ونفوس زملائهم، فإن التعلم عن طريق المشاهدة والتجربة والممارسة أكثر نفعا وأبلغ أثرا من التعلم بالتلقيحيث تنمي قدرته على إجراء البحث العلمي المتزن.

إن الإنسان المسلم متميز بشخصيته العلمية المستقلة، والجامعة مسئولة عن صقل شخصية الطالب العلمية وتوجهه لما فيه منفعته بل وتكون منه باحثا علميا جادا يعمل على تحقيق مصالح أمته، وتبعده عن المزالق في وحل السرقات العلمية أو الاتكال على الآخرين في كتابة البحوث العلمية،فهي تسلحه بسلاح العلم الذي يواجه به الحياة ومصاعبها، وتؤيده بالمعرفة، وتنميه بالثقافة، وترفعه بالإيمان؛ فيسمو عن محقرات الأمور وسفاسفها. فالعلم النافع في شتى أبوابه وفصوله يزيد المؤمن إيمانا وقربا من الله سبحانه وتعالى سواء في العلوم الطبعية أو الإنسانية، وكلما زاد الإنسان علما واطلاعا وثقافة كلما اقترب من الله أكثر، ومن هنا كان أكثر الناس خشية لله أعرفهم لله "إنما يخشى الله من عباده العلماء". (سورة فاطر ،آية ٢٨).

ومما ينبغي التنبيه عليه والتذكير به أنه ليست وظيفة الأستاذ الجامعي أن يلقي المعلومة مجردة على مسامع الطلاب ثم يولي ظهره معتبرا نفسه قد أدى رسالته على أكمل وجه، بل يجب عليه أن يحاور الطلاب ويناقشهم ويحترم آراءهم ويوجههم ،يعودهم على احترام آراء الآخرين من العلماء لا تقديسهم،فيقبل منها الراجح ويرد المرجوح كل ذلك بموضوعية ونزاهة.

كما عليه أن يقيم الجسور بينه وبين الطلاب يسألهم عن مشاكلهم ويطرح حلولا لها، يعيش معهم في تفكيرهم وهمومهم ومشاكلهم،حتى إذا شعروا أن معلمهم واحد منهم وهبوه ثقتهم وإخلاصهم، فيقع كلامه وتوجيهه منهم أيما موقع، فيجنبهم الوقوع في قبائح السرقات العلمية والإخلال بالأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية.

هذا ليتعود الطالب على التفكير وصقل عقله ومواهبه وتكوين الملكة العلمية لديه كي يستطيع إذا خرج للمجتمع أن يكون قادرا على البحث العلمي الجاد والرصين فيما ينفع دينه وأمته ومجتمعه.

إن إعانة الطالب على تحقيق ذاته يقتضي إعداده إعدادا جيدا، وشحذ كل استعداداته وقواه المدركة، الظاهرة والباطنة، إلى أقصى حد هيأه الله له، كي يحسن أداء رسالته وفق منهج الله، (مدكور، ١٤٢١هـ، ١٤٩) وهذا لا يكون إلا بالتنشئة السليمة منذ نعومة الأظفار على الأمانة والجدية في الحياة والدراسة والبحث العلمي؛ سواء أكان في البيت أم في المدرسة أم في الجامعة.

إذن تقع مسئولية الأستاذ الجامعي في بعدين:

البعد الأول: واجبه في أن يكون ملتزماً في سلوكه بالمعايير الأخلاقية الرسمية وغير الرسمية المنبثقة من الدين والثقافة السائدة والمجتمع.

البعد الثاني: واجبه في أن يسهم بجدية في تربية طلابه وتهيئة الظروف لنموهم المعرفي والخلقي نمواً صحيحاً.

وغني عن البيان أن سلوك الأستاذ ينعكس على البعدين في نفس الوقت نفسه، فكل ما يفعله الأستاذ هو التزام خلقي وهو نموذج يسهم في التكوين الخلقي لطلابه .

وعليه، يجب أن يلتزم الأستاذ الجامعي بعدد من المسئوليات الرئيسية في شأن البحث والتأليف العلمي والإشراف على الرسائل العلمية تتلخص في الآتي:

توجيه بحوثه لما يفيد المعرفة والمجتمع والإنسانية كالتزام أخلاقي أساسي بحكم وظيفته .

الأمانة العلمية في تنفيذ بحوثه ومؤلفاته فلا ينسب لنفسه إلا فكره وعمله فقط، ويجب أن يكون مقدار الاستفادة من الآخرين معروفاً ومحدداً.

يجب توخي الدقة دون التحيز الانتقائي في العرض وفق الهوى أو الميول.

عدم بتر النصوص المنقولة بما يخل بقصد صاحبها سواء كان ذلك بقصد أو بغير قصد.

تذكر المراجع بأمانة تامة وبدقة تمكّن من الرجوع إليها، ولا تذكر مراجع لم يتم استخدامها إلا باعتبارها قائمة قراءة إضافية.

يراعى تحديث البيانات في المؤلفات المقررة على الطلاب حتى لا يتوهم الطلاب حقائق مغلوطة نتيجة لعدم تحديث البيانات، أو على الأقل لا يكونون محيطين بالأوضاع الحديثة، وهذه مسئولية أخلاقية جسيمة .

ولدى الإشراف على الرسائل العلمية فالأستاذ مطالب بما يلي:
توجيه بحوثه لما يفيد المعرفة والمجتمع والإنسانية.
التوجيه المخلص والأمين في اختيار وإقرار موضوع البحث.
التأكد من قدرة الباحث على القيام ببحثه تحت إشراف الأستاذ، وتنمية خصال الباحث العلمي في الطالب .
تقديم المعونة العلمية المقننة للطالب، والتي لا تكون أكثر مما يجب فلا يتحمل الطالب مسئوليته، ولا تكون أقل مما يجب فلا يستفيد الطالب من أستاذه.
تعويد الطالب على تحمل مسئولية بحثه وتحليلاته ونتائجه والاستعداد للدفاع عنها.
الأمانة العلمية في تنفيذ بحوثه ومؤلفاته والتأكيد المستمر لطلابه على الأمانة العلمية والسرية.
تدريب الطالب على التقييم المستقل والاختيار الحر أثناء تنفيذ البحث على أن يتحمل نتيجة قراره.
التقييم الدقيق والعادل للبحوث سواء التي يشرف عليها أو التي يدعى للاشتراك في الحكم عليها.
عدم الانزلاق إلى سلوكيات ابتزاز أو إذلال أو إهانة الطالب وتسفيه قدراته سواء أثناء البحث أو في جلسات المناقشة العلنية للرسائل، فذلك المسلك أولا نموذج سئ للطالب وثانياً قد يمس بالضرر شخصية الطالب، وبذلك يكون الأستاذ قد أخل بمسئوليته الخلقية إزاء المساهمة في النمو المعرفي والخلقي السليم للطالب. (جامعة الزقازيق، ٢٠١٤م، ١١–١٢).

فالهدف هو إعداد الطلاب إعداداً تربوياً علمياً يؤهلهم ليصبحوا أساتذة وباحثين منهجيين، وتوجيههم التوجيه الصحيح ليتفرغوا للبحوث والدراسات العلمية الأكاديمية، لأن الهدف الأساسي للتعليم الجامعي ليس هو تخريج المدرسين أو المهنيين وحسب، وإنما هو تخريج باحثين أكاديميين يمتلكون الوسائل العلمية لإثراء المعرفة الإنسانية، بما يقدمونه من مشاركات جادة في مجالات تخصصهم، ويتحلون بالأخلاق السامية التي هي عدة الباحث في هذا الميدان مثل: الصبر، والمثابرة، والأمانة، والصدق، والإخلاص لطلب العلم وحده.
ومن الأهداف المعتبرة للبحث الآتي:
١. الوصول إلى حكم لحادثة جديدة لم يبحثها غيره، أو التنبيه على أمر لم يسبق لأحد أن نبَّه إليه.
٢. اختراع معدوم: (الاختراعات، والاكتشافات).
٣. إتمام بحث لم يتمه منْ بحثه سابقاً.
٤. تفصيل مجمل: الشروح، والحواشي، والتحليلات، والتفسيرات، والبيان لما هو غامض.
٥. اختصار أو تهذيب ما هو مطوّل: إذ يستبعد من البحوث ما عسى أن يكون حشوا وفضولا، ومعارف يمكن أن يستغنى عنها في تعليم المبتدئين، وقد شاع هذا قديماً، ولم يعد اليوم مقبولاً كبحث.
٦. جمع متفرق: (النصوص، والوثائق، والأحداث، والمعلومات ..) قد تكون هناك مسائل علمية متفرقة في بطون الكتب موزعة في مصادر ومراجع مختلفة، وتحتاج إلى بحث واستقراء دقيقين ليصل الباحث إلى تصور شامل لما تفرق في صورة قضية واحدة متكاملة الأطراف والعناصر، وهذا لون من البحث وإن لم يأت بجديد لكنه جهد مفيد، مثمر، ييسر للأجيال التالية أن تخطو على أساسه خطوات واسعة.
٧. تكميل ناقص: بحث جانب وإهمال آخر، أو اهتمام بقضية وإغفال أخرى.
٨. إفراز مختلط: كاستقراء تراجم للأعلام، واستخراج تراجم منْ مات في أماكن ومناطق مختلفة.
٩. إعادة عرض موضوع قديم بأسلوب جديد.
١٠. التعقيبات والنقائض: هذا لون من البحث يعتمد على التعقيب على بحوث سابقة، أو نقض ما فيها من قضايا، أو إصلاح أخطاء وقع فيها مؤلفون سابقون، وكشف ما فيها من زيف، أو تخطئة ما ورد فيها من آراء واجتهادات. (النعسان، د.ت)

ومن الآليات التي تساعد الطلاب على المشاركة في المشاريع البحثية والمؤتمرات العلمية:
١ . تشجيع طلاب البحث والمعاونين على المشاركة البحثية في المؤتمرات العلمية محليا ودوليا.
٢. تشجيع الباحثين على نشر أبحاثهم العلمية في الدوريات والمجلات العلمية العالمية المحكمة.
٣. إنشاء وتفعيل دور هيئة مركزية (عمادة أو معهد) للإشراف والتنسيق ومتابعة نشاط البحث العلمي للوحدات الأكاديمية بالكلية.
٤. تجهيز المعامل والمختبرات والورش بأحدث المعدات والأجهزة والأدوات والتقنيات المتطورة وصيانتها دوريا.
٥. العمل على توفير الموارد المالية الكافية سنويا سواء من إعانة الدولة ومخصصات الميزانية أو التبرعات أو المنح والوصايا وإيرادات البحوث والاستشارات.
٦. تشكيل لجنة داخلية من أعضاء هيئة التدريس

بالقسم العلمي وأخرى خارجية مهنية متخصصة بصفة دورية لمراجعة تحديث المناهج والبرامج بكل قسم علمي.

٧. وضع خطة لغربلة المقررات الدراسية بصفة دورية في ضوء نتائج الأبحاث العلمية التي تمت مناقشتها بالقسم العلمي بهدف التعديل والتطوير والدمج والإلغاء أو بغرض إنشاء تخصصات جديدة.

٨. الاهتمام بالإعلام الجامعي ودورة في تشجيع طلاب البحث على المشاركة في المشاريع البحثية.(شلبي، ٢٠١٠م، ٢٦ وما بعدها).

كما ينبغي على الجامعة أن تقوم بتأسيس مراكز التميز البحثي والأكاديمي داخل الجامعة حيث تسهم هذه المراكز في مساعدة الطلبة أولاً في زيادة درجة المهارات التي يمتلكونها وتقوية استراتيجيات التعليم وبناء الثقة والعمل الجماعي وروح الفريق، وجعلهم متعلمين فاعلين، وتقديم الحواجز لهم عبر جلسات عصف ذهني تنمي التفكير والإبداع، والبحث عن حلول لمشكلات تعليمية تواجههم داخل الجامعات. (يوسف، ٢٠١١، ١١-١٢).

المطلب الثالث: توثيق العلاقة بين الجامعة والقطاع الخاص

إن التواصل بين الجامعة والمجتمع أمر أساسي لتحقيق النزاهة العلمية، ذلك أن الباحث عندما يكون على اتصال بالمجتمع وسوق العمل فيه، فإنه يعلم حاجياته ومتطلباته التي تحتاج إلى إيجاد الحلول العلمية المناسبة، وهذا يجعل من الباحث شخصية مفكرة طموحة ترغب في تقديم شيء جديد للأمة، لا شيئا عاديا مكرورا، مما يكون سببا في تحقيق النزاهة العلمية، ذلك أنه يبحث في قضية مستجدة لم يتطرق لها السابقون أو يبني شيئا جديدا نافعا على ما ذكره الأولون ،مما ينأى به عن الوقوع في شراك السرقة العلمية وكل ما يخل بالنزاهة.

إن بقاء أبحاثنا العملية في دائرة التكرار لما قاله الأسبقون، وتوقف جهد الباحث عند إعادة الترتيب والتنسيق، والتقديم والتأخير، يخرج البحث العلمي عن هدفه الأساسي.

وهذا يقتضي الموازنة بين مخرجات البرامج التعليمية والأكاديمية من جهة، ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى، وهذه تعد مهمّة وطنية من الطراز الأول لأنها تسهم بشكل مباشر في تدعيم آفاق التنمية الوطنية وتعزز المؤشرات البشرية، وتسهم أيضا في حلحلة مشكلات البطالة في أوساط خريجي البرامج الأكاديمية. إن اشتراك كل الجامعات المحلية في وضع استراتيجية وطنية لمعالجة العلاقة بين المدخلات والمخرجات التعليمية في العملية العليا أو الجامعية، بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي؛ يسهم بشكل مباشر في التخفيف من وطأة مشكلة البطالة بين الطلبة الخريجين في كثير من التخصصات. (يوسف، ٢٠١١م، ١٠).

ومن أشكال العلاقات بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص مثلا:

التطبيق العملي وتطوير البرامج والمقررات الدراسية: ويشمل هذا الشكل من العلاقات عدة جوانب منها: (مشاركة منظمات القطاع الخاص في ورش عمل أو مؤتمرات لتطوير البرامج والمقررات الدراسية في الجامعات, والسماح لطلاب الجامعات بالتطبيق العملي في الشركات، والقيام بالزيارات العلمية للشركات, وإقامة الدورات المشتركة, والتعليم المستمر, ودورات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وتبادل الخبراء والموظفين ، الخ....) .

الشراكة البحثية ومراكز الأبحاث:

ويتم من خلال هذا الشكل من العلاقات بين الجامعة ومنظمات الأعمال إجراء عقود شراكة في مشاريع وأبحاث تطبيقية مشتركة بين الطرفين، بهدف نقل المعرفة من أقسام ومعامل ومختبرات الجامعات إلى التطبيق العملي في قطاع الأعمال، والقيام بالبحوث المشتركة حيث يتم فيه إرسال الباحثين من القطاع الخاص إلى الجامعات، وأيضا إرسال أساتذة الجامعات إلى القطاع الخاص، وذلك في إطارٍ متوازٍ ومتعادلٍ لخدمة مصالح الطرفين.

وكذلك عقد الاتفاقيات الخاصة التي تتم بين الجامعات والقطاع الخاص حسب طلب أو رغبات الأخير.

منح التراخيص باستغلال حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع:

حيث تمنح الجامعات تراخيص للشركات الصناعية بحق استغلال براءات الاختراع والملكية الفكرية المتولدة في الجامعات بما يحقق الإبداع وإنتاج منتجات جديدة.

المنح والهبات (كراسي البحث العلمي):

تشير آلية المنح أو الهبات إلى تلك التبرعات المالية التي تقدمها شركات القطاع الخاص إلى الجامعات

بغرض تعزيز ودعم البحث العلمي، أو تحسين الأنشطة التعليمية، وتعرف هذه التبرعات بكراسي البحث العلمي؛ حيث إنها تساعد وتمول أقساماً أو أنشطة بحثية خاصة، تقام حسب تبرعات أو منح معينة من أطراف معينة. وهناك إشكال أخرى للعلاقات بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص منها:

– الزيارات المتبادلة العادية.

–الاشتراك في رعاية وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وورش العمل.

– المنشورات والمطبوعات المشتركة.

– الاشتراك في المعارض والأسواق التجارية والصناعية.

– دعم الطلاب والباحثين فرادى أو اتحادات.

– تمثيل منظمات الأعمال في مجالس إدارة مؤسسات التعليم العالي.

– تمويل منظمات الأعمال لبعض الأنشطة والفعاليات العلمية والطلابية في الجامعات. (الحريري، ٢٠١٠م) .

وتقوم الجامعات الأمريكية على سبيل المثال بإجراء أبحاث في العديد من المجالات مثل:

– الاتصالات، والصناعات الدوائية، وأبحاث في مجال التعليم.

– الإسهام في إجراء الأبحاث التي تتناول القضايا السياسية، والمشكلات الإقليمية وتدعيم الاستقرار الاجتماعي للمنطقة.

– أبحاث لتقييم مؤسسات المجتمع والحكومة المحلية والفيدرالية والمنظمات والوكالات غير الربحية.

– نشر البحوث والتقارير التي تتناول القضايا محور الاهتمام بالمصلحة العامة.

– عقد المنتديات التي يستطيع من خلالها القائمين على خدمة المجتمع حل قضايا المصلحة العامة.

– كما ترتبط بعض مراكز الجامعات بهيئة التطوير العقاري، والتخطيط الحضري، وبمشروع التطوير المهني للمدارس، وتركز على كيفية ربط الخدمة الاجتماعية والتعليمية والتجارية بمؤسسات المنطقة بغرض إعادة تنشيط وإحياء المجتمعات المدنية. (مكرد، ٢٠١٠م).

المطلب الرابع: وضع الضوابط الصارمة والعقوبات ا لمنا سبة

إن الأستاذية الجامعية هي جماع لرؤية ورسالة علمية تدوران حول محور مركزي من الالتزام بالأمانة العلمية في التأليف بكل قيمها وشروطها ومقوماتها، وهي في الآن ذاته منطلق المعرفة الجديدة والمتجددة بكل صورها الثرية والمبدعة، فإذا ما انتهكت قداسة ذلك المحور، يصبح مضمون كل بحث شائعاً عقيماً، ويغدو محتوى كل مقال هزيلاً فارغاً، وتمسي فصول كل كتاب سطواً أو تلصصاً، ومن ثم لا نرانا نقول إلا معاداً من أمرنا مكروراً. ولعل ما ينشر ويذكر في كل يوم عن السرقات العلمية في مختلف الدول والجامعات، يعد نذير خطر على البحث العلمي العربي، الذي هو الطريق الوحيد والأمثل لتقدم أمتنا، فبدون العلم الحقيقي والبحث العلمي الصادق والمخلص والصحيح لن تعرف أمتنا طريقاً لمواكبة التقدم الحضاري والمدني الحاصل في العالم الأول. (السيد، ١٤٣٣ه).

لذا يجب على الجامعة إذا ما أرادت الرقي في أبحاث طلابها وأساتذتها أن تتبع آلية واضحة وصارمة في اعتماد الأبحاث والرسائل العلمية، وأن تحرص على تشكيل اللجان العلمية من أعضاء هيئة التدريس عرف عنهم الجدية والصرامة في تحقيق معايير النزاهة، بحيث تعرض عليها رسائل الطلبة وأبحاث الأساتذة قبل اعتمادها للمناقشة أو النشر والترقية، فتنظر في مدى موافقتها للأصول العلمية المعتبرة للبحث العلمي، وتحقيق معايير النزاهة الأكاديمية، والبعد عن السرقات العلمية، مع البعد عن المجاملات الاجتماعية والضغوط الخارجية التي تسعى لتسهيل الإجراءات العلمية في مناقشة الرسائل العلمية وتحكيم الأبحاث المقدمة للنشر والترقية.

كما يحسن بالجامعات الأخذ بنظام النقاط في اعتماد الأبحاث العلمية والمجلات المعتمدة للنشر، فلا تقبل أي بحث منشور في أي جهة إلا إذا كانت في نظر الجامعة محققة لشروط النشر العلمي الدقيق والنزيه. ذلك أن هناك كثيرا من المجلات التي تعتمد في نشر الأبحاث تكون ضعيفة في هذا الباب.

ونظام النقاط يختلف عما هو معمول به في كثير من الجامعات الذي يعتبر كل بحث وحدة واحدة صالحة للتقدم بها للترقية بغض النظر عن القيمة العلمية للمجلة ومكانتها العالمية.

فنظام النقاط يعطي للبحث المنشور في مجلة عالمية مرموقة نقطتين، ويبدأ بالتدرج تنازليا حسب قوة المجلة واعتمادها الأكاديمي عالميا، وينتهي الأمر إلى عدم اعتبار بعض البحوث مقبولة لتقديمها لأغراض الترقية؛ لأنها نشرت في مجلة لا ترقى للعالمية أو قريب منها.

والاتجاه إلى النشر العالمي سوف يفتح المجال للباحثين على اختلاف تخصصاتهم بزيادة الاطلاع على الأبحاث الأجنبية، والحرص على اتباع قواعد البحث العلمي وأخلاقياته، وضمان أصالة الأبحاث المقدمة للنشر بهذه المجلات العلمية والعالمية، مما يؤدى إلى إحداث حراك فكري عالمي وثقافي ومعرفي بين الباحثين في مختلف التخصصات العلمية، وانعكاس ذلك على جودة العملية التعليمية بجوانبها المختلفة. (شلبي، ٢٠١٠م، ٢٣).

أما عن رأي القانون فلا بد أن يكون للقانون رأي في موضوع حيوي يمس مسيرة التقدم العلمي ويجرد بعض الباحثين من حقوقهم الفكرية, ولذلك أوضح المستشار القانوني والي الدولاتي أن جريمة السرقة وحسب القواعد العامة في ظل القانون الجزائي هي سرقة مال منقول مملوك للغير بنية تملكه، ومفاد ذلك أنه لكي تكون هناك جريمة سرقة يجب أن يتوافر فعل الاختلاس، وأن يكون محل الاختلاس مالاً منقولاً مملوكاً للغير، وهذا يمثل الركن المادي في الجريمة، فضلاً عن ذلك لا بد من توافر القصد الجنائي أو الركن المعنوي.

أما إن كانت سرقة البحوث تحدث من بعض الطلاب والأساتذة فالمصيبة أخطر وأعمق، والمفترض في هؤلاء أن يكونوا الحصن المانع لمثل هذه الاعتداءات التي تنتفي وقواعد الأمانة العلمية، متمنياً على المنظمات التعليمية وضع قواعد تأديبية صارمة تقف حائلاً أمام كل من يخون الأمانة العلمية. (السيد، ١٤٣٣هـ).

ومن الضوابط التي تعين على تحقيق النزاهة العلمية:

تشكيل لجنة محايدة سرية من الأساتذة المشهود لهم بالموضوعية والنزاهة لتقصي الحقائق ووضع معايير للحلول والعلاج.

مساءلة الذين استغلوا الفرص للارتقاء إلى المناصب العلمية من غير حق وباستغلال الوساطات والمجاملات على حساب العدالة في منح الفرص لمستحقيها، وغير ذلك مما يعد فسادا علميا وإداريا يحاسب عليه القانون. فثمة من يرقى علميا بغير حق باستغلال منصبه في التأثير على الموظفين، ومن يقدم خدمات لجهات نافذة فتكون المنفعة متبادلة، مستغلين مراكزهم للمصلحة الشخصية.(العكيلي، ٢٠١١م).

وعليه إذا تم التحقق من حصول سوء سلوك علمي، فهناك العديد من العقوبات التي تتراوح بين التأنيب في أخفها والطرد في أشدها.

إن مسؤولية فرض أية عقوبات تبقى ضمن اختصاص مجلس الكلية والمجالس الأعلى وجهات التحقيق المختصة، وبالتالي فلن يكون هنالك مجال للجوء إلى جهات أعلى رسمية وستبقى المخالفات ومدى تطبيق القواعد عليها في حدود المجتمع الأكاديمي.

ويجب اتباع إجراءات محددة عند وجود أي شك بوقوع انتهاك لمبادئ السلوك العلمي السليم. كان لزاما على الكلية أن تنشئ لجنة لأخلاقيات البحث العلمي لمتابعة مدى توافق البحث العلمي مع قواعد الأمانة العلمية، وتحمل مسئولية وأمانة البحث لدى كافة الأطراف المستفيدة من البحث العلمي، على أن تعين بها جهة مرجعية لمتابعة الأمانة العلمية يتم إبلاغها عن أية حالات مزعومة تتعلق بسوء السلوك العلمي ضمن الكلية.

ويبقى تنمية ضمير علمي ناضج وإحساس جوهري بالمسؤولية عند الباحث هي جوهر الموضوع لما لها من أهمية قصوى، حيث ستمكن تنمية وتطوير هذه القيم وتعزيزها العلم من محاربة سوء السلوك والنشاطات الاحتيالية ومنعها، بدلاً من أن يكون الخوف من الوقوع في الشراك أو العقوبات هو الرادع في هذا المجال. (جامعة الزقازيق، ٢٠١٤م، ١٤-١٥).

الخاتمة

إن البحث العلمي المعاصر هو أداة التقدم العلمي والنهوض العمراني وتحقيق الاستخلاف في الأرض، ولا يكون هذا إلا بالالتزام بأخلاقيات الباحث العلمي من الصدق والأمانة والتحقق والتثبت، مع استحضار النية في ما يخطه الإنسان بيديه كي ينال الأجر من الله تعالى ورضوانه.

ولا يتحقق هذا إلا بالنزاهة العلمية فيما يكتبه الكاتبون ويبحثه الباحثون، وأعظم وسائل تحقيق ذلك هو الإحسان في الكتابة، وذلك بتمثل الباحث وشعوره برقابة الله تعالى عليه، وأن ما يكتبه سيجده في صفحات أعماله، وميزان أفعاله، إن خيرا فخير وإن شرا فشر، مما يدفع إلا تحقيق النزاهة العمية في بحثه، فليس بعد الله رقيب.

كما أن من سبل تحقيق النزاهة العلمية مواكبة العصر في تطوير المقررات الدراسية وتشكيل شخصية الباحث العلمية؛ كي يكون أهلا للبحث العلمي الجاد والرصين.

ويعتبر التعاون بين الجامعة والمجتمع والقطاع الخاص سبيلا قويا وطريقا حميدا في تحقيق النزاهة العلمية؛ ذلك

أن الباحث يقوم بدراسة مسألة أو قضية واقعية؛ تنتظر من يجد لها حلا، أو يحقق بها حلما.
أما من لم تنفع معه السبل السابقة في تحقيق النزاهة العلمية؛ فإنه يرغم عليها إرغاما، ويحمل عليها حملا، وذلك بوضع الضوابط الصارمة والقوانين المشددة والعقوبات الرادعة التي تسلك به سبيل النزهاء.

النتائج
جاءت الشريعة الإسلامية بأحكامها الشرعية الأخلاقية بالأمر بأخلاقيات الباحث العلمي من الصدق والأمانة والتثبت، والنظر والتفكر في ملكوت السماوات والأرض بما يحقق الاستخلاف وعمارة الكون.
تعتبر الرقابة الإلهية أقوى السبل وأنجعها في تحقيق النزاهة العلمية.
يجب على الجامعات تطوير المقررات الدراسية، وإدراج مادة أو مواد تتعلق بالنزاهة العلمية، والبحث العلمي الجاد.
إن التعاون بين الجامعة والمجتمع والقطاع الخاص فيها سبيل من سبل تحقيق النزاهة العلمية؛ لما يحتاجه الباحث من البحث في مسألة يحتاجها سوق العمل؛ مما ينأى به عن داء السرقات العلمية.
قد تحقق الضوابط الصارمة والقوانين الرادعة، والعقوبات لمن يخالف أصول البحث العلمي؛ النزاهة العلمية.
التوصيات:
ربط أفراد المجتمع منذ نعومة أظفارهم بالله تعالى ورقابته.
إدراج مواد إلزامية في المراحل الدراسية تتناول موضوع البحث العلمي والنزاهة العلمية.
متابعة الجامعات لحاجات القطاع الخاص، وحاجات المجتمع، وتوجيه الباحثين إلى دراستها للوصول إلى نتائج عملية تعالج شئونه، وتقضي حاجياته.
وضع الضوابط الصارمة في الأبحاث العلمية والرسائل الجامعية، وشروط النشر والترقية، ووضع المجاملات العلمية جانبا.

المراجع:

البركتي، محمد عميم الإحسان المجددي، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، التعريفات الفقهية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية.
البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، ١٤٢٢هـ، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة.
جامعة الزقازيق، ٢٠١٤م، دليل الممارسات الأخلاقية وآداب العمل الجامعي، مصر.
الحريري، خالد حسن علي، ٢٠١٠م، العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن "جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة"، اليمن.
الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، مختار الصحاح تحقيق يوسف الشيخ محمد، الطبعة الخامسة، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت.
السبكي، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م، الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت.
السوسي، ماهر أحمد، ٢٠١٤م، أخلاقيات البحث العلمي في الإسلام، ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي الذي تقيمه عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية تحت عنوان أخلاقيات البحث العلمي، غزة، http://site.iugaza.edu.ps/msousi
السَّيد، داليا فهمي، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م، الأمانة العلمية وفيروس التلاصّ العلمي، المجلة العربية، العدد ٤٢٢، ربيع الأول، الرياض.
شلبي، إلهام إسماعيل محمد، ٢٠١٠م، دليل أخلاقيات البحث العلمي، كلية التربية الرياضية للبنات، القاهرة.
صوفان، ممدوح عبد المنعم، وآخرون، ٢٠١٢م، دليل أخلاقيات البحث العلمي، كلية العلوم، دمياط، مصر.
العايش، عبد الله بن حلفان، ١٤٣١هـ، أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي في ضوء الفكر الإسلامي، جامعة أم القرى، http://uqu.edu.sa/page/ar/١٦٣٥٠٥
العتيق، عبد الله بن سليمان، الأمانة العلمية، http://www.saaid.net
العكيلي، حسن منديل حسن، ٢٠١١م، دور الإصلاح الجامعي في تعزيز ثقافة النزاهة، http://aligeali.blogspot.com
ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦م، مجمل اللغة، دراسة

وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت.
مدكور، علي أحمد، ١٤٢١ه، ٢٠٠١م، مناهج التربية أسسها وتطبيقاتها، دار الفكر العربي.
مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، د.ت، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
مكرد، عائدة، ٢٠١٠م، تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء الخبرات العالمية الحديثة، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن "جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة"، اليمن.
ملك، بدر محمد، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٤م، النزاهة الأكاديمية، ورقة مقدمة لملتقى "النزاهة المجتمعية... رؤية أم غاية؟"، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت.
النعسان، محمد هشام، منهج البحث العلمي : تعريف، وهدف، وأهمية،

http://www.siironline.org/alabwab/deras-at(01)/572.htm

النملة، عبد الكريم بن علي بن محمد، ١٤٢٠ه، ١٩٩٩م، المهذب في علم الأصول المقارن، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض.
يوسف، أيمن طلال، ٢٠١١م، "دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم النزاهة والشفافية والحكم الصالح: خارطة طريق أكاديمية"، المؤتمر الوطني الأول حول المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.